تاريخ فلسطين

في أواخر العهد العثماني

١٧٠٠ - ١٩١٨

(قراءة جديدة)

عادل منّاع

مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١
الرمز البريدي: ١١٠٧٢٢٣٠
بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩. فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164
Postal Code: 11072230
Beirut, Lebanon
Tel. 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

تعرب
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
عن تقديرها وشكرها
للسيد عبد المحسن القطان
على تقديمه زمالة
الدكتور قسطنطين زريق
التي أتاحت تمويل إصدار هذا الكتاب

تاريخ فلسطين

في أواخر العهد العثماني

١٧٠٠ - ١٩١٨

تاريخ فلسطين
في أواخر العهد العثماني
١٧٠٠ - ١٩١٨
(قراءة جديدة)

عادل منّاع



مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Tārīkh Filasṭīn fī awākhir al-‘ahd al-‘uthmānī, 1700-1918 (qirā’ah jadīdah)
‘Ādil Mannā‘

The History of Palestine in the Late Ottoman Period, 1700-1918 (A New Reading)
‘Adel Manna‘

ISBN 9953-9013-5-X

الطبعة الأولى: بيروت، حزيران/ يونيو ١٩٩٩
الطبعة الثانية: بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣

المحتويات

الفصل الأول

فلسطين في أوائل العهد العثماني

مقدمة

نشأت الدولة العثمانية في منطقة الأناضول على تخوم الإمبراطورية البيزنطية في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي، وكانت بدايتها إمارة لبني عثمان لا تختلف كثيراً عن العشرات من إمارات الغزاة على هذه الجبهة من حدود دار الإسلام. في تلك الفترة كانت دولة المماليك الفتية تحقق انتصارات مهمة في حماية العالم الإسلامي من غزوتين تعرض لهما من الشرق والغرب. وكان المغول قد اجتاحوا العالم العربي وقضوا على الحكم العباسي في بغداد سنة ١٢٥٨م، ثم زحفوا على بلاد الشام ومصر. لكن المماليك بقيادة بيبرس أنقذوا هذه المناطق من القتل والدمار اللذين تركتهما جيوش هولاكو في طريق زحفها. فقد نجح المماليك في التصدي للمغول وحققوا انتصاراً ساحقاً عليهم في معركة عين جالوت سنة ١٢٦٠م. بعد ذلك التفت بيبرس وحلفاؤه إلى بقايا الوجود الصليبي في فلسطين فأتمّ ما كان بدأه صلاح الدين، وكانت عكا آخر مواقع الصليبيين في المنطقة فتم التضييق عليها، وبعد حصار استمر أربعين يوماً تمت استعادتها في أيار (مايو) ١٢٩١م.

استمر الحكم المملوكي على مصر وفلسطين أكثر من قرنين ونصف قرن. لكن هذه الدولة التي شهدت توسعاً وانتصارات عسكرية بارزة حل بها الضعف والانشقاق في القرون التالية. أمّا إمارة بني عثمان فكانت النجم الصاعد منذ القرن الرابع عشر، إذ توسعت، بالتدريج، على حساب الدولة البيزنطية من جهة، وبعض إمارات الغزاة المجاورة من جهة أخرى. وقد استمر هذا التوسع في القرن الخامس عشر بعد مرحلة قصيرة من الضعف والانشقاق عقب حملة تيمورلنك على المنطقة. وتوج العثمانيون فتوحاتهم باحتلال القسطنطينية سنة ١٤٥٣م، واستبدلوا اسمها بإسلامبول أو إستنبول لتصبح عاصمة الإمبراطورية العثمانية. ففي حين كان العرب والمسلمون يخسرون الأندلس في أواخر القرن الخامس عشر، كانت الدولة العثمانية

تعزز مكانتها كوارثة للدولة البيزنطية في منطقتي الأناضول والبلقان.

أمّا دولة المماليك فكانت تعاني مراحل متقدمة من الضعف العسكري والسياسي والاقتصادي. لذا، عندما اكتملت أسباب الصراع بين الدولتين، لم يجد السلطان سليم الأول صعوبات كبيرة في القضاء على الحكم المملوكي وضم المشرق العربي إلى إمبراطوريته. فخلال ستة أشهر ربح هذا السلطان معركتين حاسمتين ضد الجيوش المملوكية. ففي ٢٤ آب (أغسطس) ١٥١٦م جرت المعركة الحاسمة الأولى في «مرج دابق» بالقرب من حلب حيث قتل السلطان قانصوه الغوري، وتم بذلك ضم البلاد السورية. وبعد توقف وتحضيرات في دمشق لعدة أشهر، زحف الجيش العثماني على مصر عن طريق فلسطين وسيناء من دون أن يواجه مقاومة تذكر، والتقى المماليك في معركة «الريدانية» في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٥١٧م. وبعد هذا الانتصار الساحق للمرة الثانية على جيوش المماليك، لاحق العثمانيون فلولهم في الأقاليم، حتى ألقي القبض على طومان باي آخر سلاطينهم وتم شنقه على باب زويلة في القاهرة، فكان ذلك رمزاً لنهاية دولة المماليك وبداية الحكم العثماني في مصر وبلاد الشام.

قليلة هي الدراسات التاريخية الجيدة التي نشرت بالعربية عن تاريخ فلسطين خلال العهد العثماني. وهذا القليل المتوفر في المكتبة العربية هو، عادة، دراسات جامعية تم نشرها في كتب تصل إلى عدد محدود ومتخصص من القراء. أمّا الأغلبية الساحقة من قراء العربية فإنها تبني معرفتها عن العهد العثماني من خلال حكايات التاريخ الشفوي وبعض كتب المذكرات والكتب المتداولة التي تعالج تاريخ فلسطين الحديث. هذه الكتب التي تبدأ تاريخ فلسطين الحديث، عادة، بالحرب العالمية الأولى ووعد بلفور، أو ببداية الاستيطان الصهيوني ومقاومته منذ ثمانينات القرن التاسع عشر، تتحدث في اقتضاب عن «الحكم التركي ومظالمه». مثل هذه الكتابات ملآى بالتعميمات النمطية التي تدمغ العهد العثماني كله بالاستبداد والقمع والتأخر. كما يوصف الحكم العثماني وإدارته، عادة، بالفساد وانتشار الرشوة والمحسوبية وإرهاب السكان وجباية الضرائب الباهظة.

هذا النمط من الكتابة نشأ في أوائل القرن العشرين على أرضية نمو الحركة القومية العربية في بلاد الشام والتي واجه قياداتها قمع وملاحقة رجال السلطان عبد الحميد الثاني حتى سنة ١٩٠٨، ثم سياسة التتريك والمركزية الإدارية التي اتبعها الشبان الأتراك عشية الحرب العالمية الأولى وخلالها. ووصلت ملاحقة رجال الحركات القومية العربية إلى أوجها بعد نشوب ثورة الشريف حسين وأولاده سنة

١٩١٦، فنصبت المشانق في دمشق وبيروت وزجّ بالمئات في السجون لأتفه الشبهات. أمّا عامة الشعب فقاست خلال سنوات الحرب العالمية الأولى جرّاء التجنيد القسري للحروب بعيداً عن حدود الوطن (السفر برلك)، وجرّاء أعمال السخرة، كما عانى الناس انتشار المجاعة والأوبئة والجراد وغيرها من المصائب التي حلت بسكان المنطقة نتيجة الحرب. هذه التجارب الصعبة التي مر بها الأهالي في العقود الأخيرة من الحكم العثماني تركت بصماتها القومية على الذاكرة الجماعية للفلسطينيين، مثلهم مثل بقية شعوب الدول العربية المجاورة. هذه المعاناة وتلك التجارب هي التي غذت الكتابات القومية المعادية للأتراك، وهي التي فسرت أوضاع المجتمعات العربية في القرون الطويلة التي ساد فيها الحكم العثماني. هذا النمط من كتابة التاريخ الفلسطيني من منطلق قومي معاد للأتراك وحكمهم ظل يطغى على معظم الكتابات العربية في القرن العشرين.

في المقابل ظهر اتجاه معاكس عقب الحرب العالمية الأولى يسود كتاباته التباكي على زوال الخلافة الإسلامية وإبراز محاسن الحكم العثماني الزائل قياساً بحكم الاستعماريين الفرنسي والبريطاني اللذين سادا المناطق العربية حتى منتصف القرن العشرين. هذا الاتجاه الذي ضعف وخفت صوته بعد استقلال الدول العربية عقب الحرب العالمية الثانية عاد فانتعش وبرز مع امتداد حركات الإسلام السياسي منذ الثمانينات. هذه الكتابات شبه التاريخية من هذا الاتجاه، على الرغم من ادعاءاتها أنها جاءت لتنصف العهد العثماني وتكتب تاريخاً متزناً وموضوعياً، فإنها وقعت أيضاً في خطأ التعميمات النمطية من دون الاعتماد على دراسة وتحقيق جادين للمراجع والمصادر التاريخية. فأتباع هذه المدرسة يبرزون محاسن الحكم العثماني وإيجابياته، ويضخمونها ثم يسكتون تماماً عن المساوىء ونقاط الضعف. كما أن كتاباتهم تتسم بالتعميم من دون محاولة التمييز بين فترة تاريخية وأُخرى، أو الانتباه إلى الفارق الكبير بين حُكم الولايات وأوضاع السلطنة في العاصمة العثمانية. أمّا الانتقائية ووضع تصريحات السلاطين والأسس النظرية للحكم في مستوى واحد مع السياسة العملية فحدّث ولا حرج. وهكذا تظهر جلية بصمات الأيديولوجيا والموقف السياسي في هذه الكتابات الإسلامية بشكل لا يقل عن الكتابات القومية التي أشرنا إليها سابقاً.

وهكذا تُغيّب الكتابات الأيديولوجية، قومية كانت أو إسلامية، حقبة طويلة من تاريخ المنطقة العربية خلال ما يزيد على أربعة قرون وتختزلها إلى تعميمات نمطية. بهذا تصبح هذه الكتابات مكملة لكتابات استشراقية فجة تدمغ التاريخ

العربي والإسلامي بالتأخر والتدهور منذ أواخر العهد العباسي حتى قدوم الاستعمار الأوروبي الذي أدى إلى عصر من النهضة والتحديث. والأسوأ من ذلك أنه بالنسبة إلى فلسطين بصورة خاصة يعمل مثل تلك الكتابات العربية الأيديولوجية لمصلحة الدعاوى الصهيونية أن البلد كان خرباً وخالياً من السكان حتى جاء المشروع الصهيوني فأحياه وجدد عمرانه. على هذه الخلفية من كثرة الكتابات الأيديولوجية وقلة الدراسات التاريخية الجيدة والجادة تزداد أهمية ودور المؤرخين المختصين بالعهد العثماني. كما تزداد أهمية نشر دراساتهم وأبحاثهم خارج إطار الجامعة كي تصل إلى الجمهور الواسع لتعريف الأجيال الجديدة بحقيقة العهد العثماني، بإيجابياته وسلبياته، بعيداً عن التعميم والتسطيح السائدين.

ظلت فلسطين، مثل بقية بلاد الشام، جزءاً من الإمبراطورية العثمانية مدة تزيد على أربعة قرون حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد سبق أن أشرنا إلى شيوع الأحكام المطلقة والأخطاء الكثيرة التي تزدحم بها كتب التاريخ العثماني في المنطقة العربية. فالفترة العثمانية بطولها وعرضها تُعتبر في تلك الكتابات مرحلة من الجمود أو الركود والتأخر والظلم والاستبداد. وهذه الأحكام المطلقة، غير المدعومة بالبينات التاريخية، هي تشويه وتعتيم يغيّب عن أنظار الأجيال الجديدة أهمية هذه الحقبة من تاريخ المنطقة. ولأن المجال لا يتسع لمناقشة هذه الأفكار والأحكام لتبيان ضعفها وعدم دقتها، فإننا سنكتفي بتقديم صورة موجزة عن المراحل المختلفة التي شهدتها فلسطين في العهد العثماني. فالحكم العثماني بطوله (زماناً) وعرضه (مكاناً) يتميز ببعض السمات المتشابهة، لكنه في الوقت نفسه يتأثر بمعطيات الأزمنة والأمكنة المختلفة الواقعة ضمن الإطار العام للإمبراطورية العثمانية.

وحتى في بلد صغير كفلسطين فإننا سنوضح التباينات الكبيرة والمهمة التي تميز تاريخ ألويته المتعددة في مراحل متتالية من العهد العثماني. فتاريخ المنطقة العربية، بما فيها فلسطين، ما زال في أمس حاجة إلى الدراسات الجادة والعينية، حتى يتسنى للجيل الجديد من المؤرخين كتابة تاريخ شامل وحقيقي بعيداً عن الأحكام الجاهزة والأخطاء الشائعة.

بصورة عامة، يمكن تقسيم تاريخ فلسطين تحت الحكم العثماني إلى أربع فترات يتميز بعضها من بعض، وخصوصاً فيما يتعلق بنوعية الحكم والإدارة وطبيعة العلاقات بين الحكومة المركزية والقوى السياسية والاجتماعية المحلية.

١ ـ العصر الذهبي للدولة العثمانية: ولا سيما أيام السلطان سليمان القانوني، وقد انعكس إيجاباً باستتباب الأمن والانتعاش الاقتصادي.

٢ ـ المرحلة الانتقالية: بعد وفاة السلطان سليمان الثاني حتى أواخر القرن السابع عشر.

٣ ـ تعزيز مكانة القوى والزعامات المحلية خلال القرن الثامن عشر.

٤ ـ محاولات الإصلاح والتمغرب في ظل التوسع الأوروبي سياسياً، واندماج المنطقة اقتصادياً في النظام الرأسمالي العالمي.

هذا الكتاب يعالج في فصوله التالية تاريخ فلسطين خلال المرحلتين الثالثة والرابعة، أي منذ ثورة نقيب الأشراف في القدس (١٧٠٣ ـ ١٧٠٥)، وظهور الزيادنة في الجليل في تلك الفترة ذاتها، حتى نهاية الحكم العثماني في سنوات الحرب العالمية الأولى. أمّا هذا الفصل عن المرحلتين الأولى والثانية فإنه سيحاول عرض أهم التطورات، ولا سيما السياسية منها، في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ومن الجلي أن هذه المقدمة الموجزة عن تاريخ فلسطين في ذلك العهد ليست بديلاً من كتابة تاريخ شامل لفلسطين في هذين القرنين وإنما تأتي فقط لتعريف القارىء بأحوال ذلك العهد بصورة عامة، وللتمهيد لفصول الكتاب التالية التي تعالج أحوال فلسطين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بتوسع.

وتجدر الإشارة هنا، قبل المضي قدماً في عرض تاريخ فلسطين في الفصول التالية، إلى أن هذه المحاولة لكتابة تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني تعتبر جديدة وفريدة في نوعها. فتاريخ أنحاء فلسطين في ذلك العهد كتب حتى الآن بشكل متقطع وتجزيئي، إمّا كتاريخ مدينة وإمّا كتاريخ أسرة أو شخصية بارزة. ومن الأمثلة لذلك تاريخ ظاهر العمر والجزار، أو تاريخ غزة والقدس ويافا وحيفا ورام الله وغيرها، أو تاريخ جبل نابلس وقبائل بئر السبع وما إلى ذلك. ونتيجة غياب تاريخ شامل ومتكامل لفلسطين في العهد العثماني فإن هذا الكتاب يشق طريقاً جديداً ووعراً. فمن الصعوبة بمكان الإلمام، في مثل هذا الكتاب، بجوانب تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كافة. وكما سيلاحظ القارىء بنفسه فإن المحور الأساسي لفصول الكتاب هو التاريخ السياسي، مع الإشارة هنا وهناك إلى أبرز التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العهود المختلفة. لكن هذه الإشارات، على أهميتها، لا تشكل بديلاً من كتابة تاريخ اقتصادي واجتماعي وثقافي شامل لتلك الفترة من أواخر العهد العثماني. فنحن لا نطمح إلى أكثر من وضع الإطار العام واللَّبِن الأولى لبناء نأمل بأن يعلو في الأعوام المقبلة كي يصير تاريخاً شاملاً ومتكاملاً لفلسطين خلال العهد العثماني والعهود السابقة.

أولاً: القرن السادس عشر
(العصر الذهبي)

لم يعش السلطان سليم الأول الذي قضى على حكم المماليك طويلاً. فأتمّ ابنه الوحيد ووارثه السلطان سليمان القانوني المهمات العسكرية والإدارية الكثيرة. ففي فلسطين والمشرق العربي عامة وضعت الأسس النظرية (القوانين) والقواعد العملية للإدارة والحكم في أيام هذا السلطان الذي تربع على عرش أقوى إمبراطورية في العالم في ذلك العصر مدة ست وأربعين سنة (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦). وتُعتبر هذه الفترة بحق العصر الذهبي في تاريخ الدولة العثمانية التي أكملت توسعها فامتدت أراضيها من حدود المغرب في شمال إفريقيا إلى أواسط أوروبا، ومن اليمن جنوباً إلى البحر الأسود وشبه جزيرة القرم شمالاً. وكان لاندماج بلاد الشام بما فيها فلسطين في هذه الإمبراطورية واسعة الأرجاء، آثار إيجابية في تاريخ المنطقة من نواح عدة. فقد تحسنت الأوضاع الأمنية والاقتصادية، فانتعشت التجارة والزراعة، بعكس الأوضاع التي سادت المنطقة أواخر الحكم المملوكي. كما أن الحكام الجدد تركوا بصماتهم على البناء والإعمار خلال هذه الفترة. وكانت القدس أكثر المدن الفلسطينية استفادة في هذا المجال، فتم بناء سور القدس في أواخر الثلاثينات بأبراجه وقلعته وبواباته، وما زال يعتبر، حتى اليوم، رمزاً تاريخياً لهذه المدينة. ويبدو أن بناء سور بيت المقدس جاء كي يحمي المدينة من أية محاولة جديدة للصليبيين لاحتلالها. فقد تركت الحملات الصليبية على فلسطين آثاراً جمة، انعكست على التراث الشعبي لسكانها المسلمين وكذلك على مصير المدن الساحلية، لقرون طويلة. وعلى الرغم من أن المدن الداخلية ظلت المراكز الإدارية الأساسية ومواقع تجمع السكان، فإن الكثير من مدن الساحل وخصوصاً غزة شهد انتعاشاً بارزاً خلال القرن السادس عشر.

بالإضافة إلى بناء سور القدس وتحصيناتها، فقد تم ترميم مساجد الحرم الشريف وأبنيته المجاورة، وإصلاح قناة الماء من برك سليمان إلى المدينة، وبناء وترميم الأسبلة وغيرها من الأماكن العامة. ومن مآثر تلك الفترة إقامة عمارة خاصكي سلطان لإيواء الفقراء والمساكين في المدينة وإطعامهم، والتي أوقفت عليها قرى وأراض واسعة في فلسطين وخارجها. وقد سميت العمارة «خاصكي سلطان» نسبة إلى زوجة السلطان سليمان المحبوبة والمقربة إليه (روكسلانة). وبقيت أبواب هذه المؤسسة الخيرية مفتوحة أمام الفقراء والمساكين أجيالاً كثيرة حتى القرن التاسع

عشر. أمّا أسواق المدينة والكثير من مدارسها وعماراتها فتم ترميمها وتجديدها، فانعكس ذلك على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المدينة المقدسة.

كذلك انعكس استتباب الأمن وازدهار الحياة الاقتصادية على الحالة الديموغرافية، فشهد البلد ازدياداً مطرداً في عدد السكان في أواسط القرن السادس عشر. إذ دُحِر البدو في المناطق الآهلة إلى الصحراء وشاركوا من مواقعهم في تأمين قافلة الحج والحياة الاقتصادية. أمّا الريف فازداد عدد القرى الآهلة فيه وشهدت المدن توسعاً وازدهاراً ملموسين. وقد وصل عدد سكان القدس مثلاً سنة ٩٦١هـ/١٥٥٣ ـ ١٥٥٤م إلى ١٦,٠٠٠ نسمة، ثلاثة أرباعهم من المسلمين والباقي من اليهود والمسيحيين. وفي الفترة نفسها، وصل عدد سكان غزة إلى نحو ١٤,٠٠٠ نسمة، ووصل عددهم في كل من صفد ونابلس إلى نحو ١٢,٠٠٠ نسمة. وقدِّر عدد سكان الخليل بنحو ٦٠٠٠ نسمة، بينما ظلت بقية مدن الساحل مثل يافا وعكا وحيفا موانىء صغيرة مهملة نسبياً لا يسكنها إلاّ بضعة آلاف. وشكل أهالي المدن في تلك الفترة أكثر من ٢٠٪ من مجموع عدد سكان فلسطين الذي وصل إلى نحو ٣٠٠,٠٠٠ نسمة.[١]

لم يعان أهالي البلد ويلات الحرب واستبدال الحكام. فقد هُزم المماليك بسرعة أمام تفوق العثمانيين، ولم يواجه هؤلاء مقاومة من السكان فسلموا من العقاب والانتقام. كما لم يُدخل الحكام الجدد تغييرات جذرية على أسلوب الحكم والتقسيمات الإدارية السابقة، فأبقوا في الكثير من الحالات على القوى المحلية، وخصوصاً تلك التي تعاونت معهم. وبصورة عامة، بقي التقسيم الإداري أيام المماليك على حاله مع تعديلات طفيفة، إذ ظلت بلاد الشام مقسمة إلى ثلاث ولايات هي: حلب وطرابلس والشام (دمشق). وكانت فلسطين كلها تابعة لولاية الشام التي امتدت حدودها من ضواحي المدينة في الشمال إلى العريش في الجنوب. وقسمت هذه الولاية إلى سناجق أو ألوية هي: غزة والقدس ونابلس واللجون (جنين ومرج ابن عامر) وصفد وعجلون وتدمر وصيدا وبيروت والكرك والشوبك. وكان على رأس كل لواء حاكم محلي يدعى سنجق بك أو أمير اللواء وهو تابع لوالي الشام. وهكذا فإن استبدال حكم إسلامي بآخر، في القرن السادس عشر، لم يجلب إلاّ الخير والازدهار لفلسطين في تلك الفترة.[٢]

ثانياً: المرحلة الانتقالية:
القرن السابع عشر

في أواخر القرن السادس عشر وصلت الإمبراطورية العثمانية إلى أوج توسعها، وبدأت مرحلة جديدة من توازن القوى ثم التقهقر في علاقاتها بجاراتها. في تلك الفترة كانت أوروبا تشهد بداية نهضة علمية واكتشافات وفتوحات مكنتها من تراكم رأس المال التجاري والتفوق، بالتدريج، على آخر الإمبراطوريات الإسلامية. هذا التحول في ميزان القوى بين الشرق الإسلامي وأوروبا المسيحية انعكس، مع الوقت، على المنطقة العربية بما فيها فلسطين بأشكال متعددة منها التغلغل التجاري. كما أن اندماج البلاد العثمانية، بالتدريج، في الاقتصاد العالمي الرأسمالي ترك آثاره في نوعية العلاقات ما بين النظام المركزي في العاصمة إستنبول والأقاليم التابعة لها. ويمكن رصد هذا التحول مع أواخر القرن السادس عشر، لكن آثاره في أنحاء الدولة العثمانية لم تظهر للعيان بصورة واضحة إلاّ في القرون التالية. وقد رافق التحول الاقتصادي واختلال ميزان القوى العسكري لمصلحة أوروبا تحول معظم الجيش العثماني إلى قوات من المشاة، فضلاً عن تغييرات مهمة في نظام جباية الضرائب. هذه التحولات العامة على مستوى الدولة العثمانية انعكست على الإدارة في الأقاليم ودور الزعامات المحلية في حكمها. فكيف تأثرت فلسطين خلال هذه الفترة الانتقالية، وما هي أهم الأحداث السياسية فيها؟

بداية، يجب تذكير القارىء بأن القرن السابع عشر لم يحظ بقسط كاف من اهتمام المؤرخين بعكس القرون التي سبقته والتي تلته. ففي تلك الفترة توقفت الفتوحات والإنجازات العسكرية المهمة على جبهات القتال، ولم يصل النفوذ الأوروبي في أراضي الدولة العثمانية إلى مرحلة التغلغل والنفوذ البارزين. ولم يكن حظ فلسطين عند المؤرخين العرب والأجانب مختلفاً عن حظ بقية الأقاليم العثمانية، لذا فإن معلوماتنا عن هذه المرحلة ما زالت محدودة تحتاج إلى المزيد من الأبحاث لإلقاء الضوء على أبرز الأحداث والتحولات التي شهدتها المنطقة. وعلى الرغم من التحفظات المذكورة، فإنه يمكن القول إن فلسطين مثل بقية بلاد المشرق العربي، شهدت منذ أواخر القرن السادس عشر مرحلة من التحولات المتدرجة والمستمرة ظهرت آثارها في مرحلة لاحقة. وكان أبرز سمات هذا التحول انتقال جباية الضرائب من نظام التيمار أو الإقطاع العسكري إلى نظام الالتزام. وقد أدى هذا التغير في نظام الإدارة المحلية، المتزامن مع ضعف الإدارة المركزية، إلى

ازدياد دور القوى المحلية اقتصادياً وسياسياً. وكان لظهور فخر الدين المعني الثاني في جبل لبنان ومحاولات توسعه في فلسطين أثر خاص في نشوء بعض عائلات الأمراء من الحكام المحليين الذين أدوا دوراً مهماً في تحجيم طموحات أمير جبل لبنان ثم القضاء عليه.

ظلت ألوية فلسطين الخمسة تابعة لولاية دمشق خلال النصف الأول من القرن السابع عشر. وعلى الرغم من محاولة غير ناجحة لإقامة ولاية صيدا سنة ١٦١٣م، فإن تلك الولاية لم تنشأ فعلاً إلاّ سنة ١٦٦٠. وقد جاء هذا التغيير الإداري كجزء من إصلاحات الوزراء العظام من آل كوبريلي. فقد اقتطعت ألوية صفد وصيدا وبيروت من ولاية دمشق لإقامة الولاية الجديدة. وامتدت حدود هذه الولاية جنوباً حتى مرج ابن عامر وناحية حيفا وساحل عتليت، بينما ظلت بقية مناطق فلسطين جنوباً تابعة لولاية دمشق.[٣] لكن الجديد في تاريخ تلك النواحي هو بروز ثلاث عائلات من الحكام المحليين في أوائل القرن السابع عشر هي: آل رضوان وآل طراباي وآل فروخ. كما أن تلك العائلات شكلت حلفاً سياسياً عسكرياً قوياً نجح في صدّ فخر الدين المعني بدعم من الدولة العثمانية، كما سيجيء تفصيل ذلك، بعد أن نعرض بإيجاز لنشوء هذه العائلات.

أ) آل رضوان

كان آل رضوان أبرز وأقوى أمراء الحلف الثلاثي الذين واجهوا فخر الدين المعني واستمروا في أداء دور مهم في تاريخ فلسطين حتى سبعينات القرن السابع عشر. وتنسب هذه العائلة الغزية إلى رضوان بن مصطفى باشا الملقب (قرا شاهين). كان مصطفى باشا من كبار رجال الدولة أيام السلطان سليمان القانوني، وتنقل في وظائف الإدارة والحكم في مناطق متعددة من الأناضول. ثم عُيّن لحكم اليمن سنة ١٥٥٩ - ١٥٦٠، فنقل حكم غزة إلى ابنه رضوان الذي عُيّن أميراً للحاج في السنة نفسها. ثم انتقل مصطفى باشا حاكماً على ولاية مصر سنة ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢ - ١٥٦٣م، لكنه عزل عن حكم مصر بعد ذلك بثلاث سنوات ولم يعمر طويلاً وتوفي بعدها بفترة قصيرة.[٤]

عُيّن رضوان، جد العائلة في غزة، دفتردارا (مأمور الضرائب والمالية) في بلاد اليمن أيام حياة والده. ثم عُيّن بعدها حاكماً على غزة. وانتقل مرة أُخرى إلى اليمن في وظيفة بيلربك، أي حاكم بدرجة أمير الأمراء سنة ٩٧٢هـ/ ١٥٦٤ -

١٥٦٥م،[٥] لكنه أُبعد عن هذه الوظيفة بعد سنتين بعد أن عُزل والده عن ولاية مصر. ومن الجائز أن يكون هذا التغيير في حظ العائلة مرتبطاً بنهاية حكم السلطان سليمان القانوني وتغير رجال الدولة في العاصمة العثمانية. عاد رضوان إلى وظيفته في حكم غزة ومنها انتقل مرات أُخرى لوظائف الولاية في الحبشة، ثم في البصرة وديار بكر. وفي سنة ٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م، شارك مع جيوش الدولة العثمانية في حربها مع إيران، وعُيّن بعدها حاكماً على الأناضول بدرجة أمير وتوفي في ربيع الثاني ٩٩٣هـ/ نيسان (أبريل) ١٥٨٥م.[٦]

إضافة إلى رضوان أدى أخوه بهرام باشا أدواراً مهمة في الإدارة العثمانية، منها وظيفة والي دمشق، وحاكم لواء نابلس، وأمير الركب الشامي.[٧] كان بهرام سيداً للمملوك الشركسي فروخ الذي استقل عن سيده وعُيّن في وظائف الحكم في فلسطين وأقام أسرة من الحكام المحليين أصبحت أحد أركان الحلف الثلاثي كما ذكرنا سابقاً. ويذكر صاحب «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» أنه بعد وفاة محمد بن فروخ سنة ١٦٣٨، تسلط مصطفى بن بهرام على حكم لواء نابلس وبقي في وظيفته تلك حتى سنة ١٦٥١.[٨] كما أن أحد مماليك بهرام، واسمه كيوان، خدم حكام دمشق ثم أصبح ابنه أميراً للحاج خلال السبعينات. ولكن على الرغم من تفرع الأسرة فإنها، لسبب ما، قررت أن تجعل غزة مركزاً لها، فحافظت على مكانتها ودورها هناك خلال أكثر من قرن من الزمان.

تولى أحمد بن رضوان زعامة العائلة بعد وفاة أبيه، وحكم لواء غزة ولواءي القدس ونابلس أحياناً مدة تزيد على ثلاثين عاماً.[٩] كما تولى عدة مرات، خلال تلك الفترة، وظيفة إمارة قافلة الحج لدمشق التي كان يُعيَّن للقيام بها، في تلك الفترة، أحد حكام ألوية فلسطين التابعة لدمشق. وورث حسن والده أحمد الذي توفي سنة ١٠١٥هـ/ ١٦٠٦ ـ ١٦٠٧م، وأمضى معظم سنواته في حكم غزة والمشاركة في منع توسع فخر الدين المعني جنوباً. كما أنه تولى حكم ولاية طرابلس الشام فترة قصيرة قبل وفاته سنة ١٠٥٤هـ/ ١٦٤٤م.[١٠] وقد عرف عن حسن هذا حبه للنساء، ولحياة الرفاهية والبذخ. فيذكر المحبي أنه ولد له من زوجاته الكثيرات ٨٥ ولداً وبنتاً كان يصعب عليه التمييز بينهم.[١١]

ورث حسين زعامة آل رضوان خلال حياة والده وعُيّن سنة ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣ ـ ١٦٤٤م حاكماً على لواءي القدس ونابلس، إضافة إلى إمارة الركب الشامي.[١٢] وبعد أن توفي والده في السنة التالية أضاف لواء غزة إلى حكمه، وعمل على تعزيز مكانة العائلة، في حين أخذ الحلف الثلاثي بالتفكك بعد وفاة

محمد بن فروخ وأحمد بن طراباي. وقد ساعده في الحكم، وخصوصاً في لواءي القدس وغزة، ابنه إبراهيم بك الذي قتل في إحدى الحملات العسكرية ضد الدروز سنة ١٠٧١هـ/ ١٦٦٠ ـ ١٦٦١م.[١٣] واتُهم حسين بإهمال حماية الحجاج فاعتقل وسجن في دمشق ومنها سيق إلى الآستانة حيث قتل هناك سنة ١٠٧٣هـ/ ١٦٦٢ ـ ١٦٦٣م. وقد ورث أخوه موسى حكم غزة وعُيّن أيضاً أميراً للركب الشامي سنة ١٠٨٥هـ/ ١٦٧٤ ـ ١٦٧٥م.[١٤] لكن دور العائلة تدهور وانتهى بسرعة بعد مقتل حسين باشا. ويبدو أن قتل حسين باشا آل رضوان ومصادرة أمواله كانا جزءاً من سياسة الدولة العثمانية أيام وزراء آل كوبريلي للتخلص من الزعامات المحلية.

حكم آل رضوان لواء غزة ومناطق أُخرى من فلسطين أكثر من قرن من الزمان، وساهموا بذلك في انتعاش المنطقة واستتباب الأمن فيها. وإضافة إلى دورهم في محاربة فخر الدين المعني، كان لهم دور مهم في المحافظة على النظام، وهو شرط أساسي لانتعاش الاقتصاد المحلي. كما عرف عن آل رضوان تقربهم من العلماء وتشجيعهم العلم والتجارة والإعمار. وقد عاش في تلك الفترة الشيخ خير الدين الرملي (١٥٨٥ ـ ١٦٧١م)، صاحب الفتاوى المشهورة والذي عرف بعلاقاته الحميمة مع العائلة.[١٥] عمل خير الدين الرملي في الزراعة فضلاً عن تخصصه بالفتاوى، وحصل على أملاك وعقارات، الأمر الذي جعله نموذجاً للعالِم ـ الملاك الذي أسس إحدى الأسر البارزة في فلسطين، وهي عائلة التاجي الفاروقي. وقد نمت هذه العائلات من العلماء والأعيان وعززت نفوذها في فلسطين منذ أواسط القرن السابع عشر في ظل الاستقرار السياسي والاقتصادي تحت حكم الأمراء المحليين من آل رضوان وطراباي وفروخ.

ب) آل طراباي

واصل آل طراباي البدو خدمتهم للدولة العثمانية بعد احتلالها المنطقة، مثل آل الحنش، وآل فريخ في مناطق صفد والجنوب اللبناني. وقد امتد نفوذ هذه العائلة إلى شمال فلسطين في الجليل واللجون وساحل حيفا. واتخذ آل طراباي لأنفسهم لقب «أمراء الدربين» الذي يشير إلى وظائفهم الأساسية في حماية طريق الساحل إلى غزة ومصر وطريق الجبل من مرج ابن عامر إلى نابلس والقدس. وكان لآل طراباي وظيفة أُخرى هي حماية طريق الحج أو قيادة قافلة الجردة التي تخرج لملاقاة الحجاج وحمايتهم في طريق عودتهم من الحجاز.[١٦] كما قاموا،

بالإضافة إلى ذلك، بإمداد قافلة الحجاج السنوية بالجمال التي شكلت وسيلة النقل الأساسية على الطرق الصحراوية المؤدية إلى الحجاز.

جاء ذكر آل طراباي وخدماتهم المتعددة للدولة العثمانية في أواسط القرن السادس عشر. فأشارت المصادر إلى علي بن طراباي، مثلاً، حاكماً على سنجق اللجون سنة ١٥٥٩. كما يُذكر عساف كأمير لهذا اللواء بعد علي. وقد نجح عساف في توسيع مناطق نفوذه بحيث شملت سنجق نابلس. وفي سنة ١٥٨٣ عُزل عن وظائفه وتم نفيه بعيداً عن فلسطين. وبعد ذلك بست سنوات، أي في سنة ١٥٨٩، أُطلق فطالب بعودته إلى حكم اللجون. ولا نعرف ماذا ردت الدولة على طلبه، لكن حكم السنجق لم يخرج من يد العائلة طوال تلك المدة.[17] كما اشتهر من هذه العائلة، في أوائل القرن السابع عشر، الأمير أحمد بن طراباي الذي تولى حكم صفد ثم اللجون منذ بداية القرن. وقد استمر حكم الأمير أحمد مدة طويلة حتى وفاته سنة ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م.[18] واشتهر بن طراباي بشجاعته وإقدامه وأدى دوراً مهماً في مواجهة فخر الدين المعني الثاني مع حلفائه من آل رضوان وآل فروخ. وكافأت الدولة العثمانية هذا الأمير على خدماته المتعددة في طريق الحج وطرق التجارة وتصديه لأمير جبل لبنان. لكن القضاء على فخر الدين المعني الثاني أضعف من مكانته وأهمية دوره في المنطقة. وعلى الرغم من استمراره في حكم اللجون معظم الثلاثينات حتى وفاته، فإن مكانة العائلة بدأت تتقهقر وخصوصاً بعد وفاة صهره وحليفه محمد بن فروخ سنة ١٦٣٨.[19] وقد ورثه ابنه زين في حكم لواء اللجون حتى توفي سنة ١٦٦٠، فحلّ محله أخوه محمد.[20] في هذه الفترة، أخذت إمارة الركب الشامي تنتقل من أيدي أمراء فلسطين إلى موظفين ترسلهم الدولة من إستنبول. فسياسة الدولة أيام وزراء آل كوبريلي كانت تقضي بالتخلص من الحكام المحليين الذين أظهروا نفوذاً واستقلالاً كبيرين، وهذا ما حدث لآل طراباي حين «خرجت الدولة عنهم» بحسب تعبير المحبي، إذ انتهى دورهم بعدما عينت الحكومة سنة ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م عسكرياً عثمانياً بدلاً من آل طراباي على اللجون.[21] لكن عائلات أُخرى استفادت من زوال آل طراباي وحلّت محلهم، مثل آل طوقان وآل النمر في نابلس، وآل جرار في منطقتي جنين ونابلس. وعززت هذه العائلات النابلسية مكانتها السياسية والاقتصادية منذ أواخر القرن السابع عشر، وبرزت، منذ بداية القرن التالي، كنخب سياسية واجتماعية في ألوية نابلس وجنين طوال العهد العثماني.

ج) آل فروخ

كان آل فروخ، حكام القدس ونابلس، حلقة الوصل بين آل رضوان في الجنوب وآل طراباي في شمال فلسطين. وقد شغل أفراد العائلة وظيفة إمارة الركب الشامي أعواماً كثيرة، وتعاونوا مع حلفائهم لا على منع فخر الدين المعني من الوصول إلى القدس بحسب مخططاته فحسب، بل أيضاً على القيام بحماية الحجاج كل عام. إن وجود سجل المحكمة الشرعية في القدس متكاملاً يتيح لنا دراسة دور هذه العائلة أكثر من سابقتيها، لكن المجال لا يتسع هنا إلاّ لعرض بعض تاريخ آل فروخ وتحالفهم مع آل رضوان وآل طراباي في النصف الأول من القرن السابع عشر.[22]

بدأ فروخ بن عبد الله، الشركسي الأصل، حياته كأحد مماليك الأمير بهرام بن مصطفى باشا أخي الأمير رضوان حاكم غزة. خدم فروخ سيده مدة طويلة انتقل بعدها للعمل في خدمة آل رضوان. وأثبت فروخ قدرة وشجاعة كبيرتين، فتقدم في الوظائف التي تقلدها حتى أعطيت له «حكومة نابلس وإمارة الحج.»[23] كما تولى لواء القدس عدة مرات، لكن منصب إمارة قافلة الحج الشامية كان أهم وظائفه. وشغل تلك الوظيفة عدة سنوات حتى وفاته في طريقه إلى مكة المكرمة على رأس «الركب الشامي» في ٢٥ ذي الحجة ١٠٣٠هـ/١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٦٢١م.[24]

ورث محمد بن فروخ وظائف والده، فعُيّن أمير لواء القدس مرتين لفترتين قصيرتين، وحاكماً على لواء نابلس مدة أطول. كما حصل على منصب أمير الركب الشامي وقام به خير قيام عدة أعوام. وورث محمد بك أيضاً شجاعة والده وإقدامه، لكنه لم يرث لينه، فكان قاسياً ظالماً فرض على الأهالي ضرائب باهظة وقام بجبايتها بالقوة والإرهاب.[25] لكن على الرغم من الشكاوى الكثيرة التي قدمت إلى الدولة بسبب سياسته تلك، فإنها لم تستغن عن خدماته في إمارة الحج. كما أن ابن فروخ أدى دوراً مهماً، في العشرينات، في صد فخر الدين المعني وجيوشه التي وصلت إلى نهر العوجا شمالي يافا. واستمر محمد بك في حكم نابلس في الثلاثينات حتى توفي ودفن فيها في ٢٧ ربيع الثاني ١٠٤٨هـ/٧ أيلول (سبتمبر) ١٦٣٨م.[26] وقد أعقب ابن فروخ ولدين هما علي وعساف.

أمّا علي فإن معلوماتنا عنه قليلة. فالمحبي يذكر أنه شغل منصب أمير الحج مرة واحدة. وبالإضافة إلى تغير موقف الدولة من حكام ألوية فلسطين، يبدو أن ندرة المعلومات ترتبط بوفاته المبكرة. ففي مقبرة آل فروخ في نابلس التي جعلها

آل طوقان، فيما بعد، مقبرة لأفراد عائلتهم، هناك قبر علي بن محمد بن فروخ الذي توفي سنة ١٠٦٢هـ/ ١٦٥٢م.[٢٧] وأمّا عساف فقد شغل منصب أمير لواء نابلس والقدس خلال ١٦٥٥ ـ ١٦٥٧. كما عُيّن في إمارة الركب الشامي أكثر من مرة.[٢٨] وقد سافر عساف باشا إلى الآستانة عدة مرات في سبيل إعادة تعيينه لوظائف أبيه وجده، وتوفي في قونية سنة ١٠٨١هـ/ ١٦٧١م، وخلف زوجة وولدين وبنتاً قصّراً.[٢٩] وبوفاة عساف باشا انتهى دور هذه العائلة في تاريخ فلسطين، كما حدث لآل طراباي وآل رضوان في أواخر القرن السابع عشر.

لقد أدى حكام فلسطين من بيوت الأمراء المذكورين دوراً مهماً في تاريخ فلسطين في النصف الأول من القرن السابع عشر. فبالإضافة إلى حماية مناطق حكمهم من أطماع فخر الدين المعني التوسعية، فإنهم نجحوا في نشر الأمن والاستقرار خلال تلك الفترة. وكان لتعاونهم وتحالفهم السياسي والعسكري أثر مهم في تأمين قافلة الحج السنوية من دمشق، والتي يُعيّن لإمارتها أحدهم، ويساعده الآخرون. لقد تعززت العلاقات الحميمة بين بيوت الأمراء بوجود المصالح المشتركة اقتصادياً وسياسياً. لكن بالإضافة إلى ذلك، توطد هذا التحالف نتيجة علاقات المصاهرة التي ربطت العائلات الثلاث بعضها ببعض. وكان آل فروخ مرة أُخرى حلقة الوصل في إقامة هذه العلاقة. فقد تزوج محمد بن فروخ حفيدة الأمير أحمد بن طراباي.[٣٠] وتزوج عساف بن محمد بن فروخ من ابنة حسين باشا رضوان.[٣١] هذه المصاهرة التي ظهرت جلياً في شخصية عساف باشا عززت التحالف الثلاثي، لكنها لم تكن كافية لمنع نهاية دوره السياسي. فسياسة الوزراء العظام من آل كوبريلي وضعت نصب أعينها إعادة مركزية الدولة عن طريق إضعاف نفوذ الحكام المحليين، مثل تحالف أمراء فلسطين.

وقد شكّل أمراء عائلات التحالف الثلاثي قوة متماسكة ساهمت في استقرار الحكم والقيام بإمارة الحج الشامي بنجاح. لكن الدولة أخذت تتخوف من ازدياد قوة هذه العائلات وتراكم الثروة والقوة السياسية في أيديها. لقد منعت هذه العائلات بتحالفها دخول حكام أجانب كانت الدولة ترسلهم من إستنبول، الأمر الذي أثار حفيظة كبار رجال الدولة عليهم. لذا قررت السلطات العثمانية أن تتخلص منهم واحداً بعد الآخر. وبدأت الدولة بآل رضوان، فاتهمت حسين باشا بإهمال حماية الحجاج واعتقلته وصادرت أمواله ثم سيق إلى الآستانة حيث قتل هناك في السجن سنة ١٠٧٣هـ/ ١٦٦٢ ـ ١٦٦٣م.[٣٢] ثم جاء دور عساف الذي توفي في طريقه إلى الآستانة في قونية سنة ١٠٨١هـ/ ١٦٧١م في ظروف غامضة. أمّا آل طراباي فقد

ضعف حكمهم بعد وفاة أميرهم أحمد بن طراباي. وعلى الرغم من استمرار حكمهم بعد ذلك فقد جاء دورهم بعد القضاء على حلفائهم، فعزلتهم الدولة سنة ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م، وعينت لحكم شمال فلسطين ضابطاً عثمانياً أُرسل من إستنبول. ويمكن أن يعزى تدهور مكانة تلك العائلات ثم القضاء عليها إلى الأسباب التالية:

١ ـ انتهاء خطر فخر الدين المعني سنة ١٦٣٥ واستغناء الدولة عن خدمات أمراء الحلف الثلاثي لمواجهة خطر توسعه المدعوم من بعض الجهات الأوروبية.

٢ ـ سياسة الإصلاحات التي اتبعها وزراء آل كوبريلي. فقد اتبع هؤلاء خطة إعادة مركزية الإدارة والاستغناء عن خدمات العائلات المحلية التي خدمت الدولة في النصف الأول من القرن السابع عشر.

٣ ـ انتقال قيادة قافلة الحج الشامي في النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى ولاة دمشق بالتدريج. فكان انتزاع إمارة الحج من حكام سناجق فلسطين ضربة اقتصادية وعسكرية لهؤلاء الأمراء.

٤ ـ كان حكم عائلات المماليك مثل آل فروخ والقبائل البدوية كآل طراباي استمراراً لتقليد تاريخي. لكن الانتقال إلى جباية الضرائب بطريق الالتزام وانضمام الجنود المحليين (اليرلية) بأعداد كبيرة إلى قوات الإنكشارية أدّيا إلى نمو دور السكان المحليين في السلطة. وكان على رأس هؤلاء عائلات العلماء والأعيان الذين عززوا مكانتهم في البداية عن طريق التعاون مع الأمراء والحكام ثم ورثوا مكانتهم فيما بعد.

ثالثاً: نشوء فئة المشايخ والأعيان

انشغلت الإمبراطورية العثمانية في الثلث الأخير من القرن السابع عشر بحروبها مع آل هابسبورغ. وكانت ضرورات الحرب تتطلب إرسال التعزيزات العسكرية والموارد المالية إلى الجبهة الخارجية على حساب متطلبات الجبهة الداخلية في الأقاليم. لقد انعكس انشغال الدولة في البلقان وضعف أمور الحكم في فلسطين بعد القضاء على دور عائلات الأمراء الثلاث على أحوال الإدارة والأمن. وتقدمت عائلات الأعيان والعلماء المحليين لملء الفراغ الناشىء، فعززت مكانتها الاقتصادية والسياسية. لكن هذه العائلات لم تكن مؤهلة لملء الفراغ العسكري وإدارة شؤون الحكم. وفي ظل هذه الأوضاع نشبت، منذ أواخر القرن السابع عشر، صراعات

بشأن السلطة والنفوذ بين العائلات القوية عرفت، فيما بعد، بتحزبات القيس واليمن.

وكانت مدينة الخليل وجبلها أول ساحة لتلك الصراعات المحلية منذ القرن السابع عشر. لقد نشبت تلك المناوشات منذ أواخر الخمسينات بين صف الدارية التميمية وحلفائهم من جهة، وصف الأكراد والمجاورين من جهة أُخرى. ثم انضم أهالي القرى في القتال إلى جانب أحد الفريقين، الأمر الذي زاد في عدد الضحايا وتفاقم الأضرار.[٣٣] وتدخل ولاة الأمور من حكام القدس وأمراء الركب الشامي لإصلاح ذات البين ونجحوا في ذلك أحياناً. لكن الحرب كانت تنشب مجدداً بين الفريقين، كما يشير إلى ذلك الكثير من وثائق المحكمة الشرعية التي تروي قصة محاولات الصلح المتكررة.[٣٤] وأعلنت الدولة في تلك الوثائق ضمنياً عدم قدرتها على تأمين السكان وضبط أمور الحكم في هذه المدينة. فحينما خسرت الدولة تعاون القيادات المحلية كحلقة وصل مع الأهالي، أصبحت الخليل وقراها ساحة للمعارك ولصراعات القوى في وقت انشغلت فيه الإمبراطورية بحماية ممتلكاتها في هنغاريا والبلقان عامة في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر.

لم تكن أحداث الخليل ظاهرة يتيمة أو شاذة، وإنما بداية لمرحلة جديدة ظهرت أعراضها في مناطق متعددة من فلسطين. فحكام القدس الذين فشلوا في القيام بدورهم في ناحية الخليل أظهروا قدراً كبيراً من العجز في المناطق القريبة من مركز حكمهم. ففي سنة ١٦٦٢، اشتكى حسين آغا، متسلم القدس، للقاضي الشرعي أن أهالي قرى ناحية العرقوب خرجوا عن الطاعة وطالب بإحضارهم للمحاكمة. لكن أهالي تلك الناحية، الذين لم يسددوا ضرائبهم للمتسلم، لم يستجيبوا، طبعاً، لطلب القاضي ورفضوا الحضور إلى المحكمة الشرعية.[٣٥]

أمّا في نواحي القدس الشمالية وفي لواء نابلس نفسه فلم تكن أمور الضبط والربط أفضل حالاً. ففي الثلث الأخير من القرن السابع عشر ازدادت الشكاوى بالنسبة إلى انعدام الأمن في الطرقات. كما أن العائلات المسؤولة عن حراسة الطرق لم تقم بخدماتها كسابق عهدها، في حين أنها فرضت مبالغ أكبر من ضريبة الغفر على الزوار. فالحجاج المسيحيون الذين كانوا يزورون الناصرة والجليل ثم يتوجهون إلى القدس عن طريق نابلس، توقفوا عن فعل ذلك نتيجة عدم الأمان. وعلى الرغم من محاولات صالح باشا، متسلم نابلس والقدس، إعادة الأمور إلى سابق عهدها في بداية الثمانينات، فإن نجاحه كان موقتاً ومحدوداً.[٣٦]

وأمّا طريق التجارة والزيارة بين يافا والقدس فلم تكن أحسن حالاً في تلك الفترة. فقطّاع الطرق، وعلى رأسهم عربان المنطقة، لم يتوانوا حتى عن مهاجمة

سكان اللد والرملة.[٣٧] وبين الحين والآخر، كان الحكام يخرجون في حملات عسكرية لتأديب العصاة وإعادة الأمن إلى تلك النواحي. لكن متسلم الرملة ورجاله أنفسهم لم يسلموا من التعديات. فحين خرج عقل آغا متسلم الرملة، في كانون الثاني (يناير) ١٦٩٩، مع بعض جنوده لتأمين الطرقات المحيطة بالمدينة، باغته عشرون مسلحاً من البدو وهاجموه مع رجاله. وقتل في هذه المعركة عقل آغا وأحد جنوده كما جرح الباقون الذين تم سلبهم. وجاء أقارب القتلى والجرحى إلى القدس وشكوا أمرهم للقاضي ولحاكم المدينة وذكروا أسماء العربان المشاركين في الاعتداء.[٣٨] لكن ذلك لم يجد نفعاً لأن متسلم القدس لم يكن في استطاعته معاقبة العصاة حتى داخل مناطق حكمه.

ترك زوال حكم عائلات الحلف الثلاثي فراغاً سياسياً وعسكرياً لم ينجح متسلمو والي دمشق الأغراب عن المنطقة في سدّه. وقد أظهر الصدر الأعظم، محمد باشا كوبريلي، اهتماماً خاصاً بالقضاء على الفتنة، وعلى نفوذ الحكام المحليين الذين تمتعوا بقدر كبير من الحكم الذاتي. فبعد أن قضى على عصيان حسين باشا في حلب، وتمرد الإنكشارية في دمشق، عيّن ابنه أحمد باشا والياً على الشام سنة ١٦٦٠.[٣٩] كما قررت الدولة إخضاع الشهابيين والمعنيين في جبل لبنان لسلطتها. ولهذا الغرض أقيمت ولاية صيدا لتسهيل تلك المهمة. وضمن سياسة مركزية الحكم الجديدة تقرر تعزيز مكانة ولاة الشام على حساب حكام السناجق التابعين للولاية. كما تقرر نقل إمارة قافلة الحج من أيدي هؤلاء الأمراء إلى ولاة الشام أو إلى بعض العسكريين الذين يعملون في خدمتهم.[٤٠] وضمن هذه السياسة تم القضاء على حكم آل رضوان وطراباي وفروخ في فلسطين كما ذكرنا سابقاً.

أمّا المتسلمون الجدد الذين أرسلهم ولاة الشام في الثلث الأخير من القرن السابع عشر فكانوا أغراباً عن المنطقة. كما أن تعيينهم فترة عام أو عامين لم يعطهم الفرصة الكافية لمعرفة السكان وقضاياهم. فكان جل همّهم هو جباية أكبر قدر ممكن من الضرائب المفروضة على الأهالي بأي شكل من الأشكال. لكن القوات العسكرية التي كانت بإمرة المتسلمين لم تكن تكفي لمهمات الضبط والربط في نواحي السنجق. فانتشر العصيان نتيجة ذلك، بالتدريج، في المناطق البعيدة عن مركز السلطة. أمّا المتسلم فانهمك جنوده ورجاله في مهمة جباية الضرائب والأتاوى.

على هذه الخلفية تفاقم العصيان بين قبائل البدو الذين، بالإضافة إلى ضعف

الحكام وتبدلهم، فقدوا مصدراً مهماً من مصادر دخلهم المرتبط بقافلة الحجاج السنوية التي كان يقودها أحد أمراء الألوية في فلسطين. أمّا الفلاحون فإنهم تعلموا الاعتماد على النفس بتشكيل الميليشيات المسلحة لحماية أملاكهم وأموالهم من العصاة وقطاع الطرق من جهة، ومن المتسلمين وجباة الضرائب من جهة أخرى. وهكذا بدأت تنتشر في ريف فلسطين ومنذ أواخر القرن السابع عشر ظاهرة التسلح والتحزب ونشوء فئة مشايخ القرى والنواحي. ولم يكتف هؤلاء المشايخ، مع الوقت، بدورهم المحدود داخل قراهم، وإنما تطلعوا إلى توسيع دورهم الاقتصادي والسياسي خارج ناحيتهم. وهكذا نمت وتعززت تحزبات صفوف القيس واليمن بالتدريج، ووصلت إلى أوجها خلال القرن الثامن عشر، كما سنأتي إلى ذكره لاحقاً.

أمّا انتقال إمارة الحج الشامي من أيدي الأمراء المحليين في فلسطين إلى أيدي رجال الإنكشارية وولاة دمشق فلم يكن في مصلحة الحجاج. فقد كان لتحالف آل رضوان وطراباي وفروخ وعلاقاتهم المتشعبة مع قبائل البدو في المنطقة، دور مهم في حماية القافلة على امتداد طريق الحج. ولما انتقلت القيادة إلى الشام تضرر الكثير من القبائل التي كانت تقوم بإمداد الحجاج بالجمال والمؤن والخدمات المتعددة في مقابل المال أو جباية الضرائب. كما أن أمراء الحج الجدد كانوا يعينون في وظائفهم لعام أو عامين، ويحاولون الامتناع من دفع الصر، أي الأموال المخصصة من الدولة لضمان تعاون قبائل البدو على حماية الحجاج.(٤١) لذا ازدادت الاعتداءات على الركب في أواخر القرن السابع عشر في وقت كانت الدولة مشغولة بحروبها على جبهة البلقان.

ولما ازدادت هجمات العشائر البدوية على الحجاج في العقد الأخير من القرن، قررت الدولة إيلاء هذا الموضوع اهتماماً خاصاً للحفاظ على سمعة السلطان. فحين عينت محمد باشا والي جدة والحبشة أميراً للحج، تقرر تخصيص الضرائب المتحصلة من لواءي القدس وغزة لتمويل مصاريف القافلة.(٤٢) وحين عُيّن والي دمشق، أحمد باشا بن صالح باشا طوقان، في إمارة الركب في الفترة ١٦٧٩ ـ ١٦٩٨ خصصت له الدولة الضرائب المتحصلة من لواءي نابلس وعجلون، إضافة إلى لواءي القدس وغزة، لتغطية مصاريف الحج.(٤٣)

تركت المتغيرات السياسية والاقتصادية المذكورة سابقاً أثرها في تركيبة النخبة المحلية المتعاونة مع الإدارة العثمانية. فحتى أواسط القرن السابع عشر أثبتت الدولة قدرتها وفعاليتها في المحافظة على الأمن وتأمين الازدهار الاقتصادي زراعة

وتجارة. ففي تلك الأوضاع تعاون العلماء والأعيان مع الإدارة المحلية على رعاية مصالحهم من دون أن يكون لهم دور مهم ومباشر في أمور الحكم. وكان دور العلماء في حينه يقتصر على إعطاء الشرعية لحكم السلطان ومن يوليهم حكم البلاد. وفي المقابل، فإن هؤلاء الحكام حافظوا على مصالح النخبة من العلماء والأعيان وتعاونوا معهم، فبرزت هذه العلاقة الحميمة بين السلطة ورجال الدين بصورة واضحة في النصف الأول من القرن السابع عشر. إذ عرف عن آل رضوان تقربهم من العلماء والاهتمام بهم حتى خارج غزة. وأبرز مثل لذلك هو خير الدين الرملي صاحب الفتاوى المشهور والذي تجاوزت شهرته حدود فلسطين.(٤٤) والشيء نفسه يقال عن علاقة آل فروخ وآل طراباي بعلماء القدس ونابلس وشمال فلسطين. وكانت ثمرة هذا التعاون واستقرار الحكم في عهد تلك العائلات تراكم الثروة في أيدي فئة العلماء والأعيان من خلال الوظائف التي شغلوها، وخصوصاً في إدارة شؤون الأوقاف في مناطقهم.

وبعد زوال حكم عائلات الأمراء المذكورة تزعزع دور فئة العلماء والأعيان المحليين فترة قصيرة. فالمتسلمون الجدد لم يراعوا العلاقات القديمة والحميمة بين السلطة الحاكمة والنخبة المحلية. كما أن انتقال إمارة الحج إلى الشام أضعف حكام السناجق الجدد في فلسطين اقتصادياً وسياسياً. فقد أصبح هؤلاء مجرد متسلمين يعينهم والي دمشق سنوياً لجباية الضرائب، ولا تسمح لهم إمكاناتهم المادية بإقامة جيوشهم بعكس سابقيهم. لذا اضطر هؤلاء إلى الاعتماد، بصورة كبيرة، على الحاميات العسكرية من جنود الإنكشارية المرابطين في القلاع. لكن فرق الإنكشارية نفسها كان دب فيها الفساد وازداد عدد المجندين المحليين بين أفرادها خلال القرن السابع عشر. ولذلك فإن ولاء جنود الإنكشارية، وخصوصاً اليرلية، لم يكن مضموناً إلى جانب المتسلم إذا تناقضت أوامره مع مصالح الأهالي. وفي مثل هذه الأوضاع صار تعاون النخبة المحلية من العلماء والأعيان في المدينة ومشايخ القرى في الريف ضرورياً لنجاح المتسلمين الأغراب في أداء مهماتهم.

على هذه الخلفية السياسية والاقتصادية تحول تعاون النخبة المحلية من دور التعاون إلى المشاركة الفعلية في الإدارة والحكم. فأصبحت فئة العلماء والأعيان في عواصم الألوية أكبر عامل يساعد على الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى قدرات هؤلاء الاقتصادية وعلاقاتهم الاجتماعية المتشعبة داخل المدينة وخارجها. فمن خلال تحكمهم في المحاكم الشرعية وإدارة الأوقاف والمدارس والمؤسسات الخيرية،

نجحوا في تعزيز مكانتهم السياسية بالتدريج. وهكذا ملأت عائلات جديدة الفراغ الذي تركه انحسار عائلات التحالف الثلاثي. أمّا بعض تلك العائلات فلم يكتف بدور الشريك للمتسلمين بل تطلع إلى الوصول إلى رأس الهرم الإداري داخل السنجق. وأبرز الأمثلة لهؤلاء آل طوقان والنمر وجرار في نابلس واللجون، وآل ماضي والزيادنة في الجليل، ومكي ثم أبو المرق في غزة. أمّا عائلات العلماء في القدس وخارجها فاكتفت بدور الشريك ولم تطمح إلى تقلد السلطة السياسية مباشرة. لكنها في الوقت نفسه لم تكتف بوظائفها الدينية، وإنما وسعت نشاطها الاقتصادي وعززت مكانتها الاجتماعية والسياسية لتصبح عامل الاستقرار الأساسي في مركز اللواء وخارجه. وإذا كانت القدس أكبر تجمع لعائلات العلماء، فإن آل الحسيني هم أبرز مثل لنجاح هذه الفئة في تحويل دورها إلى شريك فعلي في إدارة شؤون الحكم.

هذه التحولات المهمة في النخبة السياسية المحلية في ألوية فلسطين في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، لم تحظ حتى الآن باهتمام المؤرخين.[٤٥] لذا تبقى معلوماتنا عن تلك الفترة وأحداثها قليلة ومتقطعة ترتبط بنتيجة التحول لا بتفصيلات العملية التاريخية. وعلى الرغم من ذلك فإن من الضروري الإشارة، بل التشديد على أهمية هذا التحول، لأنه وضع حجر الأساس في تركيبة النخبة السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني في العصر الحديث. فعلى الرغم من المتغيرات السياسية والاقتصادية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فإن هذه النخبة حافظت على دورها لتشكل، فيما بعد، قيادة قومية مع بداية النهضة ونشوء الفكر القومي في أواخر القرن التاسع عشر. ولم تكن هذه التحولات خافية على السلطات العثمانية، بل يمكن القول إنها قامت بتشجيعها ما دامت تخدم مصالح الدولة وتساهم في استمرار الحكم العثماني وإعطائه صبغة الشرعية الإسلامية.

الفَصْل الثّاني

آل الحُسَيْني
وَثورَة نَقيب الأشْراف في القُدس
(١٧٠٣ - ١٧٠٥)

أولاً: مقدمات الثورة

جذب ظهور الزيادنة في الجليل وازدهار عكا تحت حكم ظاهر العمر اهتمام المؤرخين بصورة كبيرة، بينما أُهملت الأحداث في بقية أنحاء فلسطين، وخصوصاً في ألوية القدس ويافا وغزة. وقد كان صعود نجم الزيادنة ساطعاً براقاً، ولذا عمل المؤرخون المعاصرون على توثيق الأحداث في شمال فلسطين. كما أن الأحداث العسكرية في أواخر عهد ظاهر العمر ارتبطت بعوامل خارجية (مصر وسورية). إضافة إلى ذلك فإن علاقات إمارة ظاهر العمر التجارية بدول أوروبا تركت للباحثين كمّاً لا يستهان به من الوثائق والمخطوطات ساعدت على كتابة تاريخ عكا أكثر من أية منطقة أُخرى في فلسطين خلال القرن الثامن عشر.[١]

أدى التركيز على تاريخ ظاهر العمر والجزار إلى إهمال أحداث وتحولات مهمة في أنحاء أُخرى من فلسطين. بل إننا لا نبالغ إذا قلنا إن بروز الزعامات المحلية في ريف ومدن بقية أنحاء فلسطين (نابلس والقدس وغزة والخليل) لا يقل أهمية عن دور ظاهر العمر والجزار. فتعزيز دور هذه القوى المحلية وفهم خلفياتها الاقتصادية والسياسية، هما حجر الأساس في تركيبة المجتمع الفلسطيني ونخبته القيادية في العصر الحديث. فحكام عكا مع أهمية دورهم الاقتصادي والسياسي في تاريخ المنطقة، لم يتركوا آثاراً بعيدة المدى في تركيبة المجتمع الفلسطيني وبنيته. أمّا عائلات الأعيان في مدن نابلس والقدس وغزة فقد حافظت، بصورة عامة، على دورها، وعززت منذ القرن الثامن عشر شبكة علاقاتها المتشعبة بالسلطات العثمانية من جهة، وبالفلاحين من جهة أُخرى. وعلى الرغم من التنظيمات العثمانية في القرن التاسع عشر، فإن مكانة معظم هذه العائلات لم تتزعزع، وإنما ازدادت رسوخاً وقوة. من هنا فإن دراسة بروز دور الزعامات المحلية وتتبع مراحلها، لا

يقلان أهمية عن رصد أخبار حكام عكا التي خسرت مكانتها لمصلحة بيروت في عهد التنظيمات.

شهدت جبال فلسطين الوسطى (مناطق نابلس والقدس) ومنطقة غزة تحولات وأحداثاً سياسية واقتصادية مهمة في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر أشرنا إليها سابقاً. وقد تسارعت الأحداث وبرزت نتائج تلك التحولات جلية في وقائع ثورة نقيب الأشراف (١٧٠٣ ـ ١٧٠٥). هذه الثورة وخلفياتها التاريخية ما زالت غير معروفة للمهتمين بتاريخ فلسطين. وعلى الرغم من أنها تشكل أول انتفاضة شعبية شارك فيها سكان البلد من البدو والفلاحين وأهالي المدن ضد السلطة الحاكمة، فإن معلوماتنا عن وقائع تلك الثورة وأسبابها ونتائجها لا تزال ضئيلة وغامضة جزئياً.[٢] فالخلفية الاجتماعية والسياسية التي دفعت فئات متعددة من المجتمع إلى القيام بمثل تلك الهبّة الاجتماعية تحتاج إلى المزيد من البحث والتنقيب. كما أننا نعرف القليل عن قيادة الثورة، بمن في ذلك نقيب الأشراف ورفاقه من أبناء العائلات المقدسية. هذه القضايا وغيرها تحتاج إلى مزيد من الأبحاث التي نأمل بأن يقوم بها الجيل الجديد من المؤرخين. وعلى الرغم من ذلك، فإن في حيازتنا كمّاً لا يستهان به من المعلومات والوثائق المتعلقة بهذه الثورة يمكننا من رسم صورة عامة وواضحة لأبرز أحداث تلك الانتفاضة المبكرة في تاريخ فلسطين الحديث.

لم نسمع، قبل ثورة نقيب الأشراف، عن هبّة شعبية مماثلة في فلسطين أو خارجها في مناطق بلاد الشام المتعددة. ففي القرن السادس عشر كانت الدولة قوية، وبسطت سلطتها ورهبتها على السكان ما عدا بعض العشائر البدوية التي ظلت الفئة الوحيدة من السكان التي أعلنت عصيانها على الدولة بين الفينة والأخرى. فالصراعات السياسية كانت تجري داخل الفئة الحاكمة وتتخذ أحياناً صورة تمرد أحد الولاة أو إحدى الفرق العسكرية. أمّا في القرن السابع عشر فقد انكشف ضعف الإدارة العثمانية في الأقاليم المتعددة، وتوضح ذلك من خلال الصراعات المتكررة بين الحكام المحليين وتمرد بعضهم على الدولة. وكان أبرز مثل لذلك في بلاد الشام محاولات التوسع والاستقلال التي قام بها أمير جبل لبنان فخر الدين المعني الثاني (١٥٩٥ ـ ١٦٣٥). لكن محاربة فخر الدين والقضاء عليه كانا مهمة الدولة وحكام فلسطين وسورية الذين تعاونوا معها. أمّا الأهالي من فلاحين ومدنيين فلم يشاركوا، بصورة أساسية، في تلك الأحداث إلاّ من خلال تجندهم لخدمة أحد الأمراء أو الحكام. لكننا لم نشهد في تلك الفترة أية محاولة منظمة من السكان

للدفاع عن مصالحهم ورد ظلم الحكام عنهم باللجوء إلى السلاح والعنف الاجتماعي المنظم.

لكن العقود الأخيرة من القرن السابع عشر أخذت تفرز نوعاً جديداً من التعاضد الاجتماعي في مواجهة السلطة الحاكمة، وقد تركت صراعات الحكام وتردي أوضاع الأمن آثارها في اقتصاد البلد ومعيشة العباد الذين فقدوا ثقتهم بقدرة الدولة على حمايتهم وإنصافهم. لذا تعلّم هؤلاء، وخصوصاً فلاحي المناطق الجبلية، كيف يحمون أنفسهم من اعتداءات قطاع الطرق وقبائل البدو وجباة الضرائب الجشعين. على هذه الخلفية من الفراغ السياسي الذي تركه ضعف الإدارة المحلية، نمت القيادات المحلية في الريف والمدن الفلسطينية. وهذه الفئة من الزعامات، صاحبة النفوذ، نظمت الأهالي وقادتهم أحياناً لمقاومة بعض الولاة الذين حاولوا فرض سياسات غير مرغوب فيها على السكان. وكانت هذه النخبة الناشئة هي المستفيد الرئيسي من هذا التحول لأنها ضمنت بذلك إبقاء معظم فائض الإنتاج المحلي في منطقتها وخزينتها ليشكل القاعدة الضرورية لاستمرار دورها القيادي في أقاليمها. لكن الدولة العثمانية، أيام وزراء كوبريلي، حاولت تحويل مجرى الأحداث عن طريق تعزيز مركزية الدولة وفعاليتها والقضاء على الزعامات المحلية الناشئة.

على هذه الخلفية من محاولات تقويض مكانة المشايخ والأعيان وجباية أكبر قدر من الضرائب، اندلع معظم الهبات الشعبية في أواخر العهد العثماني، وأولها ثورة نقيب الأشراف. ويمكن إعادة بداية التململ السياسي والاستعداد لمقاومة سياسة الدولة في القدس إلى حادثة تعيين قنصل فرنسي في المدينة.

ثانياً: مسألة القنصل الفرنسي في القدس

في مطلع سنة ١٧٠٠، ثارت المشاعر في القدس عقب موافقة السلطات العثمانية على السماح لقنصل فرنسي بالإقامة بالمدينة. وأرسل القنصل المعين ممثله، يوسف بن جولي، الذي كان في حيازته براءة سلطانية تتضمن رفع القنصل الفرنسي لامبرور (Lempereur) وتعيين دبرمون مكانه. وطلب المندوب من القاضي الشرعي تسجيل الأمر العالي في سجل المحكمة والعمل به. وفعلاً، تم تسجيل الوثيقة في السجل كي يستطيع القنصل مباشرة عمله في المدينة راعياً لمصالح

الفرنجة ورهبانهم في القدس. لكن ما أن انتشر هذا الخبر في المدينة حتى قامت ردة فعل معارضة قوية قادها العلماء والأعيان أدت إلى إبطال أمر إقامته بالقدس.

لم تكن هذه أول مرة يحاول فيها الفرنسيون إرسال قنصل لهم إلى بيت المقدس، لكن من دون نجاح.[٣] ففي أوائل القرن السابع عشر كان لفرنسا ثلاثة قناصل في صيدا وعكا والقدس بحسب أقوال الرحالة روجيه. لكنه يضيف أن القنصلية الثالثة لم تعمر طويلاً في أوائل العشرينات، الأمر الذي أضر بمصالح الطائفة الكاثوليكية في الأماكن المقدسة.[٤] أمّا قصة هذه المحاولة لإقامة قنصلية فرنسية في القدس فترويها مصادر أُخرى. لقد أقام بالقدس فعلاً قنصل فرنسي اسمه لامبرور سنة ١٦٢٤، وكتب هذا رسالة إلى ملك فرنسا في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) يقول فيها: «إن الوالي محمد باشا هو المسؤول عن طرده من القدس بحجة الاتصال بأمير لبنان فخر الدين المعني الثاني والتخطيط لتسليم المدينة له.»[٥] كما تؤكد مصادر أُخرى تلك الرواية وتضيف أن القنصل اعتُقل وسيق إلى إستنبول بتلك التهمة، وهناك دفع فدية قدرها ٢٧٠٠ دوبلن من أجل إطلاقه.[٦] وهكذا باءت المحاولة الفرنسية الأولى لإقامة قنصليتها في القدس بالفشل لشدة حساسية الدولة بالنسبة إلى خطر تسلط أوروبي جديد على الأراضي المقدسة بالتعاون مع أمير لبنان هذه المرة.

لا ندري إن كان لامبرور الذي طرد من القدس سنة ١٦٢٤ هو القنصل نفسه الذي ذُكر اسمه في المحاولة الثانية سنة ١٧٠٠. فبحسب معلوماتنا لم يكن هناك محاولات أُخرى لتجديد القنصلية الفرنسية في بيت المقدس بين هذين التاريخين. لكن تخوف المسلمين من محاولات أوروبية لإعادة الوجود الصليبي في الأماكن المقدسة لم يتلاش مع القضاء على فخر الدين المعني وتعاقب الأجيال. لقد ظلت أحداث الحروب الصليبية ونتائجها حية في ذاكرة سكان فلسطين التاريخية قروناً طويلة. وتبين ذلك مجدداً حين غزت حملة نابليون البلد، كما سنأتي إلى ذكر هذا لاحقاً. لذا، تصدى المسلمون في القدس مجدداً لوجود قنصل الفرنجة في القدس سنة ١٧٠٠. أمّا الجديد في ردة الفعل هذه المرة فهو أن العلماء والأعيان في المدينة هم الذين أجبروا القنصل على الرحيل عنها.

وعندما علم أهالي القدس بطلب القنصل دبرمون الإقامة بالمدينة «اجتمع العلماء والأعيان والأشراف الفخام والمشايخ والخطباء والأئمة الكرام وميرالاي القدس الشريف والزعماء وأرباب التجار ودزدار القلعة والينكجرية [الإنكشارية] وجميع الأهالي... بصحن الصخرة المشرفة بقبة السلسلة المعروفة بمحكمة سيدنا

داود.»[٧] وكان على رأس المجتمعين مفتي الحنفية في القدس ووكيل نقيب الأشراف ومشايخ الحرم وخطباؤه وغيرهم من العلماء والأعيان. فشكا المجتمعون حالهم للحاكم الشرعي ولمحافظ القدس عوض باشا، «وذكروا لجنابهما أنهم في مدينة القدس الشريف... لم يعهدوا أن قنصلاً من طائفة الإفرنج مكث بالقدس الشريف. وأن لامبرور القنصل المرفوع كان ماكثاً بمدينة صيدا دايماً ولم يأت لمدينة القدس إلاّ في بعض السنين في أيام عيدهم مع زوار النصارى للزيارة فقط.»[٨]

وأضاف المجتمعون أن شيئاً من ذلك لم يحدث «منذ الفتح الصلاحي وإلى الآن ما عدا الرهبان فإنهم يمكثون بديورهم وكنايسهم.» لذا فإنهم طلبوا إلى الحاكم الشرعي والباشا ألاّ يدعا قنصلاً من طائفة الإفرنج يدخل مدينة القدس أو يمكث بها. وحذر المجتمعون من أن مكوث مثل هذا القنصل سيؤدي إلى «دخول الإفرنج شيئاً فشيئاً، يسكنون بهذه الديار ويحصل الضرر العام لأهالي هذه الديار المباركة كما حصل في الزمن السابق من استيلائهم على القدس الشريف مراراً.» لذا طالب المجتمعون الحاكمَين المشار إليهما بأن يأمرا دبرمون القنصل المذكور بـ «أن يتوجه لمدينة صيدا ويمكث بها مكان القنصل الأول حسب العادة المعتادة ويعرض أحوالهم على السلطنة العلية... لترفع ذلك عنهم.»[٩]

وبعد أن عرض المجتمعون موقفهم وابتهلوا بتلك الأماكن المشرفة لحضرة السلطان مصطفى خان، أمر الحاكم الشرعي وحضرة الباشا، المشار إليهما، دبرمون القنصل المذكور بأن يتوجه إلى مدينة صيدا ويمكث بها. ثم رفع العلماء والأعيان معروضاً إلى الدولة العثمانية لإلغاء تعيين القنصل الفرنسي في القدس وإبقائه في صيدا. وذيل هذا المعروض بتواقيع شهود الحال من علماء المدينة وأعيانها.[١٠] ولا تخبرنا وثائق المحكمة الشرعية أو المصادر الأُخرى المتوفرة لدينا، عن هذه الفترة، بردّ السلطنة. لكن إبعاد القنصل الفرنسي عن القدس أصبح أمراً واقعاً ولم نسمع عن محاولة أُخرى لعودته إلى المدينة إلاّ بعد نحو قرن ونصف قرن من ذلك التاريخ.

حقق أهالي القدس رغبتهم ومنعوا القنصل الفرنسي الذي جاء المدينة مدعوماً بأمر سلطاني من الإقامة بها. هذه الوقائع تشير من دون شك إلى الدور الذي أخذ العلماء والأعيان يؤدونه فيما يتعلق بأمور الحكم والإدارة. فبعكس المرة السابقة التي كان فيها طرد القنصل الفرنسي قراراً صادراً عن حاكم القدس محمد باشا، نجد في هذه الواقعة أن الحاكم الشرعي والباشا ينزلان عند رغبة النخبة المحلية،

وهي النخبة التي تكونت، أساساً، وبحسب ترتيب أسماء الشهود، من العائلات المقدسية القديمة التي شغل أبناؤها وظيفتي الإفتاء ونقابة الأشراف وغيرهما. وكان بعض هؤلاء، وعلى رأسهم محمد بن مصطفى النقيب الحسيني ومفتي القدس محمد جار الله، هم المبادرون بعد ثلاث سنوات فقط إلى قيادة أحداث الثورة سنة ١٧٠٣. فمن هو نقيب الأشراف، وما هو سر جرأته على تحدي الدولة في هبّة شعبية استمرت أكثر من سنتين؟

ثالثاً: عائلة الحسيني
ونقابة الأشراف في القدس

شغل نسب وأصل عائلة الحسيني في القدس الباحثين والمؤرخين منذ عشرينات القرن العشرين. فقد نشر كل من الحاج أمين الحسيني ومعارضيه رواية مختلفة عن الأُخرى، بل متناقضة بشأن صحة انتساب العائلة إلى الأشراف ونقطة بداية علو شأنها.[١١] فبينما أكدت الرواية الأولى النسب الشريفي العريق وتحدثت عن مكانة العائلة السياسية والاجتماعية العالية منذ عصر المماليك وخلال العهد العثماني كله، فإن رواية المعارضة نفت صحة هذا النسب وأكدت أن مصطفى الحسيني جد المفتي هو الذي ابتدع ذلك النسب وحصل على وظيفة الإفتاء بطرق غير شريفة. وقد حظيت رواية المعارضة، فترة طويلة، بتأييد الكثيرين من الباحثين الإسرائيليين وغيرهم ممن دفعتهم مواقفهم السياسية إلى ترديدها من دون تدقيق كاف في الوثائق والمصادر التاريخية.[١٢] لكن الرواية الحسينية حظيت مؤخراً باهتمام باحثَيْن قاما بالتدقيق في شجرة العائلة ومقارنتها ببعض المصادر التاريخية التي تؤكد صحتها.[١٣] وقد أثبت أبو منّة في دراسته، بصورة لا تقبل الشك، نسب الشرف وتقلد أفراد العائلة نقابة الأشراف في القدس منذ أواسط القرن الثامن عشر. لكن الغموض ظل يلف النصف الآخر من الرواية الحسينية بالنسبة إلى أصولهم التي تعود إلى القرن الرابع عشر ودورهم القيادي في أوائل العهد العثماني. والصفحات التالية تهدف إلى إزالة بعض هذا الغموض وكشف معلومات جديدة عن نسب العائلة وبداية ارتفاع مكانتها ما قبل القرن الثامن عشر.

كان أول جد لعائلة الحسيني ممن سكنوا القدس، سنة ٧٨٢هـ/ ١٣٨٠ - ١٣٨١م، هو تاج الدين أبو الوفاء، وكان صوفياً بارزاً ترأس الطريقة الوفائية في المدينة.[١٤] وسار أبو بكر تقي الدين على خطى والده وورث عنه مشيخة

الوفائية، بل أصبح شيخ مشايخ الطرق الصوفية في القدس. وبعد وفاته سنة ٨٣٥هـ/ ١٤٣١ - ١٤٣٢م استمر آل الحسيني في رئاسة الطريقة الوفائية عدة أجيال، فعرفوا بآل الوفائي منذ ذلك الحين. وكان بين هؤلاء كريم الدين بن داود الذي كانت جنازته في القدس يوماً مشهوداً «شهده الخاص والعام من العلماء والقضاة وناظر الحرمين ونائب السلطنة الأمير دقماق وغيرهم.»[١٥] وقد توفي كريم الدين سنة ٨٩٥هـ/ ١٤٩٠م وعرف نسله في القرون التالية بأولاد كريم الدين، كما سنفصل لاحقاً.

يرد ذكر آل الوفائي الحسيني خلال القرن السادس عشر ولا سيما منذ أواسطه، حيث استمروا في تقلد منصب نقابة الأشراف. لكن معلوماتنا عن العائلة ومكانتها وبداية تقلدها الوظيفة ما زالت بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة. وقد اشتهر من أفراد هذه الأسرة كريم الدين أبو الوفاء (٩٣٠ - ١٠٠٥هـ/ ١٥٢٤ - ١٥٩٧م) الذي شغل منصب نقيب الأشراف، ثم نجله عبد القادر الوفائي الذي تقلد منصب شيخ الحرم إضافة إلى النقابة في أوائل القرن السابع عشر.[١٦] ويعدّ عبد القادر شخصية رئيسية لإصلاح الكثير من التشويش والأخطاء التي علقت بتاريخ آل الحسيني ونسبهم. لذا فإننا سنخصص للحديث عن هذه الشخصية قدراً أكبر من الاهتمام والتدقيق.

كان عبد القادر الوفائي بن كريم الدين (٩٨٠ - ١٠٣٨هـ/ ١٥٧٢ - ١٦٢٨م) أحد ثلاثة إخوة شغلوا وظائف مهمة جداً خارج فلسطين أيضاً. أمّا أخوه محمود الوفائي، فيشير الكثير من وثائق المحكمة الشرعية في القدس إلى أنه شيخ الحرم المكي. وأمّا نجله زكريا الوفائي الحسيني فهو «نقيب السادة الأشراف بمصر المحروسة» فترة طويلة في أوائل القرن السابع عشر.[١٧] ويظهر أن زكريا ووالده حظيا بعلاقات حميمة مع رجالات الدولة العثمانية مكنتهما من الوصول إلى تلك المراكز المرموقة. كما أن الوثائق تشير إلى تنقلات زكريا الكثيرة بين مصر والقدس والآستانة واشتغاله بالتجارة والسياسة إضافة إلى النقابة. ويتضح أن لذلك صلة في حصوله على لقب باشا الذي أضيف إليه «سيد السادات... فرع الشجرة الزكية وطراز العصابة الهاشمية... بن المرحوم شيخ الإسلام محمود زين الدين الحسيني الوفائي شيخ حرم مكة المكرمة سابقاً.»[١٨]

أمّا عبد القادر الوفائي فاكتفى بنقابة الأشراف في القدس التي أضيفت إليها، بين الفينة والأُخرى، مناصب مهمة مثل مفتي القدس ومشيخة الحرم وغيرهما. وكانت علاقات الأسرة الجيدة والمتشعبة عاملاً مساعداً في تعيينه متولياً على أوقاف

سلطانية، مثل وقف الوزير حافظ أحمد باشا.[١٩] كما أنه اشترى الكثير من الأراضي وأقام علاقات متشعبة مع الفلاحين وعمل كذلك في التجارة والمعاملات الأُخرى. وقد تخطت نشاطات آل الوفائي الحسيني المجالات الدينية واتسعت لتشمل مجالات اقتصادية كثيرة، الأمر الذي عزز مكانتهم في فئة الأعيان بعد أن بدأوا دورهم في مجال الحركات الصوفية ومشيختها. وهكذا تمكنت الأسرة في بداية العهد العثماني من الانضمام إلى النخبة السياسية والاقتصادية التي ارتبطت مصالحها بالدولة، الأمر الذي مكّن بعض أفراد الأسرة من هذا الحراك الاجتماعي.

ظل عبد القادر الوفائي يشغل منصب الإفتاء ونقابة الأشراف في القدس حتى وفاته فيها سنة ١٦٢٨. وتشير وثائق المحكمة الشرعية إلى أنه خلف أربعة أولاد توفي أحدهم وهو محب الدين قبل والده بقليل.[٢٠] كما أنه خلف خمس بنات إحداهن دنيا التي توفيت بعده بسنوات قليلة. وكانت دنيا (أو ست الدنيا كما أشير إليها أحياناً) تزوجت «الشيخ محمد شمس الدين بن قدوة العلماء... يحيى شرف الدين الشهير نسبه بابن قاضي الصلت»، فانتقل نسب الشرف لنسله عن طريق الأم.[٢١] وتولى هؤلاء إمامة الحرم والتدريس فيه أجيالاً متتالية، فعلق بهم اسم الإمام ثم الحسيني عن طريق المصاهرة المذكورة. لكن عائلة الإمام الحسيني هذه تختلف تماماً عن الأسرة موضوع هذا البحث بعكس ما كتبه بعض الباحثين في تاريخ فلسطين الحديث.[٢٢]

انتقلت وظيفة نقابة الأشراف بعد وفاة عبد القادر إلى ابن أخيه شمس الدين ابن المرحوم محمود الحسيني شيخ حرم مكة سابقاً،[٢٣] وبعد وفاته سنة ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م تولاها ابنه حسن. وكان شمس الدين تزوج من السيدة علما ابنة عمه عبد القادر وهي أم حسن المشار إليه. ثم انتقلت النقابة إلى تاج العارفين بن عبد القادر فترة وجيزة ثم إلى مصطفى (وهو ابن محمد بن شمس الدين) وذلك في سنة ١٠٨٢هـ/ ١٦٧١ ـ ١٦٧٢م.[٢٤] وقد قام مصطفى بوظيفة نقابة الأشراف خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن السابع عشر حتى نقلها إلى نجله محمد في شباط (فبراير) ١٧٠٠.[٢٥] وهكذا تثبت وثائق المحكمة الشرعية في القدس بما لا يترك مجالاً للشك أن النقابة استقرت في آل الحسيني منذ القرن السادس عشر وظلت في أيديهم حتى وصلت إلى زعيم ثورة نقيب الأشراف الذي تسلمها قبل طرد القنصل الفرنسي من المدينة بفترة وجيزة فقط. كما أن آل الوفائي الحسيني تولوا المناصب العالية الأُخرى داخل القدس وخارجها خلال القرنين الأولين من الحكم العثماني في البلد. هذا النفوذ وتلك المكانة اللذان توارثهما أفراد العائلة هما

الخلفية التاريخية لفهم استعداد محمد بن مصطفى النقيب لقيادة ثورة شعبية ضد السلطة العثمانية. فنقيب الأشراف كان أقوى وأهم شخصية محلية تمثل مصالح السكان في مدينة مثل بيت المقدس انتسب عدد كبير من عائلاتها إلى سلالة الرسول، وربطت بينهم علاقات المصاهرة والمصالح السياسية والاقتصادية.[٢٦]

رابعاً: خلفية قيام الثورة وأسبابها

يمكن إعادة خلفية الثورة وأسبابها التاريخية غير المباشرة إلى نمو الزعامات المحلية في ألوية فلسطين الجنوبية، ومحاولاتها أن تصبح شريكة في إدارة شؤون الحكم. وما دام أمراء الحلف الثلاثي آل رضوان وطراباي وفروخ كانوا يقومون بواجباتهم، فيما يتعلق برعاية شؤون الضبط والربط في النصف الأول من القرن السابع عشر، فإن العلماء والأعيان تعاونوا معهم كشريك أصغر. لكن زوال حكم تلك العائلات واستبدالها بمتسلمي ولاة دمشق الأغراب تركا أثراً سلبياً ظهر جلياً في انعدام الأمن وتدهور الأحوال الاقتصادية. لذا تقدم العلماء والأعيان ومشايخ الريف والعربان ليملأوا الفراغ الذي تركه ضعف الإدارة العثمانية المتزايد في أواخر القرن السابع عشر. فقد ظهرت بوادر التململ الاجتماعي والحراك في تلك الفترة واتخذت أحياناً شكلاً عنيفاً من الصراعات المحلية بشأن السلطة، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

وعندما حاولت الدولة العثمانية إعادة العجلة إلى الوراء وفرض سياسة المركزية من دون مراعاة مصالح السكان وزعاماتهم، تجمعت أسباب الصدام والأزمة السياسية. فالنخبة المحلية التي تضررت مصالحها الاقتصادية شعرت بأن من حقها التدخل في شؤون الحكم ما دامت الدولة غير قادرة على القيام بدورها ومسؤوليتها الأساسية. وقد توضحت بوادر هذا الموقف في قضية القنصل الفرنسي سنة ١٧٠٠. لكن الدولة تراجعت عن موقفها في تلك المسألة لأنها لم تهدد شرعية الحكم ومصالحه الاقتصادية. أمّا الزعامات المحلية التي كسبت مواقع جديدة لم تكن لها، فإنها دافعت عنها ووقفت ضد محاولات السلطان إعادة زمام الأمور إلى أيدي الدولة وولاتها. على هذه الخلفية من اختلاف مصالح ومواقف السكان وقياداتهم من جهة، والدولة وولاتها في المنطقة من جهة أُخرى، نشبت أحداث ثورة نقيب الأشراف.

ذكرنا سابقاً أن الدولة العثمانية قررت تخصيص الضرائب من ألوية غزة

والقدس ونابلس وعجلون من أجل تغطية مصاريف قافلة الحج السنوية. وضمن محاولات الدولة العثمانية تأمين الحجاج في فترة ازدادت فيها هجمات عشائر البدو على القوافل، فإنها وسعت صلاحيات ولاة الشام وعينتهم أمراء للحاج. ففي الفترة ١٦٩٠ - ١٧٠٨ تم تعيين ثمانية على الأقل من ولاة الشام في منصب إمارة القافلة.[٢٧] لكن ذلك لم يمنع ازدياد هجمات البدو على الحجاج في هذه الفترة بسبب كثرة تبدل الولاة وطمع بعضهم في أخذ الصر المخصص لعشائر البدو لنفسه.[٢٨] لكن الدولة حاولت مع ذلك تكثيف جهودها لتأمين قوافل الحج في تلك الفترة الحرجة التي خسرت فيها الجيوش العثمانية معارك كثيرة على جبهة البلقان، وكانت نتيجة تلك المعارك العسكرية معاهدة كارلوفيتس سنة ١٦٩٩ التي تراجعت فيها حدود الإمبراطورية، أول مرة، عن أراض لها في هنغاريا. في مثل تلك الأوضاع أصبح تأمين قافلة الحجاج السنوية مسألة أكثر أهمية لحماية سمعة السلطان الدينية والسياسية.

زاد ولاة الشام في عبء الضرائب المفروضة على ألوية فلسطين المخصصة لمصاريف الحج السنوية. لكن ذلك لم يكن كافياً لمنع الاعتداء على القافلة. ففي عام ١٧٠٠ - ١٧٠١، قاد والي الشام شركس حسن باشا الحج بنفسه، لكن ذلك لم يمنع الهجوم الكاسح الذي شنّه العربان على الحجاج. لقد قدر بعض المصادر عدد ضحايا ذلك الهجوم بثلاثين ألفاً، الأمر الذي يجعله أسوأ ما حدث للحجاج حتى وقوع كارثة مشابهة سنة ١٧٥٧.[٢٩] أمّا في العام التالي فقد أعيد أرسلان محمد والي طرابلس إلى حكم الشام وإمارة الركب، ومنحته الدولة ٣٠٠,٠٠٠ قرش لتأمين القافلة. تلك الأحداث تركت أثرها المباشر في أوضاع الحكم في فلسطين، وخصوصاً محاولات ولاة الشام جباية أكبر قدر من الضرائب بشتى الوسائل وأسرعها. وعلى هذه الخلفية نشأت الأسباب المباشرة لقيام ثورة النقيب في القدس.

تشير الوثائق الكثيرة أن سنة ١١١٠هـ/١٦٩٨ - ١٦٩٩م اتسمت بقلة الأمطار في ساحل جنوب فلسطين. وقد ترافق المحل وقلة المحصول الزراعي مع زيادة تعدي البدو على القرى في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى رحيل الكثيرين من السكان عن القرى التي أصبحت مهجورة.[٣٠] ولم يتحسن الوضع كثيراً في السنة التالية، فازداد عدد «القرى الخراب» في منطقة غزة إضافة إلى تلك القرى المهجورة في نواحي اللد والرملة.[٣١] ولم يكتف عربان غزة بتعدياتهم على الأهالي والفلاحين، وإنما قاموا بمهاجمة الحجاج والقوافل التي تخرج لملاقاتهم في طريق

عودتهم من الحجاز. لقد فقد نظام الإدارة العثمانية المحلية توازنه في عدة مناطق من بلاد الشام. لكن الدولة، بدلاً من أن تحاول إعادة كسب تعاون النخب المحلية، اعتمدت القوة والبطش سبيلاً لإعادة سلطتها وهيبتها في المنطقة، الأمر الذي عجل الصدام والاحتكام إلى السلاح.

عُيِّن كرد بيرام محمد باشا محافظاً على ألوية القدس وغزة سنة ١١١٣هـ/ ١٧٠١ - ١٧٠٢م بدلاً من عوض باشا الذي طرد القنصل الفرنسي في أيامه.[٣٢] ويبدو أن الحاكم الجديد قدم مع تعزيزات عسكرية وأوامر من الدولة بإعادة الأمن وقمع القوى المعارضة والخارجة على طاعة السلطان. وبعد وصوله بقليل خرج محمد باشا في حملة عسكرية إلى منطقة غزة لمعاقبة عشائر البدو. ويظهر أن حملاته في أواخر سنة ١٧٠١ كُللت بالنجاح العسكري، فرجع منها مع الغنائم وحتى الأسرى من نساء العربان وبناتهم. وفي كانون الثاني (يناير) ١٧٠٢، خرج محمد باشا ثانية في حملة جديدة على منطقة غزة. ويشير بعض المصادر إلى أنه عاد هذه المرة ومعه جماجم أحد عشر شخصاً (من بين نحو مئتي شخص قتلهم جنوده في تلك الحملة) أمر بتعليقها على أبراج سور القدس.[٣٣]

وعلى الرغم من النجاحات العسكرية التي حققها محمد باشا ضد عربان غزة، فإن التذمر والمقاومة للقمع والإرهاب أخذا يقويان وينتشران بين الأهالي كافة. فبالإضافة إلى العربان، هاجم العساكر قرى الفلاحين الذين لم يسددوا الضرائب الباهظة المفروضة عليهم، على الرغم من أحوالهم الصعبة الناشئة عن قلة الأمطار وعدم استتباب الأمن. وتجمع العربان والفلاحون في قلعة بيت جبرين جنوبي غربي القدس على حدود لواء غزة. وهذه المرة واجه عساكر محمد باشا صعوبات كبيرة واضطروا إلى محاصرة المتمردين ثمانية أشهر حتى تغلبوا عليهم.[٣٤] واصل محمد باشا حملاته القمعية طوال سنة ١٧٠٢ متجاهلاً نصائح العلماء والأعيان وازدياد النقمة في صفوفهم. وقد تضررت مصالح الكثيرين من أفراد هذه النخبة اقتصادياً بسبب الخراب والفوضى اللذين عمّا قرى الساحل التي يشكل الكثير منها جزءاً من الأوقاف التي يتولونها. كما أن نجاح محمد باشا عسكرياً كان سيقوض مكانة العلماء والأعيان، السياسية والاجتماعية، التي اكتسبوها وعززوها خلال القرن السابع عشر. وكان على هذه النخبة أن تختار بين الاستمرار في السكوت والتضحية بمصالحها ومكانتها في أوساط السكان، وبين مواجهة الحاكم ومحاولة وضع حد ولو بالقوة لأساليبه وسياسته القمعية.

اختار علماء القدس وأعيانها سبيل المقاومة، وخصوصاً أن العساكر أخذوا

يتصرفون داخل المدينة بأساليب القمع والعنف نفسها. ورفع أهالي القدس شكواهم إلى الدولة العلية فلم يأتهم جواب شاف من إستنبول.[٣٥] أخيراً، قرر علماء القدس وأعيانها عدم السكوت ورفع راية الثورة بعد أن هاجم العساكر إحدى القرى التابعة للمفتي.[٣٦] واختار العلماء ساحة المعركة الملائمة لهم، فاعتصموا في ساحة الحرم الشريف بعد صلاة الجمعة ودعوا أهالي المدينة إلى مواجهة الظلم ومقاومته.[٣٧] وهكذا بدأت الثورة في القدس في أوائل أيار (مايو) ١٧٠٣، واستمرت نحو ثلاث سنوات لتشكل أول حدث من هذا النوع في تاريخ المشرق العربي في العصر الحديث.

خامساً: مسار الثورة

كان كرد بيرام محمد باشا قد عُيّن في أواخر سنة ١٧٠٢ والياً على الشام وأميراً لقافلة الحاج، فعيَّن مكانه متسلماً في القدس وخرج إلى مركز ولايته.[٣٨] وبما أنه كان ابتعد بعساكره عن المنطقة، ولم يترك في المدينة إلا حامية صغيرة، أصبح التمرد على حكمه أقل خطراً. بدأ الثوار مهاجمة المحكمة الشرعية، ومنزل الحاكم الشرعي وترجمانه رجب بن عوض شاهبندر التجار سابقاً. أمّا الأخير فتم قتله في منزله، بينما اختفى القاضي السيد محمود الشهير بواني زاده عن الأنظار.[٣٩] وقد اتُهم الأخير بالتعاون مع أرباب الحكم وبأنه قام بنفسه بابتزاز الأموال من الأهالي بغير حق شرعي. لذا قام الثوار «بإنهاء خدماته» وتعيين نائبه وباشكاتب المحكمة الشرعية محمد الخالدي مكانه.[٤٠] انضم رجال الإنكشارية وبعض سباهية القدس إلى الثوار وهاجموا معاً دار المتسلم فاعتقلوه، كما قاموا باقتحام السجن وأطلقوا جميع المعتقلين، ثم قاموا بطرد المتسلم وعساكره غير المحليين من بيت المقدس.[٤١]

سيطر الثوار على بيت المقدس وعينوا نقيب الأشراف محمد بن مصطفى الوفائي الحسيني شيخاً على المدينة ورئيساً لها. كما عُيِّن مشايخ الحارات مساعدين له في إدارة وتنظيم أمور السكان في أحيائهم. وهكذا بدأت تجربة عاصفة، حكم الأهالي فيها مدينتهم ومصائرهم فترة استمرت أكثر من سنتين حتى أواخر سنة ١٧٠٥.[٤٢] خلال تلك الفترة، حاول ولاة الشام ورجالهم استعادة حكم بيت المقدس بشتى الطرق، لكن من دون نجاح. إذ كان الثوار يغلقون بوابات المدينة المحصنة ويردون على إطلاق النار بالمثل كلما حضرت جيوش الدولة لاحتلالها.

وكان سور المدينة وتحصيناتها خير حليف للثوار، كما أن قدسية الحرم الشريف وبيت المقدس ساهمت في تردد السلطات في استعمال المدافع ضد الأهالي.

حقق الثوار بقيادة نقيب الأشراف سيطرة كاملة على أحياء المدينة وتحصيناتها. وبينما استلم النقيب صلاحيات الحكم والإدارة فإن باشكاتب المحكمة كان مسؤولاً عن تطبيق الشريعة والقانون. كذلك ساهم مشايخ الحارات في إدارة أحيائهم بينما أخذ رجال الإنكشارية وغيرهم من عساكر السباهية ومجندون آخرون على عاتقهم مهمة حراسة المدينة والدفاع عنها. وقد توقع النقيب ورجاله أن تقوم الدولة بحملة عسكرية لاستعادة حكمها في بيت المقدس ومعاقبة المسؤولين عن «أعمال الفتنة والفساد». لذا اهتم الثوار برصّ الصفوف وعقدوا اتفاقية لـ «الدفاع المشترك» عن أنفسهم شارك فيها جميع فئات الأهالي من «العلماء والمشايخ والأئمة والسباهية والدزدار والينكجرية وأعيان الولاية وجميع الرعايا وأهل المحلات وسكان القدس جميعاً من المسلمين والذميين.»[٤٣] واتفق هؤلاء على «أن يكونوا جميعاً على كلمة واحدة في دفع الضرر عن أهالي القدس وفي دفع الظلم وحكومته من حكام العرف بحسب الشرع.»[٤٤] كما قرروا التصدي لقطّاع الطرق وقطع دابر التعدي على أملاكهم وأرواحهم، وإذا قَتَل أحد أهالي القدس أحد مهاجميهم تكون ديته على جميع أهل المدينة.

تشمل سجلات المحكمة الشرعية عشرات الوثائق التي تكشف جوانب متعددة ومثيرة من الأحداث التي شهدتها القدس أيام تلك الثورة التي استمرت سنتين ونصف سنة. وعلى الرغم من أهمية تلك الأحداث التي يجدر الكشف عنها فإن المجال لا يتسع هنا للقيام بذلك.[٤٥] لذا فإننا سنقتصر حديثنا على نتائج الثورة وبعض انعكاساتها السياسية والاجتماعية. فقد صمد الأهالي ونجحوا في صد عدد من محاولات الدولة وولاة الشام استعادة سلطتهم على المدينة. لكن وحدة الصف التي تحققت في بداية الثورة أخذت تتضعضع مع الوقت، وكان هذا التضعضع أحد العوامل الحاسمة في نهايتها والقضاء عليها.[٤٦] لقد اكتشف عدد كبير من الأهالي أنهم لا يستطيعون الاستغناء عن الدولة التي دفعت رواتبهم وتحكمت في معظم مصادر دخلهم بأشكال متعددة. وعلى الرغم من دخول بعض الفلاحين المدينة فإن الطرق انقطعت بينها وبين القرى الكثيرة التي أمدتها بالمؤن والمحاصيل التابع معظمها للأوقاف. كما أن الحجاج وزوار الأماكن المقدسة من الديانات المتعددة انقطعوا عن الوصول إلى المدينة، فتضرر التجار وغيرهم ممن ارتبطت أعمالهم بتلك المواسم. أمّا الإنكشارية والسباهية وغيرهم من العساكر والمشايخ والعلماء

فخسروا مخصصاتهم المرسلة من الآستانة ومصر ودمشق وغيرها من عواصم الإمبراطورية. لذا أخذ الكثيرون ممن تضررت مصالحهم يغيرون موقفهم ويؤيدون عروض المصالحة والعفو والحلول الوسط التي تقدم بها ولاة الشام وغيرهم من رجال الدولة. على هذه الخلفية تفرق الصف الواحد وبدأ الاقتتال الداخلي بين مؤيد ومعارض لمواقف النقيب المتشدد، الأمر الذي ساهم في تقويض الثورة ثم في القضاء عليها.

في السنة نفسها التي نشبت فيها ثورة النقيب في القدس (١٧٠٣)، شهدت العاصمة العثمانية صراعاً عنيفاً بشأن السلطة تزعمه شيخ الإسلام فيض الله أفندي مدعوماً برجال الإنكشارية والكثيرين من مؤيديه. لقد ثار هؤلاء على الدولة وسياستها وأدت تلك الأحداث التي عُرفت بحادثة أدرنة إلى إطاحة الصدر الأعظم حسين باشا والسلطان مصطفى.[٤٧] لكن شيخ الإسلام فيض الله أفندي والكثيرين من أفراد حاشيته قتلوا أيضاً في تلك الأحداث التي انقسمت فيها الجيوش العثمانية قسمين يحارب أحدهما الآخر. ولا ندري ما مدى تأثير أحداث أدرنة، سنة ١٧٠٣، في سيرورة الثورة وصيرورتها في القدس. ولكن من الجدير بالذكر أن قاضي القدس السيد محمود واني زاده الذي قامت ثورة النقيب في أيامه، كان صهراً لشيخ الإسلام فيض الله أفندي.[٤٨] وقد عُرف مفتي الدولة الأكبر بحبه للمال وطمعه وكبريائه وهي الاتهامات نفسها التي وجهت إلى القاضي الشرعي في القدس الذي هوجم منزله ونهب وقتل ترجمانه رجب بن عوض، كما ذكرنا سابقاً. ومهما تكن العلاقة بين الأحداث في بيت المقدس وبين العاصمة العثمانية، فإن السلطان أحمد الثالث الذي تولى الحكم عقب تلك الأحداث كان مشغولاً فترة غير قصيرة بمصير حكمه في إستنبول أكثر من اهتمامه بأخبار ثورة النقيب في بيت المقدس.

ولم يكن ولاة الشام وأمراء قافلة الحج أفضل حالاً من سلاطينهم في العاصمة العثمانية، فكرد بيرام محمد باشا الذي كانت حملاته القمعية في بلاد غزة والقدس أحد أسباب ثورة النقيب الرئيسية، عُزل عن منصبه في دمشق وأرسل لحكم الرقة. لكن خلفاءه في الحكم لم ينجحوا في أداء مهماتهم فأعادته الدولة إلى الشام في العام التالي (١٧٠٤ ـ ١٧٠٥) لقيادة قافلة الحج. إلاّ إنه اختلف مع والي الشام حسين باشا وأدى الخلاف إلى هجوم مباغت للبدو على الحجاج في طريق عودتهم من الحجاز. فلما علم أهالي دمشق بما حدث بادروا إلى رفع شكواهم إلى الباب العالي الذي قرر إعدام كرد بيرام. لكن قرار الإعدام لم ينفذ لسبب ما، ونجح هذا، في نهاية الأمر، في النجاة والالتجاء إلى شبه جزيرة

القرم.[٤٩] وقد يكون لمشاغل الدولة وولاتها في الشام دور في امتداد فترة الثورة في القدس نتيجة عدم اتخاذ موقف حازم لإخمادها بسرعة. لكن النقيب الذي التف الأهالي حوله في بداية الأحداث فقد، بالتدريج، تأييد أعداد كبيرة منهم حتى وصلت الأمور إلى الاقتتال الداخلي، وهو ما سهّل على الدولة استعادة سلطتها من دون جهد كبير.

سادساً: نهاية ثورة النقيب

كتب قنصل فرنسا في صيدا تقريراً عن أحداث القدس ذكر فيه أن صراعاً مسلحاً نشب في المدينة بين فريقين ترأس أحدهما نقيب الأشراف. وأضاف القنصل في تقريره أن المعركة بين الطرفين استمرت يوماً كاملاً وسقط فيها ١٢ قتيلاً ونحو ١٠٠ جريح.[٥٠] ويشير التقرير إلى أن هذا الصراع ابتدأ في إثر محاولة للسرقة والابتزاز، والتجأ الجناة إلى حارة «المدينة التحتا». أمّا حجج المحكمة الشرعية فإنها تضيف الكثير من التفصيلات بشأن تلك الأحداث التي شهدتها القدس في كانون الثاني (يناير) ١٧٠٤. وتشير تلك الوثائق التي تمثل وجهة نظر نقيب الأشراف وجماعته إلى أن محب الله فخر الدين جار الله شيخ محلة باب حطة، والشيخ محمد بن الشيخ علي جار الله لم يتعاونا مع الثورة وقيادتها بما فيه الكفاية. فلما انقسمت المدينة على نفسها بين مؤيد لاستمرار التمرد وبين معارض لذلك، التجأ الكثيرون من المعارضين إلى حارة باب حطة وجعلوها معقلاً لهم.[٥١] ولما توترت العلاقات بين الطرفين نشب صراع مكشوف (فتنة) بين أهالي باب حطة من جهة وبقية المحلات من جهة أُخرى. واتُهم شيخ محلة باب حطة ورجاله بأنهم «البادئون في القتال وتحريك الفتنة حتى أدت إلى قتل الأنفس.» وقد قتل، فعلاً، في المعركة بين الطرفين ١٢ شخصاً من سكان باب حطة على رأسهم الشيخ محمد بن الشيخ علي جار الله.[٥٢]

وقد كسب نقيب الأشراف تلك المعركة ضد معارضيه من أهالي باب حطة، لكن ذلك لم يمنع استمرار الانقسام، بل ازدياد النقمة بين فئات متعددة من سكان المدينة. فقد شكا هؤلاء حالهم لولاة الأمور وطالبوا بتعجيل عودة السلطة العثمانية وضبط أمور الحكم في بيت المقدس. وعينت الدولة إسلام باشا محافظ القدس ونابلس وغزة لتلك المهمة، فحضر مع جيوشه ونزل بالقرب من بيت المقدس في ربيع سنة ١٧٠٤. وتدخل بعض الأطراف لإصلاح ذات البين وحقن الدماء عن

طريق إنهاء التمرد واستسلام المدينة شريطة عدم معاقبة الثوار وقيادتهم. وكان بين الذين حاولوا الإصلاح الشيخ محمد الفاعور الوحيدي زعيم قبيلة الوحيدات في جنوب فلسطين.[٥٣] وقَبِل إسلام باشا الوساطة وانتظر خارج أسوار القدس ليقوم الثوار بفتح بواباتها أمام جنوده الذين قدرهم بعض المصادر بألفي جندي.[٥٤] لكن النقيب ورجاله رفضوا السماح لإسلام باشا وعساكره بدخول المدينة، واستمرت المناوشات بين الثوار والجيش المرابط شمالي وشرقي القدس (منطقة الشيخ جراح وجبل المشارف ـ سكوبس)، وراح ضحيتها عدد من القتلى من الطرفين. كما ألحق العساكر أضراراً مادية جسيمة بكروم التين والزيتون وغيرها من أشجار الفواكه التي قطعت وحرقت في تلك المنطقة.[٥٥] واستمر الحصار عدة أسابيع انتهى بحل وسط من خلال تدخل قاضي المدينة أمين الدين أفندي بين الطرفين. وطبقاً لهذا الاتفاق سُمح لمتسلم من قِبَل إسلام باشا مع عدد قليل فقط من الجنود بأن يدخل المدينة ويستلم القلعة. كما اعترف الثوار بذنبهم وطلبوا العفو، وتعهدوا بتسديد كل الضرائب والعوائد المفروضة عليهم خلال فترة قصيرة. لكن هذا الاتفاق ودخول المتسلم وبعض عساكره المدينة لم يضعا حداً للتمرد، وتبين أن الثوار بقيادة النقيب ظلوا هم السلطة الحقيقية والمسيطرة في بيت المقدس.

أدى تشدد النقيب ومؤيديه وإصرارهم على الإمساك بمقاليد السلطة إلى توسع صفوف المعارضة التي انضمت إليها فئات جديدة من العساكر والسكان. وانفجر الصراع أخيراً بين الفريقين فانقلبت المدينة إلى ساحة من المعارك بين مؤيد لاستمرار الثورة بقيادة النقيب وبين معارض لها. وفي هذه الأثناء كان إسلام باشا عُزل عن منصبه وعُيِّن كرد بيرام محمد باشا ثانية لقيادة قافلة الحج التي خُصصت ضرائب ألوية غزة والقدس ونابلس لتغطية مصاريفها.[٥٦] كما عينت الدولة قائداً خاصاً للحملة العسكرية على القدس هو مصطفى باشا. وبدأ هذا الجيش تقدمه من الشام ماراً في طريقه بلوائي جنين ونابلس حيث واجه بعض المقاومة ومحاولات التهرب من دفع الضرائب المفروضة على الأهلين. لكن تقدم هذا الجيش واقترابه من حدود لواء القدس شدا من عزيمة المعارضين للنقيب الذين شعروا بأن نهايته قريبة جداً.

هناك بعض التفصيلات الغامضة في أحداث الثورة ولا سيما في الأشهر الأخيرة منها. ولكن من الواضح أن القاضي محمد أمين أفندي الذي أدى دوراً مهماً في عقد الصلح بين النقيب وإسلام باشا انضم إلى صف المعارضة التي جعلت القلعة معقلها. وقد شملت المعارضة عدداً لا يستهان به من السباهية

والإنكشارية، والصوفيين الذين قادهم الشيخ محمد الخليلي، وكثيرين من علماء المدينة وأعيانها.[٥٧] أمّا النقيب ورجاله الذين تحصنوا في قصره فقد خسروا جراء تنازلهم عن القلعة بعد الاتفاق مع إسلام باشا موقعاً استراتيجياً لا يعوض. كما أن انضمام القاضي وكثيرين من مناصري الثورة سابقاً من عساكر ومدنيين إلى المعارضة جعل موقفه حرجاً جداً في مواجهة الجيش المتقدم من نابلس في اتجاه القدس. لقد اهتم كل من مصطفى باشا ومحمد باشا قائدَيْ الجيش بإرسال الكثير من الأوامر والمراسلات إلى العلماء والأعيان في القدس ومشايخ القرى والعربان خارجها لكسبهم إلى صفوف المعارضة للنقيب.[٥٨] واستمرت المناوشات المسلحة بين النقيب ورجاله من جهة، وبين المعارضين المتحصنين في القلعة من جهة أُخرى عدة أسابيع، فتخوفوا من إحكام الطوق عليهم مع وصول القوات العثمانية إلى المدينة من جهة نابلس. وعندما يئس الثوار من إمكان التغلب على معارضيهم قرروا الانسحاب والفرار. وفي إحدى الليالي الأخيرة من تشرين الأول (أكتوبر) ١٧٠٥ (ليلة ٢٨ من الشهر كما يبدو) فتح النقيب ورجاله بابي العمود والمغاربة ولاذوا بالفرار.[٥٩] وفي اليوم التالي، خرج القاضي ورجال المعارضة من القلعة واستلموا إدارة شؤون المدينة. وأرسل علماء المدينة وأعيانها مراسيلهم إلى محمد باشا ومصطفى باشا يخبرونهما بما جرى وأن أبواب القدس مفتوحة لاستقبالهما. وفعلاً، بعد عشرة أيام تقريباً وصلت تلك الجيوش وتسلم مصطفى باشا الحكم في المدينة بعد فترة سنتين ونصف سنة من نشوب الثورة فيها.[٦٠]

سابعاً: في إثر الثورة

نجح النقيب والكثيرون من رجاله في الهرب من وجه السلطات العثمانية، وتنقل متخفياً من مكان إلى آخر. وبذلت الدولة جهوداً مكثفة في البحث عنه لإلقاء القبض عليه ومعاقبته. أخيراً، وبعد عدة أشهر، علمت السلطات العثمانية بالتجائه إلى قلعة طرطوس في ولاية طرابلس، فقام واليها مصطفى باشا بإلقاء القبض عليه هناك، ومنها أرسل إلى العاصمة العثمانية حيث تمت محاكمته بسرعة وأعدم فيها سنة ١٧٠٧.[٦١] أمّا قصره في القدس، الذي أصبح معقلاً للثورة وخصوصاً في مرحلتها الأخيرة، فقد تم هدمه تماماً ونقلت حجارته إلى جبل صهيون واستعملت في بناء مقام للشيخ المنسي بالقرب من مقام النبي داود.[٦٢] لم يخلف محمد أفندي النقيب أولاداً ذكوراً بل ابنة وحيدة اسمها كريمة.[٦٣] أمّا أخوه موسى

فهرب من المدينة مع الثوار والتجأ إلى غزة مدة ثم نجح، فيما بعد، في الحصول على العفو من السلطات والعودة إلى القدس ليعيش فيها.[٦٤] وكان لموسى ولدان هما علي وبدر الدين درسا في الأزهر واشتغلا هناك بالتدريس. وقد عاصر بدر حملة نابليون بونابرت على مصر فشارك في ثورة القاهرة الأولى على الفرنسيين وكان من أبرز قياداتها.[٦٥]

لقد فقد النقيب وأخوه جميع ممتلكاتهما ووظائفهما المتعددة التي انتقلت لخصومهما الذين عارضوا الثورة في مراحلها الأخيرة.[٦٦] أمّا بقية زعماء الثورة ورجالها الذين فروا من المدينة مع النقيب، فمعلوماتنا قليلة وغامضة عن مصيرهم. ويبدو أن عدداً لا يستهان به اعتقل ولاقى المصير نفسه لزعيم الثورة من القتل ومصادرة الأملاك والأموال. أمّا أسرة الوفائي الحسيني التي كانت أبرز عائلات بيت المقدس خلال القرن السابع عشر فإنها فقدت زعامتها تماماً. وعينت السلطات العثمانية السيد محب الدين بن عبد الصمد خلفاً لنقيب الأشراف بعد فراره من المدينة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٠٥. وقد عرفت أسرة محب الدين بكنيتها آل غضية.[٦٧] ثم انتقلت النقابة بعد محب الدين إلى غيره من أفراد تلك الأسرة حتى استقرت على السيد عبد اللطيف وأحفاده. وقد اتخذ آل غضية، بالتدريج، كنية الحسيني وأسقطوا كنيتهم الأصلية إلى درجة اختلطت فيها الأمور بالنسبة إلى الباحثين والمؤرخين لتاريخ فلسطين الحديث.[٦٨] وقد ساهمت العائلة نفسها (ربما عن غير قصد) في الخلط بين الأسرتين حين شبكت بين شجرة العائلة الحسينية في أواخر القرن التاسع عشر وبين آل الوفائي الحسيني كما سيأتي الحديث عن ذلك في جزء لاحق من هذا الفصل.

لم يكن هدف الدولة العثمانية معاقبة النقيب وعائلته فقط، بل أيضاً ضمان عدم تكرار مثل تلك الثورة، ولا سيما في مكان كبيت المقدس. فكانت أول خطوة قامت بها السلطات هي جمع السلاح من أيدي السكان. إذ نجح الأهالي خلال تمردهم الطويل في الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة ووزعوها على كل من يقوى على استعمالها من مسلمين ومسيحيين.[٦٩] بل إن النقيب، كما تشير الوثائق، فرض على الكل أن يقتنوا السلاح ويشاركوا في استعماله دفاعاً عن المدينة. ففي الماضي كان حمل السلاح مقصوراً على السباهية والإنكشارية وغيرهم من رجال الحكم. ولم يخفِ الباشا والقاضي قلقهما من هذه الظاهرة الجديدة التي قد تؤدي ثانية إلى تكرار «الفساد والإفساد». لذا طالبا الجميع بتسليم البنادق والسكاكين وغيرها من القطع النارية والسلاح الأبيض، وتم تخزين ما جمع منها في

المكان المخصص لذلك، وهو القلعة.[٧٠]

أمّا الخطوة الأُخرى التي رافقت جمع السلاح من الأهالي فهي تعزيز الحامية العسكرية في المدينة والتي بلغ عددها ٢٠٠٠ من جنود الإنكشارية، و٣٠٠ من الجبه جية (أي المسؤولين عن مخازن السلاح) و١٠٠ من المدفعجية.[٧١] ولم تعرف القدس مثل هذه الأعداد من العسكريين منذ أوائل القرن السادس عشر. والواقع أننا لا ندري كم من هؤلاء وصل فعلاً إلى القدس، وما هي الفترة الزمنية التي أمضوها في المدينة. لكن من الواضح أن الوجود العسكري قد تم تكثيفه جداً عقب الثورة مباشرة. فقلعة القدس التي رابط فيها الجنود، عادة، لم تعد تتسع للأعداد الكبيرة التي وصلت فعلاً إلى المدينة وقدرت بالمئات. لذا قرر مصطفى باشا، الحاكم الجديد، توطين بعض هؤلاء في البيوت الملاصقة للقلعة.[٧٢] واضطر سكان تلك المنازل إلى إخلائها، وقامت لجنة مكونة من ممثلين عن القاضي الشرعي والعسكريين بضبط تلك البيوت وتجهيزها لسكن الجنود. وبالإضافة إلى حاجة العسكريين إلى السكن قريباً من القلعة، فقد بررت السلطات العثمانية هذه الخطوة بأنه تم استعمال هذه البيوت في الماضي للهجوم على القلعة، إشارة إلى ما فعله الثوار. وقد تعهدت اللجنة المذكورة بدفع إيجار البيوت إلى أصحابها وبألاّ يلحق أي ضرر بالممتلكات التي نزل العسكريون فيها.[٧٣]

بعد إعادة ترتيب جهاز الحكم في بيت المقدس تفرغ محافظ نابلس والقدس لمهمة تحصيل الضرائب من نواحيها. فقد مضت عدة أعوام لم تنجح خلالها الدولة في جباية الضرائب المتعددة، ولا سيما من المناطق الريفية البعيدة عن المدينة. لكن مصطفى باشا اهتم أيضاً بمراضاة أغلبية سكان القدس عن طريق الأعمال الخيرية. ففي المسجد الأقصى وقبة الصخرة وجد ٢٧ مصحفاً قديماً من أيام المماليك أصابها الإهمال. لذا أمر المحافظ المذكور بتجديدها وتجليدها وإعادتها إلى سابق عهدها. كما جدد لكل مصحف كرسياً خاصاً يوضع عليه حين القراءة فيه.[٧٤] ووزع الكثير من الوظائف الشاغرة بين المشايخ والعلماء، وخصوصاً الذين تعاونوا مع الدولة ضد نقيب الأشراف. وكان على رأس هؤلاء محب الدين أفندي النقيب الجديد، والشيخ محمد الخليلي، وكذلك مفتي الحنفية محمد جار الله الذي بادر إلى إعلان الثورة سنة ١٧٠٣ لكنه اختلف مع النقيب، فيما بعد، وانضم إلى معارضيه.

شكل وجود المئات من جنود الإنكشارية الجدد في بيت المقدس رادعاً قوياً لعدم تكرار ما حدث سابقاً. لكن إقامة هذه الأعداد الكبيرة من العساكر في المدينة

أوجدت مشكلات جديدة، أبرزها تعدي هؤلاء على الأهالي، وخصوصاً أصحاب المحلات في الأسواق. كما أن صراعات مسلحة نشبت بين جنود الإنكشارية وعساكر إسلام باشا الذي عُيّن مجدداً لحكم بيت المقدس سنة ١٧٠٨. وقد استاء أهالي المدينة من تعديات الإنكشارية المتكررة فاستغلوا فرصة ذلك الصراع المسلح وكتبوا إلى الباب العالي يشكونهم هم وتصرفاتهم.(٧٥) كما تعاونوا مع جنود إسلام باشا الذي حاول قمع الإنكشارية الذين لم يتورعوا عن توجيه مدافعهم في القلعة إلى جهة مساجد الحرم الشريف.(٧٦) لكن ردة فعل الدولة جاءت مخالفة لتوقعات أهالي القدس. فقد عُزل إسلام باشا عن منصبه وترك هو وعساكره المدينة. لذا اضطر هؤلاء إلى مصالحة الإنكشارية المقيمين بالمدينة وكتابة عرائض جديدة إلى الباب العالي تضع اللوم على إسلام باشا وجنوده في الصراع المسلح الذي نشب بين الطرفين عام ١٧٠٨ - ١٧٠٩.(٧٧)

دارت تلك المعارك في القدس سنة ١٧٠٨، بعد ثلاث سنوات فقط من القضاء على ثورة نقيب الأشراف. وقد وجد الأهالي أنفسهم في تلك الأثناء يقفون صفاً واحداً مع جنود إسلام باشا (الذي حاربهم سنة ١٧٠٤) ضد جنود الإنكشارية. أمّا الدرس الذي تعلمته الدولة من مثل تلك الأحداث فهو أن مصلحتها هي التعاون مع الزعامات المحلية من علماء وأعيان المدينة ومشايخ الريف كأفضل سبيل لاستتباب الأمن في الأقاليم. لقد اضطرت الدولة العثمانية إلى التعامل مع الحقائق القائمة والمتمثلة في نشوء فئات متعددة من النخب المحلية بدلاً من التصادم معها. كما أن مطالب هؤلاء لم تتعد إشراكهم في شؤون الإدارة المحلية في سبيل المحافظة على المواقع الاقتصادية والاجتماعية التي احتلوها. وهكذا التقت مصالح الطرفين ليشكل القرن الثامن عشر مرحلة جديدة من استقرار النخب المحلية وتعزيز مكانتها ودورها السياسي كتتويج طبيعي للمكانة الاقتصادية والاجتماعية التي اكتسبوها سابقاً. وشهدت ألوية فلسطين المتعددة نشوء الكثير من أسر العلماء والأعيان ومشايخ الريف التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الفئة الحاكمة تحت مظلة اللامركزية والهامش الكبير من الحكم الذاتي الذي سمحت به الدولة. وأصبحت هذه الأسر منذ القرن الثامن عشر نخبة متماسكة ومستقرة ومغلقة إلى حد كبير، ونجحت في الحفاظ على مصالحها ومكانتها حتى نهاية الحكم العثماني.

وإن كنا لا نستطيع، لضيق المجال، التوسع في الحديث عن دور تلك العائلات في ألوية فلسطين المتعددة فإننا نكتفي بالإشارة إليها. ففي نابلس برزت عائلتا طوقان والنمر اللتان تصارعتا بشأن السلطة خلال القرن الثامن عشر، وتزعمتا

في سبيل ذلك صفي القيس واليمن داخل المدينة وخارجها.(٧٨) أمّا في منطقة جنين فقد تقدم آل جرار من كونهم مشايخ قرى وناحية حتى أصبحوا حكاماً ومتسلمين لذلك اللواء، ثم نافسوا آل طوقان، فيما بعد، في حكم نابلس نفسها. وفي الجليل برز الزيادنة منذ أوائل القرن الثامن عشر، لكنهم وصلوا إلى أوج قوتهم تحت زعامة ظاهر العمر الذي سنخصص لدوره الفصل التالي من هذا الكتاب. وفي غزة ارتفع شأن آل مكي بعد أفول نجم آل رضوان، وبرز منهم حسين باشا مكي الذي سنتحدث عنه أيضاً في الفصل التالي. أمّا في القدس فلم تبرز أسر تسلمت المناصب الإدارية العالية بما فيها متسلمية اللواء كما حدث في بقية أنحاء فلسطين. فآل أبو غوش أو السمحان وهم أقوى مشايخ النواحي في جبل القدس منذ القرن الثامن عشر لم يتسلموا حكم اللواء أو أي منصب إداري ذي شأن خارجه. وأمّا بيت المقدس فإن أسره القديمة اكتفت بالتنافس في شأن المناصب الإدارية الدينية كالقضاء والإفتاء ونقابة الأشراف فقط. وكان من أبرز تلك الأسر القديمة عائلة الحسيني التي حافظت على زعامتها خلال أواخر العهد العثماني حتى مجيء الحكم البريطاني ونشوء الحركة القومية والهوية الفلسطينية. ولأهمية دور هذه العائلة في تاريخ فلسطين الحديث وكثرة الأخطاء والمغالطات في الكتابة عن تاريخها ونسبها وبداية نفوذها، فسنخصص الصفحات التالية لإكمال ما بدأناه في هذا الفصل.

ثامناً: الحسينيون الجدد (آل غضية)

ذكرنا سابقاً أن محب الدين بن عبد الصمد الشهير نسبه بابن غضية عُيّن نقيباً للأشراف سنة ١٧٠٥، عقب ثورة النقيب محمد بن مصطفى الوفائي الحسيني. وشغل محب الدين وظيفة النقابة في بيت المقدس مدة عقدين ونيف من دون منازع.(٧٩) وقد جمع خلال تلك الفترة ثروة كبيرة وتملك الكثير من العقارات في المدينة، كما تثبت ذلك الحجج المتعددة في سجل المحكمة الشرعية في القدس. وقبل وفاته بقليل تنازل السيد محب الدين لأولاده ولزوجته آمنة خاتون عن أمواله وعبيده وجواريه وداره التي كان يسكنها معهم.(٨٠) ويبدو أنه أراد نقل تركته الكبيرة إلى أفراد عائلته قبل وفاته ليحفظها لهم من التعديات والمصادرة. وتوفي محب الدين أفندي بعد ذلك بسنة واحدة فقط، أي سنة ١١٤٤هـ/ ١٧٣١م، وخلفه ابنه أمين الذي سار على درب والده وعُين في منصب نقابة الأشراف أول مرة قبل

رحيل والده بقليل.[٨١] وبعد وفاة محب الدين تنافس في شأن منصب النقابة فيض الله العلمي الذي كان متزوجاً من السيدة حسب ابنة المرحوم مصطفى الوفائي الحسيني والد زعيم ثورة نقيب الأشراف في القدس. وقد حصل على المنصب فعلاً وأعيد تعيينه للنقابة أكثر من مرة في ثلاثينات القرن الثامن عشر.[٨٢] لكن محمد أمين نجح في استرداد الوظيفة وشغلها سنوات طويلة حتى وفاته في أواخر سنة ١١٥٥هـ/ ١٧٤٣م.[٨٣] وقد خلف ولدين هما محب الدين، وإبراهيم الذي لم يعمر طويلاً ولم يشغل مناصب إدارية مهمة. أمّا محب الدين فشغل وظيفة رئيس مشايخ الحرم مدة طويلة وكذلك عُين في نيابة القضاء وهي وظيفة نادراً ما شغلها أفراد من آل الحسيني.[٨٤] أمّا نقابة الأشراف فقد انتقلت من أولاد محب الدين إلى أولاد عمهم من فرع عبد اللطيف. إذ عُين عبد اللطيف بن عبد الله في ذلك المنصب في الأول من محرم ١١٥٨هـ/ ٣ شباط (فبراير) ١٧٤٥م، أي بعد وفاة محمد أمين بفترة قصيرة.[٨٥] وقد جُدد تعيين السيد عبد اللطيف للنقابة مدة طويلة حتى وفاته في أوائل ذي القعدة ١١٨٨هـ/ كانون الثاني (يناير) ١٧٧٥م.[٨٦]

لم يكن السيد عبد اللطيف إذاً أول من تولى نقابة الأشراف من هذه العائلة، إذ سبقه إليها جده عبد اللطيف بن عبد القادر، وأولاد عبد الصمد بن عبد القادر الشهير نسبهم بأولاد غضية. وقد ترجم للسيد عبد اللطيف المذكور المؤرخ خليل المرادي مفتي دمشق الذي اعتمد على كتاب تراجم حسن بن عبد اللطيف لأهل القدس. وكان حسن تولى مشيخة الحرم بعد أبيه، وأمّا النقابة فقد عُين فيها مدة قصيرة سنة ١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م. وعلى الرغم من ذلك فإن وثائق سجل المحكمة الشرعية تشير إلى عبد اللطيف بألقاب التعظيم والتبجيل مثل: «طراز العصابة الهاشمية، درة الشنشنة الحسينية سيد السادة الهاشمية.»[٨٧] وفي مكان آخر: «السيد النسيب الألمعي، الحسيب النسيب»، أو «فخر السادات المكرمين عمدة آل هاشم المعظمين.»[٨٨] وتثبت الوثائق بما لا يترك مجالاً للشك أن بني غضية انتسبوا إلى الأشراف منذ أواخر القرن السابع عشر على الأقل، قبيل ثورة النقيب في القدس. لكن هذه العائلة لم تصبح منافسة حقيقية لآل الوفائي الحسيني في شأن منصب نقابة الأشراف إلاّ بعد إخماد تلك الثورة.

توفي عبد اللطيف بن عبد القادر سنة ١١٠٧هـ/ ١٦٩٦م ورثاه ولده «السيد عبد الله المعروف بالعلم والعمل»،[٨٩] وكان زاهداً متعبداً تاركاً أمور الدنيا، وله اهتمام بعلوم الدين والفلك. لذا لم يرث هو أو أخوه حسن اهتمام والدهما بالوظائف الإدارية، كمشيخة الحرم والنقابة، فانتقلت من بيتهما إلى ابن عمهما

محب الدين بن عبد الصمد الذي ذكر سابقاً.[٩٠] لكن تلك الوظائف عادت إلى بيتهما في عهد السيد عبد اللطيف بن عبد الله بن عبد اللطيف (١٧٠٣ ـ ١٧٧٦)، الذي اشتهر بإكرام الضيوف وإسداء المعروف. فلما هوجمت قافلة الحج الشامي زمن الوزير حسين باشا مكي في صفر ١١٧١هـ/تشرين الأول (أكتوبر) ١٧٥٧م، قُتل الآلاف من الحجاج وتشتت شمل آلاف آخرين أخذوا يبحثون عن المأوى والملاذ. فحضر الكثيرون منهم إلى القدس ونزلوا في ضيافته أفواجاً.[٩١] وقد ترك بعض من نزل في داره من الشعراء والعلماء أشعاراً في مدح مضيفهم السيد عبد اللطيف. ومن هؤلاء نذكر سليمان أفندي المحاسني، خطيب جامع بني أمية في دمشق، ومفتي القدس الشيخ محمد التافلاتي المغربي، وابن السمان وغيرهم.[٩٢] وقد وطد السيد عبد اللطيف مكانة عائلته ونفوذها في القدس وخارجها كما يشير إلى ذلك الكثير من الرسائل المحفوظة في بعض المكاتب الخاصة والعامة في القدس.[٩٣] وقد خلف عند وفاته، سنة ١٧٧٦م، أربعة أولاد (هم عبد الله وحسن وعبد الصمد ومصطفى) تقاسموا وظائف والدهم ووسّعوها، ثم نقلوها بعد ذلك بالوراثة إلى أنجالهم وأحفادهم. وكان لحسن بن عبد اللطيف، الذي تولى إفتاء القدس مدة طويلة، دور مهم في تعزيز مكانة العائلة حتى أصبحت أقوى الأسر المقدسية وأوسعها نفوذاً منذ ذلك العصر حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى.[٩٤]

وقد شغلت مسألة انتساب آل الحسيني إلى الأشراف وحقيقة أصل العائلة حيزاً مهماً في الصراع بشأن منصبي الإفتاء والنقابة وغيرهما من الوظائف المهمة التي تولاها آل الحسيني في أواخر القرن التاسع عشر. فقد ادعى منافسو العائلة أن آل الحسيني اتخذوا لهم نسباً مزوراً وأنهم ليسوا أشرافاً في الأصل، وإنما عُيِّنوا في مناصبهم بالرشوة والطرق غير الشرعية. لكن الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد لم تولِ هذه الادعاءات أهمية كبيرة، وقبلت رواية آل الحسيني أنهم من أقدم أسر بيت المقدس وأشرفها، وأن أصولهم تعود إلى القرن الثالث عشر الميلادي، وأنهم تولوا نقابة الأشراف منذ أيام المماليك وخلال أجيال متتالية طوال العهد العثماني. ولإثبات رواياتهم أبرز آل الحسيني شجرة العائلة التي قاموا بإعدادها في العقد الأخير من القرن التاسع عشر كما يبدو.[٩٥]

ولما جاءت بريطانيا تجدد الصراع بين عائلات القدس بشأن المناصب العالية في الإدارة المحلية. وترأس آل الحسيني (المجلسيون) صفاً واحداً، بينما كان آل النشاشيبي على رأس حزب المعارضة. وقد كانت الإدارة البريطانية وراء تغذية هذه الصراعات والتحزبات، فدعمت آل النشاشيبي ضد آل الحسيني من خلال سياسة

فرّق تسد. وضمن هذه الصراعات والتحزبات جددت المعارضة نشر روايتها عن آل الأسود الذين جاؤوا من اليمن وسكنوا دير السودان ثم تمدنوا واتخذوا لأنفسهم كنية الحسيني منذ القرن التاسع عشر.[٩٦] واشترك في النقاش هذه المرة طرف ثالث، ذو مصلحة في هذا الصراع السياسي بشأن مدى صحة نسب آل الحسيني، وهم نشيطو الحركة الصهيونية في البلد. وبصورة عامة نجد أن «المختصين» بالمجتمع العربي بين هؤلاء أيدوا رواية المعارضة وروجوها، ثم اعتمدوا عليها في كتبهم ودراساتهم من دون فحص أو تدقيق.[٩٧] أمّا في الطرف الفلسطيني فقد قبل معظم المؤرخين والباحثين العرب رواية آل الحسيني التي تعيد نسبهم إلى بدر الدين ساكن وادي النسور، وتؤكد زعامتهم الدينية في القدس منذ القرن الرابع عشر.[٩٨] ونسخ المؤرخون هذه الرواية أو تلك من دون تحفظ كبير إلاّ القليلين منهم.[٩٩] لكن هؤلاء أيضاً لم يقدموا تفسيراً مقبولاً للتناقضات التي تحويها الكتب والروايات المتعددة عن أصول الحسينيين في القدس. وفي الفترة الأخيرة، وبعد نشر مقالين بهذا الشأن خلال السبعينات، تم تعديل بعض الأخطاء الشائعة.[١٠٠] فقد بيّن المؤرخ بطرس أبو منة أن شأن آل الحسيني ارتفع منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر. لكن الغموض ظل يلف مسألة أصل العائلة ودورها قبل ذلك، على الرغم من استعمال المؤلف سجلات المحكمة الشرعية في القدس لإكمال المعلومات الواردة في شجرة العائلة ووثائقها.

ولم تنسب كتب التراجم المعاصرة للسيد عبد اللطيف وأولاده كنية الحسيني، وإنما اكتفت بذكر أسمائهم الشخصية وإضافة نسبة القدسي أحياناً. أمّا سجلات المحكمة الشرعية في القدس فتشير بصورة واضحة إلى اسم عائلتهم الحقيقي «بنو غضية» حتى أواسط القرن الثامن عشر على الأقل. لكن شهرتهم تلك سقطت عنهم بالتدريج وحل مكانها كنية الحسيني منذ بداية القرن التاسع عشر. وكانت نسبة الحسيني معروفة لأهل القدس حتى ذلك الحين لعائلة أخرى هي الوفائي الحسيني التي ينتسب إليها محمد بن مصطفى النقيب قائد الثورة في القدس (١٧٠٣ - ١٧٠٥). ومن الواضح أن علاقة المصاهرة كانت تربط هاتين العائلتين: الوفائي الحسيني وبني غضية أولاد عبد اللطيف. فالمفتي حسن بن عبد اللطيف، الذي ترجم في كتابه لمحمد بن مصطفى النقيب، ذكر أن ابن أخيه الشيخ علي بن موسى بن مصطفى النقيب كان أحد أساتذته، ودرس عليه لما جاء لزيارة القدس من مصر التي كان يسكن فيها «لصلة الرحم».[١٠١] كما أنه يفتتح ترجمة محمد ابن مصطفى النقيب بقوله: «عمدة أكابر الأشراف الحسينية وأماثل الشجرة الحسينية

قصير النسب عريق الحسب، من فاق نسبه الشريف فوق الأنساب بالديار القدسية.»[١٠٢] ويضيف حسن بن عبد اللطيف في ترجمته لأحد إخوة الشيخ علي ابن موسى المذكور وهو السيد عبد القادر أنه كان يسكن في القدس حينذاك «وغالب أهالي القدس إليه ينتسبون ومن نسبهم الظاهر يتشرفون.»[١٠٣] فربما كان في ذلك إشارة إلى أن عائلة عبد اللطيف الشهير نسبهم بـ «بني غضية»، حتى ذلك الحين، اكتسبوا نسب الشرف ولقبوا بالحسيني، فيما بعد، لـ «صلة الرحم» أي المصاهرة مع آل الوفائي الحسيني. وفي كل الأحوال، فإن سجلات المحكمة الشرعية توضح قضية أصل آل الحسيني الجدد وتزيل الغموض والالتباس المحيطين بشجرة العائلة التي أصبحت ميداناً للنقاش بين المؤرخين والباحثين بالنسبة إلى مدى صحتها وصدقها التاريخي. كما أن كتب التراجم نفسها، وعلى رأسها «سلك الدرر» للمرادي و«عجائب الآثار» للجبرتي، تساعد جزئياً في حل هذه المسألة.

فصاحب تراجم أهل القدس الذي يترجم لجدوده ابتداء من عبد اللطيف بن عبد القادر يحدد سنة وفاته في سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٦م.[١٠٤] أمّا والده عبد القادر فلا نعرف عنه شيئاً من هذا المصدر الذي لا يشير إلى تاريخ وفاته أو إلى الوظائف التي شغلها في حياته. أمّا بالنسبة إلى شجرة العائلة التي في حيازة آل الحسيني، فعبد القادر هو ابن كريم الدين وهو شخصية مهمة وليست نكرة؛ ولد سنة ٩٨٠هـ/ ١٥٧٢م، وتولى مشيخة الحرم والنقابة مثل والده من قبله وتوفي سنة ١٠٥٢هـ/ ١٦٤٢م.[١٠٥] لكن عبد القادر بن كريم الدين أبي الوفاء هذا هو غير عبد القادر والد عبد اللطيف جد آل غضية، الحسينيين الجدد. فالأول توفي في ٢٨ ربيع الثاني ١٠٣٨هـ/ ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٦٢٨م كما ذكرنا في بداية هذا الفصل.[١٠٦] أمّا عبد القادر الثاني والد عبد اللطيف فهو ابن موسى الشهير نسبه بابن غضية المتوفى في أوائل سنة ١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠م، والذي خلف تسعة أولاد، منهم عبد اللطيف وعبد الصمد اللذان ترجم لهما حسن بن عبد اللطيف في تراجمه لأهل القدس.[١٠٧] إن معاصرة الواحد منهما للآخر هي التي جعلت «تركيب» نسب آل غضية على شجرة عائلة الوفائي الحسيني ممكناً، على الرغم من أن الجبرتي والمرادي وحسن بن عبد اللطيف يشيرون في تراجم أفراد من العائلتين إلى اختلاف نسبهما ولو بشكل غامض.[١٠٨] وقد انقرض آل الوفائي من القدس في القرن التاسع عشر كما يبدو، الأمر الذي مكن آل الحسيني الجدد (أولاد غضية سابقاً) من أن يرثوا نسبة الحسيني بعد أن تولوا النقابة والإفتاء في القدس عدة أجيال متتالية.[١٠٩] وهكذا عزز آل الحسيني الجدد مكانتهم ونفوذهم بصورة كبيرة

وحافظوا على ذلك حتى نهاية الحكم العثماني، فاضطر البريطانيون إلى أخذ ذلك في الحسبان، وعينوا الحاج أمين مفتياً بعد وفاة أخيه كامل سنة ١٩٢١.

إذاً، وللخلاصة، فإن آل الحسيني الجدد من فرعي عبد اللطيف وعبد الصمد هم جزء لا يتجزأ من آل غضية الذين لهم فروع حافظت على تلك الكنية وذلك النسب حتى يومنا هذا. وقد ورث هؤلاء وظيفة نقابة الأشراف في القدس منذ أوائل القرن الثامن عشر عقب ثورة نقيب الأشراف التي قادها محمد بن مصطفى النقيب الوفائي الحسيني. أمّا أسرة الوفائي الحسيني فخسرت مكانتها ودورها في بيت المقدس ثم انتقلت كنيتها «الحسيني» إلى أولاد عبد اللطيف آل غضية الذين توارثوا النقابة، ثم الإفتاء منذ القرن الثامن عشر. وقد قام آل الحسيني الجدد، في فترة لاحقة (أواخر القرن التاسع عشر)، بربط شجرة عائلتهم بشجرة آل الوفائي الحسيني الذين انقرضوا في القدس. وكانت حلقة الوصل، لربط شجرتي العائلتين، هي عبد القادر الذي كان اسماً لشخصين: واحد من آل الوفائي الحسيني (ت ١٦٢٨م)، والثاني هو عبد القادر بن موسى آل غضية (ت ١٦٥٠م). لذا فإن شجرة العائلة التي في حيازة آل الحسيني، وانتسابهم المباشر إلى آل الوفائي الحسيني بموجبها هو انتساب غير صحيح. لكن في المقابل فإن رواية المعارضين لآل الحسيني أنهم ليسوا أشرافاً وأنهم اغتصبوا النقابة أو اشتروها بالرشوة في القرن التاسع عشر لا أساس لها من الصحة بتاتاً. فآل الحسيني (غضية سابقاً) منذ القرن الثامن عشر هم، بحسب الوثائق التاريخية المتعددة، أشراف تولوا النقابة أجيالاً متعاقبة، ثم شغلوا منصب الإفتاء بالوراثة مدة طويلة. أمّا علاقتهم بآل الوفائي الحسيني، الذين أدوا دوراً مهماً في تاريخ القدس منذ القرن الرابع عشر حتى أوائل القرن الثامن عشر، فهي كما يبدو علاقة نسب ومصاهرة فقط.

الفصل الثالث

ظاهر العمر الزيداني حاكم الجليل

يعتبر القرن الثامن عشر في تاريخ البلاد العربية العصر الذي برز فيه دور القوى المحلية. ففي مناطق متعددة من المشرق العربي وشمال إفريقيا نجح الكثير من الحركات والأسر المحلية في توسيع نفوذه وتسلم سلطات الحكم والإدارة. وكان لبعض الحكام المحليين طموحات أبعد من مجرد المشاركة في الحكم أو حتى الاستقلال الفعلي في مناطقهم، إذ تطلعوا إلى التوسع على حساب جيرانهم، فاصطدموا بالدولة العثمانية نفسها وحاربوها. ففي العراق ومصر نشأت أسر الحكام من المماليك وساهموا في الاستقرار السياسي في بلادهم، على الرغم من تحديهم للسلطان وأوامره أحياناً. وفي وسط الجزيرة العربية نشأت الحركة الوهابية التي شكلت تحدياً عسكرياً وأيديولوجياً للسلطة العثمانية الحاكمة في المنطقة.

وقد ظهر في بلاد الشام ثلاث عائلات بارزة أدت دوراً مهماً في تاريخ المنطقة خلال القرن الثامن عشر: آل العظم في سورية، وآل شهاب في لبنان، والزيادنة في شمال فلسطين. وعلى الرغم من أوجه الشبه بين دور تلك العائلات في هذه الحقبة من ناحية البروز السياسي والاستقرار الاقتصادي والأمني النسبي في مناطق نفوذها، فإنه تجدر الإشارة إلى بعض الاختلافات في طبيعة الأدوار. فآل العظم أصبحوا وزراء وحكاماً تولوا حكم دمشق وغيرها من الولايات مثل صيدا وطرابلس، وأسسوا نفوذهم على التعاون مع الدولة والنجاح في المهمات الموكلة إليهم. أمّا آل شهاب في جبل لبنان فقد ورثوا المعنيين في حكم شبه إقطاعي، الأمر الذي اضطرهم أحياناً إلى الاصطدام بولاة صيدا ودمشق للمحافظة على استقلالهم. وكان الزيادنة في الجليل حديثي العهد بالسلطة فاقتصر دورهم الرسمي على التزام جباية الضرائب في مناطق متعددة من الجليل. لكن الجيل الثاني بقيادة ظاهر العمر لم يكتف بذلك وتطلع إلى توسيع رقعة حكمه وبناء إمارة مستقلة تعيد إلى الأذهان ما قام به فخر الدين المعني. لذا، فإن نهاية ظاهر العمر جاءت شبيهة بنهاية المعني بعد أن قررت الدولة التخلص منه وحققت ذلك سنة ١٧٧٥.

ويحتفظ الفلسطينيون، وخصوصاً سكان شمال البلد، بمكان خاص في ذاكرتهم التاريخية لظاهر العمر الزيداني. فهو في تلك الذاكرة «فارس عربي» حارب الظلم والاستبداد وأنشأ نظاماً يقوم على الرفاه والإنصاف. فقد نجح ملتزم جباية الضرائب في توسيع نفوذه بالتدريج حتى وحّد الجليل تحت حكمه، وأقام مملكة صغيرة عاصمتها عكا مدة أكثر من ربع قرن. وفي مقابل الشخصيات السياسية التي برزت في تاريخ فلسطين في القرن الثامن عشر، فإن ظاهر العمر، بلا شك، يحتل مكان الصدارة، ونجح في ترك بصماته في منطقة الجليل وعاصمته عكا التي جعل منها مركزاً تجارياً وسياسياً مهماً يضاهي غزة ونابلس وغيرهما من مدن فلسطين. وبعد أن حقق توحيد الجليل تطلع إلى التوسع جنوباً لضم ألوية نابلس وغزة والقدس. وتحالف في سبيل ذلك مع علي بك الكبير حاكم مصر، والأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط، لكن هذا التحالف وتلك الطموحات الواسعة هي التي ساقته إلى حتفه حينما صممت الدولة على التخلص منه. فمن هو ظاهر العمر، وما هي أهميته في تاريخ فلسطين الحديث؟

أولاً: بداية دور الزيادنة

رحل بنو زيدان عن الحجاز، كما يبدو، في النصف الثاني من القرن السابع عشر واستقروا، بعد تجوال، بمنطقة طبرية. ولم يكن الزيادنة عشيرة كبيرة، وإنما عائلة بين أعمام وإخوة بلغ عددهم نحو خمسين شخصاً.[١] انتقلت العائلة إلى سهل البطوف وحطت رحالها بالقرب من قرية عرّابة حيث قام الزيادنة بمساعدة أهالي القرية في صراعهم مع سلامة، الزعيم الدرزي صاحب النفوذ وملتزم جباية الضرائب في ناحية الشاغور الجنوبي. وقد شن الزيادنة مع أهالي عرّابة هجوماً على قرية سلامة المجاورة فتغلبوا على الدروز الذين يسكنونها وأصبحت القرية خربة منذ تلك الأيام. وشاع بعد تلك الحادثة المثل الذي تناقله أهالي عرّابة والشاغور: «كل من راسه حامي يركض على سلامة.» وقد جرت المعركة مع أهالي سلامة نحو سنة ١٦٨٣ تقديراً.[٢] وتراجع نفوذ الدروز في الجليل بعد تلك الحادثة، فنزح أهالي قرى كثيرة أُخرى عن المنطقة مثل قرى النجيمية ودلاّتة وأم العمد وحازور وغيرها فصارت خرباً بعد هجرها. هكذا كانت بداية نفوذ الزيادنة في هذه المنطقة بالتحالف مع الفلاحين وكسب تأييدهم، فعُيّن عمر بن صالح الزيداني شيخاً على عرّابة البطوف وسكن فيها. ويبدو أن ظاهر العمر ولد في عرّابة في تلك الفترة سنة

١٦٨٩ إذا أخذنا بأقوال توفيق معمر.[٣] ومدّ الزيادنة نفوذهم من عرّابة إلى قرى البطوف المجاورة وأصبحوا ملتزمين جباية ضرائب تلك الناحية بحسب طلب الأهالي من والي صيدا. وهكذا ابتدأ نفوذ العائلة في الجليل بالتعاون والتحالف مع الفلاحين والاعتماد على تأييدهم في الحصول على التعيين الرسمي لجباية الضرائب في مناطقهم. وقد أثبتت هذه الطريقة نجاحها، إذ عُيّن الزيادنة بعدها مشايخ للنواحي خارج قرى سهل البطوف أيضاً.

ويبدو أن بداية حكم آل زيدان في الجليل ترتبط بتراجع مكانة المعنيين ونفوذهم في المنطقة. فبعد القضاء على فخر الدين المعني الثاني، وتأسيس ولاية صيدا سنة ١٦٦٠، ضعفت إمارة الشوف وازداد تدخل ولاة الشام وصيدا في شؤون جبل لبنان الداخلية، وغذوا التحزبات والصراعات بين صفوف القيس واليمن.[٤] وفي سنة ١٦٩٧، توفي الأمير أحمد المعني، أمير الشوف، من دون أن يخلف أولاداً ذكوراً فانقطعت بذلك السلالة المعنية وانتهى حكمها. فاجتمع مشايخ جبل لبنان من مختلف المقاطعات واختاروا الأمير بشير بن حسين الشهابي، أمير راشيا وابن أخت الأمير أحمد المعني، خلفاً له. وبدأ حكم آل شهاب بعد أن وافقت الدولة العثمانية على هذا الاختيار. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشايخ جبل لبنان، الذين اختاروا بشير الشهابي أميراً، مثلوا المذاهب الدينية المتعددة واتفقوا على تعيين أمير من أسرة سنية خلفاً للمعنيين الدروز. فكان العامل الأساسي في هذا الاختيار هو اجتماع رأي الأغلبية من العائلات القيسية بغض النظر عن الانتماء الطائفي، الأمر الذي يدل على أهمية التعاطف والتعاضد بين صفوف القيس واليمن في تلك الفترة.

وعيَّن الأمير بشير الشهابي حفيده الأمير منصور حاكماً على لواء صفد سنة ١٦٩٨، وكان للأحداث في جبل لبنان أثر إيجابي في تعزيز مكانة الزيادنة في الجليل كون الأمراء الجدد من السنة القيسيين. وكانت الخطوات الأولى التي قام بها الأمير بشير بعد اختياره للحكم تبديل الأمراء والمشايخ اليمنيين بآخرين من القيسيين.[٥] وضمن هذه السياسة جاء تعيين الشيخ عمر الزيداني (والد ظاهر) ملتزماً لجباية الضرائب في منطقة صفد التابعة لنفوذه. ولم يكن اختياره لهذه الوظيفة بسبب الانتماء الحزبي فقط، بل أيضاً لأن الزيادنة كانوا أثبتوا قدراتهم وجدارتهم في ناحية الشاغور وغيرها من نواحي الجليل.[٦] لكن مسألة الانتماء إلى صفوف القيس واليمن التي ظهرت في شمال فلسطين، منذ بداية القرن الثامن عشر، ثم انتشرت إلى ألوية جنوب فلسطين في العقود التالية، تعتبر مسألة في غاية

الأهمية في فهم التاريخ السياسي للمنطقة.[٧] فالمناطق التي تمتعت بقدر كبير من الحكم الذاتي أفرزت القيادات المحلية التي أخذت تعزز نفوذها عن طريق التحزبات والأحلاف القوية، ولا سيما في الجليل ولواءي نابلس والقدس. واحتكرت تلك القيادات من عائلات المدن القديمة ومشايخ النواحي في الريف الفلسطيني الوظائف الإدارية ونقلتها بالوراثة، فأصبحت النخبة السياسية المعترف بها منذ أواسط القرن الثامن عشر.

لم يعمر الشيخ عمر الزيداني طويلاً بعد تعيينه حاكماً على منطقة صفد فتوفي، كما يبدو، في أواخر سنة ١٧٠٣. وكان ابنه ظاهر في الرابعة عشرة من عمره.[٨] لكن الزيادنة في ذلك الوقت كانوا مدوا نفوذهم ومناطق حكمهم إلى أنحاء متعددة من الجليل. فالقنصل الفرنسي في عكا يصف الشيخ عمر في رسالة مؤرخة في تموز (يوليو) ١٧٠٣ بأنه «أكبر مشايخ تلك البلاد.» أمّا أخوه علي فكان شيخاً بارزاً في المنطقة الغربية من الجليل الأسفل، بينما حكم حمزة ناحية الناصرة.[٩] وقد ظل ذلك الجيل الأول من الزيادنة يخدم آل شهاب وولاة صيدا، في الوقت نفسه الذي وثّقوا فيه علاقاتهم بالأهالي واعتمدوا على تعاونهم وتأييدهم. وبعد موت الأمير بشير سنة ١٧٠٧، حاول والي صيدا بسط نفوذه المباشر على لواء الجليل وإخراجه من أيدي الشهابيين، الأمر الذي أضعف موقف الزيادنة.[١٠] لكن تلك التغييرات لم تترك فيهم آثاراً بعيدة المدى، فاستمروا في مشيختهم والتزام جباية الضرائب في نواح متعددة من الجليل. في تلك الأثناء كان نجم ظاهر العمر، أصغر أولاد الشيخ عمر صالح الزيداني، آخذاً في الصعود. ولم يكتف هذا الجيل الثاني من الزيادنة بالتزام جباية الضرائب مثل غيرهم من مشايخ النواحي، بل تطلعوا إلى إقامة إمارة شبه مستقلة مثل آل شهاب الذين خدموهم في بداية طريقهم. ولم يكتف ظاهر العمر بإمارة الجليل بل تطلع، مثل فخر الدين المعني، إلى ما هو أبعد من ذلك كثيراً، فكانت نهايته شبيهة بنهاية أمير جبل لبنان كما سنرى في الصفحات التالية.

وخلال العقود الأولى من القرن الثامن عشر لم يختلف دور الزيادنة في الجليل عن دورهم في الجيل الأول أيام الشيخ عمر الزيداني وإخوته. لكن ظاهر العمر عمل منذ الثلاثينات على مد نفوذ الأسرة إلى أنحاء لواء صفد كافة. وعلى الرغم من أن الزيادنة، في تلك المرحلة، ظلوا ملتزمين جباية الضرائب ويعملون في خدمة والي صيدا، فإن توحيد الجليل تحت سلطة أسرة واحدة كان له أهمية كبيرة قياساً بلواءي نابلس والقدس اللذين ظلت السلطة فيهما موزعة بين عدد كبير من

الأسر والعائلات المتنافسة. ويمكن تقسيم فترة حكم ظاهر العمر ودوره إلى ثلاث مراحل أساسية هي:

١ - توسيع نفوذه في الجليل حتى توحيده تحت سلطة الزيادنة (١٧٣٠ - ١٧٤٦).

٢ - توطيد حكمه في عكا والجليل ومحاولة توسعه في أنحاء أُخرى من فلسطين (١٧٤٦ - ١٧٧٠).

٣ - تحالفه مع حاكم مصر علي بك الكبير ونهاية حكمه (١٧٧٠ - ١٧٧٥).

ثانياً: توحيد الجليل
تحت حكم الزيادنة

تزوج الشيخ عمر امرأة من عشيرة السردية أنجبت له، بالإضافة إلى ظاهر العمر، أخويه علي وسعد وأخته شما. وكان له إخوة من زوجات والده الأخريات، منهم يوسف وصالح.[١١] وقد اعتمد أفراد هذا الجيل من الزيادنة في تلك المرحلة من بناء حكمهم وتوسيع نفوذهم في الجليل على التحالف مع الفلاحين والعربان كما فعل الجيل الأول من أفراد الأسرة. لكن الجديد الذي قام به ظاهر هو نقل سلطته من دورها الأول كملتزم متنقل لجباية الضرائب إلى حاكم محلي له عاصمة وحاشية ومؤسسات حكم عسكرية وسياسية. وقد اتخذ من طبرية، التي كانت حتى ذلك الوقت قرية مهملة، مركزاً ومعقلاً فعمرها وحصنها.[١٢] وبالإضافة إلى كسب ود الفلاحين وأهالي المدن فإن ظاهراً تحالف مع العشائر القوية التي كانت تتنقل في المنطقة مثل بني صخر وبني صقر والسردية الذين تزوج منهم من أجل أن يرسخ تحالفه معهم.[١٣] وشهد الجليل، مثل غيره من ألوية فلسطين الأُخرى، ظاهرة بروز مشايخ النواحي ملتزمي جباية الضرائب المتحكمين في مناطقهم. لذا فإن بسط نفوذ ظاهر في المنطقة كان يعني الاصطدام بهؤلاء والتغلب عليهم، أو التحالف معهم في حالات أُخرى. وكان على رأس هؤلاء الشيخ أحمد الحسين وعاصمته جدين، ومحمد نافع شيخ ناحية صفد، وشيخ دير القاسي عبد الخالق صالح، وغيرهم.[١٤]

وكانت العقبة التالية التي كان على الزيادنة أن يتخطوها هي سلطات الدولة العثمانية وممثليها في المنطقة ولاة صيدا ودمشق. فقد أُقيمت ولاية صيدا سنة

١٦٦٠، كما ذكرنا، من أجل زيادة مركزية الحكم وإضعاف استقلالية أمراء جبل لبنان. وقد تحقق لها ذلك بزوال حكم المعنيين الذين ورثهم آل شهاب. وكانت الدولة تسعى لإبقاء شؤون الحكم والإدارة في أيديها من خلال دعم سلطة الولاة في كل من دمشق وصيدا. وما دام الزيادنة يقومون بدورهم كملتزمين جباية الضرائب من دون إبداء طموحات أكبر من وظائفهم الرسمية المحدودة، فقد ظلت العلاقات جيدة بين الطرفين. لكن ولاة صيدا الذين راقبوا توسع نفوذ ظاهر العمر وعائلته خلال الثلاثينات، تخوفوا من نشوء إمارة جديدة في المنطقة شبيهة بإمارة المعنيين ثم الشهابيين في جبل لبنان. وكان الزيادنة في تلك المرحلة تعاونوا مع بعض مشايخ المتاولة في الجنوب اللبناني، فأصبحوا يزاحمون آل شهاب في تلك المنطقة. وهكذا أصبح الزيادنة في الجليل عاملاً سياسياً مهماً في توازن القوى المحلية لا يستطيع ولاة صيدا تجاهلهم.[١٥]

وكان أسلوب ظاهر العمر في بسط نفوذه من طبرية إلى مناطق أُخرى هو المعاملة الحسنة وكسب تعاون الأهالي ثم التقدم بطلب التزام جباية الضرائب في ناحيتهم بعد أن يكون تسلط عليها فعلاً. وكان والي صيدا الذي تتبع «بلاد صيدا» لحكمه يوافق، عادة، على تعيين الزيادنة لأنهم أثبتوا جدارتهم في وظائفهم وحفظ الأمن في نواحيهم. فعلاقاتهم الجيدة بالفلاحين من جهة، وبعشائر العربان في الجليل الشرقي من جهة أُخرى، جعلتهم أفضل مرشح للدور الذي قاموا به في المنطقة. لكن نجاح الزيادنة في وظائفهم أيام ظاهر العمر أدى إلى تراكم الأموال في أيديهم فانفتحت شهوتهم إلى دور أكبر من مجرد التزام جباية الضرائب. وكان توسع نفوذ ظاهر العمر وأقاربه في أنحاء الجليل هو تجريد فعلي لصلاحيات الوالي في تلك المناطق من سلطته حتى إنه أصبح لا يتحكم فعلياً إلاّ في شؤون الإدارة والحكم داخل العاصمة نفسها.[١٦] لكن ولاة صيدا كانوا يراقبون هذا التحول من دون أن يكون في قدرتهم التغلب على الزيادنة الذين وطدوا حكمهم في الجليل خلال الثلاثينات. لذا تطلع هؤلاء ومعهم الدولة العثمانية إلى ولاة دمشق كي يقوموا بكبح جماح ظاهر العمر ومنع تسلطه على المناطق المجاورة له.

وفي دمشق كانت أسرة محلية أُخرى قد عززت مكانتها عن طريق خدمة الدولة حتى تولى أفرادها حكم ولاية الشام إضافة إلى طرابلس وصيدا بعض الأحيان.[١٧] لقد تخوف آل العظم من توطيد حكم الزيادنة في طبرية ولا سيما أنهم كانوا على علاقات جيدة بعشائر العربان في المنطقة. وكان لتوليهم إمارة الحج السنوية التي تخرج من دمشق إلى الحجاز، وقيام ولاة صيدا بقيادة قافلة

الجردة التي تخرج لملاقاة الحجاج، دور مهم في اهتمامهم بشؤون الولاية المجاورة. كما أن اتخاذ طبرية معقلاً للزيادنة وتحصينها وتحكمهم في المنطقة المجاورة، أزعج ولاة الشام الذين كان لواءا اللجون ونابلس تابعين لحكمهم. وكان ظاهر العمر تحالف مع رشيد الجبر «أمير مشايخ عرب صفد» وتحرشا معاً بجيرانهما، أمراء اللجون ونابلس من آل ماضي وجرار.[١٨] لذا قاد سليمان باشا العظم سنة ١١٥٠هـ/ ١٧٣٧ ـ ١٧٣٨م أول حملة على ظاهر العمر في طبرية في سبيل القضاء على حكمه هناك، لكن ظاهراً نجا من هذه الحملة لأن سليمان باشا نُقل إلى حكم ولاية مصر قبل أن يتم مهمته في محاربة الزيادنة.[١٩]

وجدد سليمان باشا العظم حملته على طبرية، معقل ظاهر العمر حينئذ، في أوائل أيلول (سبتمبر) ١٧٤٢. لكن طبرية التي كان تم تحصينها صمدت عدة أشهر، فاضطر سليمان باشا إلى وقف حصارها في كانون الأول (ديسمبر) لاقتراب موعد الخروج على رأس قافلة الحج السنوية.[٢٠] فلما رجع من الحجاز خرج للمرة الثالثة في محاولة جديدة للقضاء على الزيادنة وحلفائهم في المنطقة. وبالإضافة إلى حصار طبرية هاجمت قوات سليمان باشا قرية دير حنا، عاصمة الزيادنة الثانية، التي كان يحكمها ويتحصن فيها سعد أخو ظاهر. لكن الزيادنة نجوا للمرة الثالثة من نقمة والي الشام الذي توفي فجأة بالقرب من قرية لوبيا في ٢٤ آب (أغسطس) ١٧٤٣.[٢١] ويقال إن ظاهر العمر كان يعلم بتحركات سليمان باشا قبل أن يخرج لمحاربته عن طريق أفراد من الجالية اليهودية في دمشق وفي إستنبول الذين أخبروا يهود طبرية وحاخامها أبا العافية بذلك. وكانت سياسة التسامح الديني التي اتبعها ظاهر العمر مع كل السكان، من يهود ومسيحيين وغيرهم، من العوامل التي قربت هؤلاء وجعلتهم يحضرون للسكن في عاصمتي حكمه، طبرية ثم عكا فيما بعد.

وكانت وفاة سليمان باشا العظم انتصاراً مهماً لظاهر العمر الزيداني الذي تفرغ بعدها لتوطيد حكمه في الجليل ونقل عاصمته من طبرية القريبة من دمشق إلى عكا. وشهد النصف الأول من القرن الثامن عشر نشاطاً كبيراً في زراعة القطن في الجليل الغربي وتسويقه إلى أوروبا، ولا سيما فرنسا. وقد نشط التجار الأوروبيون، وعلى رأسهم الفرنسيون، في صيدا وعكا لتوسيع علاقاتهم التجارية مع الفلاحين ومشايخهم الزيادنة. وهذه التجارة التي أدت إلى انتعاش المنطقة اقتصادياً وزيادة مداخيل خزينة ظاهر العمر، هي التي مكنته من تمويل مشاريع الإعمار والتطوير وبناء التحصينات والقوات العسكرية التي اعتمد عليها في توطيد حكمه في الجليل.[٢٢] وفي أواسط الأربعينات لم يبق من الجليل إلاّ مدينة عكا خارج

سلطة الزيادنة، فتطلع ظاهر إلى التسلط عليها لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والتجارية. فبالإضافة إلى كسب ود السكان كما فعل في مناطق أُخرى، استغل ظاهر العمر علاقاته الجيدة بالتجار الفرنسيين فطلب من القنصل الفرنسي في العاصمة العثمانية مساعدته في هذا الشأن.

وكان ظاهر العمر قد أقام منذ الأربعينات شبكة من العلاقات الحميمة مع رجالات الدولة عن طريق عدد من ممثلي مصالحه هناك. فعلى الرغم من كونه، رسمياً، مجرد ملتزم لجباية الضرائب، فإن إمكاناته الاقتصادية وطموحاته السياسية دفعته إلى التصرف مثل الولاة والحكام الذين لا يهملون مصالحهم في إستنبول ويرعونها من خلال تقديم الهدايا والرشاوى إلى أصحاب القرار هناك.[٢٣] وقد أثمرت الوسائل المتنوعة التي اتبعها ظاهر العمر فحقق رغبته وحصل على التزام عكا سنة ١٧٤٦ وجعلها عاصمة حكمه بعد طبرية ودير حنا.[٢٤] وهكذا أتم الزيادنة توحيدهم للجليل تحت حكمهم، والتفت ظاهر بعد ذلك إلى إعمار عاصمته الجديدة وتحصينها، قبل أن يبدأ محاولاته التوسعية خارج الجليل.[٢٥] وكانت عكا مدينة مهملة منذ استعادها المسلمون من الصليبيين سنة ١٢٩١. فقد هُدم الكثير من مدن الساحل وتم تحصين المدن الداخلية التي اتخذت عواصم للألوية مثل صفد ونابلس والقدس وغيرها. وظلت صفد عاصمة للواء الجليل أيام المماليك والعثمانيين حتى تسلم الزيادنة حكم تلك المنطقة. فقد لاحظ ظاهر العمر أهمية التجارة مع أوروبا في تلك الفترة وقرر الاستفادة من ميناء عكا لتصدير القطن إلى فرنسا وغيرها، ولاستيراد البضائع من أوروبا التي كانت بوادر الثورة الصناعية بدأت فيها. وهكذا ساهم حاكم عكا الجديد في عملية ربط اقتصاد الجليل، في تلك الفترة المبكرة، بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وخصوصاً بفرنسا التي عززت علاقاتها الاقتصادية الخارجية منذ أيام الملك لويس الرابع عشر ووزيره كولبير (Colbert).[٢٦]

ثالثاً: ظاهر العمر في أوج قوته
(١٧٥٠ ـ ١٧٧٠)

اهتم ظاهر العمر بتأمين العدل والأمن والازدهار الاقتصادي كقواعد أساسية لتوطيد حكمه في الجليل. كما أنه قوى علاقاته الجيدة بالتجار، ولا سيما الفرنسيين منهم حتى قبل أن يصبح حاكم عكا. وقد أمن الطرقات الزراعية عن طريق تحالفه مع البدو وتجنيد الفرسان من بينهم للمحاربة إلى جانبه والذود عن

مناطق نفوذه. لكنه قام أيضاً، مثل بقية مشايخ النواحي في أنحاء فلسطين، بتجنيد المحاربين من الفلاحين الذين تعاونوا معه (أهل البلد). لكنه، ومنذ الأربعينات، لم يكتف بهؤلاء وإنما أخذ يؤسس جيشاً نظامياً خاصاً يستطيع الاعتماد عليه طوال السنة مثل بقية الحكام والولاة في بلاد الشام. وكانت نواة جيشه النظامي فرقة عسكرية من المغاربة بقيادة أحمد آغا الدنكزلي. وبعد أن وطد حكمه في عكا وسع اعتماده على العساكر المرتزقة من دون أن يستغني عن المحاربين المجندين من أهالي قرى الجليل المتعاونين معه. فأصبح في إمكان ظاهر العمر أن يعتمد، في حروبه وصراعاته مع الولاة المجاورين، على جيش عديده خمسة آلاف جندي.[٢٧] لكنه كان بحاجة إلى هذا الجيش النظامي لتحقيق الأمن والاستقرار في عاصمته الجديدة والمناطق غير الآهلة المجاورة لها.

وأخذت عكا تتطور بسرعة منذ أواخر الأربعينات تحت حكم ظاهر العمر. فبالإضافة إلى الهجرة الطبيعية إلى هذه المدينة التي أصبحت عاصمة إدارية سياسية لحاكم قوي، ومركزاً تجارياً عالمياً، فإن ظاهراً نفسه شجع الهجرة. إذ قام بنقل بعض سكان قبرص من الروم الأورثوذكس إلى المدينة وضواحيها ومنحهم الأراضي من أجل تطويرها وزراعتها. لكن عدداً كبيراً من المهاجرين إلى عكا جاء من قرى الجليل ومن صيدا وجبل لبنان. وكان عدد كبير منهم من الطوائف المسيحية، سكن المدينة وأقام فيها ثلاث كنائس جديدة، وخدم كوزراء وأطباء وصيارفة ومستشارين عند ظاهر العمر.[٢٨] وكانت سياسة التسامح التي اتبعها حاكم عكا الجديد مع غير المسلمين (أهل الذمة) أحد العوامل الأساسية لهذه الهجرة حتى أصبحت الأغلبية الساحقة من المسيحيين.[٢٩] وقد نشط التجار الفرنسيون وغيرهم وازدادت جاليتهم في عكا حتى أصبحت هذه المدينة مركزاً تجارياً لقوافل التجارة من دمشق ولبنان من جهة، وللتجارة الدولية مع أوروبا من جهة أُخرى. وقد انعكست عمليات الإعمار والبناء وتطوير المدينة تجارياً على عدد السكان الذين قدرتهم المصادر الفرنسية، في أوائل السبعينات، بثلاثة أضعاف عدد سكان صيدا، أي أكثر من عشرين ألفاً.[٣٠] وعلى الرغم من أن صيدا ظلت رسمياً عاصمة الولاية، فإن عكا أصبحت أهم مركز اقتصادي وإداري وأقوى معقل عسكري نتيجة أعمال البناء التي قام بها ظاهر العمر. لذا فإن الجزار بعد أن عُيِّن والياً عقب القضاء على الزيادنة، اتخذ عكا عاصمته الفعلية والرسمية.

وبعد أن وطد ظاهر العمر حكمه في الجليل، وعمل على تعزيز مكانة عاصمته الجديدة، تطلع إلى التوسع خارج مملكته الصغيرة. لكن الزيادنة الذين لم

يجدوا صعوبة كبيرة في التغلب على منافسيهم، مشايخ النواحي في بلاد صفد، واجهوا مقاومة شديدة من الأسر المحلية التي كانت تحكم ألوية غزة ونابلس والقدس في أواسط القرن الثامن عشر. وعلى الرغم من أن هذه الأسر كانت متفرقة ومتنافسة فيما بينها، بعكس عائلات الحلف الثلاثي التي واجهت فخر الدين المعني الثاني، فإنها شكلت عقبة حقيقية أمام محاولات التوسع التي قام بها ظاهر العمر خارج الجليل. فبالإضافة إلى آل ماضي وجرار الذين ورثوا مكانة آل طراباي في لواء اللجون، فإن عدة عائلات تنافست في شأن حكم جبل نابلس، وكان على رأسها آل طوقان الذين تسلموا حكم اللواء أكثر من مرة خلال القرن الثامن عشر.(٣١) أمّا في منطقة ساحل فلسطين (لواء غزة ويافا) فلم تنشأ أسرة قوية تملأ الفراغ الذي تركه زوال حكم آل رضوان في المنطقة. لكن بعض العائلات التي خدمت آل رضوان تقدم في القرن الثامن عشر وعزز مكانته بالتدريج. وكان على رأس هذه العائلات، في تلك الفترة، آل مكي الذين وصلوا إلى قمة نفوذهم أيام حسين باشا مكي الذي عُيّن والياً على دمشق وأميراً لقافلة الحج سنة ١٧٥٧. فلما تطلع ظاهر العمر إلى التوسع جنوباً في منطقة الساحل، اصطدم بمقاومة حكام غزة كما سنوضح لاحقاً. لكن قبل ذلك كانت المنطقة الأولى التي توسع فيها الزيادنة بعد الجليل هي منطقة حيفا وساحل عتليت والطنطورة إلى جنوبيها.

كانت حيفا تابعة لسنجق اللجون التابع لولاية دمشق. ومع ذلك، فقد نجح ظاهر العمر في الحصول على التزام جباية ضرائبها إضافة إلى ساحل عتليت وقرية الطيرة جنوبيها منذ سنة ١٧٥٧ على الأقل.(٣٢) وبعد أن سيطر ظاهر على حيفا فإنه عمل بسرعة على بناء الأبراج لمقاومة قراصنة مالطا الذين كانوا يرسون في مينائها الصغير بين الفينة والأُخرى. وكانت حيفا قرية مهملة حتى الخمسينات، فقام ظاهر العمر ببناء المدينة الجديدة التي سماها «العمارة الجديدة» والتي تمتد من ساحة الخمرة (عمارة الكرمليت حالياً) غرباً حتى البوابة الشرقية الواقعة قرب عمود فيصل حالياً.(٣٣) وهكذا كان الفضل لزعيم آل زيدان مرة أُخرى في إحياء هذه المدينة الساحلية التي عانت الإهمال عدة قرون منذ انتهاء الحروب الصليبية. وبعد حيفا استولى ظاهر العمر على القرى التي تقع على الساحل إلى الجنوب منها مثل الطيرة والطنطورة أو ساحل عتليت، كما سميت هذه الناحية في تلك الأيام. ثم تطلع إلى بلاد حارثة في مرج ابن عامر وبيسان الأمر الذي أدى إلى تجدد الصراع مع حكام دمشق في الستينات. وكانت المنطقة الواقعة جنوبي ناحية عتليت تابعة لسنجق يافا وغزة الذي يحكمه آل مكي الذين وقفوا حجر عثرة أمام توسع الزيادنة جنوباً.

أ) حسين باشا مكي

يتحدر أصل عائلة مكي من حلب، فقد هاجر أحد أفرادها إلى غزة في أواسط القرن السابع عشر واشتغل فيها بالتجارة. ثم اختاره موسى بن رضوان، حاكم غزة، جابياً لأوقافه في سنة ١٠٨١هـ/ ١٦٧٠ ـ ١٦٧١م. وظل في تلك الوظيفة عدة سنوات حتى وفاته، فخلفه ابنه الحاج يوسف مكي الفخر وابنه الخواجا (لقب كان يطلق على التجار) علي، والخواجا الحاج محمد بن مكي. وقد اشتهرت هذه الأسرة أيامه باسمها الجديد وأسقطت كنية الفخر أو الفخري نسبة إلى جدها فخر الدين الحلبي.(٣٤) اتصل محمد هذا بخدمة ولاة الشام بعد زوال حكم آل رضوان فأصبح يعرف بمحمد آغا الكتخدا. وفي سنة ١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م، توجه من دمشق إلى إستنبول «وأخذ بلاد غزة إقطاعاً بطريق المالكانة»، أي التزاماً مدى الحياة.(٣٥) وفي أيامه تم بناء مزار الشيخ محمد الجراح في ناحية خان يونس، ومنقوش على بابه: «منشيء هذا محمد بيك مكي حاكم ألوية غزة سنة ١١٥٩هـ/ ١٧٤٦م».

ويبدو أن الدولة العثمانية وولاتها في دمشق، الذين لاحظوا طموح ظاهر العمر (الذي وحد الجليل تحت حكم الزيادنة واتخذ عكا عاصمته)، قرروا دعم مركز حكام ألوية جنوب فلسطين. إذ استدعي محمد بك مكي إلى دمشق وهناك عينه أسعد باشا العظم كتخدا أي مساعداً له في الحكم، وعيّن ابنه حسيناً مكانه في غزة. واستقر محمد بك بدمشق عامين وتوطن بها «وكان ذا عقل وتدبير وله معرفة بالقراءة والكتابة، حسن الرأي صادقاً في الخدمة»، كما أشار إلى ذلك صاحب «سلك الدرر» في ترجمته لابنه حسين باشا مكي.(٣٦) وقد زار غزة في تلك الفترة الشيخ مصطفى اللقيمي الدمياطي في رحلته سنة ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠ ـ ١٧٣١م فنزل في داره وأثنى على حسن ضيافته. توفي محمد بك مكي بعد سنة ١١٦٠هـ/ ١٧٤٧م فخلفه ابنه حسين في زعامة العائلة وعُيّن في الوظائف العالية في دمشق وصيدا. وقبل ذلك كان الوزير أسعد باشا العظم عيّن حسيناً حاكماً على القدس وبقي في وظيفته تلك سنة واحدة (١١٦٩هـ/ ١٧٥٦م) ثم عاد إلى غزة. ومنحه السلطان في تلك الفترة رتبة أمير الأمراء (بيلربك بطوخين) فصار يدعى حسين باشا مكي.(٣٧)

ولم تمض مدة طويلة بعد حصوله على رتبة الباشوية حتى وجهت إليه ولاية صيدا. ولا ندري ما إذا كان استلم الحكم في صيدا فعلاً، لأنه عُيّن بعد أشهر

قليلة والياً على دمشق وإمارة الحج والقدس ونابلس خلفاً لأسعد باشا العظم. وقد أشارت فرمانات التعيين، التي وصلت نسخ عنها إلى القدس، إلى توليه على صيدا قبل ذلك «والي صيدا سابقاً».[٣٨] ووصل حسين باشا إلى دمشق فعلاً في شباط (فبراير) ١٧٥٧، وعند دخوله المدينة عبّر الأهالي عن سخطهم على الأعيان ورجال الحكم بسبب الغلاء وجشع كبار التجار. فلبى حسين باشا الكثير من طلبات الأهالي، وظهر الغلاء والقحط في دمشق في تلك السنة. فضج الناس وثارت فرق الإنكشارية من اليرلية (المحليين) وغيرهم من الأكراد وفرق العساكر المتعددة.[٣٩] وفي هذه الأجواء المضطربة كان على حسين باشا مكي أن يقوم بتجهيز قافلة الحج التي هاجمها البدو في تلك السنة ونهبوها وأعملوا السيف في العساكر والحجاج فراح ضحية هذا الهجوم نحو عشرين ألفاً.[٤٠] وكان الهجوم على قافلة الحج بين تبوك وذات الحج، وتشتت الآلاف من الحجاج في الصحارى ومات الكثيرون منهم من الجوع والعطش. ووصل المئات إلى أنحاء معان وغزة والقدس ونزلوا في دار السيد عبد اللطيف نقيب الأشراف، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

وعلى الرغم من مسؤولية حسين باشا المباشرة عن حماية القافلة، فإنه لم يُعاقب على فشله، وإنما دفع ثمن ذلك الكزلار آغا (المسؤول عن عبيد السلطان في إستنبول) الذي تم إعدامه. كما أن أسعد باشا العظم الذي اتُهم بالتآمر مع العربان انتقاماً لعزله عن دمشق وتعيين حسين باشا، أُعدم بأمر الدولة وصودرت أملاكه. أمّا حسين باشا مكي فقد عزلته الدولة عن ولاية الشام وأعادته إلى غزة حاكماً عليها، ثم عُيّن سنة ١٧٦٢ والياً على مرعش جنوبي شرقي الأناضول.[٤١] لكنه أعيد إلى حكم غزة بعد سنة أو سنتين، وهناك واجه عشائر بني صخر والوحيدات الذين ازدادوا جرأة في تعدياتهم على بلاد غزة في تلك الفترة، وحاصروا بلدة خان يونس سنة ١٧٦٥، فخرج حسين باشا لمحاربتهم لكنه وقع في الفخ الذي نصبوه له ولجنوده. إذ انسحب المهاجمون يقودهم الشيخ سليط الوحيدي إلى الصحراء، ولحق بهم الباشا وجنوده والتقى الطرفان، فقتل حسين باشا ومعظم جنوده إلاّ عدداً قليلاً نجح في الفرار.[٤٢]

وكان ظاهر العمر يحاول منذ سنوات الحصول على حكم لواء يافا وغزة، فلما سمع بما حدث لحسين باشا مكي جدد مطالبته بحكم المنطقة. وفي سبيل ذلك أرسل كتاباً إلى السيد عبد اللطيف، نقيب أشراف القدس، يطلب إليه التوسط عند بعض رجال الحكم في الشام بهذا الشأن.[٤٣] وبعد أن يروي ظاهر العمر

قصة مقتل «حسين باشا مكي» في قتاله مع سليط الوحيدي دفاعاً عن خان يونس، فإنه يصل إلى غرضه الأساسي، فيقول أنه كتب رسالة إلى خليل بك يطلب إليه العمل على إعطاء لواء غزة لولده عثمان. كما أرسل كتاباً إلى «جناب أفندينا علي آغا.» لكن ظاهر العمر يضيف أنه لم يشرح لهذا الأخير هدفه في تلك الرسالة: «لأننا اعتمدنا على جنابكم في إخبار جنابه. ورجانا من همتكم الشريفة التعب التام في تقريركم فوايد هذا الأمر لجناب المشار إليهم جناب خليل بك وعلي آغا كون أن جنابكم يفهم عايد نفع ذلك لنا خاصة ولكل تلك الناحية عموماً.»[٤٤] وينهي ظاهر العمر رسالته إلى نقيب القدس بالإشارة إلى أنه «لا يخفى على أمثالكم» قدراتنا على حكم تلك المنطقة وتأمين العباد فيها بوضع حد لتعديات العربان على الأهالي.

هذه الرسالة من حاكم الجليل إلى نقيب أشراف القدس سنة ١٧٦٥، تؤكد معلوماتنا من المصادر الأُخرى بالنسبة إلى الدور الذي أداه آل الحسيني في تاريخ فلسطين من خلال تعزيز شبكة علاقاتهم برجالات الدولة في دمشق وإستنبول.[٤٥] ولا ندري ما فعله السيد عبد اللطيف بهذا الطلب، لكن بعض وثائق المحكمة الشرعية والرسائل الخاصة المحفوظة في مكتبات عامة، وخصوصاً في القدس، تشير إلى أن مصالح آل الحسيني وغيرهم من الأسر المحلية المتنفذة في جنوب فلسطين لم تتطابق مع طموحات حاكم عكا والجليل. فلم يكن خافياً على هؤلاء ما حل ببعض مشايخ النواحي في بلاد صفد عقب تسلط الزيادنة على المنطقة. فوصول ظاهر العمر وأولاده إلى غزة ويافا كان سينعكس سلباً على مدى نفوذهم السياسي والاقتصادي في المنطقة. وقد حدث فعلاً شيء من هذا القبيل بعد أن سيطر ظاهر العمر على يافا ومنطقتها بالتعاون مع حاكم مصر، علي بك الكبير، حين قام بمصادرة الكثير من الأراضي والبيارات التابع بعضها لآل الحسيني. وقد قام هؤلاء باستردادها بعد أن تم القضاء على ظاهر العمر سنة ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥ - ١٧٧٦م.[٤٦]

ب) تجدد الصراع بين ظاهر العمر وولاة الشام

كان تعيين حسين باشا مكي على دمشق إشارة إلى تجدد محاولات الدولة العثمانية كبح جماح توسع ظاهر العمر بعد فترة طويلة من الهدوء النسبي على

الجبهة مع ولاة الشام. فلما هوجمت قافلة الحجاج ونهبت البضائع الكثيرة من التجار المرافقين لها، اتُّهم حاكم عكا بالتعاون معهم. فقد فتش العربان عن أسواق لبيع البضائع الثمينة التي غنموها من السجاد والحرير واللؤلؤ والبهارات وغيرها، فاشترى تجار عكا الكثير منها. ووصلت أخبار ذلك إلى إستنبول، فاتُّهم ظاهر العمر بالتعاون مع العربان العصاة وربما تشجيعهم سراً على مهاجمة قافلة الحج ونهبها. لكن ظاهراً نفى تلك الاتهامات وأشار إلى مسؤولية حسين باشا نفسه الذي رفض دفع الصرّ المعتاد دفعه إلى عشائر البدو على طريق الحج، كما أرسل بيرق القافلة، الذي نهبه العربان وباعوه في عكا مع البضائع الأُخرى، إلى إستنبول في محاولة لإرضاء رجال الدولة.[٤٧] لكن السلطات العثمانية التي كانت تراقب توسع ظاهر العمر في حيفا وبلاد حارثة وغيرها من المناطق المجاورة، لم تكن مقتنعة تماماً بالتفسيرات التي قدمها حاكم عكا بشأن سياسته وأعماله.

في سنة ١٧٦٠، عُيّن عثمان باشا الكرجي والياً على دمشق في محاولة جديدة من الدولة لإعادة الأمن والاستقرار إلى المدينة، ولتأمين الحجاج بعد الهجوم المفجع الذي تعرضت له القافلة سنة ١٧٥٧. وجاء الوالي الجديد إلى عاصمة حكمه مع قوة عسكرية كبيرة، ونجح في تعيين أولاده حكاماً على صيدا وطرابلس، ووضع عثمان باشا نصب عينيه، إضافة إلى تأمين قافلة الحج، التخلص من العناصر المتمردة بمن فيها ظاهر العمر. وكانت محاولات ولاة الشام القضاء على حكم الزيادنة توقفت منذ وفاة سليمان باشا العظم سنة ١٧٤٣. وكان ظاهر العمر بدأ يواجه المتاعب من أولاده الذين ثاروا عليه، بعد الخمسينات، بالتعاون مع بعض الأطراف المحلية أو بتحريض الدولة نفسها وتشجيعها لهذا الاقتتال الداخلي في سبيل إضعاف قوة الزيادنة. فلما انكشفت نيات عثمان باشا والي دمشق الجديد في بداية الستينات، قرر ظاهر العمر اتباع سياسة دفاعية، فحاول أن يوقف ثورات أولاده، وكان تقدم في السن، لكن عبثاً.[٤٨] وعلى الرغم من أن الزيادنة كانوا يتوحدون أحياناً في مواجهة خطر خارجي يداهم منطقتهم، فإن ثوراتهم ولا سيما تلك التي قام بها علي وعثمان، ابنا ظاهر العمر، ساهمت في إضعاف قوة والدهما وإشغاله عن مواجهة أعدائه من الخارج، وعلى رأسهم والي الشام عثمان باشا.

بقي عثمان باشا الكرجي والياً على الشام أكثر من عقد كامل (١٧٦٠ - ١٧٧١)، فحاول، خلال تلك الفترة، استعادة بعض المناطق التي سيطر عليها ظاهر العمر وضمها إلى حكمه بالقوة. فتجدد الصراع بين الطرفين بشأن مدينة حيفا وساحل عتليت.[٤٩] وقام عثمان باشا باحتلال قلعة الطنطورة، لكن قوات ظاهر

العمر استعادتها بعد ابتعاد جيش الوالي عن المنطقة بمدة قصيرة. ثم حاول عثمان باشا إخراج حيفا نفسها من حكم ظاهر، لكنه فشل في ذلك لبعدها عن دمشق وقربها من عكا عاصمة الزيادنة. وكانت حيفا بدأت تشهد انتعاشاً وازدهاراً عمرانياً وتجارياً في تلك الفترة. لذا فإن سكان المدينة من مسلمين ومسيحيين مالوا إلى التحالف مع ظاهر العمر في هذا الصراع.

وفي لواء يافا وغزة فإن مقتل حسين باشا مكي في معركة مع عربان الوحيدات سنة ١٧٦٥، ترك فراغاً سياسياً وعسكرياً حاول ظاهر العمر ملأه عن طريق اقتراح تعيين ابنه عثمان حاكماً على تلك المنطقة الساحلية. لكن الدولة كانت قررت تحديد نفوذ الزيادنة، لا مدّ سلطتهم إلى مناطق جديدة لم يحكموها من قبل. لذا، طُلب من والي دمشق أن يقوم بإعادة الأمن والاستقرار إلى تلك المنطقة التي كانت تعاني جراء هجمات البدو على مشارف المدن.[٥٠] كما استعانت الدولة العثمانية بحكام مصر من المماليك لردع العربان ومعاقبة شيخهم سليط الوحيدي المسؤول عن مقتل حسين باشا مكي. وخرج عبد الرحمن آغا، فعلاً، إلى ناحية غزة محاولاً التخلص من الشيخ سليط. فنجح في مهمته أخيراً كما يشير إلى ذلك صاحب «عجائب الآثار» فقال: «فلم يزل يتحيل عليه حتى قتله هو وإخوته وأولاده، وكان سليط هذا من العصاة العتاة له سير وأخبار.»[٥١]

أمّا في منطقة يافا والرملة فقام عثمان باشا بجباية الضرائب ومعاقبة الفئات المتهمة بالتمرد والعصيان. ويبدو أن أعماله زادت في النقمة عليه بين الأهالي جراء ابتزازه الأموال واستعماله الشدة والعنف ضد السكان. فثار أهالي المنطقة على رجال والي الشام وقاموا بالاتصال بظاهر العمر للحصول على دعمه وتأييده لهم. وجاء عثمان باشا بعساكره مرة أُخرى إلى المنطقة وبطش بالثائرين فلجأ بعضهم إلى ظاهر العمر.[٥٢] وبلغ من شدة ما قاساه علماء غزة من ظلم عثمان باشا وبطشه أن حاكم مصر، علي بك الكبير، أشار إلى ذلك في منشوره إلى الأهالي حين أرسل جيوشه المتحالفة مع ظاهر العمر لمحاربة والي الشام المذكور سنة ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م. وقد جاء في ذلك المنشور أن عثمان باشا «أذل الأماكن الشريفة... وتعدى حدود الدين وفعل ما لا يليق بالمسلمين... وبلغكم ما فعله بعلماء غزة وأذاقهم الذل بعد العزة.»[٥٣] وانتقم سكان فلسطين من ظلم عثمان باشا لهم بوقوفهم إلى جانب الجيش المصري المتحالف مع ظاهر العمر حين زحف على دمشق لاحتلالها. وقد عبّر ابن الصديق عن موقف سكان غزة بقوله: «واستحسن أهل غزة مجيئهم الخرج الكفار، وخرجوا معهم ودبوا الزلاغيط والفرح

الجبهة مع ولاة الشام. فلما هوجمت قافلة الحجاج ونهبت البضائع الكثيرة من التجار المرافقين لها، اتُّهم حاكم عكا بالتعاون معهم. فقد فتش العربان عن أسواق لبيع البضائع الثمينة التي غنموها من السجاد والحرير واللؤلؤ والبهارات وغيرها، فاشترى تجار عكا الكثير منها. ووصلت أخبار ذلك إلى إستنبول، فاتُّهم ظاهر العمر بالتعاون مع العربان العصاة وربما تشجيعهم سراً على مهاجمة قافلة الحج ونهبها. لكن ظاهراً نفى تلك الاتهامات وأشار إلى مسؤولية حسين باشا نفسه الذي رفض دفع الصرّ المعتاد دفعه إلى عشائر البدو على طريق الحج، كما أرسل بيرق القافلة، الذي نهبه العربان وباعوه في عكا مع البضائع الأُخرى، إلى إستنبول في محاولة لإرضاء رجال الدولة.[٤٧] لكن السلطات العثمانية التي كانت تراقب توسع ظاهر العمر في حيفا وبلاد حارثة وغيرها من المناطق المجاورة، لم تكن مقتنعة تماماً بالتفسيرات التي قدمها حاكم عكا بشأن سياسته وأعماله.

في سنة ١٧٦٠، عُيّن عثمان باشا الكرجي والياً على دمشق في محاولة جديدة من الدولة لإعادة الأمن والاستقرار إلى المدينة، ولتأمين الحجاج بعد الهجوم المفجع الذي تعرضت له القافلة سنة ١٧٥٧. وجاء الوالي الجديد إلى عاصمة حكمه مع قوة عسكرية كبيرة، ونجح في تعيين أولاده حكاماً على صيدا وطرابلس، ووضع عثمان باشا نصب عينيه، إضافة إلى تأمين قافلة الحج، التخلص من العناصر المتمردة بمن فيها ظاهر العمر. وكانت محاولات ولاة الشام القضاء على حكم الزيادنة توقفت منذ وفاة سليمان باشا العظم سنة ١٧٤٣. وكان ظاهر العمر بدأ يواجه المتاعب من أولاده الذين ثاروا عليه، بعد الخمسينات، بالتعاون مع بعض الأطراف المحلية أو بتحريض الدولة نفسها وتشجيعها لهذا الاقتتال الداخلي في سبيل إضعاف قوة الزيادنة. فلما انكشفت نيات عثمان باشا والي دمشق الجديد في بداية الستينات، قرر ظاهر العمر اتباع سياسة دفاعية، فحاول أن يوقف ثورات أولاده، وكان تقدم في السن، لكن عبثاً.[٤٨] وعلى الرغم من أن الزيادنة كانوا يتوحدون أحياناً في مواجهة خطر خارجي يداهم منطقتهم، فإن ثوراتهم ولا سيما تلك التي قام بها علي وعثمان، ابنا ظاهر العمر، ساهمت في إضعاف قوة والدهما وإشغاله عن مواجهة أعدائه من الخارج، وعلى رأسهم والي الشام عثمان باشا.

بقي عثمان باشا الكرجي والياً على الشام أكثر من عقد كامل (١٧٦٠ - ١٧٧١)، فحاول، خلال تلك الفترة، استعادة بعض المناطق التي سيطر عليها ظاهر العمر وضمها إلى حكمه بالقوة. فتجدد الصراع بين الطرفين بشأن مدينة حيفا وساحل عتليت.[٤٩] وقام عثمان باشا باحتلال قلعة الطنطورة، لكن قوات ظاهر

العمر استعادتها بعد ابتعاد جيش الوالي عن المنطقة بمدة قصيرة. ثم حاول عثمان باشا إخراج حيفا نفسها من حكم ظاهر، لكنه فشل في ذلك لبعدها عن دمشق وقربها من عكا عاصمة الزيادنة. وكانت حيفا بدأت تشهد انتعاشاً وازدهاراً عمرانياً وتجارياً في تلك الفترة. لذا فإن سكان المدينة من مسلمين ومسيحيين مالوا إلى التحالف مع ظاهر العمر في هذا الصراع.

وفي لواء يافا وغزة فإن مقتل حسين باشا مكي في معركة مع عربان الوحيدات سنة ١٧٦٥، ترك فراغاً سياسياً وعسكرياً حاول ظاهر العمر ملأه عن طريق اقتراح تعيين ابنه عثمان حاكماً على تلك المنطقة الساحلية. لكن الدولة كانت قررت تحديد نفوذ الزيادنة، لا مدّ سلطتهم إلى مناطق جديدة لم يحكموها من قبل. لذا، طُلب من والي دمشق أن يقوم بإعادة الأمن والاستقرار إلى تلك المنطقة التي كانت تعاني جراء هجمات البدو على مشارف المدن.[٥٠] كما استعانت الدولة العثمانية بحكام مصر من المماليك لردع العربان ومعاقبة شيخهم سليط الوحيدي المسؤول عن مقتل حسين باشا مكي. وخرج عبد الرحمن آغا، فعلاً، إلى ناحية غزة محاولاً التخلص من الشيخ سليط. فنجح في مهمته أخيراً كما يشير إلى ذلك صاحب «عجائب الآثار» فقال: «فلم يزل يتحيل عليه حتى قتله هو وإخوته وأولاده، وكان سليط هذا من العصاة العتاة له سير وأخبار.»[٥١]

أمّا في منطقة يافا والرملة فقام عثمان باشا بجباية الضرائب ومعاقبة الفئات المتهمة بالتمرد والعصيان. ويبدو أن أعماله زادت في النقمة عليه بين الأهالي جراء ابتزازه الأموال واستعماله الشدة والعنف ضد السكان. فثار أهالي المنطقة على رجال والي الشام وقاموا بالاتصال بظاهر العمر للحصول على دعمه وتأييده لهم. وجاء عثمان باشا بعساكره مرة أُخرى إلى المنطقة وبطش بالثائرين فلجأ بعضهم إلى ظاهر العمر.[٥٢] وبلغ من شدة ما قاساه علماء غزة من ظلم عثمان باشا وبطشه أن حاكم مصر، علي بك الكبير، أشار إلى ذلك في منشوره إلى الأهالي حين أرسل جيوشه المتحالفة مع ظاهر العمر لمحاربة والي الشام المذكور سنة ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م. وقد جاء في ذلك المنشور أن عثمان باشا «أذل الأماكن الشريفة... وتعدى حدود الدين وفعل ما لا يليق بالمسلمين... وبلغكم ما فعله بعلماء غزة وأذاقهم الذل بعد العزة.»[٥٣] وانتقم سكان فلسطين من ظلم عثمان باشا لهم بوقوفهم إلى جانب الجيش المصري المتحالف مع ظاهر العمر حين زحف على دمشق لاحتلالها. وقد عبّر ابن الصديق عن موقف سكان غزة بقوله: «واستحسن أهل غزة مجيئهم الخرج الكفار، وخرجوا معهم ودبوا الزلاغيط والفرح

الرجال والنساء وشاركوا أهل مصر بالكفر والضلال نكاية في عصمان باشا باشة الشام.»[٥٤]

وأمّا في جبل نابلس ولواء اللجون فتحالف عثمان باشا الكرجي مع آل جرار الذين اصطدموا بالزيادنة في منطقة مرج ابن عامر منذ الثلاثينات. وعُيّن الشيخ محمد بن جرار متسلماً على لواء نابلس إضافة إلى اللجون (لواء جنين) التي أصبحت منطقة نفوذهم منذ بضعة أجيال. لكن عائلات نابلس المنافسة، وعلى رأسها آل طوقان والبرقاوي، تمردت على المتسلم حتى أجبرته على مغادرة المدينة. وكان مصطفى بك طوقان زعيم هذا التمرد منفياً، كما يبدو في حاصبيا، فأُرسل إليه الخبر بالعودة إلى نابلس ليتسلم حكمها. وكانت أخبار تحرك الجيش المصري وردت إلى البلاد، الأمر الذي يفسر جرأة مشايخ نابلس على تحدي والي الشام والثورة على متسلمه. وفسر مصطفى بك طوقان تمرده ووقوفه إلى جانب الحملة المصرية بقوله: «أنا اللي أحوجني هل الأمور ومقارشة المصاروة [أي الاتصال بهم] جور عثمان باشا وظلمو وما سوّى في بلادنا من كفر وضلال، ابن الناس بيهدلو وينكر حرفتو وابن اللئام يفخمه ويرفع قدرتو ويعمل معه إكرام. هذا السبب يخلي الناس تعتب عليه وتروح إلى المصاروة.»[٥٥]

رابعاً: تمرد ظاهر العمر
وتحالفه مع علي بك الكبير

في أواخر الستينات، أوقفت الدولة العثمانية محاولاتها القضاء على ظاهر العمر من خلال تشجيعها ثورات أولاده ودعمها الحكام المحليين المنافسين له. ففي أواخر سنة ١٧٦٧، طرأ تحسن كبير على علاقات هذا الشيخ بأولاده، وخصوصاً عثمان وعلي اللذين أكثرا من التمرد عليه في السنوات السابقة.[٥٦] كما أن علاقات الزيادنة بجيرانهم في لبنان شهدت تحولات من العداء إلى المصالحة والتحالف. إذ تصالح ظاهر العمر مع الشيخ ناصيف نصار في الجنوب اللبناني حتى أصبح هذا من حلفاء الزيادنة في السنوات التالية. كما انفرجت العلاقات بالأمير منصور الشهابي في جبل لبنان، وهو ما جعل وضع ظاهر العمر أفضل كثيراً مما كان عليه سابقاً. ويعود هذا التغيير في موازين القوى المحلية، إلى حد كبير، إلى دخول العثمانيين حرباً جديدة مع روسيا القيصرية سنة ١٧٦٨ استمرت حتى عقد معاهدة كوتشوك كاينرجي في سنة ١٧٧٤. كما أن الحكم العثماني واجه

الصعوبات والثورات في مناطق متعددة من بلاد البلقان، إضافة إلى تجدد الصراعات مع حكام إيران بشأن منطقة جنوب العراق في سنة ١٧٦٩ ـ ١٧٧٠. لكن الأحداث التي تركت أكبر الأثر في تاريخ فلسطين في تلك الفترة كانت تجري في مصر التي كان يحكمها علي بك الكبير، الذي تحالف مع ظاهر العمر وقادا معاً حرباً ضد عدوهما المشترك عثمان باشا والي دمشق. لكن طموحات الأول كانت تهدف، في الواقع، إلى ما هو أبعد من ذلك كثيراً: استعادة سلطة المماليك على المنطقة التي حكموها حتى قدوم العثمانيين سنة ١٥١٦ ـ ١٥١٧.[٥٧]

وصل علي بك الكبير إلى منصب حاكم مصر (شيخ البلد) سنة ١٧٦٠، فحقق المماليك أكبر نفوذ وصلوا إليه منذ زالت دولتهم أيام السلطان سليم الأول. وقاد علي بك قافلة الحج المصرية سنة ١٧٦٤ والتقى في الحجاز عثمان باشا الكرجي والي الشام ونشب خلاف شديد بينهما. في إثر ذلك شجع عثمان باشا منافسي علي بك الذين نجحوا، في النهاية، في إقصائه عن الحكم فاضطر إلى الهرب إلى غزة. لكن والي الشام لم يسمح لعدوه بالإقامة هناك فتركها. وبعد رجوعه إلى مصر جمع رجاله وانقض على منافسيه حتى استعاد حكم القاهرة منهم سنة ١٧٦٧.[٥٨] وكانت الأشهر التي أمضاها علي بك في غزة عرّفته بأحوال البلاد وتذمر الأهالي من ظلم منافسه والي الشام. لكن الأهم من ذلك اتصاله، في تلك الفترة، بظاهر العمر حاكم عكا ووضع الأسس لتعاونهما وتحالفهما ضد عدوهما المشترك عثمان باشا.[٥٩] وبعد أن تغلب علي بك على منافسيه في مصر عزل الباشا العثماني الذي كانت الدولة ترسله من إستنبول وعيّن نفسه قائمقاماً بالإضافة إلى منصب شيخ البلد، فأصبح حاكم مصر الفعلي والرسمي من دون منافس. كما سك في السنة التالية (١٧٦٩) نقداً جديداً باسمه وأخذ خطباء القاهرة يدعون له في المساجد في صلاة الجمعة بعد الدعوة للسلطان، وهي من رموز الاستقلال أو التمرد على الدولة.

كان علي بك يطمح إلى استعادة حكم المماليك ودولتهم التي قضى عليها العثمانيون في أوائل القرن السادس عشر. فجاءته الفرصة الأولى لتحقيق حلمه بالتوسع خارج مصر بطلب من السلطان الذي أمره بإرسال حملة عسكرية إلى الحجاز سنة ١٧٧٠ لمعاقبة شريف مكة أحمد الذي تسلط على الوظيفة بالقوة وأظهر العصيان وخالف أوامر السلطان. وقاد محمد بك أبو الذهب تلك الحملة، فحقق نجاحاً وأعاد الشريف عبد الله إلى حكمه في مكة مكان سابقه «مغضوب الدولة والسلطان».[٦٠] وعزز هذا النجاح ثقة علي بك بقوة جيوشه، فأخذ يعد

العدة للقيام بحملته على بلاد الشام بالتعاون مع حليفه ظاهر العمر. وكانت فلسطين منطقة استراتيجية مهمة في مخططات حاكم مصر لعلمه بأن الدولة لن تسكت على أعماله طويلاً. فكان لاحتلال غزة أهمية خاصة للدفاع عن حكمه في مصر فضلاً عن كونها مركزاً لتجمع أعدائه من المماليك الذين وجدوا فيها ملجأ إضافة إلى بلاد الصعيد.(٦١)

وكان حكم ظاهر العمر في الجليل وطموحاته إلى التوسع في المناطق المجاورة قد جعل تحالفهما ضد عثمان باشا شيئاً طبيعياً. كما أن هذا التحالف مكن ظاهر العمر من الانتقال من الدفاع في مواقعه المحصنة إلى الهجوم على عدوه الأول في المنطقة. وكان انهماك الدولة العثمانية في حربها مع روسيا وعدم قدرتها على دعم والي الشام الفرصة الملائمة التي قرر الحليفان استغلالها لتنفيذ طموحهما. وكان عامل الوقت ضاغطاً، بعد أن وافقت الدولة على تعيين درويش باشا ابن عثمان باشا الكرجي والياً على صيدا. وكان هذا التعيين مهماً لوالي الشام لأنه بذلك يستطيع إحكام الطوق على ظاهر العمر في سبيل التخلص منه. وبينما كان عثمان باشا يخطط لحملته على عكا، كان حاكم مصر يكمل تجهيز جيشه وتسليحه بالمعدات اللازمة لمحاربة والي دمشق بالتعاون مع ظاهر العمر. ورفع نجاح الحملة المصرية في الحجاز بقيادة أبو الذهب، أسهم علي بك الكبير وزاد في تصميمه على تحقيق طموحاته بالتوسع في بلاد الشام. وكانت أول خطوة قام بها إرسال جيشه إلى بلاد غزة لمحاربة سليط الوحيدي الذي كان عزز نفوذه في المنطقة بعد تغلبه على حسين باشا مكي سنة ١٧٦٥. وقد نجحت هذه الحملة في التخلص، فعلاً، من شيخ عربان الوحيدات، الذي وصفه صاحب «عجائب الآثار» بأنه «كان من العصاة العتاة.»(٦٢)

وكانت الدولة العثمانية تواجه أياماً صعبة في حربها تلك السنة مع روسيا القيصرية. ففي أوائل تموز (يوليو) ١٧٧٠، هُزم الأسطول العثماني أمام الأسطول الروسي الذي عبر بحر البلطيق أول مرة إلى البحر الأبيض المتوسط، بالقرب من جزيرة «خيوس» اليونانية. لقد كان وجود الأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط تحولاً مهماً في تاريخ الصراع مع الإمبراطورية العثمانية.(٦٣) فاتصل الحليفان بقائد الأسطول الكونت أورلوف في أواخر سنة ١٧٧٠ وحصلا على تعهد بأن يقوم بمساعدتهما إذا اقتضت الضرورة. لقد خطط علي بك لحملته على بلاد الشام جيداً واستعان بظاهر العمر في سبيل القضاء على عدوهما المشترك. لكن أحلام حاكم مصر كانت كما ذكرنا، أبعد من ذلك كثيراً، وهي محاولة إعادة

تأسيس السلطنة المملوكية التي كان عمادها مصر وبلاد الشام. وتذكر المصادر المعاصرة أن علي بك قرأ كتب التاريخ وأنه قال مرة لبعض خاصته «إن ملوك مصر كانوا مثلنا مماليك... وهؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها.»(٦٤) ولما أصبحت الأوضاع ملائمة لتحقيق هذا الهدف أرسل جيوشه في اتجاه بلاد الشام بعد أن أكمل تجهيزها لهذه المهمة.

أ) الحملة الأولى على بلاد الشام

كان علي بك الكبير يعلم بنقمة سكان بلاد غزة ويافا والرملة على عثمان باشا والي دمشق منذ أواسط الستينات.(٦٥) فاستغل الموقف وادعى في تفسير حملته العسكرية أنه جاء إلى المنطقة من أجل أن يخلص الأهالي من ظلم ذلك الوالي. وكان لموقف سكان فلسطين المعادي لوالي دمشق والمتعاطف مع ظاهر العمر دور مهم في تقدم القوات المصرية التي اندفعت إلى تلك البلاد براً وبحراً. وخرجت العساكر يقودها إسماعيل بك في أواخر رجب ١١٨٤هـ/ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٧٠م،(٦٦) واجتازت القوات المصرية شبه جزيرة سيناء وتغلبت على عربان الوحيدات، ثم استسلمت بعدها مدينتا غزة والرملة من دون مقاومة كبيرة. وفي خطوة أخرى لكسب ود السكان أعلن علي بك إلغاء ضريبة الميري لأربعة أعوام في جميع أنحاء فلسطين، الأمر الذي شجع مدناً ومناطق أُخرى على إعلان الولاء وعدم مقاومة الحملة.(٦٧) ولم يؤيد والي الشام سوى آل جرار في قلعة سانور في جبل نابلس وعشائر بني صقر وبني صخر بسبب عداوتهم للزيادنة. وقد اضطر عثمان باشا إلى الانسحاب من فلسطين بسرعة والتراجع إلى دمشق في أواخر سنة ١٧٧٠ بعد التقاء قوات ظاهر العمر والعساكر المصرية التي يقودها إسماعيل بك. وبعد أن احتلت هذه القوات مدينة يافا أخذت التعزيزات العسكرية ترد من مصر عن طريق البحر بالإضافة إلى القوات البرية التي جاءت عن طريق سيناء.(٦٨)

توقف زحف القوات المشتركة بعد احتلال يافا في أوائل سنة ١٧٧١ بسبب مرض ظاهر العمر ووقوع بعض الخلافات في وجهات النظر بينه وبين إسماعيل بك قائد الحملة المصرية. وكان عثمان باشا خرج في تلك المدة على رأس قافلة الحج إلى الحجاز فتوقف الزحف على دمشق خوفاً من نتائج ذلك على مصير الحجاج. وتم استغلال هذه الهدنة وتوقف العمليات العسكرية لإتمام التحضيرات والتجهيزات قبل الزحف على دمشق لاحتلالها. ومن الجدير بالذكر أن القوات المشتركة قررت

عدم هدر الوقت والجهد في محاولة احتلال لواءي نابلس والقدس التابعين لوالي الشام. ففي تلك الجبال، توطدت سلطة الكثير من الأسر المحلية في الريف والمدينة والتي ستحارب دفاعاً عن سلطتها ومواقعها في المنطقة. لذا فضلت القوات المشتركة السير من يافا شمالاً عن طريق الساحل من دون أن تحاول دخول المناطق الجبلية. ووصلت تعزيزات عسكرية جديدة (تجريدة) من مصر يقودها محمد بك أبو الذهب الذي عُيّن لقيادة الحملة بدلاً من إسماعيل بك. ولم تواجه قوات أبو الذهب أية مقاومة في زحفها من جهة مصر. فلما وصلت إلى الجليل أصبح تحت قيادة أبو الذهب جيش كبير قدر بخمسين ألفاً من المقاتلين. كما قدم كل من ظاهر العمر والشيخ ناصيف نصار، أحد زعماء الشيعة في الجنوب اللبناني، كل دعم ممكن للقوات التي استعدت للزحف على دمشق.[٦٩]

كانت القوات المدافعة عن دمشق متناحرة متنافرة ينقصها العدة والعتاد والقيادة الموحدة المجربة، فأرسلت الدولة العثمانية نجدة عسكرية لمساعدة والي الشام. لكن طلائع تلك القوات هُزمت بالقرب من سعسع على مشارف دمشق في ١٩ صفر ١١٨٥هـ/ ٣ حزيران (يونيو) ١٧٧١م.[٧٠] وقد تلا ذلك احتلال دمشق في العاشر من حزيران (يونيو)، فهرب عثمان باشا الكرجي مع عدد كبير من عساكره. وكانت المقاومة الوحيدة التي واجهت جيش أبو الذهب هي عساكر اليرلية، أي جنود الإنكشارية المحليون، إضافة إلى أهالي حارات دمشق الذين تعاونوا معهم. وهكذا حقق الحليفان نصراً عسكرياً باهراً على عدوهما عثمان باشا الكرجي.

وكان احتلال الشام صدمة كبيرة لرجال الدولة العثمانية الذين لم يشهدوا تحدياً جدياً لسلطتهم في المنطقة منذ أيام فخر الدين المعني الثاني. أمّا في القاهرة فنظمت الاحتفالات الرسمية وعمت الفرحة أيضاً صفوف الفئات المتعاونة مع القوات المصرية وعلى رأسها ظاهر العمر الزيداني. لكن تلك الفرحة لم تطل وانقلبت صدمة تلتها مخاوف كبيرة بعد أن أخذ أبو الذهب يجمع قواته العسكرية منسحباً من دمشق إلى البلاد المصرية. وقد حدث هذا كله بعد عشرة أيام فقط من احتلال المدينة من دون وجود أي سبب عسكري أو تفسير معقول لهذا الانسحاب المفاجىء. ويبدو أن سر ذلك هو تواطؤ محمد بك أبو الذهب مع العثمانيين ووعد الدولة له بتعيينه حاكماً على مصر إذا ثار ضد سيده علي بك وعزله عن الحكم. فأقنع أبو الذهب عساكره المماليك بخطة الانسحاب، إذ إن هؤلاء سئموا المعارك والحروب التي دفعهم إليها علي بك بعيداً عن مصر.[٧١]

وتحرج موقف ظاهر العمر كثيراً عقب انسحاب محمد بك أبو الذهب من

دمشق، فكان عليه أن يواجه ردة الفعل العثمانية وحده. كما أن خروج القوات المصرية المفاجىء من جميع أنحاء بلاد الشام أدى إلى فراغ عسكري واضطراب في ميزان القوى المحلية فعانت البلاد جراء الفوضى والاضطراب عدة أعوام بعد ذلك. وكانت الدولة العثمانية منهمكة في حربها ضد روسيا القيصرية والتي انتهت بمعاهدة كوتشوك كاينرجي سنة ١٧٧٤. لذا لم تقم الدولة نفسها بسد ذلك الفراغ الأمر الذي ساهم في طول مدة الصراعات المحلية وشدّتها، ثم في بروز أحمد باشا الجزار الذي قضى على ظاهر العمر وخلفه في حكم عكا.

حاصرت جيوش ظاهر العمر قلعة سانور معقل آل جرار فطلب هؤلاء المساعدة من عثمان باشا الكرجي الذي رجع إلى دمشق في أواخر حزيران (يونيو) ١٧٧١، وأسرع مع عساكره إلى نجدة آل جرار. لكن قوات ظاهر العمر لاقته بالقرب من بحيرة الحولة وهزمت جيشه في ٢٢ جمادى الأولى ١١٨٥هـ/ ٢ أيلول (سبتمبر) ١٧٧١م.[٧٢] وأعقب ظاهر انتصاره هذا بالهجوم على صيدا واحتلالها من درويش باشا ابن والي الشام المذكور، في تشرين الأول (أكتوبر). كما أن علي بك وعد حليفه بإرسال قوات جديدة، فعزز ظاهر العمر تحصينات يافا بانتظار تلك النجدة. وكانت عساكر والي الشام احتلت غزة والرملة، لكنها فشلت في احتلال يافا. وفعلاً وصلت التعزيزات المصرية الجديدة واستعادت جنوب فلسطين من أيدي والي الشام. ولم يكن محمد بك أبو الذهب قد أعلن تمرده على سيده حتى ذلك الحين.

وكانت الانتصارات التي حققها ظاهر العمر، حتى انسحاب أبو الذهب من دمشق، أكبر دليل على ضعف عثمان باشا. فقررت الدولة إنهاء حكمه، وعُزل وأولاده عن حكم ولايات الشام وصيدا وطرابلس في ١٣ رجب ١١٨٥هـ/ ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٧٧١م.[٧٣] وعُيّن خلفاً له في دمشق محمد باشا العظم الذي مثّل الجيل الثالث من حكام هذه الأسرة المحلية التي وصلت إلى قمة هرم الإدارة العثمانية في بلاد الشام. كما أن تطورات أُخرى مهمة حدثت في مصر تركت أثرها المباشر في مكانة ظاهر العمر وحكمه. فقد نجح أبو الذهب في عزل سيده ونصب نفسه شيخاً على البلد وقائمقاماً. فلجأ علي بك إلى حليفه ظاهر في منتصف صفر ١١٨٦هـ/ أيار (مايو) ١٧٧٢م. وأحرج هذا اللجوء موقف حاكم عكا، إذ كان عليه مساعدة حليفه في وقت كان هو في أمس حاجة إلى تلك العساكر دفاعاً عن نفسه وعن مملكته في الجليل وبقية أنحاء فلسطين.

ب) الزيادنة وبقية حكام فلسطين

لم يخرج محمد باشا العظم لمحاربة ظاهر العمر بسبب اضطراره إلى قيادة قافلة الحج إلى الحجاز. لكن مصطفى بك طوقان الذي عُيّن مجدداً متسلم لواء نابلس نجح في مهاجمة يافا واستعادتها من قوات علي بك وظاهر العمر التي رابطت فيها. كما أن علي آغا أبو المرق نجح أيضاً في غزة بدعم والي الشام محمد باشا العظم وتأييده.[٧٤] وهكذا تبين مرة أُخرى أن العائلات المحلية التي وطدت حكمها في ألوية جنوب فلسطين كانت عقبة كأداء أمام توسع حكم ظاهر العمر في المنطقة. وكانت أسرة «أبو المرق» ورثت مكانة آل مكي بعد موت زعيمها حسين باشا سنة ١٧٦٥. كما أن مصدراً آخر للقلاقل جاء من جهة أولاد ظاهر العمر الذين عادوا فثاروا على والدهم. وقد تزعزع موقف حاكم عكا في مواجهة هذه التحديات المتعددة، فحاول كسب الوقت وأجرى مباحثات مع محمد باشا العظم في محاولة للوصول إلى اتفاق، لكن من دون نجاح.

ساء موقف علي بك الذي خسر حكمه في مصر ولجأ إلى حليفه ظاهر العمر فأصبح عبئاً ثقيلاً عليه. في تلك المرحلة توجه الحليفان إلى قائد الأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط طلباً للمساعدة. وفعلاً، تقدمت السفن الروسية إلى شواطىء لبنان وقامت بقصف مدينة بيروت في ١٨ حزيران (يونيو) ١٧٧٢ وأنزلت القوات فيها. وشارك في الدفاع عن بيروت من القوات العثمانية في تلك المعركة أحمد بك الجزار الذي أرسلته الدولة في محاولة لتوطيد حكمها في بلاد الشام. وقد صمد الجزار عدة أشهر دفاعاً عن مدينة بيروت أمام الأسطول الروسي الذي عاد فقصف المدينة من البحر، وأمام الدروز الذين حاصروها من البر. استسلم الجزار في النهاية لقوات ظاهر العمر وحضر مع فرقته العسكرية إلى عكا لينجو من أيدي الدروز. فأرسله ظاهر العمر إلى يافا ليساعد في جمع الميري من منطقتها، لكنه هرب إلى القدس ومنها إلى دمشق حيث استقبله السر عسكر عثمان باشا (أي قائد الحملة العثمانية) الذي وعده برتبة باشا.[٧٥] أمّا الأسطول الروسي فلم يشكل عامل ردع كافياً ضد والي الشام وحلفائه المحليين، لذا أخذت أحوال ظاهر العمر تزداد سوءاً، فكانت تلك الأحداث بداية النهاية بالنسبة إلى الزيادنة.

لقد قررت الدولة العثمانية القضاء على حكم ظاهر العمر بعد أن تجاوز الخطوط الحمر بتحالفه مع علي بك الكبير والأسطول الروسي، في فترة خاض السلطان فيها حرباً شرسة للدفاع عن حدود الإمبراطورية العثمانية أمام زحف قوات

روسيا القيصرية. وفي تلك الأثناء عاد علي بك إلى مصر في محاولة لاسترجاع حكمه من محمد بك أبو الذهب، لكنه هزم وجرح في معركة الصالحية في نيسان (أبريل) ١٧٧٣، وتوفي بعدها بأيام قليلة.[٧٦] كانت هزيمة علي بك ووفاته ضربة لحلفائه في بلاد الشام. فعلى الرغم من تدهور قوته العسكرية منذ ثورة أبو الذهب عليه، فإنه كان أحد رموز تحالف القوات المتمردة على الدولة. وفضلاً عن المشكلات الخارجية التي أحاطت بظاهر العمر، كانت ثورات ولديه أحمد وعلي مصدراً آخر للقلق والاضطراب في صفوف الزيادنة. كما أن آل طوقان في نابلس زادوا في تحرشاتهم بظاهر العمر وقواته في المنطقة، فقرر حاكم عكا محاربتهم في عقر دارهم لأول مرة.

شنت قوات ظاهر العمر هجوماً على نابلس في محاولة لاحتلالها وضمها إلى مملكته بالتعاون مع منافسي آل طوقان. وكان آل جرار خسروا متسلمية اللواء التي انتقلت إلى مصطفى بك طوقان، فأبدوا الاستعداد للتحالف مع عدوهم السابق. واستغل ظاهر العمر هذا الوضع الجديد فأرسل جيشه عن طريق اللجون، الخاضعة لسلطة آل جرار، لاحتلال نابلس.[٧٧] وواجه عساكر الزيادنة الذين يحاصرون نابلس مقاومة شديدة من الأهالي. فوجه ظاهر العمر إنذاراً إلى سكانها بالاستسلام مع شروط لوقف القتال. وشمل الإنذار المطالبة بتسليم جميع أسلحة آل طوقان والنمر، ووعد في المقابل بأن يعيد تعيين مصطفى بك طوقان متسلماً على لواء القدس وبأن يجعل أخاه أحمد حاكماً على نابلس. لكن آل طوقان وحلفاءهم رفضوا تلك الشروط، فتجدد القتال ووقعت معركة «الزاركية» التي خسر فيها جيش ظاهر العمر عدداً كبيراً من المقاتلين.[٧٨]

انسحب ظاهر العمر من جبل نابلس بعد فشله في كسر شوكة آل طوقان وحلفائهم. كما أن أبو المرق متسلم غزة نجح في استعادة حكمه عليها بمساعدة والي الشام وتشجيعه. وعينت الدولة العثمانية عثمان باشا المصري قائداً للحملة العسكرية العثمانية التي جاءت للقضاء على حكم ظاهر العمر. لكن عثمان باشا خاف من مواجهة جيوش ظاهر العمر وأولاده، فحاول التوصل معهم إلى اتفاق صلح. وضمن هذه المحاولات وافق على تعيين ظاهر العمر، في أواخر سنة ١٧٧٣، حاكماً على ألوية غزة ونابلس ويافا وعجلون لجباية ضرائبها، إضافة إلى ولاية صيدا التي منحه إياها مدى الحياة «مالكانة».[٧٩] لكن هذا العرض السخي من عثمان باشا المصري لم تصادق عليه الدولة العثمانية بعد اعتلاء السلطان عبد الحميد الأول الحكم في كانون الثاني (يناير) ١٧٧٤. ولما أنهت الدولة العثمانية

حربها مع روسيا ووقعت معاهدة كوتشوك كاينرجي المشهورة في تموز (يوليو) ١٧٧٤، تفرغت لمواجهة مشكلاتها الداخلية والاهتمام بالقضاء على تمرد ظاهر العمر الزيداني.

خامساً: حملة أبو الذهب ونهاية ظاهر العمر

لم يخرج أبو الذهب لمحاربة ظاهر العمر مباشرة بعد تغلبه على سيده علي بك الكبير في أيار (مايو) ١٧٧٣. لكنه خلال السنتين التاليتين إلى حين خروجه في حملته الثانية على بلاد الشام لم يفقد اهتمامه بما كان يجري في تلك المناطق. كما أنه استغل تلك المدة من أجل تجهيز جيشه بالعتاد والأسلحة الضرورية.[٨٠] وبعد أن أتم الاستعدادات زحف لمحاربة ظاهر العمر بحسب الاتفاق مع الدولة العثمانية. وقد قدرت القوات المصرية الزاحفة على فلسطين بنحو ستين ألفاً من العسكريين، ووصلت إلى غزة في ٢٩ محرم ١١٨٩هـ/ ١ نيسان (أبريل) ١٧٧٥م، فاستسلمت المدينة وتلتها الرملة من دون مقاومة تذكر. أمّا يافا التي كان ظاهر العمر قد حصّنها، وترأس الدفاع عنها يوسف الصباغ، فأبدت مقاومة شديدة. وبعد حصار دام ٤٨ يوماً سقطت المدينة التي تم اختراق أسوارها بالديناميت، ودخلها عساكر المماليك الذين أعملوا النهب والقتل في أهاليها. وقد اقترفت عساكر محمد بك أبو الذهب إحدى أبشع المذابح في تاريخ فلسطين خلال العهد العثماني كله. وأورد صاحب «عجائب الآثار» وصفاً دقيقاً يظهر بشاعة الجريمة المقترفة في يافا فقال:

«فلم يزالوا بالحرب عليها حتى ثقبوا أسوارها وهجموا عليها من كل ناحية وملكوها عنوة ونهبوها، وقبضوا على أهلها وربطوهم في الحبال والجنازير، وسبوا النساء والصبيان، وقتلوا منهم مقتلة عظيمة. ثم جمعوا الأسرى خارج البلدة ودوروا فيهم السيف وقتلوهم عن آخرهم ولم يميزوا بين الشريف والنصراني واليهودي والعالم والجاهل والعالي والسوقي ولا بين الظالم والمظلوم... وبنوا من رؤوس القتلى عدة صوامع ووجوهاً بارزة تنسف عليها الأتربة والرياح والزوابع.»[٨١]

وقد تركت تلك المذبحة أثرها في بقية المدن والبلاد، فدب الخوف في الأهالي وهرب الكثيرون من وجه عساكر أبو الذهب الزاحفة في اتجاه عكا. وقرر ظاهر العمر إخلاء عاصمته والالتجاء إلى الجبال فوصل إلى صفد. وزحف جيش

أبو الذهب من يافا على طريق الساحل فاحتل حيفا ثم عكا من دون مواجهة تذكر. ومن عكا سار إلى ناحية صفد واحتلها وأخذ في هدم الحصون والقلاع في بلاد صفد التي كان يحكمها الزيادنة. وقد فتش أبو الذهب عن خزينة ظاهر العمر في عكا ولم يجدها، فانتقم من الأهالي وهدم البيوت والحوانيت الكثيرة. كذلك عانى رجال الكنائس والرهبان والتجار الفرنسيون جراء بطش أبو الذهب وقسوته، فقد اتهمهم بالتعاون مع ظاهر العمر. وفي يافا وعكا وحيفا والناصرة ساد الخوف والفزع خلال الفترة القصيرة التي وجد فيها الجيش المصري.[٨٢] لكن تلك المدة لم تطل كثيراً إذ مرض أبو الذهب فجأة بالحمى وتوفي في العاشر من حزيران (يونيو) ١٧٧٥. وفي اليوم التالي انسحبت عساكر المماليك بسرعة إلى مصر ورجع ظاهر العمر إلى عاصمته عكا بعدها بيومين. وكان أحمد آغا الدنكزلي، رئيس فرقة المغاربة التي خدمت ظاهر العمر، قد سيطر على المدينة ثانية. لكنه وفرقته عاملا ظاهر العمر معاملة قاسية ومهينة ونهبا كل ما معه من أموال.[٨٣]

وما كاد ظاهر العمر يتخلص من أبو الذهب ومماليكه حتى أرسلت الدولة أسطولاً بحرياً بقيادة القبطان حسن باشا ليتم مهمة القضاء عليه. ووصل هذا الأسطول إلى شواطىء فلسطين في أوائل آب (أغسطس) ١٧٧٥ وانضم إلى القوات البرية التي أرسلتها الدولة لمحاربة الزيادنة. وقد زاد في حراجة موقف ظاهر العمر أن بعض أولاده تخلى عنه حتى في تلك اللحظات الصعبة. فثار عليه ابنه علي حاكم صفد الذي حاول سابقاً أن يرث والده بالتفاهم مع أبو الذهب. كما أن الكثيرين من رجاله وحلفائه السابقين انفضوا عنه بعد أن لاحظوا تصميم السلطان على التخلص منه. واحتل الأسطول العثماني حيفا وتوجه منها إلى عكا لمحاصرتها. وجرت مفاوضات بين الطرفين لعقد اتفاق يدفع بموجبه ظاهر العمر جميع الضرائب السابقة المستحقة لخزينة الدولة. ويقال إن مستشاره إبراهيم الصباغ ورئيس قواته الدفاعية أحمد آغا الدنكزلي ثنيا الشيخ عن قبول هذا العرض. لكن حسن باشا القبطان لم يكن معنياً بنجاح مثل هذا الاتفاق. ولما بدأت سفن الأسطول العثماني تدك حصون عكا انفض رجال ظاهر العمر من حوله، فاضطر إلى الهرب والانسحاب من المدينة ثانية. ولكن جنود المغاربة وعلى رأسهم الدنكزلي نفسه قاموا بخيانته وقتله طامعين بأمواله وآملين بأن يعفو حسن باشا عنهم. وهكذا انتهى حكم ظاهر العمر في عكا في أواخر آب (أغسطس) ١٧٧٥. وقطع أحد الجنود المغاربة رأس زعيم الزيادنة وأخذه إلى قائد الأسطول ومنه إلى إستنبول، فلم يعرف مكان دفن هذا الشيخ العربي الذي أدى دوراً بارزاً في تاريخ

فلسطين في القرن الثامن عشر. وانتهى بذلك حكم الزيادنة في الجليل بعد أن امتد طوال ثلاثة أرباع ذلك القرن.

سادساً: أسباب ظهور الزيادنة وسقوطهم

كان ظهور الزيادنة في الجليل وعلو شأنهم في أواسط القرن الثامن عشر جزءاً من ظاهرة عامة شملت البلاد العربية عامة في ذلك العصر. وفي فلسطين أيضاً برزت هذه الظاهرة وخصوصاً في المناطق الجبلية مثل لواءي نابلس والقدس. فقد احتلت عائلات الأعيان في المدن ومشايخ النواحي في الريف مكاناً بارزاً في السياسة والإدارة المحلية. فبعكس القرون السابقة من الحكم العثماني، والتي أدى فيها الحكام الذين أرسلتهم الدولة من خارج المنطقة الدور الأساسي في حكم البلاد، فإن القرن الثامن عشر شهد بروز دور الأسر المحلية في أنحاء متعددة من فلسطين.

وكان السبب الرئيسي الذي مكن تلك العائلات من الظهور هو ضعف الحكم العثماني وتعاونه مع الأسر المحلية القوية لتأمين الحكم والإدارة في تلك المناطق. وما دام هؤلاء يخدمون السياسة العثمانية، لم تجد الدولة سبباً يجعلها تمنع انتشار تلك الظاهرة، بل استغلتها لتأمين الاستقرار والأمن. وفي فلسطين يبرز حكم ظاهر العمر الذي لم يكتف بالدور المحدد الذي رسمته الدولة للأسر المحلية في إدارة مناطقها. فقد بدأ مثل والده ملتزماً جباية الضرائب، لكنه ارتقى بدور الزيادنة من حكام إحدى نواحي الجليل إلى توحيد تلك المنطقة وإقامة حكم مركزي وعاصمة جديدة هي عكا. لقد انتشر الأمن والاستقرار في الجليل أيام ظاهر العمر، وازدهرت المدن والقرى التي اتخذها الزيادنة عاصمة لحكمهم. وبرزت عكا، بصورة خاصة، منذ الخمسينات حتى أصبحت أهم مدينة على ساحل بلاد الشام تضاهي صيدا وطرابلس، وهما من عواصم الولايات. كما انعكس ازدهار الزراعة والتجارة على سكان الجليل فازداد عدد السكان واستوعبت هذه المنطقة بمدنها وقراها المهاجرين من البلاد المجاورة. واشتهر ظاهر العمر بمعاملته الحسنة للأهالي، وبتسامحه مع غير المسلمين، فهاجر الكثيرون من المسيحيين واليهود إلى طبرية وصفد وعكا وغيرها، وأدوا دوراً مهماً في التجارة والإدارة.

نجح الزيادنة في توحيد الجليل تحت حكمهم، وتطلع ظاهر العمر إلى توسيع مملكته إلى المناطق المجاورة في فلسطين، فواجه مقاومة كبيرة من حكام دمشق والزعامات المحلية المتحكمة في ألوية اللجون (جنين) ونابلس وغزة

وغيرها. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة التي قام بها ولاة صيدا ودمشق للقضاء على حكم الزيادنة، فإن إمارتهم في الجليل صمدت أمام تلك المحاولات مدة طويلة. ونجح ظاهر العمر في جعل منطقة الجليل مركز الثقل السياسي والاقتصادي لا في فلسطين فحسب، بل أيضاً في بلاد الشام ككل. إذ امتد نفوذه وتأثيره إلى شرق الأردن ومناطق الشيعة والدروز في لبنان، واضطر ولاة صيدا ودمشق إلى أن يحسبوا له حساباً في موازين القوى المحلية. ورسخ الزيادنة التقاليد العربية المحلية في الحكم الذاتي بتحصينهم القلاع وتجنيد الأهالي للجيش وأداء معظم الأدوار المهمة في الإدارة والحكم في فلسطين. لقد مثّل ظاهر العمر من دون شك ذروة بروز الزعامات المحلية وتعزيز دورها خلال القرن الثامن عشر.

وأمّا الأسباب الخاصة التي ساعدت ظاهر العمر في إقامة إمارة الزيادنة في الجليل فيمكن إعادتها إلى العوامل التالية:

١ - تشجيع زراعة القطن والحبوب في الجليل عامة وقرى ساحل عكا خاصة، وتأمين تصديرها إلى فرنسا ودول أوروبية أُخرى واستثمار الأموال في البناء والإعمار، وتأمين العدالة والاستقرار وهما أساس التقدم والازدهار. فالقلاع والحصون والجوامع والأسواق التي بنيت في تلك الفترة هي خير دليل على أعمال الزيادنة في الجليل.

٢ - إقامة الحكم على أساس التعاون والتحالف مع الأهالي من فلاحين وعربان وسكان مدن، فصاروا شركاء في الحكم والازدهار بدلاً من اتباع سياسة البطش والقوة التي اشتهر بها معظم الحكام وجباة الضرائب الذين أرسلتهم الدولة من خارج المنطقة.

٣ - المعاملة الحسنة والتسامح مع غير المسلمين من يهود ومسيحيين، فجاء هؤلاء إلى عواصم حكم الزيادنة، وخصوصاً إلى طبرية ثم عكا، وأدوا دوراً مهماً في الإدارة والتجارة مع أوروبا إلى جانب التجار الفرنسيين وغيرهم.

٤ - اهتمام ظاهر العمر بإقامة شبكة من العلاقات مع رجال الدولة في إستنبول من أجل أن يرعوا مصالحه في مقابل تقديم الهدايا والرشاوى، إضافة إلى تأمين وصول الضرائب المطلوبة إلى خزينة الدولة في الوقت الملائم. وما دام ظاهر العمر يؤدي هذا الدور بنجاح، لم تجد الدولة سبباً يمنع إضافة مناطق جديدة يلتزم الزيادنة جباية ضرائبها، مع أن ذلك أدى إلى تقويض مكانة والي صيدا.

لكن طموح ظاهر العمر كان أكبر من الاكتفاء بإمارة الجليل. فقدراته

العسكرية والاقتصادية أصبحت أكبر كثيراً من ملتزم جباية الضرائب وهي وظيفته الرسمية. لذا تطلع إلى استثمار القوة التي جمعها في بسط نفوذه خارج بلاد الجليل التي حكمها الزيادنة. وكان علي بك الكبير حاكم مصر يطمع في التوسع، ويحلم بإعادة دولة المماليك في مصر وبلاد الشام. فالتقت طموحات ظاهر العمر وعلي بك وقررا محاربة والي الشام والخروج على السلطان في سبيل تحقيق أهدافهما. لكن الدولة العثمانية على الرغم من ضعفها العسكري، قياساً بما كانت عليه في القرون السابقة، كانت قادرة على استغلال عوامل ضعف هؤلاء الحكام أنفسهم، وعلى تجريد القوات اللازمة في الوقت الملائم لمنع سلخ تلك المناطق عن الإمبراطورية العثمانية. أمّا عوامل الضعف الداخلية التي ساهمت في تقويض إمارة الزيادنة والقضاء عليها فهي:

١ ـ عدم تجانس السكان على الرغم من تعاونهم مع الزيادنة والتفافهم حول ظاهر العمر ما دام قوياً لم يواجه تحدياً عسكرياً أكبر من قوته المحدودة. فالعقلية القبلية والانتماء الطائفي (سنة وشيعة ودروز ومسيحيون) كانا في وقت الشدة من عوامل الضعف التي استغلها العثمانيون لضرب تلك الفئات بعضها ببعض. والشيء نفسه يقال عن القوات العسكرية غير المتجانسة التي اعتمد عليها ظاهر العمر من فلاحين وبدو ومرتزقة. إذ تبيّن، أكثر من مرة، أن هؤلاء يدعمون الزيادنة ما دام ظاهر يوفر لهم الغنيمة والمكاسب المادية. لكنهم انفضوا عنه وخانوه عندما تغيرت موازين القوى كما فعل أحمد آغا الدنكزلي نفسه قائد فرقة المغاربة، عماد الجيش النظامي الذي أقامه ظاهر العمر.

٢ ـ وحّد الزيادنة حكم الجليل، لكن ظاهر العمر سمح لأولاده بهامش كبير من الحكم الذاتي في النواحي التي حكموها. وهكذا أصبح هؤلاء ومن يدعمهم من فلاحين وعربان أصحاب مصالح ذاتية تتناقض أحياناً مع سياسة ظاهر العمر. لذا فإنهم ثاروا على والدهم أكثر من مرة. واستغل أعداء ظاهر العمر هذا الانقسام وغذّوه، الأمر الذي أنهك طاقات الزيادنة وفتت قواهم حتى في أصعب الأوقات. فقد كان لثورات علي وعثمان وأحمد وغيرهم من أولاد ظاهر العمر وأقربائه أكبر الأثر في إضعاف قوة الزيادنة من الداخل.

٣ ـ نجح الزيادنة في التغلب على مشايخ النواحي في الجليل وولاة صيدا فبسطوا نفوذهم في أنحاء الجليل. لكن التوسع خارج تلك المنطقة جعلهم يصطدمون بأعداء جدد تخوفوا من اختلال توازن القوى المحلية، والذي أصبح الزيادنة جزءاً منه. فالأسر الحاكمة في لواء غزة مثل آل مكي ثم أبو المرق، وفي

جبال نابلس مثل آل جرار وطوقان وغيرهم، حاربوا بشدة من أجل أن يحافظوا على حكمهم الذي أقاموه ووطدوه جيلاً بعد جيل. فوجد ظاهر العمر نفسه في وضع شبيه بوضع أمير جبل لبنان فخر الدين المعني الثاني الذي اضطر إلى محاربة والي الشام وحلفائه المحليين في جنوب فلسطين. وقد اكتشف الزيادنة أن التغلب على هؤلاء الحكام المحليين الذين التف الأهالي حولهم ليس شيئاً سهلاً كما تبيّن ذلك في الهجوم على نابلس خلال ١٧٧٢ ـ ١٧٧٣.

٤ ـ كانت طموحات ظاهر العمر أكبر من قدراته الحقيقية إذا أخذنا بعين الاعتبار موازين القوى المحلية في بلاد الشام. لذا اتجه إلى التحالف مع علي بك الكبير حاكم مصر والأسطول الروسي الذي حارب الدولة العثمانية التي كانت تدافع عن حدودها أمام زحف جيوش روسيا القيصرية. هذا الخطأ الاستراتيجي هو الذي جعل كبار رجال الدولة العثمانية يبحثون عن كل الطرق للتخلص نهائياً من ظاهر العمر. فقد أصبح الضرر من استمرار حكمه أكبر كثيراً من الفوائد التي جلبها من جباية الضرائب وتأمين الاستقرار في فلسطين التي تشكل حلقة الوصل بين بلاد الشام والأناضول من جهة، ومصر وبلاد شمال إفريقيا من جهة أُخرى. لذا، فعلى الرغم من محاولات المصالحة في سبيل حفظ إمارة الزيادنة في الجليل، فإن الدولة قررت القضاء على حكم ظاهر العمر نهائياً. وقد تم لها ذلك بعد انتهاء الحرب مع روسيا فاستعانت بأبو الذهب ثم بالجزار إضافة إلى أسطولها البحري وقواتها البرية. وأمام هذا الحشد من القوات لم يكن هناك أي أمل لظاهر العمر وقواته فقتل وانقضى دور الزيادنة في الجليل.

الفصل الرّابع

حُكم أحمد باشا الجزّار في فلسطين
(١٧٧٥ - ١٨٠٤)

جاء اختيار الدولة العثمانية لأحمد باشا الجزار وتعيينه محافظاً على عكا سنة ١٧٧٥، بعد القضاء على ظاهر العمر، موفقين من ناحية مصلحتها في إعادة الاستقرار والسلطة المباشرة على هذه المنطقة التي شهدت، منذ أوائل السبعينات، سلسلة من الثورات والقلاقل. وكان الجزار قد أثبت في السابق قدراته العسكرية ومعرفته بأهالي البلاد من خلال المهمات التي أوكلت إليه في مصر وبلاد الشام.

والجزار بشناقي الأصل (أي من البوسنة)، جاء إلى إستنبول شاباً في الثامنة عشرة من العمر واشتغل حلاقاً مدة وجيزة، وتعرف إلى بعض أتباع علي باشا من خلال حرفته وانضم إليهم. ولما عينت الدولة العثمانية علي باشا والياً على مصر، سار أحمد البشناقي برفقة الأتباع فأتى بلاد النيل سنة ١١٦٩هـ/ ١٧٥٥ - ١٧٥٦م.[١] وفي مصر تنقل في خدمة الحكام في القاهرة ومديرياتها ولبس هناك ثوب المماليك، فاشتهر أمره بعد أن خدم أسياده في جهة البحيرة. وهناك أخذ يترصد عرب الهنادي ويقتل منهم حتى قتل أربعة من كبار تلك العشيرة، فاكتسب من يومها لقب الجزار لجسارته وقسوته في تنفيذ المهمات من دون شفقة ولا رحمة. ثم انضم إلى خدمة علي بك الكبير وقائده محمد أبو الذهب وحصل حينها على لقب بك فصار من كبار ضباطهما المقربين. لكنه بعد مدة ترك مصر ورجع إلى الآستانة ومنها جاء إلى حلب وصار يتجول في بلاد الشام، فكانت هذه بداية معرفته بهذه المنطقة.[٢]

دخل الجزار في خدمة ولاة الشام فأُرسل مع قوة صغيرة إلى بيروت، سنة ١٧٧٣، لتخليصها من الأسطول الروسي الذي وصل إليها وتسلط عليها. ونجح في مهمته وأخذ يحصن المدينة ويرمم أسوارها وقلاعها. واختلف بسبب ذلك مع أمراء جبل لبنان الدروز الذين طلبوا مساعدة ظاهر العمر والأسطول الروسي لإخراج الجزار من بيروت. وفعلاً، حوصرت بيروت من البر والبحر، واستمر القتال أكثر

من أربعة أشهر حتى يئس الجزار وأرسل إلى ظاهر العمر أنه على استعداد لتسليم المدينة شرط ألاّ يلحق بأهلها ضرر.[٣] وفعلاً، سلم الجزار المدينة وسار منها إلى عكا حيث أكرمه حاكمها وأعطاه الخيل والبغال ليصل هو ورجاله إلى الشام. ولم تؤثر حادثة بيروت في تقدم الجزار في سلّم الإدارة العثمانية. ففي سنة ١٧٧٥، كان حاكماً على ولاية الروميلي، وفي أواخرها أصبح متصرفاً على سنجق «قرة حصار صاحب». ومن هذه الوظيفة الأخيرة تم نقله وأصبح محافظ عكا بعدما سقطت في أيدي الأسطول العثماني بقيادة حسن باشا.[٤] ولم يمض إلاّ أسابيع قليلة على وصوله إلى عكا حتى عينه السلطان حاكماً على ولاية صيدا كلها في تشرين الأول (أكتوبر) ١٧٧٥. وهكذا بدأ دور أحمد باشا الجزار في تاريخ فلسطين والذي استمر حتى وفاته سنة ١٨٠٤. وعلى الرغم من أن صيدا هي عاصمة الولاية التي عُيّن عليها، فإنه كان على علم بأن عكا أصبحت مركزاً تجارياً وسياسياً أهم كثيراً، ولذا قرر جعلها عاصمة حكمه.

لقد أقام الجزار في عكا دولة تمتعت بقدر كبير من الاستقلال أو الحكم الذاتي. وقد اختلف دوره عن بقية الإمارات والأسر المحلية كالزيادنة وعائلات جبل نابلس والقدس وغيرها في فلسطين وبقية أنحاء بلاد الشام كونه من المماليك. وخلفه في الحكم بعد ذلك أحد كبار مماليكه سليمان باشا المعروف بالعادل (١٨٠٤ ـ ١٨١٩) ومن بعده عبد الله باشا (١٨١٩ ـ ١٨٣١). ولم تكن ظاهرة قيام أسر المماليك بإنشاء حكومات لها في المناطق العربية في تلك الفترة شيئاً غريباً، فبالإضافة إلى مماليك مصر الذين تسلطوا على الحكم ووصلوا إلى ذروة نفوذهم أيام علي بك الكبير، نشأت أسر حاكمة مملوكية في ولايتي بغداد والبصرة. وكان مماليك العراق من أسر قفقاسية مثل مماليك مصر. واستمر حكمهم هناك خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر حتى سنة ١٨٣١. وكان بروز هذه الأسر المملوكية التي تمتعت بقدر كبير من الاستقلال عن سلطة الدولة المركزية، جزءاً من ظاهرة تعزيز مكانة النفوذ المحلي في منطقة المشرق العربي.[٥] ومن هذه الجهة فإن فلسطين شهدت تطورات شبيهة بما جرى في البلاد العربية المجاورة. واللافت للنظر هو أن فلسطين على الرغم من صغر حجمها الجغرافي وبطش الجزار وعظمته، فإن الأسر المحلية الأخرى لم تخسر دورها تماماً في فترة حكمه. فقد قام للجزار منافسون في غزة ونابلس والقدس وغيرها من مدن فلسطين حتى بعد أن قضى على الزيادنة وأحكم سلطته على المنطقة الشمالية من البلاد. وظلت تلك الأسر تؤدي دوراً مهماً في تاريخ فلسطين ولا سيما في جبال فلسطين

الوسطى حتى بعد زوال حكم المماليك في عكا، كما سنفصل في الفصول التالية.

أولاً: ملاحقة الزيادنة وتوطيد حكم الجزار

كان لتعيين أحمد باشا الجزار والياً على صيدا، بعد أن عُيّن أولاً محافظ عكا فقط، أهمية كبيرة في تمكينه من القضاء على الزيادنة وحلفائهم في الجليل وخارجه. ففي يافا كان أحد رجال ظاهر العمر ما زال متحكماً في المدينة فاضطر إلى الهروب منها والانضمام إلى الزيادنة بعد أن وصلته الأخبار أن الأسطول العثماني بقيادة حسن باشا توجه من عكا إليها. وحاول الجزار، في البداية، أن يتقرب من بعض أفراد الزيادنة كسباً للوقت حتى يجد الفرصة الملائمة للانقضاض عليهم. ففي شفا عمرو مثلاً وافق، في البداية، على استمرار التزام عثمان ناحيتها في مقابل دفع ضريبة الميري والاعتراف بحكمه. ويبدو أن خطوة الجزار هذه كانت تهدف إلى تحييد عثمان فيما كانت العساكر تجهز في عكا لمحاربة أخيه علي الظاهر في منطقة صفد.[٦] كما نجح والي صيدا الجديد في استمالة أخ آخر هو أحمد الذي أُبقي في وظيفته حاكماً على منطقة طبرية. وكان الجزار على علم بأن علي الظاهر هو أقوى آل زيدان، ولذا عليه التخلص منه حتى يتسنى له مد سلطة حكمه الفعلي في أنحاء الجليل.

وكان علي اشتهر كمحارب شجاع وقدير منذ أيام والده ظاهر العمر. وبينما انشغل الجزار في الأشهر الأولى بتثبيت سلطته داخل عكا وتأسيس جيشه الذي سيعتمد عليه في حكمه ولاية صيدا، قام علي الظاهر بمد نفوذه في مناطق متعددة من الجليل. فجعل صفد معقله واتصل بوالي الشام محاولاً عن طريقه إقناع الباب العالي بتعيينه حاكماً على المنطقة خلفاً لوالده.[٧] وامتد نفوذ الشيخ علي الظاهر، سنة ١٧٧٦، من طبرية شرقاً حتى مجد الكروم وأبو سنان في الغرب. وقد ضمت هذه المنطقة عدة قلاع وحصون منها: الرامة؛ بيت جن؛ جولس؛ يركا؛ البعنة؛ نحف؛ سجور؛ جدين؛ سحماتا؛ سعسع؛ دير القاسي.

أمّا مجد الكروم فكانت قرية محصنة بصورة خاصة يحيط بها سور وأبراج بنيت حديثاً على عهد الزيادنة. وضمت الحامية العسكرية التي دافعت عن القرية فرقة عسكرية تم تجنيدها من أهالي قرى الشاغور «عسكري عرب».[٨] وأخذت عساكر علي الظاهر تغزو المناطق التي تسلط عليها الجزار حتى وصلت فرسانه

قريباً من أسوار عكا. فلما أتم حاكم المدينة تجهيزاته العسكرية ولاحظ جرأة منافسه الأول بين الزيادنة، قرر بدء حملته العسكرية عليه. وجمع الجزار جيشه بالقرب من عمقا شمالي شرقي عكا. وحضر علي الظاهر مع جنوده من مجد الكروم وأبو سنان ودير حنا وفرض حصاراً على تلك القرية. لكن التعزيزات العسكرية التي حضرت من عكا اضطرت قوات الزيادنة إلى الانسحاب شرقاً. وانتقل الجزار إلى الهجوم فتقدمت عساكره إلى جهة أبو سنان ثم مجد الكروم. وقد شارك هو نفسه في المعركة التي جرت في سهل مجد الكروم، وبعد أن تغلب على عساكر الزيادنة المتحصنين في القرية قام بقتل الكثيرين منهم وأرسل رؤوسهم المقطوعة إلى إستنبول إثباتاً لفوزه في تلك المعركة.[٩] بعد ذلك سارت عساكر الجزار إلى الرامة حيث تحصن علي الظاهر فيها مع ١٢٠٠ محارب. وعسكر جيش الجزار في قرية نحف وأخذ يناوش قوات عدوه. وقرر الزيداني الانسحاب من المنطقة فانتقل إلى صفد ودير حنا. وهكذا نجح والي صيدا الجديد حتى صيف سنة ١٧٧٦ في تخليص قرى الجليل الغربي من سيطرة علي الظاهر.[١٠]

تقدم جيش الجزار بعد ذلك إلى دير حنا وحاصرها، ولما كانت القرية محصنة جداً فقد أُحضرت مدافع ثقيلة من عكا للتعجيل في اقتحامها.[١١] ولم يكن علي في دير حنا في إبان محاصرتها بل كان انتقل إلى صفد لتجميع قواته هناك. وبالإضافة إلى الخطوات العسكرية ضد علي الظاهر ومؤيديه فقد واصل الجزار سياسة «فرّق تسد» بين الإخوة. إذ أحضر عثمان معه من شفا عمرو محاولاً كسب تأييد عربان المنطقة الذين حاربوا حتى ذلك الحين إلى جانب الزيادنة. كما أن حاكم عكا كتب إلى أحمد الظاهر في طبرية ينصح له ترك العصيان في مقابل الحصول على الأمان والعفو.[١٢] لكن التغلب على قلعة دير حنا لم يكن سهلاً. إذ كانت القرية محمية بسور مزدوج، قام ببناء القسم الداخلي منه سعيد أحد إخوة علي الظاهر، فضلاً عن اثني عشر برجاً للمراقبة والحراسة. أمّا السور الخارجي فبناه ظاهر العمر وأضاف إليه علي برجين بعيدين عن القلعة من أجل الصمود في وجه حصار طويل.[١٣] واستمر حصار دير حنا مدة حتى وصل الأسطول العثماني بقيادة حسن باشا إلى حيفا فطلب الجزار أن ترسل إليه المدافع الثقيلة مع تعزيزات عسكرية من تلك السفن. ولما وصلت هذه القوة الجديدة وبدأ المدفع الثقيل يقصف القلعة، اقتنع علي الظاهر بأن من الأفضل تسليم معقله من أجل أن يسلم أهل القرية من القتل والدمار، وأرسل قاضي صفد إسماعيل أفندي لإجراء المحادثات مع الجزار بشأن شروط التسليم. لكن الأخير رفض التفاوض مع

القاضي مصراً على حضور علي الظاهر بنفسه. في الوقت نفسه، فإن استمرار قصف القلعة بالمدفع الثقيل بث الخراب في بيوت القرية وأثر في معنويات المحاربين فيها. فأرسل هؤلاء إلى الجزار يطلبون تسليم القلعة في مقابل الأمان لأنفسهم. وفعلاً، فتحت أبواب القلعة في ٢٢ تموز (يوليو) ١٧٧٦ ودخلها عسكر الجزار، فيما سمح للمحاربين بالخروج من القرية بحسب شروط التسليم.[١٤]

بعد سقوط دير حنا هبطت عزائم المدافعين في طبرية وصفد وقرروا التسليم وعدم الاستمرار في مقاومة الجزار، الذي قام بهدم سور دير حنا وتحصيناتها، كما أرسل حامية عسكرية وضعها في صفد، وخضعت بلاد الجليل لسلطته. ثم رجع إلى عاصمته عكا بعد تحقيق هذا الانتصار على الزيادنة. أمّا حسن باشا قائد الأسطول العثماني فاقتاد معه إلى إستنبول أربعة من أولاد ظاهر العمر، تم القبض عليهم وهم: عثمان وسعد الدين وأحمد وصالح.[١٥] أمّا علي فالتجأ إلى جبل لبنان، لكن الأمير يوسف الشهابي طلب منه مغادرة المنطقة حتى لا يتورط مع الجزار. فلما عرف علي الظاهر أن غريمه رجع إلى عكا، عاد إلى الجليل محاولاً التحصن في طبرية أو دير حنا ثانية. وأرسل الجزار قوة عسكرية للإمساك به، لكنها منيت بهزيمة عسكرية بالقرب من سعسع. واقتنع الجزار بأن التخلص من علي الظاهر لن يكون سهلاً لخفة حركته في الانتقال من منطقة إلى أُخرى، وللدعم والتأييد اللذين لاقاهما من سكان قرى الجليل، فاستعمل الحيلة والمكر للإيقاع بعدوه. وكان أحد ضباط العسكر من الشام (علي آغا القيسرلي) أعلن رغبته في الانضمام إلى قوات علي الظاهر فقبله هذا على الرحب والسعة، لكنه بعد أن انضم إلى قواته خان العهد واستغل الفرصة الملائمة وغدر بعلي الظاهر، فقطع رأسه وعاد به إلى الشام حيث أرسله واليها محمد باشا العظم إلى إستنبول في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٧٦.[١٦]

وبعد مقتل الشيخ علي الظاهر، زال حكم الزيادنة فعلياً عن أنحاء الجليل وتمكن الجزار من بلادهم. وهكذا نجح والي صيدا الجديد، سنة ١٧٧٦، في التخلص من القوات المحلية التي وطدت نفوذها وسيطرتها على الجليل بزعامة الزيادنة. وقد حصل الجزار في حربه مع الزيادنة على تأييد الدولة سياسياً وعسكرياً، وتمثل ذلك في مساهمة الأسطول العثماني بقيادة حسن باشا في هذه الحرب. لقد أنشأ الزيادنة، إضافة إلى عاصمة حكمهم عكا، حصوناً وقلاعاً في جميع أنحاء الجليل وحصلوا على تأييد السكان الفعلي وجنّدوهم للقوات المحلية المدافعة عن قراهم. من هذه الجهة كانت هذه التطورات مشابهة ومتزامنة مع ازدياد

النفوذ المحلي للعائلات المتحكمة في جبال فلسطين الوسطى (نابلس والقدس). لكن الزيادنة كانوا أسرة واحدة نجحوا في بسط نفوذهم حتى تحدوا الدولة العثمانية وولاتها في صيدا والشام في عقر دارهم. لذا كان الجزار مصمماً على القضاء تماماً على سلطة الزيادنة في قرى الجليل القريبة من عاصمته عكا، لأنه من دون ذلك سيكون حكمه صورياً كما كانت حال ولاة الشام في لواءي نابلس والقدس التابعين لهم.(١٧)

ثانياً: تعزيز مكانة الجزار وعلاقاته المحلية

على الرغم من نجاح الجزار في القضاء على الزيادنة في الجليل، فإن الدولة حاولت إبعاده عن ولاية صيدا بعد عام واحد فقط من توليه عليها.(١٨) وقد تكررت تلك المحاولات لإبعاد الجزار عن حكم ولاية صيدا خلال فترة حكمه في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. ففي أواخر سنة ١٧٨٢، عينه السلطان حاكماً على ولاية البوسنة بلده الأصلي ومسقط رأسه، إلاّ إن حاكم عكا تعلل بانشغاله بإخماد ثورة جبل لبنان. وبعدها بسنتين، أقنع قائد الأسطول القبطان حسن باشا الدولة بتعيين الجزار على رأس الحملة العسكرية لمحاربة المماليك في مصر، لكن الأخير وجد حجة أُخرى لعدم تمكنه من ترك ولايته.(١٩) وتكررت محاولات بعض كبار رجال الدولة بين الفينة والأُخرى لإقناع الباب العالي بإبعاد الجزار عن عكا، إلاّ إنها باءت بالفشل. فقد وطد الجزار حكمه في المنطقة وشدد قبضته على مناطق المتاولة والدروز في لبنان. كما أنه تحالف أحياناً مع بعض العشائر البدوية في المنطقة وحاربها أحياناً أُخرى.(٢٠) على العموم، فإنه نجح، بعد سنوات قليلة من الحكم، في مدّ نفوذه الفعلي والمباشر على أنحاء ولايته وسيطر على القوى المحلية بالسياسة أحياناً وبالقوة والبطش معظم الأحيان.

وتطلع الجزار إلى حكم ولاية الشام بعد أن أحكم سلطته على ولاية صيدا. فلما يئست الدولة من محاولاتها الأولى إبعاده عن حكمه في المنطقة قررت الاستعانة به لحكم دمشق التي عانت جراء عدم الاستقرار وتبدل الحكام ولا سيما بعد وفاة محمد باشا العظم. فعُيِّن أحمد باشا الجزار والياً على الشام إضافة إلى حكم عكا أول مرة في سنة ١٧٨٥، ثم تكرر مثل هذا التعيين أربع مرات متفرقة خلال أكثر من سبع سنوات.(٢١) وكانت وظيفة قيادة قافلة الحج الشامية السنوية

من أهم المسؤوليات الموكلة إلى حكام دمشق، فقام الجزار بذلك خير قيام في سنة ١١٩٩هـ/ ١٧٨٥م وفي السنة التالية. لكن حكمه في دمشق تميز بالظلم وملاحقة الأهالي، وبابتزاز الأموال وفرض الغرامات وما إلى ذلك من الأساليب التي اتبعها في حكمه عكا وبقية أنحاء ولاية صيدا.(٢٢) لكن الأموال التي كان يبتزها من الأهالي هي التي مكنته من دفع الرشاوى إلى المقربين من السلطان والصدر الأعظم لتثبيت حكمه وتوسيع نفوذه. وعُيّن الجزار مرة أُخرى على ولاية الشام إضافة إلى ولاية صيدا سنة ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م، واستمر في حكم دمشق هذه المرة أكثر من أربع سنوات حتى سنة ١٧٩٥. أمّا المرتان الأخيرتان اللتان عُيّن فيهما الجزار على دمشق فقد ارتبطتا بأخطار عسكرية خارجية. وكانت المرة الأولى أيام الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام سنة ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨ ـ ١٧٩٩م، وارتبطت المرة الثانية بنجاح الوهابيين في مدّ سيطرتهم من منطقة نجد إلى الحجاز سنة ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣ ـ ١٨٠٤م.

استفاد الجزار من عملية الإعمار والبناء التي قام بها ظاهر العمر في عكا منذ جعلها عاصمة حكمه سنة ١٧٤٨. وقد أضاف خلال فترة ولايته الطويلة الكثير من الإنشاءات، التي يشاهدها الزائر لهذه المدينة وعلى رأسها الجامع المسمى باسمه. لكن اهتمام الجزار الأول كان تحصين المدينة كي تصبح معقلاً عسكرياً يصعب حتى على الدولة إخراجه منها بالقوة. لذا فإنه أضاف كثيراً إلى السور والتحصينات التي كان ظاهر العمر بناها، وأنشأ الأبراج والبوابات الضخمة وما إلى ذلك. والتفت إلى بناء جيش قوي يكون عمدة نفوذه وسيطرته، فاجتمع عنده الكثيرون من المماليك والمرتزقة من البشناق (نسبة إلى إقليم البوسنة) والأرناؤوط (نسبة إلى ألبانيا موطنهم وأهلهم) والتركمان والمغاربة وغيرهم.(٢٣) وأنفق الجزار بسخاء على تحصين عاصمته وبناء جيشه الكبير وتسليحه وتجهيزه للقيام بالمهمات الصعبة. وقد أثبت هذا الجيش تفوقه أكثر من مرة مقارنة بحكام طرابلس ودمشق المجاورين فأوكلت إليه الدولة حكم تلك الولايات وإمارة الحج كما أشرنا. وقد أتاح له هذا التفوق العسكري وتعيينه والياً على دمشق أكثر من مرة، إمكان التدخل في شؤون ألوية نابلس والقدس وغزة التابعة لولاية الشام. وكانت العائلات القوية في تلك المنطقة تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي والنفوذ السياسي والعسكري. فاستغل الجزار قدراته العسكرية وحاول أكثر من مرة إخضاع جبال فلسطين الوسطى لنفوذه السياسي وقمع ثورات الأسر المحلية كما فعل في جبل لبنان، لكنه لم ينجح تماماً في هذه المهمة الصعبة وظلت الزعامات المحلية في جبال نابلس والقدس قوية،

وحافظت على مكانتها على الرغم من المحاولات المتكررة لقمعها والسيطرة عليها.

ففي نابلس برزت عائلة جرار خلال القرن الثامن عشر. وكان يوسف آغا زعيم هذه الأسرة ومتسلم لواء جنين في عهد الجزار.[٢٤] وتزعم آل جرار العائلات المنتمية إلى صف القيس في جبل نابلس وتنافسوا مع آل طوقان زعماء صف اليمن. وقد حصن يوسف آغا جرار قلعة سانور وبسط نفوذه في المنطقة حتى اعتُبر وارثاً لآل طراباي حكام اللجون في القرن السابع عشر. ولم يكتف آل جرار بحكم لواء جنين فنازعوا آل طوقان بشأن متسلمية جبل نابلس حتى عُيّنوا عليها أكثر من مرة بالتعاون مع آل النمر.[٢٥] وفي سنة ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩ - ١٧٩٠م، عُين أسعد بك طوقان بن مصطفى باشا متسلماً على نابلس بدلاً من يوسف جرار الذي لقب بـ «سلطان البر». ونشبت الخلافات بين صفي القيس واليمن في محاولة من آل جرار وحلفائهم إفشال أسعد بك طوقان في وظيفته. وعُيّن الجزار في السنة التالية والياً على الشام إضافة إلى ولاية صيدا فأصبحت نابلس ضمن مناطق نفوذه المباشر. وحضر مشايخ جبل نابلس إلى ديوان الجزار في عكا لتقديم الطاعة والهدايا وللحصول على خلع تعييناتهم في نواحيهم. أمّا الشيخ يوسف جرار، متسلم جنين، فلم يحضر خوفاً من بطش الجزار ومكائده واكتفى بإرسال الهدايا. فرفض والي صيدا والشام تجديد تعيينه متسلماً على لواء جنين وجهز جيشاً لمحاربته في بلاده.[٢٦]

تحصن يوسف آغا جرار في قلعة سانور التي أحكم بناءها حتى أصبحت أقوى حصون فلسطين بعد القضاء على معاقل الزيادنة في الجليل. وتقدمت جيوش الوالي وحاصرت سانور في ربيع سنة ١٧٩١. لكن عساكر الجزار الكثيرة التي قدرت بأربعة عشر ألف جندي، ومدافعه الثقيلة التي قصفت القلعة، لم تتمكن من احتلالها. واستمر حصار سانور نحو شهر ونصف شهر، لكن المحاربين المحاصرين في القلعة صمدوا أمام العساكر على الرغم من أن عددهم لم يزدد على الألف إلاّ قليلاً. ولما كان موسم الحج اقترب فقد اضطر الجزار إلى سحب جيشه في ٢٥ رمضان ١٢٠٥هـ/ ٢٨ أيار (مايو) ١٧٩١م استعداداً لمرافقة قافلة الحجاج.[٢٧] ويؤكد الإخباري الدمشقي رسلان القاري تقرير القنصل الفرنسي المذكور عن هذه الحادثة إذ يقول: «... ركب على ابن جرار في قلعة سانور وما أخذ منه لا حق ولا باطل بعدما ضرب عليها قنابر ومدافع وحفر لغومة وما استفاد شيئاً وداركه الحاج فرحل عنهم.»[٢٨] ويضيف الشهابي في وصفه محاولات الجزار المتكررة التخلص من آل جرار في نابلس: «وفي كل سنة لا بد أن يصير

مرتين ثلاثاً حرب بينهما. وفي كل مرة ينكسر عسكر الجزار ويقتل منه جانب. وقد أنفق أموالاً لا تقدر على فتح هذه القلعة وذهبت سدى.»[٢٩] وعلى الرغم من المبالغة التي لا يصعب اكتشافها في هذا الوصف فإن جوهر القضية يبقى أن الجزار، مع قوته وبطشه، وكونه قريباً من جبل نابلس، لم ينجح في كسر شوكة آل جرار وغيرهم من مشايخ النواحي في تلك المنطقة حتى حين كان والياً على الشام إضافة إلى ولاية صيدا.

أمّا آل طوقان فوطدوا نفوذهم في نابلس ونواحيها خلال فترة حكم الجزار في عكا. وقد يكون لموقفهم من ظاهر العمر ومقاومتهم لامتداد حكمه على كل فلسطين دور في موقف والي صيدا منهم. فبعد أن خرج مصطفى باشا طوقان من نابلس سنة ١٧٧٢ ووصل إلى مصر عُيّن هناك والياً عليها سنة ١٧٧٥ بمساعدة محمد بك أبو الذهب.[٣٠] وبعد مقتل ظاهر العمر ونجاح الجزار في القضاء على أولاده في الجليل سنة ١٧٧٦، حاولت الدولة العثمانية تعيين مصطفى باشا النابلسي (طوقان) والياً على صيدا.[٣١] لكن إبعاد الجزار عن عكا لم ينجح كما ذكرنا فأُرسل مصطفى باشا ليكون والياً على «إيتش إيل».[٣٢] وبعد مدة طويلة أُبعد خلالها آل طوقان عن حكم لواء نابلس فإنهم عادوا إليها وعُين أسعد بك متسلماً سنة ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩ - ١٧٩٠م كما ذكرنا سابقاً. وكان أسعد بك عُيّن قبل ذلك متسلماً على لواء القدس أكثر من مرة.[٣٣] كما تكشف سجلات المحكمة الشرعية في القدس عن أن نفوذ أسعد بك لما كان متسلماً فاق حدود ذلك اللواء، فكان ملتزم جباية ضرائب لواءي اللجون وعجلون أيضاً.[٣٤] وبعد عزله عن حكم القدس عُيّن أخوه عبد الله بك متسلماً على اللواء مكانه. وقد دلت الفرمانات والمراسيم التي جاءت بشأن تعيين آل طوقان على القدس على مدى علو شأنهم، فوصف عبد الله بك مثلاً بأنه «سليل الوزراء العظام» إشارة إلى مصطفى باشا وغيره من الوزراء من آل طوقان. ثم عاد أسعد بك إلى حكم متسلمية القدس مرة أُخرى سنة ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧ - ١٧٨٨م وبقي فيها حتى انتقل إلى نابلس بعدها بسنتين.[٣٥]

عشية الحملة الفرنسية عاد الجزار فعيّن أسعد بك طوقان متسلماً على لواء القدس عدة مرات كان أولها سنة ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠ - ١٧٩١م.[٣٦] ويبدو أن الجزار الذي كان والياً على الشام إضافة إلى صيدا في تلك الفترة، كان يخطط لفرض سيطرته المباشرة على جبال القدس ونابلس التي أصبحت تابعة لحكمه. لكن أسعد بك لم ينفذ أوامر الجزار ومخططاته فعزله عن لواء القدس وعيّن مكانه قاسم بك أحد مماليكه وطلب منه «أن يرمي القبض على أسعد بك طوقان ويجري حسابه.»

وفي مرسوم آخر في الفترة نفسها (شوال ١٢٠٧هـ/أيار (مايو) ١٧٩٣م) اتهم أسعد بك طوقان بأنه «قد ظهرت خيانته لدينا.»[٣٧] لكن على الرغم من تلك التهم الخطرة الموجهة إلى أسعد بك فإنه بقي في وظيفته في السنة التالية. ويبدو أن الخلاف بين الطرفين كان بشأن مقدار الأموال المطلوبة من لواء القدس كما تشير إلى ذلك إحدى وثائق سجل المحكمة الشرعية في القدس.[٣٨] لكن الهدف الأبعد للجزار كان محاولة فرض سلطته المباشرة على هذه المنطقة، التي ظلت تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي حتى بعد أن عُين الجزار لحكم دمشق سنوات متتالية (١٧٩١ ـ ١٧٩٥). ولما عُزل عن ولاية الشام عاد آل طوقان إلى حكمهم في نابلس على الأقل وعُين خليل بك ثم أخوه موسى للمتسلمية كما سنفصل ذلك فيما بعد.

أمّا بالنسبة إلى سنجق غزة والرملة ويافا الذي كان تابعاً لولاية الشام فقد عانى السكان فيه جراء الحملات العسكرية التي شنها حكام مصر المماليك خلال السبعينات. فقد تركت تلك الحملات والحروب آثارها المدمرة في كل من يافا وغزة وغيرهما من مناطق الساحل التي ظلت تحمل اسم فلسطين التاريخي.[٣٩] وقد ذكر أحد الرحالة الأوروبيين الذين زاروا المنطقة سنة ١٧٧٧ أن عدد سكان يافا في حينه لم يتعد الألف نسمة. وظلت أوضاع يافا وغزة صعبة للغاية بسبب القحط وقلة المحاصيل خلال الثمانينات.[٤٠] وقد زار فولني، الرحالة الفرنسي المشهور، مدينة يافا فوجد ميناءها مملوءاً بالأنقاض الأمر الذي يضطر السفن إلى الرسوّ على بعد ٥ كلم من الشاطىء. ولما وصل إلى غزة قدّم وصفاً لأحوالها فذكر أن عدد سكانها لا يزيد على ألفي نسمة يعيشون في ثلاثة أحياء أحدها «قلعة خربة يشغل قصر الآغا جانباً منها.»[٤١] لكن أحوال السكان في هذا اللواء تحسنت مع الوقت في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر. فعادت التجارة مع مصر عن طريق البر والبحر إلى طبيعتها. كما أن الاستقرار وتوقف الحروب والحملات العسكرية أيام الجزار كانت أيضاً من العوامل المساهمة في تحسن الأوضاع الاقتصادية وازدياد عدد السكان في هذه المنطقة الساحلية، إذ ذكر أحد الرحالة الأوروبيين الذين زاروا فلسطين سنة ١٧٩٧ أن عدد سكان يافا وصل إلى ٦٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ نسمة.[٤٢]

وفي طريقه إلى غزة وصل فولني إلى منطقة المجدل التي ذكر أن أهلها مشهورون بغزل القطن. ووصف منطقة غزة التي وجد مناخها شبيهاً بمناخ مصر إلى حد كبير من جهة الحرارة والجفاف والرياح، كما أن أشجار النخيل والورود شبيه

بعضها ببعض في المكانين، وأن لسكان غزة الكثير من عادات أهل مصر ولهجتهم. وكانت غزة على مر العصور حلقة الوصل التجارية والسياسية بين مصر وبلاد الشام، وكان الكثيرون من المماليك يحضرون إليها هرباً من منافسيهم في القاهرة، كما فعل ذلك علي بك الكبير. وقد جاء البدو من سيناء وسكنوا مناطق متعددة بين خان يونس ومدينتي يافا والرملة. وكان لتوغلهم في هذه المنطقة الساحلية أثر سلبي في استقرار الحياة الزراعية فيها لأن الفلاحين كانوا يهجرون قراهم كلما دهمتهم الأخطار التي لا يمكنهم مواجهتها.[٤٣] لذا بقيت مناطق يافا وغزة تعاني، أيام الجزار، جراء عدم الاستقرار وتعديات الحكام والعربان حتى بعد أن زال خطر الحروب التي خلّفت الخراب والدمار خلال السبعينات. وقد جاءت الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٩ ثم دخول الجيوش العثمانية المنطقة بعد ذلك ليزيدا في الخراب والدمار وإثقال كاهل الأهالي بالأموال والذخائر المطلوبة منهم. ولم تتحسن أحوال يافا إلاّ أيام سليمان باشا العادل ومتسلّمه محمد باشا أبو نبوت، كما سنفصل لاحقاً.

ثالثاً: سياسة الجزار تجاه البدو

بعد أن قضى أحمد باشا الجزار على حكم آل زيدان في الجليل، بسط نفوذه المباشر على تلك المنطقة الواقعة بالقرب من عاصمته عكا. وبالإضافة إلى الكثيرين من الأهالي الذين قتلوا في المعارك مع جيش الجزار أو أعدموا انتقاماً لمساندتهم الزيادنة، فإن الكثيرين من سكان الناصرة وغيرها من البلاد فروا من وجهه ووجدوا ملجأً في السلط، شرق الأردن.[٤٤] كما وصل آخرون من فلسطين ولبنان إلى دمشق في العقد الأول من سنوات حكمه هرباً من القتل وأعمال التعذيب. وكانت عشائر البدو هي التحدي الأقوى لسلطة الحكام المباشرة في مناطق متعددة من أنحاء فلسطين. وكان ظاهر العمر عالج هذه القضية بالتحالف والمصاهرة مع بعض العشائر، وبمحاربتها وإبعادها عن الجليل بالقوة أحياناً. فلما جاء الجزار إلى عكا اتبع في سياسته مع العربان وسيلتين لتحديد نفوذهم ومنع توغلهم في المناطق الآهلة التي يحكمها.[٤٥]

نُفذت الوسيلة الأولى في محاربة البدو بصورة خاصة في المناطق التي اشتهرت بتوغل العربان فيها والاعتداء على سكانها. ففي الجليل بدأ الجزار، مباشرة بعد القضاء على الزيادنة، بناء قلاع وتحصينات لصد غزوات عربان الصقر

وعنزة وبني صخر والسردية.[٤٦] فقلعة طبرية، مثلاً، لم يتم هدمها بعد تخليصها من الزيادنة بسبب أهميتها الاستراتيجية في مواجهة العشائر البدوية. ووضعت حامية عسكرية في القلعة إضافة إلى مئات الفرسان في المدينة لمواجهة أية محاولة يقوم بها العربان لدخول الجليل من شرق الأردن. وعندما زار فولني هذه المنطقة في أواسط الثمانينات أشار إلى انتشار السكان من القرى إلى المناطق الجبلية في المنطقة المجاورة لبحيرتي الحولة وطبرية حيث التربة الخصبة.[٤٧]

ولم يكتف الجزار بالوسائل الدفاعية فقط لمنع توغل البدو في المناطق الآهلة بالسكان، بل قام أيضاً بمحاربتهم وشن الحملات عليهم. ففي سنة ١٧٧٨، مثلاً، توغل نحو عشرين ألفاً من عربان بني صخر وعنزة في نواحي صفد وطبرية وشفا عمرو ونصبوا خيامهم في تلك المناطق. وكان جيش الجزار حينها مشغولاً بقتال الدروز في جبل لبنان، الأمر الذي أتاح لهؤلاء العربان التعدي على الأهالي وقوافل التجار والزوار. وفي نهاية تلك السنة أعلن محمد الحسين شيخ جدين، تمرده على حاكم عكا، ثم انتشرت القلاقل إلى مناطق متعددة في الجليل والجنوب اللبناني (معقل المتاولة) حيث يسكن بقايا حلفاء الزيادنة ومؤيديهم. وكان تزامن التمرد بين سكان الجليل وتوغل العربان في المنطقة تحدياً حقيقياً لسلطة الجزار، حتى إن أبناء عشيرة بني صخر وصلوا إلى مشارف عكا وهدموا قسماً من قنوات المياه خارج المدينة.[٤٨] فقام أحمد باشا الجزار بحملات عسكرية مضادة اضطر فيها العربان إلى الانسحاب من الجليل. واستمرت تلك العمليات العسكرية ضد عشائر البدو في الجليل حتى سنة ١٧٨٣، حيث حقق الجزار في نهايتها فوزاً عليهم واضطرهم إلى الخروج من المناطق التابعة لحكمه.[٤٩]

وعلى الرغم من أن استقرار الحكم ومحاربة البدو ومنع توغلهم في الجليل كان لمصلحة الفلاحين والتجار، فإن هؤلاء لم يستفيدوا كثيراً من نتائج تغلب الجزار على عربان المنطقة. فسياسة مصادرة أموال التجار وابتزازهم بشتى الطرق أديا إلى انتقال الكثيرين منهم إلى صيدا وغيرها من المدن بعيداً عن عكا. كما هجر الكثيرون من الفلاحين قراهم نتيجة الحروب المتكررة في أواخر سنوات حكم ظاهر العمر والعقد الأول من حكم الجزار. كما أدت القلاقل والحروب من جهة وابتزاز الأموال من جهة أُخرى، إلى إفقار الريف الذي كانت أحواله تحسنت في أواسط القرن الثامن عشر.[٥٠] وقد فرض الجزار على أهالي القرى المشاركة بالسخرة في أعمال التحصين والإعمار في عكا. فكان عليهم أن «يحضروا بالنوبة في الجمعة [الأسبوع] ثلاثة أيام بالسخرة لأجل العمار.»[٥١] فساهمت هذه العوامل

كلها في تردي الحالة الاقتصادية لسكان الجليل وتأخرت الزراعة والتجارة في هذه المنطقة عما كانت عليه سابقاً. إلاّ إن ذلك لم يخفف قسوة الجزار واتّباعه سياسة البطش لابتزاز الأموال اللازمة لخزينته.

ولما عُيّن الجزار على ولاية الشام أول مرة سنة ١١٩٩هـ/١٧٨٥م، كان لذلك أثر مهم في زيادة نفوذه وسلطته على العربان. ففي السابق، كان هؤلاء يهربون من وجهه إلى المناطق التابعة لوالي الشام فينجون من ملاحقته. كما أن منازل العربان في شرق الأردن تقع على طريق قافلة الحج الشامية التي أصبح مسؤولاً عنها. وجاء تعيينه على ولاية الشام في تلك السنة على خلفية المشكلات التي واجهها الحجاج في السنة المنصرمة جراء تعديات البدو.[٥٢] لذا قررت الدولة العثمانية إعطاء حاكم عكا ذلك المنصب كأفضل مرشح قادر على مواجهة العربان والتغلب عليهم. ومن أجل مساعدة الجزار في مهمته الجديدة أضيف إليها ولاية طرابلس التي عُيّن لحكمها سليمان باشا، كما عُيّن أحد كبار مماليكه، سليم باشا، نائباً عنه (كخيا) في صيدا. وقد قاد الجزار بنفسه قوافل الحاج سنتين متتاليتين، ١١٩٩هـ/١٧٨٥م و١٢٠٠هـ/١٧٨٦م، وحقق نجاحاً كبيراً قياساً بولاة الشام السابقين.[٥٣] وكان هذا النجاح وامتداد سلطته على ثلاث من ولايات بلاد الشام تتويجاً للعقد الأول من حكم الجزار ودليلاً قاطعاً على أنه أقوى حكام المنطقة وأقدرهم على مواجهة المهمات الصعبة بما في ذلك محاربة عشائر العربان.

وفي شعبان ١٢٠٣هـ/أيار (مايو) ١٧٨٩م واجه الجزار تحدياً جديداً من داخل صفوف عساكره حين ثار عليه بعض مماليكه بقيادة سليم باشا، لكنه نجح في إخماد هذه الثورة التي جعلته يشك في أقرب المقربين له ويبطش بهم لأتفه الأسباب. وعاد السلطان العثماني فعين الجزار على ولاية الشام إضافة إلى ولاية صيدا لخمس سنوات متتالية (١٧٩٠ ـ ١٧٩٥).[٥٤] وأثبت حاكم عكا مرة أُخرى قدراته العسكرية في مواجهة العربان، وفي تأمين قافلة الحج السنوية. ولكن في المقابل عانى أهالي دمشق، مثل غيرهم، جراء قسوته وابتزاز أموالهم فضجوا وقدموا الشكاوى الكثيرة إلى السلطان،[٥٥] لذا قررت الدولة عزله عن دمشق بعد عودته من موسم الحج سنة ١٢٠٩هـ/١٧٩٥م. وعلى الرغم من ذلك فإنه ظل أقوى حكام بلاد الشام وعمدة الدولة العثمانية في مواجهة التحديات الصعبة، كما ثبت ذلك أيام حملة نابليون على البلاد.

لقد سيطر الجزار على ولاية صيدا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر حتى صارت جميع الفئات التي تمتعت بقدر كبير من الحكم الذاتي في فلسطين

ولبنان تحسب له حساباً. ونجح أيضاً في مواجهة عشائر العربان التي توغلت في مناطق الجليل والتي اضطرها إلى الانسحاب مرة أُخرى إلى شرق الأردن. لكن التسلط على تلك العشائر ومنع تعدياتها ودخولها المناطق الآهلة لم يكونا شيئاً سهلاً لفترة طويلة.[٥٦] إذ كان هؤلاء يبحثون دائماً عن المكان والزمان الملائمين للانتقال من الصحراء إلى مناطق العشب والمياه. ففي ألوية غزة والقدس ونابلس التي ظلت تابعة لولاة الشام، لم ينجح الجزار في دحرهم وإبعاد خطرهم تماماً حتى حين ولي على دمشق أكثر من مرة. وكان للكثير من تلك العشائر علاقات تحالف سياسية ونشاطات تجارية مع الأهالي تتمثل في جلب نبات القلي الضروري لصناعة الصابون وبيعه في القدس ونابلس، كما كانت تجلب المواشي ومنتوجات الألبان والجلود لصنع القرب وغير ذلك. وفي المقابل فإنهم كانوا يشترون حاجاتهم من السكر والقهوة وغيرهما من تجار غزة ونابلس والخليل ومناطق أُخرى. لذا فإنه من المهم تذكر علاقات التعاون والتبادل التجاري التي كانت قائمة بين العربان وسكان المدن فضلاً عن الصراعات والتعديات التي تبرز في كتب الرحالة والمؤرخين في تلك الفترة.

رابعاً: السنوات الأخيرة من
حكم الجزار في فلسطين

شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة من حكم الجزار أحداثاً سياسية وعسكرية اهتز لها الحكم العثماني بشكل لم يسبق له مثيل. وكانت فاتحة هذه الأحداث أخبار الحملة الفرنسية التي قادها نابليون بونابرت على مصر ثم قدومه إلى بلاد الشام. وما أن تغلب العثمانيون على هذه الحملة بالتعاون مع بريطانيا وانسحب الفرنسيون من مصر سنة ١٨٠١، حتى واجهوا تحدياً داخلياً لا يقل أهمية عن سابقه. فقد تقدم الوهابيون الذين عززوا حكمهم في بلاد نجد إلى مدن الحجاز وأخذوا في احتلالها ومنعوا قوافل حجاج المسلمين من دخولها. وكان تأمين الحج سنوياً من أهم مسؤوليات السلطان. فكان لهذا التحدي الداخلي أثر كبير في مكانة السلطان وسمعته في أنحاء العالم الإسلامي كافة. لذا أخذت الدولة تبحث في بلاد الشام والمناطق العربية المجاورة عن أقدر الحكام لمواجهة تلك الأخطار والتحديات. وقد أدى الجزار في الحالتين دوراً مهماً بوقوفه أمام زحف نابليون على عكا وإفشال حملته سنة ١٧٩٩، فعُيّن على دمشق للمرة الرابعة سنة

١٢١٨هـ/١٨٠٣ ـ ١٨٠٤م. وهكذا أثبت الجزار في سنواته الأخيرة أنه أقدر حكام بلاد الشام، وكان لاستثماراته العسكرية في تحصين عكا وبناء جيش قوي دور مهم لا في تاريخ فلسطين فحسب، بل والمشرق العربي أجمع أيضاً.

أ) الحملة الفرنسية على مصر

شهدت مصر وبلاد الشام في ١ محرم ١٢١٣هـ/١٥ حزيران (يونيو) ١٧٩٨م حتى ٢ محرم ١٢١٤هـ/٦ حزيران (يونيو) ١٧٩٩م أحداثاً اهتز لها الحكم الإسلامي في هذه المنطقة بشكل لم يسبق له مثيل منذ انتهاء الحروب الصليبية. وقد عبّر عبد الرحمن الجبرتي، المؤرخ المصري المعاصر لتلك الأحداث، عن ذلك أصدق تعبير حين وصف أحداث تلك السنة فقال: «أول سني الملاحم العظيمة والحوادث الجسيمة... وتوالي المحن واختلال الزمن وانعكاس المطبوع وانقلاب الموضوع وتتابع الأهوال واختلاف الأحوال وفساد التدابير وحصول التدمير.»[٥٧] أمّا الدليل الآخر على الانزعاج العام الذي ألمّ بالمسلمين نتيجة هذه الحملة فهو المكاتبات العاجلة التي خرجت من إستنبول والقاهرة ودمشق إلى سكان القدس وغيرها من مدن فلسطين تنبههم بما جرى وتحثهم على الأخذ بوسائل الحيطة والاستعداد للجهاد.

ففي ٧ صفر ١٢١٣هـ/٢١ تموز (يوليو) ١٧٩٨م نقل كتبة المحكمة الشرعية في القدس إلى سجل القاضي كتاب علماء القاهرة إلى أهالي المدينة.[٥٨] وفي تلك الرسالة يشير علماء القاهرة إلى «'الأخبار المؤلمة' التي وصلت من الإسكندرية والتي زرعت الخوف والرهبة وأفادت أن ثلاثمئة من مراكب الفرنسيس قد فرضت الحصار على تلك المدينة. بعد ذلك نزل 'أعداء الدين' إلى الشاطىء، وفي القتال الذي جرى مع حماة الإسكندرية 'كانت الغلبة للكفار'.» وقد توجه المماليك وعساكر المسلمين براً وبحراً لمواجهة الغزاة ولوقف زحفهم على القاهرة. «وأنتم في القدس»، بحسب نص الرسالة «لا تهملوا النظر إلى ثغور الإسلام والتحفظ بما يدفع به كيد الكايدين وأعداء الدين.»[٥٩] فعلى الرغم من أن القدس لم تكن في ذلك العهد عاصمة فلسطين، وكانت عكا تفوقها أهمية كونها عاصمة والي صيدا ومعقلاً عسكرياً استراتيجياً بارزاً، فإن أهمية بيت المقدس الدينية وذكرى الحروب الصليبية مع الفرنجة، جعلت أنظار المسلمين تتجه إليها حتى قبل أن يصل نابليون إلى القاهرة ويحتلها. «فمن المعلوم أن القدس الشريف وما حوله من أماكن التشريف حرم مقصود ونظر العدو إليه ممدود، بل هو الغاية القصوى لأهل

الجحود»، على حدّ تعبير المرسوم الذي أرسله والي دمشق إلى أهالي القدس في الفترة نفسها.[٦٠] ومن الجدير بالذكر أن هذه الرسائل المستعجلة من دمشق والقاهرة قد وجهت إلى علماء القدس وأعيانها أولاً، وخصت بالذكر منهم القاضي موسى الخالدي والمفتي حسن الحسيني «ومحب العلماء والفقراء الشيخ محمد بدير والورع الزاهد السيد الحسيب الشيخ محمد أبو السعود وبقية الأشراف وأهل العلم وأرباب الحل والعقد.»[٦١] وقد شدد والي دمشق في مرسومه على ضرورة الاحتياط وإعداد العدة لمحاربة الفرنسيين إذا توجهوا إلى تلك الديار كما كان متوقعاً.

هذه الرسائل هي فاتحة المكاتبات التي وصل عددها إلى عشرات الفرمانات السلطانية والأوامر وغيرها من الوثائق المتعلقة بالحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨، والمحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية في القدس ونابلس ويافا وفي المكتبات الخاصة والعامة في بيت المقدس.[٦٢] وارتجت البلاد لتلك الأخبار الواردة عن نجاح الفرنسيين في احتلال مصر، فهاجت النفوس مدة وأثر ذلك في وضع الأديرة والرهبان في القدس وخصوصاً الفرنجة منهم. واشتكى هؤلاء إلى والي الشام فجاء رده سريعاً إلى العلماء والحكام والأعيان يحذر من التعدي على تلك الأديرة وساكنيها.[٦٣] واتخذ سكان القدس الاحتياطات فعلاً وطالبوا بإرسال التعزيزات العسكرية والأسلحة والذخيرة للدفاع عن المدينة. لكن حكام دمشق وعكا لم يلبوا تلك المطالب، الأمر الذي ساهم في الهيجان واضطراب النفوس. وانتشرت الشائعات بعد احتلال الفرنسيين القاهرة أنهم زحفوا منها في اتجاه بلاد الشام وأن عساكرهم وصلت إلى العريش.[٦٤] وكتب أهل القدس من جديد إلى والي دمشق يطلبون الأسلحة والذخائر، فردّ أنه يجهز جيشه للحضور بنفسه إلى القدس، وطالب الأهالي بالمشاركة في تحصين مدينتهم «والجهاد ضد الكفار». كما أعلمهم بأن السلطان عيّن أحمد باشا الجزار قائداً عاماً للجيوش العثمانية في منطقة ساحل فلسطين (سر عسكر الساحل)، فإذا احتاجوا إلى أي معونة عسكرية مستعجلة فما عليهم إلاّ التوجه إليه والاستعانة به.[٦٥]

وتوجه قاضي القدس في حينه موسى أفندي الخالدي بسؤال إلى مفتي المدينة حسن أفندي بن عبد اللطيف يسأله رأيه في ضرورة التزام الأهالي أوامر السلطان بأن «من كان قريباً من بلاد مصر من الموحدين فعليه الإسراع لقتال الفرنساوية الذين احتلوا بلاد مصر.»[٦٦] وأجاب المفتي عن سؤال القاضي بوجوب إطاعة السلطان «بقتال جمهور الفرانسة حيث لا عذر ولا مانع يمنعهم عن هذا الجهاد.» لكن

أهالي القدس وغيرها من أنحاء فلسطين لم يكن في استطاعتهم عمل الشيء الكثير ما دامت الحملة الفرنسية اقتصرت على مصر ولم تحضر جيوش السلطان نفسها لمحاربتهم. في الوقت نفسه، فإن الدولة العثمانية وولاتها استمروا في حث أهالي القدس ونابلس ويافا وغزة والخليل على اليقظة والحيطة، لأن قصد الفرنسيين هو «الاستيلاء على جميع بلاد المسلمين وقتل النفوس الطيبة وهدم الجوامع والمعابد وإطفاء شعاع الدين المبين.»[٦٧] وصدرت فتوى عن شيخ الإسلام في إستنبول بضرورة الجهاد العام، ووصلت الأوامر والفرمانات بأن جيوش السلطان في طريقها إلى المنطقة. وبالغ والي الشام في أحد مراسيمه التي يطالب فيها سكان فلسطين بالتجند لقتال الفرنسيين، فكتب أن «في جبال القدس الشريف ونابلس وجنين وتلك الأطراف مقدار مئة ألف مبارز.»[٦٨]

وفي تلك الأثناء التي كانت الدولة العثمانية تحض فيها سكان فلسطين على الاستعداد للجهاد والقتال، نشبت الثورة الأولى في القاهرة والتي قتل فيها دبوي أحد كبار ضباط الجيش الفرنسي وقائمقام المدينة. وكان أحد قادة تلك الهبّة الشعبية (في تشرين الأول/أكتوبر ١٧٩٨) السيد بدر الدين المقدسي، وهو بدر الدين بن موسى بن مصطفى الوفائي الحسيني المعروف بابن النقيب.[٦٩] وكان هذا ورث أخاه علي أفندي في المشيخة والزعامة في حارة الحسينية في أواخر القرن الثامن عشر، فلما هبت تلك الثورة ضد الفرنسيين «تحركت في السيد بدر الدين المذكور الحمية وجمع جموعه من أهل الحسينية والجهات البرانية وانتبذ لمحاربة الإفرنج ومقاتلتهم... فلما ظهر الإفرنج على المسلمين لم يسع المذكور الإقامة وخرج فاراً إلى جهة البلاد الشامية وبيت المقدس وفحص عنه الإفرنج وبثوا خلفه الجواسيس فلم يدركوه. فعند ذلك نهبوا داره وهدموا منها طرفاً وأكمل تخريبها أوباش الناحية.»[٧٠] ونجا بدر الدين من حكم الإعدام الذي نفذه الفرنسيون بغيره من زعماء الثورة الذين تم القبض عليهم. وتثبت سجلات المحكمة الشرعية في القدس في الفترة ١٧٩٩ ـ ١٨٠١ أنه حضر فعلاً إلى المدينة وأقام بها تلك المدة وعُين في وظائف متعددة منها الإمامة والكتابة والتدريس وقراءة القرآن والتولية على الأوقاف.[٧١] ومن الجدير بالذكر هنا أن السيد بدر الدين كان شيخاً في الستينات من عمره حين شارك في قيادة ثورة القاهرة. وهو ابن أخي محمد بن مصطفى النقيب الذي قاد ثورة نقيب الأشراف في القدس خلال ١٧٠٣ ـ ١٧٠٥. ولم يكن بدر الدين الشخص الوحيد الذي شارك في ثورة القاهرة ثم هرب إلى غزة ونواحيها بعد إخمادها. وهكذا نرى أن الاتصال كان قائماً بين مصر وفلسطين، ولم

تكن الأحداث المرتبطة بالحملة الفرنسية خافية على أهالي البلاد حتى قبل أن يخرج نابليون في حملته على بلاد الشام في أوائل سنة ١٧٩٩.

ب) حملة نابليون على عكا

لم يكن خافياً على الفرنسيين والعثمانيين أن عكا بتحصيناتها وبجيوش الجزار التي تحميها، هي العقبة الأساسية التي تقف أمام الحملة الفرنسية في بلاد الشام. ولذا تم تعيين الجزار قائداً عاماً لمنطقة ساحل فلسطين وأوكلت إليه مهمات الدفاع عن هذه المنطقة. فلما تبين للدولة العثمانية أن نابليون لن يكتفي باحتلال مصر وأنه يجهز جيوشه فعلاً للزحف على بلاد الشام، وسعت نفوذ الجزار ومناطق حكمه. فابتداء من ٢ شعبان ١٢١٣هـ/ ٩ كانون الثاني (يناير) ١٧٩٩م عُيّن حاكماً على طرابلس ومقاطعة يافا وغزة.(٧٢) كما تم عزل والي دمشق إبراهيم باشا الذي لم يكمل إلاّ نصف العام في وظيفته، وعُين الجزار خلفاً له. وهكذا أصبح حاكم عكا، عشية حملة نابليون، والياً رسمياً على ثلاث من أربع ولايات بلاد الشام وأقوى شخصية في هذه المنطقة من دون منازع.(٧٣)

وضمن الاحتياطات التي بدأ الجزار اتخاذها لمواجهة الحملة الفرنسية فإنه عيّن أحد كبار ضباطه إسماعيل باشا لحكم لواء القدس.(٧٤) وكان هذا الاختيار دليلاً واضحاً على مدى اهتمام الدولة العثمانية بحماية القدس والخوف من سقوط المدينة المقدسة تحت حكم الفرنسيين. فمن المعتاد في تلك الفترة أن يكون حكام السناجق أو الألوية ضباطاً صغاراً من الآغاوات أو البكوات. وتعيين ضابط كبير بدرجة باشا هو شذوذ عن القاعدة يدل على جسامة الموقف. وظل إسماعيل باشا في منصبه نحو نصف عام فقط، ثم عاد إلى عكا بعد انسحاب نابليون من المنطقة واستمر في خدمة الجزار حتى وفاته.(٧٥)

تقدمت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون في اتجاه العريش في رمضان ١٢١٣هـ/ شباط (فبراير) ١٧٩٩م. ووصلت العساكر الفرنسية إلى غزة ودخلتها من دون أن تواجه مقاومة كبيرة في أواخر رمضان/ ٢٥ شباط (فبراير)، وأصدر نابليون المناشير إلى أهالي البلاد يشرح فيها أسباب مجيئه إليها ويحاول إقناعهم بعدم المقاومة تماماً كما فعل سابقاً في مصر. ففي منشوره إلى أهالي غزة والرملة ويافا يقول:

«بعد السلام، نعرفكم أننا حررنا لكم هذه السطور نعلمكم أننا حضرنا في هذا الطرف لقصد طرد المماليك وعساكر الجزار عنكم، وإلى أي سبب حضور عسكر

الجزار وتعديه على بلاد يافا وغزة التي ما كانت من حكمه، وإلى أي سبب أيضاً أرسل عساكره إلى قلعة العريش وبذلك هجم على أراضي مصر. فلا شك كان مراده إجراء الحروب معنا ونحن حضرنا لنحاربه. فأمّا أنتم يا أهالي الأطراف المشار إليها فلم نقصد لكم أذية ولا أدنى ضرر فأنتم استمروا في محلكم ووطنكم مطمئنين ومرتاحين، وأخبروا من كان خارجاً من محله ووطنه أن يرجع ويقيم في محله ووطنه.»(٧٦)

لكن دعاية نابليون وأحابيله لم تنطل على أهالي فلسطين وخصوصاً أهالي يافا وسكان الجبال، فتحصنوا واستعدوا لمقاومة الجيش الزاحف على بلادهم. وكان جيشه يتألف من نحو ١٣,٠٠٠ مقاتل فقط يقودهم نابليون وبعض رفاقه، ومعظمهم من الضباط الشبان الذين لا تتجاوز أعمارهم الثلاثين عاماً.(٧٧) وتقدم الجيش الفرنسي فاحتل العريش بعد مقاومة شديدة وقتال ضار راح ضحيته مئات الجنود من كلا الطرفين. وبعد العريش وصل نابليون بجيشه إلى غزة في ٢٦ شباط (فبراير) ١٧٩٩ واحتلها في اليوم نفسه من دون مقاومة تذكر. وسارت العساكر الفرنسية بعد ذلك في طريق الساحل فوصلت إلى أسدود في ١ آذار (مارس) ومنها إلى الرملة مارة بقرية يبنة. وغنم الفرنسيون في الرملة المؤن والمعدات الكثيرة التي تركها وراءهم المحاربون الذين انسحبوا إلى يافا. وكان احتلال الرملة مهماً من أجل قطع الطريق بين يافا والقدس من جهة، ومن أجل حماية ظهر الجيش الفرنسي الذي يحاصر يافا وحاميتها العسكرية التي قدرت بأربعة آلاف مقاتل من جهة أُخرى.(٧٨)

واعتمد المدافعون عن يافا على سورها وتحصيناتها وجهزوا أنفسهم للدفاع عن المدينة مدة طويلة. لكن نابليون الذي قطع طريق الإمدادات عن المدينة المحاصرة قرر مهاجمتها واحتلالها بسرعة كي يتسنى له جلب الإمدادات إلى مينائها من دمياط والإسكندرية. ولم تمض إلاّ أيام قليلة من القتال حتى اختُرقت دفاعات يافا وفُتحت ثغرة واسعة في سورها في ٦ آذار (مارس) واحتل الفرنسيون المدينة بعد قتال دموي في شوارعها وأزقتها. وقد فقد الفرنسيون نحو ١٥٠٠ جندي وأسروا نحو ثلاثة آلاف شخص أرسلوا المصريين منهم إلى القاهرة، بينما قاموا بذبح الآخرين في ١١ آذار (مارس) ١٧٩٩ وهم أكثر من ألفي شخص.(٧٩) ودافع بعض المصادر الفرنسية عن تلك المذبحة المروعة التي اقترفها جيش نابليون بحق الآلاف من الأسرى بقوله إنهم لو أُطلقوا لحاربوا الفرنسيين في مواقع أُخرى، وإن الجيش الفرنسي الصغير الذي كان خسر عدداً كبيراً من القتلى والجرحى لم يكن في قدرته سجن الأسرى ومراقبتهم. لكن نابليون نفسه الذي أشار، في مذكراته التي

كتبها في منفاه، إلى هذه المذبحة كان يعلم بأن ما فعله في يافا كان وصمة عار في سجله الحافل بالانتصارات العسكرية والمواقف الشجاعة.

ويروي الجبرتي أن في ١٣ شوال حضر بعض جنود الفرنسيين إلى القاهرة وفي يدهم منشور من قائدهم (مكاتبة من ساري عسكرهم) يخبرهم باحتلال يافا وما جرى فيها. فبعد سقوط المدينة أمر نابليون بإطلاق المصريين الذين كانوا في يافا، وكذلك أمر أهالي دمشق وحلب بالعودة إلى أوطانهم سالمين. أمّا عسكر الجزار فقتل منهم «أكثر من أربعة آلاف بالسيف والبندق لما وقع منهم من الانحراف.»[٨٠] وبعد ذلك بأيام قليلة أرسل الفرنسيون «الأعلام والبيارق التي أحضروها من قلعة يافا وعدتها ثلاثة عشر وفيها من له طلائع فضة كبار إلى الجامع الأزهر.» ويضيف الجبرتي في أخباره أن الفرنسيين كانوا «أنزلوا أعلام قلعة العريش قبل ذلك بيوم من أعلى المنارات، وأرسلوا بدلها أعلام يافا وعملوا لها موكباً بطائفة من العسكر.»[٨١]

وأدى احتلال الرملة ثم يافا إلى ازدياد القلق والهيجان بين المسلمين في بيت المقدس ونواحيها. فزاد العلماء والحكام في تحريض الناس على الانضمام إلى صفوف المجاهدين ضد عسكر الفرنجة الذين كان يتوقع قدومهم إلى القدس لاحتلالها. وكان هؤلاء أيضاً اعتقلوا الرهبان من أديرتهم ووضعوهم تحت الحراسة في كنيسة القيامة. فبلغ عدد الأسرى من رهبان الكاثوليك اثنين وخمسين راهباً من أديرة القدس وبيت لحم وعين كارم وغيرها.[٨٢] ثم جاءت الفرمانات والأوامر الكثيرة من الآستانة ودمشق بعدم التعرض لرجال الدين الآمنين. وقد ظل الرهبان تحت الحفظ في كنيسة القيامة مدة اثنين وسبعين يوماً ثم أطلقوا بعد انسحاب نابليون من المنطقة كما يبدو.[٨٣] أمّا الحملة الفرنسية فلم تتقدم من يافا والرملة في اتجاه القدس كما توقع أهاليها، وإنما زحفت شمالاً في اتجاه عكا عاصمة الجزار. وتنفس سكان هذه المنطقة الصعداء لكن الأنظار تطلعت بعد ذلك إلى عكا، هل تصمد أمام جيش نابليون؟

تقدمت العساكر الفرنسية من يافا في اتجاه حيفا فوصلت إليها في ١٦ آذار (مارس) ١٧٩٩ ومنها سارت في اتجاه عكا. وكانت عاصمة الجزار محاطة بسور منيع وأبراج وخندق عميق وعريض، وتنقل المياه إليها من قناة محكمة البناء. أمّا الحامية العسكرية المدافعة عن المدينة فقدرت بستة آلاف مقاتل وفيها ما بين ٢٥ و٣٠ مدفعاً، بينما لم تتجاوز المدافع الفرنسية الثقيلة الاثني عشر مدفعاً. بدأ حصار عكا في ١٨ آذار (مارس) ١٧٩٩، لكن المدينة كانت مفتوحة على البحر

الذي وصل إليه الأسطول البريطاني بقيادة سدني سميث الذي لاحق الفرنسيين وحاربهم في كل مكان ممكن. ووصلت سفينتان من هذا الأسطول إلى شواطىء عكا وصارت تساعد أهاليها وتقصف العساكر الفرنسيين الذين يحاصرون المدينة. وشنت العساكر الفرنسية هجمات متكررة على أسوار المدينة وبواباتها، لكن المدافعين صدوها جميعاً وقاموا بهجومات معاكسة. وكان نابليون وكبار ضباطه يعتقدون أن عكا ستسقط بسرعة في أيديهم مثلها مثل يافا. لكنهم اكتشفوا خطأهم بعد عدة هجمات فاشلة قاموا بها فاضطروا إلى الاكتفاء بالحصار الذي استمر مدة شهرين مع القيام بمحاولات لاحتلال المدينة بين الفينة والأُخرى.[٨٤]

وقد اختلفت ردات فعل السكان في فلسطين إزاء محاولات نابليون تحييدهم أو الحصول على تأييدهم في حربه ضد الجزار في عكا. فقد لبى الكثيرون من الأهالي نداء الجهاد ضد الغزاة الفرنجة الذين ذكروا المسلمين بالحروب الصليبية على الأراضي المقدسة. وقد خرج البعض على هذه القاعدة ومنهم صالح أحد أولاد ظاهر العمر الذي وعده الفرنسيون بإعادة حكم الزيادنة على بلاد صفد بما فيها عكا نفسها بعد تخليصها من الجزار. وكان سكان جبل نابلس حاولوا قطع الطريق على فرقة كليبر في طريقها إلى حيفا فهاجموها وكبدوها ثلاثين قتيلاً وعربة مدفع.[٨٥] وعاد المقاتلون من منطقة جبل نابلس فهاجموا الفرق الفرنسية عند قرية زيتا، لكنهم اضطروا إلى الانسحاب أمام قصف المدافع الثقيلة. وكان بعض الفرق الفرنسية في فترة حصار عكا أُرسل لاحتلال الحصون والقلاع في الجليل كي يقطع الطريق على الإمدادات والمعونة من دمشق إلى عاصمة الجزار. وحضرت قوات عثمانية يقودها عبد الله باشا والي الشام إلى الجليل، فالتقى الطرفان عند جبل طابور وقرية الفولة في مرج ابن عامر. وفي القتال الذي جرى في ١٧ نيسان (أبريل) ١٧٩٩ كاد جيش كليبر يُهزم لولا نجدة نابليون له بسرعة. فهُزمت القوات العثمانية الأكثر عدداً بفعل المدفعية الفرنسية، واستولى نابليون على ذخائر ومؤن كثيرة. وقد قدر ضابط فرنسي شارك في تلك المعركة خسائر العثمانيين بثلاثة آلاف مقاتل والفرنسيين بثلاثمئة مقاتل بين قتيل وجريح. واستعاد الفرنسيون صفد واحتلوا طبرية في ١٨ نيسان (أبريل) كما نهبوا وأحرقوا بعض القرى مثل الفولة ونورس ومدينة جنين.[٨٦]

أحضر نابليون مدافع جديدة من مصر وجدد محاولاته احتلال عكا لكن من دون نجاح مرة أُخرى. وكانت أعداد الجنود الفرنسيين تتناقص بفعل المناوشات والمعارك الكثيرة في عكا ومناطق متعددة من الجليل. كما أن آخرين منهم ماتوا أو

أصبحوا طريحي الفراش بسبب الملاريا وغيرها من الأمراض. وتأكد الفرنسيون بعد الهجومات المكثفة التي قاموا بها في أوائل أيار (مايو) ١٧٩٩ أن عكا لن تسقط في أيديهم، لذا قرر نابليون بدء الانسحاب ليحافظ على ما تبقى له من قواته.[٨٧] وأتلف الفرنسيون مدفعيتهم الثقيلة التي تعوق انسحابهم السريع وهدموا القنوات التي تمد عكا بالمياه. وبدأ الانسحاب من أمام أسوار عكا في ٢٠ أيار (مايو) لكنهم واجهوا صعوبات كثيرة في حماية قواتهم ونقل جرحاهم وأسلحتهم الثقيلة. واستغل أهالي الجبال معرفتهم بالمنطقة فقاموا بالهجوم على العساكر المنسحبة عن طريق الساحل. وكان الكثيرون من سكان المناطق الساحلية وجدوا ملجأً في الجبال وتطوع أهالي جبال نابلس والقدس وغيرهم لمحاربة الفرنسيين.[٨٨] وردّ الجيش الفرنسي على مناوشة المحاربين المحليين لهم بإحراق قراهم وتدميرها.

وفي ٢٤ أيار (مايو) وصل الفرنسيون إلى يافا حيث أقاموا أربعة أيام. وكان نصف أفراد حامية يافا ماتوا بالطاعون. وكان في انتظارهم ألف جريح ومصاب بالطاعون نقل بعضهم عن طريق البحر وتخلصوا من الباقين بإعطائهم السم.[٨٩] ولم يترك الفرنسيون يافا إلاّ بعد أن فرضوا الغرامات على أهاليها وهدموا تحصيناتها وخربوا وحرقوا المراكب في مينائها. وحاول بعض الحاميات العسكرية العثمانية في المنطقة مهاجمة فلول الجيش الفرنسي المنسحب بين يافا وغزة، الأمر الذي أضاف مزيداً من الخراب والدمار الذي تركته هذه الحملة في طريق زحفها وانسحابها.[٩٠] وترك الفرنسيون بعض جرحاهم في يافا وغزة وأخذوا في المقابل رهائن من الأهالي، ووصل نابليون إلى القاهرة في ١٠ محرم ١٢١٤هـ/ ١٤ حزيران (يونيو) ١٧٩٩م. ويصف الجبرتي عودة الجيش الفرنسي بقوله: «تغيرت ألوان العسكر القادمين واصفرّت أبدانهم وقاسوا مشقة عظيمة من الحر والتعب. وأقاموا على حصار عكا أربعة وستين يوماً حرباً مستقيماً ليلاً ونهاراً، وأبلى أحمد باشا وعسكره بلاء حسناً وشهد لهم الخصم.»[٩١]

وهكذا انتهت الحملة الفرنسية على بلاد الشام التي توقفت في عكا والجليل أمام عاصمة الجزار المحصنة وحاميتها العسكرية التي قاتلت بضراوة تحت قيادته الشخصية على الرغم من تقدمه في السن. وتبقى هنا كلمة أخيرة بشأن تقويم أهمية هذه الحملة تاريخياً بالنسبة إلى فلسطين وبلاد الشام. فالكثيرون من المؤرخين الأوروبيين والعرب بالغوا في أهمية حملة نابليون وأثرها في «إيقاظ المنطقة العربية من سبات طويل» امتد منذ القرون الوسطى. ففي مصر تركت الحملة الفرنسية آثاراً

بعيدة المدى فيما يتعلق بالأبحاث العلمية، وإضعاف سلطة المماليك وهو ما ساهم في اعتلاء محمد علي باشا سدة الحكم. أمّا في فلسطين وبلاد الشام فإن الحملة الفرنسية اقتصرت على الجانب العسكري مدة أربعة أشهر فقط. لذا فإن تأثيرها في تاريخ المنطقة المحلي لا يكاد يذكر. لقد نبهت هذه الحملة أهالي المنطقة إلى مخاطر أوروبا وبداية زحفها الاستعماري، فكانت فاتحة لتنافس بريطانيا وفرنسا بشأن مدّ نفوذهما في الشرق الأوسط. لكن القول إن الحملة الفرنسية كانت فاتحة تاريخ فلسطين الحديث، أو إنها أيقظت أهالي بلاد الشام من سبات عميق، ففيه الكثير من المبالغة والمغالطة. فبعد الصدمة والمفاجأة تجاه قدوم الفرنجة عادت الأمور إلى مجاريها بعد خروج الفرنسيين وانسحابهم من فلسطين، وأكمل الجزار حكمه حتى وفاته سنة ١٨٠٤ من دون أن تترك تلك الحملة أي أثر في موازين القوى السياسية والعسكرية في بلاد الشام. وكان الثلث الأول من القرن التاسع عشر، إلى حد كبير، استمراراً طبيعياً لتاريخ هذه المنطقة في القرن الذي سبقه من نواح متعددة، كما سنبين في الفصل التالي.

ج) منافسة محمد باشا أبو المرق للجزار

وصل الجيش العثماني القادم لمحاربة الفرنسيين، يقوده الصدر الأعظم يوسف ضياء باشا، إلى دمشق في أواخر ربيع الأول ١٢١٤هـ/ أواخر آب/أغسطس ١٧٩٩م، أي بعد انسحاب نابليون من فلسطين بعدة أشهر. وكانت الدولة أصدرت الأوامر إلى الجزار بملاحقة الفرنسيين ومحاربتهم في بلاد مصر، لكنه لم يحرك ساكناً في ذلك الاتجاه. فقد كان همّه الوحيد، في تلك الفترة، هو الانتباه إلى حكمه في عكا وإصلاح ما أتلفته المعارك والحروب في عاصمته وما يحيط بها. وفهم الجزار أن تعيينه في أواخر سنة ١٧٩٨ والياً على دمشق وسر عسكراً لمحاربة الفرنسيين انتهى بوصول الصدر الأعظم إلى دمشق. فقدم استقالته من الوظيفتين. وقبلت الاستقالة من دون تحفظ وعُين عبد الله باشا العظم مرة أُخرى والياً على الشام.[٩٢]

وزحف الجيش العثماني بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضياء باشا من دمشق إلى حدود مصر لمحاربة الفرنسيين وإخراجهم منها. وقد أضافت الضرائب والذخائر المفروضة على الأهالي إلى الأعباء الكثيرة التي تحملها سكان فلسطين خلال الحملة الفرنسية. إذ ساءت الأوضاع الاقتصادية نتيجة توقف التجارة مع مصر وفرنسا وتفاقم الغلاء وانخفضت قيمة العملة المتداولة.[٩٣] وحاول الصدر الأعظم

تجنيد الآلاف من المتطوعين من جبال نابلس والقدس لمحاربة الفرنسيين، لكن الأهالي تهربوا من ذلك ففُرضت عليهم الغرامات كبدل عسكري.[٩٤] ووصلت جيوش الدولة بقيادة الصدر الأعظم إلى غزة ثم العريش في أواخر سنة ١٧٩٩. وبينما رفض الجزار من جهة وسكان لوائي نابلس والقدس من جهة أُخرى الانضمام لمحاربة الفرنسيين، وجد الصدر الأعظم تعاوناً كبيراً من محمد آغا أبو المرق الذي انضم إلى حاشيته ووضع نفسه تحت تصرفه. وأُعجب يوسف ضياء باشا بهذه النخوة والكرم اللذين أبداهما أبو المرق فجعله وكيل خرجه ثم عينه متصرفاً على ألوية القدس ويافا وغزة. وأثار هذا التعيين حفيظة أحمد باشا الجزار الذي فهم المغزى الحقيقي من وراء هذه الخطوة. فقد انتُزع الساحل الفلسطيني من حكم الجزار وأُضيف إليه لواء القدس كي تكون هذه المنطقة قاعدة قوية لمنافسته أو لتحديد سلطته ونفوذه على الأقل. ولم يكتف الصدر الأعظم بذلك، وإنما قام بمنح أبو المرق رتبة الباشوية ليكون نداً ومنافساً حقيقياً لحاكم عكا. فمن هو محمد باشا أبو المرق وكيف تم اختياره لهذا الدور؟

أبو المرق هو محمد بن علي آغا بن الحاج مصطفى بن شعبان الشهير بـ «أبو المرق». ويقول صاحب «تاريخ غزة» إن جد العائلة الأعلى كان من الجراكسة الجاولية، مماليك الأمير سنجر الجاولي نائب غزة (١٣١١ ـ ١٣٢٠هـ).[٩٥] وقد دخل علي آغا في خدمة آل مكي حكام غزة في القرن الثامن عشر، فعينه محمد بك جابياً للضرائب. ثم في مدة ولاية ابنه حسين باشا أصبح شيخاً للمدينة (سنة ١١٧٠هـ/ ١٧٥٦ ـ ١٧٥٧م)، «وهي وظيفة لها قيمتها وأهميتها.»[٩٦] وتقدمت أحوال علي آغا وانضم ابناه أحمد ومحمد أيضاً إلى خدمة الوزير حسين باشا المذكور وظلوا كذلك حتى وفاته سنة ١١٧٩هـ/ ١٧٦٥م. ولم يخلف حسين باشا مكي أولاداً من الذكور فانتقلت أملاكه، التي كان جعل معظمها أوقافاً، إلى بناته العشر. وكان علي آغا تزوج إحداهن، هدية خانم، وقد زوجه إياها عمها علي آغا مكي.[٩٧]

ويبدو أن مكانة آل مكي تزعزعت بعد وفاة وزيرهم حسين باشا. كما أن حملة علي بك الكبير حليف ظاهر العمر على بلاد الشام، ثم حملة أبو الذهب، تركتا الخراب والدمار في غزة ومنطقتها. ولا ندري ما جرى لعلي آغا في تلك الفترة لكنه كان متسلماً على غزة سنة ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م. فقد تنازلت زوجته «الست المصونة هدية خانم بنت المرحوم حسين باشا مكي زاده عن جميع أملاكها لزوجها السيد علي آغا متسلم مدينة غزة حالاً بن المرحوم الحاج مصطفى.»[٩٨] وعُيّن علي آغا في أواخر السبعينات حاكماً موقتاً على لواء القدس (قائمقام). وطالت مدة

مكوثه بالمدينة ثم عيّنه والي الشام متسلماً وقام بشراء عدة عقارات في القدس في تلك الفترة.[٩٩] وهكذا وطد آل أبو المرق نفوذهم في تلك المدينة إضافة إلى غزة مسقط رأسهم، الأمر الذي لم يعجب الجزار الذي كان يتطلع إلى بسط سلطته المباشرة على تلك الأنحاء. وكان محمد آغا أبو المرق يقوم بمساعدة والده في مهمات الإدارة والحكم المتعددة التي أوكلت إليه في تلك الفترة.

ولما عُيّن أحمد باشا الجزار والياً على دمشق إضافة إلى حكمه على ولاية صيدا للمرة الثانية (١٧٩٠ ـ ١٧٩٥)، تأخرت أحوال علي آغا أبو المرق وأولاده. فلما عُزل الجزار عن ولاية دمشق بعد عودته من الحج سنة ١٧٩٥ قام بإعدام السيد علي آغا متسلم غزة حينئذ، من دون أمر من السلطان أو موافقته. ولم يكتف الجزار بذلك فحسب، بل لاحق أيضاً بقية أفراد العائلة ونجح في قتل أحد أولاده، أحمد آغا.[١٠٠] أمّا الابن الثاني، محمد آغا، فإنه فر من وجه الجزار ووصل إلى العاصمة العثمانية حيث اشتكى أعمال الجزار وانضمّ هناك إلى حاشية الصدر الأعظم يوسف ضياء باشا. ثم قام بمرافقته لما جاء هذا الوزير على رأس الجيش العثماني لمحاربة الفرنسيين كما ذكر سابقاً. ولما عُيِّن عبد الله باشا العظم والياً على دمشق خلفاً للجزار سنة ١٧٩٩، عيَّن محمد آغا متسلماً على القدس.[١٠١] وقام محمد آغا أبو المرق، الذي كان بعيداً عن مكان متسلميته، بتعيين قاسم بك وكيلاً عنه في إدارة شؤون لواء القدس.[١٠٢] ولم يمض على هذا التعيين إلاّ أشهر قليلة حتى جاءت البشارة من أبو المرق بأن السلطان «قد أنعم عليه برتبة الوزارة وحكم الديار القدسية إضافة إلى غزة ويافا.»[١٠٣]

وظل محمد باشا أبو المرق مرافقاً للصدر الأعظم يوسف ضياء باشا في منطقة العريش سنة ١٨٠٠، يقدم إلى جيشه الذخائر والمؤن اللازمة. وكان موقفه هذا من أعظم الأسباب التي قدمته عند الوزير الذي حفظ له الجميل ورأى فيه مرشحاً قوياً لمنافسة الجزار والحدّ من نفوذه في لوائي غزة والقدس.[١٠٤] وراقب حاكم عكا تقدم أبو المرق وامتداد نفوذه باستياء من دون أن يتمكن من فعل شيء ضده لوجود جيش الدولة في العريش. ولما تم الاتفاق على انسحاب الفرنسيين من مصر سنة ١٨٠١، انضم محمد باشا أبو المرق إلى ركب الصدر الأعظم الذي دخل مصر،[١٠٥] وأصبح من أقرب المقربين إليه، فولاه على مصر بعد دخولها. لكن هذا التعيين واجه معارضة من المماليك وعساكر الترك «إذ كانت مقامات ابن العرب عند ابن الترك مخفوضة وراياتهم منقوضة»، على حد تعبير الشهابي.[١٠٦]

واستدعى السلطان الصدر الأعظم إلى إستنبول بعد إعادة السلطة العثمانية على

بلاد مصر سنة ١٨٠٢. ومر ركب الوزير بفلسطين وأبو المرق يرافقه. ثم عُين متصرفاً لألوية القدس وغزة ويافا للمرة الثانية. ويبدو أن الصدر الأعظم أراد ترقية أبو المرق وتوطيد سلطته في المنطقة فقرر تعيينه والياً على الشام.(١٠٧) وكان ركب الصدر الأعظم ابتعد عن فلسطين فأرسل الجزار جيشه وحاصر أبو المرق في يافا ومنعه من الخروج إلى دمشق، وكان موسم الحج اقترب فعدلت الدولة عن قرارها وعينت عبد الله باشا العظم لتسيير قافلة الحج الشامية. وطلب السلطان من والي دمشق مساعدة أبو المرق المحاصر في يافا لكن هذا لم يحرك ساكناً، لأن مصلحته في هذه الحالة اتفقت مع محاولة الجزار القضاء على أبو المرق ليستطيع إعادة لواء القدس إلى حكمه.(١٠٨) وكان محمد باشا أبو المرق، الذي خدم الصدر الأعظم بإخلاص، قد أثقل كاهل السكان بالضرائب الباهظة التي فرضها عليهم لتغطية مصاريفه، لذا فإنه واجه صعوبات في جباية تلك الأموال من أهالي القدس الذين ضجوا وثاروا على متسلمه الذي هرب واحتمى في النبي داود.(١٠٩)

وبعد أن رجع محمد باشا أبو المرق من مصر وعُين ثانية متصرفاً لألوية القدس وغزة ويافا مدى الحياة (مالكانة) زاد في مطالبته بالأموال الكثيرة لخزينته، ولم ينج من ذلك العلماء والأعيان إضافة إلى التجار. وفي الفترة التي أرسل فيها الجزار جيشه لمحاصرة أبو المرق في يافا، فإنه شجع الأهالي على تقديم الشكاوى ضد غريمه بسبب الأموال التي ابتزها من السكان. وقام هؤلاء فعلاً بإرسال العرائض إلى الدولة ضد ظلم أبو المرق وفرضه الغرامات والأتاوى على الأهالي من دون وجه حق.(١١٠) وتوجه اثنان من علماء القدس بأنفسهما إلى عكا (علي أفندي عرفة زادة والسيد عبد السلام أفندي الفتياني)، وقدما عرض حال إلى الجزار بهذا الشأن. وبالغ الأهالي في شكواهم من المتصرف المذكور فاتهموه بأنه استباح العرض والمال. ووصلت الأمور بحسب قولهم «إلى حد بيع أبناء السادات الأبرار بالدراهم والدينار مثل العبيد بالحراج والمزاد لأجل أداء ما رتب على والديهم من المال بغير وجه حق.»(١١١) وقد ساءت أحوال الناس من يوم إلى يوم حتى «نفرت القلوب منه كما نفرت من والده قبله... واختل نظام الديار القدسية وكذلك نظام الفلاحين والعربان من شدة هذا البغي والطغيان.» فردّ الجزار على هذا التعاون من أهالي القدس معه ضد أبو المرق بأن أرسل الحاج سليمان باشا (خليفته في حكم عكا) إلى تلك الجهات «ليسعى بتسكين الفتن وبراحة الأهالي ورفاهيتهم من كل الوجوه.»(١١٢) ووصل سليمان باشا، فعلاً، إلى القدس وقام بضبط (مصادرة) أموال محمد باشا أبو المرق بحضور الأفندية والأعيان ومعرفة علي

كتخدا المتصرف المذكور، ثم بعد ذلك تم ضبط وتسجيل «الأسلحة والأمتعة والأشياء التي بداخل سراية القدس وخانته العامرة.»(١١٣)

وعلى الرغم من وقوف الدولة العثمانية إلى جانب أبو المرق وإعلان الجزار خارجاً على «أوامر السلطان ومغضوبه»، فإن ذلك لم يكن كافياً لإنقاذ أبو المرق المحاصر في يافا. وبعد حصار طويل اضطر إلى الهرب من المدينة بحراً إلى قبرص ومنها إلى اللاذقية ووصل أخيراً إلى حلب. ويؤرخ الجبرتي تلك الأحداث فيروي في كتابه أنه في ١٤ ذي القعدة ١٢١٧هـ/٨ آذار (مارس) ١٨٠٣م وصلت الأخبار من الجهات الشامية بهروب محمد باشا أبو المرق من يافا واستيلاء عساكر أحمد باشا الجزار عليها وذلك بعد حصاره فيها سنة وأكثر.(١١٤) وكان القضاء على حكم أبو المرق انتصاراً آخر للجزار الذي كثرت محاولات الدولة للتخلص منه أيام الصدر الأعظم يوسف ضياء باشا. وعلى الرغم من أن حاكم عكا أُعلن عاصياً و«مغضوب الدولة»، فإن خطراً أكبر واجه الحكم العثماني هو نجاح الحركة الوهابية في الزحف على الحجاز. لذا تم الصفح عن الجزار، بل وأعطي في السنة الأخيرة من حياته حكم ولايتي الشام وطرابلس وسر عسكرية الحجاز إضافة إلى ولاية صيدا.(١١٥) وهكذا ثبت مرة أخرى أن الجزار كان أقوى حكام بلاد الشام في عصره، فكانت الدولة تتوجه إليه كلما واجهت خطراً خارجياً يهدد المنطقة أو مشكلة داخلية تصعب معالجتها. وكانت مصر في تلك الفترة تعاني جراء مرحلة انتقالية من عدم الاستقرار بعد خروج الفرنسيين منها وقبل اعتلاء محمد علي سدة الحكم سنة ١٨٠٥. فقررت الدولة العثمانية الاستعانة بالجزار وقامت بتعيينه والياً على مصر إضافة إلى حكمه على دمشق وطرابلس وصيدا. وأرسل الجزار المراسيم إلى أنحاء متعددة لنشر هذه البشارة بتعيينه على الإقليم المصري.(١١٦) وعلى الرغم من أن هذا التعيين، الذي جاء أشهراً قليلة فقط قبل وفاته، لم ينفذ، فإنه يدل على المكانة العالية التي وصل إليها الجزار في سنواته الأخيرة. وكان حاكم عكا في تلك الأثناء شيخاً هرماً، فعيّن أحد كبار مماليكه، سليمان باشا، لقيادة قافلة الحج الشامية سنة ١٢١٨هـ/١٨٠٣ ـ ١٨٠٤م. ولم يعمر الجزار حتى يسمع من مملوكه أخبار الوهابيين الذين توغلوا من نجد إلى المدن المقدسة في الحجاز، فتوفي في آخر محرم ١٢١٩هـ/أيار (مايو) ١٨٠٤م.(١١٧) وترك رحيل حاكم عكا فراغاً سياسياً لأنه لم يوص بمن يخلفه في الحكم. لذا نشب صراع بشأن السلطة والحكم استمر عدة أشهر حتى رجع سليمان باشا من الحج ونجح مع قواته في التغلب على منافسيه وعُيّن رسمياً خليفة للجزار على ولاية صيدا.

الفصل الخامس

فلسطين في أوائل القرن التاسع عشر

(١٨٠٤ - ١٨٣١)

شهدت فلسطين، في العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، أحداثاً سياسية - عسكرية مهمة اهتز لها الحكم العثماني في المشرق العربي بصورة لم يسبق لها مثيل. وكانت فاتحة تلك الأحداث الحملة الفرنسية وجلاءها عن مصر سنة ١٨٠١، ثم تلاها تحد من نوع آخر لسلطة الدولة العثمانية في أقدس البقع الإسلامية (الحجاز) من قبَل الحركة الوهابية بقيادة آل سعود. أمّا خاتمتها فارتبطت بالحملة المصرية التي قادها إبراهيم باشا، نجل محمد علي حاكم مصر. واتجهت الأنظار مرة أُخرى إلى عكا التي حافظت في أوائل القرن التاسع عشر على تفوقها السياسي والعسكري لا قياساً ببقية مدن فلسطين فحسب، بل أيضاً بدمشق وصيدا وطرابلس وغيرها من مدن بلاد الشام. وبينما فشل نابليون في احتلال عكا أيام الجزار، فإن إبراهيم باشا نجح في إخضاع تلك المدينة في أيار (مايو) ١٨٣٢، بعد حصار استمر ستة أشهر كاملة. فكان احتلال المصريين لعكا الضربة القاضية لتفوق هذه المدينة الذي كانت قد بدأت تفقده بالتدريج لمصلحة بيروت.

لقد حافظ خلفاء الجزار في عكا، سليمان باشا (١٨٠٤ - ١٨١٩)، ثم عبد الله باشا (١٨١٩ - ١٨٣١)، على تفوق عاصمتهما واستقرار الحكم فيها مقارنة بولاة دمشق في تلك الفترة. فمن هذه الناحية، لم تتغير موازين القوى السياسية والعسكرية، وإنما كانت استمراراً لعصر الجزار. كما أن تركيبة النخبة السياسية الحاكمة في ألوية جنين ونابلس والقدس وغزة لم تختلف كثيراً عما كانت عليه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. أمّا الحملة الفرنسية فلم تترك أثراً يذكر في تاريخ فلسطين وبلاد الشام عامة. وكان السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) انتهج سياسة الإصلاحات العسكرية والإدارية في عاصمته إستنبول. لكن تلك الإصلاحات وسياسة التحديث التي بدأها السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) لم يكن لها أثر يذكر في أحوال المنطقة العربية. أمّا في مصر فقد اعتلى الحكم

محمد علي باشا الذي نفذ سياسة التحديث على النمط الأوروبي، فأقام نظاماً سياسياً وإدارياً مركزياً قوياً، وتطلع إلى التوسع، ونجح فيما فشل فيه علي بك الكبير، فضم السودان والجزيرة العربية ثم بلاد الشام إلى مملكته. وكانت الحركة الوهابية شكلت تحدياً عسكرياً وسياسياً وإسلامياً لسلطة الدولة العثمانية في المشرق العربي في مطلع القرن التاسع عشر. وبعد أعوام من احتلالها الحجاز وقطع طريق الحج على المسلمين لم يجد السلطان من يستطيع محاربتها والتغلب عليها غير محمد علي حاكم مصر.

تأثرت فلسطين بتلك الأحداث السياسية ـ العسكرية، كما تأثرت سابقاً بأحداث مشابهة ارتبطت بتحالف ظاهر العمر مع علي بك الكبير وحملة أبو الذهب. وقد أصبح محمد علي أحد أركان ميزان القوى حتى قبل أن يقوم بحملته على بلاد الشام، وانعكس ذلك على الحكام المحليين في فلسطين. لكن تلك الأحداث، مهما تكن أهميتها السياسية، لم تترك أثراً كبيراً في الحالة الاقتصادية والحياة الاجتماعية، ولا سيما في المناطق الريفية. لذا فإن الحديث عن الحملة الفرنسية أو حتى عن الحملة المصرية كبداية حقيقية لتاريخ فلسطين الحديث، فيه الكثير من المبالغة وبعض المغالطة. فالثلث الأول من القرن التاسع عشر يشكل استمراراً طبيعياً للتحولات البطيئة والمهمة في تاريخ فلسطين السياسي والاجتماعي في القرن السابق. هذا ما تثبته الوثائق والمصادر التاريخية المعاصرة التي اعتمدنا عليها في دراسة تلك الفترة. فالتحولات والأحداث، على أهميتها، لم تكن جذرية، وإنما استمراراً وتراكماً للنوعية نفسها التي شهدتها المنطقة في الجيلين السابقين. وعلى هذا الأساس يجب قراءة تاريخ فلسطين في أوائل القرن التاسع عشر، بعكس ما تعودنا عليه تأثراً بالكتابات الاستشراقية التي شددت على الركود المستمر في إبان الحكم العثماني، حتى قدوم أوروبا التي أيقظت المنطقة العربية من سباتها الطويل والعميق.

أولاً: حكم سليمان باشا العادل في عكا
(١٨٠٥ ـ ١٨١٩)

بعد وفاة الجزار في عكا، أخرج العساكر إسماعيل باشا من السجن وعينوه خليفة له في الحكم. فكتب هذا إلى حكام الألوية التابعة لولايتي صيدا والشام يخبرهم بوفاة الجزار وتوليه السلطة بعده بصورة موقتة (محافظ) حتى تحضر الأوامر من الدولة العلية.[١] وكان سليمان باشا العادل عاد في تلك الأثناء من الحجاز

مع قافلة الحاج فطلبت منه الدولة الانضمام إلى إبراهيم باشا المحصل والي حلب الذي عُيّن على دمشق أيضاً، وألقت عليه مسؤولية تخليص عكا من إسماعيل باشا وعساكره.[٢] وتحركت قوات إبراهيم باشا المحصل وسليمان باشا، فعلاً، في اتجاه عكا في صيف سنة ١٨٠٤. ولما اقترب موسم الخروج بالحجاج رجع إبراهيم باشا إلى دمشق وترك سليمان باشا لإتمام مهمة تخليص عكا بمفرده. وكان سليمان باشا جاء بعسكره إلى الناصرة ومنها إلى منطقة كردانة وشفا عمرو جنوبي شرقي عكا. وجرت مناوشات بين قوات سليمان باشا وعسكر إسماعيل باشا الذي تحصن في عكا ورفض، في البداية، تسليم المدينة بمقتضى الأوامر السلطانية. وفي ٦ شوال ١٢١٩هـ/٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٥م «حضرت فرمانات جليلة وأوامر شريفة» بتسليم منصب إيالة صيدا وملحقاتها إلى الحاج سليمان باشا.[٣] كما أرسل السلطان أسطولاً من أجل المساعدة في تخليص عكا من أيدي العساكر الذين تسلطوا على خزينة الجزار وقاموا بصرفها وتبذيرها. وبعد مماطلات كثيرة وافق إسماعيل باشا وعساكره على تسليم عكا إلى سليمان باشا العادل بواسطة علي آغا الخازندار وحاييم فرحي صراف الجزار سابقاً.[٤] وقد تم ذلك فعلاً في ذي الحجة ١٢١٩هـ/آذار (مارس) ١٨٠٥م، بعد نحو عشرة أشهر من وفاة الجزار. وهكذا بدأ حكم سليمان باشا في ولاية صيدا الذي استمر حتى وفاته سنة ١٨١٩. وبالإضافة إلى الاستقرار الذي نعمت به هذه الولاية فقد تبين أن هذا الوالي، بعكس سابقه الجزار، لم يخالف أوامر الدولة، وأقام حكمه على العدل والإنصاف والمعاملة الحسنة فعرف بسليمان باشا العادل.

حافظت عكا على مكانتها السياسية العالية أيام سليمان باشا، فاستعانت به الدولة لإعادة الاستقرار إلى دمشق التي تبدل حكامها بسرعة كما كان سابقاً. ففي الفترة ١٢٢٥ ـ ١٢٢٧هـ/ ١٨١٠ ـ ١٨١٢م، عُين حاكم عكا والياً على دمشق إضافة إلى ولاية صيدا التي أعطي حكمها مدى الحياة «مالكانة».[٥] وفي عهد سليمان باشا العادل انتزع لواء غزة ويافا نهائياً من ولاة دمشق وأصبح تابعاً لوالي صيدا. كما أن ألوية جنين ونابلس والقدس، التي ظلت تابعة لولاة الشام، تأثرت بسياسة حكام عكا أكثر كثيراً من حكام دمشق الذين كانوا عاجزين عن فرض سيطرتهم الفعلية على ما يجري في هذه المنطقة. وكانت بلاد الشام في تلك الفترة تعيش في ظل توقف قافلة الحاج نتيجة احتلال الوهابيين الحجاز ووضعهم شروطاً لقدوم الحجاج، لم تقبلها الدولة العثمانية. وفي أوائل سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م أُرسلت البشائر إلى أنحاء العالم الإسلامي بأن جيوش محمد علي حاكم مصر نجحت في

كسر شوكة الوهابيين واستعادت مكة والمدينة من أيديهم، فتجدد سير قوافل الحجاج إلى الحجاز.

ولم يُعيّن سليمان باشا العادل في سنوات حكمه الأخيرة والياً على الشام مرة أُخرى، لكن نفوذه وتدخله في شؤون ألوية جبال فلسطين الوسطى ازدادا عما كانا عليه في بداية حكمه. إذ استعانت به الدولة عدة مرات لإقرار الأمن في جبل نابلس أو للقيام بمشاريع الإعمار والترميم في القدس. ولم يواجه سليمان باشا العادل مقاومة من الأهالي جراء تدخله هذا، بعكس سابقيه أحمد باشا الجزار وظاهر العمر. فقد تعود الأهالي في هذه المنطقة ازدياد نفوذ حكام عكا في بلادهم. لكن الأهم من ذلك أن سليمان باشا، بعكس الجزار، لم يحاول استغلال هذا النفوذ لابتزاز الأموال من السكان أو البطش بهم. لذا نظروا إلى تدخله المدعوم، عادة، بفرمانات وأوامر سلطانية كعامل استقرار وإصلاح. كما أن ضم لواء غزة ويافا إلى حكم ولاة عكا جعل التعاون معهم ضرورياً. فحُكم ولاة عكا في غزة وميناء يافا من خلال متسلميهم جعل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين جميع أنحاء فلسطين شيئاً طبيعياً لمصلحة الأطراف كافة. وهكذا توطدت العلاقات بين أفراد النخبة الحاكمة في ألوية جبال فلسطين الوسطى والمدن الساحلية من عكا شمالاً حتى غزة جنوباً.

ثانياً: احتلال الوهابيين الحجاز وعودة أبو المرق

في الفترة التي كان سليمان باشا مشغولاً فيها باستعادة عكا ثم بتوطيد حكمه فيها بعد القلاقل التي سادت المدينة قبل دخوله، واجهت الدولة العثمانية تحدياً عسكرياً وسياسياً جديداً تمثل في الحركة الوهابية في الجزيرة العربية. فأتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ - ١٧٩٢) الذين تحالفوا مع آل سعود منذ أواسط القرن الثامن عشر، حققوا نجاحات عسكرية دينية وبسطوا نفوذهم على منطقة نجد ثم انطلقوا للتوسع في المناطق المجاورة.[٦] وفي أوائل القرن التاسع عشر تطلع الوهابيون إلى احتلال الحجاز وغزو المناطق الجنوبية من العراق وبلاد الشام. ففي نيسان (أبريل) ١٨٠١، قاموا بمهاجمة كربلاء فاحتلوها وأعملوا القتل والنهب فيها حتى إنهم هدموا مقام الإمام الحسين.[٧] بعد ذلك اتجهوا نحو الحجاز وحاول جيشهم بقيادة سعود بن عبد العزيز احتلال مكة والمدينة. وقبل موسم الحاج في

ذي الحجة ١٢١٧هـ/آذار (مارس) - نيسان (أبريل) ١٨٠٣م نجحوا في التسلط على مدينة الطائف وأخذوا يضايقون مكة نفسها.[٨] لقد كان تحدي الوهابيين دينياً وأيديولوجياً إضافة إلى خطرهم السياسي والعسكري، إذ تطلعوا بوحي من مبادئهم السلفية التي آمنوا بها، إلى أراضي المسلمين وأملاكهم، شيعة كانوا أم سنة، كهدف للاحتلال والجهاد والغنيمة.

احتل الوهابيون المدينة المنورة سنة ١٨٠٤، ثم عادوا فاحتلوا مكة المكرمة مجدداً سنة ١٨٠٦ فسيطروا بذلك على الحجاز والأماكن المقدسة. ولم تنج حتى أكثر الأماكن المقدسة للمسلمين من أعمال القتل والتدمير فكانت ضربة لسمعة السلطان والدولة العثمانية.[٩] وكان سليمان باشا محظوظاً حين عُيّن لقيادة قافلة الحاج لسنة ١٢١٨هـ/١٨٠٣ - ١٨٠٤م ونجح في مهمته قبل أن يسيطر الوهابيون على الحجاز. وتطلعت الدولة إلى ولاتها في المنطقة من أجل أن يقوموا بمحاربة الوهابيين وإخراجهم من الأماكن المقدسة فلم تجد من يعينها على ذلك. فسليمان باشا العادل كان، في بداية حكمه، مشغولاً بإعادة الاستقرار إلى عكا وولاية صيدا على العموم. أمّا في مصر فكان محمد علي الذي وصل إلى السلطة سنة ١٨٠٥ في وضع مماثل، يقوم بتثبيت حكمه وملاحقة منافسيه من المماليك وغيرهم. وأمّا ولاة حلب ودمشق فكانوا يتبدلون بسرعة ولا يمكنهم إسعاف السلطان في محاربة الوهابيين.

في تلك الأوضاع برز محمد باشا أبو المرق وتقدم باقتراح إلى الدولة العثمانية أن يقوم بتجهيز حملة عسكرية على الحجاز من غزة، فوافقت الدولة على هذا الاقتراح سنة ١٢٢١هـ/١٨٠٦م. وفي سبيل تسهيل مهمته تم تعيينه، مرة أُخرى، متصرفاً على ألوية غزة ويافا والرملة والقدس، كما كان قبل أن يضطره الجزار إلى الهرب من يافا. كما منحه السلطان ٧٥٠٠ كيس (الكيس يساوي ٥٠٠ قرش) لتغطية بعض نفقات الحملة على الحجاز.[١٠] وكان الحاج توقف في تلك السنة إذ إن ابن سعود وضع شروطاً لم يقبلها عبد الله باشا العظم والي دمشق وأمير الركب الشامي. وصدف أن كانت والدة السلطان بين الحجاج الذين لم يستطيعوا تأدية فريضة الحاج، الأمر الذي ضاعف الشعور بالفشل والإحراج.

وكان محمد باشا أبو المرق وصل سابقاً إلى حلب وقام بمساعدة أولاد الوالي، إبراهيم باشا المحصل، في قمع ثورة قامت ضدهم في المدينة. وكان والدهم عُيّن والياً على دمشق بعد وفاة الجزار وطُلب منه المساهمة في طرد إسماعيل باشا من عكا كما ذكرنا سابقاً. وكان محمد باشا أبو المرق تزوج ابنة

إبراهيم باشا بعد هربه من يافا ووصوله إلى حلب فعينه هذا متسلماً على يافا وغزة.[١١] وما أن وصل أبو المرق إلى المنطقة حتى أخذ يعمل على استعادة أمواله وأملاكه التي صادرها الجزار في القدس ويافا. وقد زُود لهذا الغرض فرمانات من السلطان ومراسيم من والي الشام إبراهيم باشا تدعو العلماء والأعيان إلى التعاون معه في سبيل استعادة تلك الأموال والأملاك. كما شددت تلك الأوامر السلطانية على أن لقب الوزارة قد أُعيد إلى أبو المرق الذي عُين والياً على الحبشة وجدة ومشيخة الحجاز لتسهيل مهمته في محاربة الوهابيين.[١٢]

قوبلت عودة أبو المرق إلى القدس بتحفظ من علمائها وأعيانها الذين تخوفوا من بطشه وانتقامه. فحينما كان هذا محاصراً في يافا قام الكثيرون منهم بتقديم الشكاوى والعرائض ضده إلى الدولة وتعاونوا في ذلك مع عدوه أحمد باشا الجزار كما ذكرنا. وشعر إبراهيم باشا والي دمشق بهذا الموقف ضد صهره فأرسل من جنين مراسيم التهدئة والتطمين إلى متسلم القدس يحيى بك وإلى علماء المدينة وأعيانها كافة.[١٣] وأوضح الوالي للأهالي أن أبو المرق عُيّن «والياً على جدة وإيالت حبش وشيخ الحرم النبوي»، إضافة إلى التزام غزة هاشم ويافا واللد وتوابعها. أمّا بالنسبة إلى القدس فليس في عهدته سوى رسم القهوة لا غير. لذا، يجب أن «تسكنوا روع الأهالي والفقراء ولا تمكنوهم يتوحشوا من هذه الظنون التي لا ثمرة لها.»[١٤]

جاء محمد باشا أبو المرق إلى غزة وتظاهر بالإعداد للحملة العسكرية التي وعد الدولة بتجهيزها لاستعادة الحجاز من الوهابيين. ولما طالت مدة الإعدادات أُرسلت إليه الفرمانات والأوامر تحثه على ضرورة الإسراع في تنفيذ المهمة التي أخذها على عاتقه. فأخذ يماطل ويعطي الوعود بقرب خروجه في الحملة الموعودة. لكن الدولة اكتشفت بعد مدة أنه لا ينوي القيام بما وعد، فطُلب من سليمان باشا العادل أن يقوم بمعاقبته وإعادة أموال الدولة إلى خزينتها.[١٥] ولما كان سليمان باشا في أول طريقه في حكم عكا فإن المتسلمين في ألوية نابلس وجنين والقدس طولبوا بمساعدته في تنفيذ الأوامر بمحاربة أبو المرق الذي تحصن في يافا.[١٦]

أرسل سليمان باشا فرقة عسكرية من جيشه بقيادة حسين آغا لمحاصرة أبو المرق في يافا. لكن هذا لم يوفق في مهمته إذ كانت يافا محصنة ومنيعة، ولم تستطع تلك الفرقة العسكرية اختراق أسوارها. وبعد أشهر قليلة أرسل سليمان باشا أحد كبار ضباطه، محمد آغا أبو نبوت (أمين جمرك عكا) ليقوم بإتمام

المهمة.[١٧] فأرسل أبو المرق يستغيث بمحمد علي باشا حاكم مصر ويطلب إليه أن يتوسط له عند الدولة العثمانية لتعفو عنه، لكن وساطة محمد علي لم تنفع، فهرب أبو المرق من يافا ثانية متجهاً هذه المرة إلى مصر ليجد الحماية فيها. أمّا يافا فاستسلمت ودخلها محمد آغا أبو نبوت الذي عينه سليمان باشا والي صيدا على حكم غزة ويافا.[١٨] ويبدو أن الدولة قررت سلخ هذا اللواء نهائياً عن ولاية دمشق وضمه إلى حكم والي عكا مكافأة له على محاربة أبو المرق. فقد ظل أبو نبوت في وظيفته وجعل يافا عاصمة حكمه (١٨٠٧ ـ ١٨١٩)، أمّا أبو المرق فحل ضيفاً على حاكم مصر مدة، ثم سافر منها إلى حلب مرة أُخرى حيث كانت نهايته فيها سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م.[١٩]

ثالثاً: حريق كنيسة القيامة
وثورة الإنكشارية في القدس

شهدت العاصمة العثمانية في سنتي ١٨٠٧ و١٨٠٨ أحداثاً مثيرة. فقد عُزل السلطان سليم الثالث في ٢٩ أيار (مايو) ١٨٠٧ تحت ضغط معارضة العلماء والإنكشارية لسياسة الإصلاحات التي اتبعها. لكن مؤيدي سياسته ثاروا على المعارضة التي تسلطت على الحكم في إستنبول وزحفوا على العاصمة، فأصبحت المدينة مسرحاً للحرب والاقتتال. ولما خاف معارضو الإصلاحات أن يخسروا المعركة عسكرياً قاموا بقتل السلطان سليم لإضعاف مقاومة مؤيديه. لكن هؤلاء استمروا في القتال وكسبوا الصراع في النهاية ونصبوا محمود الثاني سلطاناً جديداً قام بمتابعة إصلاحات سليم الثالث.[٢٠]

ولم يكفِ الدولة العثمانية الاقتتال الداخلي في تلك المدة، فقد شن أعداؤها الأوروبيون وعلى رأسهم روسيا القيصرية وآل هابسبورغ في النمسا هجمات جديدة على حدودها. وكان التحدي الوهابي ما زال قائماً في تلك السنوات. فطريق الحاج مقطوعة، من دون أن تجد الدولة مرشحاً قوياً للقيام بمحاربة الوهابيين واسترداد الحجاز منهم. في تلك الأثناء تولى يوسف كنج باشا حكم دمشق خلفاً لعبد الله باشا العظم. وقد أضيف إلى ولايته على الشام حكم طرابلس ليسهل ذلك قيامه بمحاربة الوهابيين. أرهب يوسف كنج سكان دمشق بعساكره الكثيرة التي جلبها إلى المدينة. وقد ازداد تأثير الشيخ طه الكردي، شيخ الطريقة النقشبندية، في والي دمشق المذكور فقام بفرض سياسة متزمتة على المسلمين وأهل الذمة.[٢١] إذ

إبراهيم باشا بعد هربه من يافا ووصوله إلى حلب فعينه هذا متسلماً على يافا وغزة.[١١] وما أن وصل أبو المرق إلى المنطقة حتى أخذ يعمل على استعادة أمواله وأملاكه التي صادرها الجزار في القدس ويافا. وقد زُود لهذا الغرض فرمانات من السلطان ومراسيم من والي الشام إبراهيم باشا تدعو العلماء والأعيان إلى التعاون معه في سبيل استعادة تلك الأموال والأملاك. كما شددت تلك الأوامر السلطانية على أن لقب الوزارة قد أُعيد إلى أبو المرق الذي عُين والياً على الحبشة وجدة ومشيخة الحجاز لتسهيل مهمته في محاربة الوهابيين.[١٢]

قوبلت عودة أبو المرق إلى القدس بتحفظ من علمائها وأعيانها الذين تخوفوا من بطشه وانتقامه. فحينما كان هذا محاصراً في يافا قام الكثيرون منهم بتقديم الشكاوى والعرائض ضده إلى الدولة وتعاونوا في ذلك مع عدوه أحمد باشا الجزار كما ذكرنا. وشعر إبراهيم باشا والي دمشق بهذا الموقف ضد صهره فأرسل من جنين مراسيم التهدئة والتطمين إلى متسلم القدس يحيى بك وإلى علماء المدينة وأعيانها كافة.[١٣] وأوضح الوالي للأهالي أن أبو المرق عُيّن «والياً على جدة وإيالت حبش وشيخ الحرم النبوي»، إضافة إلى التزام غزة هاشم ويافا واللد وتوابعها. أمّا بالنسبة إلى القدس فليس في عهدته سوى رسم القهوة لا غير. لذا، يجب أن «تسكنوا روع الأهالي والفقراء ولا تمكنوهم يتوحشوا من هذه الظنون التي لا ثمرة لها.»[١٤]

جاء محمد باشا أبو المرق إلى غزة وتظاهر بالإعداد للحملة العسكرية التي وعد الدولة بتجهيزها لاستعادة الحجاز من الوهابيين. ولما طالت مدة الإعدادات أُرسلت إليه الفرمانات والأوامر تحثه على ضرورة الإسراع في تنفيذ المهمة التي أخذها على عاتقه. فأخذ يماطل ويعطي الوعود بقرب خروجه في الحملة الموعودة. لكن الدولة اكتشفت بعد مدة أنه لا ينوي القيام بما وعد، فطُلب من سليمان باشا العادل أن يقوم بمعاقبته وإعادة أموال الدولة إلى خزينتها.[١٥] ولما كان سليمان باشا في أول طريقه في حكم عكا فإن المتسلمين في ألوية نابلس وجنين والقدس طولبوا بمساعدته في تنفيذ الأوامر بمحاربة أبو المرق الذي تحصن في يافا.[١٦]

أرسل سليمان باشا فرقة عسكرية من جيشه بقيادة حسين آغا لمحاصرة أبو المرق في يافا. لكن هذا لم يوفق في مهمته إذ كانت يافا محصنة ومنيعة، ولم تستطع تلك الفرقة العسكرية اختراق أسوارها. وبعد أشهر قليلة أرسل سليمان باشا أحد كبار ضباطه، محمد آغا أبو نبوت (أمين جمرك عكا) ليقوم بإتمام

المهمة.[١٧] فأرسل أبو المرق يستغيث بمحمد علي باشا حاكم مصر ويطلب إليه أن يتوسط له عند الدولة العثمانية لتعفو عنه، لكن وساطة محمد علي لم تنفع، فهرب أبو المرق من يافا ثانية متجهاً هذه المرة إلى مصر ليجد الحماية فيها. أمّا يافا فاستسلمت ودخلها محمد آغا أبو نبوت الذي عينه سليمان باشا والي صيدا على حكم غزة ويافا.[١٨] ويبدو أن الدولة قررت سلخ هذا اللواء نهائياً عن ولاية دمشق وضمه إلى حكم والي عكا مكافأة له على محاربة أبو المرق. فقد ظل أبو نبوت في وظيفته وجعل يافا عاصمة حكمه (١٨٠٧ ـ ١٨١٩)، أمّا أبو المرق فحل ضيفاً على حاكم مصر مدة، ثم سافر منها إلى حلب مرة أُخرى حيث كانت نهايته فيها سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م.[١٩]

ثالثاً: حريق كنيسة القيامة
وثورة الإنكشارية في القدس

شهدت العاصمة العثمانية في سنتي ١٨٠٧ و١٨٠٨ أحداثاً مثيرة. فقد عُزل السلطان سليم الثالث في ٢٩ أيار (مايو) ١٨٠٧ تحت ضغط معارضة العلماء والإنكشارية لسياسة الإصلاحات التي اتبعها. لكن مؤيدي سياسته ثاروا على المعارضة التي تسلطت على الحكم في إستنبول وزحفوا على العاصمة، فأصبحت المدينة مسرحاً للحرب والاقتتال. ولما خاف معارضو الإصلاحات أن يخسروا المعركة عسكرياً قاموا بقتل السلطان سليم لإضعاف مقاومة مؤيديه. لكن هؤلاء استمروا في القتال وكسبوا الصراع في النهاية ونصبوا محمود الثاني سلطاناً جديداً قام بمتابعة إصلاحات سليم الثالث.[٢٠]

ولم يكفِ الدولة العثمانية الاقتتال الداخلي في تلك المدة، فقد شن أعداؤها الأوروبيون وعلى رأسهم روسيا القيصرية وآل هابسبورغ في النمسا هجمات جديدة على حدودها. وكان التحدي الوهابي ما زال قائماً في تلك السنوات. فطريق الحاج مقطوعة، من دون أن تجد الدولة مرشحاً قوياً للقيام بمحاربة الوهابيين واسترداد الحجاز منهم. في تلك الأثناء تولى يوسف كنج باشا حكم دمشق خلفاً لعبد الله باشا العظم. وقد أضيف إلى ولايته على الشام حكم طرابلس ليسهل ذلك قيامه بمحاربة الوهابيين. أرهب يوسف كنج سكان دمشق بعساكره الكثيرة التي جلبها إلى المدينة. وقد ازداد تأثير الشيخ طه الكردي، شيخ الطريقة النقشبندية، في والي دمشق المذكور فقام بفرض سياسة متزمتة على المسلمين وأهل الذمة.[٢١] إذ

منع حلق اللحى وشرب الدخان وارتياد المقاهي والخروج في الليالي للهو والسهر. كما ازدادت في أيامه الممنوعات على أهل الذمة الذين طولبوا بأن يلزموا حدودهم بحسب الشرع. ويبدو أن هذه السياسة المتشددة المتزمتة جاءت تعويضاً من عدم قدرة الوالي على محاربة الوهابيين إضافة إلى تأثير شيخ النقشبندية المذكور.

وكان الوهابيون، بعد احتلالهم الحجاز ومنعهم مرور قوافل الحاج إلاّ بشروطهم، قد زحفوا على جنوب بلاد الشام، الأمر الذي اضطر الكثير من القبائل البدوية في المنطقة إلى الهجرة شمالاً حتى وصلت إلى حوران. وترك هؤلاء العربان الخراب والدمار في المناطق التي وصلوا إليها، فكان على والي الشام أن يخرج مع عساكره لإبعادهم عن تلك المنطقة القريبة من دمشق.[٢٢] لذا، فإن يوسف كنج باشا ظل مشغولاً بعد انتهائه من قمع الثورات في طرابلس وجبال العلويين بالدفاع عن عاصمة حكمه أمام توغل الوهابيين وحلفائهم من العشائر البدوية. هذه الأحداث في بلاد الشام انعكست على لواءي نابلس والقدس التابعين لوالي دمشق. فترك ضعف الوالي أو انشغاله بدفع الأخطار عن عاصمة حكمه فراغاً سياسياً وعسكرياً في هذه المنطقة، الأمر الذي سمح بنشوب القلاقل والاضطرابات.

وفي ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٨٠٨، شب حريق في كنيسة القيامة، دمر جزءاً كبيراً من القسم الغربي منها. وبدأ الحريق في الجانب المخصص للأرمن فاتُّهم هؤلاء بإشعاله.[٢٣] وأقام رؤساء الطوائف المسيحية الخيام في ساحة الكنيسة لحراستها من النهب والتعديات. ويذكر بعض المصادر أن كبار علماء القدس وأعيانها شاركوا في عملية الحراسة، وكان بين هؤلاء مفتي الحنفية في المدينة حسن أفندي ونقيب الأشراف عمر أفندي الحسيني.[٢٤]

طلب رؤساء الطائفة الأورثوذكسية إلى السلطان أن يسمح لهم ببناء الكنيسة وترميمها، فحصلوا على فرمان يأذن لهم في ذلك في أوائل سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م. وحاول أبناء الطائفة الأورثوذكسية مباشرة عملية البناء والترميم في أيار (مايو) ١٨٠٩، إلاّ إن رؤساء طائفتي الأرمن والكاثوليك عارضوهم وحرضوا المسلمين على منع العمل، وتوقفت أعمال الترميم مدة وسادت القدس، في تلك الفترة، أجواء مشحونة بالتوتر الطائفي وانفلات زمام الأمور من أيدي رجال الحكم المحليين. وبعد مدة قصيرة تغلب الأورثوذكس على المعارضة المحلية وحاولوا متابعة العمل في الكنيسة، لكن رجال الإنكشارية المقيمين بالمدينة اعترضوا العمال ومنعوهم من ترميم الكنيسة على الرغم من إذن السلطان لهم في ذلك.[٢٥]

توجه رؤساء الطائفة الأورثوذكسية إلى الدولة العثمانية ثانية عارضين شكواهم

مما حدث، فصدر فرمان جديد يسمح لهم بإتمام عملية ترميم الكنيسة وبناء ما دمره الحريق. لكن تجدد العمل في الكنيسة أدى إلى إعلان الإنكشارية الثورة على المتسلم بعد أن هاجموا عمال البناء والمهندسين.[٢٦] بعد ذلك سيطر هؤلاء على القلعة وطردوا المتسلم، أي حاكم المدينة واللواء منها. وتقدم هؤلاء الثوار من الإنكشارية بمطالبهم وهي:[٢٧]

أ ـ نقل الحامية العسكرية التي أرسلها والي الشام مؤخراً إلى خارج المدينة.
ب ـ تغيير متسلم اللواء مصطفى آغا الذي طردوه من المدينة فعلاً.

وبعد أن أوقف الإنكشارية أعمال البناء والترميم في الكنيسة توجهوا إلى رؤساء الطائفة الأورثوذكسية وطالبوهم بالتوسط لدى والي الشام من أجل أن يقبل مطالبهم المذكورة. وكان الوالي حينها مشغولاً بقمع الثورات التي قامت ضده في طرابلس وجبال العلويين، فطلب من سليمان باشا والي صيدا أن يقوم بالقضاء على الثورة في القدس. فأرسل الأخير مرسوماً من عكا إلى أصحاب الحل والعقد في المدينة من حكام وعلماء وأعيان يطالبهم فيه «بردع العوام عن طائفة الروم وتدعوهم يبادروا بعمار القمامة [أي القيامة] بحسب الأمر السلطاني.»[٢٨] ويشير سليمان باشا في رسالته إلى مطالب الثوار غير المقبولة فيقول: «والحال هذا مخالف الرسم والقانون لأن أولو الأمر ما هم مسلم قيادهم بأيدي الرعايا النصارى لكي يعزلوا ويولوا.»[٢٩] لكن مرسوم حاكم عكا الذي تضمن توبيخاً وتحذيراً من العاقبة لم يؤدّ إلى إنهاء حركة الإنكشارية في القدس، وكان لا بد من إرسال فرقة عسكرية لقمع ذلك التمرد.

ويبدو أن عدد الأهالي الذين أيدوا رجال الإنكشارية الثائرين كان محدوداً جداً. فقام والي دمشق وطرابلس، يوسف كنج باشا، بإرسال قائد فرقته المغربية الحاج محمد أبو ذريعة لتنفيذ مهمة إقرار الحكم والأمن في القدس. ويتبين من الأوامر والمراسيم التي أرسلت إلى المدينة من دمشق وعكا أن وقف ترميم الكنيسة لم يكن إلاّ حجة واهية، وأن سبب ثورة الإنكشارية الحقيقي هو وضع العساكر الجديدة في القلعة.[٣٠] ويذكر الجبرتي أن يوسف باشا والي الشام هو الذي أرسل فرقة من عسكره وصلت عن طريق الغور «وهو مسلك موصل إلى القدس قريب المسافة خلاف الطريق المعتادة فدهموا الجماعة المعارضين على حين غفلة وحاصروهم في دير وقتلوهم عن آخرهم وهم نيف وثلاثون نفراً.»[٣١] ويتطابق كلام الجبرتي مع المصادر الأُخرى التي تشير إلى أن محمد آغا أبو ذريعة فاجأ

الثوار الذين أُلقي القبض على بعضهم وفر الآخرون واختبأوا في دير الأرمن. واستسلم هؤلاء بعد عدة أيام فقام أبو ذريعة بمحاكمتهم جميعاً بالاتفاق مع المتسلم الذي أُعيد إلى حكمه ونفذ فيهم (٣٨ شخصاً) حكم الإعدام الفوري.[٣٢]

وعلى الرغم من أن ثورة الإنكشارية في القدس ارتبطت بحريق كنيسة القيامة، وتعاون العساكر مع الأرمن الذين عارضوا أن ترمّمها الطائفة الأورثوذكسية، فإن المصادر تشير إلى أكثر من ذلك. فحركة الإنكشارية في القدس ترتبط بوضع عساكر جديدة في القلعة من قبَل والي الشام، وبسياسة النظام الجديد في العاصمة العثمانية كما يبدو. وفي كل الأحوال، فإنه بعد التغلب على رجال الإنكشارية، تجدد العمل في ترميم كنيسة القيامة وأعيدت إلى سابق عهدها. كما أن دير الروم كان هوجم ونُهب منه «بعض أشياء وأسباب» فأعيدت إلى أصحابها بعد قمع الثورة.[٣٣] كذلك فإن إعدام العشرات من عساكر الإنكشارية ومؤيديهم في القدس، أثار الرعب في قلوب الأهالي، فهرب البعض منهم خوفاً من أن يلحق به الانتقام. وقام والي الشام بإرسال كتب التطمين إلى الأهالي: «فالمراد ألاّ يكون عند أحد مخايلة بل كل يلزم حده ويمشي بطريقه على حسب عادته.»[٣٤] وكان عدد من الثوار أو مؤيديهم فروا إلى نواحي يافا ومصر، وهؤلاء لم يشملهم العفو وإنما طولب أهالي القدس بألاّ يسمحوا بدخولهم مجدداً إلى البلدة «لكيلا يجدد الفساد القديم ويصير ثقله إلى رعايا البلدة.»[٣٥] وهكذا انتهت هذه الحركة التي قام بها بضع عشرات من عساكر الإنكشارية يؤيدهم عدد قليل من أهالي القدس. ولم تكن تلك الحركة أقوى حركات العصيان أو آخرها في المنطقة، فقد شهدت العقود التالية قلاقل وثورات أُخرى في أنحاء متعددة من فلسطين.

رابعاً: جبل نابلس
في عهد موسى بك طوقان

عزز آل طوقان نفوذهم في جبل نابلس خلال القرن الثامن عشر كما مر سابقاً. أمّا في عهد موسى بك (١٨٠١ - ١٨٢٣) فوصلت هذه الأسرة إلى أوج قوتها السياسية والعسكرية.[٣٦] وكان آل طوقان زعماء صف اليمن في جبل نابلس بينما كان آل النمر وجرار زعماء صف القيس. وبينما أعطى ولاة الشام، من آل العظم، هؤلاء حمايتهم ودعمهم، فإن آل طوقان تحالفوا مع حكام عكا. وقد أثبت هذا التحالف قوته وأهميته خلال فترة سليمان باشا العادل (١٨٠٤ - ١٨١٩). وكان

لاستقرار الحكم في عكا، وقرب حكامها من جبل نابلس، دور كبير في تعزيز مكانة آل طوقان، على الرغم من أن سنجقهم كان يتبع رسمياً لولاية دمشق. ولما أصبح محمد آغا أبو نبوت حاكماً للواء يافا وغزة، بينما عُيّن والد زوجته كنج أحمد آغا، أحد مماليك الجزار، متسلماً على لواء القدس عدة سنوات، فقد صار تفوق هذا التحالف واضحاً للعيان. وعززت علاقات النسب بين آل طوقان وآل الحسيني في القدس التعاون السياسي بين العائلات القوية في المنطقة. فمن ناحية فعلية ضم هذا التحالف، الذي حظي بدعم سليمان باشا العادل، كلاً من حكام يافا والقدس، وزعماء صف اليمن في القدس آل أبو غوش، إضافة إلى حكام جبل نابلس، وزعماء صف اليمن يقودهم موسى بك طوقان.

وكان موسى بك تعاون مع والي عكا الذي ألقت عليه الدولة مهمة محاربة محمد باشا أبو المرق وإخراجه من يافا.[٣٧] وتقديراً لهذا الموقف أعيد تعيين آل طوقان لحكم جبل نابلس، فعُيّن محمد بك طوقان شيخاً على ناحية بني صعب سنة ١٨٠٦. وكان آل الجيوسي مشايخ لتلك الناحية بالوراثة منذ مدة طويلة، فتضايقوا من مزاحمة آل طوقان لهم. ولما توفي محمد بك سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، عُيّن أسعد بك طوقان لمشيخة ناحية بني صعب. وتذمر آل الجيوسي من استمرار خروج الحكم من أيديهم فجاءهم مرسوم من الوالي يؤكد التعيين المذكور: «غير خافي أن قرايا ناحية بني صعب في تصرف افتخار الأمراء متسلمنا بنابلس حالاً موسى بك طوقان وابن أخيه أسعد. فبموجب فرمان عالي شان ومراسيم شريفة من أسلافنا الوزراء العظام... فلا يعارضهم بذلك معارض ولا ينازعهم منازع.»[٣٨]

ولما كان سليمان باشا العادل عُيّن في تلك الفترة (١٨١٠ - ١٨١٢) والياً على دمشق أيضاً فإن آل الجيوسي لم يكن في قدرتهم مقاومة منافسيهم الذين يدعمهم الوالي. لذا، توجهوا إلى قائمقام حاكم عكا، علي باشا الخازندار، وطلبوا إليه تدبير مصدر رزق للعائلة التي خسرت التزام الناحية. وبعد أن اطلع علي باشا على الوضع الذي آل إليه مشايخ الجيوسي رتب لهم بالاتفاق مع آل طوقان جباية ضرائب ثلاث قرى هي: كور وقلنسوة وإرتاح، شرط أن يمتنع آل الجيوسي من أية أعمال عدائية مقاومة لحكم موسى بك طوقان.[٣٩]

لكن هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً، إذ ثار أبو عودة الجيوسي شيخ ناحية بني صعب في السنة التالية (١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م) وتحصن في قلعة صوفين، ورفض دفع مال الدورة إلى والي دمشق الجديد. ويبدو أن آل الجيوسي حصلوا على تأييد سكان الناحية فتغلبوا على أسعد بك طوقان وطردوه ورجاله من المنطقة. وأرسل

والي دمشق كتب الإنذار والتحذير إلى سكان ناحية بني صعب يأمرهم بوقف التمرد «وترك حركة أبو عودة الجيوسي» الذي لم يرض بالاتفاق المعقود بواسطة كتخدا والي صيدا.[٤٠] وعندما لم تجد نفعاً مراسيم الوعيد والتهديد، توجه والي دمشق إلى سليمان باشا العادل طالباً مساعدته في إنهاء تمرد آل الجيوسي، فأرسل حاكم عكا جيوشه إلى ناحية بني صعب القريبة منه وحاصر الشيخ أبو عودة ورجاله في قلعة صوفين حتى احتلها منهم ثم هدمها. أمّا أبو عودة نفسه فقد سيق أسيراً إلى عكا حيث سجن هناك وأطلق بعد أن دفع غرامة قدرها ألفا قرش إلى والي الشام.[٤١]

وبعد أن أخضع موسى بك طوقان، متسلم لواء نابلس، منافسيه مشايخ ناحية بني صعب، فإنه حاول الانتقام من غيرهم مثل آل النمر وجرار. ويبدو أنه أراد الإفادة من الدعم الذي يلقاه من حكام دمشق وعكا حتى يُحكِم سيطرته على نابلس نفسها. لكن هذه السياسة أثارت سكان المدينة وأدت إلى استنفار منافسيه ووقوفهم صفاً واحداً لإفشال مخططاته. فنجاح تلك المخططات كان سيؤدي إلى اختلال التوازن، الذي طالما ساد جبل نابلس ومدينتها، بين مشايخ النواحي والعائلات المتعددة. على هذه الخلفية ثارت العائلات المنافسة لآل طوقان من صف القيس من أجل إحباط سياسة موسى بك والقضاء على حكمه إن أمكن.[٤٢]

استمرت الصراعات بين صفي القيس واليمن في مدينة نابلس وجبالها، بصورة متقطعة، ما بين سنة ١٨١٧ وسنة ١٨٢٣. وشارك في الحلف المنافس لآل طوقان كل من:

١ ـ آل النمر زعماء صف القيس في المدينة.
٢ ـ شيوخ ناحية جماعين، آل قاسم الأحمد.
٣ ـ شيوخ ناحية بني صعب سابقاً، آل الجيوسي.
٤ ـ شيوخ ناحية المشاريق من عائلة جرار.
٥ ـ شيوخ ناحية جورة عمرة من عائلة جبارة.

واستمرت الصراعات بين الطرفين، فجند كل طرف حلفاءه داخل المدينة وخارجها. ويذكر العورة في تاريخه لسليمان باشا العادل، أن والي عكا نفسه وكذلك صرافه حاييم فرحي و«كاتب العربي» المعلم حنا كانوا يميلون إلى آل جرار وعبد الهادي، بينما كان كتخداه علي باشا وابنه عبد الله يؤيدان آل طوقان والبرقاوي.[٤٣] فلما فشل والي دمشق في وقف الاقتتال بين الطرفين وتأثرت

التجارة والزراعة وجباية الضرائب السنوية المخصصة لطريق الحاج، طلب من حاكم عكا التدخل ثانية لوضع حد لسفك الدماء في جبل نابلس.

وتدخل سليمان باشا العادل، فعلاً، في الصراع الدائر بين مشايخ جبل نابلس وطلب منهم جميعاً أن يحضروا إلى عكا ليحكم بينهم. وحضر إلى عكا كل من: موسى بك طوقان، متسلم اللواء، وابن أخيه أسعد بك، وموسى العثمان، وقاسم الأحمد الجماعيني، وأحمد جرار، ومحمد جرار، وعيسى البرقاوي، ومحمد الأحمد، ومشايخ وادي الشعير، وحسين عبد الهادي، والجيوسي.[٤٤] وبقي هؤلاء في ضيافة سليمان باشا أسبوعين حاول خلالهما عقد اتفاق صلح بين الطرفين. وبعد مداولات طويلة تقرر أن يدفع موسى بك طوقان مبلغ ٩٠,٠٠٠ قرش إلى الشيخ قاسم الأحمد دية ثمانية أشخاص قتلوا حين هجم المتسلم برجاله على جماعين.[٤٥] ومن اللافت للنظر أن آل النمر لم يحضروا الاجتماع ولم يرد ذكرهم ضمن قائمة المدعوين. ويبدو أن مكانة هؤلاء كانت تدهورت في تلك الفترة وتقدم عليهم حلفاؤهم من آل جرار وعبد الهادي والقاسم وغيرهم. وقد أكد الاتفاق، الذي عقد في عكا، قاضي نابلس الشرعي الشيخ محمد التميمي، فكتب اتفاقية الصلح وإنهاء العداء بين الطرفين في أواخر سنة ١٢٣٢هـ/١٨١٧م.[٤٦]

ولم يدم الاتفاق بين الصفين طويلاً. ويبدو أن تبدل الحكام في عكا بعد وفاة سليمان باشا العادل ساهم في ذلك، فتجدد الاقتتال بين الطرفين. وعُزل موسى بك طوقان عن الحكم في أوائل سنة ١٨٢٠ وعُيّن بدلاً منه أحد منافسيه، الشيخ أحمد جرار.[٤٧] وبالإضافة إلى عزل موسى بك، فإن آل طوقان خسروا أيضاً مشيخة ناحية بني صعب التي عادت إلى آل الجيوسي.[٤٨] ويبدو أن والي دمشق استغل في حينه تبدل الحكام في عكا وتدخل، بصورة مباشرة، في شؤون جبل نابلس التابع لولايته. فخسر آل طوقان نتيجة ذلك، لفترة ما، التفوق الذي كانوا حصلوا عليه في عهد سليمان باشا العادل تحت زعامة موسى بك طوقان. لكن موسى بك لم يستسلم لفوز منافسيه وأخذ يراقب التطورات السياسية وتبدل الحكام حتى تسنح الفرصة الملائمة لعودته إلى حكم لواء نابلس. وتوجه إلى حليفه في عكا، عبد الله باشا، وطلب إليه مساعدته في تحقيق طموحاته. وتدخل هذا، فعلاً، لدى والي الشام الجديد درويش باشا طالباً إعادة حكم جبل نابلس إلى آل طوقان وتعيين مصطفى بك، حفيد مصطفى باشا طوقان، متسلماً على السنجق. فاستجاب الوالي لطلب حاكم عكا وقام بتعيين مصطفى بك أميراً على اللواء.[٤٩] ولم يكتف آل طوقان بذلك وإنما ذهب موسى بك إلى دمشق حيث

قابل واليها وعرض عليه أحواله طالباً مساعدته في استعادة أملاكه التي خسرها من قبل. فحقق الوالي مطالبه وأرسل مرسوماً جديداً بهذا الشأن.[٥٠] وهكذا نجح موسى بك مرة أُخرى في استعادة السيطرة على جبل نابلس واضطر منافسوه إلى قبول هذه التغييرات على مضض. لقد نجح آل طوقان في كسب ود وتعاون حكام دمشق وعكا معاً، الأمر الذي لم يترك لمنافسيهم أي مجال لمعارضة الأوامر الجديدة من والي دمشق.

ولم يمض عام على عودة آل طوقان إلى سلطتهم حتى نشب خلاف بين درويش باشا والي الشام وعبد الله باشا حاكم عكا. وحوصر الأخير في عاصمته بعد أن أصدر السلطان فرماناً بنقل حكمها إلى منافسه والي الشام المذكور. وهكذا خسر آل طوقان الدعم السياسي الذي كان لهم سابقاً وأصبحوا في موقف حساس في صف واحد مع عبد الله باشا «مغضوب الدولة» المحاصر في عكا. واستغل درويش باشا هذه الأوضاع السياسية الجديدة ليشدد من قبضته على لواء نابلس المتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي. فقام بعزل مصطفى بك طوقان وعيّن بدلاً منه حسين آغا ثم سليمان آغا وهما من العساكر الأغراب من رجال والي دمشق الذي كانت جيوشه بالقرب من نابلس.[٥١] ولم يكتف درويش باشا بعزل آل طوقان عن الحكم، وإنما أرسل مرسوماً إلى أهالي نابلس طالبهم فيه بطرد موسى بك من المدينة.[٥٢]

وحالف الحظ آل طوقان مرة أُخرى فتم عزل درويش باشا بعد أن عفا السلطان عن عبد الله باشا والي صيدا. وكان لهذا التغيير أثر مباشر في توازن القوى السياسي في جبل نابلس، فحصل موسى بك على مرسوم بتعيينه متسلماً على اللواء من والي دمشق الجديد صالح باشا.[٥٣] وكان هذا التغيير السريع مفاجئاً للصف الآخر المعارض لآل طوقان، فقرر التخلص من موسى بك بالحيلة والخديعة هذه المرة. فاتفق آل النمر وقاسم الأحمد وغيرهم من مشايخ صف القيس على التظاهر بقبول عودة موسى بك لحكم جبل نابلس وأقنعوه بضرورة عقد اتفاق صلح وسلام بين الطرفين. وحضرت جموع صفي القيس واليمن إلى بيت وَزَن معقل آل قاسم الأحمد في ١٦ ربيع الأول ١٢٣٩هـ/ ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٢٣م. وفي هذا الاجتماع تم دس السم في قهوة موسى بك طوقان فمات ودفن في اليوم التالي في مقبرة آل فروخ في نابلس.[٥٤] وكانت وفاة موسى بك ضربة قوية لمكانة آل طوقان الذين فقدوا بموته قائداً وزعيماً سياسياً قديراً. لكن غيابه لم يكن نهاية لصراع القوى والاقتتال بين مشايخ جبل نابلس وزعمائها. فتلك

الصراعات بشأن القوة كانت جزءاً لا يتجزأ من تقاليد الحكم والسياسة في ذلك العهد الذي حقق فيه سكان البلاد قدراً كبيراً من الحكم الذاتي تحت مظلة الدولة العثمانية.[٥٥]

خامساً: حكم محمد أبو نبوت في يافا

حين توفي الجزار في عكا (أيار (مايو) ١٨٠٤) كان محمد آغا أبو نبوت أحد مماليكه المتقدمين سناً ومكانة. فلما بدأ سليمان باشا العادل حكمه دخل أبو نبوت في خدمة الوالي الجديد وأصبح أحد أعوانه المقربين. وفي سنة ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م، ألحت الدولة على سليمان باشا بإنهاء قضية أبو المرق الذي تحصن في يافا، وكان أبو نبوت حينئذ يشغل وظيفة أمين جمرك ميناء عكا. فلما استعصى فتح مدينة يافا على جيش حسين آغا، أُرسل أبو نبوت على رأس قوة عسكرية جديدة للقضاء على أبو المرق، فنجح في مهمته وأرسل البشائر إلى سليمان باشا العادل الذي قرر تعيينه متسلماً على لواء غزة ويافا مكافأة على نجاحه. وقد حثه في كتاب التعيين على الاجتهاد «براحة العباد وعمار البلاد.»[٥٦] واستقر أبو نبوت بيافا. وأخذ يعمل على إعادة الأمن والاستقرار إلى المدينة التي عانت، مدة طويلة، جراء آثار القلاقل والحملات العسكرية. وشهدت يافا في أيامه حركة كبيرة من العمران وترميم ما دمرته آلات الحرب منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى عصيان أبو المرق. وإذا كان ظاهر العمر مسؤولاً عن بناء عكا وازدهارها وإعمار حيفا الحديثة، فإن أبو نبوت يعد بحق باني مدينة يافا التي بدأت تزدهر منذ عهده.

بالإضافة إلى إعادة الأمن والاستقرار داخل يافا، فإن أبو نبوت قاد الحملات العسكرية على العربان الذين توغلوا في المناطق الآهلة على امتداد ساحل فلسطين. وقد ثار عليه عربان الوحيدات بقيادة الشيخ سليمان، أحد أقوى مشايخ عربان لواء غزة وزعيم صف القيس في تلك المنطقة. فاتفق أبو نبوت مع الشيخ عثمان أبو غوش (زعيم صف اليمن في جبل القدس) على محاربته، ونصبا له كميناً خارج مدينة يافا فقتل وألقيت جثته في البحر.[٥٧] لكن هذا النجاح مع أهميته ظل موقتاً إذ إن محاربة البدو ودحرهم إلى الصحراء كانت مهمة صعبة تحتاج إلى الكثير من الرجال والأموال. وفي سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م، وصل إلى منطقة غزة «عرب الهنادي» من مصر وكانوا يعملون في تأمين طريق الحاج من القاهرة إلى الحجاز.

فلما تعطل طريق الحاج بسبب الوهابيين ضاق عليهم العيش في الصحراء، فعبروا من سيناء إلى منطقة غزة.[٥٨] وحاول أبو نبوت صدهم وقاد حملة عسكرية عليهم لكن قواته هزمت في المعركة التي نشبت بين الطرفين ونجا بنفسه بأعجوبة. فانسحب من أمامهم وأرسل يطلب النجدة من سليمان باشا العادل، لكنه لم يسعفه فاضطر إلى السكوت عنهم والعودة إلى يافا.

واستمر عربان الهنادي في الانتشار في منطقة غزة حتى إنهم وصلوا قريباً من يافا من دون أن يتمكن أبو نبوت من ردعهم وردهم على أعقابهم. وفي سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، نهب هؤلاء قافلة تجارة مصرية تحمل الكثير من الأموال والبضائع، فأثار ذلك حفيظة محمد علي باشا حاكم مصر، الذي أرسل إعلاماً إلى سليمان باشا والي عكا بهذا الشأن وطالبه بالعمل على استرداد البضاعة ومعاقبة الجناة.[٥٩] واهتم سليمان باشا، الذي كان والياً على دمشق أيضاً في تلك السنة، بملاحقة العربان واسترداد البضاعة المنهوبة. وعلى الرغم من أن القافلة نهبت لدى مرورها على طريق السويس، فإن العربان أحضروا القهوة والسلع الهندية والعطور والأقمشة وغيرها إلى مدن جنوب فلسطين لبيعها. فوجه والي صيدا تنبيهاً إلى حكام تلك المدن وتجارها بألاّ يتعاونوا في شراء تلك السلع بل «تجسسوا وتفحصوا فإذا ظهر عند أحد من هذا الرزق شيء تضبطوه وتبقوه بطرفكم تحت الحفظ.»[٦٠]

اتجه أبو نبوت إلى إعمار مدينة يافا وتحصينها بعد أن باءت محاولاته الأولى لمحاربة العربان ودحرهم إلى الصحراء بالفشل. فأقام، في سنة ١٨١٠، جامعاً كبيراً في يافا عرف باسمه. كما أنشأ في جواره بئراً وسبيلاً يراهما الزائر لوسط المدينة حتى يومنا هذا. ولما كان المسجد والسبيل بحاجة إلى مصروفات وخدمة وصيانة عامة فإنه حبس عليهما الأوقاف الكثيرة من البيوت والأراضي والدكاكين لصيانة المسجد وخدمته.[٦١] ثم رأى أبو نبوت أن تلك الأوقاف غير كافية، فقام بترميم المسجد وتوسيعه على حسابه وأجرى إليه الماء وفرشه بأنواع البسط ورتب له الموظفين وزاد في مرتبات الوظائف السابقة حتى صار «نزهة للناظرين وتحفة للعابدين»، ثم اشترى من ماله محلات جديدة وألحقها بوقف الجامع والسبيل. كما أنشأ خاناً جديداً وهو «مشتمل على سبعة دكاكين بداخله وأربع طباق وساحة سماوية» وألحقها كلها بالوقف المذكور.[٦٢]

استمر أبو نبوت في بناء مدينة يافا وإعمارها، فأنشأ السبيل المحمودي وبئراً جديدة قرب الجامع الكبير المسمى باسمه. ثم أنشأ مدرسة في جوار الجامع ألحق

بها مكتبة وعيّن لها علماء وطلبة ومصدرين ورتب لهم ما يكفي لمعيشتهم. كما أوقف عليها الطواحين السبع الكائنة في «أرض المر» على نهر العوجا شمالي يافا (اليركون حالياً) والتي اشتراها (وأعمرها بعد خرابها)، من مشايخ ناحية جماعين قاسم الأحمد وموسى العثمان وغيرهما.[٦٣] واستمرت يافا في تقدمها العمراني في عهد أبو نبوت فدبت فيها الحياة والنشاط بعد فترة طويلة من الركود والاندثار. كذلك اهتم بتحصين عاصمته، إضافة إلى إنشاء الأبنية والمساجد والخانات. إذ عمّر ورمم أبراجها وأسوارها التي دكتها مدافع أبو الذهب ونابليون بونابرت. ثم وضع عليها المدافع التي أحضرت خصيصاً من طرابلس وعكا. ولحماية المدينة من الغزاة مستقبلاً، حفر خندقاً خارج السور من جهة البر كما أقام سداً منيعاً على الميناء ليمنع تدفق مياه البحر على الحوانيت والبيوت المجاورة. وقد قام عماله بإحضار الحجارة لإنشاءاته تلك من حصون قيسارية المندرسة وأبنيتها.[٦٤]

أقام أبو نبوت شبكة من علاقات التحالف والتعاون مع حكام ومشايخ ألوية فلسطين ونواحيها. فبالإضافة إلى علاقات الثقة والتعاون مع سليمان باشا والي عكا الذي عينه في وظيفته مدى الحياة، أنشأ تحالفاً مع آل طوقان في نابلس وآل الحسيني في القدس وآل أبو غوش مشايخ صف اليمن في جبلها. وكان للعلاقة بآل أبو غوش أهمية خاصة إذ إن هؤلاء تحكموا في الطريق بين يافا والقدس فساهم ذلك في ازدهار التجارة وتأمين الحجاج الذين ازدادت أعدادهم في تلك الفترة. وقد وصل آل أبو غوش إلى أوج نفوذهم وتسلطهم في تلك الفترة واستفادوا بدورهم من هذا التحالف للتغلب على منافسيهم آل سمحان زعماء صف القيس في جبال القدس. وكان زعيم آل أبو غوش، حتى أوائل القرن التاسع عشر، الشيخ عيسى الذي خلفه أولاده الأربعة في زعامة ناحية بني مالك. وقد أدى هؤلاء (عثمان، وإبراهيم، وجبر، وعبد الرحمن) دوراً مهماً في تاريخ المنطقة في العقود الأربعة الأولى من القرن الماضي.[٦٥] وقد شكل هؤلاء وأولادهم وأحفادهم الأعمدة الرئيسية لعائلة أبو غوش حتى يومنا هذا.

كان أبو نبوت، معظم مدة حكمه في يافا، على علاقات جيدة بسليمان باشا العادل، ونفذ سياسة شبيهة بسياسة سيده، الأمر الذي ساهم في إعمار المنطقة واستقرارها. وكان حاكم عكا يعتمد على متسلمه في يافا في المهمات الصعبة حتى خارج حدود فلسطين. فلما توفي والي الشام في محرم ١٢٣١هـ/كانون الأول (ديسمبر) ١٨١٥م في طريق عودته من الحاج عُيّن سليمان باشا العادل حاكماً على دمشق وطرابلس بالوكالة حتى ترسل الدولة من يحكم تينك الولايتين.[٦٦] فاختار

سليمان باشا رجلاً مجرباً هو أبو نبوت للقيام بمهمة ضبط أموال والي الشام وأمير الحاج، وإقرار الأمن في دمشق بالنيابة عنه. وقد وصل محمد آغا فعلاً إلى دمشق في صفر ١٢٣١هـ/كانون الثاني (يناير) ١٨١٦م وقام بمهمته خير قيام.(٦٧) وقد استمر تعيين سليمان باشا على دمشق بالوكالة ستة أشهر حتى حضر الوالي الجديد حافظ علي باشا واستلم حكم المدينة فرجع أبو نبوت إلى يافا.

لكن علاقات الثقة والتعاون التي سادت بين سليمان باشا ومتسلمه في يافا أصابها بعض التدهور في تلك الفترة. فقد كان أبو نبوت من كبار مماليك الجزار ويعد نفسه مساوياً لوالي صيدا ومن رجاله المقربين، ويأمل بأن يحل مكان علي باشا الكتخدا بعد وفاته سنة ١٨١٥. لكن سليمان باشا بمشورة حاييم فرحي، نصب عبد الله باشا مكان والده فذهبت آمال أبو نبوت وأحلامه أدراج الرياح. وفي سنة ١٨١٦ زار كوسا كيخيا، أحد كبار رجال الدولة، فلسطين وسافر إلى يافا والقدس فأكرمه أبو نبوت جداً آملاً بمساعدته عند الباب العالي للحصول على رتبة الباشوية.(٦٨) وحين عاد كوسا كيخيا إلى الآستانة أرسل إلى متسلم يافا الهدايا مع رتبة قبوجي باشي، أمّا رتبة الوزارة فأعطيت إلى عبد الله باشا غريمه في عكا، فاستاء أبو نبوت من ذلك. وكان بعض الشكاوى يصل إلى سليمان باشا العادل في حق متسلمه فيغض الطرف عنها. وقد جاء سليمان باشا لزيارة يافا في ذلك الحين فخرج أبو نبوت مع عساكره لاستقبال الوزير في «أم خالد» نحو ثلاثين كيلومتراً شمالي يافا. وسر الوالي بما شاهده من إعمار المدينة وتحصينها، لكنه خاف، في الوقت نفسه، من طموح أبو نبوت ومخططاته.(٦٩)

استاء أبو نبوت كما ذكرنا من تعيين عبد الله باشا معاوناً للوالي في عكا خلفاً لوالده، إذ كان يطمح إلى أن يحظى هو بهذا المنصب. وكان متسلم يافا يعلم بأن ذلك حدث بتدبير ومشورة حاييم فرحي، صراف سليمان باشا ومستشاره الحميم. وعندما تكدرت العلاقات بين الطرفين أخذ عبد الله باشا وفرحي يغريان الوالي بعزل أبو نبوت عن الحكم ويحرضان عليه في كل مناسبة. وفي سنة ١٢٣٣هـ/١٨١٧ - ١٨١٨م، وقع خلاف بين أبو نبوت وبين قنصل الإنكليز في يافا، يوسف دميان. ولما رفع القنصل القضية أمام سليمان باشا و«الدولة العلية» حكمت له، فاغتاظ متسلم يافا جداً لكنه اضطر إلى قبول الحكم مكرهاً.(٧٠) وتكدرت العلاقات بين سليمان باشا العادل وأبو نبوت، وتخوف الوالي من بعض مظاهر الاستقلال التي كان متسلم يافا يطالب بها لنفسه. وأخيراً أقنعه مستشاروه في عكا بأن يعزل أبو نبوت ويعين خلفاً له هو ابن أخيه مصطفى بك.(٧١)

وفي سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٩م، كان أبو نبوت خارج المدينة مع عساكره المرافقة قافلة الجردة التي تخرج من غزة لملاقاة الركب الشامي، فلما عاد إلى عاصمة حكمه وجد أبوابها مقفلة في وجهه والعساكر يمنعونه من دخولها. فلما علم بأن سليمان باشا أقاله وعيّن مصطفى بك مكانه عاد إلى غزة وأخذ يجمع أمواله وأمتعته من يافا والقدس وغزة وغيرها، وحملها على أكثر من ٢٧٠ جملاً ورحل إلى مصر من دون زوجته ابنة كنج أحمد آغا وأولادها الصغار، فقد أبقاهم في بيت المقدس.(٧٢) وانتهى بذلك دور أبو نبوت في تاريخ فلسطين الحديث لكنه استؤنف في بقاع أُخرى من الإمبراطورية العثمانية. إذ أقام أبو نبوت بضيافة محمد علي حاكم مصر مدة، وتوسط له الأخير عند الباب العالي فصدرت له الدعوة إلى الحضور إلى الآستانة.(٧٣) فعُيِّن أبو نبوت حاكماً على ولاية سالونيكا وشارك هناك في محاربة الثوار اليونانيين الذين ثاروا على الدولة العثمانية. وتنقل بعد ذلك في مناصب الإدارة والحكم في أنحاء متعددة من الإمبراطورية، لكنه لم يعد إلى فلسطين.

اشتهر أبو نبوت خلال مدة حكمه في فلسطين بذكائه وقضى بين الناس وحكمهم بالعدل والإنصاف مثل سليمان باشا العادل. لكنه تميز، مثل الكثيرين من حكام ذلك العصر، بالشدة والقسوة ونهب الأموال مع اهتمامه بتأمين الطرقات والقضاء على السرقات والقلاقل. أمّا أهم أعماله التي بقيت تخلد ذكراه في يافا فهي الأبنية الكثيرة وأعمال العمران وتحصين المدينة. فقد نمت يافا وازدهرت في عهده بعد عهد طويل من القلاقل وعدم الاستقرار المرتبط بالحروب والحملات العسكرية منذ سبعينات القرن الثامن عشر. وهكذا انضمت يافا في تلك الفترة إلى عكا وحيفا اللتين شهدتا منذ أيام ظاهر العمر عصراً جديداً من البناء والإعمار بعد طول اندثار بدأ عقب الحروب الصليبية في القرن الثالث عشر الميلادي.

سادساً: فلسطين في عهد عبد الله باشا (١٨١٩ - ١٨٣١)

لم تسبب وفاة سليمان باشا العادل في عكا سنة ١٨١٩ القلاقل والصراعات مثلما حدث بعد موت الجزار. فقد كان عبد الله باشا ابن علي باشا الخازندار، كتخدا الوالي، هو الوارث الطبيعي الذي أُعد مسبقاً لهذه المهمة.(٧٤) بل إن عبد الله باشا كان يقوم بمعظم مهمات الوالي فعلاً في الأشهر الأخيرة قبل وفاة سليمان

سليمان باشا رجلاً مجرباً هو أبو نبوت للقيام بمهمة ضبط أموال والي الشام وأمير الحاج، وإقرار الأمن في دمشق بالنيابة عنه. وقد وصل محمد آغا فعلاً إلى دمشق في صفر ١٢٣١هـ/كانون الثاني (يناير) ١٨١٦م وقام بمهمته خير قيام.[٦٧] وقد استمر تعيين سليمان باشا على دمشق بالوكالة ستة أشهر حتى حضر الوالي الجديد حافظ علي باشا واستلم حكم المدينة فرجع أبو نبوت إلى يافا.

لكن علاقات الثقة والتعاون التي سادت بين سليمان باشا ومتسلمه في يافا أصابها بعض التدهور في تلك الفترة. فقد كان أبو نبوت من كبار مماليك الجزار ويعد نفسه مساوياً لوالي صيدا ومن رجاله المقربين، ويأمل بأن يحل مكان علي باشا الكتخدا بعد وفاته سنة ١٨١٥. لكن سليمان باشا بمشورة حاييم فرحي، نصب عبد الله باشا مكان والده فذهبت آمال أبو نبوت وأحلامه أدراج الرياح. وفي سنة ١٨١٦ زار كوسا كيخيا، أحد كبار رجال الدولة، فلسطين وسافر إلى يافا والقدس فأكرمه أبو نبوت جداً آملاً بمساعدته عند الباب العالي للحصول على رتبة الباشوية.[٦٨] وحين عاد كوسا كيخيا إلى الآستانة أرسل إلى متسلم يافا الهدايا مع رتبة قبوجي باشي، أمّا رتبة الوزارة فأعطيت إلى عبد الله باشا غريمه في عكا، فاستاء أبو نبوت من ذلك. وكان بعض الشكاوى يصل إلى سليمان باشا العادل في حق متسلمه فيغض الطرف عنها. وقد جاء سليمان باشا لزيارة يافا في ذلك الحين فخرج أبو نبوت مع عساكره لاستقبال الوزير في «أم خالد» نحو ثلاثين كيلومتراً شمالي يافا. وسر الوالي بما شاهده من إعمار المدينة وتحصينها، لكنه خاف، في الوقت نفسه، من طموح أبو نبوت ومخططاته.[٦٩]

استاء أبو نبوت كما ذكرنا من تعيين عبد الله باشا معاوناً للوالي في عكا خلفاً لوالده، إذ كان يطمح إلى أن يحظى هو بهذا المنصب. وكان متسلم يافا يعلم بأن ذلك حدث بتدبير ومشورة حاييم فرحي، صراف سليمان باشا ومستشاره الحميم. وعندما تكدرت العلاقات بين الطرفين أخذ عبد الله باشا وفرحي يغريان الوالي بعزل أبو نبوت عن الحكم ويحرضان عليه في كل مناسبة. وفي سنة ١٢٣٣هـ/١٨١٧ - ١٨١٨م، وقع خلاف بين أبو نبوت وبين قنصل الإنكليز في يافا، يوسف دميان. ولما رفع القنصل القضية أمام سليمان باشا و«الدولة العلية» حكمت له، فاغتاظ متسلم يافا جداً لكنه اضطر إلى قبول الحكم مكرهاً.[٧٠] وتكدرت العلاقات بين سليمان باشا العادل وأبو نبوت، وتخوف الوالي من بعض مظاهر الاستقلال التي كان متسلم يافا يطالب بها لنفسه. وأخيراً أقنعه مستشاروه في عكا بأن يعزل أبو نبوت ويعين خلفاً له هو ابن أخيه مصطفى بك.[٧١]

وفي سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٩م، كان أبو نبوت خارج المدينة مع عساكره المرافقة قافلة الجردة التي تخرج من غزة لملاقاة الركب الشامي، فلما عاد إلى عاصمة حكمه وجد أبوابها مقفلة في وجهه والعساكر يمنعونه من دخولها. فلما علم بأن سليمان باشا أقاله وعيّن مصطفى بك مكانه عاد إلى غزة وأخذ يجمع أمواله وأمتعته من يافا والقدس وغزة وغيرها، وحملها على أكثر من ٢٧٠ جملاً ورحل إلى مصر من دون زوجته ابنة كنج أحمد آغا وأولادها الصغار، فقد أبقاهم في بيت المقدس.[٧٢] وانتهى بذلك دور أبو نبوت في تاريخ فلسطين الحديث لكنه استؤنف في بقاع أُخرى من الإمبراطورية العثمانية. إذ أقام أبو نبوت بضيافة محمد علي حاكم مصر مدة، وتوسط له الأخير عند الباب العالي فصدرت له الدعوة إلى الحضور إلى الآستانة.[٧٣] فعُيِّن أبو نبوت حاكماً على ولاية سالونيكا وشارك هناك في محاربة الثوار اليونانيين الذين ثاروا على الدولة العثمانية. وتنقل بعد ذلك في مناصب الإدارة والحكم في أنحاء متعددة من الإمبراطورية، لكنه لم يعد إلى فلسطين.

اشتهر أبو نبوت خلال مدة حكمه في فلسطين بذكائه وقضى بين الناس وحكمهم بالعدل والإنصاف مثل سليمان باشا العادل. لكنه تميز، مثل الكثيرين من حكام ذلك العصر، بالشدة والقسوة ونهب الأموال مع اهتمامه بتأمين الطرقات والقضاء على السرقات والقلاقل. أمّا أهم أعماله التي بقيت تخلد ذكراه في يافا فهي الأبنية الكثيرة وأعمال العمران وتحصين المدينة. فقد نمت يافا وازدهرت في عهده بعد عهد طويل من القلاقل وعدم الاستقرار المرتبط بالحروب والحملات العسكرية منذ سبعينات القرن الثامن عشر. وهكذا انضمت يافا في تلك الفترة إلى عكا وحيفا اللتين شهدتا منذ أيام ظاهر العمر عصراً جديداً من البناء والإعمار بعد طول اندثار بدأ عقب الحروب الصليبية في القرن الثالث عشر الميلادي.

سادساً: فلسطين في عهد عبد الله باشا (١٨١٩ - ١٨٣١)

لم تسبب وفاة سليمان باشا العادل في عكا سنة ١٨١٩ القلاقل والصراعات مثلما حدث بعد موت الجزار. فقد كان عبد الله باشا ابن علي باشا الخازندار، كتخدا الوالي، هو الوارث الطبيعي الذي أُعد مسبقاً لهذه المهمة.[٧٤] بل إن عبد الله باشا كان يقوم بمعظم مهمات الوالي فعلاً في الأشهر الأخيرة قبل وفاة سليمان

باشا حين أقعده المرض عن القيام بها. لكن على الرغم من الاستقرار المستمر للسلطة في عكا، والذي كان عاملاً أساسياً في تفوقها السياسي ـ العسكري على دمشق، فإن الوالي الجديد كان يختلف عن سابقه. فبينما اشتهر سليمان باشا بالعدل والمعاملة الحسنة والمنصفة مع الأهالي حتى لقب بالعادل، فإن سياسة عبد الله باشا كانت أقرب إلى تصرفات الجزار، وإلى علاقاته بالحكام المحليين. وقد برز ذلك في تعامله مع أهالي عكا، وأقرب المقربين من معاونيه، وكذلك في علاقاته بأمراء جبل لبنان وأعيان ألوية جنين ونابلس والقدس.[٧٥] ولم توافق الدولة العثمانية على تعيين عبد الله باشا والياً على دمشق إضافة إلى حكمه في عكا مثلما فعلت أيام الجزار وسليمان باشا، بل إن حكم عبد الله باشا على ولاية صيدا واجه أزمة حقيقية في بداية توليه السلطة حين قررت الدولة عزله وأرسلت الجيوش إلى عكا لمحاربته. وكان لمحمد علي باشا فضل كبير في استمرار حكم عبد الله باشا في ولاية صيدا حينما تدخل لدى الباب العالي وأقنع الدولة بالعفو عنه وإبقائه في منصبه.[٧٦] ومن المفارقات أن يقوم حاكم مصر نفسه بمحاربة عبد الله باشا والقضاء عليه بعد عقد من مساعدته ووساطته لدى الباب العالي.

ولم تشهد فترة عبد الله باشا تحولات مهمة في موازين القوى المحلية بالنسبة إلى دور أعيان المدن ومشايخ النواحي في الريف. لذا، فإن الأسر التي عززت مكانتها في ألوية جنين ونابلس والقدس في القرن الثامن عشر واصلت أداء دورها المهم في الإدارة والحكم المحليين. أمّا الجديد، في أوائل القرن التاسع عشر، بالنسبة إلى هذه النخبة المحلية فهو تطور شبكة من علاقات التعاون والمصاهرة بين الكثير من أسرها. فقد توطدت العلاقات السياسية ـ العسكرية بين الأسر المنتمية إلى أحلاف القيس واليمن في المناطق المتعددة.[٧٧] بالإضافة إلى ذلك، تعززت علاقات تلك الأسر بحكام عكا من جهة وبحكام دمشق من جهة أُخرى. هذه العلاقات التي تعدت حدود اللواء إدارياً كانت تعبيراً عن وعي تلك الأسر بوجود مصالح مشتركة فيما بينها. لذا كان هؤلاء يستنفرون ويخرجون للحرب والقتال دفاعاً عن مواقعهم ونفوذهم. ولم تشكل إصلاحات السلطان محمود الثاني الإدارية أو العسكرية، في أواسط العشرينات، خطراً حقيقياً بالنسبة إلى عائلات الأعيان ومشايخ نواحي الريف. وقد شعرت تلك النخبة المحلية بمثل هذا الخطر مع بداية الحكم المصري فتعاونت فيما بينها على إشعال ثورة سنة ١٨٣٤ التي ساهم فيها، أول مرة، سكان فلسطين من الجليل شمالاً حتى غزة والخليل جنوباً. لكن الحديث عن هذه الثورة يخرج عن حدود هذا الفصل ويدخل في نطاق الفصل

التالي عن سنوات الحكم المصري.

وفي العشرينات ظل لواء غزة ويافا تحت حكم والي صيدا مثلما كان الوضع خلال سنوات حكم سليمان باشا العادل. وقد عُيّن لحكم هذا اللواء بعد أبو نبوت متسلمون من العائلات الفلسطينية المحلية مثل مسعود الماضي ومصطفى السعيد وغيرهما.[٧٨] وكان لبقاء لواء غزة ويافا تحت سلطة حكام عكا دور مهم في تعزيز نفوذ هؤلاء في القدس التي ظلت تابعة رسمياً لولاة دمشق. فيافا كانت نافذة بيت المقدس التجارية على مصر وأوروبا، وكذلك المرفأ الذي جاء عن طريقه معظم الحجاج المسيحيين لزيارة الأماكن المقدسة. لذا، فإن العلاقة بين ولاة عكا ومتسلميهم في يافا من جهة، وبين أعيان القدس ومشايخ أبو غوش من جهة أُخرى، توطدت خلال تلك الفترة. ومثل جبل نابلس فقد شهدت القدس ونواحيها فترة من عدم الاستقرار والقلاقل في العشرينات وصلت إلى ذروتها أيام ثورة سنة ١٨٢٥ ـ ١٨٢٦.

وكان الجليل وسكانه اعتادوا حكم ولاة عكا المباشر في بلادهم منذ أيام الجزار. ولما كان الحكم في عهد خلفائه مستقراً ومباشراً، فإن مؤسسة مشيخة النواحي وعصبيات القيس واليمن التي أشرنا إليها أكثر من مرة في جبال القدس ونابلس لم تتعزز في بلاد الجليل. فجباية الضرائب المباشرة من قبَل حكام عكا لم تترك حيزاً لنشوء زعامات قوية بالقرب من عاصمة الولاية. لذا، اختلف تاريخ الجليل منذ عهد الجزار عن تاريخ جبال فلسطين الوسطى، إذ إنه فقد الاستقلالية أو الحكم الذاتي الواسع اللذين تمتع بهما أيام الزيادنة. أمّا عكا نفسها، فعلى الرغم من محافظتها على تفوقها السياسي قياساً بدمشق، فإنها أخذت تفقد مكانتها ودورها الاقتصادي لمصلحة مدينة ساحلية ناشئة إلى الشمال منها هي بيروت. وقد تسارع نمو بيروت في إبان الحكم المصري وما بعده حتى أصبح نقل عاصمة الحكم في المنطقة إليها شيئاً طبيعياً، فاستبدلت ولاية صيدا ومركزها عكا بولاية بيروت في نهاية الأمر. وكانت الفترة التي حكم فيها عبد الله باشا، أي العشرينات، قد شهدت بداية هذا التحول الذي ظل ـ إلى حد ما ـ خافياً عن الأنظار ما دامت عكا عاصمة الولاية في عهد خلفاء الجزار.[٧٩]

سابعاً: ثورة القدس (١٨٢٥ ـ ١٨٢٦)

تولى مصطفى باشا والي حلب سابقاً، حكم دمشق بين سنة ١٨٢٤ وسنة

١٨٢٦، وفرض على السكان ضرائب باهظة، فوجد متسلمه في القدس صعوبة بالغة في جبايتها من السكان.(٨٠) لذا، قرر الوالي استبدال ذلك المتسلم وعيّن مكانه شخصاً آخر لتنفيذ المهمة. لكن هذا التبديل لم يؤد إلى نتيجة أفضل من جهة جباية الضرائب المطلوبة، وقام الفلاحون بطرد رجال المتسلم الذين وصلوا إلى نواحي السنجق لهذه المهمة. وكان على رأس هؤلاء الفلاحين آل أبو غوش في ناحية بني مالك ومشايخ بيت لحم ومنطقتها.(٨١) فقرر مصطفى باشا، والي الشام، أن يقود بنفسه دورة جباية الضرائب السنوية من ألوية جنين ونابلس والقدس. ووصل إلى جنين على رأس جيش قدر بخمسة آلاف جندي ثم سار منها إلى نابلس حيث أمضى عشرين يوماً يجبي الضرائب من نواحيها.(٨٢) ثم وصل إلى نواحي القدس وأخذ يجبي الضرائب، كما قام بسلسلة من التعيينات الجديدة لرجال الحكم والإدارة في المدينة، ونجح في إلقاء القبض على أحد زعماء آل أبو غوش فاضطر أخوه إلى دفع ٣٥ كيساً (١٧,٥٠٠ قرش) في سبيل إطلاقه.(٨٣)

تخوف الفلاحون من نقمة الوالي وعساكره ففر بعضهم من القرى المجاورة لمدينة القدس. أمّا سكان بيت لحم وعربان التعامرة المجاورين لهم فقد تحصنوا في الأديرة المجاورة، كما اعتصم سكان بيت صفافا وصور باهر وبعض سكان بيت جالا وبيت لحم في دير مار الياس. ولما حاول المتسلم عثمان آغا أن يخرج لجباية الضرائب في تلك القرى واجه مقاومة مسلحة من الفلاحين. ولما كان موسم الحاج اقترب فقد وافق مصطفى باشا عقب وساطة رؤساء الطوائف المسيحية على إعطاء الفلاحين فرصة للتوبة ورجع هو إلى دمشق.(٨٤)

وعندما ابتعد مصطفى باشا بجيوشه عن المنطقة أعلن الفلاحون ثورتهم مرة أُخرى على المتسلم، الذي خرج مع قواته العسكرية المحدودة لمحاربتهم، فأعلن أهالي القدس نفسها الثورة، وتسلطوا على القلعة ورفضوا السماح للمتسلم بدخول المدينة. وانسحب عثمان آغا، المتسلم، من جبال القدس إلى منطقة الرملة بعد أن سمح له آل أبو غوش بالمرور من منطقتهم، وسيطر الثوار على مدينة القدس ونواحيها وقاموا بسجن عشرات العساكر الذين وجدوا في القلعة وسرايا حاكم المدينة. وبعد مدة أخرج الثوار العساكر الأغراب من السجن وطردوهم من المدينة، بينما انضم العساكر المحليون إلى الثورة. وهكذا سيطر الأهالي على بيت المقدس وأداروا حكم أنفسهم بأنفسهم، وتصرف الثوار «تصرف الزعماء والأعيان».(٨٥) وكان على رأس الثورة في القدس اثنان: يوسف آغا الجاعوني المسؤول عن مخزن الأسلحة (جبه جي باشي) وأحمد آغا العسلي، قائد القلعة «الدزدار».(٨٦) وتصرف

زعماء الثورة كحكام حقيقيين في القدس ونواحيها فقرروا إعفاء الفلاحين من ضرائب الميري تلك السنة. كما أن الضرائب والفروض التي تجبى، عادة، من الطوائف المسيحية وأديرتها تم خفضها بصورة كبيرة.

هذا التعاضد والتعاون بين سكان المدينة والفلاحين، مسلمين ومسيحيين، أثبتا مرة أُخرى وجود شعور وطني متزايد بين السكان العرب المحليين خلال العهد العثماني. فكما حدث أيام ثورة نقيب الأشراف (١٧٠٣ ـ ١٧٠٥) شارك الجميع في الثورة، ولم يصبح المسيحيون هدفاً لتعديات الثوار المسلمين. صحيح أن الأديرة والكنائس كانت هدفاً للتعديات في بعض سني الأزمات والمحن كما حدث أيام حملة نابليون أو ثورة اليونان في أوائل العشرينات، إلاّ إن المعتدى عليهم كانوا، عادة، من الرهبان الأجانب. أمّا في نواحي الريف مثل منطقتي رام الله وبيت لحم اللتين يسكنهما المسيحيون فقد شارك هؤلاء في الانتماء إلى صفي القيس واليمن إلى جانب المسلمين، وحاربوا في اقتتال الفلاحين بغض النظر عن الانتماء الطائفي الديني لكل من الطرفين.(٨٧) هذه الظاهرة، على الرغم من أهميتها، لم تلق الكثير من اهتمام الباحثين الذين كتبوا تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني.

وعلى الرغم من نجاح الثوار عسكرياً في طرد المتسلم ورجاله، فإنه مع مرور الزمن أخذ علماء المدينة وأعيانها يحسبون حساباً لانتقام والي الشام. لذا، قاموا بإرسال العرائض والرسائل إلى السلطات العثمانية في إستنبول وإلى الولاة المجاورين (مثل محمد علي باشا في مصر وعبد الله باشا في عكا) يشرحون فيها أسباب قيام الثورة.(٨٨) وقد رد السلطان محمود الثاني بفرمانات يدعو فيها الأهالي إلى إنهاء الفتنة والرجوع عن العصيان.(٨٩)

وأدت سياسة العنف والبطش التي اتبعها مصطفى باشا إلى ازدياد التذمر ضده في دمشق نفسها، ولا سيما في أوساط التجار. وأُرسلت الشكاوى من هناك أيضاً إلى السلطان. وشكا الحجاج أيضاً سياسة والي الشام فيما يتعلق بقلة المؤن وعدم المحافظة على القافلة وحمايتها حماية كافية. وانضم قنصل فرنسا إلى المشتكين سياسة والي دمشق المذكور. فلما عاد مصطفى باشا من الحجاز قررت الدولة عزله عن وظيفته واستُبدل بوليّ الدين باشا في أيلول (سبتمبر) ١٨٢٥.(٩٠)

أرسل الوالي الجديد المراسيم إلى أهالي القدس ينصح لهم الرجوع عن العصيان وإطاعة السلطان، ودفع الضرائب المطلوبة منهم.(٩١) ومع اقتراب موسم الحاج في شوال ١٢٤١هـ/أيار (مايو) ١٨٢٦م أصبحت الأموال المطلوبة من لواء

القدس والمخصصة لمصاريف الحجاج ضرورية جداً. فأرسل الوالي الأوامر إلى أمراء ألوية جنين ونابلس والقدس يطالبهم فيها بدفع الأموال المطلوبة لخزينته. ولم يخرج ولي الدين باشا بنفسه للدورة، وإنما أرسل كتخداه عثمان أفندي،[٩٢] الذي وصل إلى نابلس وأرسل من هناك أوامره إلى علماء القدس وأعيانها بأن يسعوا لتحصيل الضرائب المطلوبة من اللواء. وقام القاضي الشافعي في القدس، أحمد أفندي أبو السعود، بالتوسط بين الكتخدا وسر عسكر الدورة وبين زعماء الثورة في المدينة. وجرى الاتفاق على أن يقوم أهالي القدس بجمع الضرائب وإرسالها إلى نابلس في مقابل أن يمتنع عثمان أفندي من الحضور مع عساكره إلى المدينة.[٩٣] لكن أهالي القدس لم ينفذوا ما وعدوا به. وعلى الرغم من ذلك، فإن قائد الدورة كان مضطراً إلى ترك المنطقة والعودة إلى دمشق ليساهم في إعداد قافلة الحاج.

لم ينجح والي دمشق سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٦م في تأمين الحجاج وتقديم الخدمات المطلوبة، فهوجمت القافلة في طريق عودتها من الحجاز.[٩٤] وكانت ردة فعل السلطان المتوقعة على هذا الفشل عزل الوالي وتعيين آخر خلفاً له. وبينما كان والي دمشق المذكور في الحجاز توجه السلطان محمود الثاني إلى عبد الله باشا، والي صيدا، وطلب منه العمل على إنهاء العصيان في القدس. فوافق حاكم عكا على طلب الدولة وأرسل ألفين من عساكره لتلك المهمة بقيادة نائبه «كتخداه أو كيخياه».[٩٥] وصل جيش عبد الله باشا إلى الرملة، حيث توقف هناك وأجرى الاتصالات بآل أبو غوش، وتم الاتفاق على السماح لعساكر والي عكا بالمرور إلى القدس من دون معارضة. ووصل جيش عبد الله باشا إلى القدس وفرض حصاراً عليها، وأرسل الكيخيا إلى علماء المدينة وأعيانها يطالبهم بتسليم البلدة والسماح لعدد من عساكره بدخول القلعة واستلامها رمزاً للخضوع وعدم التمرد. لكن زعماء الثورة رفضوا هذه المطالب قائلين إنهم لن يسمحوا للأغراب سواء أكانوا من الألبان أم من الأتراك أم غيرهم بأن يدخلوا المدينة ويتسلطوا عليها.[٩٦]

وكان الكيخيا الذي يقود جيش والي عكا معنياً بإنهاء العصيان في القدس بسرعة حتى لا يضطر إلى تمضية الأيام والليالي الطويلة والباردة في حصار المدينة. وكان قد أحضر معه عدداً من المدافع الثقيلة التي أخذت تقصف منازل أعيان المدينة والقلعة التي تحصن فيها الثوار. ولم تمض مدة طويلة على هذا القصف حتى غيّر زعماء الثورة موقفهم فاتصلوا بقائد الجيش المحاصر طالبين

التفاوض في شروط الاستسلام.

وتوصل الطرفان بسرعة إلى اتفاق يحفظ ماء الوجه للطرفين ويضع حداً للثورة، في مقابل أن يقوم الفلاحون بدفع ضرائب الميري العادية من دون زيادات وغرامات. كما اتفق على أن يلتزم العساكر في القلعة وظيفتهم وألاّ يتدخلوا في شؤون السياسة المحلية للمدينة.[٩٧] وبعد ثلاثة أيام من توقيع الاتفاق توجه زعيما الثورة يوسف آغا الجاعوني وأحمد آغا الدزدار من القلعة إلى كيخيا عبد الله باشا وسلماه مفاتيح المدينة والقلعة. وأرسل هذا على الفور ثلاثمئة من جنوده لاستلام القلعة رمزاً لإنهاء العصيان. أمّا زعيما الثورة المذكوران فقد قبض عليهما وأرسلا إلى عكا ليبتّ الوالي مصيرهما رسمياً. لكن الاتفاق كان قد جرى على ألاّ يُمس هذان الزعيمان بأي أذى. وفعلاً، حافظ عبد الله باشا على الاتفاق وأمرهما فقط بعدم العودة للعيش في القدس. وحكم على يوسف آغا بالنفي إلى الرملة، بينما نفي أحمد آغا الدزدار إلى نابلس.[٩٨] وبعد أن تم القضاء على الثورة أرسل حاكم عكا إلى والي الشام يشير إليه بإمكان إرسال متسلمه إلى القدس. وفعلاً، وصل من دمشق متسلم جديد في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٢٦ هو عثمان آغا. وهكذا انتهت الثورة في القدس بعد عامين من نشوبها تقريباً من دون سفك للدماء بمساعدة عبد الله باشا والي صيدا.

ثامناً: فلسطين عشية حملة محمد علي باشا

كافأت الدولة عبد الله باشا على خدمته بإضافة ولاية طرابلس، سنة ١٨٢٧، إلى حكمه فضلاً عن ولاية صيدا.[٩٩] ولم تمض ثلاث سنوات بعد ذلك حتى قام السلطان بضم ألوية جنين ونابلس والقدس إلى حكم عبد الله باشا، فأصبحت فلسطين كلها تحت سلطة والي عكا المباشرة. وهكذا اكتملت الحلقة التي بدأت منذ أيام ظاهر العمر والتي تمثلت في ازدياد نفوذ ولاة صيدا المتدرج في ألوية فلسطين الوسطى التابعة رسمياً لولاة الشام. لكن اكتمال تلك الحلقة التي ختمت فترة تفوّق حكام عكا على ولاة دمشق، كانت أيضاً فاتحة لحلقة جديدة في تاريخ فلسطين وبلاد الشام ارتبطت بطموح حاكم مصر إلى ضم هذه المنطقة إلى سلطته بأي طريقة من الطرق. فلما لم يوافق السلطان على منحه بلاد الشام بالحسنى كما طلب مراراً، أخذ محمد علي باشا يعد جيوشه سنة ١٨٣٠ لحملة عسكرية على

القدس والمخصصة لمصاريف الحجاج ضرورية جداً. فأرسل الوالي الأوامر إلى أمراء ألوية جنين ونابلس والقدس يطالبهم فيها بدفع الأموال المطلوبة لخزينته. ولم يخرج ولي الدين باشا بنفسه للدورة، وإنما أرسل كتخداه عثمان أفندي،(٩٢) الذي وصل إلى نابلس وأرسل من هناك أوامره إلى علماء القدس وأعيانها بأن يسعوا لتحصيل الضرائب المطلوبة من اللواء. وقام القاضي الشافعي في القدس، أحمد أفندي أبو السعود، بالتوسط بين الكتخدا وسر عسكر الدورة وبين زعماء الثورة في المدينة. وجرى الاتفاق على أن يقوم أهالي القدس بجمع الضرائب وإرسالها إلى نابلس في مقابل أن يمتنع عثمان أفندي من الحضور مع عساكره إلى المدينة.(٩٣) لكن أهالي القدس لم ينفذوا ما وعدوا به. وعلى الرغم من ذلك، فإن قائد الدورة كان مضطراً إلى ترك المنطقة والعودة إلى دمشق ليساهم في إعداد قافلة الحاج.

لم ينجح والي دمشق سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٦م في تأمين الحجاج وتقديم الخدمات المطلوبة، فهوجمت القافلة في طريق عودتها من الحجاز.(٩٤) وكانت ردة فعل السلطان المتوقعة على هذا الفشل عزل الوالي وتعيين آخر خلفاً له. وبينما كان والي دمشق المذكور في الحجاز توجه السلطان محمود الثاني إلى عبد الله باشا، والي صيدا، وطلب منه العمل على إنهاء العصيان في القدس. فوافق حاكم عكا على طلب الدولة وأرسل ألفين من عساكره لتلك المهمة بقيادة نائبه «كتخداه أو كيخياه».(٩٥) وصل جيش عبد الله باشا إلى الرملة، حيث توقف هناك وأجرى الاتصالات بآل أبو غوش، وتم الاتفاق على السماح لعساكر والي عكا بالمرور إلى القدس من دون معارضة. ووصل جيش عبد الله باشا إلى القدس وفرض حصاراً عليها، وأرسل الكيخيا إلى علماء المدينة وأعيانها يطالبهم بتسليم البلدة والسماح لعدد من عساكره بدخول القلعة واستلامها رمزاً للخضوع وعدم التمرد. لكن زعماء الثورة رفضوا هذه المطالب قائلين إنهم لن يسمحوا للأغراب سواء أكانوا من الألبان أم من الأتراك أم غيرهم بأن يدخلوا المدينة ويتسلطوا عليها.(٩٦)

وكان الكيخيا الذي يقود جيش والي عكا معنياً بإنهاء العصيان في القدس بسرعة حتى لا يضطر إلى تمضية الأيام والليالي الطويلة والباردة في حصار المدينة. وكان قد أحضر معه عدداً من المدافع الثقيلة التي أخذت تقصف منازل أعيان المدينة والقلعة التي تحصن فيها الثوار. ولم تمض مدة طويلة على هذا القصف حتى غيّر زعماء الثورة موقفهم فاتصلوا بقائد الجيش المحاصر طالبين

التفاوض في شروط الاستسلام.

وتوصل الطرفان بسرعة إلى اتفاق يحفظ ماء الوجه للطرفين ويضع حداً للثورة، في مقابل أن يقوم الفلاحون بدفع ضرائب الميري العادية من دون زيادات وغرامات. كما اتفق على أن يلتزم العساكر في القلعة وظيفتهم وألاّ يتدخلوا في شؤون السياسة المحلية للمدينة.(٩٧) وبعد ثلاثة أيام من توقيع الاتفاق توجه زعيما الثورة يوسف آغا الجاعوني وأحمد آغا الدزدار من القلعة إلى كيخيا عبد الله باشا وسلماه مفاتيح المدينة والقلعة. وأرسل هذا على الفور ثلاثمئة من جنوده لاستلام القلعة رمزاً لإنهاء العصيان. أمّا زعيما الثورة المذكوران فقد قبض عليهما وأرسلا إلى عكا ليبتّ الوالي مصيرهما رسمياً. لكن الاتفاق كان قد جرى على ألاّ يُمس هذان الزعيمان بأي أذى. وفعلاً، حافظ عبد الله باشا على الاتفاق وأمرهما فقط بعدم العودة للعيش في القدس. وحكم على يوسف آغا بالنفي إلى الرملة، بينما نفي أحمد آغا الدزدار إلى نابلس.(٩٨) وبعد أن تم القضاء على الثورة أرسل حاكم عكا إلى والي الشام يشير إليه بإمكان إرسال متسلمه إلى القدس. وفعلاً، وصل من دمشق متسلم جديد في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٢٦ هو عثمان آغا. وهكذا انتهت الثورة في القدس بعد عامين من نشوبها تقريباً من دون سفك للدماء بمساعدة عبد الله باشا والي صيدا.

ثامناً: فلسطين عشية حملة محمد علي باشا

كافأت الدولة عبد الله باشا على خدمته بإضافة ولاية طرابلس، سنة ١٨٢٧، إلى حكمه فضلاً عن ولاية صيدا.(٩٩) ولم تمض ثلاث سنوات بعد ذلك حتى قام السلطان بضم ألوية جنين ونابلس والقدس إلى حكم عبد الله باشا، فأصبحت فلسطين كلها تحت سلطة والي عكا المباشرة. وهكذا اكتملت الحلقة التي بدأت منذ أيام ظاهر العمر والتي تمثلت في ازدياد نفوذ ولاة صيدا المتدرج في ألوية فلسطين الوسطى التابعة رسمياً لولاة الشام. لكن اكتمال تلك الحلقة التي ختمت فترة تفوّق حكام عكا على ولاة دمشق، كانت أيضاً فاتحة لحلقة جديدة في تاريخ فلسطين وبلاد الشام ارتبطت بطموح حاكم مصر إلى ضم هذه المنطقة إلى سلطته بأي طريقة من الطرق. فلما لم يوافق السلطان على منحه بلاد الشام بالحسنى كما طلب مراراً، أخذ محمد علي باشا يعد جيوشه سنة ١٨٣٠ لحملة عسكرية على

المنطقة لضمها بالقوة إلى مملكته.

وكان محمد علي يوسع نفوذه في بلاد الشام من خلال إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكام والأعيان والتجار في أنحاء متعددة من فلسطين وسورية ولبنان، إضافة إلى محاولاته الرسمية للحصول على حكم المنطقة. ففي أواخر العشرينات، ساد الشعور عند الكثيرين من رجالات المنطقة بأن ضم بلاد الشام إلى حاكم مصر أصبح وشيكاً. لذا تطلع الكثيرون إليه في طلب المساعدة وحل المشكلات الاقتصادية والسياسية.[١٠٠] واهتم محمد علي بمعالجة القضايا التي تقدم بها أمراء وحكام وعلماء من المنطقة. ففي القدس، مثلاً، تقدم أبناء عائلة قطينة المشهورون بتجارة الصابون مع مصر، بطلب المساعدة المادية من أجل ترميم مقام النبي داود سنة ١٨٢٦. وقدم حاكم مصر المساعدة المطلوبة وتم إعمار وبناء المقام الذي حسبت تكلفته فوصلت إلى ٢٦,٠٠٠ قرش.[١٠١] هذه العلاقات التي بناها حاكم مصر مع الحكام والأعيان كانت استثماراً بعيد المدى قطف نجله ثمارها، فيما بعد، عندما جاء لاحتلال المنطقة سنة ١٨٣١.

عشية الحملة المصرية على بلاد الشام، حاولت الدولة العثمانية تجنيد ألف عسكري من ولاية دمشق وإرسالهم إلى الآستانة ليخدموا في الجيش الجديد (العسكر المنصوري المحمدي) الذي أُنشىء على أنقاض جيش الإنكشارية. وأُصدرت الأوامر إلى رؤوف باشا والي دمشق بضرورة اختيار المجندين من الشبان الأقوياء الأجسام الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٠ عاماً. وقسم والي دمشق العدد المطلوب للجندية على ألوية الولاية فخص لواء القدس بأربعين مجنداً.[١٠٢] لكن عملية تجنيد هؤلاء ووجهت بصعوبات بل بمقاومة مكشوفة من السكان. وقد شارك في معارضة التجنيد جنود عبد الله باشا الذين تم وضعهم في القلعة لحراستها بعد إخماد الثورة سنة ١٨٢٦، واضطر بعضهم إلى الهرب إلى نواحي غزة ويافا بعد قمع حركة العصيان. ولما تبين للدولة حجم المعارضة الواسعة التي واجهتها حملة تجنيد الألف عسكري من ولاية الشام تقرر أن يدفع الأهالي مال البدل. وقسم مبلغ البدل محاصصة على أنحاء الولاية، فكانت حصة سكان القدس ١٧,٥٠٠ قرش.[١٠٣] ولكن والي دمشق لم ينجح في جمع هذه الضريبة الإضافية، التي جعلت العبء الملقى على عاتق الأهالي ثقيلاً لا يحتمل.

وفي نابلس ونواحيها نشبت ثورة على خلفية سياسة التجنيد وزيادة عبء الضرائب سنة ١٨٢٠.[١٠٤] وتوجهت الدولة مرة أُخرى إلى عبد الله باشا كي يقوم بمهمة إخماد حركة العصيان في هذا اللواء القريب من عكا. ومن أجل القيام بهذه

المهمة طلب حاكم عكا من بشير الشهابي أن يرسل جنوده من أجل المشاركة في تلك الحملة التأديبية، وقامت عساكر عبد الله باشا وأمير جبل لبنان بمحاصرة قلعة سانور، معقل آل جرار، التي تحصن فيها الثوار. ولم يكن التغلب على هذه القلعة عملية سهلة، فقد أبدى المتحصنون في القلعة مقاومة عنيفة، إلاّ إنه بعد حصار طويل وقتال شديد تم احتلال سانور في النهاية.[١٠٥] ولم تمض إلاّ أشهر قليلة بعد ذلك حتى تجددت الثورة ضد عبد الله باشا بعد أن تم ضم ألوية جبال فلسطين الوسطى إلى حكمه سنة ١٨٣٠. وجاءت عساكر بشير الشهابي مرة ثانية لمحاصرة سانور. لكن الأخبار في تلك الأثناء كانت تتوارد عن قرب خروج عساكر محمد علي باشا لاحتلال بلاد الشام، لذا قرر حاكم عكا مصالحة الثوار والتفرغ لمحاربة الجيوش المصرية. فعيّن عبد الله جرار متسلماً على جبل نابلس، في محاولة منه لمصالحة الأهالي.[١٠٦]

تاسعاً: الحملة المصرية
وموقف الأهالي في فلسطين

بدأ اهتمام محمد علي باشا بحكم بلاد الشام بعد نجاح حملته ضد الوهابيين في الحجاز سنة ١٨١٣. وتقدم حاكم مصر إلى الدولة العثمانية بعدة طلبات لضم هذه المنطقة إلى حكمه. ولما لاحظ عدم التجاوب من جهة السلطة بهذا الشأن قرر ترك هذه الفكرة.[١٠٧] وتجددت رغبته في ضم بلاد الشام إلى مملكته بعد أن أرسل جيوشه لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد ثوار اليونان. فتقدم مندوبو محمد علي وممثلوه في الآستانة بطلبات رسمية بهذا الشأن بعد معركة نفارينو البحرية (تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٢٧) التي دُمر فيها الأسطولان المصري والعثماني.[١٠٨] ولما يئس محمد علي من الحصول على بلاد الشام بالطرق الشرعية قرر أن يقوم بحملة عسكرية لضمها بالقوة.

تواترت الأخبار عن تحضيرات الجيش المصري للقيام بالحملة على بلاد الشام منذ سنة ١٨٣٠. وعيّن السلطان عبد الله باشا، والي صيدا، حاكماً على ألوية جنين ونابلس والقدس فأصبحت كل فلسطين تحت حكمه.[١٠٩] وكانت هذه محاولة واضحة من الدولة العثمانية لتعزيز مكانة حاكم عكا وتقوية وسائل الدفاع والمقاومة ضد الحملة المرتقبة. أمّا محمد علي باشا فكان يطمع في حكم بلاد الشام لأسباب اقتصادية وعسكرية استراتيجية. فقد كانت بلاد الشام منطقة التوسع

المنطقة لضمها بالقوة إلى مملكته.

وكان محمد علي يوسع نفوذه في بلاد الشام من خلال إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكام والأعيان والتجار في أنحاء متعددة من فلسطين وسورية ولبنان، إضافة إلى محاولاته الرسمية للحصول على حكم المنطقة. ففي أواخر العشرينات، ساد الشعور عند الكثيرين من رجالات المنطقة بأن ضم بلاد الشام إلى حاكم مصر أصبح وشيكاً. لذا تطلع الكثيرون إليه في طلب المساعدة وحل المشكلات الاقتصادية والسياسية.[١٠٠] واهتم محمد علي بمعالجة القضايا التي تقدم بها أمراء وحكام وعلماء من المنطقة. ففي القدس، مثلاً، تقدم أبناء عائلة قطينة المشهورون بتجارة الصابون مع مصر، بطلب المساعدة المادية من أجل ترميم مقام النبي داود سنة ١٨٢٦. وقدم حاكم مصر المساعدة المطلوبة وتم إعمار وبناء المقام الذي حسبت تكلفته فوصلت إلى ٢٦,٠٠٠ قرش.[١٠١] هذه العلاقات التي بناها حاكم مصر مع الحكام والأعيان كانت استثماراً بعيد المدى قطف نجله ثمارها، فيما بعد، عندما جاء لاحتلال المنطقة سنة ١٨٣١.

عشية الحملة المصرية على بلاد الشام، حاولت الدولة العثمانية تجنيد ألف عسكري من ولاية دمشق وإرسالهم إلى الآستانة ليخدموا في الجيش الجديد (العسكر المنصوري المحمدي) الذي أُنشىء على أنقاض جيش الإنكشارية. وأُصدرت الأوامر إلى رؤوف باشا والي دمشق بضرورة اختيار المجندين من الشبان الأقوياء الأجسام الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٠ عاماً. وقسم والي دمشق العدد المطلوب للجندية على ألوية الولاية فخص لواء القدس بأربعين مجنداً.[١٠٢] لكن عملية تجنيد هؤلاء ووجهت بصعوبات بل بمقاومة مكشوفة من السكان. وقد شارك في معارضة التجنيد جنود عبد الله باشا الذين تم وضعهم في القلعة لحراستها بعد إخماد الثورة سنة ١٨٢٦، واضطر بعضهم إلى الهرب إلى نواحي غزة ويافا بعد قمع حركة العصيان. ولما تبين للدولة حجم المعارضة الواسعة التي واجهتها حملة تجنيد الألف عسكري من ولاية الشام تقرر أن يدفع الأهالي مال البدل. وقسم مبلغ البدل محاصصة على أنحاء الولاية، فكانت حصة سكان القدس ١٧,٥٠٠ قرش.[١٠٣] ولكن والي دمشق لم ينجح في جمع هذه الضريبة الإضافية، التي جعلت العبء الملقى على عاتق الأهالي ثقيلاً لا يحتمل.

وفي نابلس ونواحيها نشبت ثورة على خلفية سياسة التجنيد وزيادة عبء الضرائب سنة ١٨٢٠.[١٠٤] وتوجهت الدولة مرة أُخرى إلى عبد الله باشا كي يقوم بمهمة إخماد حركة العصيان في هذا اللواء القريب من عكا. ومن أجل القيام بهذه

المهمة طلب حاكم عكا من بشير الشهابي أن يرسل جنوده من أجل المشاركة في تلك الحملة التأديبية، وقامت عساكر عبد الله باشا وأمير جبل لبنان بمحاصرة قلعة سانور، معقل آل جرار، التي تحصن فيها الثوار. ولم يكن التغلب على هذه القلعة عملية سهلة، فقد أبدى المتحصنون في القلعة مقاومة عنيفة، إلاّ إنه بعد حصار طويل وقتال شديد تم احتلال سانور في النهاية.[١٠٥] ولم تمض إلاّ أشهر قليلة بعد ذلك حتى تجددت الثورة ضد عبد الله باشا بعد أن تم ضم ألوية جبال فلسطين الوسطى إلى حكمه سنة ١٨٣٠. وجاءت عساكر بشير الشهابي مرة ثانية لمحاصرة سانور. لكن الأخبار في تلك الأثناء كانت تتوارد عن قرب خروج عساكر محمد علي باشا لاحتلال بلاد الشام، لذا قرر حاكم عكا مصالحة الثوار والتفرغ لمحاربة الجيوش المصرية. فعيّن عبد الله جرار متسلماً على جبل نابلس، في محاولة منه لمصالحة الأهالي.[١٠٦]

تاسعاً: الحملة المصرية
وموقف الأهالي في فلسطين

بدأ اهتمام محمد علي باشا بحكم بلاد الشام بعد نجاح حملته ضد الوهابيين في الحجاز سنة ١٨١٣. وتقدم حاكم مصر إلى الدولة العثمانية بعدة طلبات لضم هذه المنطقة إلى حكمه. ولما لاحظ عدم التجاوب من جهة السلطة بهذا الشأن قرر ترك هذه الفكرة.[١٠٧] وتجددت رغبته في ضم بلاد الشام إلى مملكته بعد أن أرسل جيوشه لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد ثوار اليونان. فتقدم مندوبو محمد علي وممثلوه في الآستانة بطلبات رسمية بهذا الشأن بعد معركة نفارينو البحرية (تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٢٧) التي دُمر فيها الأسطولان المصري والعثماني.[١٠٨] ولما يئس محمد علي من الحصول على بلاد الشام بالطرق الشرعية قرر أن يقوم بحملة عسكرية لضمها بالقوة.

تواترت الأخبار عن تحضيرات الجيش المصري للقيام بالحملة على بلاد الشام منذ سنة ١٨٣٠. وعيّن السلطان عبد الله باشا، والي صيدا، حاكماً على ألوية جنين ونابلس والقدس فأصبحت كل فلسطين تحت حكمه.[١٠٩] وكانت هذه محاولة واضحة من الدولة العثمانية لتعزيز مكانة حاكم عكا وتقوية وسائل الدفاع والمقاومة ضد الحملة المرتقبة. أمّا محمد علي باشا فكان يطمع في حكم بلاد الشام لأسباب اقتصادية وعسكرية استراتيجية. فقد كانت بلاد الشام منطقة التوسع

الطبيعية لحاكم مصر بعد أن قامت جيوشه سابقاً باحتلال السودان والحجاز.

وكان توقيت الحملة على بلاد الشام موفقاً بالنسبة إلى محمد علي باشا. فأوروبا مشغولة بالثورات الداخلية التي قامت في بعض عواصمها سنة ١٨٣٠. والسلطان العثماني لم يكن قد انتهى من إقامة جيش «النظام الجديد» على أنقاض فرق الإنكشارية التي قضى عليها سنة ١٨٢٦. وكانت ثورة اليونان والحرب مع روسيا عاملاً آخر في ضعف الدولة العثمانية وانشغالها عما يجري في البلاد العربية. أمّا في بلاد الشام نفسها فقد توقع محمد علي باشا ألاّ يواجه مقاومة كبيرة من الأهالي والحكام المحليين. فبشير الشهابي، أمير جبل لبنان، وغيره من العائلات في لواءي نابلس والقدس كانوا على علاقات وثيقة بحاكم مصر. أمّا ولاة دمشق فكانوا يعانون جراء عدم استقرار حكمهم وتبدلهم السريع وانشغالهم بقيادة قافلة الحاج السنوية. وقبل زحف الحملة المصرية بشهر واحد في أيلول (سبتمبر) ١٨٣١ نشبت ثورة في دمشق ضد واليها الجديد محمد سليم باشا.[١١٠] لذا كان معروفاً أن عبد الله باشا، والي صيدا، هو العقبة الأساسية أمام تقدم الجيوش المصرية. فركز محمد علي باشا ونجله إبراهيم قائد الحملة دعايتهما ضد حاكم عكا المذكور، وحاولا كسب بعض رجال الدولة والزعماء المحليين إلى صفهما.

وفي ربيع سنة ١٨٣٠ هربت مجموعة كبيرة من الفلاحين من إقليم الشرقية في مصر ووجدت ملجأ في نواحي جنوب فلسطين. واستغل محمد علي لجوء هؤلاء المصريين إلى منطقة حكم عبد الله باشا ليفتعل أزمة بشأن هذا الموضوع. وطالب حاكم مصر عبد الله باشا بأن يعيد هؤلاء الفلاحين إلى الأراضي المصرية. لكن والي صيدا الذي علم بأن مسألة الفلاحين ما هي إلاّ حجة، ردّ أن بلاده جزء من دولة السلطان، ولذا فمن حق المصريين أن يسكنوها ويلجأوا إليها متى شاؤوا.[١١١] وزاد محمد علي في دعايته ضد عبد الله باشا متهماً إياه بمساعدة أعدائه والتعدي على التجار المصريين وغير ذلك من التهم. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣١ بدأت الحملة المصرية التي قادها إبراهيم باشا فكانت هذه نقطة تحول في علاقات محمد علي باشا بالسلطان، ومرحلة جديدة في تاريخ بلاد الشام.

بدأ عبد الله باشا والي صيدا وطرابلس اتخاذ الاحتياطات والإجراءات الأمنية في ألوية جنوب فلسطين بعد مدة قصيرة من وضع ألوية القدس ونابلس وجنين في عهدته.[١١٢] وضمن هذه الخطوات قام الوالي الجديد بتغيير متسلم القدس، وبتعيين سعيد المصطفى أميراً على اللواء. وقد شدد عبد الله باشا في كتاب التعيين

على أن يقوم متسلمه «بأمور الضبط والربط والطلوع من حق كل متعدٍّ ومتجاوز الحدود.»[١١٣] وعندما تواترت الأخبار عن التحضيرات التي يقوم بها حاكم مصر لحملته العسكرية على بلاد الشام أُصدرت الأوامر بإغلاق الحدود، وبفرض الرقابة المشددة على حركة المرور بين البلدين.[١١٤] وعشية زحف القوات المصرية في اتجاه بلاد الشام في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣١، قام عبد الله باشا بعزل متسلمه الشيخ سعيد المصطفى عن القدس وتعيين الحاج محمد شاهين آغا، متسلم غزة سابقاً، خلفاً له. وقد اتهم سعيد المصطفى بالتعدي على العلماء والأعيان، وبابتزاز أموالهم وعدم إيصال الضرائب المطلوبة إلى خزينة الوالي في عكا. وطولب المتسلم الجديد بإلقاء القبض على سعيد المصطفى وأخيه وابنه ومصادرة أموالهم وأملاكهم.[١١٥] هذه الأوامر بمعاقبة آل السعيد بشدة في القدس ويافا وغزة تدل، كما يبدو، على ما هو أكثر من مجرد التعدي على الأهالي وعدم دفع الأموال، أي الاتصال بالمصريين والتواطؤ معهم، في المدة نفسها التي بدأ فيها جيش محمد علي الزحف على بلاد الشام. ولما كان آل السعيد قد عززوا حكمهم ونفوذهم في تلك المناطق بالقرب من حدود مصر، فقد قرر عبد الله باشا التخلص منهم.

تقدمت الجيوش المصرية من خان يونس إلى غزة واحتلتها من دون مقاومة تذكر في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣١. ومن غزة وصلت تلك القوات يقودها إبراهيم باشا إلى يافا فاحتلتها وسارت في طريق الساحل في اتجاه عكا فوصلت إليها في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣١، حيث بدأ حصار المدينة الذي استمر ستة أشهر كاملة. ولم يكن آل السعيد وحدهم ميالين إلى جانب محمد علي باشا. ففي نابلس قام آل طوقان الذين عانوا جراء سياسة القمع والبطش التي اتبعها عبد الله باشا في منطقتهم، بالاتصال بالجيش المصري قبل أن يصل إلى بلادهم، وسافر أسعد بك طوقان إلى العريش لمقابلة إبراهيم باشا وعقد معه اتفاقاً للتعاون ضد حاكم عكا.[١١٦] لكن الشيخ حسين عبد الهادي وقاسم الأحمد قطعا الطريق على آل طوقان فقدما الطاعة إلى الجيش المصري وأبديا استعدادهما حتى للمحاربة إلى جانب المصريين ضد عبد الله باشا.[١١٧] هذا الموقف، وخصوصاً من عائلات جبل نابلس القوية، كان له أكبر الأثر في المقاومة الضعيفة التي واجهها إبراهيم باشا المصري في تقدمه من يافا إلى خليج عكا.

أمّا في لواء القدس فقد اختلفت ردات فعل العلماء والأعيان عما كانت عليه في جبل نابلس الذي عانى مراراً جراء سياسة والي عكا. فمحمد شاهين آغا الذي وصله مرسوم إبراهيم باشا بإبقائه متسلماً على اللواء، رفض هذا التعيين وفرّ من

القدس هارباً.(١١٨) أمّا الشيخ إبراهيم أبو غوش والشيخ ملحم اللحام والشيخ إسماعيل السمحان، أقوى مشايخ نواحي جبل القدس، فأبدوا استعدادهم لتقديم الطاعة إلى المصريين عن طريق متسلم يافا. وأمّا علماء المدينة وأعيانها فإنهم لم يردوا جواباً على المرسوم الذي أرسل إليهم.(١١٩) وبعكس أسر الأمراء والبكوات في نابلس، فإن عائلات بيت المقدس كان لها مصالح مهمة مع عاصمة الدولة العثمانية. فوظائفها الدينية وإدارة الأوقاف والأماكن المقدسة يدفع بعض رواتبها من الصرّ المرسل من خزينة الدولة. كما أن القدس البعيدة عن عكا والتي لم تتمتع بالقدر الواسع نفسه من الاستقلال السياسي والإداري كجبل نابلس، لم تعان جراء قبضة عبد الله باشا الحديدية. لذا جاءت ردات فعل أفنديات القدس مختلفة عن ردات فعل مشايخ جبل نابلس وأمرائه وبكواته.

وفي دمشق تم تعيين محمد باشا، والي حلب سابقاً، خلفاً لسليم باشا الذي ثار عليه سكان المدينة وطردوه منها. وقررت الدولة فصل ولاية طرابلس عن حكم عبد الله باشا المحاصر في عكا. أمّا ألوية جنين ونابلس والقدس، التي أعطيت لحاكم عكا عشية الحملة المصرية، فأعيدت رسمياً إلى والي دمشق الجديد الذي عُيّن قائداً للجيوش العثمانية (سر عسكر) المحاربة للجيش المصري. ولما طالت مدة حصار عكا أخذ محمد باشا، والي دمشق، يتصل بعلماء القدس ويحثهم على الوقوف إلى جانب السلطان في حربه ضد حاكم مصر وجيوشه.(١٢٠) وعقب هذه الاتصالات بأهالي القدس ونابلس وجنين، كتب إبراهيم باشا إلى والده يخبره بحراجة الموقف في هذه المنطقة وضرورة تعيين متسلمين أقوياء حتى «تستقيم أمور تلك الجهات حسب مرامنا.»(١٢١)

وكانت فرقة عسكرية مصرية قد دخلت القدس في كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣١ بلباسها الأوروبي الحديث. وأعلن المصريون إلغاء كل الضرائب والعوائد التي كانت مفروضة على الطوائف المسيحية واليهودية، وعلى أماكنهم المقدسة، كما كان محمد علي وعد القناصل الأوروبيين به قبل خروجه بهذه الحملة العسكرية.(١٢٢) هذه السياسة التي أراد حاكم مصر عن طريقها إرضاء الأوروبيين وكسب تأييدهم أدت إلى استفزاز العلماء وأعيان المسلمين. لكن الأهم من ذلك أن الكثيرين منهم ومن مشايخ نواحي جبل القدس وعلى رأسهم آل أبو غوش كانوا يكسبون بعض دخلهم من تلك الضرائب والعوائد القديمة. وكتب إبراهيم باشا من معسكره في عكا إلى عمر أفندي نقيب الأشراف وشيخ الحرم عدة مرات أن يحضر لتقديم الطاعة لكن هذا «لم يحضر للآن».(١٢٣) وانتشر التململ من لواء القدس

إلى جبال نابلس فتخوف إبراهيم باشا الذي يحاصر عكا من عاقبة الأمور في تلك المنطقة. وحافظ حسين عبد الهادي على إخلاصه للمصريين وتعاون معهم فساهم في تهدئة الأمور في لواء نابلس. أمّا القدس فكان الوضع فيها مختلفاً، إذ إن عائلاتها، وعلى رأسها آل الحسيني والخالدي، وقفت إلى جانب السلطان في هذا الصراع مع محمد علي باشا. وكانت الفرقة العسكرية التي أرسلها المصريون إلى القدس غير كافية، والمتسلم الذي تم تعيينه غير قادر على حكم المدينة فعلياً. لذا تقرر تغيير المتسلم بشخص آخر «لأن متسلمها الآن هو مأمور عمر أفندي ولا يعمل إلاّ بما يأمره عمر أفندي [الحسيني].»(١٢٤)

ولما طالت مدة حصار عكا عدة أشهر ازداد التململ بين فئات متعددة من السكان تعاونت في البداية مع الحملة المصرية. ففي نابلس تغير موقف آل طوقان بعد أن قرر إبراهيم باشا التعاون مع منافسيهم الشيخ حسين عبد الهادي وآل قاسم الأحمد. وفي غزة، فإن العربان عاودوا القلاقل والإخلال بالأمن فقرر إبراهيم باشا، كما كتب إلى والده، أن يرسل فرقة من الفرسان لمحاربتهم.(١٢٥) وقد تخوف إبراهيم باشا من قيام الجيش العثماني، بقيادة والي دمشق، بهجوم على ألوية جنوب فلسطين في غزة أو القدس لقطع طريق الاتصال عليه مع مصر. لذا فإنه قام بإرسال فرقة عسكرية مكونة من «٤٠٠ نفر من أهالي نابلس عيّناهم على حراسة جسر نابلس المسمى المجامع.» كما تم تعزيز الحامية العسكرية في القدس لردع أبو غوش وغيره من القيام بالقلاقل وأعمال العصيان.(١٢٦) واستمر ميل أهالي القدس إلى جانب الدولة، كما استمر خوف إبراهيم باشا من نشوب تمرد في جبال القدس ونواحي غزة ونابلس، حتى سقوط عكا في ٢٦ أيار (مايو) ١٨٣٢. فكان أهالي هذه المناطق قد يئسوا من الوعود المتكررة بوصول جيوش الدولة وأسطولها لقمع حركة محمد علي باشا وعصيانه، ولذا قرروا عدم المخاطرة وانتظار نتيجة المعركة على عكا عاصمة عبد الله باشا.

وأشار الراهب القبرصي الذي دوّن أخبار فلسطين في تلك الفترة، إلى أن أهالي القدس خرجوا إلى الشوارع ورقصوا فرحاً مدة خمسة أيام متتالية عندما وصلت أخبار سقوط عكا.(١٢٧) أمّا المسيحيون واليهود فقد حق لهم الابتهاج بسبب السياسة الجديدة التي بدأ المصريون تنفيذها حتى قبل إتمام احتلالهم المنطقة. كما أن محمد علي باشا كان يحاول بكل الطرق كسب ود الدول الأوروبية وتطبيق سياسة تمنع التمييز ضد أهل الذمة في كل المجالات، وتسمح بازدياد نفوذ تلك الدول اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. وأمّا المسلمون فلم يخفوا قلقهم

الناجم عن تلك السياسة التي جردتهم من نفوذهم وبعض دخلهم من الضرائب والعوائد المفروضة على أديرة الطوائف المتعددة. ولم تكن تلك المخاوف من ازدياد النفوذ الأوروبي، ومن إضعاف سلطة النخبة المحلية في غير محلها. فقد رأوا بأعينهم بوادر الإصلاحات المصرية مع دخول فرقتهم العسكرية القدس، والأوامر التي نشروها حتى قبل سقوط عكا. لذا، كان طبيعياً أن تقود هذه الفئة المتضررة من السياسة الجديدة ثورة عارمة ضد الحكم المصري وإصلاحاته بعد مرور عامين فقط، كما سنعود إلى ذكر ذلك بالتفصيل في الفصل التالي.

الفصل السادس

فترة الحكم المصري

(١٨٣٢ - ١٨٤٠)

شهدت فلسطين خلال الثلاثينات أحداثاً مثيرة وتطورات مهمة ترك بعضها آثاراً بعيدة المدى في تاريخ البلد. ففي بداية هذه الفترة كانت الحملة العسكرية والصراع بين جيوش محمد علي وعساكر السلطان العثماني. وبعد احتلال المدن الساحلية، مثل غزة ويافا وحيفا في أواخر سنة ١٨٣١، حوصرت عكا عاصمة عبد الله باشا ستة أشهر حتى تم احتلالها في أيار (مايو) ١٨٣٢. ثم دخلت العساكر المصرية دمشق في الشهر التالي من دون أن تواجه مقاومة كبيرة، وتقدمت شمالاً بعد احتلال حلب حتى دخلت منطقة الأناضول. واستمرت المواجهة العسكرية بين الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا وبين جيوش الدولة العثمانية حتى سنة ١٨٣٣ حين تم توقيع اتفاقية كوتاهية. وبعد تلك الاتفاقية عملت الإدارة المصرية على إدخال بعض الإصلاحات الإدارية وتطبيق سياسة التجنيد في بلاد الشام، الأمر الذي أدى إلى نشوب ثورة سنة ١٨٣٤ في فلسطين. وبعد إخماد هذه الثورة، انشغل الحكم المصري بتطبيق إصلاحات إدارية واقتصادية متعددة. لكن الثورات كانت تنشب بين الحين والآخر في إحدى أنحاء بلاد الشام (جبال النصيرية، وجبل الدروز، ولبنان) وهو ما أعاق نجاح السياسة المصرية وإصلاحاتها. وفي أواخر الثلاثينات، تجددت الحرب مرة ثانية بين محمد علي والدولة العثمانية، وجاءت الدول الأوروبية هذه المرة لمساعدة السلطان، فربح العثمانيون الحرب على الرغم من الهزيمة العسكرية في معركة نصيبين. وكان للتدخل الأوروبي لمصلحة السلطان في هذه الحرب دور مهم في دفع محمد علي إلى اتخاذ قرار سحب قواته من بلاد الشام والجزيرة العربية، والاكتفاء بحكم مصر والسودان. أمّا الحكم العثماني الذي رجع إلى بلاد الشام فكان قد أعلن في خط شريف غولخانة، الذي أصدره السلطان عبد المجيد سنة ١٨٣٩، نيته اتباع سياسة الإصلاحات التي عرفت بالتنظيمات العثمانية. وهكذا انتهى، في أوائل الأربعينات، عقد من السنين كان حافلاً بالأحداث والتطورات التي يعتبرها بعض المؤرخين دليلاً على بداية تاريخ

فلسطين الحديث.

أولاً: تثبيت دعائم الحكم المصري

سقطت عكا في ٢٧ أيار (مايو) ١٨٣٢، ثم دخل الجيش المصري دمشق بعد أسبوعين في ١٦ حزيران (يونيو)، فانتهت بذلك فترة الحرب في فلسطين التي سادها نوع من عدم الاستقرار. وقد حاول إبراهيم باشا خلال تلك المدة معاملة الناس بالحسنى لكسب ودهم وتعاونهم. وشدد محمد علي باشا في أوامره لنجله على أن يعمل ما في وسعه لإقناع الأهالي بأن أوضاع معيشتهم ستتحسن في ظل الحكومة المصرية. فكَسْبُ ود الأهالي وتطمينهم، كما كتب حاكم مصر في إحدى رسائله «من أهم الأمور في حروب الفتح.»[١] وعندما دخلت العساكر المصرية عكا شدد إبراهيم باشا في أوامره للعساكر على الامتناع من أعمال السلب والنهب. لكن على الرغم من ذلك، فقد عانى أهالي المدينة جراء التعديات والنهب في الأيام الأولى. ورد إبراهيم باشا بعض ما نُهب إلى الأهالي، لكن الحصار الذي امتد ستة أشهر، وقصف المدينة المستمر بالمدافع، أديا إلى الكثير من الخراب والدمار.[٢]

وابتعدت ساحات المعارك، بعد سقوط دمشق، عن فلسطين، وزحفت العساكر المصرية نحو الشمال. والتقى الجيشان المصري والعثماني في معركة حاسمة بالقرب من حمص في ٨ تموز (يوليو) ١٨٣٢. وعلى الرغم من تفوق الجيوش العثمانية عدداً، فإن إبراهيم باشا نجح في هزيمة جيش السلطان في هذه المعركة.[٣] بعد ذلك تقدم الجيش المصري نحو حلب ودخلها من دون مقاومة كبيرة من الجيش العثماني أو الأهالي الذين فتحوا أبواب مدينتهم أمام عساكر إبراهيم باشا فدخلوها في ١٥ تموز (يوليو) ١٨٣٢. وتراجعت الجيوش العثمانية إلى مضيق بيلان الواقع على طريق القوافل بين حلب والإسكندرونة واستعدت هناك لصد الجيش المصري. وقام إبراهيم باشا بحركة التفاف على الجيش العثماني الذي سد طرق المضيق وتحصن فيها، ونجح خلال ساعات قليلة في تكبيد العساكر العثمانية خسائر فادحة.[٤]

ولما كانت المعارك مستمرة بين جيوش محمد علي باشا وعساكر الدولة العثمانية بعيداً عن فلسطين، حاولت الإدارة المصرية المشغولة بالأحداث العسكرية ألاّ تقوم بأي خطوات من شأنها إثارة نقمة السكان. واستمر هذا الوضع أكثر من سنة حتى أواخر سنة ١٨٣٢ حين قدم والي دمشق محمد شريف باشا الذي تم

تعيينه حاكماً عاماً على بلاد الشام أو عربستان. لكن وعلى الرغم من ذلك فإن محمد علي باشا، الذي أراد كسب ود الدول الأوروبية أو على الأقل منع تدخلها إلى جانب السلطان، أسرع في إعلان إبطال الكثير من الضرائب والعوائد التي كانت تجبى من غير المسلمين في أنحاء متعددة من فلسطين.[٥] وبعد احتلال عكا ودمشق عاد إبراهيم باشا وشدد على تلك الأوامر السابقة بإلغاء كل الضرائب والعوائد عدا الأموال الميري.[٦] وقد نجحت الإدارة المصرية خلال السنة الأولى من وجودها في المنطقة في تأمين الناس وتطمينهم بأن الحكم الجديد لن يجري تغييرات جذرية تؤثر في شؤون حياتهم اليومية. وكانت فئة المشايخ والزعامات المحلية، ولا سيما في لواء القدس، هي الوحيدة التي تضررت مصالحها بسبب إلغاء ضريبة الغفر والفروض والعوائد على الكنائس والأديرة. وأمّا أهل الذمة من يهود ومسيحيين فكانوا أكثر الناس استفادة من تلك السياسة الجديدة، ولذا فإنهم لم يخفوا فرحتهم وتأييدهم للمصريين.[٧]

وبعد عقد اتفاقية كوتاهية في أيار (مايو) ١٨٣٣، أصبح في إمكان إبراهيم باشا والكثيرين من رجاله الاهتمام بشؤون الإدارة بعد كسب المعركتين العسكرية والسياسية. وقد حصل محمد علي باشا بموجب الاتفاقية على حكم كريت وعربستان (بلاد الشام) ومنطقة أضنة في الأناضول. كما تم تجديد ولاية إبراهيم باشا على إيالة جدة ومنصب شيخ الحرم المكي، وجُعل محصلاً للضرائب في إقليم أضنة. وبمقتضى الاتفاق مع السلطان تعهد محمد علي باشا بأن يدفع عن بلاد الشام الأموال، أي الضرائب، التي كان يدفعها الولاة السابقون، وبأن يسحب جنوده من الأناضول إلى المناطق التي وضعت تحت حكمه.[٨] وقد أسرع محمد شريف بإرسال إعلام بالصلح مع السلطان، والبشارة بما حققه المفاوضون المصريون إلى الولاة والمتسلمين وأبرزهم حسين عبد الهادي في فلسطين.[٩]

وهكذا أصبحت بلاد الشام بما فيها فلسطين تحت حكم مصري - عثماني مشترك بموجب اتفاقية كوتاهية. فسيادة السلطان في هذه المنطقة تم الاعتراف بها من خلال دفع الإدارة المصرية ضريبة سنوية إلى خزينة الدولة العثمانية. كما أن السلطان حافظ على صلاحيات إصدار الفرمانات والأوامر المتعلقة بالأمور المهمة كالتجارة الخارجية والعلاقات بالدول العظمى وما شابه ذلك. كما أن سلك القضاء الشرعي ظل تحت سيطرة الدولة العثمانية، فشيخ الإسلام استمر في تعيين المفتين للمدن المتعددة، وقاضي عسكر الأناضول استمر في تعيين القضاة الشرعيين خلال الثلاثينات.[١٠] وأمّا الإدارة والحكم الفعليان فانتقلا للإدارة المصرية وعلى رأسها

إبراهيم باشا نجل محمد علي. وفي دمشق عُيّن محمد شريف حكمداراً، أي المسؤول الإداري العام، بينما عُيّن الشيخ حسين عبد الهادي مديراً على عكا وصيدا.[١١] وعُيّن قاسم الأحمد متسلماً على لواء نابلس، وابنه متسلماً على القدس، وأُبقي معظم مشايخ نواحي جبال نابلس والقدس الذين تعاونوا مع المصريين أو قدموا الطاعة وطلبوا الأمان، في مناصبهم. وهكذا تم تثبيت دعائم الإدارة المصرية في هذه المنطقة بعد نحو عامين من بداية الحملة المصرية على بلاد الشام.

ثانياً: الإدارة المصرية وسياستها الجديدة

بعد اتفاقية كوتاهية أصبحت حكومة محمد علي باشا في القاهرة المرجع الأعلى للإدارة المصرية في بلاد الشام.[١٢] وفي فلسطين أصبح متسلم عكا مسؤولاً عن جميع أنحاء البلد من صفد شمالاً حتى رفح جنوباً. وقد تم تعيين الشيخ حسين عبد الهادي حاكماً في عكا تابعاً لمحمد شريف باشا «حكمدار عربستان» الذي جعل دمشق عاصمة بلاد الشام.[١٣] وكان لتعاون آل عبد الهادي مع الحكم المصري، وصدق خدمتهم للإدارة الجديدة، دور مهم في ارتفاع شأن هذه العائلة ونفوذها في الثلاثينات. فأصبح محمود بك أحد إخوة الشيخ حسين متسلماً على يافا، وولده الشيخ سليمان متسلماً على جنين. كما صار الشيخ قاسم الأحمد متسلماً على القدس، وولده الشيخ محمد متسلماً على نابلس ومعه مشاريقها، وولده الشيخ يوسف شيخاً على جماعين.[١٤] وهكذا أصبح لزعماء جبل نابلس الذين تعاونوا مع الحكم المصري اليد العليا في الإدارة المحلية في فلسطين، وامتد نفوذهم من عكا شمالاً حتى يافا وغزة جنوباً.

وضمن الإصلاحات الإدارية التي قام بها الحكم المصري بعد تثبيت دعائمه، إنشاء مجالس الشورى أو المشورة في كل مدينة يزيد تعداد سكانها على ألفي نسمة. أمّا عدد أعضاء هذا المجلس أو الديوان فيتراوح ما بين ١٢ و٢١ عضواً، ينتخبون من أعيان البلد وكبار تجارها. وكانت قرارات مجالس المشورة في المدن الصغيرة ترفع عند الاقتضاء إلى مجلس مشورة عكا أو دمشق. وقد نقل بعض صلاحيات المحاكم الشرعية إلى مجالس الشورى التي اهتمت، أساساً، بإدارة شؤون الحياة اليومية في المدن.[١٥] وعلى الرغم من أن إقامة هذه المجالس كان فيها إشراك لفئة العلماء والأعيان في شؤون الإدارة والحكم، فإن صلاحياتها كانت

محدودة. فالإدارة المصرية في بلاد الشام كانت شديدة المركزية، وأعطي المصريون الذين أرسلوا من القاهرة الوظائف العالية. كما أن حكومة محمد علي باشا في مصر ظلت المرجع الرئيسي لجميع القرارات المهمة كما تشير إلى ذلك المراسلات المستمرة بين الطرفين.

عانت الإدارة المصرية في بلاد الشام عجزاً مستمراً في ميزانيتها. وقد برز هذا في عدم قدرة تلك الإدارة على تقديم الضريبة السنوية إلى السلطان في موعدها، وكذلك في التأخر في دفع رواتب العساكر والموظفين.[١٦] وكان المصريون قد تساهلوا مع السكان في الأعوام الأولى، لكن هذه المعاملة تغيرت بعد استقرار شؤون الحكم عقب اتفاقية كوتاهية وعودة العساكر المصرية من الأناضول إلى أنحاء بلاد الشام. ولم تختلف قيمة الضريبة في بداية الحكم المصري عما كانت عليه سابقاً. فقد قسمت الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة. ومن الصنف الأول عرفت ضريبة الميري والخراج أو الجزية. لكن المصريين أضافوا ضريبة جديدة أثارت حفيظة السكان، وهي ضريبة الفردة أو الفرضة. وقد فرضت على الذكور من مختلف المذاهب الذين تراوحت أعمارهم بين ١٥ و٦٠ عاماً. وكانت قيمة هذه الضريبة بين ١٠٪ و١٢٪ من دخل المكلفين يصل حدها الأعلى إلى خمسمئة قرش والأدنى إلى خمسة عشر قرشاً.[١٧]

كانت ضريبة الفردة من أهم مصادر الدخل للخزينة المصرية في بلاد الشام يقوم ديوان الشورى بتقديرها وتوزيعها على المكلفين. وقد ازدادت الشكوى من هذه الضريبة لسببين: أولاً، كونها تجمع من المسلمين والذميين بالتساوي؛ ثانياً، بسبب المحاباة في التوزيع، وازدياد عبء الضرائب على الأهالي الذين تجند أولادهم أو هربوا من وجه الحكومة. وإضافة إلى الضرائب المباشرة، فُرضت عدة رسوم أو ضرائب غير مباشرة مثل الجمارك ورسوم الدخان والمواشي والقطن والزواج والحمامات والصابون والطواحين وغيرها. وتشددت الإدارة المصرية في طلبها للضرائب المفروضة، وعاتبت المتسلمين الذين تساهلوا في جمعها.[١٨] وبعد اتفاقية كوتاهية مع السلطان ارتفعت قيمة الضرائب المطلوبة من الأهالي فازداد التذمر، الأمر الذي ساهم في دفع السكان إلى الانضمام إلى الثورة ضد الحكم المصري في أنحاء متعددة من بلاد الشام كان أولها ثورة ربيع سنة ١٨٣٤ في فلسطين.

وأمّا الخطوة التالية التي أثارت الأهالي بعد الضرائب فكان فرض التجنيد الإجباري على السكان. وكان أهالي البلاد معتادين حمل السلاح والمشاركة في

الحروب لحماية بلادهم من عدو خارجي مثل حملة نابليون، أو للمشاركة في الصراعات المحلية بين المشايخ والزعماء من صفي القيس واليمن وخصوصاً في المناطق الجبلية.[١٩] لكن التجنيد الإجباري للجيش المصري كان شيئاً مختلفاً، فلا هو لمدة معلومة ولا هو لأهداف يتعاطف معها أهالي البلاد حيث يتم إرسالهم بعيداً عن أوطانهم. وكان محمد علي باشا قد اتخذ القرار بتجنيد السكان كما فعل سابقاً في مصر منذ سنة ١٨٣٢، إلاّ إن استمرار الحرب مع السكان والخوف من ثورة الأهالي وزعمائهم أديا إلى تأجيل تنفيذ هذه الخطوة. وفي بداية سنة ١٨٣٤، وبعد استتباب أمور الحكم والإدارة، أصدر محمد علي أوامره إلى نجله إبراهيم بتجنيد ١٥,٠٠٠ شاب للجندية من بلاد الشام. وقد خص أنحاء فلسطين بأكثر من ٦٠٠٠ شاب معظمهم من ألوية نابلس والقدس، فكان ذلك سبباً مباشراً لإعلان العصيان والثورة في أوائل أيار (مايو) ١٨٣٤.

ثالثاً: بداية الثورة في فلسطين

وصلت أوامر محمد علي باشا إلى نجله إبراهيم بتجنيد الأهالي للجيش المصري وهو في يافا في أوائل نيسان (أبريل) ١٨٣٤. وفي ١٢ نيسان (أبريل) جاء إبراهيم باشا إلى القدس لزيارتها في فترة عيد الأضحى والأعياد المسيحية. ودخل قائد القوات المصرية (السرعسكر) القدس في اليوم التالي وكان يوم الجمعة، ثم ذهب يوم السبت لزيارة كنيسة القيامة يرافقه بعض علماء القدس وأعيانها.[٢٠] وقد صادفت زيارة إبراهيم باشا لكنيسة القيامة يوم سبت النور، فكانت الكنيسة تغص بالزوار والحجاج الذين وصل عددهم إلى ١٥,٠٠٠ شخص. وقد أدى الازدحام والاضطراب اللذان رافقا ظهور النار المقدسة في الكنيسة ذلك اليوم إلى وفاة العشرات وجرح المئات جراء الاختناق وتزاحم الناس على الأبواب. وتم إنقاذ إبراهيم باشا ومرافقيه بصعوبة كبيرة من الزحام.[٢١]

وفي يوم الأربعاء ٢٥ نيسان (أبريل) جمع إبراهيم باشا أعيان القدس ومشايخ النواحي وتلا عليهم أوامر والده بفرض التجنيد الإجباري على السكان، وكانت حصة مدينة القدس نفسها مئتي مجند، وأمّا سكان ألوية القدس ونابلس جميعاً فطلب منهم ثلاثة آلاف مجند.[٢٢] وحاول إبراهيم باشا أن يقنع مشايخ تلك النواحي بالتعاون معه على تنفيذ أوامر والده وتقديم الأشخاص المطلوبين للجندية. وقد حضر هذا الاجتماع في القدس «كبار جبال نابلوس ومشايخ جبل القدس وجبل

الخليل.»[٢٣] وتشير الرسالة التي بعث بها جرمانوس عبده من يافا إلى مصر عن هذا الاجتماع إلى أن إبراهيم باشا «طلب من جبل نابلوس ألفين جندي وجبل القدس ١٥٠٠ ونفس مدينة القدس مايتين وجبل الخليل من نفس المدينة خمسماية نفر.»[٢٤] كما طلب من مشايخ جبل نابلس تقديم ستة أنفار من أولادهم وأربعة من أولاد مشايخ جبل الخليل. ولم يستطع الأعيان والمشايخ رفض طلب إبراهيم باشا فوعدوا بإقناع الأهالي في مناطقهم، لكنهم طلبوا من السرعسكر ألاّ يعتبرهم مسؤولين شخصياً إذا لم ينجحوا في إقناع قومهم بقبول ما جرى الاتفاق عليه بينه وبينهم.[٢٥]

وبعد الانتهاء من الاجتماع والزيارة للقدس عاد إبراهيم باشا وعساكره إلى يافا بانتظار التعزيزات العسكرية التي طلبها من مصر. وتفرق المشايخ الذين حضروا اجتماع القدس في نواحي بلادهم، ولكن رأيهم كان قد استقر على مقاومة سياسة التجنيد لأنها ستكون بداية النهاية لنفوذهم ودورهم في حكم نواحيهم. وفي ١٠ محرم ١٢٥٠هـ/١٩ أيار (مايو) ١٨٣٤م، وصلت الأخبار إلى يافا من القدس وغيرها بأن المشايخ يعتذرون عن إرسال الأنفار المطلوبين من بلادهم. فلما تأكدت تلك الأخبار أصدر إبراهيم باشا أوامر مشددة إلى المشايخ والأعيان بالتهديد الكلي بضرورة تنفيذ تجنيد الأهالي للجيش المصري. وفي اليوم التالي، ٢٠ أيار (مايو)، وصل جواب مشايخ جبل نابلس، وعلى رأسهم قاسم الأحمد ومحمود عبد الهادي، بالعصيان ورفض تلك الأوامر.[٢٦] وكان رأي إبراهيم باشا أنه يجب جمع السلاح من أيدي السكان قبل فرض الجندية عليهم. لكن والده أصر على بدء التجنيد أولاً. وبقي السرعسكر يحاول قدر الإمكان إقناع المشايخ بالتهديد والوعيد تارة، وبالخداع والحسنى تارة أُخرى كسباً لبعض الوقت لكن عبثاً. لذا فإنه كتب إلى والده بعد أن تيقن من موقف المشايخ والأهالي، كي يصدر أوامره بما يجب عمله لمعالجة الموقف. وفي ظل هذه التطورات اتخذ القرار بوقف عملية التجنيد في كل أنحاء بلاد الشام حتى يتم «انتهاء مادة جبل نابلوس وجبل القدس أولى من اشتعال النيران في كل جهة.»[٢٧]

استمر توارد الأخبار من المتسلمين ووكلائهم في نابلس والقدس والخليل بقرار اعتذار المشايخ عن تنفيذ قرار التجنيد، وإعلانهم العصيان وحمل السلاح.[٢٨] وعلى الرغم من الخلافات والصراعات القائمة بين زعماء صفي القيس واليمن، فإن المشايخ في هذه المناطق اتفقوا على إعلان العصيان ما عدا حسين عبد الهادي ورجاله الذين ظلوا إلى جانب الحكومة المصرية. وفي جبال

القدس انضم جميع المشايخ إلى الثورة بما فيهم آل أبو غوش زعماء صف اليمن ومشايخ ناحية بني مالك. وكان هؤلاء قد تضرروا من سياسة الحكومة المصرية وخصوصاً فيما يتعلق بإلغاء ضريبة الغفر التي كانوا يجبونها من الزوار والحجاج غير المسلمين في الطريق بين يافا والقدس. وكان لانضمام آل أبو غوش ورجالهم إلى الثورة أهمية خاصة لتحكم القرى التابعة لهم في الطريق من الساحل إلى جبال القدس وخصوصاً مضيق باب الواد.

ويروي تقرير كتبه أحد ضباط الجيش المصري في القدس تفصيلات بعض المناوشات الأولية التي وقعت في هذه المنطقة مع الثوار.[٢٩] فقد شوهدت تجمعات من الفلاحين في قرية البيرة توجهوا منها إلى أبو غوش للمساعدة في قطع الطريق بين يافا والقدس. كما تجمعت فرق أُخرى من الفلاحين قدر عددهم بثلاثمئة بالقرب من «شيخ بدر». كما شوهد ابن سمحان يقطع الطريق بين القدس ونابلس بينما تحصن رجال أبو غوش في أطراف الوادي بالقرب من معقلهم قرية العنب. وأمّا من الجهة الشرقية فقد تجمع الثوار بالقرب من الطور، وأهالي بني حسن قطعوا الطريق بين القدس والخليل.[٣٠] وهكذا أصبحت القدس محاصرة من جميع الجهات في أواخر أيار (مايو)، في الوقت الذي كان إبراهيم باشا في يافا يعمل على إعداد عساكره وإمدادهم بالسلاح والمؤن قبل بدء عملية محاربة الثوار وقمع العصيان قبل أن ينتشر إلى مناطق أُخرى.

وشدد الثوار الخناق على القدس فوصلوا قريباً من القلعة وفرضوا حصاراً على المئات من عساكر الحامية المصرية الذين تحصنوا فيها. ونجحت الحامية في الدفاع عن القدس، وفي منع الثوار من دخولها عدة أيام، لكن انقطاع الطريق بين يافا والقدس جعل وضع الإدارة المصرية في المدينة حرجاً. وأعدّ إبراهيم باشا فرقة من الفرسان يقودها يوسف قائمقام ألاي الفرسان الثاني عشر. وتقدمت تلك الفرقة من الرملة حتى وصلت إلى مضيق باب الواد المسمى «وادي علي». وهناك تصدى الثوار لفرقة الفرسان المصرية وناوشوها، إلاّ إن الثوار اضطروا إلى الانسحاب. وتقدم الفرسان فوصلوا إلى قرية ساريس حيث أحاط بهم الفلاحون من كل جانب وجرت هناك معركة تكبد فيها الفرسان خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد.[٣١] وقد وصف يوسف قائمقام ألاي الفرسان تفصيلات تلك المعركة في تقرير أرسله إلى إبراهيم باشا. وفي وثيقة أُخرى كتبها معاونه قدمت إحصاءات دقيقة عن عدد الخسائر، فتبين أنه قتل في المعركة ٥٢ فارساً منهم ١٦ ضابطاً وجرح ١٨ فارساً. وأمّا عدد الخيول المجروحة فكان ١٥ حصاناً، إضافة إلى ٨٠

من الخيول الضائعة التي استولى عليها الثوار كما يبدو.[٣٢]

وأمّا الفرقة العسكرية التي أرسلها إبراهيم باشا من يافا لمحاربة الثوار والالتفاف حول القدس من الشمال فلم يكن مصيرها أفضل حالاً من ألاي الفرسان. فقد تقدم العساكر في اتجاه نابلس يقودهم حسن بك ميرالاي وخليل آغا أبازه. وحين وصولهم إلى «وادي سيلون» بين نابلس والقدس بالقرب من قرية سنجل وخان اللبان وقعوا في كمين أعده الثوار للجيش المصري. وأطبق الثوار على العساكر من كل جانب فقتل كل من حسن بك وخليل بك المذكورين، وسبعون شخصاً من الجنود المصريين.[٣٣] وأمّا بقية أفراد هذه الفرقة ففروا هاربين إلى يافا. وهكذا كسب الثوار معركة أُخرى مهمة، ودبت الحماسة في صفوف الأهالي فامتدت الثورة إلى مناطق جديدة. وفي الخليل هاجم الثوار حامية المدينة المؤلفة من نحو مئتي جندي وذبحوهم.[٣٤] وتقدم الثوار من جبال نابلس في اتجاه القدس وعسكروا بالقرب من باب النبي داود. ونجح هؤلاء في قتل حراس المدينة ودخلوا شوارعها فاشتد القتال بينهم وبين حامية القلعة. وتفرق الثوار من الفلاحين في أسواق المدينة ونهبوا بعض البيوت.[٣٥] ولما رأى أهالي القدس أن ثوار الفلاحين دخلوا المدينة انضموا إليهم وحاربوا إلى جانبهم ضد الحامية المصرية المحاصرة في القلعة. وفي ذلك اليوم الذي دخل فيه الثوار القدس قدرت المصادر عدد القتلى من ثوار الفلاحين بخمسين شخصاً، وعدد القتلى من أهالي القدس بستة وعشرين شخصاً، بينما كانت خسائر الحامية المصرية واحداً وخمسين جندياً.[٣٦] ثم وصلت مجموعات جديدة من الثوار إلى القدس من جبال نابلس فدخلوا المدينة عن طريق باب العمود، واستمر نهب الحوانيت وبعض البيوت أياماً.

وفي تلك الأثناء، كان إبراهيم باشا في يافا يجمع الإمدادات العسكرية من طرابلس وبيروت وعكا ومصر، فجمع جيشاً مقداره عشرة آلاف عسكري واستعد للزحف على القدس لنجدة الحامية المحاصرة فيها. وخرج السرعسكر من يافا يوم الأربعاء ٢٩ محرم ١٢٥٠هـ/٧ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م فوصل مع جنوده إلى الرملة حيث بات فيها. ومن الرملة وصل إلى «وادي علي» وتقدم بجيشه الذي انقسم إلى ثلاث فرق في اتجاه القدس. وقد واجهت إحدى تلك الفرق مقاومة عنيفة من الثوار الذين هاجموها من كل جانب حيث استسلم الكثيرون من أفرادها «فسلموا راياتهم وأنفسهم للمخالفين فسلبوهم كل ما معهم وأطلقوا سبيل بعضهم.»[٣٧] أمّا إبراهيم باشا نفسه ومعظم عساكره فوصلوا إلى القدس ونزلوا خارج القلعة. وقد لاقى إبراهيم باشا وعساكره مشقة كبيرة حتى وصلوا إلى أسوار المدينة واضطروا

إلى محاربة الثوار في أكثر من موقعة في طريقهم إليها.[٣٨]

وقبل أن يصل السرعسكر وجنوده إلى القدس، خرج منها الفلاحون واحتموا بالجبال وكذلك هرب الكثيرون من أهالي المدينة خوفاً من عقاب المصريين. وتجمع مئات الثوار من جبل الخليل ومنطقة بيت لحم في قرية بيت جالا، فسار إبراهيم باشا إلى هناك وقتل عدداً من أهالي القرية لتعاونهم مع الثوار. كما قيل إن بعض ما نهب وسلب من دكاكين القدس وبيوتها وجد في بيوت القرية.[٣٩] وتجمع الثوار بالقرب من دير مار الياس فحاربهم إبراهيم باشا مرة أُخرى، لكنهم انسحبوا في اتجاه أرطاس حيث نصبوا هناك كميناً للجيش المصري. ووقع قسم من جيش إبراهيم باشا في هذا الكمين بالقرب من برك سليمان، فقتل وأسر من العساكر المصرية نحو ٨٠٠ جندي.[٤٠] بعد ذلك رجع إبراهيم باشا إلى القدس من دون أن يهزم الثوار، وبعد أن تكبد المئات من القتلى والأسرى. وارتفعت معنويات الثوار بعد هذه الانتصارات في منطقة بيت لحم فلاحقوا إبراهيم باشا وعساكره وضيقوا الحصار على مدينة القدس.

تضايق إبراهيم باشا في القدس بسبب فرض الحصار على المدينة وقطع المؤن وحتى المياه عنها. وكان النابلسيون يهاجمونه من جهة، وعربان منطقة البحر الميت يهاجمونه من جهة أُخرى، بينما مواصلاته مقطوعة مع يافا بسبب انضمام آل أبو غوش إلى الثورة.[٤١] ويتبين سوء حالة الجيش المصري في القدس من أحد التقارير الذي يقول فيه كاتبه، وهو كما يبدو إبراهيم باشا نفسه «وأردنا نحرر لكم هذه الورقة باللغة الإيطالية فافتكرنا أنه موجود بالقرايا من يفهم طلياني. وأردنا أن نحررها باللغة الفرنساوية فقالوا إن الذي يقرأ طلياني يقرأ فرنساوي وإذا حررناها بالإنكليزي فلربما لم يوجد في يافا من يقرأ إنكليزي فحررها ‹كانوا الحكيم› باللاتيني وأرسلناها لكم.»[٤٢] وفي هذا التقرير أشير إلى معركة حامية بالقرب من شعفاط التقى فيها عساكر إبراهيم باشا نحو ألفين من الثوار من منطقة نابلس يقودهم ناصر المنصور. وقد قدرت المصادر المصرية خسائر الثوار في هذه المعركة بنحو ٥٠٠ شخص بين قتيل وجريح ووقع منهم في أسر الجيش المصري «نحو عشرين نفراً حياً وباقي الأشقياء فروا هاربين مهزومين.»[٤٣]

رابعاً: انتشار الثورة واشتدادها

وصلت الثورة إلى ذروتها في أواسط حزيران (يونيو) ١٨٣٤ وامتدت نارها

إلى معظم نواحي فلسطين. ففي صفد وجبال الجليل انضم السكان إلى الثورة وحاولوا إقناع الشهابيين بالانضمام إليهم أيضاً. فقد كتب زعماء صفد ومنطقتها رسالة إلى الأمير خليل الشهابي بتاريخ ١٠ صفر ١٢٥٠هـ/ ١٨ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م بهذا الشأن.[٤٤] ولهذه الرسالة أهمية خاصة، إذ يشرح فيها وجوه المدينة أسباب انضمامهم إلى الثورة ضد حكومة محمد علي باشا. فبالإضافة إلى «الضرائب الزائدة وأعمال السخرة» التي فرضها الحكم المصري، والتي أثقلت كاهل الأهالي، كان التجنيد الإجباري القشة التي قصمت ظهر البعير. «وغير خافي أن الولد مهجة الكبد ولم أحداً يفوت ولده ولو فات نفسه فلزم الناس عافت أرواحها وقامت على ساق وقدم.»[٤٥] وشارك في الثورة كما قال كاتبو الرسالة «عربان وفلاحون ومدن وعسكر.» وفي صفد نفسها هاجم الثوار حارة اليهود «ونهبت من قبَل أهالي الديرة.» وأمّا في منطقة عكا فهزمت العساكر المصرية «وصار الثوار يأخذون الغنايم من أمام بوابة المدينة.» وأضاف أعيان صفد أنهم كتبوا أيضاً إلى مشايخ جبل نابلس، الشيخ قاسم الأحمد والشيخ محمد جرار والشيخ محمود عبد الهادي والشيخ عيسى البرقاوي. وقد وقّع هذه الرسالة الموجهة إلى خليل الشهابي زعماء صفد من علماء وأعيان وعلى رأسهم نقيب أشراف المدينة ومفتيها ونائب الشرع فيها. وكذلك ضمت قائمة الموقعين عيسى الماضي متسلم صفد، ومتسلمها السابق، ومشايخ حاراتها، ومصطفى العدوي متسلم ناحية الجبل والشاغور.[٤٦]

وصلت رسالة أهالي صفد ومنطقتها إلى أيدي بشير الشهابي الذي حافظ على ولائه للحكم المصري، فرد عليهم بالتوبيخ والتجريح والتهديد بأشد العقاب الذي سينزل بهم قريباً. «فأمّا رسولكم حامل ذلك الكتاب فقد وضعناه بالسجن وأمّا أنتم فقد جنيتم على أنفسكم وبحثتم عن حتفكم بكفكم.»[٤٧] ويشير الشهابي إلى كسب الثوار في أنحاء القدس ونابلس لبعض المعارك فيقول «وإنكان غركم ما حصل في أطراف القدس ونابلس فإنه لا يدوم لكم ذلك الغرور لأنه سحابة صيف»، ثم يضيف أن التعزيزات العسكرية قد اقترب وصولها من الديار المصرية براً وبحراً. لذا فإنه ينصح لهم الارتداد عن الثورة وطلب الرحمة والشفقة من دولة محمد علي باشا، ونسب ما حدث في صفد إلى «بعض الجهلاء» فلربما يحصلون على العفو والسماح.[٤٨] وحدث في طبرية شيء شبيه بما جرى في صفد من تسلط الثوار على المدينة والاعتداء على بيوت اليهود والمسيحيين فيها. ولم يبق في أيدي الإدارة المصرية من بلاد الجليل إلاّ مدينتا عكا وحيفا على الساحل، بينما تسلط الثوار على القرى والمدن الجبلية. وقد تكبدت القوات المصرية في

هذه المنطقة خسائر كبيرة في الأرواح عندما وقعت فرقة عسكرية أرسلت من الشام في كمين نصبه الثوار. ففي رسالة لجرمانوس عبده بتاريخ ٩ صفر ١٢٥٠هـ/ ١٧ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م، يشير إلى وصول الأخبار من سليمان عبد الهادي وكيل مدير عكا «باضمحلال ألاي ١٩ بياده الذي كان قادماً من الشام.»[٤٩]

وأمّا ثوار مناطق نابلس والقدس فقد وصلوا أيضاً في أواسط حزيران (يونيو) إلى «حد بوابة يافا» بحسب التقرير نفسه المذكور أعلاه. لذا فإن أهالي المدينة لا يستطيعون السفر إلاّ عن طريق البحر. وازدادت جرأة الثوار في تلك الفترة فهاجموا أطراف يافا وصاروا «ينهبوا أو يشلحوا وفي ذلك صاير خوف على البلدة من خيانة الأهالي والعسكر الموجود بالبلد.» وكذلك انقطعت طريق غزة بعد أن تسلط عليها الثوار من العربان وغيرهم، ولذا توقف سير البريد بين مصر وفلسطين، كما انقطعت الطريق بين القدس ويافا. وعلى الرغم من وجود إبراهيم باشا في المدينة المقدسة فإن الثوار كانوا يحيطون به من كل جانب فلا يستطيع مقاتلتهم وملاحقتهم لقلة عساكره. ولما جرت محاولات لإنجاده وقعت العساكر المرسلة من يافا في كمائن الثوار فقتل الكثيرون منهم. فقد «انهزمت أورطة من ألاي الغارديا في المعركة... فضاعت عن آخرها وفر بكباشي الأورطة إلى يافا. وكذلك ضاعت أورطة من ألاي الفرسان الرابع وفر القول آغاسي الذي كان فيها أيضاً.»[٥٠]

وانقطعت أخبار إبراهيم باشا في القدس حتى عن رجاله في يافا وعكا وغيرهما. وتكررت المكاتبات إلى محمد علي «ولي النعم» بضرورة إرسال التعزيزات العسكرية بسرعة من مصر. فإذا لم يتم «وصول الإمدادات إلى هذه الجهات في غضون هذه الأيام فلا يبعد أن تتطور الحالة حتى يصعب علاجها.»[٥١] وفي تقرير آخر بعثه أسعد الخضر، متسلم يافا وتوابعها بتاريخ ١١ صفر ١٢٥٠هـ/ ١٩ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م إلى محمد علي باشا، تم التشديد على خطورة الموقف. فالثوار حضروا إلى ناحية يافا «وقطعوا السابلة ومنعوا أبناء السبيل ووضع يدهم على الرملة واللد.»[٥٢] وفي رسالة أخرى كتبها المتسلم نفسه عن أوضاع المدينة أشار إلى انقطاع الدقيق والحطب «بسبب عدم التوصل إلى الطواحين والغابة.»[٥٣]

وازدادت الأحوال سوءاً في يافا بعد أن انضم «أعراب غزة» إلى الثورة. وقرر محمد علي استعمال أعراب مصر لمحاربة البدو في بلاد غزة. لذلك قام المصريون «باستقدام أحمد المقرحي كبير شيوخ عشائر أولاد علي» من الصحراء الغربية على الحدود الليبية، وهنداوي كبير شيوخ عشائر الجميعات للاتفاق على هذا الشأن. واتفقت الحكومة المصرية مع هذين الشيخين على أن يرئس كل منهما ٢٥٠ فارساً

من عشيرته لمحاربة ثورة البدو في منطقة غزة. وقد منحت الدولة كل فارس ٥٠٠ قرش مكافأة في مقابل هذه الخدمة.[٥٤] وكذلك طلب حاكم مصر فحص إمكان تجنيد عشائر جبل سيناء «الجبالي» وأرسل إلى كبيرهم الشيخ محمود كي يعقد معه اتفاقاً شبيهاً بما تم التوصل إليه مع أولاد علي والجميعات. لقد كان الجيش المصري مدرباً على خوض المعارك ضد الجيوش النظامية، لا على حرب المقاومة الشعبية في الجبال والصحارى. لذا أصبحت خطة الحكومة المصرية محاولة استمالة أكبر قدر من الأهالي إلى جانبها وإغرائهم بالوعود والأموال. وقد نجحوا فعلاً في تجنيد عربان مصر وسيناء ثم استمالوا آل أبو غوش في جبل القدس بعد ذلك قبل الشروع في عملية قمع الثورة في تلك المنطقة.

وكان الشيخ يوسف القاسم أحد أولاد قاسم الأحمد يتزعم ثوار جبال نابلس الذين نزلوا إلى الساحل ووصلوا إلى مقام سيدنا سلمة بالقرب من يافا. وفي ١٤ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢٢ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م، كتب الشيخ يوسف رسالة إلى مفتي يافا يطلب منه جمع أهالي المدينة وإقناعهم بالاستسلام للثوار.[٥٥] وشملت الرسالة تهديداً واضحاً بما سيحل ببيارات أهالي يافا وبقية أملاكهم إذا ما دخل الثوار أنحاء المدينة. «فمن المعلوم أنهم متى دخلوا البيارات وحصل الحرب فلا يبقى من الأشجار ولا من العمارات شيء.» ورد المفتي على رسالة الشيخ يوسف القاسم أن محمد علي باشا «ملك الديار العربية» قد خرج من الإسكندرية على رأس جيوش كبيرة ستصل خلال يومين إلى يافا براً وبحراً. ولذا فإنه يرفض تهديد يوسف القاسم وينصح له الابتعاد عن يافا قبل وصول تلك القوات والجيوش. بل إن المفتي هدد من جانبه زعيم الثوار بأنه إذا تعرض لقطع الأشجار فسيكون ذلك «سبباً لخرابك والدمار».[٥٦] لكن الشيخ يوسف وصل، فعلاً، مع الثوار إلى أسوار يافا وأقاموا «بالجناين الذي [هكذا في الأصل] بجوار القلعة.» وهكذا أصبحت يافا أهم مدينة ساحلية وبوابة نابلس والقدس على العالم الخارجي مهددة بالسقوط في أيدي الثوار، بينما إبراهيم باشا كان ما زال محاصراً في منطقة القدس. وفي أواخر حزيران (يونيو) كانت الثورة ما زالت «على أشدها في كل أقاليم بلاد صفد.» ففي التقرير الذي كتبه سليمان عبد الهادي، وكيل مدير إيالة صيدا، يفسر أسباب هذا الموقف بعدم ورود «عسكر خيل» للحكومة المصرية في تلك المنطقة. فقد تجرأ الثوار الذين وصلوا إلى أسوار عكا على مهاجمة القلعة نفسها «بجيوش زلم وخيل كثيرة وينهبوا مواشي الورشة ويشلحوا أنفارها.»[٥٧] ثم يضيف سليمان عبد الهادي في رسالته أنه أغار على الثوار مع عشرات الفرسان

وقتل منهم عدداً حتى توقفوا عن الوصول إلى منطقة القلعة. وأمّا الثوار في ساحل عتليت «فما زالوا محاصرين لمدينة حيفا وأهالي صفد مظهرين العصيان بزيادة عن الجميع.» ويصف في التقرير نفسه ما جرى في مدينة صفد فيقول: «إن الثوار نهبوا محلة اليهود وفضحوا عرضهم وقتلوا منهم أوادم.»[٥٨] ثم يشير إلى عجزه عن محاربة الثوار وإلى أنه طلب سابقاً التعزيزات والإمدادات لكن طلبه لم يستجاب. وهكذا نجح الثوار في التسلط على جميع نواحي فلسطين الداخلية من الخليل شمالاً حتى بلاد غزة جنوباً. ولم يبق في أيدي الإدارة المصرية إلاّ مدن الساحل التي كانت مهددة ومحاصرة من قبَل الثوار. أمّا إبراهيم باشا الذي حوصر مع جيشه في القدس فلم يستطع التحرك بعيداً عن المدينة، وظل ينتظر التعزيزات العسكرية التي عاد فكرر طلب وصولها بأقصى سرعة ممكنة.

خامساً: وصول محمد علي باشا
وقمع الثورة

في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٨٣٤، وصل محمد علي باشا بنفسه إلى يافا لنجدة ابنه إبراهيم ومعه جيش تعداده نحو ١٥,٠٠٠ جندي.[٥٩] فلما وصلت أخبار هذه التعزيزات بقيادة حاكم مصر نفسه تيقن الثوار أنه لا قدرة لهم على مواجهة الدولة المصرية. وجرت مفاوضات بين إبراهيم باشا من جهة وزعماء الثوار، مثل قاسم الأحمد وأبو غوش من جهة أُخرى، في محاولة للتوصل إلى مصالحة واتفاق. لكن الإدارة المصرية لم تكن جادة في تلك المفاوضات، وإنما كان هدفها كسب الوقت واستمالة بعض زعماء الثوار إلى جانبها لإضعاف صفوفهم. وبعد أيام قليلة من وصول محمد علي باشا إلى يافا جاء نجله إبراهيم من القدس في أوائل تموز (يوليو) للسلام عليه والتشاور في شأن خطة إخماد الثورة.[٦٠] كما أرسل محمد علي إلى بشير الشهابي أن يحضر إلى يافا للغرض نفسه، لكن هذا فضّل إرسال ابنه الأمير أمين. وفي محاولة من علماء القدس وأعيانها للتوسط بين الدولة والثوار، حضر إلى يافا عمر أفندي نقيب الأشراف والمفتي طاهر أفندي وهما من عائلة الحسيني، ومحمد أبو السعود نقيب الأشراف سابقاً. لكن محمد علي باشا ونجله قررا قمع الثورة بالقوة لا عقد المصالحة والمهادنة. لذا تم القبض على أعيان القدس المذكورين وأرسلوا إلى عكا ومنها تم نفيهم إلى مصر.[٦١]

رجع الأمير أمين الشهابي إلى والده ومعه الأوامر بأن يقوم آل شهاب بقمع

الثورة في بلاد صفد. وأمّا إبراهيم باشا فسار بالعساكر من يافا في اتجاه جبل نابلس معقل الثورة وزعمائها. وسار بشير الشهابي من قصره في بيت الدين في جبل لبنان ووصل إلى صيدا في أوائل تموز (يوليو) ١٨٣٤. وبعد أن جمع عساكره فيها ونظمهم، توجه إلى جسر القعقعية على نهر القاسمية في طريقه إلى صفد. وتدخل قاضي ترشيحا الشيخ صالح في محاولة للمصالحة بين آل شهاب والثوار، فجاء مشايخ صفد إلى بنت جبيل بناء على طلب الأمير بشير. وقدم المشايخ الطاعة إلى الأمير حتى يمنعوا سفك الدماء ونهب بيوت الأهالي، فقبل ابن شهاب ذلك نيابة عن محمد علي باشا ووعدهم خيراً.[٦٢]

وسار مشايخ صفد مع جيش آل شهاب فوصلوا إلى قرية الصفصاف شمالي غربي المدينة. ودخلت عساكر الشهابيين صفد وتم تسليم القلعة بحضور وجوه البلدة ومشايخها. وكان خليل أحد أولاد الأمير بشير قد توجه مع خمسمئة من الفرسان إلى منطقة الناصرة وتسلطوا على منطقتها من دون مقاومة تذكر. وفي صفد نفسها، تم القبض على اثنين وعشرين من وجوه المدينة فسجنوا وطولبوا باسترداد أموال اليهود التي نهبها الثوار. وبعد دخول منطقة الشاغور تم إلقاء القبض على عشرين شخصاً من أهالي الشاغور والجليل والساحل «ممن اتهموا بحركة هذه المعصية» وأرسلوا إلى سجن عكا.[٦٣] كذلك جاء وجوه أهالي طبرية إلى بشير الشهابي وقدموا الطاعة والخضوع، فوجه الأمير في صحبتهم محافظاً وعسكراً لإعادة الحكم والنظام إلى تلك المدينة. وبعد هذه الإنجازات التي تحققت في أقل من أسبوعين أرسل بشير الشهابي تقريراً مفصلاً بذلك إلى محمد علي باشا في يافا. وهكذا أثبت أمير جبل لبنان مرة أُخرى صدق خدمته للدولة المصرية وتعاونه مع إدارتها في بلاد الشام في تلك المرحلة.

وأمّا في منطقة نابلس فقد واجه الجيش المصري، الذي قدر بعشرين ألفاً، وقاده إبراهيم باشا نفسه، مقاومة شديدة لم يتوقعها محمد علي باشا ونجله في تقديراتهما الأولية بأن يقمعا الثورة خلال أيام قليلة. فبعد أربعة أيام من مغادرة يافا كتب إبراهيم باشا إلى والده عن المعركة الأولى التي جرت بين جيشه وجموع الثوار الذين تجمعوا في قرية زيتا. وقتل في هذه المعركة بحسب تقرير السرعسكر بين ٨٠ و٩٠ شخصاً.[٦٤] وانتقل الثوار إلى قرية «الدير» بالقرب من زيتا فهجم عليهم الجيش المصري صباح اليوم التالي وجرت هناك معركة حامية قتل فيها، بحسب تقديرات إبراهيم باشا، «أكثر من ثلاثمئة شخص وقبض على عشرة أو خمسة عشر شخصاً وهم أحياء.»[٦٥] وأمّا الخسائر المصرية، بحسب هذا التقرير،

فكانت قتيلاً واحداً وأحد عشر جريحاً. ويضيف إبراهيم باشا أنه بحسب أقوال الأسرى الذين وقعوا في قبضته من الثوار، فإن قاسم الأحمد أصيب برصاصة في رأسه وساءت حالته، كما أصيب ابنه محمد برصاصة في فخذه. وقد عاقب إبراهيم باشا أهالي زيتا والقرى المجاورة لها فقام بهدمها حتى يدب الرعب والخوف في بقية القرى التي تؤازر الثورة.

وبعد الانتصارات الأولية التي حققها إبراهيم باشا وعساكره في منطقة طولكرم، زحف الجيش المصري في اتجاه معقل آل جرار ووصل إلى هناك في اليوم التالي. وأخذ بعض مشايخ القرى يحضر لطلب الأمان وتقديم الطاعة، وخصوصاً جماعة حسين عبد الهادي التي انضم بعض أفرادها إلى الثورة سابقاً. وتقدمت جيوش إبراهيم باشا بعد ذلك إلى نابلس نفسها ففر «الثائر قاسم الأحمد الذي هو رأس الفتنة ومنبع الفساد... مع بعض كبار الشيوخ فأرسلنا من يطاردهم ويقبض عليهم.»[٦٦] وكان محمد بن عبد الله جرار قد وقع في الأسر بعد أن تم ضرب سانور بالمدافع حتى استسلمت. فلما رأى زعماء نابلس ما حل بقريتي زيتا ودير الغصون وقرى آل جرار قرروا الاستسلام وإنقاذ المدينة من الدمار والنهب.[٦٧] لكن مؤرخ جبل نابلس الذي يورد هذا الخبر يناقض نفسه حين يورد تقرير محمد علي باشا إلى الشيخ سليمان عبد الهادي، وكيل مدير إيالة صيدا، عن تلك الأحداث. فبحسب ذلك التقرير فإن «الأشقياء قاسم الأحمد وعبد الله جرار وعيسى البرقاوي وناصر المنصور بعد قرية الدير... توجهوا إلى نابلس... أخذوا أولادهم وفروا هاربين.»[٦٨] وبعد هذه الانتصارات التي حققها إبراهيم باشا في جبل نابلس وفي المدينة نفسها، أخذ محمد علي يستعد للرجوع إلى مصر. وغادر حاكم مصر فلسطين فعلاً متوجهاً إلى الإسكندرية بعد أن اطمأن إلى نجاح جيشه في إخماد الثورة في جبل نابلس، فوصل إلى هناك في ٢٢ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٢٩ تموز (يوليو) ١٨٣٤م.

وبعد استراحة بضعة أيام في نابلس جمع إبراهيم باشا جيوشه وسار في اتجاه القدس والخليل. وفي القدس كان محمد علي باشا ونجله إبراهيم قد استمالا زعماء أبو غوش إلى جانبهما في مقابل إطلاق إبراهيم من سجن عكا وتعيين أخيه جبر أبو غوش متسلماً على لواء القدس.[٦٩] وكان لارتداد آل أبو غوش عن تأييد الثورة أثر مهم في مسيرتها في جبل القدس لأن الطريق إلى يافا أصبحت آمنة، إضافة إلى انسحاب جميع قرى صف اليمن في ناحية بني مالك وغيرها من الثورة. ووصل إبراهيم باشا إلى القدس في أواخر تموز (يوليو)، وأخذ يعد جيشه للزحف

على الخليل. وقدّم بعض مشايخ جبل الخليل الطاعة، لكن السرعسكر اشترط عليهم القبض على قاسم الأحمد وتقديم أولادهم للجندية، فرفض أهالي الخليل هذه الشروط وانضموا إلى الثوار الذين لجأوا إلى جبالهم. ووصلت العساكر المصرية بقيادة إبراهيم باشا إلى الخليل يوم الاثنين ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٥ آب (أغسطس) ١٨٣٤م. فلما فشلت مفاوضات الصلح بين الطرفين نشبت المعارك التي استبسل فيها العساكر والثوار.[٧٠] وارتد الثوار إلى داخل المدينة والجيش المصري في إثرهم. وقام إبراهيم باشا وعساكره بقصف المدينة بالمدافع فقتل المئات وجرح الآلاف من الأهالي والثوار في تلك المعارك. ثم دخل العساكر الخليل واستمر النهب والسبي والقتل في حاراتها نهاراً كاملاً. وقدر بعض المصادر عدد القتلى داخل المدينة نفسها بستمئة قتيل، ومثل ذلك من الأسرى الذين تم تجنيد معظمهم للأسطول والجيش المصريين. وقبض الجيش على مئة وعشرين ولداً تتراوح أعمارهم بين ٨ و١٢ عاماً، أُدخلوا في سلك الجندية فلم يبق في المدينة إلاّ المسنون وأصحاب العاهات.[٧١]

وأمّا زعماء الثوار وبعض المئات من رجالهم فهربوا من الخليل ووصلوا إلى الكرك في شرق الأردن. فأقام إبراهيم باشا سليمان باشا الفرنساوي على إدارة الخليل وقرر تعقب الثوار بنفسه. وكان حر آب/أغسطس شديداً فقاسى جنود الجيش المصري الشدائد جراء التعب والعطش، ومات منهم نحو ثلاثمئة متأثرين بضربة الشمس والعطش، فاضطر إبراهيم باشا إلى التوقف في بلدة «عوز» يومين ريثما ينتعش الجنود.[٧٢] ولما وصل الجيش المصري إلى الكرك خرج بعض أهلها وخصوصاً المسيحيين منهم للقائه مستأمنين إبراهيم باشا، فأمنهم ثلاث ساعات حتى يخرجوا من البلدة مع متاعهم. وأمّا الثوار فاعتصموا في قلعة الكرك المنيعة بينما دخل الجنود بيوت القرية ونهبوها. لكن القتال استمر داخل البلدة والجبال المحيطة بها فتكبدت العساكر المصرية خسائر جسيمة قدرت بمئات القتلى والجرحى.[٧٣] وبعد أن تغلب إبراهيم باشا على الثوار في الكرك انسحب هؤلاء شمالاً نحو السلط فقرر المصريون ملاحقتهم في تلك المنطقة.

وعلم إبراهيم باشا بأن قاسم الأحمد وجموع الثوار الذين نجوا من معارك الكرك نزلوا على عرب عنزة، فانتقل بعساكره إلى المزيريب وكتب إلى مشايخ العربان يهددهم بالعقاب الشديد إذا هم سمحوا للثوار باللجوء إلى ديارهم. وكانت حملة إبراهيم باشا على الثوار وعقابه الشديد لأهالي الخليل والكرك قد دبّا الرعب في نفوس الأهالي من فلاحين وعربان. فبادر أسمير الدوخي شيخ عرب عنزة إلى

القبض على زعماء الثورة المنهكين وفيهم قاسم الأحمد وسلمهم إلى خيالة إبراهيم باشا فأعدم هذا بعضهم في دمشق والبعض الآخر في عكا.[٧٤] وهكذا نجح إبراهيم باشا خلال مدة قصيرة لا تتعدى أربعة أشهر في قمع الثورة في فلسطين بالتعاون مع بشير الشهابي وحسين عبد الهادي. لكن الإدارة المصرية لم يكن في استطاعتها الاحتفال بهذا النجاح والاستكانة إلى الراحة لأن الأخبار وصلت إلى معسكر الجيش المصري وهو بالمزيريب أن نيران الثورة اشتعلت في جبال النصيرية، فاضطر إبراهيم باشا إلى الانتقال إلى ساحة جديدة من المعارك ضد الثوار.[٧٥]

سادساً: في إثر الثورة

إن الثورة التي نشبت في نواحي فلسطين كانت تكلفتها على الأهالي الآلاف من القتلى وعدداً أكبر من الجرحى. كما أن عدداً لا يستهان به من القرى التي أصبحت ساحات للمعارك، مثل زيتا ودير الغصون وجبع وسانور وغيرها، دمرها وأحرقها عساكر إبراهيم باشا. ولم تنج المدن من العقاب والدمار وكان على رأسها صفد والخليل والكرك. وأمّا الفئة التي تضررت أكثر من غيرها فكانت فئة المشايخ التي تزعمت الثورة، وخصوصاً في جبل نابلس، إذ تم إعدام الكثيرين من هؤلاء المشايخ الذين بنوا، خلال أجيال متعاقبة، نفوذهم وسلطتهم في مناطقهم الجبلية.[٧٦] فلما شاهد هؤلاء سياسة المصريين التي هددت مكانتهم السياسية والاجتماعية تكاتفوا وثاروا مجتمعين من شمال فلسطين إلى جنوبها لأول مرة. وعلى الرغم من الخسائر الباهظة التي أنزلوها بالجيش المصري، والتي تعدت الألفي جندي بحسب التقارير المصرية نفسها، فإن خسارة الثوار والأهالي المساندين لهم كانت أكبر كثيراً. فقد أنزل إبراهيم باشا ضربة عسكرية وسياسية بفئة المشايخ الذين قادوا الثورة وفئة أعيان المدن الذين ساندوهم، فكانت هذه بداية النهاية بالنسبة إلى الزعامات المحلية شبه المستقلة التي تبلورت في مناطق الريف منذ القرن الثامن عشر.

ولم يكتف إبراهيم باشا بإعدام ونفي العشرات من المشايخ والأعيان في أنحاء فلسطين، وإنما قام بفرض الغرامات الباهظة على الأهالي لتمويل مصاريف حملته العسكرية. كما نفذ عملية جمع السلاح والتجنيد الإجباري، فساق الآلاف من الأولاد والشباب إلى الجندية وأرسلهم إلى مصر وغيرها من الجهات التي

وجدت فيها العساكر المصرية.[٧٧] هكذا تحمل سكان فلسطين حملات التأديب والقمع التي كانت تهدف إلى إدخال الخوف والرعب إلى قلوب الأهالي حتى لا يفكروا في تكرار ما قاموا به خلال أشهر الثورة. وفي صفد التي نهب الثوار حارة اليهود فيها، فرض بشير الشهابي والحكومة المصرية المبالغ الخيالية على الأهالي. واستمرت عملية جمع تلك الأموال المفروضة على أهالي صفد أشهراً. وبالغ القناصل وزعماء اليهود بتقدير ما نهب من حارتهم آملين بأن تعوضهم الحكومة المصرية منها، فاستمرت معالجة هذه المسألة مدة طويلة بعد انتهاء الثورة.[٧٨]

وقام إبراهيم باشا بوضع الحاميات العسكرية في المناطق التي كانت معاقل للثورة مثل نابلس وصفد والخليل. وأمّا في بلاد غزة حيث ثار العربان، فقد استخدمت الحكومة العشائر المصرية لمحاربة الثوار، كما تم الإشارة إلى ذلك سابقاً. وبعد قمع الثوار طلب إبراهيم باشا إلى والده إرسال مئات البدو المسلحين من أجل أن يرابطوا في أنحاء غزة لردع عربانها عن الخروج على الدولة ثانية.[٧٩] وفي تقرير آخر بشأن دور عربان مصر في محاربة عربان غزة، طُلب من الأوائل «أن يصمدوا لعربان غزة وأن لا يعودوا إلى مكانهم عندما يفوزوا عليهم في إحدى المعارك بل يواصلوا ملاحقتهم... وأن يسلموا الرجال والنساء والأطفال الذين يقعون في أيديهم إلى أقرب متسلم وأن يعودوا بعد ذلك إلى ملاحقة قبائل غزة.»[٨٠] وبينما تغلب إبراهيم باشا بجيشه الكبير على جموع الثوار في الجبال ولو بمشقة وخسائر كبيرة، فإن ملاحقة العربان كانت مهمة أصعب بسبب خفة حركتهم ومعرفتهم بالبادية وطرقها، ولذا ترك معالجتهم للعربان المصريين.

واستمر إبراهيم باشا في عملية جمع السلاح من الفلاحين في كل منطقة كان يتم إخماد الثورة فيها. وكان جمع السلاح مقدمة لتجنيد الشباب للعسكرية لأنه بعد نزع سلاحهم كان سهلاً الإمساك بهم وتجنيدهم.[٨١] وفي نابلس قام إبراهيم باشا بالتعاون مع الشيخ سليمان، ابن الشيخ حسين عبد الهادي، الذي عُيّن متسلماً، بجمع السلاح من الأهالي. كما أمر بشير الشهابي بجمع السلاح من بلاد صفد بعد إخماد الثورة فيها. وهكذا جرى في بقية المناطق الشمالية مثل حيفا وغيرها. وقد اهتمت الحكومة المصرية بالتشديد على جمع السلاح من كل مكان «فإننا إذا لم نجمع الأسلحة لا نستطيع أن نحكم هؤلاء الفلاحين كما نشاء.»[٨٢] وتبين من التقرير نفسه الذي كتبه إبراهيم باشا إلى والده، أن في منطقة نابلس وحدها تم جمع ٦٤١٩ بندقية، ويتوقع جمع الـ ١٥٠٠ بندقية الباقية من الأهالي خلال مدة قصيرة.

وبينما لاقى إبراهيم باشا نجاحاً في عملية جمع الأسلحة من الأهالي، فإن عملية التجنيد للعسكرية واجهت صعوبات أكبر وخصوصاً في المناطق الجبلية، فالبلاد ذات القلاع ومدن الساحل وقراه يسهل التحكم فيها، أمّا في الجبال فيهرب الفلاحون ويصعب الإمساك بهم. ولذا كتب إبراهيم باشا إلى والده يسترشد برأيه في استعمال الخديعة للإيقاع بأولئك الفلاحين. وكانت الخطة في جبال نابلس والقدس والخليل أن تعلن الحكومة المصرية مشروع حفر ترعة في منطقة يافا فيطلب من الأهالي النزول للمساعدة في هذه الورشة، وبعد أن يتجمع ١٣ ـ ١٥ ألف شخص للعمل في الترعة المزعومة، تقوم العساكر بتطويقهم فيأخذون من يصلح للجندية منهم ويتركون الباقين. وهذه الطريقة «أحسن من طريقة التجنيد من الجبال مباشرة وتهريب الأهالي والتسبب لخراب القرى.»[٨٣] وهكذا استُعمل جميع الوسائل حتى تمكنت الإدارة المصرية من تجنيد نحو عشرة آلاف شخص من أنحاء فلسطين ولا سيما من الفلاحين، وأُرسلوا إلى مصر بالسفن ففرغ الكثير من القرى من شبابها وخصوصاً بعد أن كانت قد خسرت الكثيرين منهم قبل ذلك خلال أشهر الثورة.

بالإضافة إلى الآلاف من القتلى والجرحى، ثم المجندين الذين أبعدوا عن قراهم ومدنهم، لم تخفف الإدارة المصرية عبء العمل بالسخرة المفروض على الأهالي. كما أن الكثيرين ممن ألقي القبض عليهم بتهمة مؤازرة الثورة تم إبعادهم عن أوطانهم إلى الإسكندرية. وقد أدخل المئات من هؤلاء إلى المصانع التي أقامها محمد علي باشا في مصر، مثل مصنع الحبال، أو أرسلوا إلى الأعمال الشاقة في المحاجر. ولم تراع الحكومة المصرية مكانة بعض العلماء الذين أبعدوا من سجن عكا إلى مصر مع غيرهم، فأرسلتهم كي يعملوا مثل غيرهم في المصانع والمحاجر. واحتج إبراهيم باشا بالنسبة إلى بعض الحالات إلى سامي بك، معاون محمد علي باشا، الذي أرسل يعتذر عن الخطأ الذي حدث ويقول إنه «أصدر التنبيهات اللازمة للجهات المختصة أن يكون وجود هؤلاء العلماء في عكا إنما للإقامة بطريقة النفي.»[٨٤] وقد أمضى بعض العلماء المنفيين إلى مصر أشهراً وأعواماً بعيدين عن أوطانهم، فتكررت مطالب زوجاتهم وأهاليهم بالعفو عنهم وإعادتهم إلى عائلاتهم. ووافقت السلطات المصرية على السماح لبعض العلماء، فعلاً، بالعودة إلى فلسطين، بينما رفضت طلب الآخرين واعتبرت عودتهم إلى بلدهم خطراً ومصدراً للقلاقل.[٨٥]

لقد عانى سكان فلسطين وخصوصاً الفلاحين منهم جراء عمليات القمع والانتقام

التي نفذتها الإدارة المصرية، وجراء المتعاونين معها مثل الأمير بشير الشهابي وحسين عبد الهادي. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة لمجمل أعداد القتلى والجرحى خلال أشهر الثورة، فإن التقارير المفصلة تشير إلى الآلاف من القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى والأسرى والمنفيين والمجندين الذين أبعدوا عن قراهم ومدنهم. وبالنسبة إلى فئة المشايخ الذين تزعموا الثورة، فقد أنزلت الحكومة المصرية بهم ضربة موجعة عسكرياً وسياسياً. لكن على الرغم من ذلك فإن الحديث عن القضاء على نظام إقطاع المشايخ في جبال القدس ونابلس يحمل الكثير من المبالغة وعدم الدقة.[٨٦] فالفارق الأساسي بين النظام الذي فرضته الإدارة المصرية حتى بعد ثورة سنة ١٨٣٤ وبين ما ساد قبل ذلك، كان يتمثل في قوة الدولة وبطشها وقمعها من دون رحمة لمن لا يتعاون معها. وما عدا ذلك فالفوارق لا ترقى إلى كونها تغييراً جذرياً في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي كان سائداً قبل مجيء الحملة المصرية إلى بلاد الشام سنة ١٨٣١.

وأبرز مثال لعدم اهتمام الحكومة المصرية بإجراء تغييرات جذرية في النظام السائد هو إبقاء نظام الإمارة شبه الإقطاعية التي ترأسها بشير الشهابي في جبل لبنان.[٨٧] وحتى في جبال نابلس والقدس، معقل الثورة، فإنها لم تجر تغييرات جذرية في النظام السياسي ـ الاجتماعي. وأمّا قمع زعماء الثورة وإعدام الكثيرين منهم ونفي الآخرين عقب الثورة، فكان ردة فعل على عصيانهم وعدم تعاونهم فيما يتعلق بمسألتي التجنيد وجمع الأسلحة من الأهالي. وأمّا من تعاون من هؤلاء الزعماء مع الحكومة المصرية مثل آل عبد الهادي فحافظوا على مكانتهم ودورهم معظم فترة الحكم المصري، بل وزادوا في نفوذهم حتى بعد ثورة سنة ١٨٣٤. وفي جبال القدس أيضاً فإن آل أبو غوش الذين ارتدوا عن المشاركة في الثورة وتعاونوا مع الحكومة المصرية، فإن أحد أفرادهم عُيّن، أول مرة في تاريخ هذه المنطقة، متسلماً على لواء القدس.[٨٨] ومع أن هذا التعيين توقف بعد عام واحد، إلاّ إن مكانة آل أبو غوش ودورهم في ناحية بني مالك لم يتضررا بعد ثورة سنة ١٨٣٤ كثيراً. هذه الأمثلة وغيرها تشير بوضوح إلى أن الإدارة المصرية لم تقض على نظام المشايخ ودور الزعامات المحلية. لقد خسرت هذه الفئة، وخصوصاً من شارك منها في الثورة، كثيراً من نفوذها واستقلاليتها، لكن مثل هذا الشيء حدث في الجليل سابقاً في عهد الزيادنة الذين قضوا على مشايخ النواحي في بلاد صفد. كما أن أحمد باشا الجزار فعل الشيء نفسه بالزيادنة بعد تسلمه حكم ولاية صيدا سنة ١٧٧٥، فقضى بذلك على الزعامات المحلية في الجليل،

الأمر الذي يفسر ضعف الثورة النسبي في هذه المنطقة وسهولة قمعها من قبَل الشهابيين. وأمّا في جبال نابلس والقدس والخليل، معقل الثورة، فقد نجح الزعماء المحليون في التغلب على الضربة التي وجهت إلى نفوذهم، فعادوا إلى معاقلهم ومكانتهم بعد عودة العثمانيين كما سنرى ذلك في الفصل التالي.

سابعاً: ازدياد النفوذ الأجنبي

اهتم محمد علي باشا، قبل إرسال نجله إبراهيم على رأس الحملة العسكرية إلى بلاد الشام، بأن يكسب ود الدول العظمى الأوروبية، أو على الأقل بأن يضمن عدم تدخلها إلى جانب السلطان العثماني. وكانت أوروبا الغربية مشغولة في بداية الثلاثينات بمشكلاتها الداخلية الناجمة عن الثورات والقلاقل المرتبطة بأحداث سنة ١٨٣٠، فكان توقيت الحملة موفقاً من هذه الجهة. كما أن محمد علي باشا لم يخف نياته بالنسبة إلى احتلال بلاد الشام، فأعلم القناصل الأوروبيين بأن حكومته ستأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الدول، وتعامل الأقليات غير المسلمة في تلك المناطق معاملة أفضل من معاملة العثمانيين.[٨٩] وفعلاً، عملت الإدارة المصرية في فلسطين على تطبيق ما وعدت به منذ الأشهر الأولى التي حاصرت فيها القوات المصرية مدينة عكا. فالفرقة العسكرية المصرية التي دخلت القدس بلباسها الأوروبي رافقتها الأوامر المشددة من إبراهيم باشا بإلغاء الضرائب والعوائد المعتاد جمعها من الطوائف المسيحية واليهودية، وكذلك ضريبة الغفر وما شابه ذلك.[٩٠] هذه السياسة التي تم التشدد في تطبيقها بعد دخول القوات المصرية عكا ودمشق كانت من العوامل التي دفعت مشايخ النواحي إلى تأييد الثورة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. كما أن علماء القدس وأعيانها الذين اعتادوا تحصيل العيديات والفروض المتنوعة من الأديرة والكنائس فقدوا مصدراً مهماً من دخلهم فتعاطفوا مع الثوار وأيدوهم.

كانت سياسة الإدارة المصرية التي حاولت مساواة أهل الذمة من يهود ومسيحيين بالمسلمين جديدة وغريبة على أهالي المنطقة. وقد نظر معظم المسلمين بعين الريبة والحسد إلى بعض الامتيازات الجديدة التي حصل عليها غير المسلمين وخصوصاً الطوائف المسيحية وكنائسها وأديرتها. فالدول الأوروبية تنافست فيما بينها بشأن بسط حمايتها على تلك الطوائف، كما كثفت الجمعيات التبشيرية نشاطها في الأراضي المقدسة. وتحسنت أوضاع المسيحيين واليهود في

ظل السياسة الجديدة التي اتبعتها الحكومة المصرية وخصوصاً فيما يتعلق بالحريات الدينية والسياسية، وبإنشاء أماكن العبادة وترميمها من دون عقبات.[٩١] كما أن قناصل الدول الأجنبية كثفوا نشاطاتهم في الثلاثينات، وأعفي من كان تحت حمايتهم من ضريبة الفردة التي فرضت على بقية السكان. وهكذا انقلبت الأمور بالنسبة إلى المسلمين وزعمائهم الذين اعتادوا نظاماً أعطاهم عدة امتيازات من دون غيرهم، أي الحكم العثماني. ولذا فإن مهاجمة حارات اليهود والمسيحيين في كل من صفد وطبرية والقدس وغيرها خلال ثورة سنة ١٨٣٤، كانت ردة فعل انتقامية ممن اعتبروا متعاونين مع السياسة المصرية ومستفيدين من ازدياد النفوذ الأجنبي المتمثل في النشاط التبشيري من جهة، ومن نفوذ القناصل المتزايد وتدخلهم في السياسة المحلية من جهة أخرى. فعمليات السلب والنهب للبيوت ولا سيما في صفد والقدس، فاقت كثيراً ما عرفته هذه المنطقة خلال أجيال طويلة تعايش فيها السكان بتسامح ملحوظ. وحتى خلال فترات القلاقل والحملات العسكرية الخارجية كغزوة نابليون التي رافقتها عملية تحريض عثمانية للأهالي على الجهاد ضد الفرنجة ومن تعاون معهم، لم تشهد المدن الفلسطينية أحداثاً شبيهة بما حدث في ثورة سنة ١٨٣٤.

وبعد انتهاء الثورة ازداد دور القناصل الذين تدخلوا في الشؤون الداخلية بحجة مساعدة الطوائف التي بسطوا حمايتهم عليها. ففي صفد مثلاً شكا بعض رجال الإدارة المصرية تدخل قنصل إنكلترا وغيره من القناصل الأوروبيين الذين حرضوا زعماء اليهود على تضخيم تقديرات ما نهب من ممتلكاتهم.[٩٢] وقد تزاحمت الدول الأوروبية وقناصلها منذ الثلاثينات، بصورة مباشرة أو من خلال الجمعيات التبشيرية، في سبيل توسيع نفوذها في الأراضي المقدسة وعلى رأسها مدينة القدس. وكان للبريطانيين حصة الأسد في هذا الشأن فزادوا في نفوذهم في فلسطين بصورة ملحوظة منذ أوائل القرن التاسع عشر.[٩٣] وقد توج البريطانيون نفوذهم بافتتاح أول قنصلية أوروبية في بيت المقدس سنة ١٨٣٨، فكان ذلك دليلاً واضحاً على اهتمامهم المتزايد بفلسطين ومنافستهم فرنسا وروسيا وغيرهما من الدول الأجنبية. وكانت القنصلية البريطانية فاتحة عهد جديد من توسع نفوذ قناصل الدول الأجنبية التي افتتحت قنصليات لها في القدس بعدما سمح لبريطانيا بفعل ذلك. وتلا القنصلية البريطانية افتتاح قنصلية بروسيا سنة ١٨٤١، ثم القنصلية الفرنسية سنة ١٨٤٣، والأميركية سنة ١٨٤٤، والنمساوية سنة ١٨٤٩، فالقنصلية الروسية سنة ١٨٥٨.

وأمّا النشاط التبشيري فقد أخذ يتوسع قبل افتتاح القنصليات الأجنبية في القدس والأماكن المقدسة المحيطة بها. فالجمعيات التبشيرية البروتستانتية كثفت نشاطها منذ الثلاثينات بصورة مكشوفة وخصوصاً بين اليهود.[٩٤] وقد تلا ذلك جمعيات تبشيرية كاثوليكية فزادت الكنائس والحركات التبشيرية في خدماتها الصحية والتعليمية والاجتماعية في مدينة القدس ونواحيها. كما أن اليهود الذين شعروا بتغير السياسة الحكومية لمصلحتهم زادوا في هجرتهم إلى القدس. وكانت زيارة موزس مونتفيوري الثانية لفلسطين سنة ١٨٣٩ نقطة تحول في برنامجه الواسع لتحسين أوضاع اليهود هناك. وقد ازدادت الهجرة اليهودية إلى القدس في أواخر الثلاثينات، وخصوصاً من هولندا وألمانيا. كما حضر الكثيرون من يهود صفد إلى القدس بعد زلزال سنة ١٨٣٧ الذي دمر قسماً كبيراً من تلك المدينة. لذا يمكن اعتبار فترة الحكم المصري من دون شك، نقطة تحول في ميدان ازدياد النفوذ الأجنبي. وقد استمر هذا النفوذ، بل توسع وتعمق في الأجيال التالية بعد خروج المصريين من فلسطين، ورأى فيه الكثيرون من الأوروبيين نوعاً من التسلط على الأراضي المقدسة بالطرق السلمية.[٩٥]

وعلى الرغم من محاولات محمد علي باشا إرضاء الدول الأوروبية وفتح أبواب البلاد لنشاط قناصلها وجمعياتها التبشيرية، فإنها وقفت، في أواخر الثلاثينات، إلى جانب السلطان وأدت دوراً مهماً في إخراج الحكم المصري من بلاد الشام. ففي ١٦ آب (أغسطس) ١٨٣٨ وقّعت المعاهدة التجارية التركية - الإنكليزية التي رفض محمد علي باشا الانضمام إليها.[٩٦] وكانت الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا قد زادت في تنافسها الاستعماري بشأن جعل دول آسيا وإفريقيا مصدراً للمواد الخام الأولية وسوقاً لمصنوعاتها. كما أن وجود دولة محمد علي باشا الممتدة من مصر والسودان حتى شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام، كان عقبة أمام مصالح بريطانيا وبقية الدول الأوروبية في هذه المنطقة. وبينما حافظت فرنسا على مصالحها في شمال إفريقيا وبلاد الشام من خلال التعاون مع حكومة محمد علي، ونعمت روسيا القيصرية بما حققته من امتيازات في معاهدة خنكار إسكلاسي مع السلطان سنة ١٨٣٣، كانت بريطانيا تبحث عن دور أكبر وأوسع في المنطقة العربية. وفعلاً، أدت بريطانيا دوراً قيادياً في إقامة التحالف الأوروبي الذي ضم النمسا وبروسيا وروسيا إضافة إلى بريطانيا نفسها، والذي أجبر محمد علي باشا على الخروج من بلاد الشام كما سيجيء الحديث عن ذلك في الفصل التالي.

ثامناً: أبداية لتاريخ فلسطين الحديث؟

اعتبر الكثيرون من المؤرخين سنوات الحكم المصري في الثلاثينات بداية حقيقية لحقبة جديدة في تاريخ بلاد الشام بما في ذلك فلسطين، وأشاروا إلى السياسة الجديدة التي اتبعتها الإدارة المصرية في تعاملها مع السكان. كما تم التركيز على فتح الأبواب أمام النشاط السياسي والتبشيري الأوروبي خلال تلك المدة كدليل آخر على التغييرات الجذرية التي شهدتها المنطقة. وأمّا في مجال الإصلاحات، فإنه يشار عادة إلى بعض التغييرات الإدارية ومحاولة مساواة أهل الذمة من يهود ومسيحيين بالمسلمين، وخصوصاً إلغاء التمييز ضدهم في ميادين العبادة والمعاملة والضرائب والفروض المعتادة وما شابه. ويبالغ البعض في تقويم آثار الحكم المصري في المجتمع المحلي، فيجري الحديث عن القضاء على النظام الإقطاعي الذي ساد المنطقة حتى قدوم الحملة المصرية وإقامة نظام الدولة المركزية الحديثة.[٩٧] وأمّا بعض المؤرخين العرب فإنه يضيف إلى ذلك كله الحديث عن بداية اليقظة القومية العربية في تلك الفترة. فحاكم مصر، محمد علي باشا، ومنفذ سياسته في بلاد الشام، نجله إبراهيم، عملا على إقامة دولة عربية موحدة وحاربا الظلم العثماني والاستعمار الأوروبي على حد زعم هؤلاء.[٩٨] وقد فشل هذا المشروع بسبب تحالف هذين الطرفين في أواخر الثلاثينات، فنجحا في تقويض أول محاولة لإنشاء مملكة عربية تحرر شعوب المنطقة من نير الحكم التركي.

وإذا كان بعض تلك الاستنتاجات هشاً لا يستحق التوقف عنده طويلاً لمناقشته وإثبات المغالطات فيه، فإن نقله وتكراره في الكثير من الكتب العربية يضطرنا إلى الإشارة إليه ولو بإيجاز. فاعتبار فترة حكم محمد علي باشا بداية للنهضة العربية الحديثة في بلاد الشام، والحديث عن إقامة حكومة أو مملكة عربية موحدة كأحد أهداف محمد علي ونجله إبراهيم، هما من المفارقات التاريخية التي لا أساس لها من الصحة. فنظام محمد علي باشا والنخبة الحاكمة التي أقامها في مصر وبلاد الشام كانا تركيين أو عثمانيين في تركيبتهما وهويتهما السياسية والثقافية. وتشير المراجع والمصادر التاريخية الكثيرة إلى نظرة الازدراء والتعالي عند هذه الفئة الحاكمة في تعاملها مع السكان العرب في مصر ثم في بلاد الشام.[٩٩] وحملات محمد علي باشا في شبه الجزيرة العربية والسودان ثم بلاد الشام، جاءت كي تخدم مطامعه السياسية في بناء دولة أو مملكة قوية له ولأولاده لا «للأمة العربية». ومن

هذه الجهة، فإن تلك المحاولة التي تكللت بالنجاح الجزئي لم تختلف عن المحاولات التي قام بها مماليك مصر في أواخر القرن الثامن عشر، أو بعض الحكام المحليين في أنحاء متعددة من الإمبراطورية العثمانية. لقد أصبحت فكرة القومية العربية والوحدة العربية رائجة وشعبية منذ ثلاثينات القرن العشرين في مصر وسورية وغيرهما من البلاد العربية. لذا تبرع بعض المؤرخين منذ تلك الفترة بالتفتيش عن جذور تاريخية بعيدة لهذه الفكرة القومية، وشجعت الحكومة المصرية على هذه الكتابات لما في ذلك من مردود سياسي وإعلامي للسلالة الحاكمة في مصر حتى أوائل الخمسينات.[١٠٠] وهكذا ولدت وترعرعت مفارقة تاريخية أُخرى انضمت إلى غيرها من المفارقات التي تملأ صفحات كتب التاريخ وخصوصاً في منطقتنا العربية.

وأمّا القضية الأُخرى التي تستحق مناقشة أكثر جدية فهي اعتبار سنوات الحكم المصري في بلاد الشام عامة وفلسطين خاصة بداية الفترة الحديثة في تاريخ هذه المنطقة. وإن كنا لضيق المجال لا نستطيع التوسع في معالجة هذه المسألة فإنه لا يجوز أيضاً مجرد الإشارة إلى هذا الموضوع مثل سابقه. فبعض المؤرخين يعتبر الثلاثينات بداية حقيقية للعصر الحديث في تاريخ فلسطين بسبب سياسة الإصلاحات التي اتبعتها الإدارة المصرية والآثار بعيدة المدى التي تركتها تلك السياسة. لكن نظرة متعمقة إلى ما يعتبر دليلاً قاطعاً على التحديث أيام الحكم المصري تثير بعض الشكوك بالنسبة إلى دقة هذا الاستنتاج وصدقيته. فإقامة السلطة المركزية الأكثر فعالية في الثلاثينات لم تؤد إلى تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية. وحتى التغييرات الإدارية التي يشار إليها، وإقامة مجالس الشورى، والتعديلات في النظام القضائي، لم تتعد كونها إصلاحات هامشية لم تمس بنية الهرم الاجتماعي القائم ولا صيغة العلاقة القائمة بين الأهالي ومؤسسات الدولة.[١٠١]

لقد ازداد النفوذ الأجنبي في فلسطين خلال فترة الحكم المصري، وتجلى ذلك نتيجة توسع نشاط القناصل الأوروبيين وانتشار النشاط التبشيري ومعاملة غير المسلمين معاملة أفضل في سبيل إرضاء الدول الأجنبية. لقد كان محمد علي باشا على وعي تام بمصالح الدول العظمى الأوروبية في المنطقة العربية. وتعلم من تجربته في اليونان في أواخر العشرينات أن التفوق العسكري المحلي لا يكفي لإحراز نصر سياسي وتحقيق الأهداف التي من أجلها أُرسلت الجيوش إلى ساحات المعارك.[١٠٢] لذا فإن الحكومة المصرية عملت ما في وسعها لإقناع الدول الأوروبية بأن مصالحها لن تتضرر في ظل الحكم المصري، وبأن وضع الذميين

سيكون أفضل مما كان عليه في عهد الدولة العثمانية. لكن على الرغم من أهمية ما فعلته الإدارة المصرية في هذا المجال، فإنه يصعب اعتبارها تحولات جذرية وإشارات حقيقية إلى حقبة تاريخية حديثة. فكل ما في الأمر أن النفوذ الأوروبي الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي توسع باطراد منذ عهد الزيادنة ودخول الأسطول الروسي مياه البحر الأبيض المتوسط، ارتقى درجة جديدة خلال الثلاثينات. فالتغيير في هذا المجال إذاً لا يتعدى كونه تغييراً كمّياً لا تغييراً نوعياً. هذا عدا القضية الأهم وهي إلى أي مدى يمكن اعتبار ازدياد النفوذ الأجنبي الأوروبي، في حد ذاته، إشارة حقيقية إلى الحداثة.[١٠٣]

اختلفت سياسة محمد علي باشا في مصر عما قامت به إدارته في بلاد الشام بما في ذلك نواحي فلسطين. فبينما تمكّن حاكم مصر الحديثة من إرساء قواعد سلطته في بلاد النيل، ومن إجراء تغييرات جذرية وإقامة أول دولة شرق أوسطية حديثة ظلت تتبع بالاسم الإمبراطورية العثمانية، فإن الحكم المصري في بلاد الشام لم يكن مطلقاً، واستمر فترة قصيرة تخللتها الثورات والقلاقل المستمرة. وبعكس الحكم في مصر، فإن محمد علي باشا وإدارته في هذه المنطقة، امتنعا من أي استثمار في المدى البعيد في الصناعة والزراعة والتعليم والبنية التحتية بصورة عامة. لقد جاءت الإصلاحات المصرية، في معظمها، لخدمة الدولة في مجالات الضرائب والتجنيد وجمع السلاح ومركزية الإدارة، فلم تترك آثاراً بعيدة المدى في المجتمع وثقافته وبنيته الاقتصادية. فهذه السياسة أضرت بمصالح السكان وأثارت تذمرهم من الحكام الجدد الذين استبشر الأهالي فيهم خيراً في البداية. لكن السكان اكتشفوا أن الوعود المعسولة وسياسة اللين والمسايرة التي اتبعت في السنوات الأولى تحولت إلى الشدة والقمع بعد عقد اتفاقية كوتاهية سنة ١٨٣٣.

وتجلت سياسة القمع المصرية بأقسى صورها خلال أشهر الثورة في أنحاء فلسطين سنة ١٨٣٤. فالآلاف من القتلى والجرحى، وهدم وحرق القرى والمدن، وإعدام العشرات من زعماء الثورة، ونفي الكثيرين منهم، هي ظاهرة لم يعرف لها الأهالي مثيلاً خلال العهد العثماني. لقد قامت عدة ثورات على الحكم العثماني في أنحاء متعددة من فلسطين منذ القرن الثامن عشر،[١٠٤] لكن العثمانيين كانوا يحاولون، عادة، إنهاء تلك الهبّات الشعبية بعدم إراقة الكثير من الدماء من أجل عدم كسر الجسور مع السكان وقياداتهم. فهل فعالية الإدارة المصرية في قمع انتفاضات الأهالي هي مظهر من مظاهر الدولة الحديثة المتحكمة في أدوات البطش والدمار؟ ربما، فذلك قد يكون إثباتاً أن حكومة محمد علي باشا كانت أكثر حداثة

من دولة السلطان العثماني وإدارته المحلية في بلاد الشام. لكن بين هذا، وكون الثلاثينات بداية لتاريخ فلسطين الحديث من وجهة نظر الأهالي، أو على أساس التحولات التي ترتبط بمفهوم الحداثة وما تتركه من آثار بعيدة المدى في المجتمع، فإن الفارق شاسع وكبير.

وللخلاصة، فإن الحكم المصري في فلسطين كان أكثر مركزية وفعالية في فرض سياسته على الأهالي، لكنه في سياسته تلك لم يؤد إلى تحولات جذرية في حياة المجتمع واقتصاده وثقافته قياساً بما كان سائداً في الأجيال السابقة. فالإصلاحات الفوقية التي فرضتها الإدارة المصرية بنجاح نسبي لا تتعدى كونها تغييراً كمياً لا نوعياً في مقابل ما قامت به الدولة العثمانية وولاتها المحليون منذ عهد الزيادنة حتى قدوم الحملة المصرية. كما أن الفترة القصيرة التي حكم فيها محمد علي باشا هذه المنطقة لم تعطه الفرصة لتجذير التغييرات التي بدأ تطبيقها قياساً بما قام به فعلاً في مصر. وصحيح أن الإدارة العثمانية التي عادت إلى المنطقة أعلنت نيتها تطبيق سياسة الإصلاحات وفقاً لخط شريف غولخانة الذي أُعلن في حزيران (يونيو) ١٨٣٩، لكن تلك السياسة التي عرفت بالتنظيمات العثمانية الأولى (١٨٣٩ - ١٨٥٦) لم يكتب لها النجاح في التطبيق إلاّ بعد انتهاء حرب القرم كما سيجيء الحديث عن ذلك في الفصول التالية.

الفصل السابع

تحوّلات جذريّة في فترة التنظيمات العثمانية

(١٨٣٩ - ١٨٧٨)

أولاً: التنظيمات العثمانية وأهميتها في تاريخ فلسطين

أُطلق اسم التنظيمات على جملة الإصلاحات الجديدة التي أُعلنت في عهد السلطانين عبد المجيد وأخيه عبد العزيز لتمييزها من الإصلاحات التي تم تنفيذها منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى وفاة السلطان محمود الثاني سنة ١٨٣٩. ويشار، عادة، إلى ثلاث محطات رئيسية أعلن السلاطين فيها التزامهم اتباع سياسة جديدة تضع الأسس لتحديث نظام الحكم والإدارة، وتضع قواعد جديدة للعلاقة بين أجهزة الدولة والسكان. وكانت أولى تلك المحطات إعلان السلطان عبد المجيد، في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٩ في قصر الزهور (غولخانة)، برنامجاً للإصلاحات الواردة في أمر سلطاني (خط شريف). وقد تلا هذا الأمر أمام الجميع، فأُطلق عليه اسم «خط غولخانة»، وأطلق على الإصلاحات الواردة فيه مصطلح التنظيمات الخيرية فصار هذا هو الاسم الشائع لمجمل سياسة التحديث والتمغرب في أواخر العهد العثماني.[1] وأمّا المحطة الثانية على طريق تلك السياسة فكانت إعلان الأمر الثاني الذي أصدره السلطان عبد المجيد في ١٨ شباط (فبراير) ١٨٥٦ والمسمى خط شريف همايون. وارتبط إصدار هذين الخطين بأزمات وحروب خارجية كانت تعصف بالإمبراطورية العثمانية التي أصبحت غير قادرة على الدفاع عن أراضيها من دون مساعدة الدول الأوروبية. فتوقيت إصدار تلك الأوامر السلطانية الإصلاحية جاء لإرضاء تلك الدول التي ساندت السلطان في حربه ضد محمد علي باشا سنة ١٨٣٩، وفي حرب القرم ضد روسيا التي انتهت باتفاقية باريس سنة ١٨٥٦.

بعد وفاة عبد المجيد اعتلى العرش أخوه عبد العزيز سنة ١٨٦١، الذي

استمرت الإصلاحات في عهده، وخصوصاً ما يتعلق منها بمركزة الإدارة في ولايات الإمبراطورية وتحديثها. فكان قانون الولايات (Vilayet Nizamnamesi) سنة ١٨٦٤، ثم تأكيد الإصلاحات والتنظيمات الجديدة في أمر سلطاني جديد صدر سنة ١٨٧٤. وأمّا المحطة الثالثة فكانت في بداية عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي اعتلى العرش سنة ١٨٧٦ بعد الإطاحة بحكم عبد العزيز ثم مراد الخامس في السنة نفسها. وكان المحرك لتلك الأحداث المثيرة في العاصمة العثمانية مجموعة من الضباط والمثقفين عرفوا باسم العثمانيين الجدد. فبعد ثلاثة أشهر من اعتلاء مراد الخامس عرش السلطنة أصيب بانهيار عصبي، فتم خلعه في شهر آب (أغسطس)، ونودي بأخيه عبد الحميد الثاني سلطاناً جديداً. وكان مدحت باشا، الذي عُيّن رئيساً للحكومة، الشخصية القوية والمؤثرة في تلك الأحداث، والمسؤول عن إعلان الدستور في أواخر سنة ١٨٧٦. وبموجب هذا الدستور أقيم مجلس الأعيان وتم انتخاب أول برلمان عثماني في أوائل سنة ١٨٧٧ (مجلس المبعوثان).[2] لكن الحياة الدستورية والبرلمانية لم تستمر طويلاً، إذ قام السلطان عبد الحميد الثاني بالانقلاب الذي عطل الدستور، وحل البرلمان في شباط (فبراير) ١٨٧٨. وبقي الدستور معلقاً والحياة البرلمانية معطلة مدة ثلاثة عقود كاملة حتى انقلاب الشبان الأتراك سنة ١٩٠٨. وخلال تلك المدة حكم السلطان عبد الحميد بصورة مطلقة، فجاء ذلك العهد مختلفاً عن فترة التنظيمات التي تشكّل محور هذا الفصل في تاريخ فلسطين.

تأثرت بلاد الشام بما فيها أنحاء فلسطين، بسياسة التنظيمات التي تم إعلانها في العاصمة العثمانية. فقد شكلت تلك السياسة أحد العوامل الأساسية المحركة للتحولات التاريخية المهمة التي شهدتها فلسطين في أواسط القرن التاسع عشر. وكان العامل الثاني المؤثر في تلك التحولات هو التأثير الأوروبي المتزايد والمتمثل في اندماج المنطقة اقتصادياً في السوق الرأسمالية، وفي ازدياد النفوذ السياسي والنشاط التبشيري في الأراضي المقدسة. وقد تفاعلت النخب المحلية مع السياسات والأوضاع المتغيرة، فشكلت بذلك العامل الثالث المؤثر في بلورة الصيغة النهائية للتحولات الاجتماعية وللدور المحدد الذي أدته تلك النخب في وضع صيغة جديدة للعلاقة بين الدولة والسكان. هذا الجانب بالذات هو ما سيتم التركيز عليه في هذا الفصل في محاولة لعرض أبرز التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تركت بصماتها على المجتمع الفلسطيني حتى بعد زوال الحكم العثماني عن هذه المنطقة.

يشار، عادة، إلى فترة التنظيمات كمرحلة تاريخية واحدة. وإذا كان هذا صحيحاً على مستوى تاريخ الإمبراطورية العثمانية وتطور الأحداث في العاصمة إستنبول، فإنه بالنسبة إلى فلسطين وبعض البلاد العربية المجاورة، يجدر تقسيم تلك الفترة إلى مرحلتين متميزتين: تمتد المرحلة الأولى منذ عودة الحكم العثماني إلى هذه المنطقة (١٨٤٠ - ١٨٤١) حتى نهاية حرب القرم وإعلان خط شريف همايون سنة ١٨٥٦؛ تشمل المرحلة الثانية أواخر الخمسينات التي صدر فيها قانون الأراضي (سنة ١٨٥٨) حتى نهاية تجربة الدستور والحكم البرلماني أيام السلطان عبد الحميد الثاني سنة ١٨٧٨. ففي المرحلة الأولى، حاولت الدولة إعادة سيطرتها على بلاد الشام وتطبيق إصلاحات شبيهة بما قامت به الحكومة المصرية تطبيقاً لما جاء في خط شريف غولخانة. لكن تلك المحاولة واجهت صعوبات كبيرة في التنفيذ نتيجة معارضة الزعامات المحلية، وخصوصاً الريفية منها، لتلك الخطوات التي من شأنها تهميش دورها والقضاء على نفوذها. لذا كان الصراع بشأن مراكز القوة وإعادة توزيع السلطة بين القوى الفاعلة هما أبرز مميزات أحداث هذه الفترة. وأمّا المرحلة الثانية من التنظيمات الممتدة طوال عقدين من الزمن، فقد شهدت تحولات جذرية لا على مستوى العلاقة بين الدولة والنخب المحلية فقط، بل تعدت ذلك أيضاً إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفئات واسعة من المجتمع المحلي.[3]

نجحت الدولة العثمانية في المرحلة الثانية من التنظيمات في إقامة سلطتها المركزية، وفي بناء بعض مؤسسات الدولة الحديثة التي ترجمت السياسة المعلنة إلى واقع حياتي ولا سيما في المدن الكبيرة. كما أن الاندماج المتزايد لاقتصاد البلاد في السوق التجارية الدولية أدى إلى تحولات نوعية وكمية مهمة في ميادين الزراعة والتجارة والاستثمارات. وكان لهذه التحولات السياسية والاقتصادية البنيوية أثر في بنية الهرم الاجتماعي، وفي بلورة ثقافة جديدة إضافة إلى الثقافة الإسلامية والثقافة التقليدية السائدتين بين معظم فئات المجتمع. لقد انتقل مركز الثقل الاقتصادي والسياسي من الريف إلى المدينة، وازدادت الفجوات الطبقية في هذه الفترة ما بين أقلية من الأثرياء وأكثرية من الفقراء. وسمحت تطورات المرحلة الثانية من التنظيمات بنشوء هامش أوسع للحراك الاجتماعي الذي استفادت منه، في الأساس، بعض شرائح الطبقة الوسطى. أمّا الفلاحون فلم يستفيدوا، في معظمهم، من خصخصة أداة الإنتاج الرئيسية، الأرض، وإنما تضرروا في الكثير من الأحيان نتيجة تنازلهم عن تسجيل أرضهم، أو خسارتها لمصلحة التجار المرابين بسبب عجزهم

عن تسديد ديونهم.

وتكتسب دراسة فترة التنظيمات العثمانية أهمية كبيرة فيما يتعلق بتاريخ فلسطين بصورة خاصة. فبالإضافة إلى أهمية التحولات الاقتصادية والاجتماعية في حد ذاتها، قياساً بأحوال البلاد وسكانها في الأجيال السابقة، فإن تلك التحولات تشكل عاملاً أساسياً في تحليل وفهم ردة الفعل العربية الأولى على المشروع الصهيوني الاستيطاني. فقد جاءت نهاية فترة التنظيمات قبل أربعة أعوام فقط من بداية الهجرة الصهيونية الأولى ومشروعها الاستيطاني. فكيف نجحت الحركة الصهيونية في شراء الأراضي وإقامة المستعمرات على الرغم من موقف السلطان عبد الحميد الثاني المعارض لها؟ وما هو تفسيرنا لموقف عدم المبالاة الذي وقفته الأغلبية الساحقة من أهالي البلد تجاه المشروع الصهيوني حتى سنة ١٩٠٨ على الأقل؟ وهل هناك أساس من الصحة للادعاءات الصهيونية أن فلسطين كانت تغط في سبات عميق من الركود والفقر والإهمال حتى مجيء الاستيطان الصهيوني الذي دب فيها الحركة وأدخلها العصر الحديث؟ للإجابة عن تلك الأسئلة هناك ضرورة لرسم صورة صحيحة ومتكاملة لأوضاع فلسطين في تلك العقود التي سبقت بداية المشروع الصهيوني في فلسطين. فالاستيطان الصهيوني وردات الفعل العربية عليه لا يمكن فصلهما عن سياسة التنظيمات التي فسحت المجال واسعاً للتغلغل الأوروبي في الأراضي المقدسة.

كانت أوروبا راعية لحركة الإصلاحات العثمانية والمستفيدة الكبرى من سياسة التنظيمات التي فتحت أبواب المنطقة أمام تغلغل النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي الغربي بصورة سلمية. ولم يعد الغرب العدو اللدود الذي يجب أن يجابهه المسلمون في ساحات القتال فقط، بل أصبح بعض دوله أيضاً حليف السلاطين والمدافع عن سلامة حدود الإمبراطورية. وسارت النخب المحلية على دين ملوكها، فطلبت ود قناصل الدول الأوروبية، واستفادت من الفرص الاقتصادية الجديدة التي أفرزتها سياسة التنظيمات. وضمن تلك الفرص كانت المتاجرة بالأراضي التي أصبحت سلعة تباع لمن يدفع السعر الأعلى بغض النظر عن هوية المشتري وأهداف عقده لصفقات شراء الأراضي. هذه الفئة من تجار الأراضي وسماسرتها نشأت وتبلورت منذ فترة التنظيمات عقب قانون الأراضي سنة ١٨٥٨، والقوانين التالية التي سمحت للأجانب بشراء الأراضي وتسجيلها سنة ١٨٦٧. وهكذا فُتحت الأبواب أمام الدول الأوروبية لزيادة نفوذها ووجودها في الأراضي المقدسة بصورة سلمية، ومن دون اللجوء إلى السلاح والحملات العسكرية.

ثانياً: عودة الحكم العثماني وبداية تطبيق التنظيمات

عندما تأكد السلطان محمود الثاني من تأييد الدول الأوروبية، وعلى رأسها إنكلترا، لمحاولة استعادة بلاد الشام، قام بحشد جيوشه وإعدادها لمحاربة عساكر محمد علي باشا. وعبرت القوات العثمانية نهر الفرات في أواخر نيسان (أبريل) ١٨٣٩، وتقدمت نحو المناطق التي كانت تحت سيطرة الإدارة المصرية. والتقت الجيوش العثمانية وعساكر محمد علي باشا في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٨٣٩ في معركة نزب (نصيبين) الحاسمة فكانت الهزيمة الساحقة من نصيب العثمانيين. ولم يمض أسبوع على تلك المعركة حتى شاع خبر وفاة السلطان، وتلاه خبر استسلام الأسطول العثماني في البحر الأبيض المتوسط وانتقاله إلى جانب حاكم مصر. وهكذا منيت الدولة العثمانية بخسارة عسكرية ومعنوية فادحة في بداية محاولتها دحر الحكم المصري بالقوة من بلاد الشام بما فيها أنحاء فلسطين. لكن الدول الأوروبية، وخصوصاً إنكلترا والنمسا وروسيا، لم تقف مكتوفة الأيدي، وأدى تدخلها العسكري المباشر إلى قلب هزيمة العثمانيين إلى كسب للحرب التي أعادت الحكم العثماني إلى بلاد الشام.[٤]

وبعد أشهر من اعتلاء السلطان عبد المجيد سدة الحكم خلفاً لوالده، قام بإصدار خط شريف غولخانة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٩. فقد أراد عبد المجيد أن يؤكد لحلفائه الأوروبيين أنه ينوي انتهاج سياسة الإصلاحات نفسها التي اتبعها والده محمود الثاني، بل وتعميقها. وقد أكد السلطان في فرمانه الذي وضع أسس السياسة العثمانية في الأعوام التالية، ضرورة إصلاح أمور الإدارة والحكم والعمل على ما فيه رفاهية الرعايا بما في ذلك حقوق غير المسلمين ومصالحهم.[٥] وظلت هذه القضايا تشغل بال رجال الدولة الذين قاموا بتطبيق سياسة الإصلاحات الجديدة التي عرفت بالتنظيمات الخيرية أيام السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ ـ ١٨٦١) ثم أخيه السلطان عبد العزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦). لكن تنفيذ هذه السياسة المعلنة اختلف من منطقة إلى أُخرى بحسب أوضاع كل واحدة من الولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية.

كان محمد علي باشا قد نجح في إقامة إدارة مركزية قوية في بلاد الشام بقيادة نجله إبراهيم، وقمع الزعماء المحليين الذي ثاروا على سياسته وإصلاحاته. وقد مهدت سياسة الإدارة المصرية الطريق أمام تطبيق الإصلاحات الجديدة بعد

عودة الدولة العثمانية إلى حكم المنطقة في أوائل الأربعينات. لكن زوال حكم محمد علي بالقوة من المنطقة، ومشاركة بعض الزعامات المحلية في محاربة القوات المصرية المنسحبة من فلسطين، أوجدا فراغاً حاول أكثر من طرف استغلاله لمصلحته.(٦) فالدولة العثمانية والأطراف الأوروبية شجعت الأهالي وزعماءهم على محاربة العساكر المصرية ومنحتهم بذلك شرعية السيطرة على مناطقهم. ولكن ما أن انتهت الحرب واستعادت الدولة حكمها للمنطقة حتى أخذت تحاول إحكام قبضتها على البلد وتطبيق سياسة التنظيمات التي أُعلنت في خط شريف غولخانة.(٧) وعلى الرغم من الجهود التي بذلت خلال عقد ونصف عقد من الزمان (١٨٤١ ـ ١٨٥٦) لإقامة إدارة مركزية فعالة تطبق الإصلاحات الجديدة، فإن نجاح العثمانيين ظل محدوداً في تلك الفترة.

وتضمنت التنظيمات وعداً بإصلاح الإدارة وسلك القضاء، وبقيام مؤسسات الدولة بالحفاظ على أرواح الرعايا وممتلكاتهم. أمّا بالنسبة إلى جباية الضرائب فأُشير إلى ضرورة توزيعها بمقتضى أحكام الشرع، وإلى إلغاء نظام الالتزام الذي كان سائداً حتى ذلك الوقت. وجاء في خط شريف غولخانة أيضاً أنه سيتم القضاء على الرشوة التي كانت سائدة بين الموظفين نتيجة قلة الرواتب أو انعدامها، والتي كانت أحد أسباب فساد جهاز الحكم.(٨) وقد أولى العثمانيون أمور الإدارة في فلسطين اهتماماً خاصاً لوجود الأماكن المقدسة فيها، ولازدياد نشاط الأوروبيين ونفوذهم في أنحائها. وبرز هذا الاهتمام بصعود نجم القدس لتصبح أهم مركز إداري منذ فترة التنظيمات. فقد تم ضم لواءي غزة ويافا ثم لواء نابلس لتشكل متصرفية تتمتع بحكم ذاتي داخل ولاية صيدا.(٩) واهتم العثمانيون بتعيين متصرف ذي رتبة عالية (باشا بطوخ أو طوخين) يرسل من إستنبول كتعبير عن اهتمامهم الخاص بالقدس ومكانتها المتميزة في مقابل بقية مدن فلسطين. وإضافة إلى المتصرف الذي وضع تحت سيطرته قوات عسكرية كبيرة لإعانته على القيام بمهمات الحكم والإدارة، تم إقامة مجالس الإدارة التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

لم تكن محاولة توحيد معظم ألوية فلسطين تحت سيطرة حاكم أو سلطة واحدة التجربة الأولى من نوعها في العهد العثماني. فقد سبق ذلك سيطرة حكام عكا أيام الجزار وخلفائه على ولاية طرابلس، فضلاً عن ولاية صيدا، إضافة إلى ألوية غزة ويافا والقدس ونابلس أحياناً. لكن عكا خسرت مكانتها كأهم معقل سياسي عسكري في الفترة المصرية، كما تدهورت مكانتها الاقتصادية بالتدريج وتقدمت عليها بيروت. واستمر تقدم بيروت فترة التنظيمات حتى أصبحت هذه

المدينة الساحلية الناشئة ثاني أهم مدينة في بلاد الشام بعد دمشق. وأمّا في فلسطين فاستمر تأخر حال عكا بينما صعد نجم القدس بالتدريج لتصبح أهم مركز إداري في البلد وعاصمته الفعلية منذ أواخر العهد العثماني. هذا التفوق الإداري والسياسي انعكس أيضاً على دور ومكانة العائلات المقدسية التي وسعت شبكة نشاطاتها الاقتصادية وعلاقاتها الاجتماعية في الألوية المجاورة.(١٠) وهكذا تمكنت القدس ونخبتها من تعزيز مكانتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الأمر الذي دفعها إلى تصدر قيادة الحركة الوطنية في فلسطين في أوائل القرن العشرين.

ولم تكن القدس المدينة الوحيدة التي استفادت من سياسة التنظيمات العثمانية، ومن ازدياد نفوذ الدول الأوروبية سياسياً واقتصادياً وثقافياً. كما أن عكا لم تكن المدينة الوحيدة التي تأخر حالها وتهمش دورها الإداري والاقتصادي في تلك الفترة. والأهم من ذلك، أن معظم مدن الساحل، وعلى رأسها يافا وحيفا، أخذ ينهض ويتطور منذ عهد التنظيمات بعكس حالة عكا.(١١) كما أن مدن الداخل، في معظمها، أخذت أحوالها تتأخر أو تركد نسبياً في مقابل مدن الساحل المذكورة ما عدا مدينة القدس. لذا فإن عكا من جهة والقدس من جهة أُخرى مثلتا الشواذ لا القاعدة عندما نقيس تطور أحوال مدن فلسطين في فترة التنظيمات وما بعدها. وعلى الرغم من ذلك، فإن سياسة الإصلاح والمركزية والانفتاح على أوروبا التي ميزت أواخر العهد العثماني، أدت إلى تعزيز مكانة المدن عامة على حساب الريف كما سنعرض ذلك لاحقاً بالتفصيل. وقد أدت هذه التحولات إلى ازدياد الفجوة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بين المدينيين والفلاحين في تلك الفترة. كما أن ذلك ساهم في عملية الفرز الطبقي بصورة أوضح مما قبل، وفي ازدياد الفجوات بين الأعيان وكبار التجار من جهة، وبين الفئات الشعبية في المدينة والفلاحين من جهة أُخرى. وفيما يلي سنعرض التطورات التي شهدها كل من الريف والمدينة في المناطق الساحلية والمناطق الداخلية في فترة التنظيمات الأولى الممتدة حتى أواسط الخمسينات.

ثالثاً: تحولات اجتماعية في أنحاء فلسطين

أ) شمال فلسطين

كانت المناطق الجبلية في فلسطين تحتضن المدن الرئيسية المهمة، إضافة إلى مئات القرى الصغيرة والكبيرة. وإضافة إلى زراعة الحبوب والخضروات والفواكه

لاستهلاك السوق المحلية، فقد شكّل القطن والزيتون أساس الإنتاج الزراعي الموجه نحو الصناعة المحلية من جهة، ونحو التصدير من جهة أُخرى. أمّا مناطق الأغوار والساحل فلم تصمد معظم مدنهما وقراهما نتيجة أهوال الحروب والغزوات، إضافة إلى تعديات عساكر السلطة والقوى المتمردة. وقد شذ الجليل عن هذه القاعدة، إلى حد كبير، نتيجة الدور الإيجابي الذي أداه الزيادنة في تاريخ هذه المنطقة كما جاء في الفصل الثالث. فقد ازدهرت عكا ونما عدد سكانها فأصبحت أكبر مدن البلد وأهم مركز تجاري وسياسي أيام ظاهر العمر. ثم جعلها الجزار وخلفاؤه ولاة صيدا، عاصمة حكمهم فتعززت مكانتها الإدارية والعسكرية حتى مجيء الحملة المصرية سنة ١٨٣١. وهكذا سبقت هذه المدينة بقية المدن الساحلية التي نشطت وازدهرت فقط منذ أواسط القرن التاسع عشر نتيجة ازدياد التغلغل السياسي والاقتصادي الأوروبي في المنطقة. لقد كان القطن سلعة التصدير الأولى من ساحل عكا إلى مارسيليا وغيرها من الموانىء الأوروبية. وقد تمكن ظاهر العمر، بفضل القطن وغيره من المنتوجات الزراعية، من إقامة سلطة قوية نشرت الأمان، فازدهرت الزراعة والتجارة اللتان جنى ثمارهما أهالي المنطقة من فلاحين ومدينيين.[١٢]

وكانت طبرية عاصمة الزيادنة الأولى قد سبقت عكا في الاستفادة من أعمال العمران، فازداد عدد سكانها وتوسعت تجارتها. وشهدت صفد أيضاً ازدهاراً مشابهاً، وعمّر فيها الزيادنة القلاع والمنشآت العامة كما فعلوا في الكثير من قرى الجليل ومدنه. لكن هاتين المدينتين تأخر حالهما، بالتدريج، أيام حكم أحمد باشا الجزار وخلفائه في عكا. وجاءت الضربة القاصمة لكل من صفد وطبرية نتيجة زلزال سنة ١٨٣٧ الذي حول قسماً كبيراً من بيوت المدينتين إلى أنقاض. وعلى الرغم من ذلك، فقد هاجر إلى صفد وطبرية الكثير من العائلات اليهودية التي وفدت إلى فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد حظيت تلك العائلات بحماية الدول الأوروبية مثل بريطانيا والنمسا وفرنسا.[١٣] كما قامت الدولة العثمانية نفسها بتوطين المهاجرين المسلمين من جزائريين وشركس وتتار وغيرهم في صفد وطبرية والقرى المجاورة لهما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد ساهمت هذه السياسة العثمانية من جهة، والأهمية الدينية لطبرية وصفد بالنسبة إلى اليهود من جهة أُخرى، في عدم تدهور الأوضاع السكانية والاقتصادية. لكن المدينتين لم تتطورا كثيراً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واحتفظتا بمكانتهما في آخر قائمة المدن المهمة في فلسطين حتى نهاية العهد العثماني.[١٤]

وكان الزيادنة الذين وحدوا الجليل تحت حكمهم قد قضوا على الزعامات

المحلية من مشايخ النواحي، وتحالفوا مباشرة مع الفلاحين الذين استفادوا من الأمان والوفرة الاقتصادية الناجمة عن زراعة القطن وتصديره. فأنشأ الزيادنة قلاعاً كثيرة في قرى دير حنا وشفا عمرو ومجد الكروم وغيرها كما مر معنا سابقاً. ولكن الجزار قام بهدم معظم حصون الزيادنة، ولم يسمح هو وخلفاؤه في عكا بقيام زعامات محلية في أنحاء الجليل في أوائل القرن التاسع عشر.[١٥] لذا لم يواجه العثمانيون أية مشكلات حقيقية في فرض سيطرتهم على هذه المنطقة الجبلية في شمال فلسطين بعد انسحاب القوات المصرية. واستعانت الدولة العثمانية، في فترة التنظيمات الأولى، ببعض القوى المحلية لفرض سيطرتها على بعض المناطق القليلة السكان والتي نزلها أحياناً بعض العشائر البدوية مثل غور الأردن ومرج ابن عامر. وقد أدى هذا الدور لأكثر من ربع قرن عقيلة آغا الحاسي، الذي سنتطرق إلى الحديث عنه بتوسع فيما بعد.

ومن الأسر المحلية القليلة التي ظلت تؤدي دوراً سياسياً مهماً في حكم وإدارة شمال فلسطين في القرن التاسع عشر، أسرة آل الماضي ومعقلهم إجزم في جبل الكرمل. وقد برز منهم، في العشرينات، الشيخ مسعود الماضي ملتزم ناحية ساحل حيفا وعتليت، وأحد مقربي عبد الله باشا حاكم عكا وولاية صيدا (١٨١٩ - ١٨٣١). فلما أخذ حاكم مصر يعد العدة لحملته على بلاد الشام سنة ١٨٣١ قام عبد الله باشا بتعيين مسعود الماضي حاكماً على مناطق غزة واللد والرملة والخليل لاعتماده عليه وثقته به.[١٦] كما عيّن ابنه عيسى متسلماً على يافا، لكنه عزل عن الوظيفة بعد مدة قصيرة. وخسر آل الماضي زعامتهم أيام الحكم المصري الذي أقصاهم عن وظائفهم بسبب علاقاتهم الحميمة بوالي عكا سابقاً عبد الله باشا. ثم عادت الإدارة المصرية وعينت عيسى الماضي متسلماً على لواء صفد سنة ١٨٣٣ في محاولة لكسب هذه الأسرة وتعويضها من خسارتها مكانتها السابقة. لكن عندما نشبت ثورة سنة ١٨٣٤ كان عيسى الماضي أبرز زعماء تلك الحركة في الجليل، فقامت الإدارة المصرية بإعدامه ووالده في عكا بعد إلقاء القبض عليهما.[١٧] وقد عاد بعض أفراد العائلة الذين فروا من وجه السلطات المصرية إلى منطقة حيفا بعد عودة الحكم العثماني وتسلموا بعض الوظائف الإدارية فيها. وظلت إجزم معقل هذه الأسرة لكن بعض أفرادها هاجر إلى حيفا وأصبح من أبرز عائلات أعيان هذه المدينة في أواخر العهد العثماني.[١٨]

كان لزوال دور الزعامات المحلية في منطقة الجليل، في أوائل القرن التاسع عشر، وانتقال مركز الإدارة من عكا إلى بيروت في عهد التنظيمات العثمانية، أهمية

كبرى بالنسبة إلى مستقبل هذه المنطقة ونوعية نخبتها السياسية ـ الاجتماعية قياساً بمناطق جبال فلسطين الوسطى. فضعف النخبة المحلية في الجليل ترك فراغاً تمكّن بعض العائلات اللبنانية من الطبقة الوسطى من أن يملأه في فترة التنظيمات وما بعدها. فقد هاجر إلى حيفا وطبرية والناصرة وغيرها الكثير من عائلات التجار والمثقفين الذين شكلوا جزءاً مهماً من النخبة الاقتصادية والثقافية في تلك المدن. أمّا الشكل الآخر لدور العائلات اللبنانية في شمال فلسطين فكان شراء مساحات واسعة من الأراضي وخصوصاً في مرج ابن عامر وساحل حيفا ومنطقة الحولة وغيرها، ثم بيع قسم كبير من تلك الأراضي، فيما بعد، للشركات الصهيونية. واشتهر من تلك العائلات التي أدت هذا الدور سرسق وتيان والتويني وغيرها. وهذه الظاهرة، التي سنعود إلى الحديث عنها بتوسع في الفصلين التاليين، نشأت وتعززت في شمال فلسطين أكثر من أي منطقة أُخرى على خلفية ضعف النخب المحلية من جهة، وتبعية تلك المنطقة لولاية بيروت من جهة أُخرى في أواخر العهد العثماني.

ب) جبال فلسطين الوسطى

بعكس منطقة الجليل، احتضنت جبال فلسطين الوسطى (ألوية نابلس وجنين والقدس والخليل) الزعامات المحلية، الريفية والمدينية، أجيالاً متعاقبة. وقد عززت عائلات المشايخ والأعيان نفوذها منذ القرن الثامن عشر وصارت شريكاً فعلياً في إدارة تلك المناطق وحكمها.[١٩] وتجلى نفوذ تلك العائلات في أقوى صوره في مدينة نابلس ونواحيها حيث ظل معظم مناصب الإدارة المحلية بما فيها وظيفة المتسلم حكراً على بعض العائلات القوية كطوقان والنمر وجرار وقاسم الأحمد وعبد الهادي. أمّا في لواء القدس فظلت وظيفتا المتسلم والقاضي الشرعي حكراً على موظفين تعينهم الدولة العثمانية من خارج المنطقة. واكتفى علماء القدس وأعيانها بشغل الوظائف الأُخرى والتأثير من خلالها في شؤون الإدارة والحكم. لكن في المناطق الجبلية، فقد برزت عائلات مشايخ النواحي مثل آل سمحان وأبو غوش وآل عمرو وغيرهم.[٢٠] ولما تضررت هذه العائلات من سياسة الإدارة المصرية وإصلاحاتها، فإنها تزعمت ثورة سنة ١٨٣٤، كما رأينا في الفصل السابق. وقد دفع بعض تلك العائلات ثمناً غالياً لتمردها على الحكومة المصرية، لكنها ظلت تترقب الفرصة الملائمة للعودة إلى مواقعها ولأداء الدور الذي طالما شغلته في الأجيال السابقة. لذا كان طبيعياً أن تتعاون تلك العائلات، في معظمها، مع

الدولة العثمانية وأن تسعى لاستعادة مواقعها ودورها بعد زوال الحكم المصري وعودة العثمانيين.

كان آل عبد الهادي الذين حافظوا على تعاونهم مع الحكم المصري قد وسعوا نفوذهم في مدينة نابلس وخارجها وعُيّنوا في المناصب الإدارية في عكا ويافا وغيرهما من المناطق.[٢١] فلما استعاد العثمانيون حكم المنطقة تحرك آل طوقان وغيرهم من العائلات النابلسية لاستعادة ما خسروه من نفوذ ومناصب. واحتدمت الصراعات، أساساً، بين آل طوقان من جهة وآل عبد الهادي من جهة أُخرى بشأن وظيفة متسلم لواء نابلس. وترأس كل من العائلتين معسكراً من الحلفاء، فامتد الصراع بشأن القوة والنفوذ إلى معظم أنحاء نابلس وجنين في الأربعينات. ووصلت الصدامات بين صفوف المعسكرين إلى أشدها في العقد التالي، وهو ما أطلق عليه مؤرخ جبل نابلس والبلقاء اسم الحرب الأهلية.[٢٢]

لقد وقف إلى جانب آل طوقان (زعماء صف اليمن) كل من آل ريان (غربي بلاد جماعين)، وآل البرقاوي (غربي وادي الشعير)، وقسم من آل جرار (جنوبي بلاد حارثة)، وقسم من آل الحاج محمد (مشاريق البيتاوي). بينما وقف إلى جانب آل عبد الهادي (زعماء صف القيس) كل من آل النمر في نابلس، وقسم من آل جرار (شمالي بلاد حارثة)، وآل الجيوسي (ناحية بني صعب)، وآل القاسم (شرقي بلاد جماعين)، وقرى منطقة جورة عمرة والأحفاة (شرقي وادي الشعير)، وقسم من آل الحاج محمد (مشاريق البيتاوي).[٢٣] وقد فقد المئات من الأهالي أرواحهم في تلك الصراعات وتضرروا من أعمال الهدم وفرض الأموال المطلوبة من أجل استمرار تلك الصراعات الدموية، عدا دفع الرسوم إلى الحكام. وكانت تلك المعارك المستمرة والدائرة في أنحاء لواء نابلس أكبر مثل لعدم قدرة الدولة العثمانية على فرض سيطرتها المباشرة على هذه المنطقة في المرحلة الأولى من التنظيمات الممتدة حتى أواسط الخمسينات. وقد عبر القنصل البريطاني في القدس، جيمس فِنْ (Finn)، عن الأوضاع السائدة في جبال نابلس في تلك الفترة بقوله:

«كانت الحكومة التركية المرئية في منطقة نابلس في هذا الوقت مجرد فزاعة لا تخيف أحداً. ولم تتجاوز قوتها ما كان ضرورياً لجمع الضرائب. وأمّا بالنسبة إلى الفئات المتنافسة، التي ألحقت الأذى البليغ بمصالح الفلاحين، فقد كانت تصعد وتهبط ككفتي الميزان، حسبما كان عاتق الميزان يميل إلى هذه الجهة أو إلى تلك داخل السراي في القدس، بفعل الرشوة، أو بحسب تأثر هذه الفئات نفسها بنتائج حروبها الدموية.»[٢٤]

وكانت علاقات مدينة الخليل بالقرى المحيطة بها شبيهة بعلاقات نابلس بالفلاحين في جبلها. وعلى الرغم من أن أهالي الخليل من مدينيين وفلاحين كانوا جميعاً قيسيين، فإن الصراع بشأن النفوذ والمناصب الإدارية أدى إلى الاقتتال بين أبناء الحمولة الواحدة والبيت الواحد أحياناً. وكان عبد الرحمن العمرو أعلن العصيان على المصريين سنة ١٨٣٩، فلاحقوه وفر من وجههم مرة أُخرى لاجئاً إلى شرق الأردن، ثم عاد في السنة التالية مع بدء انسحاب الحكم المصري من المنطقة وأعلن نفسه حاكماً على الخليل. دخل عبد الرحمن وأعوانه من الفلاحين والعربان المدينة نفسها، فقتلوا المتسلم ثم حاربوا فلول العساكر المصرية المنسحبة من المنطقة. وقد كافأته الدولة العثمانية على موقفه هذا بتعيينه محصلاً للضرائب في ناحية جبل الخليل.[٢٥] لكن الشكاوى ازدادت جراء ظلمه وفرض الضرائب الباهظة على السكان ومبالغته في إظهار استقلاله وعدم اكتراثه لأوامر متصرف القدس. واختلف عبد الرحمن حتى مع أقاربه فقاد أحد إخوته الصغار، محمد، الفلاحين وعربان الترابين ضده حتى أجبره على مغادرة مدينة الخليل. وكانت هذه الصراعات التي دارت رحاها في المدينة أحد العوامل التي دفعت محمد باشا قبرصلي، حاكم القدس، إلى القيام بحملة عسكرية لإعادة الاستقرار إلى هذه المنطقة ونشر سيطرة الدولة المباشرة عليها.[٢٦]

زحف قبرصلي باشا بعساكره على جبل الخليل في ١٥ أيار (مايو) ١٨٤٦ معلناً أنه ينوي إعادة الشيخ عبد الرحمن العمرو إلى منصبه. ولم تستمر المعركة في الخليل ذاتها إلاّ ساعات قليلة حتى كانت عساكر المتصرف تعيد سيطرة الدولة على المدينة.[٢٧] ثم تقدم قبرصلي باشا بقواته بعد ذلك إلى قرية بيت جبرين حيث هزم زعماء الفلاحين المتجمعين فيها وقبض على كل من مصلح العزه ومحمد عبد النبي العمله. ومن هناك سار المتصرف بعساكره إلى الرملة وأمر بالقبض على مصطفى أبو غوش ومحمد علي الحسيني زعيمي صف اليمن في جبل القدس وأرسلهما إلى المنفى مع مشايخ جبل الخليل. ويبدو أن هذه الخطوة اتخذت لاقتناع المتصرف بأن للحسيني يداً في القلاقل والصراعات التي كانت جبال القدس قد شهدتها في الأعوام السابقة.[٢٨] ولم يمض محمد علي الحسيني في المنفى إلاّ ثمانية أشهر ثم رجع إلى القدس مع قدوم مصطفى ظريف باشا لحكم المتصرفية خلفاً لقبرصلي باشا سنة ١٨٤٧. كما عاد، في أوائل الخمسينات، كل مشايخ جبل الخليل إلى أوطانهم بمن فيهم الشيخ عبد الرحمن العمرو. وقد استمرت لعبة القط والفأر بين مشايخ جبل الخليل من جهة وحكام القدس من جهة

أُخرى خلال معظم الخمسينات. كما أن مدينة الخليل والقرى في جبلها شهدت صدامات وصراعات متجددة بين أولئك المشايخ الذين أثقلوا كاهل السكان بالضرائب والغرامات لتمويل صراعاتهم من جهة، ولدفع الرشاوى إلى رجال الدولة من جهة أُخرى.[٢٩]

أمّا القدس نفسها، فقد اختلف وضعها عن بقية المدن الجبلية الفلسطينية (صفد ونابلس والخليل) من جهة عدم اعتماد اقتصادها كلياً على القرى المجاورة. إذ لم تقع هذه المدينة على إحدى طرق التجارة المهمة، ولم تنشأ فيها صناعات أو منتوجات حرفية للتصدير بكميات كبيرة. فقد اعتمدت معيشة معظم أهالي بيت المقدس، أساساً، على ما خصصته الدولة ومؤسساتها من رواتب لرجال الدين والدولة في هذه المدينة، إضافة إلى خدمة الحجاج والزوار الذين قدموا كل عام لزيارة الأماكن المقدسة. وكانت بيوت المدينة وأسواقها، حتى أواسط القرن التاسع عشر، تقبع داخل الأسوار. وقد شكّل سور المدينة المنيع الذي تم بناؤه أيام السلطان سليمان القانوني حاجزاً بين الفلاحين وأهالي المدينة. لذا فإن الفجوة الاجتماعية بين أفراد عائلات القدس الذين طبقت عليهم الشريعة الإسلامية من خلال المحكمة الشرعية، وبين الفلاحين الذين احتكموا عادة إلى مشايخهم وعاداتهم، كانت أكبر من مثيلتها في أي منطقة أُخرى في فلسطين.[٣٠] كما ظلت تحزبات القيس واليمن، وصراعات مشايخ النواحي بشأن النفوذ والسيطرة السياسية والاقتصادية (جباية الضرائب) خارج أسوار المدينة وحدودها. والمرات الوحيدة التي دخلت فيها ميليشيات الفلاحين القدس كانت أيام الثورات على المتسلمين والحكام ابتداء بثورة نقيب الأشراف (١٧٠٣ ـ ١٧٠٥) وانتهاء بثورة سنة ١٨٣٤ على الحكم المصري.[٣١]

حافظت القدس على أهميتها الدينية جيلاً بعد جيل خلال العهد العثماني. وعلى الرغم من سياسة التسامح الديني والانفتاح على الغرب سنوات الحكم المصري، فإن المدينة لم تشهد تحولاً جذرياً في مكانتها وبنيتها الاقتصادية والاجتماعية تلك الفترة. ولما تراجعت مكانة عكا السياسية والإدارية استعادت القدس مركز الصدارة بين مدن فلسطين، فقدّر عدد سكانها بنحو ١٥,٠٠٠ نسمة في أوائل الأربعينات. وظل العلماء الذين شغلوا المناصب الدينية وسيطروا على الأوقاف، النخبة الأكثر نفوذاً وتأثيراً في مؤسسات الحكم والإدارة المحلية. وقد انتقلت تلك الوظائف بالوراثة منذ القرن الثامن عشر على الأقل فصارت حكراً على عائلات معروفة، الأمر الذي جعل إمكان الحراك الاجتماعي محدوداً، فأضعف حدة

الصراعات بشأن مناصب الإدارة والحكم قياساً ببقية المدن الفلسطينية. لذا، فإن تركيبة النخبة في القدس امتازت بالاستقرار النسبي ولم تتأثر كثيراً بتبديل الحكام. وحتى بداية فترة التنظيمات العثمانية، ظل آل الحسيني وآل الخالدي على رأس قائمة العلماء والأعيان الذين بنوا دورهم القيادي على أساس المناصب التي شغلوها وشبكة العلاقات العريقة التي أقاموها مع الدولة من جهة، ومع الأهالي من جهة أُخرى.(٣٢)

حافظ آل الحسيني على منصبي مفتي القدس ونقيب الأشراف في أيديهم خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر على الرغم من تبدل الحكام وعدم الاستقرار الذي عصف بالمدينة عقب الحملة المصرية وثورة سنة ١٨٣٤. وفي حزيران (يونيو) ١٨٤٢، قام المتصرف طيار باشا بتعيين عبد الله وفا العلمي في وظيفة نقيب الأشراف بدلاً من محمد علي الحسيني، ونفى والده المسن، عمر أفندي النقيب، إلى قبرص. وكانت الحكومة العثمانية قد أبعدت الشيخ طاهر، مفتي القدس، إلى العاصمة العثمانية قبل ذلك بسنتين. ثم قام المتصرف المذكور بعزل نجله مصطفى أفندي عن وكالة الإفتاء في آب (أغسطس) ١٨٤٢، وعيّن الشيخ عبد الرحمن الجماعي في هذه الوظيفة.(٣٣) وهكذا خسر آل الحسيني الوظيفتين الرئيسيتين اللتين حافظوا من خلالهما على النفوذ السياسي الذي عززوه باطراد منذ أواسط القرن الثامن عشر. ويتضح أن هذه السياسة العثمانية الجديدة التي نفذها المتصرف كانت عاملاً أساسياً في تغذية الصراعات والتنافس بين العائلات المقدسية، وشكلت الخلفية الحقيقية لأحداث سنة ١٨٤٣ المرتبطة بإنزال العلم الفرنسي عن مبنى القنصلية الجديدة.(٣٤) وقد استغلت السلطات العثمانية هذه الحادثة لتلقين أعيان القدس درساً، فقام الوالي الجديد حيدر باشا، الذي وصل إلى المدينة في أواخر السنة نفسها، بإلقاء القبض على خمسة منهم اتهموا بقيادة تلك الحركة وأرسلوا إلى بيروت.(٣٥) وعلى الرغم من أن هؤلاء الأعيان أعيدوا إلى المدينة بعد فترة قصيرة، فإن سياسة حكام القدس وتدخل قناصل الإنكليز والفرنسيين في السياسة المحلية كان لهما أكبر الأثر في تأزم العلاقات بين عائلات النخبة المقدسية، وفي تحريك التحزبات فيما بينها.

كان التنافس بشأن المناصب المركزية في الإدارة المحلية يجري ضمن قواعد معروفة لم تصل خلال الأجيال السابقة إلى الاحتكام إلى السلاح أو إلى العداء المتأصل بين عائلات النخبة النابلسية مثلاً. كما أن تحزبات القيس واليمن في جبل القدس، حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، ظلت في نواحي الريف بعيداً

عن أسوار المدينة على الرغم من العلاقات الحميمة التي ربطت أعيان القدس ببعض مشايخ النواحي.(٣٦) ومع احتدام التنافس بين عائلات القدس، يبدو أنها أصبحت بحاجة أكثر إلى تجنيد ميليشيات الفلاحين إلى جانبها، الأمر الذي اضطرها إلى الارتباط بتحزبات القيس واليمن أكثر من ذي قبل. وكان آل الحسيني، في الأربعينات، زعماء صف اليمن في القدس، ويقودهم محمد علي نقيب الأشراف المعزول الذي تزعم تظاهرة إنزال العلم الفرنسي عن مبنى القنصلية. وانضم إلى هذا الصف آل درويش، نظار تكية خاصكي سلطان، وفيضي العلمي الذي انحاز مع أحد فروع هذه العائلة إلى جانب آل الحسيني. أمّا الشخصية المهمة الأُخرى في صف آل الحسيني فكان سليمان النشاشيبي أحد تجار القدس الأثرياء الذي كان له دور في الوصل بين زعماء صف اليمن في ناحية بني مالك المتحكمين في طريق القدس - يافا وبين آل الحسيني نتيجة علاقات المصاهرة والتجارة التي تربطه بمصطفى أبو غوش.(٣٧)

وأمّا الصف الآخر فقاده نقيب الأشراف عبد الله العلمي الذي يدعمه سعيد المصطفى، متسلم القدس ويافا سابقاً، وملتزم جباية الضرائب في تلك المناطق.(٣٨) وقد ورثه في زعامة آل السعيد ابنه مصطفى الذي عُيّن قائمقاماً لغزة ويافا في الأربعينات. وكان الشريك الآخر للنقيب العلمي هو محمد علي الخالدي، باشكاتب المحكمة الشرعية ونائب الشرع (أي نائب القاضي) فيها مدة طويلة. وفي الريف وجد هذا التحالف شريكاً في آل سمحان من زعماء صف القيس في ناحية بني حارث وجبل القدس، وكذلك عبد الرحمن العمرو في جبل الخليل. لكن الكثير من عائلات القدس نفسها لم يشارك في هذه التحزبات على ما يبدو (مثل أبو السعود، والدجاني، والجماعي، والخطيب، والبديري وغيرهم)، الأمر الذي يضع علامة استفهام بشأن مدى جدية الانقسام إلى قيس ويمن داخل النخبة المقدسية. والأغلب أن هذه التحالفات التي لم تعتمد على تقاليد حزبية عريقة كتلك المنتشرة في جبال الخليل والقدس ونابلس وغيرها كانت بالنسبة إلى عائلات القدس مجرد أداة موقتة استعملت في فترة اختلطت فيها أوراق اللعبة السياسية بعودة الحكم العثماني في أوائل الأربعينات. وما عدا هذه المرحلة الأولى من التنظيمات العثمانية التي استمرت حتى أواخر الخمسينات، فإن تحزبات القيس واليمن ظلت خارج أسوار بيت المقدس ولم تصل في أية مرحلة إلى درجة الصراعات الدموية المتكررة التي ميزت مدينة نابلس وجبلها مدة طويلة وخصوصاً في فترة التنظيمات الأولى.

ج) لواء غزة وجنوب فلسطين

عانت غزة، مثلها مثل يافا، جراء الحملات العسكرية المتكررة التي جاءت من مصر أيام علي بك الكبير وأبو الذهب مروراً بالحملة الفرنسية حتى حملة إبراهيم باشا سنة ١٨٣١. لذا شهدت هذه المدينة ضموراً في دورها التجاري كمحطة مهمة على الطريق الساحلية بين مصر وبلاد الشام. كما عانت المدينة جراء سياسة بعض الولاة كالجزار وغريمه محمد باشا أبو المرق وغيرهما في أوائل القرن التاسع عشر. وكان لعشائر العربان في غزة، أحياناً، ضلع في تدهور الأوضاع الاقتصادية وانعدام الأمن وخصوصاً في العشرينات.[٣٩] لكن تلك العشائر أدت، في الوقت نفسه، دوراً إيجابياً مهماً في اقتصاد هذه المنطقة وخصوصاً فيما يتعلق بحماية القوافل ونقل المؤن للحجاج من غزة إلى معان.

إن غزة التي أصبحت تابعة لحكام عكا في عهد الجزار وخلفائه، فقدت، بالتدريج، دور نخبتها من العائلات المحلية الحاكمة. ولما حاول محمد أبو المرق إقامة معقله فيها من جديد ومنافسة الجزار ثم سليمان باشا عقب الحملة الفرنسية، تغلب عليه حكام عكا واضطروه إلى الفرار من المنطقة.[٤٠] ولم تستطع أيّ العائلات الغزية المحلية بعد ذلك استعادة ما كان لآل رضوان ثم لآل مكي ولأبو المرق، من دور سياسي وعسكري في جنوب فلسطين. وحتى حين نشبت ثورة سنة ١٨٣٤ ضد الحكم المصري في كل أنحاء البلد، فإن رافعي لواء التمرد في منطقة غزة كانوا مشايخ العشائر البدوية لا أعيان المدينة.[٤١] لذا فإن الدولة العثمانية لم تواجه مشكلات حقيقية في فرض سيطرتها المباشرة على غزة ذاتها بعكس حال المدن الداخلية في جبال فلسطين الوسطى.

وكان لضعف النخب المحلية في كل من غزة ويافا عشية تطبيق التنظيمات العثمانية أثر مهم في حيز الحراك الاجتماعي في هاتين المدينتين. كما أن ضم نواحي غزة ويافا والرملة إلى متصرفية القدس، سمح لبعض العائلات المقدسية بزيادة نفوذها واستثماراتها الاقتصادية في تلك المناطق. فقد زادت هذه العائلات في شرائها الأراضي وغرس البيارات في أنحاء يافا والساحل عامة. كما أن بعض أفرادها هاجر إلى تلك المدن الساحلية وشغل فيها الوظائف الإدارية والدينية. ومن الأمثلة لذلك آل الدجاني والإمام في يافا، وآل العلمي وغيرهم في غزة.[٤٢] لكن عائلات أُخرى كالحسيني والخالدي وسعت من نفوذها واستثماراتها في يافا وغزة ونواحيهما من دون السكن هناك. وأمّا بالنسبة إلى الحراك الاجتماعي، فإن ضعف

النخبة المحلية في يافا وغزة في فترة التنظيمات سمح لعائلات التجار والطبقة الوسطى على العموم بأن تتقدم، أحياناً، وتحتل قمة الهرم الاقتصادي والاجتماعي - السياسي في هاتين المدينتين. ومن الأمثلة البارزة لذلك أسرة الشوا في غزة والأسر المسيحية التجارية في يافا.[٤٣]

تحسنت أوضاع غزة نسبياً خلال سنوات الحكم المصري، واستعادت بعضاً من دورها التجاري المهم، لأنها عادت لتؤدي دور حلقة الوصل الاستراتيجية بين مصر وبلاد الشام. كما تم في هذه الفترة توسيع مساحات الأراضي المزروعة بالحبوب كالقمح والشعير في الأراضي المحيطة بالمدينة. وبالإضافة إلى موقعها كمحطة مهمة لقوافل التجارة، استمرت غزة في أداء دورها التقليدي المتمثل في تأمين الجمال وقِرَب الماء والحبوب للحجاج، والتي شارك البدو في نقلها من غزة إلى معان. ويدل وجود العدد الكبير من الجوامع (٥٠ مسجداً) والوكالات والخانات الكثيرة، في أواخر الخمسينات، على انتعاش أحوال المدينة نسبياً حتى تلك الفترة. كما استمرت غزة في أداء دورها كمحطة لتصدير الدخان والزيت والصابون إلى مصر من أنحاء فلسطين (نابلس والقدس والخليل)، ولاستيراد الأرز والأقمشة وغيرهما من البضائع من الديار المصرية.[٤٤] لكن دور هذه المدينة التجاري أخذ يتراجع، بالتدريج، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بسبب عاملين أساسيين. فقد تطورت وسائل الملاحة البحرية وانتعش ميناء يافا الذي أصبح بوابة فلسطين الوسطى والجنوبية على العالم الخارجي. أمّا الضربة الثانية لمكانة غزة التجارية فقد جاءت بعد افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩، إذ أصبح التجار والمسافرون، بعد ذلك، يفضلون الطريق البحرية على مشقات الطريق البرية وأخطارها عبر صحراء سيناء.[٤٥] وهكذا أخذت أحوال غزة الاقتصادية تتراجع، وتقدمت عليها يافا، بالتدريج، حتى أصبحت أهم مدن الساحل الفلسطيني في أواخر العهد العثماني، كما سنعرض لذلك لاحقاً.

لم تكن العلاقة بين قبائل العربان والمناطق الآهلة عدائية وهدامة بصورة مطلقة كما يصورها معظم الرحالة والمراقبين الغربيين في كتاباتهم. فقد أدى هؤلاء، كما ذكرنا، دوراً إيجابياً مهماً في حراسة قوافل التجارة وتأمين وصول المؤن إلى الحجاج، إضافة إلى الجمال وقِرَب الماء وغير ذلك. كما أنهم قاموا، بالإضافة إلى توريد اللحوم ومنتوجات الألبان للأسواق في المدن، بنقل مادة القلي الضرورية لصناعة الصابون في نابلس والقدس وغزة وغيرها من المدن الفلسطينية.[٤٦] وقدم بعض زعماء البدو خدمات الحراسة وحماية الطرقات من

قطاع الطرق في مقابل أجر معلوم أو مناصب رسمية عُينوا فيها. وقد اشتهر من عشائر مصر قبيلة الهنادي التي جاء أفرادها من الأراضي المصرية إلى منطقة غزة قبيل الحملة المصرية، ودخلوا في خدمة الولاة والمتسلمين. وقد برز من هذه العشيرة عقيلة آغا الذي أدى مثل هذا الدور في منطقة غزة أولاً، ثم في شمال فلسطين بعد ذلك في فترة التنظيمات العثمانية.

ينتمي عقيلة (أو عقيل) آغا بن موسى آغا الحاسي إلى قبيلة الهنادي التي هاجرت من الجزائر إلى منطقة الفيوم في مصر، ومنها جاء موسى مع بعض أقاربه إلى غزة سنة ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م. خدم موسى آغا حكام غزة على رأس خمسين خيالاً من فرقة «الهوارة» في حفظ أمن الطرقات ومنع التعديات. وظل يعمل في مثل تلك الوظائف حتى وفاته سنة ١٨٣٠ تاركاً خلفه ثلاثة أولاد هم عقيلة وصالح وعلي.[47] وكان عقيلة سار على درب والده ودخل في خدمة عبد الله باشا والي صيدا (١٨١٩ ـ ١٨٣١) الذي كان لواء غزة ويافا تابعاً لحكمه. وعندما احتلت عساكر محمد علي باشا البلد انتقل عقيلة، الذي ورث مكانة والده، إلى خدمة الحكام الجدد. ولما نشبت ثورة ١٨٣٤، شارك عقيلة ورجاله فيها ثم فر إلى شرق الأردن مع غيره من الثوار حيث أمضى بقية مدة الحكم المصري بين عشائر تلك المنطقة، الأمر الذي ساهم كثيراً في توطيد علاقاته بها.

ولما استعادت الدولة العثمانية سيطرتها على بلاد الشام رجع عقيلة إلى شمال فلسطين وعرض تقديم خدماته في تلك المنطقة. وفعلاً، عُيّن عقيلة قائداً لفرقة من القوات غير النظامية في منطقة مرج ابن عامر بالقرب من الناصرة منذ سنة ١٨٤٣،[48] وأثبت شجاعة وقدرة عالية على حفظ الطرقات ومنع التعديات في مناطق نفوذه. وعلى الرغم من الصعود والهبوط في الدور الذي أداه عقيلة ورجاله عسكرياً وسياسياً خلال العقدين التاليين، فإنه أصبح أهم زعيم محلي في الجليل الأسفل الذي عانى جراء ضعف الزعامات المحلية. وكان عقيلة وإخوته ينقلون مقرهم وميدان عملهم ما بين غور بيسان وطبرية في الشرق، وإعبلين وبقية قرى الجليل الغربي على ساحل عكا وحيفا في الغرب. لقد حاول عقيلة ورجاله تكرار دور الزيادنة في هذه المنطقة، لكن أواسط القرن التاسع عشر وأوضاعه كانت تختلف عن القرن الذي سبقه. فسياسة التنظيمات العثمانية التي كان أحد أهدافها الأساسية مركزة السلطة والإدارة في أيدي الدولة، لم تكن لتسمح بنشوء إمارة شبه مستقلة لعقيلة آغا. لذا قامت الحكومة العثمانية بالتضييق على دوره وتهميش حرية العمل التي كانت له حتى الخمسينات، فاستقال من وظيفته وأمضى آخر سنواته

متنقلاً بين شرق الأردن وفلسطين حتى وافته المنية سنة ١٨٧٠، فدفن في قرية إعبلين بالقرب من مدفن أخيه صالح.[49]

كانت المنطقة الرئيسية التي عاش فيها البدو بأعداد كبيرة في فلسطين هي تلك الممتدة بين غزة وبئر السبع في الجنوب. واشتهر من العشائر الكبيرة في منطقة النقب العزازمة والتياهة والترابين والسواركة والقديرات والجبارات. وقد تمكنت الدولة العثمانية في فترة التنظيمات، وبعد أن أصبحت هذه المنطقة جزءاً من متصرفية القدس، من أن تخضع تلك العشائر لسلطتها كما فعلت مع القوى والزعامات المحلية في قرى المناطق الجبلية في أواخر الخمسينات. وكان بدو منطقة غزة يقسمون إلى صفين: عربان الصف القبلي (اليمن) وزعيمهم الشيخ عيسى بن عايش الوحيدي، وعربان الصف الشمالي (القيس) ويقودهم الشيخ حسن ابن رباح الوحيدي.[50]

ومما يدل على تعامل الدولة العثمانية مع هؤلاء العربان تكليفهم المتكرر نقل المؤن من حبوب وجمال وقِرَب مياه من غزة إلى معان لمصلحة حجاج الركب الشامي. وبلغت المؤن المنقولة عدة آلاف من الكيلات نقلت على الجمال كما نصت عليه العقود الشرعية في سجل محكمة غزة، الأمر الذي يدل على انضباط هؤلاء البدو والتزامهم الاتفاقات المعقودة معهم أمام الحاكم الشرعي في المدينة. وقد اشترى الشيخ عايش الوحيدي، شيخ عربان بلاد غزة، الصف القبلي، أغلى دار في غزة طرحت للبيع سنة ١٨٥٨، وهو ما يدل على مكانته وثروته. كما أن عربان غزة وبئر السبع كانوا يشاركون في اقتتال صفوف القيس واليمن في جبل الخليل وغيره من المناطق الجبلية الأخرى.[51] إن هذا النشاط الاقتصادي والسياسي لعشائر العربان ومشايخهم يشير، بصورة واضحة، إلى أن الاتصال والتعاون لا القطيعة والعداء غلبا على العلاقة بين عشائر البدو من جهة، وسكان الريف والمدن من جهة أُخرى.

رابعاً: إخضاع الزعامات المحلية لسيطرة الدولة

بعد انتهاء حرب القرم سنة ١٨٥٦ وإصدار خط شريف همايون الذي عاد السلطان عبد المجيد وأكد فيه سياسة التنظيمات، وإقامة إدارة فعالة تحفظ حقوق السكان بمن فيهم الأقليات غير المسلمة، أصبحت الدولة العثمانية أكثر تصميماً

على تجريد الزعامات المحلية من نفوذها. وكما خيرت الدولة عقيلة آغا بين الانضمام مع رجاله إلى جيش الدولة النظامي أو الاستقالة، فإن مشايخ النواحي كان عليهم الاختيار بين التخلي عن دورهم المستقل والعمل في خدمة الدولة كموظفين من خلال مؤسساتها أو فقدان نفوذهم وسيطرتهم في مناطقهم. وكانت إحدى نتائج تطبيق التنظيمات في المرحلة الثانية منذ أواخر الخمسينات تعزيز مكانة المدينة وأعيانها على حساب الريف وزعاماته المحلية. فالكثير من عائلات العلماء والأعيان في المدن تأقلم وفق السياسة الجديدة واستفاد من الفرص الاقتصادية والمناصب الإدارية الوفيرة التي أحدثتها سياسة التنظيمات.[٥٢] أمّا مشايخ النواحي فلم تقدم إليهم التنظيمات فرصاً مشابهة في قراهم ونواحيهم، فكانوا الخاسر الأكبر جراء سياسة مركزة الإدارة. والفئة الوحيدة في الريف الفلسطيني التي استفادت من التنظيمات أو عوضت خسارتها نتيجة استقلالها الذاتي كانت العائلات التي نقلت معاقلها ونشاطها السياسي والاقتصادي إلى المدينة كآل عبد الهادي في نابلس وجنين. أمّا الأغلبية الساحقة من مشايخ النواحي الذين لم يهجروا قراهم ومعاقلهم الريفية، فإنهم خسروا نفوذهم وزعامتهم الواحد تلو الآخر بعد صدامات دموية مع جيوش الدولة.

وكان جبل نابلس، كما ذكرنا، أهم معقل للزعامات المحلية المتمتعة بالنفوذ الواسع والاستقلال الذاتي عن الدولة وولاتها في المنطقة. وبعد المحاولات غير الناجحة لإخضاع تلك الزعامات، حتى أواسط الخمسينات، فإن ممثلي الدول الأوروبية التي وقفت إلى جانب السلطان في حرب القرم أصبحوا من العوامل الضاغطة بقوة من أجل تجريد القوى المحلية من نفوذها. وكانت المعارك الدامية والمتكررة بين زعماء صفي القيس واليمن في جبال فلسطين الوسطى في العقدين السابقين قد أنهكت تلك الزعامات المحلية، ودعمت موقف قناصل الدول الأوروبية الذين أرادوا إزاحة من يشكّل حجر عثرة أمام تغلغل نفوذهم في البلد. وقد استغل هؤلاء الصراعات بين آل طوقان وعبد الهادي وأحداث نابلس المؤسفة في نيسان (أبريل) ١٨٥٦ كإثبات لموقفهم المطالِب بتجريد الزعامات المحلية من نفوذها وسيطرتها.[٥٣] واستمرت الصراعات بين صفي القيس واليمن بعد انتهاء حرب القرم، وجند كل طرف حلفاء ومعاونين من عشائر البدو إضافة إلى ميليشيات الفلاحين. لقد استنزفت تلك الصراعات قوى الأهالي وضاق هؤلاء ذرعاً بالضرائب الزائدة المفروضة عليهم لتمويل تلك الصراعات. وكان المتصرف الجديد ثريا باشا أكثر تصميماً على وضع حد لسيطرة القوى المحلية في جبال نابلس، فقاد الهجوم

العسكري المشهور على قرية عرّابة معقل آل عبد الهادي في نيسان/أبريل ١٨٥٩. وقد صارت هذه المعركة التي أدت إلى هدم القرية وأسوارها وتشتيت شمل آل عبد الهادي رمزاً لانتهاء الاستقلال الذاتي لجبل نابلس وبداية الحكم العثماني المباشر على هذه المنطقة.[٥٤]

وفي جبال القدس كان الصراع الرئيسي في الخمسينات يتمثل في الصراع بين آل أبو غوش زعماء صف اليمن ومشايخ ناحية بني مالك من جهة، وبين عثمان اللحام شيخ ناحية العرقوب من جهة أُخرى. كما أن آل أبو غوش كانوا في صراع مستمر مع آل سمحان زعماء صف القيس في جبل القدس ومشايخ ناحية بني حارث. وكان مصطفى أبو غوش هو الزعيم الحقيقي لعائلته التي اكتسبت دورها ومكانتها نتيجة تحكمها في طريق يافا ـ القدس. وكما حدث في جبل نابلس خلال سنوات الحرب الأهلية، فإن كلاً من عثمان اللحام وآل أبو غوش استعان بحلفائه من عشائر البدو. وكان لثريا باشا، متصرف القدس، دور مهم في تسديد الضربة الأخيرة لهؤلاء المشايخ. فبعد نجاحه في عرّابة (نيسان (أبريل) ١٨٥٩) قام في خريف السنة نفسها بإلقاء القبض على زعماء آل اللحام ونفاهم إلى قبرص. كما خسر آل أبو غوش نفوذهم الذي تمتعوا به منذ أواخر القرن الثامن عشر، ووقعت منطقتهم تحت سيطرة حكام القدس مباشرة.[٥٥] ولم يكن وجود مشايخ جبل الخليل مختلفاً عن أمثالهم في جبال القدس ونابلس. فبعد حملات تأديبية متكررة قام بها حكام القدس في الخمسينات، وجه ثريا باشا الضربة الأخيرة إلى آل عمرو، وتم نفي عبد الرحمن نفسه وأخيه سلامة إلى العاصمة العثمانية في خريف سنة ١٨٥٩. وهكذا مع حلول أوائل الستينات، انضمت هذه المنطقة إلى بقية أنحاء فلسطين الوسطى التي تم فيها إخضاع المشايخ والأعيان لسيطرة الإدارة العثمانية المباشرة، وهو ما فتح المجال لتطبيق التنظيمات العثمانية في مرحلتها الثانية.

خامساً: تغلغل النفوذ الأوروبي في الأراضي المقدسة

كان الوجود الأوروبي في أنحاء الإمبراطورية العثمانية حتى أواخر القرن الثامن عشر محكوماً بكرم السلاطين الذين منحوا الأوروبيين الامتيازات الدينية والتجارية من موقف القوة منذ عهد السلطان سليمان القانوني. لكن تغير ميزان القوى العسكري لغير مصلحة العثمانيين، على أكثر من جبهة، أدى إلى بداية التغلغل العسكري

والسياسي الأجنبي بفعل القوة والاتفاقيات المفروضة على السلاطين. ولم تختلف أحوال فلسطين في هذا المجال بصورة جذرية عن أوضاع الولايات العثمانية في البلاد العربية المجاورة على الرغم من وجود الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة فيها.

كانت حملة نابليون على مصر ثم فلسطين، وتدخل بريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية، فاتحة عهد جديد في علاقات أوروبا بمنطقة الشرق الأوسط. فقد ازداد التنافس بين فرنسا وبريطانيا بشأن المنطقة على خلفية انكشاف ضعف جيوش السلطان التي لم تعد قادرة على حماية أراضي الإمبراطورية والدفاع عنها. ثم جاءت الحملة المصرية على بلاد الشام واحتلال جيوش محمد علي باشا هذه المنطقة في الثلاثينات، فشكلا نقطة تحول مهمة في ازدياد النفوذ الأوروبي بأشكاله المتعددة.[٥٦] وبينما وقفت فرنسا، التي احتلت الجزائر سنة ١٨٣٠، إلى جانب محمد علي، فإن بريطانيا رأت أن مصلحتها تتطلب دعم السلطان والحفاظ على سلامة إمبراطوريته في تلك المرحلة. وفي كل الأحوال، فإن دولاً أُخرى، كروسيا والنمسا، أخذت تستغل ضعف الدولة العثمانية العسكري لزيادة نفوذها بشتى الطرق. ففي ظل تباين موقف الدول العظمى وتنافسها فيما بينها، فإنها سعت لتعزيز مصالحها السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط بالطرق السلمية، إضافة إلى إرسال الجيوش أو التهديد بها. ولم يكن مصير «الأراضي المقدسة» مختلفاً إلاّ من جهة تعدد الأطراف الأوروبية التي كثفت نشاطها لزيادة نفوذها، فأوجدت نوعاً من التوازن منع من استئثار أحد هذه الأطراف بالسيطرة على فلسطين حتى نهاية العهد العثماني.[٥٧]

وكان محمد علي باشا، الذي أراد كسب ود الدول الأوروبية ومنع وقوفها إلى جانب السلطان، قد طبق سياسة إزالة التمييز ضد غير المسلمين، وفسح المجال للنشاط التبشيري وللتغلغل الثقافي في بلاد الشام عامة، وفي الأراضي المقدسة خاصة. وقد سمحت هذه الأجواء الجديدة، في الثلاثينات، بفتح الأبواب أمام الأقليات الدينية (اليهود والمسيحيين) للحصول على حماية الدول الأوروبية ودعمها، وللاستفادة من توسع نشاط مؤسساتها الخيرية والثقافية. وكان افتتاح قنصلية بريطانية في القدس سنة ١٨٣٨ تتويجاً لسياسة فتح الأبواب أمام النفوذ الأجنبي في المنطقة. واستمر السلطان العثماني في انتهاج سياسة محمد علي باشا تجاه الأوروبيين، فتم افتتاح قنصلية روسية في القدس سنة ١٨٤٢، ثم فرنسية في السنة التالية، وأميركية سنة ١٨٤٤، ونمساوية سنة ١٨٤٩.[٥٨] كما أن نشاط الجمعيات التبشيرية التي تمتعت بحماية الحكومات الأوروبية ودعمها (بصورة مباشرة

أو غير مباشرة) ازداد في تلك الفترة التي كان السلطان العثماني أحوج ما يكون لرضا الدول العظمى.

وكان لفرنسا علاقات تقليدية قديمة بالمسيحيين الكاثوليك في كل من لبنان وفلسطين وغيرهما من البلاد العربية. كما أن روسيا كانت الراعية التقليدية لمصالح المسيحيين الأورثوذكس وأماكنهم المقدسة. أمّا بريطانيا وبروسيا اللتان كانتا سباقتين في فتح قنصلية لكل منهما في القدس، فكان ينقصهما مثل هذا التقليد في حماية طائفة مسيحية لها وزنها وتاريخها في الأراضي المقدسة. لذا كثفت هاتان الدولتان دعمهما الكنيسة البروتستانتية ونشاطها. كما قررتا بسط حمايتهما على الأقلية اليهودية التي لم تشكّل في ذلك الوقت إلاّ نحو ٢٪ من مجموع عدد السكان (خمسة آلاف إلى ستة آلاف نسمة).[٥٩] ولم يمض على عودة الحكم العثماني إلى بلاد الشام إلاّ مدة قصيرة حتى تم تأسيس أسقفية إنكليزية - بروسية في القدس سنة ١٨٤١، ثم تبعها تدشين كاتدرائية بروتستانتية (Christ Church) بالقرب من قلعة القدس سنة ١٨٤٩.[٦٠]

كانت الكنيسة الأنغليكانية هي صاحبة النفوذ الأكبر في الأسقفية المشتركة، واختير اليهودي المتنصر مايكل سولومون الكزاندار أسقفاً أول بهدف العمل على تنصير اليهود وإيجاد طائفة بروتستانتية بينهم. ولما ذهب معظم الجهود المبذولة لتنصير اليهود هباء، فإن الأسقف صموئيل غوبات (Gobat)، الذي عينته بروسيا خلفاً للأسقف الكزاندار، اتجه إلى تكثيف نشاط كنيسته بين أبناء الطائفة الأورثوذكسية منذ وصوله إلى القدس سنة ١٨٤٦.[٦١] لكن ذلك لم يقلل اهتمام بريطانيا بالأقلية اليهودية وبسط الحماية عليها. وقد كانت هذه من المهمات التي قام بها القنصل البريطاني جيمس فِنْ بحماسة كبيرة خلال الفترة الطويلة التي أمضاها في منصبه هذا، منذ قدومه إلى القدس في أوائل سنة ١٨٤٦.[٦٢] هذا الموقف السياسي والنشاط التبشيري البروتستانتي شكلا بدايات التقاء المصالح الصهيونية والاستعمارية البريطانية في فلسطين بعد سنة ١٨٨٢، وخصوصاً خلال الحرب العالمية الأولى.

أمّا فرنسا التي كانت تراقب نشاط الأسقفية البروتستانتية والقنصلية البريطانية، فإنها قامت بإحياء البطريركية اللاتينية التي توقف عملها منذ الحروب الصليبية. وكان يوسف فاليرغا (Joseph Valerga) هو البطريرك الأول الذي دخل القدس سنة ١٨٤٨ ليجدد نشاط بطريركيته. وإضافة إلى مزاحمة روسيا حامية الأورثوذكس، وبريطانيا حامية اليهود والبروتستانت، فإن فرنسا عملت على احتكار حماية الطائفة

الكاثوليكية أمام محاولات كل من إسبانيا والنمسا وإيطاليا أخذ حصتها في هذا المجال.[٦٣] وقد ازداد النشاط الفرنسي، بصورة خاصة، بعد انتهاء حرب القرم سنة ١٨٥٦، كما ازداد الاهتمام بالتجارة والاستثمارات في المجالات الاقتصادية كقناة مهمة لازدياد نفوذ فرنسا في المنطقة. وقد توسع هذا النشاط بصورة خاصة منذ السبعينات، وأصبحت حركة التجارة من يافا إلى مارسيليا وباريس محور اهتمام خاص لسياسة فرنسا في الأراضي المقدسة.

وجدت روسيا نفسها في موقع الدفاع عن الكنيسة الأورثوذكسية التي هددت النشاطات البروتستانتية والكاثوليكية مصالحها في الأماكن المقدسة. وكانت روسيا القيصرية، بعكس فرنسا وبريطانيا، عدواً تقليدياً للإمبراطورية العثمانية، ولم تخف مطامعها الإقليمية في السيطرة حتى على القسطنطينية نفسها. كما أن دورها التحريضي بين شعوب البلقان ومطالبتها بحماية جميع رعايا السلطان الأورثوذكس كانا، كما هو معروف، من أسباب نشوب حرب القرم التي خسرتها أمام التحالف الأوروبي ضدها. وعلى الرغم من ذلك فقد نجحت روسيا، عقب تلك الحرب، في الحصول على دور خاص لها في الأراضي المقدسة، فوصل إلى القدس سنة ١٨٥٨ أسقف وقنصل روسيان. كما نقل بطريرك القدس الأورثوذكسي، في السنة نفسها، مقره من القسطنطينية إلى القدس.[٦٤] وقام الروس بشراء الأراضي وبناء الكنائس والمدارس وغيرها من المؤسسات التي ترعى شؤون المسيحيين الأورثوذكس. وكان المجمع العمراني الذي أقاموه غربي القدس والمعروف، حتى يومنا هذا، بالمسكوبية، من أفخر المشاريع العمرانية التي أقامها الأوروبيون في المدينة حتى ذلك الوقت.[٦٥] وقد ضم المجمع العمراني الروسي غربي القدس مستشفى من ستين سريراً وصيدلية ونزلاً للحجاج والزوار ومصلى وكنيسة وأبنية أُخرى. كما أن القنصل الروسي نفسه اتخذ إحدى تلك الأبنية الروسية مسكناً له كما ذكر الرحالة الفرنسي أوجين فوغ (Vogue).[٦٦]

أمّا اهتمام روسيا بشؤون التعليم والثقافة في الأراضي المقدسة عن طريق إقامة المدارس فجاء في وقت لاحق بعد إقامة «الجمعية الإمبراطورية الأورثوذكسية في البلاد المقدسة» في ٢١ أيار (مايو) ١٨٨٢. وقد وضعت هذه الجمعية ضمن برنامجها الاهتمام بشؤون الحجاج، وتشجيع النشاطات العلمية اقتداء بصندوق اكتشاف فلسطين (Palestine Exploration Fund) البريطاني، إضافة إلى رفع شأن الطائفة الأورثوذكسية في فلسطين بصورة عامة.[٦٧] وقد نشطت هذه الجمعية أولاً في الجليل بعيداً عن البطريركية اليونانية الأورثوذكسية، فأقامت مدرستها الأولى في

قرية المجيدل، ثم تبعها افتتاح ثلاث مدارس أُخرى في الرامة وكفر ياسيف سنة ١٨٨٣، وفي الشجرة في السنة التالية.[٦٨] وقد بلغ عدد المدارس التي أقامتها الجمعية في بلاد الشام (فلسطين وسورية ولبنان) ١١٤ مدرسة تعلم فيها ١٥,٠٠٠ طالب وطالبة سنة ١٩١٤.[٦٩] وبعد سنة ١٩٠٥، أخذ النفوذ الروسي في فلسطين في الضمور نتيجة المشكلات التي واجهتها روسيا القيصرية من الخارج والداخل، ثم فقدت اهتمامها بدعم مشاريعها في الأراضي المقدسة، الأمر الذي ترك الساحة للمصالح الفرنسية والبريطانية في هذه المنطقة.

وضمن ازدياد التغلغل الأوروبي في فلسطين في مرحلة التنظيمات الثانية، تجدر الإشارة إلى المشروع الاستيطاني الأول في الأراضي المقدسة الذي قام به الهيكليون (أو الداويّون) الألمان. وكان هدف القائمين على هذا المشروع جلب هجرة جماعية من أعضاء هذا التنظيم، وإسكانهم قريباً من الأراضي المقدسة من أجل أن يشهدوا قدوم المسيح وعودة الأراضي المقدسة إلى أصحابها.[٧٠] وعلى الرغم من أن الدافع المباشر لهذه الحركة الاستيطانية كان دينياً، فإنه أتى ضمن عمليات التوسع والاستيطان الأوروبيين الاستعماريين في أنحاء متعددة من العالم. واختار الهيكليون مدينة حيفا لإقامة أول محطة أو مستعمرة لهم في فلسطين سنة ١٨٦٩ بسبب موقعها وأهميتها كميناء ومدخل مريح إلى البلد. وأقام الهيكليون حارتهم في شمالي غربي مدينة حيفا القديمة التي كانت بلدة صغيرة لا يزيد تعداد سكانها على ٤٠٠٠ نسمة، فكان لهم دور في إيقاظ هذه المدينة وازدهارها. وبعد مستعمرة حيفا أقيمت المستعمرة الألمانية الثانية في يافا في السنة نفسها، ثم سارونا المستعمرة الزراعية شمالي يافا والقدس سنة ١٨٧٣. ولم يتعد عدد سكان كل واحدة من هذه المستعمرات الأربع بضع مئات، وكان المجموع الكلي نحو الألف نسمة في أواخر السبعينات.[٧١]

كان موقف العثمانيين من استيطان الهيكليين سلبياً وعدائياً بسبب أفكارهم وإيمانهم بقرب نهاية العالم، وكذلك باقتراب نهاية الحكم الإسلامي في فلسطين. كما أن السلطان تخوف من أي استيطان أوروبي في الأراضي المقدسة لأنه قد يؤدي إلى فقدان سيطرته على البلد، وإلى ازدياد منافسة الدول الأوروبية بشأنه. لكن بعد سنة ١٨٦٧ أصبح في استطاعة الألمان شراء الأراضي قانونياً، فلم تتمكن الدولة من منع قدومهم واستيطانهم، فشكلوا بذلك سابقة ومثلاً يحتذى. لكن هذا المشروع الاستيطاني ظل محدوداً لأن الهيكليين لم ينجحوا في جلب الهجرة الجماعية التي خططوا لها. فقد كانت الحارات أو المستعمرات الألمانية معزولة

وشبه مستقلة تماماً عن البيئة المحلية المحيطة بها. فالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الهيكليين وسكان فلسطين العرب من مسلمين ومسيحيين ظلت هامشية ومحدودة جداً. وقد فشل هذا المشروع الاستيطاني بسبب عدم تجنيد الكم الكافي من التمويل والمستوطنين. كما أن ألمانيا، حتى بعد أن صارت دولة قوية موحدة ولها علاقات جيدة بالدولة العثمانية، لم تتبنَّ استيطان الهيكليين أو تقدم إليهم الدعم. وقد حملت الحرب العالمية الأولى الضربة الأخيرة لهذا المشروع في وقت كانت بريطانيا فيه قد التزمت دعم المشروع الاستيطاني الصهيوني الذي كان قد تقدم على سابقه بمراحل. وهكذا انتهت تجربة الاستيطان الألماني في فلسطين من دون أن تترك أثراً كبيراً، سوى تلك الحارات في المدن الكبرى التي ظلت تعرف بالمستعمرات الألمانية.

سادساً: تحولات اقتصادية في فترة التنظيمات العثمانية

مهدت المرحلة الأولى من التنظيمات العثمانية الطريق أمام إصدار عدد من الأوامر والقوانين التي أدى تطبيقها إلى حدوث تحولات جذرية في بنية المجتمع الفلسطيني في أواخر العهد العثماني. فبعد إصدار خط همايون في شباط (فبراير) ١٨٥٦ (عشية مؤتمر الصلح في باريس) صدر قانون الأراضي سنة ١٨٥٨ وقانون الولايات سنة ١٨٦٤ ثم إعلان الدستور سنة ١٨٧٦. وقد شكّل إصدار هذه القوانين والعمل بها ثلاث محطات بارزة نقلت عملية الإصلاح والتحديث في ولايات الإمبراطورية العثمانية من إعلان المبادىء والاهتمام بالمؤسسات العسكرية والإدارية فقط، إلى محاولة جادة لتغيير بنية المجتمع وعلاقاته بالدولة. اهتم خط همايون بالتشديد مجدداً على مبدأ المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا الدولة بما في ذلك حفظ حقوق الطوائف غير الإسلامية وامتيازاتها. أمّا قانون الأراضي ثم قانون الولايات فكان لهما الأثر المباشر في البنية الاقتصادية والهرم الاجتماعي وقدرة الدولة المباشرة على العمل والتأثير في حياة الناس اليومية. لقد ترافقت تلك القوانين وتطبيقها مع توسع النفوذ الأوروبي وازدياد ارتباط السوق المحلية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهكذا اجتمعت التأثيرات الخارجية مع عوامل التحول الداخلية لتفرز متغيرات جديدة في التركيبة الاجتماعية والبنية الثقافية السائدتين حتى ذلك الوقت. ولم يكن نصيب ألوية فلسطين مختلفاً، بصورة جذرية، عما جرى في

الولايات العربية المجاورة التي ظلت تابعة للحكم العثماني. لكن المحصلة النهائية لتلك التحولات ارتبطت، إلى حد كبير، بميزان القوى مثلث الأضلاع، الذي ضم الحكم العثماني والنفوذ الأوروبي وسكان البلد الأصليين وطريقة استجاباتهم لتحديات ذلك العهد.

أ) قانون الأراضي ونظام الملكية الزراعية

جاء قانون الأراضي سنة ١٨٥٨ من أجل أن ينظم حقوق الملكية، ويمنع من عمليات التلاعب والفوضى في جباية الضرائب. ولم يكن هدف هذا القانون إدخال تغييرات جذرية على الوضع القائم، وإنما مجرد إيجاد الآلية لحماية أراضي الدولة وتشجيع عمليات الإنتاج عن طريق زيادة مساحات الأراضي المزروعة. ففي ظل تحسن الأوضاع الأمنية وازدياد فرص تصدير الإنتاج الزراعي إلى أوروبا، أصبح الاستثمار في امتلاك الأراضي عملية رابحة. لذا، كانت عملية تنظيم تسجيل الأراضي خطوة طبيعية ومكملة لما سبقها من سياسة زيادة فاعلية الإدارة المركزية في تعاملها مع السكان بصورة مباشرة، ومن دون تدخل مؤسسات وسيطة بين الطرفين.[٧٢]

قُسمت الأراضي بموجب القانون الجديد إلى خمسة أنواع:

١ ـ **الملك الخاص**: وهو عدة أنواع فيما يتعلق بطريقة وتاريخ انتقال الأراضي إلى الملك الشخصي. وكانت أراضي الملك تشكّل نسبة صغيرة من مجموع الأراضي المزروعة، وهي في الأساس الحواكير والكروم داخل نطاق المدن والقرى أو بالقرب من البيوت.

٢ ـ **الأميرية (أو الميري)**: وهي الأراضي التي تعود رقبتها إلى الدولة، بينما كان للناس الذين يزرعونها حق التصرف فقط.

٣ ـ **أراضي الوقف**: وهي نوعان: أهلي (أو ذري)، أي ما أوقفه الناس من ملكهم الخاص؛ الوقف الخيري، وأصلها أراضٍ أميرية أوقفها السلاطين والأمراء، لذا فإن رقبتها ظلت تابعة للدولة، بينما أصبح دخلها فقط يذهب للوقف بدلاً من خزينة الدولة.

٤ ـ **الأراضي المتروكة**: وهي نوعان: ما لا يجوز تملكه مثل الطريق العام؛ ما خصص لاستعمال أهالي القرى والمدن كالمراعي والأحراج والساحات والأسواق العمومية والمساجد والبيادر وما إلى ذلك.

٥ ـ أراضي الموات: وهي المنطقة البعيدة عن العمران والاستغلال. ويمكن للأفراد الانتفاع بمثل هذه الأراضي بإذن الدولة التي كانت تمنح بعض الأهالي أو المستثمرين حق القيام باستصلاحها وزراعتها.

لم يضع قانون الأراضي سنة ١٨٥٨ معايير جديدة خاصة بحقوق التصرف في الأرض، لكنه وضع الأسس لتسجيل الحقوق القائمة والمستجدة.[٧٣] وما حدث في الواقع، هو السماح لفئتي الأعيان والتجار بتسجيل مساحات واسعة من الأراضي باسمهم، فعززت هذه النخبة السياسية ـ الاجتماعية مكانتها الاقتصادية بأن سيطرت على ملكيات كبيرة من الأراضي. وهناك فرضيات تاريخية أن بعض هذه الملكيات الكبيرة قد تشكل بسبب عجز الفلاحين عن إثبات ملكيتهم للأرض، أو تهربهم من تسجيلها خوفاً من عواقب التجنيد الإجباري والضرائب.[٧٤] لكن هذا الموضوع ما زال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث من أجل التوصل إلى استنتاجات دقيقة بشأن حجم انتشار هذه الظاهرة في أنحاء فلسطين. فمن المعروف، مثلاً، أن ملكيات الأراضي الكبيرة، في معظمها، قد نشأت أساساً في المناطق قليلة السكان في الأغوار والمروج والسهول لا في الجبال حيث حافظ الفلاحون، في معظمهم، على أراضيهم التي زرعوها وسجلوها باسمهم. كما أن قانون الأراضي وتطبيقه الجزئي لم يقضيا في أواخر العهد العثماني على ظاهرة اتساع أراضي المشاع، والتي قدرت بنحو ٧٠٪ من أراضي فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى.[٧٥]

ب) نشوء فئة كبار ملاك الأراضي

نجحت ثلاث مجموعات من السكان في تملك مساحات واسعة من الأراضي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

١ ـ الأعيان، أو عائلات النخبة المحلية التقليدية، الذين تملكوا الأراضي عن طريق إقراض المال، أو مجرد التسجيل والحصول على سندات ملكية على أساس القوانين والأوامر التي صدرت ما بين سنة ١٨٥٨ وسنة ١٨٦٠ ثم ما بين سنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٦. ومن تلك العائلات يمكن الإشارة إلى الحسيني والنشاشيبي والدجاني والعلمي في القدس، وإلى عبد الهادي وطوقان في نابلس، وإلى السعيد في يافا، وإلى الشوا في غزة. ففي بداية عهد الانتداب كان يضرب المثل بأملاك آل عبد الهادي الواسعة في منطقة جنين والتي بلغت نحو ٢٠٠,٠٠٠ دونم.[٧٦]

٢ ـ تألفت المجموعة الثانية من ممثلي البورجوازية التجارية والمالية التي نشأت في المدن الساحلية (بيروت وعكا ويافا)، إضافة إلى نابلس والقدس. وبرز بين هؤلاء عائلات مسيحية فلسطينية وأُخرى لبنانية، إضافة إلى بعض الأثرياء الجدد من التجار المسلمين أيضاً.

٣ ـ أمّا الفئة الثالثة التي اهتمت بشراء مساحات واسعة من الأراضي فتكونت من بعض الرأسماليين الأجانب مثل الهيكليين الألمان واليهود من نشيطي الحركة الصهيونية. وقد أقام الأوائل مستعمراتهم الأولى على تلك الأراضي منذ أواخر الستينات كما مر معنا، ثم تلاهم اليهود في إقامة مستعمراتهم منذ بداية الثمانينات. ونتيجة نشاط المستثمرين الأجانب وازدياد الطلب على شراء الأراضي حدث ارتفاع مستمر في أسعارها في العقود الأخيرة من الحكم العثماني. فلما أصبحت الأراضي تجارة رائجة تدر أرباحاً كبيرة على المستثمرين، قام هؤلاء ببيعها لمن يدفع أكثر. ولما كان اليهود والأوروبيون أكثر الناس قدرة على الدفع أحياناً لأن أسعار الأرض على الرغم من ارتفاعها ظلت بخسة بالنسبة إليهم، فقد نجحوا في عقد صفقات كبيرة تملكوا من خلالها أراضي واسعة أقاموا عليها مشاريعهم ومستعمراتهم.

اشتهر من فئة كبار تجار بيروت نقولا سرسق الذي اشترى بالاشتراك مع بسترس والتويني وفرح أراضي ١٧ قرية وبلدة في مرج ابن عامر منذ سنة ١٨٦٩. ثم عقدت الدولة صفقة ثانية مع سرسق وشريكه سالم الخوري نقلت بموجبها ملكية أراضي خمس قرى أُخرى إلى حيازتهم.[٧٧] ويُعتقد أن أسرة سرسق الأورثوذكسية هي يونانية الأصل، وأن أفرادها سكنوا مرسين بالقرب من أضنة في البداية، ثم عملوا في التزام جباية الضرائب في لبنان. وقد برز أفراد آل سرسق في الستينات كمصرفيين ناجحين أسسوا شركة مالية ساهمت في مد طريق بيروت ـ دمشق البري (١٨٦٣)، ثم ساهموا في عملية شق قناة السويس التي افتتحت سنة ١٨٦٩.[٧٨] وصار آل سرسق من أبرز تجار بيروت الذين استثمروا أموالهم في شراء الأراضي وحصلوا بذلك على أرباح طائلة. فقد بلغ مجموع أراضيهم في مناطق الناصرة ومرج ابن عامر وساحل حيفا نحو ٢٣٠,٠٠٠ دونم دفعوا في مقابل الحصول عليها ٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني فقط. وقام آل سرسق وأمثالهم من تجار بيروت ويافا ببيع تلك الأراضي بأسعار مضاعفة إلى المؤسسات الصهيونية، وإلى الهيكليين الألمان الذين أقاموا بعض مستعمراتهم الجديدة عليها في العقود الأخيرة من الحكم العثماني.[٧٩]

كان لقانون بيع الأراضي للأجانب من غير رعايا الدولة العثمانية سنة ١٨٦٧

دور مهم في بداية انتقال الأراضي بصورة قانونية ومباشرة إلى المستثمرين الأوروبيين. كما أن الدولة العثمانية التي كانت خزينتها تفتقر إلى الأموال، بسبب العجز المستمر في ميزانيتها، أخذت تبيع الأراضي بالمزاد العلني. وهكذا انتقلت أراض كثيرة مباشرة إلى شركات الاستيطان مثل الأراضي التي أقيمت عليها مستعمرة رحوفوت جنوبي شرقي يافا، والتي تم شراؤها بالمزاد العلني من الحكومة العثمانية.[٨٠] واشتهر من المستثمرين الأجانب المصرفي اليهودي بيرغهايم المتمتع بالحماية الألمانية، والذي اشترى الأراضي في مناطق يافا والرملة والقدس منذ السبعينات.[٨١] وهكذا أوجدت سياسة التنظيمات العثمانية الإمكان القانوني لتسرب مساحات واسعة من الأراضي إلى كبار التجار والسماسرة المحليين من جهة، وإلى نشيطي حركة الاستيطان الصهيونية التي بدأت إقامة مستعمراتها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر من جهة أُخرى.

ج) تطور الزراعة والتجارة

كان أهم تطور في فلسطين اقتصادياً منذ عهد التنظيمات العثمانية هو اندماج اقتصاد البلد في السوق الرأسمالية العالمية.[٨٢] وعلى الرغم من أن اهتمام أوروبا الأساسي بفلسطين كان دينياً، كما بيّنا ذلك سابقاً، فإن التغلغل الأوروبي الديني ـ الثقافي والتغلغل الاقتصادي ـ التجاري سارا في خطين متوازيين يكمل أحدهما الآخر في أواخر العهد العثماني. وقد تجلى هذا الاهتمام المزدوج مثلاً في المعرض الدولي الذي أقيم في فيينا سنة ١٨٧٣. أمّا المعروضات التي جاءت من فلسطين فضمت المنتوجات الزراعية، والتحف التذكارية ونماذج «الأماكن المقدسة». وشملت المنتوجات الزراعية من فلسطين القمح والشعير والسمسم والبقول والتبغ والنبيذ والزيت.[٨٣] أمّا التحف التذكارية التي كانت تباع، عادة، لزوار الأماكن المقدسة وحجاجها، فشملت تشكيلة متنوعة من خشب الزيتون والأواني الصينية والزجاجية، والتي اشتهر بصنعها أصحاب الحرف في القدس وبيت لحم والخليل. أمّا نماذج الأماكن المقدسة التي عرضت فكانت مصنوعة من الخشب وشملت الأماكن المقدسة المسيحية واليهودية والإسلامية في مدينة القدس، والأماكن المقدسة المحيطة بها.[٨٤]

بالإضافة إلى الطلب المتزايد في أوروبا الصناعية على منتوجات فلسطين الزراعية، فإن تطبيق التنظيمات العثمانية هو الذي جعل زيادة الإنتاج الزراعي ممكناً. فمركزة السلطة وتحسن الأوضاع الأمنية في أنحاء البلد، إضافة إلى عملية

تسجيل الأراضي وزيادة المساحات المستصلحة أدت إلى قفزات سريعة في الإنتاج. ففي الفترة الممتدة ما بين سنة ١٨٥٠ وسنة ١٨٨٠، مثلاً، شهدت منطقة يافا ازدياداً سريعاً في غرس أشجار الحمضيات، حتى تضاعف عدد البيارات أو البساتين نحو أربع مرات. ففي أوائل الثمانينات، قدرت مصادر القنصلية الأميركية البرتقال الموجود بمحيط يافا بنحو ٥٠٠ بستان فيها نحو ٨٠٠,٠٠٠ شجرة.[٨٥] لقد ازداد تصدير البرتقال من يافا بصورة منتظمة عقب حرب القرم، وصار يصدر إلى أوروبا ولا سيما بعد سنة ١٨٧٥، إضافة إلى ما كان يصدر منه إلى مصر وتركيا وغيرهما. واشتهر برتقال يافا في أسواق العواصم الأوروبية كباريس ولندن وأوديسا وغيرها من مدن ألمانيا والنمسا وروسيا. ونتيجة نسبة الربح العالية والسريعة من زراعة البرتقال، فإن نحو ٣٠٠٠ فدان من الأراضي المحيطة بيافا زرعت بالبرتقال، أي ما يعادل ثلث مجموع الأراضي المزروعة في تلك المنطقة.[٨٦]

وازدادت مساحات الأراضي المغروسة بأشجار الحمضيات، كما ازداد إنتاج الحبوب والقطن والزيت والخضروات التي اشتهرت فلسطين بزراعتها وتصديرها. بالإضافة إلى البرتقال، فإن القمح والشعير والذرة والسمسم وزيت الزيتون والصابون والفواكه والخضروات كانت أهم السلع المصدرة من موانىء يافا وحيفا وعكا.[٨٧] أمّا القطن الذي اشتهر ساحل عكا ومنطقة نابلس بزراعته وتصديره إلى فرنسا حتى منتصف الخمسينات فإنه شهد تراجعاً معيناً حتى توقف تصديره تقريباً. لكن اندلاع الحرب الأهلية في أميركا، وازدياد الطلب عليه في أوروبا، أديا إلى زراعته مجدداً على مساحات واسعة في شمال فلسطين في الفترة ١٨٦٣ ـ ١٨٦٤. لكن الطلب على القطن المزروع في فلسطين لم يعمر طويلاً، ففقد هذا المحصول أهميته نهائياً منذ السبعينات.[٨٨] وتجدر الإشارة إلى أن السرعة التي انتقل بها المزارع الفلسطيني من زراعة الحبوب إلى القطن والحمضيات، ثم العودة إلى زراعة السمسم وغيرها من المزروعات، دلت على مرونة وكفاءة عاليتين بعكس الصورة المعروفة عن الزراعة والفلاحين والمتسمة بالتقليد والاستمرارية.

لم تكن يافا والساحل الفلسطيني، على العموم، المنطقتين الوحيدتين اللتين توسعت فيهما الأراضي المزروعة وازداد إنتاجهما كماً وتنوعاً. ففي جنوب فلسطين، وخصوصاً المنطقة الممتدة بين غزة وشمال بئر السبع، ازدادت الأراضي المزروعة بالحبوب مثل القمح والشعير بنحو ١٥٠,٠٠٠ ـ ٢٠٠,٠٠٠ فدان خلال السبعينات. كما رصدت ظاهرة مشابهة، في الفترة نفسها، في أراضي مرج ابن عامر وغور بيسان وغيرها من الأراضي التي اشتراها المستثمرون من آل سرسق

وأمثالهم.[٨٩] فقد ذهب معظم فائض الإنتاج الزراعي، كما ذكرنا، إلى الأسواق الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة. وكانت خزينة الدولة المستفيد الأكبر من ازدياد الإنتاج الزراعي وتصديره إلى الخارج. كما أن كبار ملاك الأراضي والتجار وملتزمي جباية الضرائب كانوا أكثر الفئات استفادة من هذا الانتعاش في الزراعة والتجارة. أمّا الفلاحون، وإن استفاد بعضهم من تحسن الأوضاع الاقتصادية، فإن الأغلبية العظمى ظلت تعمل في مشقة لتأمين لوازم معيشتها الأساسية.

لقد أدى تراكم فائض الربح التجاري في أيدي كبار الأعيان والتجار إلى ازدياد الفجوة الطبقية في المجتمع الفلسطيني عما كانت عليه سابقاً. فقد صارت فئة صغيرة من المتمولين تمتلك مساحات واسعة جداً من الأراضي. في الوقت نفسه، فإن عدداً لا يستهان به من الفلاحين وخصوصاً في السهول والمروج، عملوا في الزراعة من دون أن يملكوا الأراضي التي كانت مصدر معيشتهم. بالإضافة إلى عملية إعادة توزيع الثروة وأداة إنتاجها الأساسية (الأرض) طبقياً، فقد جرى أيضاً تقسيم جغرافي جديد لأماكن تراكم الثروة. فالمدن الساحلية التي صارت مركزاً للنشاط التجاري المتعلق بالأسواق الأوروبية (تصدير واستيراد) شهدت ازدهاراً أكبر وأوسع من المدن الجبلية الداخلية، لذا أخذت تلك المدن تجذب أعداداً أكبر من المستثمرين والمهاجرين الذين سكنوا يافا وحيفا اللتين شهدتا منذ السبعينات ازدهاراً مستمراً ظهرت ثماره بصورة واضحة في أوائل القرن العشرين، كما سنأتي إلى ذكره لاحقاً.

سابعاً: الإصلاحات الإدارية والسياسية

أ) قانون الولايات وأثره في فلسطين

صدر قانون الولايات في ٧ جمادى الثانية ١٢٨١هـ/٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٦٤م. ونص القانون على تقسيم أراضي الدولة العثمانية إلى مناطق إدارية أُطلق عليها اسم ولاية يرئسها وال. وتقسم الولاية إلى ألوية أو سناجق يرئس كلاً منها متصرف، وتقسم الألوية بدورها إلى أقضية يرئس كلاً منها قائمقام، والأقضية تقسم إلى نواح تضم عدداً من القرى والمزارع.[٩٠] ويرئس الناحية موظف عرف بمدير الناحية، أمّا القرية فعُيّن فيها مختار واحد أو أكثر بحسب الحاجة. وقد جاء تعيين المخاتير في القرى بدلاً من المشايخ لخدمة غرض مركزة نظام الإدارة وإحكام

سيطرة الدولة على الأهالي بعد فترة طويلة تمتع بها سكان الريف بقدر كبير من الحكم الذاتي.[٩١] وبعد نجاح الدولة في إقامة نظام الإدارة المركزية صار في استطاعتها تطبيق ما تريد من إجراءات من دون أن تواجه مقاومة تذكر، بعكس ما كان يحدث سابقاً حين كان الأهالي يثورون من حين إلى آخر ضد الحكام الذين يفرضون سياسة غير مقبولة.

لم يأت قانون الولايات بالجديد في مجال تقسيم الإمبراطورية إلى ولايات، وتقسيم كل ولاية إلى سناجق، لكن أجهزة إدارية حديثة تم إقامتها إضافة إلى الحكام من أجل أن يساعد موظفوها الولاة والمتصرفين في حكم مناطقهم. كما قسمت صلاحيات الحكم على دوائر يرئسها موظفون مختصون مثل الدفتردار، المسؤول عن المالية، ومدير المعارف، ومأمور الزراعة والتجارة، ومأمور الأملاك والنفوس والأوقاف، وغيرها. وضم كل لواء أيضاً جهازاً إدارياً مساعداً للمتصرف يختص بجوانب معينة كالمحاسب ومدير التحريرات ومأمور النفوس وغير ذلك.[٩٢] أمّا مجالس الإدارة فأقيمت على مستوى القضاء واللواء والولاية. وقد شملت اختصاصات مجالس إدارة الولاية النظر في شؤون الأمور الإدارية وكذلك الفصل في الشكاوى والدعاوى المتعلقة بالنواحي الإدارية. كما نصت المادة ١١ من نظام إدارة الولايات العمومية لسنة ١٨٧١ على تأليف مجلس بلدي إلى جانب كل رئيس بلدية، للنظر في الأمور البلدية المتعلقة بالمدينة أو القصبة التي تكوّن مركز الولاية أو اللواء أو القضاء.[٩٣] كذلك تم تنظيم جهاز القضاء فأقيمت، إضافة إلى مجالس الشرع، المحاكم النظامية ومحاكم التجارة، الأمر الذي أدى إلى تقليص صلاحيات القضاة الشرعيين ودورهم.

وضمن التشكيلات الإدارية التي تلت صدور قانون الولايات سنة ١٨٦٤، تم ضم إيالة صيدا برمتها إلى إيالة الشام لتنبثق منها ولاية سورية عام ١٨٦٥/١٨٦٦. أمّا التطور الأهم بالنسبة إلى فلسطين فكان فصل سنجق القدس عن ولاية سورية، وجعله متصرفية مستقلة مرتبطة مباشرة بإستنبول «قدس شريف متصرفلغي إدارة مستقلة». ويختلف المؤرخون بشأن تاريخ جعل القدس عاصمة لمتصرفية منفصلة، إذ بينما تثبت إحدى الدراسات المنشورة مؤخراً أن القدس صارت متصرفية مستقلة سنة ١٨٧٢، فإن مصادر أُخرى تذكر أن الأمر حدث بعد ذلك بسنة أو سنتين.[٩٤] وفي كل الأحوال، فإن تلك الخطوة، في أوائل السبعينات، كانت تتويجاً لارتفاع مكانة القدس دينياً وإدارياً وسياسياً منذ بداية عهد التنظيمات. لقد نما عدد سكان هذه المدينة واتسع عمرانها بصورة مستمرة منذ أواخر الخمسينات،

فسبقت بقية المدن الفلسطينية بمراحل.[٩٥] وهكذا أصبحت القدس هي العاصمة الفعلية للبلاد، على الرغم من أن نابلس وعكا ظلتا عواصم لألوية منفردة. وقد ضمت متصرفية أو سنجق القدس أقضية يافا وبئر السبع وغزة والخليل. وساهم هذا التحول في مكانة القدس إدارياً وسياسياً، بصورة فعالة، في تعزيز مكانة أعيان المدينة في الأقضية المجاورة التابعة لها وسهّل عليهم، في مرحلة لاحقة، تقلد زعامة الحركة الوطنية الفلسطينية عقب الحرب العالمية الأولى.

كان تطبيق قانون الولايات في أنحاء فلسطين المتعددة إثباتاً لنجاح الدولة العثمانية في إعادة سيطرتها المباشرة على الولايات، وفي إخضاع النخب المحلية التي تمتعت بقدر كبير من الحكم الذاتي حتى ذلك الوقت. هذه النخب صارت تزاحم بعضها البعض بشأن المناصب الإدارية الجديدة في مجالس الإدارة ومجالس البلديات وغيرها من أجهزة الدولة. فالوصول إلى الفرص الاقتصادية في التجارة الخارجية وملكية الأراضي ومشاريع الإنشاءات المتعددة كان أسهل، عادة، لمن لهم علاقة مباشرة بالحكام وأجهزة الدولة. فمركزية نظام الحكم الذي حققته سياسة التنظيمات ترك متسعاً سياسياً لأعيان المدن، في الوقت الذي تم فيه القضاء على دور الزعامات الريفية، وخصوصاً مشايخ النواحي. كما أن ازدياد النفوذ الأوروبي وتوسع النشاط التبشيري في الأماكن المقدسة عملا أيضاً على تعزيز مكانة المدينة على حساب الريف الذي تم تهميشه سياسياً واقتصادياً وثقافياً منذ عصر التنظيمات.

استفادت الطبقات الوسطى من الأقليات المسيحية واليهودية أكثر من غيرها من الفرص الاقتصادية والثقافية الجديدة التي جلبتها سياسة التنظيمات العثمانية من جهة، ومن ازدياد التغلغل الاقتصادي والثقافي الأوروبي في الأراضي المقدسة من جهة أخرى. فقد أوجد قانون الولايات وتطبيقه، منذ الستينات، الآليات التي سمحت للأثرياء الجدد من سكان المدن بترجمة ثرائهم المادي إلى مكانة سياسية ـ اجتماعية. وصار لغير المسلمين تمثيل حقيقي في مجالس الإدارة ومجالس البلديات في المدن المهمة، حتى إنهم شكلوا أحياناً الأغلبية المسيطرة في حيفا وعكا والناصرة وغيرها من المدن الفلسطينية.[٩٦] كما أن غير المسلمين كانوا أول وأكثر من استفاد من نشاط الحركات التبشيرية، فكان لهم حصة الأسد من خريجي تلك المدارس الحديثة. لذا فإن الفجوتين الاقتصادية والثقافية أخذتا تتسعان منذ فترة التنظيمات بين المسلمين وغيرهم من اليهود والمسيحيين في أنحاء فلسطين. وكانت الفئات التقليدية من سكان المدن المسلمين يشاهدون هذا التحول لغير مصلحتهم ببعض الغيرة والحسد، الأمر الذي جعل الكثيرين منهم يؤيدون، فيما بعد، سياسة

السلطان عبد الحميد الثاني الذي انقلب على زعماء الإصلاح وحاول الحد من تغلغل النفوذ الأجنبي في المنطقة.

ب) البرلمان العثماني الأول وشخصية يوسف ضياء الخالدي

وصل السلطان عبد الحميد الثاني إلى الحكم سنة ١٨٧٦، في وقت اجتازت فيه الإمبراطورية العثمانية إحدى أزماتها العصيبة المتعلقة بمنطقة البلقان. وقد تدخلت روسيا كالعادة لتزيد في نفوذها بين شعوب البلقان. وفي المقابل، تدخلت إنكلترا وفرنسا ثم ألمانيا بزعامة بسمارك والإمبراطورية النمساوية للحد من ذلك النفوذ. وفي الفترة نفسها التي اجتمع فيها ممثلو الدول الكبرى لمعالجة تلك الأزمة السياسية كان مدحت باشا، الصدر الأعظم، يعمل من أجل وضع دستور ونظام برلماني. وعلى الرغم من أن هذا الدستور الذي أعلنه مدحت باشا في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٧٦ ترك معظم السلطات الفعلية في يد السلطان، فإنه كان أول تجربة عثمانية لتقليد أنظمة الدول الغربية في إقامة نظام برلماني، وفي فصل الهيئات التشريعية والتنفيذية بعضها عن بعض.[٩٧] أمّا البرلمان الذي أقيم على أساس الدستور فانقسم إلى مجلسين: المبعوثان والأعيان. وتقرر أن تكون اجتماعات المجلسين كل سنة في الفترة ما بين تشرين الثاني (نوفمبر) وآذار (مارس)، إلاّ إذا قرر السلطان تمديد فترة الاجتماعات والمناقشات أو تقصيرها. وقد شكّل إعلان الدستور والعمل به خلال السنتين الأوليين من حكم السلطان عبد الحميد الثاني وحكومة مدحت باشا إحدى أهم المحطات على طريق التنظيمات العثمانية التي ابتدأت بخط شريف غولخانة سنة ١٨٣٩.

جرت انتخابات مجلس المبعوثان بموجب التعليمات الانتخابية التي صدرت في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٧٦، والتي بموجبها جرى انتخاب النواب في مجالس الإدارة في الولايات والألوية العثمانية المتعددة. وخولت مجالس الإدارة حق انتخاب النواب على أساس أن أعضاء تلك المجالس تم انتخابهم من الأهالي. وكان مجموع أعضاء مجلس المبعوثان المنتخب أول مرة في أوائل سنة ١٨٧٧، ١١٨ مبعوثاً بواقع نائب واحد لكل خمسين ألف شخص من رعايا الدولة الذكور. وبلغ عدد النواب العرب ١٦ نائباً، منهم خمسة نواب من ولاية سورية وهم: خالد أفندي عن لواء دمشق، ونوفل بك عن لواء طرابلس الشام، وكل من نقولا نقاش

وحسن أفندي بيهم عن لواء بيروت، ويوسف ضياء الخالدي عن متصرفية القدس.[٩٨] وكان يوسف ضياء من أبرز أعضاء البرلمان العثماني وأكثرهم جرأة في انتقاد السلطان عبد الحميد وسياسة حكومته. فمن هو يوسف ضياء هذا وما هي المؤهلات التي أوصلته ليكون أول نائب منتخب من فلسطين في مجلس المبعوثان؟

يعتبر يوسف ضياء رمزاً لفترة التنظيمات العثمانية من عدة نواح: فهو من جهة نتاج لتلك المرحلة، وفي الوقت نفسه من أبرز ممثلي الفكر الذي حرك رجالها على مستوى الإمبراطورية لا على نطاق فلسطين فقط. لقد جسدت هذه الشخصية ذلك العصر من حيث الانفتاح على أوروبا، في محاولة لتحديث الدولة والمجتمع، ومن خلال تربية الفرد وتوفير الخدمات والأوضاع الملائمة كعامل أساسي لعملية العصرنة، فكان مؤيداً للإصلاح فكراً وعملاً. ترأس بلدية القدس عدة مرات مدة عشرة أعوام، وعمل في ديوان الترجمة التابع للباب العالي، ونائب قنصل، وقائمقاماً في عدة مناطق من فلسطين ولبنان والأناضول. أمّا الدور الأهم الذي قام به فهو تمثيل متصرفية القدس في البرلمان العثماني الأول (١٨٧٧ ـ ١٨٧٨)، ثم وصل إلى فيينا حيث عمل مدرساً فيها للغة العربية وأصدر هناك ديوان شعر للبيد العامري سنة ١٨٨٠. كان يوسف ضياء الخالدي من رجال فلسطين القليلين الذين استفادوا من ثمار الخدمات التعليمية الحديثة في ذلك العصر، وجمع بين الفكر والعمل في خدمة الدولة والمجتمع المقدسي الذي نشأ فيه. وأتقن ست لغات: ثلاث شرقية هي التركية والعربية والكردية، وثلاث أوروبية هي الإنكليزية والفرنسية والألمانية. وكان شخصية نادرة بالنسبة إلى محيطه المحلي، لكنها ممثلة أصدق تمثيل لروح التغيير التي جلبها عصر التنظيمات العثمانية.[٩٩]

يوسف ضياء هو ابن محمد علي الخالدي، رئيس كتّاب المحكمة الشرعية في القدس ونائب القاضي فيها، وهي وظيفة توارثها أفراد العائلة أباً عن جد منذ مئات الأعوام. وكانت المحكمة الشرعية في القدس مصدر قوة آل الخالدي ونفوذهم لا على مستوى المدينة والسنجق فقط، بل أيضاً على مستوى الدولة العثمانية ككل.[١٠٠] فبعض القضاة الذين عُينوا في وظيفتهم في القدس صاروا، فيما بعد، أصحاب مناصب عالية في رأس هرم الجهاز القضائي في العاصمة العثمانية. وحفظ هؤلاء لآل الخالدي علاقة الصداقة والتعاون خلال إقامتهم وعملهم في القدس وساعدوهم في قضاء حاجاتهم ومصالحهم في إستنبول.

ورث محمد علي وظيفة رئيس كتّاب المحكمة الشرعية في القدس بعد وفاة والده علي الخالدي سنة ١٨١٦.[١٠١] وفي السنة نفسها تزوج رئيس الكتّاب ابنة

عمه أسماء بنت موسى الخالدي، أبرز أفراد العائلة، الذي شغل مناصب القضاء في مدن متعددة وترقى، فيما بعد، إلى وظيفة قاضي عسكر الأناضول. هذا الزواج عزز مكانة محمد علي الذي ظل يشغل وظيفة الباشكاتب ونائب القاضي في المدينة عدة أعوام.[١٠٢] وأصبح موسى أفندي، من مقربي السلطان محمود الثاني، مؤيداً لسياسة الإصلاحات في العشرينات والتي شملت القضاء على الإنكشارية وبناء فرق النظام الجديد العسكرية. وهكذا أصبح لمحمد علي علاقة مباشرة برئاسة الجهاز القضائي عن طريق عمه (أخي والده ووالد زوجته)، ومن خلاله بكبار رجال الدولة العثمانية.

ولما جاءت الحملة المصرية على فلسطين وحاصرت عساكر إبراهيم باشا مدينة عكا مدة ستة أشهر برز موقف علماء القدس وأعيانها المساند للدولة العثمانية، بعكس معظم العائلات النابلسية التي سارعت إلى التعاون مع الحكام الجدد.[١٠٣] لقد تضرر أعيان القدس من سياسة مساواة غير المسلمين ببقية السكان وإلغاء الضرائب والعوائد التي كان رؤساء الأديرة والطوائف يقدمونها في المواسم والأعياد. وكان آل الخالدي يبسطون حمايتهم على طائفة الروم الأورثوذكس وأديرتها، وهي أكبر الطوائف المسيحية في البلد وأكثرها استقبالاً للحجاج والزوار من أبناء الطائفة. لذا لم يكن غريباً أن يقف علماء القدس وأعيانها إلى جانب ثورة سنة ١٨٣٤، الأمر الذي جعل إبراهيم باشا يقوم بنفي زعمائهم بعد إخماد الثورة بمن فيهم محمد علي الخالدي والد يوسف ضياء.

لم تطل مدة محمد علي في المنفى فأعيد إلى موطنه ووظيفته واضطر، مثل غيره، إلى قبول سياسة الحكومة المصرية والتعايش معها. ولما أعيد الحكم العثماني إلى بلاد الشام بمساعدة الدول الأوروبية حاول أعيان القدس، مثل غيرهم، استعادة امتيازاتهم التي كانوا قد خسروها سابقاً. وقد ازداد الانقسام الداخلي والمنافسة بين عائلات العلماء بشأن المناصب المهمة. كما أن الدولة التي كانت مصممة على إحكام سيطرتها على المنطقة والمضي قدماً في تطبيق التنظيمات لم تتردد في معاقبة أعيان المدينة كما حدث عقب حادثة إنزال العلم عن السفارة الفرنسية سنة ١٨٤٣.[١٠٤] وقد عُيّن محمد علي قاضياً في أرضروم في الأناضول، ثم عاد إلى القدس وبقي في وظيفة باشكاتب المحكمة ونائب الشرع فيها عقدين آخرين من الزمن حتى قبل وفاته بقليل في آب (أغسطس) ١٨٦٤.[١٠٥]

ولد يوسف ضياء سنة ١٨٤٢ في السنة نفسها التي قام فيها متصرف القدس بعزل والده عن وظيفته ونفيه من المدينة. أمّا والدته فلا نعرف عنها الشيء الكثير،

لكن يبدو أنها كانت سيدة يونانية تزوجها أبوه حين كان منفياً عقب ثورة سنة ١٨٣٤. لقد كتب يوسف ضياء في سيرته الذاتية يقول إنه عندما بلغ السابعة عشرة من عمره شرع في التفكير في أحوال الدنيا وكرامة الإنسان. وقد كوّن لنفسه موقفاً واضحاً في تلك السن المبكرة فحواها أن الأوروبيين متغلبون على الشرق سياسياً ويسلبون كنوزه المادية بسبب تقدمهم في المعارف وتخلف الشرقيين في هذا المجال.[١٠٦] أمّا يوسف نفسه فكان درس في مدرسة غوبات التي افتتحتها الأسقفية البروتستانتية مؤخراً، ثم انتقل بعدها للدراسة في الكلية البروتستانتية في مالطا مدة عامين. أمّا محطته التالية للدراسة فكانت العاصمة العثمانية حيث رتب له أخوه الأكبر أن يدرس الطب في مدرسة الطب العسكرية، لكن ذلك لم يستهوه فالتحق بكلية روبرت الأميركية للهندسة، والتي افتتحت سنة ١٨٦٣. ولم ينه يوسف ضياء دراسته في تلك الكلية أيضاً بسبب وفاة والده، فرجع إلى القدس بعد أن أمضى في تلك الكلية عاماً ونصف عام فقط.

حين رجع يوسف ضياء إلى القدس في آب (أغسطس) ١٨٦٤ كان على الرغم من حداثة سنه وعدم إكماله لدراسته، قد اطلع على أحوال دولته ومجتمعه من جهة، وعلى العلوم الغربية التي نال منها نصيباً لم يصل إليه أي من أبناء جيله في بيت المقدس من جهة أُخرى. لقد نشأ يوسف ضياء في بيت علم واتخذ موقفاً مؤيداً لإصلاحات الدولة العثمانية بصورة واضحة. فقد نوقشت مواد المرسوم السلطاني (خط شريف همايون سنة ١٨٥٦) في بيت والده وتأثر، وهو شاب ابن ١٤ عاماً، بالآراء التي سمعها عن السياسة والمجتمع في ذلك العصر. وكان آل الخالدي اتخذوا منذ سنة ١٨٥٢ موقفاً مؤيداً من سياسة التنظيمات التي قادها علي باشا (١٨١٥ ـ ١٨٦٢)، وفؤاد باشا (١٨١٥ ـ ١٨٦٩).[١٠٧] وهكذا كان للبيت الذي نشأ فيه يوسف ضياء، وللمدارس التي التحق بها، أثر مهم في تكوين مواقفه المؤيدة للإصلاح والمشجعة على أخذ العلوم المفيدة عن الغرب. ثم جاء اتصاله المباشر بأنصار سياسة التنظيمات خلال وجوده في العاصمة العثمانية، فساهم في بلورة تلك المواقف وتعزيزها.

قرر يوسف ضياء عدم العودة إلى الآستانة لإكمال دراسته بعد وفاة والده، وإنما العمل في موطنه على تحسين أوضاع التعليم الحكومي في بيت المقدس. وبعد جهود كبيرة تغلب على الصعوبات والعراقيل التي وضعها المسؤولون (بمساعدة والي سورية راشد باشا)، وأقام أول مدرسة رشدية في القدس تم افتتاحها سنة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧ ـ ١٨٦٨م. لكن خيبة أمله كانت كبيرة لأنه لم يُعيَّن مديراً لتلك المدرسة،

وإنما أعطيت الوظيفة لموظف تركي جاء من إستنبول ليشغل المنصب. وحصل يوسف ضياء على منصب أفضل بعد مدة قصيرة حين تم تعيينه رئيساً لبلدية القدس، وهي أول بلدية أقيمت في فلسطين عقب قانون الولايات سنة ١٨٦٤.[١٠٨] وقد بقي في هذا المنصب عدة أعوام، ثم عاد ليشغله ثلاث مرات أُخرى، وأمضى في رئاسة البلدية ما مجموعه أكثر من تسعة أعوام. واهتم في تلك المدة بتنفيذ مشاريع تطوير المدينة وتحسين الخدمات الضرورية للسكان، بما في ذلك إصلاح الشوارع وإنشاء الجديد منها وترميم قناة المياه ومد شبكة المجاري. وقد اختلف مع متصرف القدس كامل باشا بشأن بعض المشاريع، فاضطر إلى ترك وظيفته مدة حتى تدخل صديقه راشد باشا ودعم موقفه وعزل المتصرف المذكور.[١٠٩]

وفي أوائل سنة ١٨٧٤، استدعى راشد باشا، الذي أصبح وزيراً للخارجية، صديقه الشاب كي يعمل في ديوان الترجمة التابع للباب العالي. فعمل في ديوان الترجمة ستة أشهر ثم عُيّن قنصلاً عثمانياً (شاهبندر) في بوتي (Poti) على ساحل البحر الأسود، حيث بقي هناك ستة أشهر أيضاً. وبعد أن فقد راشد باشا منصبه كوزير للخارجية عُزل يوسف ضياء عن وظيفته وعُيّن بدلاً منه، كما شكى بمرارة، آغا أميّ. وقام يوسف الخالدي بعد تركه وظيفته بجولة في روسيا زار خلالها مدن أوديسا وكييف وموسكو وبيترسبورغ، ومن هناك وصل في كانون الثاني (يناير) ١٨٧٥ إلى فيينا حيث أصبح راشد باشا سفيراً للدولة العثمانية. وبواسطة علاقات راشد باشا عرض على يوسف ضياء وظيفة أستاذ مدرس للغة العربية واللغة العثمانية في كلية العلوم الشرقية. وقد عمل في هذا المنصب فعلاً مدة قصيرة في مقابل تأمين سكن مجاني وراتب شهري مقداره ٩٠ فلورين.[١١٠] وترك يوسف ضياء فيينا في آب (أغسطس) ١٨٧٥ عائداً إلى القدس لتسوية بعض المسائل العائلية. وخلال وجوده في المدينة اختير ثانية لرئاسة بلدية القدس فتأخرت عودته إلى وظيفته في فيينا. وفي أواخر سنة ١٨٧٦، أُعلن الدستور العثماني بعد أحداث عصفت بالعاصمة العثمانية التي شهدت استبدال سلطانين في تلك السنة نفسها (عبد العزيز ثم مراد الذي جاء بعده أخوه السلطان عبد الحميد الثاني). وبناء على الدستور الجديد، أقيم البرلمان العثماني الأول في أوائل سنة ١٨٧٧، وتم اختيار يوسف ضياء الخالدي نائباً عن المتصرفية في مجلس المبعوثان. وكان المرشح الثاني لهذا المنصب عمر فهمي الحسيني، لكن يوسف ضياء حصل على ثمانية من أصوات مجلس إدارة القدس، بينما حصل منافسه على أربعة أصوات فقط.[١١١]

كان يوسف ضياء الخالدي خلال الدورتين القصيرتين للمجلس في سنة

١٨٧٧ وسنة ١٨٧٨ أحد النواب البارزين المتحمسين لفكرتي الدستور والإصلاح. فقد انتقد سياسة السلطان عبد الحميد الذي لم يلتزم مواد الدستور، ودعا إلى احترام حرية الرأي وعدم تقييد الصحافة. وقد تنبه إلى مواقفه الجريئة مراسلو الصحف الذين نشروا تصريحاً ونبذاً من أقواله في البرلمان. وكتب يوجين شيلر، القنصل الأميركي، في أيار (مايو) ١٨٧٧ يصف نائب القدس قائلاً:

«لقد أثار يوسف زوبعة في البرلمان بجرأته وفصاحته، ولدهشتي أنه يتكلم الإنكليزية والفرنسية بطلاقة. يوسف ضياء ليبرالي مثل جمهوري فرنسي في السياسة والدين. وعلى الرغم من كونه مسلماً فقد اختار العيش داخل دير يوناني. إنه ينتقد السلطان والموظفين الفاسدين والأتراك بصورة عامة بألفاظ فظة، وليس هذا بغريب فهو عربي والعرب لا يحبون الأتراك.»[١١٢]

كان السلطان عبد الحميد قد ضاق ذرعاً بهذا النقد والمناقشات البرلمانية، فاستغل ظروف الحرب مع روسيا ذريعة لحل البرلمان في ١٣ شباط (فبراير) ١٨٧٨. وبعدها بيومين تقرر نفي عشرة أعضاء بارزين من المعارضة كان بينهم يوسف الخالدي، أحد أخطر ثلاثة نواب في قيادة المعارضة. وركب هؤلاء الأعضاء السفينة النمساوية «فارس» التي غادرت ميناء إستنبول في ٢٠ شباط (فبراير). ووصل يوسف ضياء إلى يافا في ١٤ آذار (مارس) ثم إلى القدس حيث تسلم رئاسة البلدية مرة أخرى. لكن المتصرف كان يتحين الفرصة للتخلص منه، وقد واتته الفرصة في خريف سنة ١٨٧٩ فأبعد عن رئاسة مجلس البلدية وعُيّن مكانه عمر أفندي الحسيني منافسه.[١١٣]

استغل يوسف ضياء فرصة عزله عن رئاسة البلدية فسافر إلى فيينا في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٨٧٩، وعمل هناك أستاذاً في كلية العلوم الشرقية، وأصدر في العاصمة النمساوية ديوان الشاعر لبيد العامري سنة ١٨٨٠. وكتبت صحيفة «الجوائب» التي كانت تصدر في الآستانة (العدد ٩٨٤، ٧/١/١٨٨٠) عن تعيين يوسف ضياء مدرساً في فيينا ما يلي:

«ذكر في جرنالات أوستريا (النمسا) أن حضرة عزتلو يوسف ضياء أفندي الخالدي، الذي كان مبعوث القدس الشريف بالآستانة، عُيّن الآن معلماً للغات في مدرسة ويانة (فينا) الجامعة. وزار البارون هايمر لي كبير وزراء دولة أوستريا والبارون روتشيلد الصراف المشهور وذاكره ملياً في أحوال القدس وأخبره بمكانة اليهود هناك وبمستشفياتهم وأشار بأنه يسعى في مد سكة الحديد من يافا إلى القدس، فيظهر من ذلك أن الغربة لم تلهه عن السعي في نفع بلاده.»

إذاً، فعلى الرغم من الإحباط الذي أصاب يوسف ضياء بعد انتكاس التجربة البرلمانية وتعطيل الدستور، فإنه ظل عثمانياً موالياً للسلطان. ومما يدل على ذلك أنه عاد بعد فترة قصيرة إلى فلسطين وعُيّن قائمقاماً في يافا ثم في مرجعيون (لبنان). كما عُيّن حاكماً على مقاطعة موطكي في شمالي غربي تفليس (منطقة شرق الأناضول) التي يسكنها الأكراد. وخلال عمله هناك تعلم اللغة الكردية حتى أتقنها، وكتب قاموساً طبع في الآستانة سنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢ ـ ١٨٩٣م سماه «الهدية الحميدية في اللغة الكردية».[١١٤]

وقد أمضى آخر سنواته في إستنبول قريباً من صديقه جمال الدين الأفغاني، واهتم بشؤون فلسطين التي واجهت تحدياً جديداً تمثل في الحركة الصهيونية ونشاطها الاستيطاني. وقد كان ليوسف ضياء باشا في هذا المجال أيضاً دور طليعي مهم تمثل في الكتابة إلى هيرتسل ينصح له ترك فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين كما سيجيء ذكر ذلك في الفصل التالي.

ثامناً: الخلاصة

نجحت الدولة العثمانية نتيجة تطبيقها التنظيمات العسكرية والإدارية، في إرساء قواعد جديدة للعلاقة بين السلطة المركزية والسكان في أنحاء فلسطين. فقد تم إعادة جزء كبير من السلطة إلى الدولة وممثليها على حساب النخب المحلية التي خسرت قدراً كبيراً من هامش الحكم الذاتي الذي تمتعت به منذ عدة أجيال منذ أواسط القرن الثامن عشر. وفي الوقت نفسه، أصبحت قاعدة الإدارة العثمانية ومؤسساتها في المدن أوسع مما كانت عليه سابقاً، الأمر الذي سمح بتوسيع صفوف النخب السياسية ـ الاجتماعية لتشمل فئات جديدة من أصحاب الثروة (كبار التجار وملاك الأراضي). كما أن هذه النخب عززت روابطها الاقتصادية وتعاونها السياسي في سبيل المحافظة على مصالحها الطبقية على خلفية المتغيرات الاقتصادية والسياسية الجديدة. لقد أصبحت الفجوة الاجتماعية بين فئات العلماء والأعيان والتجار أضيق مما كانت عليه سابقاً. وقد ساهم في نشوء هذا التقارب بين تلك الفئات، لتشكّل طبقة عليا واحدة، الفرص الاقتصادية الجديدة (الاستثمار في ملكية الأراضي والتجارة الدولية) وفرص التعليم الحديث الذي أصبح أحد العوامل المهمة في الحراك الاجتماعي منذ عهد التنظيمات. لقد حسمت مسألة الإصلاح والتحديث وصارت واقعاً لا تستطيع النخب المحلية إنكاره أو معارضته.

فالتنافس في العقود الأخيرة من القرن التاسع لم يعد بين الدولة المحدثة من جهة، وفئات العلماء والأعيان المعارضين لسياسة التحديث من جهة أخرى، وإنما بين مدرستين من المؤيدين لاستمرار الإصلاحات: التحديث مع المحافظة على الاستقلالية والهوية العثمانية، في مقابل التحديث الذي يسقط الهوية والاستقلال بتقليد الأوروبيين من دون تحفظ، وبخدمة مصالحهم الاستعمارية في المنطقة.

حملت التنظيمات العثمانية في طياتها عملية إعادة توزيع مراكز الثقل السياسي والنشاط الاقتصادي جغرافياً بين مناطق فلسطين المتعددة. فبينما اكتسبت عكا منذ عهد الزيادنة دور أهم المدن الفلسطينية تجارياً وإدارياً، فإنها خسرت هذه المكانة وتقدمت عليها القدس ثم مدن أخرى في أواخر العهد العثماني. وكانت مراكز السلطة السياسية والثروة المادية خلال معظم الفترة العثمانية، في المناطق الداخلية وخصوصاً الجبلية منها. لكن فلسطين، مثل غيرها من البلاد العربية المجاورة، شهدت، منذ أواسط القرن التاسع عشر، انتقالاً متدرجاً للثروة إلى أيدي طبقة تجارية ناشئة في المدن الساحلية التي أضحت بوابة المنطقة على أوروبا (بيروت في لبنان، ويافا وحيفا في فلسطين). لقد نمت كل من يافا وحيفا ديموغرافياً واقتصادياً حتى أضحتا أهم مراكز التجارة والصحافة والثقافة الحديثة منذ أواخر العهد العثماني. ونجم عن هذا التحول انجذاب بعض العائلات من المناطق الداخلية إلى الإقامة بتلك المدن في سبيل الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة فيها. وقد جاء بعض تلك العائلات من خارج فلسطين (لبنان، ومصر بدرجة أقل)، وأصبح الكثيرون من المهاجرين جزءاً من شريحة المرابين وكبار تجار الأراضي الذين كونوا ثروات طائلة من متاجرتهم بأراضي الفلاحين وتصدير منتوجاتهم الزراعية.

لقد جذبت منطقة الساحل الفلاحين من المناطق الجبلية، فزرعوا الأراضي التي كانت تعتبر في السابق غير آمنة. وبينما ازداد عدد بيارات الحمضيات وخصوصاً البرتقال في منطقتي يافا وغزة، فإن زراعة الحبوب والخضروات توسعت في الأراضي السهلية بصورة عامة. ونشأت في هذه المناطق قرى جديدة، كما تم العودة إلى قرى قديمة أصبحت خرباً بعد أن هجرها أهاليها في الأجيال السابقة. وهكذا توسع الإنتاج الزراعي وأضيف إلى المحاصيل المصدَّرة إلى أوروبا والبلاد المجاورة البرتقال والسمسم والدخان وأنواع الخضروات والفواكه المتعددة. لقد شهدت عكا وساحلها مثل هذا الازدهار أيام حكم ظاهر العمر والجزار، لكن التحول هذه المرة كان أكثر شمولاً واستمرارية من ذي قبل.

شهدت أنحاء فلسطين ضمن التحولات التي نجمت عن تطبيق التنظيمات العثمانية، انتقال مركز الثقل السياسي والاقتصادي من الريف إلى المدينة. فحتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، كانت معاقل مشايخ النواحي، كعرّابة وسانور في جبل نابلس، ورأس كركور وقرية العنب في جبل القدس، ودورا وبيت جبرين في جبل الخليل، مراكز سياسية تحسب الدولة لها حساباً. وأدى هؤلاء المشايخ دوراً مهماً في إدارة نواحيهم وجباية الضرائب والمحافظة على أمن الطرقات وقوافل التجارة والحجاج. كما أدت الميليشيات التي جندها هؤلاء المشايخ دوراً عسكرياً لا على المستوى المحلي فقط، بل أيضاً في مواجهة الأخطار الخارجية كما حدث أيام الحملة الفرنسية وثورة سنة ١٨٣٤. فشرعت الإدارة المصرية في إضعاف دور مشايخ النواحي، ثم جاءت التنظيمات العثمانية فقضت على نفوذهم السياسي ونقلت مركز الثقل الإداري والاقتصادي إلى المدينة. ولما حاول بعض مشايخ النواحي مقاومة هذا التحول، تم سحق هؤلاء الأفراد بالقوة في أواخر الخمسينات. لقد نجا من مصير التهميش السياسي والاقتصادي بعض العائلات التي انتقلت من المعاقل الريفية إلى المدينة واندمجت في نخبتها. وكان أبرز الأمثلة لذلك في جبل نابلس آل عبد الهادي، الذين سكنوا المدينة واستثمروا أموالهم في التجارة وصناعة الصابون وحيازة ملكيات واسعة من الأراضي. أمّا القدس التي حافظت نخبتها دائماً على حواجز اجتماعية تفصلها عن الزعامات الريفية، فإنها لم تسمح بانخراط هؤلاء داخل مجتمع المدينة حتى بعد أن توسعت وخرجت من أسوارها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وتجدر الإشارة إلى تطور مهم آخر رافق عملية إعادة توزيع الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسي ما بين المسلمين والأقليات المسيحية واليهودية. فنتيجة سياسة المساواة التي بدأها الحكم المصري واستمر فيها العثمانيون فترة التنظيمات، ثم تغلغل النفوذ الأوروبي وبسط الحماية على الطوائف المسيحية واليهودية، تعززت مكانة الأقليات المسيحية واليهودية، الاقتصادية والسياسية، حتى صارت تزاحم علماء المسلمين وأعيانهم. فقد شارك ممثلو المسيحيين واليهود في أجهزة الإدارة ومؤسساتها (مثل مجالس الإدارة والبلديات وغيرها). والأهم من ذلك، أن نشاط الجمعيات التبشيرية وقناصل الدول الأوروبية، واندماج الاقتصاد المحلي في السوق العالمية، وضعا أبناء هذه الأقليات في موقع متميز، فاستفادوا أكثر من غيرهم من الفرص الاقتصادية والثقافية الجديدة. وأخذت الفجوتان الاقتصادية والثقافية تزدادان لمصلحة أبناء الأقليات، الأمر الذي شكل عاملاً مهماً في نشوب الصراعات الطائفية

في بعض أنحاء بلاد الشام. لكن فلسطين، بعكس سورية ولبنان، لم تشهد أحداثاً شبيهة بتلك التي نشبت في حلب ودمشق وجبل لبنان في الفترة ١٨٥٠ ـ ١٨٦٠، على الرغم من تحريض بعض قناصل الدول الأوروبية ودور الجمعيات التبشيرية في تشجيع التعصب الطائفي في الأراضي المقدسة.[١١٥] لقد ظل المسلمون في فلسطين الأغلبية الساحقة من السكان، واستفادت نخبتهم في القدس وغيرها من ثمار التحولات التي جلبتها سياسة التنظيمات العثمانية. لذا فإنهم عملوا ما في وسعهم للحفاظ على روح التسامح والتعاون التي سادت العلاقات بين المسلمين وغيرهم من أبناء الطوائف الأُخرى خلال معظم العهد العثماني.

أخيراً، فإن التحولات الجذرية التي شهدتها فلسطين خلال فترة التنظيمات الثانية تركت أثرها المباشر في الناحية الديموغرافية، فأدت إلى ازدياد كبير في عدد سكان البلد. ويقدر عدد سكان ألوية فلسطين في أوائل الخمسينات بنحو ٣٥٠,٠٠٠ نسمة عاش أكثر من خمسهم بقليل في المدن، بينما سكنت الأغلبية الساحقة في مئات القرى الكبيرة والصغيرة من الجليل شمالاً حتى منطقة غزة جنوباً. وشكّل المسلمون ٨٥٪ من مجموع عدد السكان، بينما كان المسيحيون نحو ١١٪ تمركزوا في مدن القدس وبيت لحم ويافا واللد والرملة وحيفا وعكا والناصرة، إضافة إلى قرى الجليل ومناطق بيت لحم ورام الله. أمّا الأقلية اليهودية فكانت أقل من ٤٪ من مجموع عدد سكان البلد، عاش أفرادها، كما في العهود السابقة، في المدن المقدسة الأربع: القدس والخليل وصفد وطبرية. وفي الفترة ١٨٦٥ ـ ١٨٦٦ أصيبت فلسطين بخسائر بشرية عالية في عدد سكانها نتيجة وباء الكوليرا الذي انتشر في معظم مدنها. لكن البلد شهد بعد ذلك نمواً سريعاً للسكان حتى وصل عددهم، في أوائل الثمانينات، إلى نحو ٤٧٠,٠٠٠ نسمة تقريباً، أي بزيادة الثلث عما كانوا عليه في الخمسينات.[١١٦] هذه الزيادة الديموغرافية الكبيرة خلال فترة قصيرة نسبياً، عكست التحولات الإيجابية في أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فترة التنظيمات العثمانية.

شكلت الزيادة الكبيرة في عدد سكان فلسطين، منذ منتصف القرن التاسع عشر، قفزة ديموغرافية مهمة قياساً بما سبقها من فترة الحكم العثماني. فمنذ احتلال العثمانيين للمنطقة لم تعرف فلسطين نهضة وازدهاراً انعكسا على الأوضاع الديموغرافية شبيهين بعقدي الستينات والسبعينات، إلاّ أيام السلطان سليمان القانوني في أواسط القرن السادس عشر. وكانت منطقة الجليل وحدها قد شهدت تطوراً مشابهاً قبل قرن من الزمان أيام حكم ظاهر العمر في أواسط القرن الثامن عشر.

لقد ظل أساس النمو الاقتصادي في فترة التنظيمات هو زيادة الإنتاج الزراعي الذي تم تصدير قسم أكبر منه إلى دول أوروبا. لذا توزعت الزيادة السكانية بالتساوي تقريباً بين الريف والمدينة. وكانت نسبة التمدن في فلسطين في تلك الفترة ضئيلة نسبياً. ففي أوائل الثمانينات، قدر عدد البدو بنحو ٤٠ ـ ٥٠ ألفاً، أي بنسبة ١٠٪ من مجموع عدد سكان البلد. أمّا سكان المدن فارتفعت نسبتهم قليلاً ووصلت إلى نحو الربع (٢٥٪) بسبب الزيادة غير العادية في أعداد سكان القدس ويافا وحيفا.[١١٧] أمّا أغلبية السكان من الفلاحين (ثلثان تقريباً) فإنها بدلاً من الهجرة إلى المدن استفادت من تحسن الأوضاع الزراعية، فأقامت القرى الجديدة وأعمرت الخرب والعزب في مناطق السهول والأغوار. لقد شكلت فترة التنظيمات العثمانية الثانية، فعلاً، بداية تحول جذري في كل ميادين حياة السكان، الأمر الذي يؤهلها أكثر من أي فترة سابقة أن تكون البداية الحقيقية لتاريخ فلسطين الحديث.

عدد سكان مدن فلسطين

(١٨٠٠ ـ ١٩٢٢)

المدينة	السنة				
	١٨٠٠	١٨٤٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٢٢
القدس	٩٠٠٠	١٣,٠٠٠	١٩,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٦٢,٠٠٠
عكا	٨٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٨٥٠٠	٦٤٠٠
حيفا	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠	٢٤,٠٠٠
يافا	٢٧٥٠	٤٧٥٠	٦٥٢٠	١٠,٠٠٠	٤٧,٧٠٠
الرملة	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠	٧٤٠٠
غزة	٨٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٩,٠٠٠	١٧,٥٠٠
الخليل	٥٠٠٠	٦٥٠٠	٧٥٠٠	١٠,٠٠٠	١٦,٦٠٠
بيت لحم	١٥٠٠	٢٥٠٠	٣٥٧٠	٤٧٥٠	٦٦٠٠
نابلس	٧٥٠٠	٨٠٠٠	٩٥٠٠	١٢,٥٠٠	١٦,٠٠٠
الناصرة	١٢٥٠	٢٢٥٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠	٧٥٠٠
طبرية	٣٥٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠
صفد	٧٥٠٠	٤٥٠٠	٦٥٠٠	٧٥٠٠	٨٨٠٠
المجموع	٥٧,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	١٢٠,٧٥٠	٢٢٧,٥٠٠
النسبة إلى مجموع السكان	٢٠٪	٢٠٪	٢٢٪	أكثر من ٢٥٪	٢٠٪

الفصل الثامن

فلسطين في عهد السلطان عبد الحميد الثاني

أولاً: مميزات العهد الحميدي

يُعتبر عبد الحميد الثاني آخر سلاطين آل عثمان البارزين، والذين ترك عهدهم أثراً بعيد المدى في ذاكرة شعوب الإمبراطورية عامة، وفي فلسطين خاصة. تربع هذا السلطان على عرش المملكة مدة ٣٣ سنة (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) مرت الدولة خلالها بأزمات دولية وأُخرى داخلية هددت مصير الإمبراطورية ووحدة أراضيها. كان حكم عبد الحميد الثاني أوتوقراطياً مستبداً بعد أن عطل الدستور وحل البرلمان سنة ١٨٧٨، لكنه اضطر إلى إعادتهما بعد ثورة الشبان الأتراك في تموز (يوليو) ١٩٠٨. هذه العقود الثلاثة هي التي أعطت العهد الحميدي الطابع الحقيقي الذي ظل عالقاً بأذهان الأجيال اللاحقة. لقد وصل عبد الحميد إلى السلطة في أوائل أيلول (سبتمبر) ١٨٧٦، بعد أن قام رجال التنظيمات بزعامة مدحت باشا بعزل سلطانين عن العرش في السنة نفسها.[١] واجهت الدولة في السنتين الأوليين من حكم عبد الحميد أزمة دولية تتعلق بثورة شعوب البلقان، وبنشوب حرب مع روسيا القيصرية كشفت، مرة أُخرى، عن ضعف الجيوش العثمانية وعدم قدرتها على الدفاع عن حدود الإمبراطورية. أمّا نظام الحكم فعصفت به تجربة قصيرة من الحكم الدستوري البرلماني.[٢] وكما فُرض الدستور والبرلمان على السلطان عبد الحميد في بداية حكمه، فإنهما أعيدا بالقوة أيضاً عقب ثورة الشبان الأتراك بعد ثلاثين عاماً من تعطيلهما. ولما حاول مرة أُخرى استغلال تحرك المعارضة ضد النظام الجديد، والقيام بثورة مضادة على رجال الاتحاد والترقي، عُزل عن الحكم وأُبعد عن العاصمة العثمانية في نيسان (أبريل) ١٩٠٩.

لقد تركت شخصية عبد الحميد الثاني وسياسته المميزة بصماتهما على التاريخ العثماني في عصر واجهت فيه الإمبراطورية تحديات وأزمات متعاقبة. وحاول هذا السلطان بطريقته الخاصة مواجهة تلك التحديات وحفظ سلامة حدود ما تبقى من

أراضي الإمبراطورية بإمكانات متواضعة ورثها عن الأجيال السابقة. فالجيش العثماني كان أضعف من أن يواجه جيوش وأساطيل الدول الأوروبية العظمى التي تنافست فيما بينها بشأن اقتناص أجزاء من الإمبراطورية. أمّا الخزينة العثمانية فكانت خاوية، الأمر الذي دفع الحكومة إلى التفتيش، باستمرار، عن مصادر دولية جديدة للقروض بفوائد وشروط غير مريحة. كما أن أجهزة الدولة الإدارية في العاصمة وفي الولايات المختلفة عانت جراء الضعف وعدم الفاعلية في تنفيذ الإصلاحات ومشاريع التطوير الضرورية لحفظ سلامة الإمبراطورية في مواجهة التحديات الداخلية.[٣] وعلى الرغم من هذه التركة التي ورثها عبد الحميد عند وصوله إلى السلطة، فإنه نجح في المحافظة على عرشه أكثر من ثلاثة عقود، وفي منع انهيار الإمبراطورية أو تفتتها. أمّا أسلوب تحقيق هذا الهدف فكان سبباً في الانتقادات الشديدة التي وجهت إلى نظام حكمه وإلى سياسته الداخلية. لقد استمر في سياسة الإصلاحات والتحديث التي ميزت فترة التنظيمات السابقة، لكن من دون فتح الباب على مصراعيه للنفوذ الغربي سياسياً وثقافياً. وحاول السلطان كسب ولاء المسلمين بدعمه فكرة الجامعة الإسلامية والهوية العثمانية اللتين توحدان شعوب الإمبراطورية. وفي المقابل، حارب الأفكار الليبرالية التحررية وخصوصاً القومية منها واستعان في سبيل ذلك بأجهزة أمن قمعية تعتمد على شبكة واسعة من المراقبة والتجسس.

كان إعلان الدستور في أواخر سنة ١٨٧٦، والتجربة البرلمانية القصيرة المنبثقة منه، قمة إنجازات رجال الإصلاح الذين قادهم، حينذاك، الصدر الأعظم مدحت باشا. لذا، فإن أصحاب الفكر الليبرالي اتخذوا من عبد الحميد الثاني موقفاً معادياً بعد تعطيله الدستور وحل البرلمان، فصار هذا السلطان عندهم رمزاً للظلم والاستبداد والرجعية المحاربة لروح العصر الحديث وفكره. وانضم نشيطو الحركات القومية، في مطلع القرن العشرين، إلى مسودي صحيفة العهد الحميدي بسبب محاربة اليقظة القومية ومحاربة تنظيماتها السرية والعلنية.[٤] في المقابل، جعلت الفئات المحافظة ونشيطو الحركات الإسلامية من عبد الحميد رمزاً للخلافة الزائلة، وبطلاً حارب الاستعمار والصهيونية ومجمل «الأفكار الغربية الهدامة». وهكذا امتلأت صفحات الكتب بالكتابات الأيديولوجية المؤيدة أو المعارضة لسياسة عبد الحميد الثاني الذي صار حكمه رمزاً في نظر الكثيرين، لا مرحلة تاريخية يجب دراستها وعرضها بصورة متكاملة ومتزنة. لذا، وعلى الرغم من وفرة الأدبيات التاريخية التي تعالج أحداث ذلك العصر بصورة عامة وتاريخ فلسطين والصهيونية بصورة خاصة، فإننا ما زلنا بأمس حاجة إلى دراسات جادة وجديدة. وهذا الفصل

الذي يبحث في أحوال فلسطين خلال فترة حكم عبد الحميد الثاني هو محاولة في هذا الاتجاه تهدف إلى عرض الجوانب المضيئة، إضافة إلى نقاط الظل، بعيداً عن أسلوب التمجيد والتهليل من جهة، أو تحميل ذلك العهد كل أوزار التخلف السياسي والاجتماعي من جهة أُخرى.

لم تتوقف سياسة الإصلاحات والتحديث التي قام بها رجال التنظيمات في الربع الثالث من القرن التاسع عشر. فالسلطان عبد الحميد الذي عطل الدستور وانقلب على النظام البرلماني ورجاله، كان على علم بأهمية استمرار الإصلاحات العسكرية والمدنية كي تستطيع الدولة مواجهة التحديات الخارجية والداخلية. لذا، تم التركيز على تطوير البنية التحتية، وخصوصاً في مجال المواصلات والبريد والتعليم وغيرها. وفي السياسة الخارجية لم يعد في الإمكان الاعتماد على حسن نيات بريطانيا وفرنسا تجاه سلامة الإمبراطورية ووحدة أراضيها، فاتجه العثمانيون إلى تعزيز علاقاتهم بألمانيا التي انضمت حديثاً إلى مجموعة الدول العظمى. وواجهت الدولة العثمانية منذ العقود الأخيرة مشكلة اليقظة القومية بين شعوب البلقان والأرمن، الأمر الذي هدد بتمزق الإمبراطورية من الداخل، إضافة إلى الأطماع الاستعمارية من الخارج. وفي فلسطين برزت هذه الأخطار خلال فترة حكم عبد الحميد أكثر من أي منطقة عربية مجاورة. فبالإضافة إلى زحف النفوذ الأوروبي السلمي منذ بداية عهد التنظيمات، برزت الحركة الصهيونية التي بدأت استيطان فلسطين تنفيذاً لبرنامج إقامة دولة يهودية فيها. فكيف تأثر المجتمع الفلسطيني بسياسة السلطان عبد الحميد والتحديات التي واجهتها دولته خلال فترة حكمه الطويلة؟

ثانياً: الأزمات الخارجية وانعكاساتها على فلسطين

اعتلى عبد الحميد الثاني سدة الحكم بعد عزل أخيه مراد الخامس في أواخر آب (أغسطس) ١٨٧٦. وكانت الدولة العثمانية تواجه، حينذاك، موجة جديدة من ثورات شعوب البلقان المطالبة بالانفصال والاستقلال عن الحكم العثماني. بدأت تلك الثورات في إقليم البوسنة والأقاليم المجاورة على الحدود الغربية الشمالية للإمبراطورية العثمانية سنة ١٨٧٥، ثم انتشرت في السنة التالية إلى مناطق بلغاريا وصربيا والجبل الأسود (مونتنغرو).[٥] وقد أثارت المحاولات العثمانية لقمع

حركات التمرد، وأخبار المذابح في القرى البلغارية، موجة سخط سلافية أبرزت مشاعر التضامن والتأييد بين شعوب البلقان وفي روسيا التي استغلت الموقف لمصلحتها. أمّا النمسا وألمانيا وكذلك إنكلترا وفرنسا فقد وقفت ضد تدخل روسيا وتشجيعها تلك الثورات حتى تمنع امتداد النفوذ الروسي في تلك المنطقة. وفي الفترة نفسها التي اجتمع فيها ممثلو الدول الكبرى المذكورة لبحث الأزمة الدولية المتعلقة بالحكم العثماني في البلقان، كان رجال الإصلاح بزعامة مدحت باشا يعملون من أجل وضع دستور وإقامة نظام برلماني. وقد أُعلن الدستور، فعلاً، في كانون الأول (ديسمبر) ١٨٧٦، ثم تلاه بعد أشهر قليلة عقد البرلمان (مجلس المبعوثان) في محاولة جديدة من رجال التنظيمات لكسب ود الدول الأوروبية وتأييدها. وهكذا تزامنت مرة أُخرى (كما في سنة ١٨٣٩ وسنة ١٨٥٦) خطوات الإصلاح الداخلية مع نشوب أزمة دولية كانت الدولة العثمانية في أثنائها بحاجة ماسة إلى مساعدة الدول الأوروبية ودعمها.

أعلنت روسيا الحرب رسمياً على الدولة العثمانية في نيسان (أبريل) ١٨٧٧، ونشبت معارك بين جيوش الدولتين في الأراضي الرومانية. في البداية، لم تتقدم العساكر الروسية في البلقان كثيراً، لكن الأوضاع تغيرت بعد كانون الثاني (يناير) ١٨٧٨. فقد احتلت الجيوش الروسية صوفيا، العاصمة البلغارية، ثم مدينة أدرنة، وتقدمت قريباً من إستنبول من دون أن تقوم الدول الكبرى بأي تحرك سريع لوقف هذا الزحف.[٦] استغل السلطان عبد الحميد هذه الأزمة لاتهام الحكومة ورجال الإصلاح بتلك النتيجة، فقرر تعطيل الدستور وحل البرلمان والإمساك بزمام الحكم بصورة مطلقة في شباط (فبراير) ١٨٧٨. بعد ذلك توصل السلطان إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار مع روسيا بعد أن أبدى استعداداً للموافقة على طلباتها كافة. لقد كانت تكلفة هذه الحرب باهظة جداً على صعيد القتلى والجرحى، إضافة إلى العتاد والمصروفات اللذين تحملتهما خزينة الدولة الخاوية. وقد تحمل السكان في فلسطين، وغيرها من أنحاء الإمبراطورية، عناء دفع الضرائب المتزايدة لسد العجز المتراكم على الخزينة. لكن الأهم من ذلك هو أن الآلاف من المجندين لتلك الحرب لاقوا حتفهم أو وقعوا في الأسر بعيداً عن أوطانهم.[٧] لقد جندت الدولة، سنة ١٨٧٧، عشرات الآلاف من المجندين للخدمة الإجبارية أو الرديف (الاحتياط) من بلاد الشام. وأشار يوسف ضياء الخالدي، ممثل القدس في البرلمان العثماني، في رسالة إلى زميله المستشرق النمساوي، فارموند، إلى أن العثمانيين خسروا في تلك الحرب نحو مئة ألف عسكري. وأضاف في الرسالة نفسها في كانون الثاني

(يناير) ١٨٧٨ قائلاً إن نحو نصف هؤلاء من العرب، وإن «حصة فلسطين وجارتها منطقة البلقاء كانت أكثر من عشرة آلاف قتيل في ساحات المعارك.»[٨] هذه الأرقام، وإن كان فيها بعض المبالغة، تشير إلى الثمن الباهظ الذي تحمّله أهالي فلسطين في تلك الحرب، وإلى أن ما كان يجري في البلقان والقفقاس والعاصمة العثمانية انعكس، بصورة مباشرة، على أحوال سكان البلد وحياة عائلاتهم.[٩]

في حزيران (يونيو) ١٨٧٨ عقدت الدول العظمى في برلين آخر مؤتمرات «الدبلوماسية التقليدية» في محاولة لوضع حد لمكاسب روسيا الإقليمية نتيجة حربها الأخيرة ضد العثمانيين. وقد تقرر في هذا المؤتمر أن تحصل كل من صربيا ورومانيا ومونتنغرو على استقلالها من الحكم العثماني. وتلا مؤتمر برلين اتفاقية بين القياصرة الثلاثة (روسيا، والنمسا، وألمانيا)، وتحسن في العلاقات البريطانية - الروسية، الأمر الذي ساهم في تأمين فترة من الهدوء النسبي على جبهات القتال بين الدولة العثمانية وجاراتها في منطقة البلقان.[١٠] لكن أطماع الدول الاستعمارية في أراضي الإمبراطورية العثمانية لم تتوقف حتى الحرب العالمية الأولى. كما أن عدوى اليقظة القومية والحركات الانفصالية انتقلت من البلقان إلى شعوب أُخرى كالأرمن والعرب وغيرهم. لكن الهدوء النسبي على الجبهات الخارجية، نتيجة تنافس الدول الأوروبية فيما بينها، وعدم اتفاقها على كيفية تقسيم الأراضي العثمانية فيما بينها، مكّن السلطان عبد الحميد من محاربة الحركات القومية والحد من نفوذها حتى سنة ١٩٠٨.

وعلى الرغم من تقليص الخسائر الإقليمية العثمانية بعد مؤتمر برلين، فإن الإمبراطورية خسرت نحو ٢١٠,٠٠٠ كلم^2 من أراضيها في البلقان وشرق الأناضول ونحو خمس السكان (٥,٥ ملايين نسمة).[١١] واستمرت دول البلقان الفتية في إثارة المشكلات للحكم العثماني واقتطاع أجزاء جديدة من أراضي الإمبراطورية كما حدث سنة ١٨٨١ مع اليونان وبلغاريا، ثم سنة ١٨٩٥ في مقدونيا وجزيرة كريت. وفي المنطقة العربية قامت فرنسا باحتلال تونس سنة ١٨٨١، واستغلت بريطانيا ثورة عرابي في السنة التالية للسيطرة على مصر، فخسرت الدولة العثمانية جميع أراضيها في إفريقيا ما عدا الساحل الليبي. أمّا في البلقان فقد تراجعت حدود الإمبراطورية، منذ الثمانينات، إلى منطقة الممر المقدوني. ومع انسحاب الحكم العثماني من مساحات واسعة في البلقان وشمالي شرقي الأناضول، وصلت إلى إستنبول وغيرها من الأراضي التركية موجات متتالية تبلغ مئات الآلاف من النازحين الذين طردوا من دول البلقان الفتية والأراضي التي احتلتها روسيا. هذه الهجرات عززت نسبة

المسلمين من مجمل عدد سكان الدولة العثمانية لتصل إلى ٧٦٪ بدلاً من ٦٨٪ عند اعتلاء عبد الحميد الحكم.[١٢] لكن مئات الآلاف من النازحين المسلمين شكلوا، في الوقت نفسه، مشكلة إنسانية وعاملاً سياسياً واجتماعياً ضاغطاً على سياسة العثمانيين الدولية والمحلية. لقد ساد الشعور عند الفئة العثمانية الحاكمة، وعلى رأسها السلطان نفسه، أن الإمبراطورية أصبحت قريبة من الانهيار وتتهددها الأخطار والمكائد من كل صوب. لذا، فإنه وضع في سلم أولوياته سياسة تقوم على المحافظة على وحدة ما تبقى من الأقاليم العثمانية بشتى الطرق بما فيها كبت الحريات وقمع أية بوادر لحركات التحرر القومي والانفصال.

انعكست الأزمات التي مرت بها الدولة العثمانية على أحوال الأهالي في فلسطين. فلأول مرة منذ أيام الحكم المصري في الثلاثينات تم تجنيد السكان بصورة مكثفة وإرسالهم إلى ساحات المعارك البعيدة. لقد صارت مسألة التجنيد الإجباري، وأسلوب فرض تلك الخدمة العسكرية، ومصير الآلاف من المجندين، محوراً جديداً للخلاف بين الأهالي والسلطات العثمانية المحلية.[١٣] وشعر سكان فلسطين بالأخطار التي تهدد الإمبراطورية من كل جانب، وخصوصاً بعد احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢. فأحداث الإسكندرية وثورة عرابي لم تكن بعيدة عن يافا وغزة وبقية المدن الفلسطينية التي تربطها بمصر علاقات تجارية وثقافية. وقد سجل القناصل الأوروبيون وبعض المراقبين الأجانب أصداء تلك الأحداث، وخصوصاً أن بعض زعماء الحركة العرابية لجأ إلى يافا وغزة بعد الاحتلال البريطاني.[١٤] كما وصل إلى فلسطين أيضاً بضع مئات من اللاجئين البشناق (من إقليم البوسنة) الذين تم إسكانهم في منطقة قيسارية، والشركس الذين أحضرتهم السلطات العثمانية فتوطنوا الجليل وشرق الأردن وصاروا جزءاً لا يتجزأ من سكان البلد.[١٥] وقد أولى العثمانيون فلسطين اهتماماً متزايداً بعد سنة ١٨٨٢ لسببين مهمين: لأنها أصبحت منطقة حدودية بعد احتلال بريطانيا لمصر، ولأنها صارت محط أنظار الحركة الصهيونية التي بدأت استيطان البلد في سبيل إقامة دولة يهودية فيها. وقد التقى هذان العاملان (المطامع الاستعمارية البريطانية والخطط الصهيونية) اللذان سارا في خطين متوازيين حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، فأديا إلى التعاون الذي أفرز وعد بلفور سنة ١٩١٧.

وعلى صعيد السياسة الخارجية العثمانية تدهورت العلاقات بكل من بريطانيا وفرنسا بعد احتلال تونس ومصر، إذ لم يعد في الإمكان الاعتماد على سياستهما التقليدية في حفظ سلامة الإمبراطورية ووحدة أراضيها. وفي سبيل موازنة هذا

الخلل، قام السلطان عبد الحميد الثاني بتعزيز التعاون مع ألمانيا الفتية التي كانت تتطلع إلى زيادة نفوذها في الساحة الدولية. شمل التعاون العثماني ـ الألماني مجالات التجارة والاستثمارات في مشاريع الإعمار والمواصلات وغيرهما من مجالات تطوير البنية التحتية. كما ازداد التنسيق السياسي والتعاون العسكري بين البلدين، واللذان أديا، في نهاية المطاف، إلى دخول الجيوش العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور. وقد انعكس تعزيز العلاقات العثمانية ـ الألمانية على فلسطين منذ العقد الأخير للقرن التاسع عشر بازدياد الاستثمارات الألمانية في الأراضي المقدسة وارتفاع شأن قناصل ألمانيا في المنطقة.[١٦] أمّا الحدث البارز الذي توج توطيد العلاقات بين البلدين فكان زيارة إمبراطور ألمانيا، ويلهلم الثاني، للعاصمة العثمانية ولفلسطين، حيث أمضى أسبوعاً كاملاً في القدس في تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٩٨.[١٧] وهكذا تأثرت فلسطين، مرة أُخرى، بتغير سياسة الدولة في العاصمة إستنبول، كما تركت الأزمات والتحديات التي واجهتها الإمبراطورية انعكاساتها المباشرة على هذه المنطقة التي تضم الأماكن المقدسة للديانات السماوية الثلاث.

ثالثاً: استمرار التنظيمات العثمانية

يؤدي التركيز على سياسة عبد الحميد الخارجية، والانقلاب على رجال الإصلاح بزعامة مدحت باشا سنة ١٨٧٨، ودعم فكرة الجامعة الإسلامية، إلى تسليط الأضواء على المتغيرات، والتعتيم على الاستمرارية في سياسة الإصلاح والتحديث. ولم تختلف السياسة العثمانية في فلسطين بصورة جذرية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر عنها في البلاد العربية المجاورة. فإضافة إلى تحديد الحريات وقمع المعارضة، استمرت التنظيمات العثمانية التي أدت إلى تحولات جذرية، اقتصادية واجتماعية وثقافية. كما أن مشروع الاستيطان الصهيوني منذ سنة ١٨٨٢ وازدياد النفوذ الاستعماري في المنطقة أديا إلى اهتمام المؤرخين العرب بهذه التحديات الخارجية، وإلى إهمال دراسة أحوال المجتمع الفلسطيني في ذلك العهد. وبصورة عامة يمكننا القول إن العوامل الأساسية المحركة للتحولات الجذرية التي عرضناها في الفصل السابق ظلت هي نفسها خلال عصر السلطان عبد الحميد الثاني. وهذه العوامل يمكن إجمالها بما يلي:

أ ـ استمرار اندماج اقتصاد المنطقة في السوق الرأسمالية العالمية.

ب ـ استمرار تغلغل النفوذ الأوروبي في الأراضي المقدسة أو ما سمي «الحملة الصليبية السلمية».

ج ـ استمرار سياسة التنظيمات العثمانية مع تعديلات معينة في سلم الأولويات تمثل في الاهتمام بمشاريع البنية التحتية، وخصوصاً في مجالات البريد والبرق والمواصلات.

هناك اعتقاد مغلوط فيه وهو أن دور التنظيمات العثمانية قد انتهى مع اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني الحكم، أو حين تعطيل الدستور وحل البرلمان سنة ١٨٧٨. هذه النظرة تختزل التنظيمات إلى القوانين والفرمانات التي تم إعلانها في الخمسينات والستينات. لكن تطبيق تلك السياسات لم ينته في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، وإنما استمر حتى نهاية القرن على الأقل. أكثر من ذلك، فإن العمل في الإصلاحات والقوانين لم يبدأ، فعلاً، في مجالات معينة، إلاّ في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. فإقامة البلديات في المدن الصغيرة ومجالس الإدارة والمحاكم ودوائر الحكومة كمكاتب المعارف والنفوس وغيرها استمرت في ذلك العصر.[١٨] والشيء نفسه يمكن أن يقال بالنسبة إلى افتتاح المدارس الابتدائية في المدن والقرى الكبيرة. وكذلك استمرت عملية تسجيل الأراضي وانتقال معظمها إلى الملكية الخاصة بدلاً من الدولة والأوقاف. فالسلطان عبد الحميد حارب رجال الإصلاح كجزء من محاربة الفكر الليبرالي، لكنه لم يرد عزل دولته عن مستجدات التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال العصرية، والتي كانت ضرورية أيضاً لتعزيز سيطرة أجهزة الدولة على ولايات الإمبراطورية كافة.

استمرت عملية شق الطرق بين المدن الفلسطينية في عهد السلطان عبد الحميد، الأمر الذي سهّل وسائل الاتصال بين السكان، وقصّر المدة الزمنية اللازمة للمسافرين فيما بينها. كما أقيمت شركات جديدة لنقل المسافرين بالعربات على تلك الطرقات، وصار العرب ينافسون المستوطنين الألمان الذين كانوا أول من أدخل تلك العربات على الطرقات بين يافا والقدس، وبين حيفا ويافا.[١٩] واهتمت السلطات العثمانية بمنطقة شرق الأردن فتم افتتاح جسر جديد على نهر الأردن سنة ١٨٨٥. كما شجعت تلك السلطات على استثمارات الفلسطينيين في منطقة البلقاء، فقام الكثيرون من أهالي نابلس بالاستثمار في منطقة السلط، وحتى بالانتقال للسكن هناك منذ ثمانينات القرن التاسع عشر.[٢٠] أمّا المجال الأهم الذي أدخله العثمانيون في عصر السلطان عبد الحميد إلى هذه المنطقة فكان مد سكك الحديد. وكان المشروع الأول الذي تم إنجازه والاحتفال

به على المستويين الرسمي والشعبي هو تدشين خط سكة الحديد بين يافا والقدس في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٨٩٢.[٢١] وكان القطار يقوم برحلة يومية بين المدينتين، فصار الكثيرون من الحجاج والمسافرين يفضلون هذه الرحلة الآمنة التي تستمر أربع ساعات فقط على الطريق البرية الشاقة التي تستمر ضعف هذا الوقت.

كان خط سكة الحديد بين يافا والقدس الأول من نوعه في بلاد الشام، ثم تلاه إنشاء خطوط سكك حديد بين بيروت ودمشق، وبين دمشق وحلب وغيرها. أمّا أهم وأكبر المشاريع في هذا المجال فكان خط سكة حديد الحجاز الذي تحمس له السلطان عبد الحميد الثاني لما له من مردود عسكري وسياسي. فمن الناحية العسكرية تمكنت الدولة العثمانية من تشديد قبضتها على المنطقة العربية الممتدة من دمشق وحوران مروراً بنواحي شرق الأردن حتى مكة والمدينة في الحجاز. وأمّا سياسياً فإن خط الحجاز أكسب السلطان عبد الحميد الثاني سمعة عالية بين المسلمين في أنحاء الإمبراطورية العثمانية وخارجها. فهذا المشروع كان يتمشى مع سياسة الجامعة الإسلامية التي روجها السلطان ورجاله. كما أن السفر بالقطار وفّر على الآلاف من الحجاج مشقة السير في قافلة الحج التي طالما تعرضت لمخاطر قطاع الطرق وغارات العشائر البدوية على امتداد طريق الحج. لقد جُمعت التبرعات والإعانات، من أجل إنشاء هذا الخط، من مختلف الأقطار الإسلامية، وشرع في مده في أيلول (سبتمبر) ١٩٠٠. وفي غضون ثلاث سنوات تم إنجاز القسم الأول من الخط (دمشق ـ درعا)، ثم افتتح بعد شهر واحد الجزء الذي يصل بين درعا وعمان. واستمر العمل في هذا المشروع في السنوات التالية، وجرى افتتاح الخط رسمياً في أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٠٨ الموافق ليوم «الجلوس السلطاني»، أي اعتلاء عبد الحميد الثاني سدة الحكم.[٢٢] واستفاد أهالي فلسطين مثل غيرهم من المسلمين من إمكان سفر الحجاج إلى الحجاز بالقطار. وبالإضافة إلى ذلك تم مد خط فرعي يربط بين حيفا ودرعا إحدى محطات خط الحجاز المهمة منذ أواخر سنة ١٩٠٥. وقد أصبح هذا الخط عاملاً مهماً في ازدهار مدينة حيفا ومينائها الذي صارت تصل إليه المحاصيل الزراعية وخصوصاً الحبوب التي تصدر إلى أوروبا.[٢٣]

كان ربط القدس ويافا ثم حيفا بخطوط سكك الحديد تعبيراً عن أهمية تلك المدن ونهوضها. وفي الوقت نفسه، فإن الاستثمار في شق الطرقات ومد سكك الحديد والبرق والبريد وغيرها من مشاريع التطوير ساهم في ازدهار هذه المدن وتقدمها على غيرها من المدن الفلسطينية. فاستفادت القدس والمناطق المجاورة لها

أكثر من أي منطقة أُخرى نتيجة استمرار سياسة التنظيمات وازدياد اهتمام الأوروبيين بالمناطق المقدسة. أمّا الطرف الثالث الذي كثف نشاطه واستثماراته في القدس خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني فكان اليهود، وخصوصاً نشيطي الحركة الصهيونية الذين هاجروا إلى المدينة بأعداد كبيرة وأقاموا فيها مزيداً من حاراتهم ومؤسساتهم خارج البلدة القديمة.[٢٤] وفي الوقت نفسه، استمرت الدول الأوروبية والجمعيات التبشيرية في إقامة مزيد من المؤسسات الدينية والتعليمية والصحية وغيرها. وكان نتيجة الاهتمام الخاص للعثمانيين والأوروبيين واليهود ببيت المقدس تضاعف عدد سكان المدينة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر. كما أن عدد السياح والحجاج الذين زاروا الأماكن المقدسة شهد ارتفاعاً ملحوظاً منذ العقد الأخير للقرن التاسع عشر. ففي سنة ١٨٩٣ قدر عدد هؤلاء بنحو ١٦,٠٠٠ نسمة، ثم ازداد إلى ١٩,٠٠٠ نسمة سنة ١٨٩٥ حتى وصل إلى رقم قياسي سنة ١٩١٠ وهو ٤٠,٠٠٠ شخص.[٢٥]

ساهمت السياحة في تحسن الأوضاع الاقتصادية في يافا والقدس وبيت لحم، فشيدت الفنادق لاستقبال السياح وحجاج الأماكن المقدسة في مواسم الأعياد. كما ازدهرت صناعات الخزف والتحف وهدايا الأراضي المقدسة. ووجد عدد كبير من أهالي بيت لحم والقرى المجاورة الأُخرى مزيداً من فرص العمل في أعمال البناء والإنشاءات العامة الأُخرى في مدينة القدس التي توسعت حاراتها خارج أسوار البلدة القديمة. وكان استمرار تطور القدس وازدياد عدد سكانها في عهد السلطان عبد الحميد الثاني هو الشواذ لا القاعدة بالنسبة إلى المدن الفلسطينية الداخلية كالخليل ونابلس وصفد. فبصورة عامة استمرت عملية انتقال مركز الثقل الاقتصادي، الزراعي والتجاري، من المناطق الجبلية الداخلية إلى المناطق الساحلية. وكان المستفيد الأكبر من هذا التحول مدن الساحل التي استقطبت النشاط التجاري مع أوروبا وعلى رأسها يافا ثم حيفا.[٢٦] وقد حافظت غزة فترة معينة على مكانتها الديموغرافية وأهميتها كمحطة تجارية وحلقة وصل بين مصر وبلاد الشام. لكن تحول علاقات فلسطين الاقتصادية والثقافية، بصورة مطردة، في اتجاه الغرب من جهة، وفتح قناة السويس ثم احتلال بريطانيا لمصر من جهة أُخرى فتحت الطريق أمام تفوق يافا وبروزها كبوابة فلسطين الجديدة على العالم الخارجي. كما أن عكا التي شهدت ازدهاراً سياسياً واقتصادياً أيام ظاهر العمر والجزار استمرت في التراجع، وتقدمت عليها حيفا بصورة واضحة منذ مطلع القرن العشرين.

وعلى الرغم من الفوارق في حظ كل واحدة من المدن الفلسطينية، فإن

أحوال فلسطين الاقتصادية في عهد السلطان عبد الحميد شهدت استمراراً في التحولات التي بدأت في عصر التنظيمات، وخصوصاً منذ أواخر الخمسينات. فانتشار الأمن وتحسن طرق المواصلات وخدمات البريد والبرق وغيرها من مشاريع البنية التحتية ساهما في دفع الاتجاهات الاقتصادية السابقة إلى الأمام. لقد ظل اقتصاد البلد زراعياً بحيث يتم تصدير فائض الإنتاج الزراعي من حمضيات وحبوب وغيرها إلى أوروبا، واستيراد مزيد من الصناعات الأوروبية الاستهلاكية الخفيفة. وكانت الحمضيات قد احتلت المكانة الثانية في أهميتها بعد القمح في قائمة المواد المصدرة من فلسطين في الثمانينات، ثم قفزت إلى المكانة الأولى سنة ١٩٠٤.[٢٧] كما تم التوسع في زراعة الدخان، إضافة إلى زراعة القمح والشعير والسمسم والفواكه والخضروات. أمّا في المناطق الجبلية، فظلت زراعة كروم الزيتون تنتج كميات كبيرة من الزيت للاستهلاك المحلي، إضافة إلى توجيه قسم كبير منه لصناعة الصابون وخصوصاً في مدينة نابلس.[٢٨] وتشير أرقام الصادرات والواردات من مرافىء غزة ويافا وحيفا إلى توسع العلاقات التجارية الخارجية باستمرار خلال عهد السلطان عبد الحميد وما بعده.[٢٩] وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى المعيشة وظهور فئة التجار والسماسرة التي استفادت أكثر من غيرها من الفرص الاقتصادية الجديدة، وسنعود للحديث عن ذلك عند تناول الأحوال الاجتماعية والثقافية.

رابعاً: الأحوال الاجتماعية والثقافية

انعكست الأحوال الاقتصادية الجيدة واستمرار التنظيمات العثمانية التي شملت تحسن الخدمات الصحية والتعليمية، بصورة إيجابية، على الأوضاع الديموغرافية. فبعد أن بلغ عدد سكان فلسطين نحو ٤٧٠,٠٠٠ نسمة في أواخر السبعينات، شهدت العقود الثلاثة التالية التي حكم فيها السلطان عبد الحميد استمراراً في الزيادة السكانية حتى وصل العدد إلى نحو ٦٥٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٠٨.[٣٠] وقد أضيف إلى عامل التكاثر الطبيعي المرتبط بتحسن مستوى المعيشة، ازدياد في الهجرة السكانية من الخارج، كان على رأسها حينذاك الهجرة الصهيونية التي أدت إلى ازدياد عدد اليهود في فلسطين إلى ثلاثة أضعاف ما كانوا عليه في بداية حكم عبد الحميد كما سيجيء تفصيل ذلك لاحقاً. وكانت المدن أكثر استفادة من الزيادة الديموغرافية نتيجة الهجرة إليها من الريف ومن خارج البلد. ووصل عدد سكان

مدن فلسطين سنة ١٩٠٨ إلى نحو ثلث مجموع عدد السكان بعد أن كانوا نحو الربع فقط في بداية عهد السلطان عبد الحميد.[٣١] كما استمر انتقال مركز الثقل الاقتصادي والديموغرافي، بالتدريج، من المناطق الجبلية الداخلية إلى المناطق الساحلية. وتبين ذلك بصورة واضحة في ارتفاع عدد سكان يافا ثم حيفا اللتين تقدمتا على صفد ونابلس والخليل وغيرها من المدن الداخلية. وظلت القدس المدينة الوحيدة التي شذت عن هذا النمط بسبب قدسيتها للديانات الثلاث وتدفق جزء كبير من الهجرة الصهيونية إليها.

وعلى صعيد العلاقة بين الريف والمدينة في أنحاء فلسطين، فقد استمرت الاتجاهات نفسها التي بدأت تتبلور في الربع الثالث من القرن التاسع عشر. فالأوضاع الاقتصادية الجديدة وتحسن الأوضاع الأمنية أديا إلى استمرار عملية استصلاح أراض جديدة وزراعتها، وخصوصاً في مناطق السهول والأغوار. وقد شارك السلطان عبد الحميد نفسه في هذه العملية حيث تم تسجيل مساحات واسعة من أراضي غور الأردن ومساحات أُخرى في غور بيسان باسمه.[٣٢] وحصل سليم سلام اللبناني على التزام تجفيف منطقة الحولة. كما تم تسجيل أراضي منطقة وادي الحوارث خلال العقد الثامن من القرن التاسع عشر باسم الأمير ناصر الحارثي شيخ العشيرة التي سكنت في هذه المنطقة. وقد تسربت تلك الأراضي، في معظمها، والتي وصلت إلى أيدي كبار تجار الأراضي، كما في الحالتين السابقتين، إلى شركات الاستيطان اليهودي في أواخر العهد العثماني أو في عهد الانتداب البريطاني.[٣٣] وتشير الدراسات التي أجريت لتتبع المصدر الذي تم شراء الأراضي منه للاستيطان الصهيوني في فلسطين خلال الفترة ١٨٧٨ ـ ١٩٣٦، إلى أن ٥٢,٦٪ من تلك الأراضي جاءت من كبار ملاك الأراضي غير الفلسطينيين كآل سرسق والتويني وخوري وسلام في بيروت، وكآل تيان وكسار وأمثالهم في يافا. أمّا أبناء عائلات الأعيان الفلسطينيين فكانت حصتهم ٢٤,٦٪ من تلك الأراضي، إضافة إلى ١٣,٤٪ انتقلت إلى شركات الاستيطان الصهيوني من الحكومة نفسها أو من الكنائس وغيرهما من المؤسسات وأصحاب الأراضي الأجانب. أمّا الفلاحون الفلسطينيون فكانوا أكثر الناس حرصاً على أراضيهم حيث وصلت نسبة الأراضي التي تسربت منهم إلى الاستيطان الصهيوني إلى أقل من العشر.[٣٤]

انتقل الفلاحون من القرى الجبلية إلى مناطق الساحل والأغوار للعمل في الأراضي الجديدة التي تم استصلاحها. وأقام هؤلاء مزارع وقرى جديدة سكنوها منذ العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر. لكن بعض هؤلاء الفلاحين الذين عملوا في

مناطق أصحاب كبار ملاك الأراضي أصبحوا أقناناً لا يملكون الأرض التي يعملون فيها. وكانت هذه ظاهرة جديدة في الريف الفلسطيني، إذ حتى أواسط القرن الماضي لم يكن في فلسطين ملكيات كبيرة من الأراضي ولا فلاحون أقنان يعملون في مقابل أجرة أو محاصصة لدى فئة شبه إقطاعية تسكن، عادة، في المدن.[٣٥] لقد استمرت عملية الفرز الطبقي في المجتمع الفلسطيني خلال العهد الحميدي أيضاً، فتبلورت فئة من كبار ملاك الأراضي الفلسطينيين إضافة إلى تجار الأراضي اللبنانيين وسماسرتها. هذه الفئة من أعيان المدن الذين شغلوا المناصب الإدارية ارتبطت مصالحهم بالدولة ومؤسساتها، وابتعدوا طبقياً عن الفئات الشعبية وخصوصاً عن الفلاحين. وقد تأقلمت هذه الفئة من أعيان المدن، بصورة عامة، وفق سياسات الدولة واتجاهاتها في سبيل المحافظة على مصالحها والوقوف أمام منافسيها من التجار والمثقفين الجدد الذين ازداد عددهم مع مطلع القرن العشرين. وهكذا وجد المجتمع الفلسطيني نفسه في تلك الفترة أقل تلاحماً من السابق في مرحلة كان فيها في أمس حاجة إلى هذا التلاحم في مواجهة تحديات الاستعمار والصهيونية.

أمّا العشائر البدوية في منطقتي غزة وبئر السبع فلم تتأثر بالإصلاحات العثمانية فترة التنظيمات في الربع الثالث من القرن التاسع عشر. وكانت مدينة غزة قد أصبحت عاصمة قضاء تابع لمتصرفية القدس منذ سنة ١٨٧٣، إلاّ إن هذا التغيير الإداري لم يغير شيئاً في علاقات البدو بجيرانهم من فلاحين ومدينيين. كما أن الصراعات المسلحة نشبت بين العشائر نفسها في صراع بشأن السلطة والمراعي ومصادر المياه. بل إن منطقة النقب شهدت في بداية حكم السلطان عبد الحميد حرباً أهلية بين عربان الترابين أنفسهم عرفت «بحرب الزارع» استمرت ١١ سنة (١٨٧٥ ـ ١٨٧٩؛ ١٨٨٢ ـ ١٨٨٧).[٣٦] ولم تنته تلك الحرب إلاّ بعد أن تدخل رؤوف باشا متصرف القدس (١٨٧٧ ـ ١٨٨٩) وسجن ١٢ من زعماء الفريقين المتحاربين. وقد صارت تلك الحادثة منعطفاً في العلاقة بين عشائر البدو والسلطات العثمانية في منطقة النقب، إذ فرضت الدولة هيبتها على هذه المنطقة، وفرضت الضرائب على عربان تلك المنطقة منذ بداية العقد الأخير للقرن التاسع عشر.[٣٧] وقد ازداد اهتمام العثمانيين بتلك المنطقة الجنوبية من فلسطين وخصوصاً بعد احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢، فصارت بلاد غزة والنقب منطقة حدودية. وبعد أن قام متصرف القدس بوضع حد للحرب بين عشائر البدو سنة ١٨٩٠، قامت السلطات العثمانية بإنشاء مخفر لرجال الجندرمة في سبيل حفظ الهدوء والنظام في المنطقة.[٣٨] ولم تكتف الدولة بحملات التأديب التي قام بها

متصرفو القدس، وإنما جعلت منطقة النقب قضاء منفصلاً عن غزة مركزه مدينة بئر السبع منذ سنة ١٩٠٠.[٣٩] وأخذت هذه المدينة الجديدة تتطور بسرعة بعد ذلك فأقيم فيها مجلس للإدارة وآخر للأمور البلدية. واستمرت السلطات العثمانية على عهد السلطان عبد الحميد في الاهتمام بمشايخ العربان، وفي منحهم الأراضي وفتح المدارس لتعليم أولادهم. وقد هدفت الدولة بسياستها تلك إلى إدخال منطقة النقب تحت السيطرة المباشرة من جهة، وإلى مواجهة أي محاولات يقوم بها الإنكليز لتوسيع نفوذهم وسيطرتهم على تلك المنطقة الحدودية من جهة أُخرى. وقد ازدادت أهمية هذه المنطقة الصحراوية، فعلاً، بعد مد سكة حديد الحجاز سنة ١٩٠٥، والتي أثارت أزمة سياسية بين العثمانيين والإنكليز بالنسبة إلى رسم الحدود في منطقة طابا سنة ١٩٠٦.[٤٠]

لم تكن مدن فلسطين معقلاً مهماً لليقظة العربية مثل بيروت ودمشق من جهة، والقاهرة من جهة أُخرى. لكن النخب السياسية والثقافية من أبناء عائلات الأعيان لم تكن معزولة عن الحركات الفكرية والسياسية في العاصمة العثمانية والعواصم العربية المجاورة. وقد أشرنا في الفصل السابق إلى شخصية يوسف ضياء الخالدي ودوره في البرلمان العثماني الأول (١٨٧٧ ـ ١٨٧٨). وعلى الرغم من اختلافه مع السلطان عبد الحميد وطرده من إستنبول بعد تعليق الدستور وحل مجلس المبعوثان، فإنه عاد وسكن في العاصمة العثمانية مثل زميله جمال الدين الأفغاني في التسعينات.[٤١] لم يكن الخالدي الممثل الوحيد للعلاقة الوثيقة بين الاتجاهات الثقافية الجديدة في فلسطين والدول العربية المجاورة. فقد ازدهرت القدس وتعاظم دورها الإداري والثقافي حتى أصبحت العاصمة الفعلية لمعظم أنحاء فلسطين منذ السبعينات. كما حافظت على مكانتها تلك في عهد عبد الحميد الثاني، لكن يافا ثم حيفا أخذتا تنافسانها منذ مطلع القرن العشرين. وليس أدل على ذلك من صدور صحيفتي «الكرمل» في حيفا و«فلسطين» في يافا عقب ثورة الشبان الأتراك، وفسح المجال لحرية الرأي وطبع المنشورات. فقد استقطبت يافا ثم حيفا الناهضتان نسبة كبيرة من هجرة المستثمرين والمثقفين الذين استفادوا من جو الانفتاح الذي ميز المدن الساحلية في ذلك العصر. وبرز بين هؤلاء أبناء العائلات المسيحية اللبنانية والفلسطينية الذين أدوا دوراً مهماً في اليقظة الفكرية ومحاربة الحركة الصهيونية.

لم تؤثر سياسة السلطان عبد الحميد الإسلامية ومحاربته للأفكار الغربية، وعلى رأسها الفكر القومي، في استمرار توسع نفوذ قناصل الدول الأجنبية

ومؤسساتها بما في ذلك الحركات التبشيرية. فالتنافس بين الدول الأوروبية بشأن حماية الأقليات اليهودية والمسيحية توسع في ذلك العهد، وازداد مع وصول أعداد أكبر من اليهود الأوروبيين إلى البلد. كما أن تدفق عشرات الآلاف من السياح والحجاج إلى الأماكن المقدسة سنوياً ساهم أيضاً في تغلغل النفوذ الأوروبي. وقد أدت المؤسسات التعليمية الحديثة التي أقامها الأوروبيون في مدن فلسطين، دوراً مهماً في رفع المستوى الثقافي وخصوصاً في أوساط الطبقة الوسطى من أبناء المدن. وكان المسيحيون المستفيد الأكبر من تلك المؤسسات، فازدادت الفجوة الثقافية بينهم وبين أغلبية المسلمين الذين لم يرسلوا أولادهم إلى تلك المدارس التبشيرية.[٤٢] كما استفادت أغلبية المسيحيين من سكان المدن من الفرص الاقتصادية الجديدة في التجارة الخارجية، ومن الاستثمارات وسمسرة الأراضي. لذا، شكل المسيحيون، على الرغم من كونهم نحو عشر عدد سكان فلسطين العرب فقط، نسبة عالية من فئة التجار والمثقفين المدينيين، وكانوا طليعة الانفتاح على الأفكار العصرية. أمّا فئة العلماء والأعيان المسلمين فإنها حافظت على علاقاتها بالدولة وسياستها في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي شجع فكرة الوحدة الإسلامية والثقافات المحافظة. وهكذا ظل المسلمون يميلون إلى ثقافة الدولة العثمانية لأخذ الوظائف الحكومية المدنية والعسكرية، بينما مال المسيحيون واليهود إلى التفرنج نتيجة تعلمهم في المدارس الأجنبية التي ازدادت أعدادها في ذلك العهد.

ظل افتتاح المدارس الحكومية محدوداً جداً حتى أوائل السبعينات، الأمر الذي جعل فرص التعليم الحديث لأغلبية سكان فلسطين قليلة.[٤٣] أمّا خلال سنوات حكم السلطان عبد الحميد الثاني فقامت الدولة بإنشاء مدارس ابتدائية في المدن والقرى الكبيرة، وثانوية (إعدادية وسلطانية) في المدن. ويتبين من الإحصاءات الرسمية (سالنامة ولاية سوريا للعام ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥م) أن عكا احتلت المكانة الأولى في عدد مدارسها وطلابها. وقد أحصي فيها ٤٥ مدرسة مجموع عدد طلابها ١٢٥٧ طالباً، بينما بلغ مجموع المدارس في نابلس ١١ مدرسة فقط، مجموع عدد طلابها ٧٩٠ طالباً، وهو ما يدل على انفتاح المدينة الساحلية الأقل سكاناً على التعليم، وعلى دور المؤسسات التبشيرية التي أقامت المدارس حيث تسكن الأقليات المسيحية.[٤٤] وكان معظم المدارس الحكومية حتى الابتدائية منها للبنين، بينما أُقيمت مدارس البنات في المدن فقط. وظل عدد الطالبات محدوداً قياساً بعدد الطلبة حتى في المدن الكبيرة كالقدس، حتى أواخر العهد العثماني. ويشير إحصاء سنة ١٩١٤ إلى أن مجموع المدارس الابتدائية في

فلسطين كان ٩٥ مدرسة، إضافة إلى ٣ مدارس ثانوية فقط. ووصل مجموع عدد المعلمين في سلك التدريس الحكومي ٢٣٤ معلماً، ومجموع عدد الطلبة ٨٢٤٨ (منهم ١٤٨٠ طالبة فقط). أمّا المدارس الإسلامية الخاصة فوصل عددها إلى ٣٧٩، وعدد معلميها إلى ٤١٧، يتعلم فيها ٨٧٠٥ طلاب (منهم ١٣١ طالبة فقط).[٤٥]

ظلت أعداد المدارس الحكومية والإسلامية، بالإضافة إلى مجموع عدد الطلاب الذين درسوا فيها، قليلة جداً على الرغم من الجهود المبذولة من الدولة في مطلع القرن العشرين. وقد اهتمت الدولة بإيصال الخدمات التعليمية حتى إلى أولاد مشايخ عشائر البدو في النقب، لكن الأغلبية الساحقة من السكان لم تحظ بفرصة دخول تلك المدارس. وكان وضع البنات أسوأ حالاً من البنين وخصوصاً بين المسلمين. أمّا أوضاع المدارس اليهودية والمسيحية فكانت أفضل كثيراً كمّاً ونوعاً، الأمر الذي حسّن فرص أبناء وبنات تلك الأقليات في التعليم الابتدائي والثانوي مقارنة بأغلبية المسلمين. وعلى الرغم من أنه لا تتوفر لدينا معلومات كاملة عن تلك المدارس، فإن الإحصاءات الرسمية الجزئية في لواءي عكا ونابلس وغيرهما تشير، بصورة واضحة، إلى أن الأقلية اليهودية تفوقت على غيرها من الطوائف في فتح المدارس، ويليها المدارس التبشيرية للطوائف المسيحية المتعددة.[٤٦] وفي السنوات الأخيرة للحكم العثماني صار بعض أعيان المسلمين يرسل أولاده للدراسة في المدارس الأجنبية بسبب سمعتها العالية. وقد اشتغل في تلك المدارس بعض المدرسين الذين عملوا على إيقاظ الحركة الأدبية العربية كالمعلم نخلة زريق في القدس. كما أن خريجي تلك المدارس الأجنبية، وخصوصاً دار المعلمين الروسية في الناصرة، كانوا طلائع الأدباء والصحافيين في فلسطين.[٤٧]

تحسنت أوضاع التعليم في أنحاء فلسطين خلال عهد السلطان عبد الحميد نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة، وتنافس الجمعيات التبشيرية الأوروبية في فتح المدارس. لكن الثقافة السائدة في البلد، وخصوصاً بين المسلمين، ظلت دينية تقليدية. فقليلون جداً من أبناء فلسطين اختاروا إكمال تحصيلهم العلمي في الجامعات الحديثة داخل حدود الإمبراطورية أو خارجها.[٤٨] واستمرت الأغلبية في طلب التعليم العالي في الأزهر وغيره من المدارس الدينية في القاهرة ودمشق وإستنبول. وتشير إحصاءات عدد المجاورين في رواق الشوام في الأزهر إلى استمرار وصول عشرات الطلبة من أنحاء بلاد الشام، بما فيها فلسطين، للدراسة هناك. بل يبدو أن نسبة الفلسطينيين بين مجاوري الرواق ازدادت منذ مطلع القرن

العشرين فوصلت حصتهم، سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣ - ١٩٠٤م، إلى ١٣٥ مجاوراً من مجموع ٢٢٢ مجاوراً.[٤٩] وقد برز بعض أبناء المدن الفلسطينية بين كبار مشايخ الأزهر أمثال الشيخ منيب هاشم الجعفري الذي أصبح قاضياً في طرابلس الشام، والشيخ عيسى منون، من قرية عين كارم، الذي تولى مشيخة رواق الشوام، والشيخ يوسف النابلسي الذي أصبح شيخ رواق الحنابلة، والذي صار إضافة إلى منصبه هذا عضواً في مجلس إدارة الأزهر في أول إنشائه على عهد الشيخ محمد عبده. كذلك برز الكثيرون من أبناء نابلس ونواحيها في مدارس دمشق كطلبة ثم كخريجين عُينوا في وظائف المشيخة وتدريس المذهب الحنبلي.[٥٠]

لاقى العلماء ومشايخ الحركات الصوفية اهتماماً من السلطات العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي سعى لتجنيدهم لخدمة سياسته الإسلامية. كما أن هذه الفئة لم تخسر نفوذها وتأثيرها في أغلبية السكان على الرغم من نشوء مجموعة صغيرة من المثقفين الجدد، خريجي المدارس الحديثة. وفي بعض المناطق وسع رجال الحركات الصوفية نشاطهم كما فعل الشيخ علي اليشرطي في ترشيحا وعكا، حيث أصبح لطريقته مريدون ومؤيدون.[٥١] وبصورة عامة، سادت الثقافة الدينية وتقاليد الإيمان بالأولياء والقديسين معظم أوساط المجتمع الفلسطيني حتى نهاية العهد العثماني. كما استمرت تقاليد زيارة الأولياء وإقامة المواسم وأهمها النبي موسى والنبي صالح ثم النبي روبين وعلي بن العليم. هذه المواسم، وأمثالها، كانت مهرجانات شعبية، يشارك فيها الآلاف من مناطق متعددة.[٥٢] وهكذا تعايشت الثقافة الجديدة الناشئة في المدن الكبرى، وخصوصاً القدس ويافا ثم حيفا، إلى جانب تقاليد العصور السابقة وعاداتها التي ظلت مسيطرة على عقول أغلبية أهالي فلسطين.

خامساً: بداية الاستيطان الصهيوني

عاش اليهود في فلسطين كأقلية صغيرة تحظى بحماية الدولة مثل بقية أهل الذمة خلال قرون متعاقبة من الحكم الإسلامي حتى أوائل القرن التاسع عشر. ولم يتعدّ تعداد هذه الأقلية في ذلك الحين ٢٪ من مجموع عدد السكان (نحو ٥٠٠٠ نسمة) سكن نصفهم تقريباً في القدس، وسكن الباقي في المدن الثلاث الأُخرى التي اعتبروها مقدسة: الخليل وصفد وطبرية. أمّا ريف فلسطين فكان خالياً تقريباً من السكان اليهود، ما عدا مجموعة صغيرة من العائلات اليهودية التي سكنت بعض

فلسطين كان ٩٥ مدرسة، إضافة إلى ٣ مدارس ثانوية فقط. ووصل مجموع عدد المعلمين في سلك التدريس الحكومي ٢٣٤ معلماً، ومجموع عدد الطلبة ٨٢٤٨ (منهم ١٤٨٠ طالبة فقط). أمّا المدارس الإسلامية الخاصة فوصل عددها إلى ٣٧٩، وعدد معلميها إلى ٤١٧، يتعلم فيها ٨٧٠٥ طلاب (منهم ١٣١ طالبة فقط).[٤٥]

ظلت أعداد المدارس الحكومية والإسلامية، بالإضافة إلى مجموع عدد الطلاب الذين درسوا فيها، قليلة جداً على الرغم من الجهود المبذولة من الدولة في مطلع القرن العشرين. وقد اهتمت الدولة بإيصال الخدمات التعليمية حتى إلى أولاد مشايخ عشائر البدو في النقب، لكن الأغلبية الساحقة من السكان لم تحظ بفرصة دخول تلك المدارس. وكان وضع البنات أسوأ حالاً من البنين وخصوصاً بين المسلمين. أمّا أوضاع المدارس اليهودية والمسيحية فكانت أفضل كثيراً كمّاً ونوعاً، الأمر الذي حسّن فرص أبناء وبنات تلك الأقليات في التعليم الابتدائي والثانوي مقارنة بأغلبية المسلمين. وعلى الرغم من أنه لا تتوفر لدينا معلومات كاملة عن تلك المدارس، فإن الإحصاءات الرسمية الجزئية في لواءي عكا ونابلس وغيرهما تشير، بصورة واضحة، إلى أن الأقلية اليهودية تفوقت على غيرها من الطوائف في فتح المدارس، ويليها المدارس التبشيرية للطوائف المسيحية المتعددة.[٤٦] وفي السنوات الأخيرة للحكم العثماني صار بعض أعيان المسلمين يرسل أولاده للدراسة في المدارس الأجنبية بسبب سمعتها العالية. وقد اشتغل في تلك المدارس بعض المدرسين الذين عملوا على إيقاظ الحركة الأدبية العربية كالمعلم نخلة زريق في القدس. كما أن خريجي تلك المدارس الأجنبية، وخصوصاً دار المعلمين الروسية في الناصرة، كانوا طلائع الأدباء والصحافيين في فلسطين.[٤٧]

تحسنت أوضاع التعليم في أنحاء فلسطين خلال عهد السلطان عبد الحميد نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة، وتنافس الجمعيات التبشيرية الأوروبية في فتح المدارس. لكن الثقافة السائدة في البلد، وخصوصاً بين المسلمين، ظلت دينية تقليدية. فقليلون جداً من أبناء فلسطين اختاروا إكمال تحصيلهم العلمي في الجامعات الحديثة داخل حدود الإمبراطورية أو خارجها.[٤٨] واستمرت الأغلبية في طلب التعليم العالي في الأزهر وغيره من المدارس الدينية في القاهرة ودمشق وإستنبول. وتشير إحصاءات عدد المجاورين في رواق الشوام في الأزهر إلى استمرار وصول عشرات الطلبة من أنحاء بلاد الشام، بما فيها فلسطين، للدراسة هناك. بل يبدو أن نسبة الفلسطينيين بين مجاوري الرواق ازدادت منذ مطلع القرن

العشرين فوصلت حصتهم، سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣ ـ ١٩٠٤م، إلى ١٣٥ مجاوراً من مجموع ٢٢٢ مجاوراً.[٤٩] وقد برز بعض أبناء المدن الفلسطينية بين كبار مشايخ الأزهر أمثال الشيخ منيب هاشم الجعفري الذي أصبح قاضياً في طرابلس الشام، والشيخ عيسى منون، من قرية عين كارم، الذي تولى مشيخة رواق الشوام، والشيخ يوسف النابلسي الذي أصبح شيخ رواق الحنابلة، والذي صار إضافة إلى منصبه هذا عضواً في مجلس إدارة الأزهر في أول إنشائه على عهد الشيخ محمد عبده. كذلك برز الكثيرون من أبناء نابلس ونواحيها في مدارس دمشق كطلبة ثم كخريجين عُينوا في وظائف المشيخة وتدريس المذهب الحنبلي.[٥٠]

لاقى العلماء ومشايخ الحركات الصوفية اهتماماً من السلطات العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي سعى لتجنيدهم لخدمة سياسته الإسلامية. كما أن هذه الفئة لم تخسر نفوذها وتأثيرها في أغلبية السكان على الرغم من نشوء مجموعة صغيرة من المثقفين الجدد، خريجي المدارس الحديثة. وفي بعض المناطق وسع رجال الحركات الصوفية نشاطهم كما فعل الشيخ علي اليشرطي في ترشيحا وعكا، حيث أصبح لطريقته مريدون ومؤيدون.[٥١] وبصورة عامة، سادت الثقافة الدينية وتقاليد الإيمان بالأولياء والقديسين معظم أوساط المجتمع الفلسطيني حتى نهاية العهد العثماني. كما استمرت تقاليد زيارة الأولياء وإقامة المواسم وأهمها النبي موسى والنبي صالح ثم النبي روبين وعلي بن العليم. هذه المواسم، وأمثالها، كانت مهرجانات شعبية، يشارك فيها الآلاف من مناطق متعددة.[٥٢] وهكذا تعايشت الثقافة الجديدة الناشئة في المدن الكبرى، وخصوصاً القدس ويافا ثم حيفا، إلى جانب تقاليد العصور السابقة وعاداتها التي ظلت مسيطرة على عقول أغلبية أهالي فلسطين.

خامساً: بداية الاستيطان الصهيوني

عاش اليهود في فلسطين كأقلية صغيرة تحظى بحماية الدولة مثل بقية أهل الذمة خلال قرون متعاقبة من الحكم الإسلامي حتى أوائل القرن التاسع عشر. ولم يتعدّ تعداد هذه الأقلية في ذلك الحين ٢٪ من مجموع عدد السكان (نحو ٥٠٠٠ نسمة) سكن نصفهم تقريباً في القدس، وسكن الباقي في المدن الثلاث الأُخرى التي اعتبروها مقدسة: الخليل وصفد وطبرية. أمّا ريف فلسطين فكان خالياً تقريباً من السكان اليهود، ما عدا مجموعة صغيرة من العائلات اليهودية التي سكنت بعض

قرى الجليل. لقد اشتهر العثمانيون بمعاملتهم الحسنة لغير المسلمين، فاختار الكثيرون من يهود الأندلس، الذين طردوا من هناك بعد زوال الحكم الإسلامي، الهجرة إلى أنحاء الإمبراطورية العثمانية. ثم وصل بعض هؤلاء إلى فلسطين وسكن القدس وصفد وغيرهما من المدن في النصف الأول من القرن السادس عشر.[٥٣] لكن الأقلية اليهودية ظلت هامشية من ناحية عددها وحجم تأثيرها في تاريخ البلد حتى أواسط القرن التاسع عشر. بعد ذلك شهدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين ازدياداً واضحاً، في ظل ازدياد النفوذ والتغلغل الأوروبيين في عصر التنظيمات. وقفز عدد اليهود نتيجة ذلك إلى نحو ٥٪ من مجموع عدد سكان البلد، عشية بدء الهجرة الصهيونية سنة ١٨٨٢، أي نحو ٢٢,٠٠٠ شخص.[٥٤] كانت الأقليات اليهودية في فلسطين وبقية أنحاء الإمبراطورية العثمانية تتمتع بالحماية، وتدار شؤونها الداخلية بحسب نظام «الملت» العثماني الذي سمح للأقليات الدينية بهامش كبير من الإدارة الذاتية. هذه المعاملة المتسامحة استمرت من قبَل الدولة وأغلبية المسلمين حتى أواسط القرن التاسع عشر، على الرغم من بروز المطامع الاستعمارية وازدياد التغلغل الأوروبي في المنطقة. وحتى عندما نشبت الصراعات الطائفية بين المسلمين والدروز من جهة، والمسيحيين من جهة أُخرى في حلب ثم دمشق وجبل لبنان، فإن العلاقة مع اليهود لم تتغير كثيراً.

يتفق معظم المؤرخين اليهود والعرب على أن بداية الاستيطان الصهيوني سنة ١٨٨٢ كانت منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات العربية ـ اليهودية. هذا الاستنتاج يبدو منطقياً ومقنعاً في ضوء تناقض المصالح القومية، واشتداد حدة الصراع بين الطرفين عقب الحرب العالمية الأولى. لكن المتفحص لمسيرة تلك العلاقات في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، قد لا يجد إثباتات كافية تدعم هذا الاستنتاج. لقد أُطلق اسم هواة صهيون أو أحباء صهيون على المهاجرين الأوائل من يهود روسيا ورومانيا وبولندا، في الفترة ١٨٨١ ـ ١٩٠٤.[٥٥] ولم يكن هواة صهيون أول من جاء لاستيطان فلسطين من منطلقات أيديولوجية ودينية، فقد سبقهم إلى ذلك الهيكليون الألمان، ومجموعات يهودية هاجرت إلى فلسطين من اليمن وغيرها من بلاد الشرق والغرب. لكن هذه الهجرة الصهيونية، منذ سنة ١٨٨٢، كانت أكثر تنظيماً، وهدف أصحابها، من خلال استيطانهم، إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين على حساب سكانها الأصليين. لكن هذا الهدف الذي يقف وراء إقامة المستعمرات أو القرى الزراعية الصهيونية لم تستوعبه مباشرة النخب السياسية الفلسطينية حتى مطلع القرن العشرين. أمّا الفلاحون الفلسطينيون الذين خسروا أراضيهم عقب إقامة

المستعمرات على حساب قراهم، فتميزت ردات فعلهم بالعفوية وغياب التنظيم.[٥٦] فأهالي فلسطين الذين عاشوا على تراب وطنهم أجيالاً متعاقبة كانوا على ثقة، في تلك المرحلة، بأن السلطان ودولته يشكلان سداً منيعاً لا يمكن للمستوطنين أن يتغلبوا عليه. هذا التقويم وانعدام حرية التعبير عن الرأي أو إمكانات التنظيم السياسي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني جعلت ردة الفعل العربية على نشاط الهجرة الصهيونية الأولى (١٨٨١ ـ ١٩٠٤) ضعيفة، وغير فعالة. لكن قبل الحديث عن ردة الفعل العربية وسياسة الدولة العثمانية بتوسع، لنعرض أولاً ماهية تلك الهجرة الأولى وحجم عملية الاستيطان التي قامت بها.

بدأ الاستيطان اليهودي خارج نطاق المدن الأربع التي سكنتها الأقلية اليهودية تقليدياً في فلسطين على الأقل منذ سنة ١٨٧٨. فقد انتقل أفراد من بعض العائلات الصفدية للسكن في قرية الجاعونة التي اشتروا نصف أراضيها، كما أقام بعض يهود القدس مستعمرة بيتح تكفا على أراضي قرية ملبس التي باعها تاجرا الأراضي أنطوان تيان وسليم كسار.[٥٧] لكن تلك العائلات اليهودية لم تتحمل صعوبات ظروف الحياة في هاتين القريتين، فعاد أفرادها للسكن في المدن التي جاؤوا منها. لذا تعتبر سنة ١٨٨٢ بداية الاستيطان الصهيوني مع هجرة هواة صهيون من روسيا ورومانيا، وإقامة مستعمرتي ريشون لتسيون جنوبي يافا وزخرون يعقوف على أراضي زمارين، إضافة إلى استيطان مستعمرة بيتح تكفا من جديد، وإنشاء مستعمرة روش بينا على أراضي الجاعونة. هذه المستعمرات الزراعية التي أقامها رجال الهجرة الصهيونية كانت ظاهرة جديدة في تاريخ فلسطين وتاريخ العلاقات العربية ـ اليهودية. فخلال مئات السنين اعتاد أهالي فلسطين وجود أقلية يهودية تعيش في المدن وتعتمد في حياتها، إلى حد كبير، على التبرعات التي تجمع من يهود العالم وتوزع عليهم (حلوكاه). هذه الأقلية اليهودية تكلم أفرادها العربية واندمجوا في ثقافة السكان العرب وعاداتهم. أمّا المستوطنون الجدد فجاؤوا من أوروبا بأفكار وثقافة غريبتين على أهالي البلد الأصليين، كالمستوطنين الألمان من قبلهم. وعلى الرغم من ذلك، فإن المؤرخين اليهود، في معظمهم، يبالغون في أهمية دور المستعمرات الأولى، والصدامات العنيفة التي نشبت بين الفلاحين الفلسطينيين وجيرانهم الجدد. كما أن الأثر الاقتصادي والسياسي للاستيطان الصهيوني الذي قام به هواة صهيون كان ضعيفاً بعكس ما روجت الدعاية والأدبيات الصهيونية.

تميزت الهجرة الصهيونية الأولى التي قام بها هواة صهيون (١٨٨١ ـ ١٩٠٤) بعفويتها وبعدم تنظيمها. بدأت تلك الهجرة من روسيا عقب الاعتداءات التي واجهها

اليهود منذ صيف سنة ١٨٨١، بعد محاولة اغتيال القيصر إسكندر الثاني.[٥٨] وقد انتقلت الأجواء المعادية لليهود إلى رومانيا ثم بولونيا ودول أُخرى في وسط أوروبا وشرقها، الأمر الذي دفع مئات الآلاف إلى الهجرة غرباً، وصلت أغلبيتهم إلى أميركا، وجزء صغير إلى فلسطين. ونشطت الجمعيات الصهيونية في شراء الأراضي وإقامة المستعمرات خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. لكن هؤلاء المستوطنين واجهوا مشكلات وصعوبات كثيرة هدت من عزائمهم وحدّت من نجاح مشروعهم الاستيطاني المثالي. أمّا أهم تلك المشكلات فهي:

١ ـ مشكلة التأقلم وفق أوضاع الحياة الصعبة في المستعمرات الزراعية. فالأمراض، كالملاريا، والعمل الجسماني الشاق، وحياة القرى الزراعية كانت كلها أقوى من عزيمة الكثيرين من المستوطنين المثاليين. فهؤلاء على الرغم من حماستهم للمشروع الصهيوني لم يعتادوا، في المدن التي جاؤوا منها، مواجهة الأوضاع المعيشية والصحية المرتبطة بالعمل الزراعي الجسماني. لذا يأس الكثيرون منهم وتركوا البلد.

٢ ـ واجه المستوطنون الجدد ضائقة اقتصادية لأن أسعار منتوجاتهم الزراعية لم تكفِ لتأمين معيشتهم وسداد الديون التي تراكمت عليهم. ووافق البارون إدموند دو روتشيلد على تقديم المساعدات المالية للمستعمرات، واستمر في تقديم الدعم إلى المستعمرات الأولى مدة ١٨ سنة (١٨٨٢ ـ ١٩٠٠)، فحاز لقب «المتبرع المعروف» في تاريخ الصهيونية.[٥٩] إلاّ إن موظفي روتشيلد ومفتشيه تسلطوا على حياة المستوطنين الذين صاروا يعتاشون على الصدقات المقدمة إليهم، كما كان يهود فلسطين سابقاً يعتاشون على نظام «الحلوكاه».

٣ ـ نشبت خلافات داخلية في صفوف حركة هواة صهيون بين جماعات المتدينين والعلمانيين، وخلافات أُخرى على خلفية الصعوبات الاقتصادية ودور موظفي روتشيلد في إدارة المستعمرات. فهددت هذه الخلافات بشل حركة الاستيطان الصهيوني واضمحلالها. لكن المحاولات المتكررة لتوحيد الصفوف نجحت سنة ١٨٨٧، فاختيرت بعد ذلك قيادة مشتركة، وحصلت حركة هواة صهيون على اعتراف الحكومة الروسية بها، فصارت تعمل بين الجوالي اليهودية الروسية بصورة علنية ورسمية.

٤ ـ كان موقف الدولة العثمانية سلبياً من الهجرة الصهيونية منذ البداية، فأعلنت، منذ أواخر سنة ١٨٨١، أنها تسمح لليهود بالهجرة إلى جميع أنحاء الإمبراطورية ما عدا فلسطين، شريطة أن يصبح المهاجرون مواطنين عثمانيين

يحترمون قوانين الدولة ويخضعون لها.[٦٠] وعلى الرغم من أن تطبيق تلك السياسة المعلنة رسمياً لم يكن حازماً ولا ناجعاً طوال فترة السلطان عبد الحميد الثاني وما بعده، فإن هذا الموقف المعارض للهجرة الصهيونية واستيطانها فلسطين شكّل عقبة معينة أمام المشروع الصهيوني حتى الحرب العالمية الأولى.

٥ ـ لم تشهد فلسطين حركة مقاومة منظمة للمشروع الصهيوني طوال عهد السلطان عبد الحميد. لكن فئة الأعيان في المدن وخصوصاً القدس التي تأثرت أكثر من غيرها بهجرة اليهود إليها، وباستملاكهم الأراضي في منطقتها، عبّرت عن رأيها المعارض، كما حدث في العريضة التي قدمتها سنة ١٨٩١ إلى الصدر الأعظم وطالبت فيها بمنع هجرة اليهود الروس إلى فلسطين وتحريم استملاكهم الأراضي.[٦١] كما نشب بعض الصدامات العنيفة بين الفلاحين الفلسطينيين والمستوطنين أسفر أحياناً عن قتلى وجرحى، إضافة إلى الخسائر المادية في البيوت والمزروعات. تلك الحوادث، وإن كانت متفرقة وعلى خلفيات صراعات الجيران أو لأسباب جنائية، ساهمت في جعل حياة المستوطنين خطرة، وردعت الكثيرين عن الانضمام إلى المستعمرات الزراعية.[٦٢]

أدت المشكلات والصعوبات المذكورة أعلاه إلى تفكك بعض المستعمرات، وإلى الحدّ من عدد سكان القرى الزراعية التي أُقيمت منذ سنة ١٨٨٢. كانت حصيلة الاستيطان الصهيوني في فلسطين عشية مؤتمر بازل سنة ١٨٩٧، ١٧ مستعمرة: تسع منها في الجليل الشرقي وثمان في المنطقة الساحلية، في أواسط البلد. وجاء في تقرير عن أوضاع تلك القرى الزراعية قُدم إلى المؤتمر أن مجموع عدد سكان المستعمرات التسع في الجليل وصل حينذاك إلى ١٥٦٢ شخصاً، ووصل مجموع مساحة الأراضي إلى ٩١,١٠٠ دونم. أمّا المستعمرات الثماني الأُخرى فكان فيها ٢٣٠٥ أشخاص، وبلغت مساحة أراضيها ٤٨,١٣٠ دونماً. والخلاصة، أن مجموع عدد سكان المستعمرات الزراعية الصهيونية، وصل، حينذاك، إلى ٣٨٦٧ نسمة يملكون ١٣٩,٢٣٠ دونماً من الأراضي.[٦٣] هذه الأرقام تشير، بصورة واضحة، إلى الحجم الحقيقي لعملية الاستيطان التي نفذها هواة صهيون خلال عقد ونصف عقد من الزمان (١٨٨٢ ـ ١٨٩٧). في ضوء ذلك، كان تأثير نشاط المستوطنين الأوائل هامشياً بالنسبة إلى أغلبية أهالي فلسطين الذين لم يشعروا بتهديد حقيقي لمصالحهم ومستقبلهم. إضافة إلى ذلك، فإن سكان المستعمرات الزراعية شكلوا، حينذاك، أقل من ١٠٪ من الأقلية اليهودية في فلسطين. لقد اتجه اليهود الذين جاؤوا إلى فلسطين، في معظمهم، إلى المدن، وخصوصاً القدس. لكن الجديد هو

أنه إضافة إلى القدس وصفد وطبرية والخليل، أخذ اليهود يسكنون في المدن الساحلية، وخصوصاً تلك التي نزلوا فيها أول وصولهم، أي يافا وحيفا.[٦٤] لقد شهدت فلسطين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر استمراراً في التحولات الجذرية التي بدأت في الربع الذي سبقه. لذا فإن الهجرة الصهيونية والاستيطان الزراعي المتواضع لم يبرزا كظاهرة ذات دلالات خاصة عند أغلبية أهالي البلد، فلم يختلف موقفهم منها عن الموقف السلبي اللامبالي من الاستيطان الألماني.

سادساً: هيرتسل والصهيونية السياسية

نشطت الجمعيات الصهيونية في تنظيم هجرة اليهود إلى فلسطين وإنشاء القرى الزراعية واستيطان المدن منذ أوائل الثمانينات فيما عرف بالصهيونية العملية. لقد آمن نشيطو تلك الجمعيات بأن المشروع الصهيوني الداعي إلى تجميع اليهود في فلسطين، وإلى إقامة وطن قومي لهم، يكون تحقيقه بتنفيذ خطة للاستيطان العملي. وهكذا عمل هواة صهيون مدة عقد ونصف عقد من الزمان (١٨٨١ ـ ١٨٩٧) قبل إقامة الحركة الصهيونية العالمية، واستمروا في ذلك بعد عقد مؤتمر بازل أيضاً. أمّا هيرتسل الذي أصبح زعيماً للمنظمة الصهيونية العالمية فكانت له خطة أُخرى للحصول على وطن قومي، عن طريق الاتصالات السياسية بزعماء الدول العظمى وإقناعهم بالفكرة. لذا فإن هواة صهيون ظلوا المحرك الأساسي لعملية الاستيطان في فلسطين حتى بعد إقامة المنظمة الصهيونية، بينما عُرف الخط الذي تزعمه هيرتسل بالصهيونية السياسية.

ولد تيودور هيرتسل في بودابست في هنغاريا سنة ١٨٦٠، وأنهى دراسته الثانوية فيها، ثم نزحت عائلته سنة ١٨٧٨ إلى فيينا. في العاصمة النمساوية، التحق هيرتسل بجامعتها وتخرج منها سنة ١٨٨٤ بدرجة دكتوراه في الحقوق. لم تبد على هيرتسل فيما يتعلق بخلفيته الاجتماعية أو بثقافته وبتطلعاته حتى ذلك الوقت، أية بوادر اهتمام بالصهيونية والمسألة اليهودية.[٦٥] لكن اللاسامية التي واجهها اليهود في أوروبا أدت إلى اقتناعه بالفكرة الصهيونية حلاً للمشكلة اليهودية، وصار خلال مدة قصيرة زعيماً لتلك الحركة. وقد صاغ آراءه في هذه المسألة في كتابه بالألمانية «دولة اليهود» والذي نشره في فيينا، في شباط/فبراير ١٨٩٦.[٦٦] وبعد محاولات أولية لإقناع زعماء الدول الكبرى بالحل الذي طرحه في كتابه، اتجه هيرتسل إلى إقامة تنظيم أو جمعية تعمل على تنفيذ مشروعه

السياسي بصورة منظمة، ونجح في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل، في أواخر آب/أغسطس ١٨٩٧. وضع هذا المؤتمر أهداف الحركة الصهيونية التي عرفت باسم «برنامج بازل» والذي نص على إقامة وطن لليهود في فلسطين. كما انتخب المندوبون هيرتسل رئيساً للجنة التنفيذية ورئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية.[٦٧] وركز هيرتسل نشاطه بعد ذلك المؤتمر على مجالين:

١ ـ تقوية المنظمة الصهيونية عن طريق المؤتمرات وإنشاء الأجهزة والمؤسسات.

٢ ـ مقابلة زعماء الدول الكبرى وحكامها لدعم تنفيذ المشروع الصهيوني بإقامة دولة لليهود.

باشرت المنظمة الصهيونية، بزعامة هيرتسل، إنشاء الأجهزة والمؤسسات التي تعمل على توطين اليهود في فلسطين، فأقيم، سنة ١٨٩٩، بنك الاستعمار اليهودي. ثم أقر المؤتمر الصهيوني الخامس في سنة ١٩٠١ إقامة الصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت). وقد باشر هذا الصندوق نشاطه في فلسطين سنة ١٩٠٥ في شراء الأراضي والاستيطان، وظل الصندوق القومي يعمل في هذا المجال بعد قيام دولة إسرائيل حتى يومنا هذا.[٦٨] أمّا في مجال السعي لدى الدول الكبرى وزعماء العالم من أجل إقناعهم بتبني المشروع الصهيوني، أو دعمه سياسياً على الأقل، فكان لهيرتسل عدة جولات. كانت ألمانيا أول دولة اتجه زعيم الحركة الصهيونية إلى طلب مساعدتها، بسبب علاقاتها الحميمة مع الدولة العثمانية، والأخبار عن نية القيصر الألماني زيارة إستنبول وفلسطين. وبعد المباحثات الأولية في ألمانيا والتي طلب فيها هيرتسل إلى الإمبراطور التوسط لدى عبد الحميد الثاني، تمت مقابلة ثانية بين هيرتسل والقيصر ويلهلم في القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٩٨.[٦٩] لكن نتيجة المقابلة كانت مخيبة لآمال زعيم الحركة الصهيونية لأن السلطان رفض تلميحات ضيفه بشأن هذا الموضوع حين زاره في إستنبول. كما أن ألمانيا لم تكن معنية باستعمال نفوذها للضغط على حليفتها، بسبب المنافسة الأوروبية، وخصوصاً البريطانية، في طلب ود الدولة العثمانية.

في تلك المرحلة من محاولات هيرتسل تحقيق المشروع الصهيوني بالطرق الدبلوماسية من خلال الدول العظمى، أظهر أحد أعلام فلسطين البارزين، يوسف ضياء الخالدي، اهتماماً غير عادي بمخططات زعيم الحركة الصهيونية. فقد أبدى الخالدي اهتمامه بأوضاع اليهود في فلسطين عامة والقدس خاصة، منذ أواسط

السبعينات بعد توليه رئاسة البلدية، ثم خلال زياراته للعاصمة النمساوية ومكوثه بها.[٧٠] وكان يوسف ضياء يعيش في إستنبول حين عقد المؤتمر الصهيوني الأول، ثم عندما جاء القيصر الألماني لزيارة العاصمة العثمانية. لذا فإنه كان مطلعاً على تحركات هيرتسل ومحاولاته إخراج «برنامج بازل» إلى حيز التنفيذ. على الرغم من ذلك تبقى مبادرة الخالدي في الكتابة إلى هيرتسل ومضمون ما جاء في رسالته المؤرخة في الأول من آذار (مارس) ١٨٩٩ شيئاً فريداً لم يحظ باهتمام المؤرخين العرب.[٧١] هذه الرسالة على الرغم مما تضمنته من تعابير قد تكون غريبة عن الآذان العربية في أيامنا، فإنها وثيقة مهمة تعكس بداية وعي النخبة الفلسطينية بمخاطر المخططات الصهيونية على أهالي البلد الأصليين.

أرسل يوسف ضياء الخالدي رسالته المكتوبة بالفرنسية إلى هيرتسل عن طريق صادوق كاهان، رئيس الطائفة اليهودية في فرنسا حينذاك، ومن المقربين من زعماء الحركة الصهيونية.[٧٢] افتتح الخالدي رسالته بالتعبير عن مشاعر التقدير والمودة تجاه اليهود. بعد ذلك انتقل إلى الحديث عن الصهيونية التي اعتبرها فكرة طبيعية وعادلة. والأهم من ذلك، أن الكاتب عبّر في رسالته عن اعترافه بحق اليهود التاريخي في فلسطين، وبإمكان عودتهم إلى العيش فيها كما في العصور الغابرة. لكن الخالدي يضيف بعد ذلك أن مصير الأمم لا يتقرر بناء على المفاهيم المجردة والمثالية، وإنما على أساس الواقع والحقائق اللذين يجب أن يؤخذا بعين الاعتبار. والواقع هو أن فلسطين آهلة بسكانها المسلمين والمسيحيين، الأمر الذي لا يترك مجالاً من الناحية الجغرافية لتحقيق المشروع الصهيوني. لذا يرى يوسف ضياء أن محاولات الاستيلاء على فلسطين المقدسة بالنسبة إلى المسلمين والمسيحيين، ستجلب ردة فعل عدائية تسيء إلى وضع اليهود في فلسطين خاصة، وفي أنحاء الإمبراطورية العثمانية عامة. ولا يرى كاتب الرسالة أي إمكان واقعي لتحقيق المخطط الصهيوني إلاّ بالحرب والمدافع، لكن مثل تلك الحرب لن يقوم به أي من الدول العظمى الأوروبية، بما في ذلك بريطانيا والولايات المتحدة أكثر الدول عطفاً على اليهود. فكيف إذاً سيستطيع عشرة ملايين من يهود العالم الاستيلاء على فلسطين والتغلب على ٣٠٠ مليون مسلم إضافة إلى ٣٩٠ مليون مسيحي يعتبرون المنطقة بلاداً مقدسة لهم؟ لذا يقترح الخالدي على هيرتسل أن تتوقف الصهيونية عن محاولاتها تحقيق مشروعها بالمعنى الجغرافي «وترك فلسطين بحق الله، بسلام.»[٧٣]

وصلت رسالة الخالدي إلى هيرتسل الذي كان حينذاك في فيينا، فقام من جانبه بالرد عليها بعد أيام قليلة في ١٩ آذار (مارس) ١٨٩٩. في البداية عبّر زعيم

الحركة الصهيونية، من جانبه، عن تقديره لتعابير الود للشعب اليهودي التي جاءت في رسالة الخالدي. ثم أضاف أن اليهود هم أفضل أصدقاء الأتراك منذ أيام السلطان سليم الذي فتح أبواب مملكته أمام النازحين من إسبانيا.[٧٤] أمّا المشروع الصهيوني فليس فيه أي ضرر للدولة العثمانية، وإنما العكس هو الصحيح، بحسب أقوال هيرتسل. إذ إن هجرة اليهود إلى البلد وجلب الموهبة والمبادرة والإمكانات المالية ستؤدي إلى تحسن أوضاع المنطقة. ويتفق هيرتسل مع الخالدي على أن اليهود لا قدرة لهم على الحرب، ويضيف أن غايتهم هي العيش بهدوء وسلام فلا أساس للخوف من هجرتهم. أمّا بالنسبة إلى أهالي فلسطين «غير اليهود» فلا أحد يفكر في إبعادهم،[٧٥] بل إن خيرهم ومصلحتهم الشخصية سيتعززان لأن أسعار أراضيهم سترتفع خمسة أو عشرة أضعاف. على هذا الأساس فإن أصدقاء تركيا يجب أن يكونوا أصدقاء للصهيونية. أخيراً يرد هيرتسل على نصيحة الخالدي بأن يفتش اليهود عن بلد آخر غير فلسطين بما يشبه التهديد بأنه إذا رفض السلطان الاقتراحات الصهيونية المقدمة إليه «فإننا سنفتش، وصدقني أننا سنجد في مكان آخر ما نصبو إليه.»[٧٦]

تشكل رسالة يوسف ضياء الخالدي إلى زعيم الحركة الصهيونية سنة ١٨٩٩، وردّ الأخير عليها، حواراً مباشراً فريداً في نوعه في تلك المرحلة من بداية الصراع العربي ـ الصهيوني. ولا ندري مدى التنسيق بين كاتب الرسالة والسلطات العثمانية، إلاّ إن الخالدي عبّر، إلى حد بعيد، عن موقف الدولة العثمانية في مواجهة محاولات هيرتسل الحصول على ميثاق من السلطان عبد الحميد يمنح اليهود بموجبه حق جعل فلسطين وطناً قومياً لهم يتمتع بحكم ذاتي. فبعد فشل المحاولات للاستعانة بقيصر ألمانيا لتحقيق هذا الهدف، سعى زعماء الحركة الصهيونية للاتصال برجال الدولة العثمانية مباشرة واقترحوا المساعدة في سد الديون العثمانية في مقابل إصدار مثل هذا الميثاق.[٧٧] ففي أيار (مايو) ١٩٠١، قابل هيرتسل السلطان عبد الحميد وقدم اقتراحاً بالسعي لتوحيد ديون الدولة العثمانية، ومساعدتها في سد تلك الديون إذا ما رحب السلطان بهجرة اليهود إلى إمبراطوريته والاستيطان فيها. واستمرت اللقاءات بين بعض زعماء الحركة الصهيونية ورجالات الدولة العثمانية في السنة التالية، لكن من دون فائدة. فقد عارض السلطان عبد الحميد استيطان اليهود بأعداد كبيرة في فلسطين، كما فشل هيرتسل في إيجاد الأموال اللازمة، فتوقفت المباحثات بين الطرفين. وقد اشتهر عبد الحميد برفضه الحازم لمساعي هيرتسل السياسية بعد مقابلته له في ٢٥ تموز (يوليو)

١٩٠٢.[٧٨] في المقابل، علينا ألاّ ننسى أن الهجرة إلى فلسطين وإقامة المستعمرات الصهيونية فيها لم تتوقفا طوال مدة حكم هذا السلطان لأسباب تتعلق بضغوط الدول الأوروبية وفساد الإدارة العثمانية وعدم فاعليتها.

اقتنع هيرتسل بعد مقابلاته مع السلطان وبعض مقربيه بأنه لن يحصل على ما يبتغي من السلطات العثمانية نفسها. لذا انتقل بمساعيه السياسية إلى المحطة التالية، بريطانيا. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٢، التقى هيرتسل وزير المستعمرات البريطاني، جوزف تشمبرلين، واقترح عليه أن تقوم بلاده بدعم مشروع استيطان اليهود في قبرص أو العريش. وقد تم صرف النظر عن قبرص بسرعة، بينما تابع الطرفان فحص إمكان العريش. وبعد لقاء وزير الخارجية البريطانية، التقى اللورد كرومر، حاكم مصر، واتُّفق على إرسال بعثة لدراسة المنطقة وتقديم مشروع الامتياز إلى المنظمة الصهيونية. ووصلت البعثة، فعلاً، إلى العريش في شباط (فبراير) ١٩٠٣ وعملت أشهراً في مسح المنطقة ودراستها. لكن التقرير جاء غير مشجع، بسبب طبيعة المنطقة الصحراوية وقلة مياهها، الأمر الذي يجعلها غير ملائمة لاستيطان اليهود الأوروبيين.

عاد هيرتسل من القاهرة واجتمع ثانية بوزير المستعمرات البريطاني الذي بلغه اقتراحه منطقة «أوغندا» التي لم يتحمس لها الزعيم الصهيوني في البداية، لكن المؤتمر الصهيوني السادس، الذي عقد سنة ١٩٠٣، ناقش اقتراح هيرتسل توطين المهاجرين اليهود من روسيا وغيرها في أوغندا كمرحلة موقتة في سبيل إيصالهم بعد ذلك إلى فلسطين. وقد أدى هذا الاقتراح إلى إثارة عاصفة داخل قاعات المؤتمر وخارجها، فانقسم المندوبون إلى فئتين: مؤيدة ومعارضة. واتهمت الفئة المعارضة هيرتسل «بالخيانة» ونقض برنامج مؤتمر بازل، وهددت بالانشقاق عن المنظمة الصهيونية إذا ما حاول تنفيذ مشروع أوغندا.[٧٩] لكن هيرتسل، على الرغم من حصوله على دعم أغلبية أصوات المندوبين، تعهد بعدم القيام بخطوات عملية في هذا الشأن. كما أن بريطانيا نفسها تراجعت عن عرضها هذا فمات مشروع أوغندا في بدايته سنة ١٩٠٣. وعاد هيرتسل فالتقى زعماء الدول العظمى، لكنه لم يعمر طويلاً، إذ مرض وتوفي في ٣ تموز (يوليو) ١٩٠٤. وهكذا انتهت المرحلة الأولى من محاولات تنفيذ المشروع الصهيوني عن طريق الدبلوماسية من جهة، والاستيطان العملي في أنحاء فلسطين فيما عرف بالهجرة الأولى التي قادها هواة صهيون من جهة أُخرى.

لم تقم المنظمة الصهيونية خلال زعامة هيرتسل بأي نشاط استيطاني ملحوظ،

وإنما ركزت نشاطها على الساحة الدبلوماسية وإقامة بعض المؤسسات. أمّا بعد وفاته فقد قررت تلك المنظمة، منذ سنة ١٩٠٥، بدء نشاط استيطاني باشرت تنفيذه فعلياً سنة ١٩٠٨. ووصل عدد المستعمرات الصهيونية في فلسطين سنة ١٩٠٥ إلى ٢٥ مستعمرة، مجموع عدد سكانها ٦٥٠٠ نسمة.[٨٠] وكانت التجربة الاستيطانية قد فشلت في خمس منها فهُجرت ثم أعيد استيطانها مجدداً في عهد الانتداب البريطاني. لقد ظل عدد القرى الزراعية التي أقيمت حتى ذلك الوقت صغيراً ووزنها الاقتصادي هامشياً. لكن حصة اليهود من مجموع عدد سكان فلسطين كانت قد وصلت إلى ١٠٪ أي نحو ٦٠,٠٠٠ نسمة. لقد استمر عدد سكان فلسطين، على العموم، في الارتفاع، ووصل مع مطلع القرن العشرين إلى أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ نسمة. لكن نسبة الزيادة الديموغرافية بين اليهود كانت أعلى بسبب عاملي الهجرة والاستيطان اللذين تحدثنا عنهما، إذ بينما كان اليهود ٢٪ من مجموع عدد سكان فلسطين في أوائل القرن التاسع عشر، فإنهم أصبحوا ٥٪ سنة ١٨٨١، ثم ارتفعوا إلى نحو ١٠٪ مع نهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني. والأهم من ذلك، أنه، وأول مرة في تاريخ اليهود الحديث، نشأت بينهم حركة سياسية تدعي تمثيل مصالحهم الجماعية، وتعمل على إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين. لذا فإن النشاط الاستيطاني لهواة صهيون (١٨٨١ ـ ١٩٠٤) من جهة، وإقامة المنظمة الصهيونية العالمية بزعامة هيرتسل سنة ١٨٩٧ من جهة أُخرى، شكلا حجر الأساس للمشروع الصهيوني.

الفصل التاسع

اليقظة العربية
ونهاية الإمبراطورية العثمانية

واجهت الدولة العثمانية في العقد الأخير من تاريخها (١٩٠٨ ـ ١٩١٨) تأزم علاقاتها الخارجية ووصول تناقضاتها الداخلية إلى مرحلة الانفجار. فقد حفلت تلك السنوات بأحداث وتحديات قادت بسرعة إلى انهيار آخر الإمبراطوريات الإسلامية ونشوء نظام دولي جديد في الشرق الأوسط تحكمه الدول الاستعمارية والحركات القومية. كانت بداية تلك الأحداث في تموز (يوليو) ١٩٠٨ حين اضطر السلطان عبد الحميد الثاني إلى إعادة الدستور في محاولة لامتصاص حركة المعارضة المتزايدة لنظام حكمه القائم على سياسة القمع والاستبداد. لكن الانقلاب السياسي الذي فرضه «الشبان الأتراك» لم يكن إلاّ الخطوة الأولى التي أدت، في نهاية الأمر، إلى ثورة أطاحت حكم هذا السلطان، وإلى قيام ديكتاتورية عسكرية قادت الدولة إلى الاشتراك في الحرب العالمية. لقد اكتشف رجال تركيا الفتاة بعد تسلمهم الحكم في نيسان (أبريل) ١٩٠٩ أن الدستور ليس حلاً سحرياً لمشكلات الدولة الداخلية والخارجية. فأطماع الدول الاستعمارية، وتبلور الحركات القومية الانفصالية، لم تترك فرصة لمحاولات إنقاذ الإمبراطورية. ضمن هذا الإطار العام من التحديات التي واجهت الشبان الأتراك بعد وصولهم إلى السلطة، سنعرض في هذا الفصل تبلور اليقظة العربية والأحداث المحلية في الساحة الفلسطينية. وهذه الأحداث، التي انتهت بسقوط الإمبراطورية وقدوم الاحتلال البريطاني، كانت مفترق طرق مهماً في تاريخ الشعب الفلسطيني، والبداية الحقيقية للصراع العربي ـ الصهيوني.

أولاً: تركيا الفتاة
وإعادة النظام الدستوري

نجح السلطان عبد الحميد الثاني، منذ تعليقه الدستور سنة ١٨٧٨، في تحقيق استقرار نسبي لنظام الحكم، وفي المحافظة، إلى حد كبير، على وحدة الأراضي العثمانية بعد فقدان تونس ومصر. فالخطوات التي اتخذها ضد أنصار

الدستور ورجال الإصلاح المدنيين فرقت صفوف المعارضة التي اضطر بعض زعمائها إلى الهجرة والعمل من عواصم الدول الأوروبية. وعلى الرغم من نشاط مجموعات المعارضة في لندن وباريس وجنيف والقاهرة وغيرها، فإنها ظلت قليلة التأثير داخل حدود الدولة العثمانية حتى مطلع القرن العشرين.[١] لكن انتصار اليابان العسكري على روسيا القيصرية سنة ١٩٠٥، وإقامة أنظمة دستورية برلمانية في كل من روسيا وإيران، شدا من عزيمة المؤيدين لإعادة الدستور، المعارضين لاستمرار نظام القمع والاستبداد الحميدي. فمنذ سنة ١٩٠٦، بدأت تنشأ خلايا المعارضة في صفوف وحدات الجيوش المنتشرة في أقاليم الإمبراطورية. وكانت أولى تلك الجمعيات السرية العسكرية لجنة الوطن والحرية التي أقامها في دمشق مجموعة من الضباط الشبان اشتهر منهم، فيما بعد، مصطفى كمال أتاتورك. كما أنشئت خلايا للمعارضة في يافا والقدس في صفوف ضباط الجيش الخامس الذين رابطوا هناك.[٢] لكن مدينة سالونيك، التي أقيمت فيها جمعية أخرى للضباط، أصبحت معقل المعارضة التي قادت حركة الانقلاب في تموز (يوليو) ١٩٠٨.

صار «الاتحاد والترقي» اسماً لجمعية الضباط في سالونيك بعد أن عززوا تعاونهم مع مجموعات المعارضة في باريس بزعامة أحمد رضا. لقد انتقل مركز ثقل نشاط الشبان الأتراك من العواصم الأوروبية إلى الأقاليم العثمانية وعلى رأسها منطقة مقدونيا. كما أن العسكريين صاروا الطرف الأقوى داخل جبهة مجموعات المعارضة بزعامة رجال الاتحاد والترقي. ومنذ سنة ١٩٠٧، أخذت أسباب القلق على مصير الدولة العثمانية تزداد في نظر الضباط المنتمين إلى معسكر المعارضة. فعلى خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم دفع الرواتب، نشبت سلسلة من الاضطرابات والتظاهرات في أنحاء الأناضول. وانتشر هذا التذمر إلى وحدات الجيش في مقدونيا، وإلى نواح أُخرى من منطقة الروميلي بسبب عدم وصول التموين والمواد الأساسية الأُخرى إلى العساكر.[٣] أمّا على الساحة الدولية، فإن ازدياد التعاون بين بريطانيا وفرنسا، منذ سنة ١٩٠٧، أثار مخاوف الضباط من محاولات جديدة لسلخ أقاليم عن الإمبراطورية. وكان اجتماع ريفال بين قيصر روسيا وملك بريطانيا يومي ٩ و١٠ حزيران (يونيو) ١٩٠٨ ناقوس الخطر الذي أقنع الضباط بضرورة التحرك لإنقاذ الإمبراطورية. على هذه الخلفية قرر بعض وحدات الجيش الثالث بقيادة نيازي بك صعود الجبال وإعلان الثورة في مطلع تموز (يوليو). حاول السلطان، في البداية، معالجة التمرد بالطرق القديمة عن طريق المخبرين والجواسيس لكن من دون نجاح. لذا صدرت الأوامر إلى

جيش الأناضول بالزحف على مقدونيا لقمع المعارضة، إلاّ إنه انضم إلى صفوف تركيا الفتاة، فأخذت زمام الأمور تفلت من يد عبد الحميد الثاني. عند ذلك أدرك السلطان ضعف موقفه وقرر امتصاص النقمة الشعبية بقبول إعادة الدستور قبل أن ينفذ الجيش تهديده بالزحف من مقدونيا على العاصمة العثمانية.

فوجىء رجال تركيا الفتاة بهذا الانتصار السريع من دون سفك للدماء، وعمّت تظاهرات الفرح والتأييد لإعادة الدستور أقاليم متعددة من الإمبراطورية. ولم يكن لجماعة تركيا الفتاة خطة شاملة وواضحة لمعالجة المشكلات التي واجهتها الدولة، فاكتفت، في البداية، بالمكاسب التي رافقت إعادة النظام الدستوري من دون عزل السلطان.[٤] كما أن رجال السياسة القدامى ظلوا ممسكين بزمام الحكم والإدارة بعد انقلاب ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٠٨. واكتفى الشبان الأتراك بإرسال بعض قياداتهم من سالونيك إلى العاصمة لمراقبة السلطان وحكومته. وقد برز بين هؤلاء ثلاثة تولوا، فيما بعد، مناصب حكومية وأدوا دوراً مهماً في قيادة الدولة وهم: جمال باشا الذي أصبح وزيراً للحربية، وطلعت باشا الذي صار وزيراً للداخلية، وجاويد باشا الذي عُيّن وزيراً للمالية.

اكتشف الشبان الأتراك بسرعة أن إعادة الدستور والتخلص من بعض رموز نظام القمع والاستبداد لم يشكلا حلاً سحرياً لمشكلات الإمبراطورية. فالتناقضات الداخلية بين المجموعات السياسية والقومية المتعددة ظهرت بشكل أقوى في ظل الحريات التي أمنها الدستور. أمّا أعداء الدولة العثمانية فاستغلوا فترة عدم الاستقرار الداخلي وانشغال الجيش بالسياسة لاقتطاع أجزاء كثيرة من أراضي الإمبراطورية. ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٠٨، أعلنت النمسا ضم منطقتي البوسنة والهرسك إليها، كما أعلنت بلغاريا استقلالها، ثم تلا ذلك إعلان سكان جزيرة كريت انضمامهم إلى دولة اليونان. وعلى الرغم من الشكاوى التي قدمتها الدولة العثمانية إلى أطراف مؤتمر برلين، فإنها لم تجد آذاناً صاغية واضطرت إلى قبول الأمر الواقع.[٥] وهكذا وجد الشبان الأتراك أنفسهم يضطرون إلى التخلي عن أراض أوسع من تلك التي خسرها عبد الحميد الثاني خلال العقود الثلاثة السابقة. هذه التطورات في البلقان أفقدت الحكام الجدد الكثير من صدقيتهم وهم الذين أعلنوا الثورة من أجل وقف تمزق الإمبراطورية.

في تلك الأجواء المرافقة لفشل الدولة العثمانية في المحافظة على أراضيها في البلقان جرت الانتخابات للبرلمان العثماني خلال الشهرين الأخيرين من سنة ١٩٠٨، وتم افتتاح أول جلساته في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) بخطاب السلطان

عبد الحميد الذي أكد مجدداً تمسكه بالدستور. لكن البرلمان نفسه صار مسرحاً للتعبير عن التناقضات المتفاقمة في المجتمع العثماني. لقد حصل رجال الاتحاد والترقي على أغلبية المقاعد، وانقسم المندوبون الذين تم انتخابهم من الناحية القومية على الشكل التالي: ١٤٧ تركياً؛ ٦٠ عربياً؛ ٢٧ ألبانياً؛ ٢٦ يونانياً؛ ١٤ أرمنياً؛ ١٠ سلاف؛ ٤ يهود.[٦] وكانت المعارضة الأساسية داخل المجلس من الليبراليين المنتمين إلى الحزب الليبرالي العثماني بقيادة الأمير صباح الدين. لقد نادى هؤلاء بالمساواة الكاملة للأقليات، وبإعطاء حكم ذاتي لشعوب الإمبراطورية بعكس موقف رجال الاتحاد والترقي الذين آمنوا بمركزية السلطة سبيلاً للمحافظة على وحدة الدولة.

تفاقمت التناقضات بين الاتجاهات السياسية المتعددة، وكذلك بين الأغلبية التركية والأقليات المطالبة بالانفصال، وخصوصاً الأرمن واليونانيين. كما أن استمرار حكم السلطان عبد الحميد ورجال النظام القديم (كامل باشا رئيس الحكومة مثلاً)، إضافة إلى البرلمان ورجال الاتحاد والترقي أثارا صراعات متتالية بشأن صلاحيات الحكم. لذا سعى الشبان الأتراك لعزل كامل باشا عن رئاسة الحكومة وعينوا أحد رجالهم خلفاً له في شباط (فبراير) ١٩٠٩. لكن عزل رئيس الحكومة أدى إلى ازدياد حدة التوتر السياسي في العاصمة العثمانية. فالفئات المحافظة ورجال الدين وسعوا حملاتهم التحريضية ضد الدستور والأفكار الليبرالية التي تهدد حكم الشريعة والمسلمين.[٧] ووصلت حركة المعارضة أوجها في تظاهرات ١٣ نيسان (أبريل) التي قادها طلبة المدارس الدينية وجنود الجيش الأول الذين انضموا إلى المتظاهرين. في تلك الأوضاع قدم رئيس الحكومة استقالته التي سارع السلطان إلى قبولها واعداً المتظاهرين بتنفيذ مطالبهم كافة. لكن هذه الثورة المضادة لم يكتب لها العمر الطويل، إذ حرك رجال الاتحاد والترقي وحدات الجيش من مقدونيا مرة أُخرى إلى العاصمة. وبعد صدامات استمرت ساعات معدودة في شوارع إستنبول هزم المتظاهرون ومؤيدوهم. أمّا السلطان عبد الحميد الذي اتهم ورجاله بتدبير الثورة المضادة فعزل عن العرش وعُيّن أخوه محمد رشاد خلفاً له.[٨] وهكذا استلم الجيش ورجال الاتحاد والترقي السلطة بصورة مباشرة، ونقلوا معظم صلاحيات السلطان للحكومة والبرلمان بحسب الدستور الجديد الذي أُقر في ٢١ آب (أغسطس) ١٩٠٩. فكيف كانت ردة الفعل في بلاد الشام عامة وأنحاء فلسطين خاصة على تلك الأحداث التي أدت إلى سقوط النظام الحميدي؟

حافظ العرب، بصورة عامة، على ولائهم للدولة العثمانية والسلطان، فكان

تمثيلهم في مجموعات المعارضة أقل من شعوب الإمبراطورية الآخرين بمن فيهم الأتراك أنفسهم. فسياسة الجامعة الإسلامية وتقرب بعض الشخصيات العربية من القصر (كعزت باشا العابد وأبو الهدى الصيادي) أديا إلى جذب تعاون أبناء النخبة والفئات الشعبية. أمّا الأفراد القليلون المعارضون للسياسة الحميدية، أمثال الشيخ عبد الرحمن الكواكبي ونجيب عازوري، فاضطروا إلى الهجرة إلى القاهرة وباريس ونشر كتاباتهم من هناك.[٩] لذا لم تنشأ في الأقاليم العربية حتى سنة ١٩٠٨ حركة قومية تطالب بالانفصال عن الإمبراطورية بعكس شعوب البلقان والأرمن واليونانيين وغيرهم. وقد ساهم في استمرار هذا التأييد للرابطة الإسلامية العثمانية الخوف المتزايد من الأطماع الاستعمارية التي نجحت في مد سيطرتها على أجزاء كثيرة من المنطقة العربية.

لم تختلف المواقف السياسية في فلسطين عنها في الأقاليم العربية المجاورة. فالانقلاب الذي قاده الشبان الأتراك، في تموز (يوليو) ١٩٠٨، لم يحرك تظاهرات شعبية تعبّر عن الفرح والتأييد للدستور في المدن الفلسطينية.[١٠] وقد قام الضباط الأتراك المؤيدين لجمعية الاتحاد والترقي بجهود كبيرة من أجل تجنيد التأييد والحماسة لحركتهم في القدس ويافا ونابلس، لكن من دون نجاح كبير. وقد برز التأييد للسلطان عبد الحميد الثاني وسياسته الإسلامية وخصوصاً في مدن نابلس، في حين نجح رجال الاتحاد والترقي في أن يجندوا عدداً أكبر من المؤيدين لحركتهم في يافا والقدس. ويعود هذا الاختلاف في الاتجاهات السياسية إلى تأثير الانفتاح على الغرب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في كل من يافا والقدس وغيرهما من المدن الساحلية والسياحية. وفي المقابل، ظل اقتصاد نابلس معتمداً على الإنتاج الزراعي والصناعي المحليين حتى بعد التحولات الجذرية التي شهدتها المنطقة خلال فترة التنظيمات العثمانية.[١١] إضافة إلى ذلك، حافظت نابلس على تجانس سكانها، بينما شكّل غير المسلمين في كل من القدس وحيفا ويافا نسبة عالية من سكان تلك المدن، إنْ لم يكن الأغلبية. هذا الاختلاف في البنية الاجتماعية والثقافية بين القدس والمدن الساحلية (يافا وحيفا) وبين المدن الداخلية كالخليل وجنين ونابلس لم يتوقف عند نهاية العهد العثماني بل ظل مرافقاً للمجتمع الفلسطيني في عهد الانتداب.

وعلى الرغم من المواقف المتحفظة لفئة العلماء والأعيان من الشبان الأتراك، فإنهم تأقلموا بسرعة وفق المتغيرات السياسية في العاصمة العثمانية. كما استبشر بعضهم خيراً بإعادة الدستور وشعارات الحرية والعدالة والمساواة التي جاء بها رجال

تركيا الفتاة. وعندما جرت الانتخابات للبرلمان العثماني في أواخر سنة ١٩٠٨، فإن المندوبين الخمسة الذين تم انتخابهم جاؤوا من عائلات النخبة نفسها التي شغلت أهم مناصب الحكم والإدارة حتى ذلك الوقت.[١٢] فعن متصرفية القدس تم انتخاب كل من روحي الخالدي (١٨٦٤ ـ ١٩١٣)، وسعيد الحسيني (١٨٧٨ ـ ١٩٤٠) من المدينة نفسها، وحافظ السعيد (١٨٤٣ ـ ١٩١٦) من يافا. أمّا عن نابلس فانتخب الشيخ أحمد الخماش (١٨٥٠ ـ ١٩٢٠)، بينما انتخب الشيخ أسعد الشقيري عن عكا (١٨٦٠ ـ ١٩٤٠).[١٣] وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بينما كان نائبا نابلس وعكا رجلي دين وقاضيين شرعيين، فإن ممثلي القدس ويافا كانوا من رجال الإدارة المنفتحين على الثقافة واللغات الأوروبية. لكن جميعهم تقريباً انتمى إلى فئة العائلات التي شغلت تقليدياً أهم مناصب الإدارة في مناطقهم.[١٤]

أدت الانتخابات للبرلمان العثماني في أواخر سنة ١٩٠٨ إلى مشاركة شعبية واسعة نسبياً في عملية اختيار النواب من ألوية فلسطين المتعددة. وعلى الرغم من كون هذه الانتخابات غير مباشرة ومقصورة على الذكور فوق الخامسة والعشرين من العمر، فإنها أشركت الأهالي في المدن والقرى، أول مرة، في عملية الاقتراع.[١٥] ففي الانتخابات للبرلمان العثماني الأول سنة ١٨٧٧ تم انتخاب عضو واحد عن القدس هو يوسف ضياء الخالدي الذي قام باختياره مجلس الإدارة بأغلبية الأصوات. أمّا سنة ١٩٠٨، فاختار كل ٥٠٠ شخص من أصحاب حق التصويت مرشحين من الدرجة الثانية قاموا بدورهم بانتخاب أعضاء البرلمان. وهكذا خاض الأهالي، أول مرة، تجربة انتخابية حديثة، واضطر المرشحون إلى التنافس والحديث عن برامجهم السياسية والاقتصادية التي سيعملون على تنفيذها إذا حصلوا على أغلبية الأصوات. ويصف خليل السكاكيني في مذكراته جو التفاؤل والحماسة الذي رافق توديع مندوبي القدس في محطة القطار فيقول: «وكانت غاصة بالناس الذين جاؤوا ليودعوا المندوبين، فقام الخطباء والشعراء يخطبون وينشدون، وكان الشبان يلعبون بالسيوف ويترنمون بالأهازيج الحماسية والنساء تزغرد.»[١٦] وامتدت أجواء الحماسة والتفاؤل إلى الريف أيضاً، كما تشهد بذلك أقوال أحد أبرز نشيطي الحركة الصهيونية، روبين، في رسالتين كتبهما في ١١ و١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٨: «فبحسب الأخبار التي تصل من الجليل أثارت الحرية حماسة واسعة بين الفلاحين حتى إنهم صاروا يهددون كبار ملاك الأراضي وسكان المستعمرات اليهودية.» ثم يضيف: «إنهم يخطئون في تفسير الحريات التي أعادها الدستور وكأنها تعفيهم من دفع ضريبة العشر، وكأن في استطاعتهم استعادة الأراضي التي

كانت في حيازتهم وباعوها في الماضي.»[١٧]

لقد تلا إعادة الدستور في أواخر تموز (يوليو) ١٩٠٨ إلغاء الرقابة على المنشورات، ونشوء الصحافة الفلسطينية الحديثة التي أدت دوراً مهماً في اليقظة الثقافية، وفي التحريض السياسي على المشاريع الصهيونية كما سنبين ذلك لاحقاً. وعمل الموظفون والعسكريون الأتراك أنفسهم على إقامة فروع لجمعية الاتحاد والترقي في المدن الفلسطينية في محاولة لزيادة شعبيتهم بين الناس. ثم جاءت الانتخابات للبرلمان في نهاية السنة، فعززت كل تلك الخطوات التفاؤل بأن شعارات الحرية والمساواة والأخوة التي رفعتها تركيا الفتاة ستطبق، فعلاً، في أقاليم الإمبراطورية كافة. لكن تلك الآمال لم يكتب لها العمر الطويل، إذ انفجرت التناقضات الداخلية بين الاتجاهات السياسية المتعددة، واستفرد جماعة الاتحاد والترقي بالسلطة بعد أحداث ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٠٩. إن تلك الأحداث، التي ابتدأت بالانقلاب الدستوري وانتهت بعزل السلطان عبد الحميد الثاني والإطاحة برجاله ومؤيديه، هزت العاصمة العثمانية وتركت أثرها في الحركة العربية. فماذا كان دور أبناء فلسطين في تلك اليقظة القومية عشية الحرب العالمية الأولى؟ وما هي حصة مندوبي فلسطين في الدورات البرلمانية المتعددة (١٩٠٨، و١٩١٢، و١٩١٤) في بلورة ملامح تلك الحركة القومية؟

ثانياً: اليقظة العربية والقضية الفلسطينية

ظلت الرابطة الإسلامية عاملاً موحداً بين أغلبية العرب (المسلمين) وبقية الشعوب الإسلامية طوال العهد العثماني. وقد ساهم في تعزيز هذه الرابطة السياسة العثمانية التي تركت هامشاً كبيراً من الإدارة الذاتية والهوية الثقافية المتميزة لشعوب الإمبراطورية كافة. فالعرب الذين حافظوا على اعتزازهم بلغتهم وأصولهم المشتركة لم يشعروا بتهديد لهويتهم في إطار الدولة العثمانية.[١٨] كما أن نظام الحكم حافظ على إمكانات مفتوحة نسبياً للحراك الاجتماعي، فانخرط أبناء النخب العربية في الوظائف الحكومية المحلية وعلى مستوى الإمبراطورية. وهكذا تعايش العرب والأتراك أجيالاً متتالية تحت مظلة الدولة العثمانية من دون أن يشعروا بأن العرق أو اللغة يشكلان مصدراً يهدد الروابط المشتركة فيما بينهم. فالشعور الذي ساد بين العرب هو أنهم شركاء في تلك الدولة مثل بقية المسلمين، لا فرق بين عربي وتركي إلاّ بمدى ولائه للسلطان والنخبة الحاكمة في العاصمة العثمانية. وقد

صمدت الرابطة الإسلامية أمام اختلافات العرق واللغة ما دامت الدولة قوية وتحافظ على حدود دار الإسلام أمام الأخطار الخارجية وتؤمن حاجات الأهالي الضرورية في حياتهم اليومية. وحتى حين فشل السلاطين في تأمين ذلك في القرن التاسع عشر، فإن العرب كانوا آخر من طالب بالاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية عشية الحرب العالمية.

تعود بداية اليقظة العربية في بلاد الشام إلى فترة التنظيمات العثمانية الثانية (١٨٥٦ ـ ١٨٧٨) حيث أخذت تظهر ثمار تراكم التحولات الجذرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[١٩] وترافقت التنظيمات، كما هو معروف، مع ازدياد التغلغل الأوروبي ومطالبة شعوب البلقان بالحكم الذاتي والانفصال عن الدولة العثمانية. لم يكن لليقظة العربية في مرحلتها الأولى مضمون سياسي، وإنما اقتصرت على النواحي الأدبية والثقافية. فإنشاء المدارس الحديثة، وخصوصاً التبشيرية منها، وانتشار الطباعة والصحافة، كانا من العوامل المحركة لحركة إحياء اللغة العربية وآدابها. وقد ساهمت بيروت في قسط كبير من تلك اليقظة العربية، وبرز بين روادها خرّيجو المدارس التبشيرية مثل آل البستاني واليازجي وغيرهم. لكن نشاط حلقة بيروت التي وصلت أوجها في أواسط السبعينات توقف بعد تعليق الدستور سنة ١٨٧٨، وبعد قمع السلطان عبد الحميد لرجال الإصلاح بقيادة الصدر الأعظم مدحت باشا. ويجمع معظم المؤرخين الذين درسوا جذور الحركة القومية العربية أن رواد اليقظة الأدبية في بيروت، على الرغم من أهمية دورهم الثقافي، لم يتركوا أثراً كبيراً في الاتجاهات السياسية في البلاد الشامية.[٢٠] فقد نجح السلطان عبد الحميد الثاني، جراء سياسته الإسلامية وتقريبه الكثيرين من الشخصيات العربية، في كسب ولاء وتأييد الأغلبية الساحقة من سكان المنطقة حتى حدوث الانقلاب وعزله عن العرش.

لم تختلف أحوال فلسطين في ذلك العهد عما كانت عليه الأمور في البلاد العربية المجاورة. فقد تركت سياسة التنظيمات وازدياد النفوذ الأوروبي في المنطقة آثاراً شبيهة بالتحولات المادية والفكرية كما بينا ذلك في الفصول السابقة. وكان خير مثال لظهور الأجواء الثقافية الجديدة في المدن الفلسطينية بروز دور يوسف ضياء الخالدي، ممثل القدس في البرلمان العثماني الأول.[٢١] أمّا الشخصية الأُخرى التي تجدر الإشارة إليها في هذا المجال فهو نجيب عازوري (١٨٧٣ ـ ١٩١٦) الذي أصدر في باريس كتاب «يقظة الأمة العربية» باللغة الفرنسية سنة ١٩٠٥. لقد نادى عازوري بنبذ الرابطة الدينية التي كانت تربط بين سكان الدولة

العثمانية، وبإحلال رابطتي العنصر والوطنية بين العرب، مسلمين ومسيحيين، مكانها.[٢٢] لكن هذه الآراء التي أطلقها صاحب اليقظة العربية في باريس باللغة الفرنسية لم تترك أثراً في فلسطين أو غيرها من البلاد الشامية. فعازوري الذي ولد في لبنان ودرس في إستنبول، ثم جاء القدس موظفاً في إدارة متصرفيتها (١٨٩٨ ـ ١٩٠٤) التجأ إلى القاهرة، ثم وصل إلى باريس حيث نشر معظم كتاباته هناك. لذا، فإن أفكاره، على الرغم من أهميتها، ظلت بعيدة وغريبة عن البلاد العربية حتى سقوط حكم السلطان عبد الحميد.

ترك عزل السلطان عبد الحميد الثاني في نيسان (أبريل) ١٩٠٩ ردات فعل متباينة في أنحاء الإمبراطورية عامة وفي بلاد الشام خاصة. فبينما رحب بذلك أنصار الاتحاد والترقي، فإن مؤيدي سياسته الإسلامية وأنصار اللامركزية والأفكار الليبرالية تخوفوا من الحكام الجدد. لقد خسر الكثير من الشخصيات الشامية التي كانت مقربة من النظام القديم مناصبها ونفوذها في العاصمة العثمانية.[٢٣] وظهرت اتجاهات رجال الاتحاد والترقي القومية على حقيقتها بعد إحكام سيطرتهم على الدولة. واقتنع هؤلاء بعد تجاربهم مع الحركات القومية الانفصالية في البلقان وغيرها بأن ازدياد مركزية الإدارة والحكم هو الحل الأمثل لحفظ وحدة ما تبقى من أراضي الإمبراطورية. كما أنهم فرضوا اللغة التركية على المدارس والمحاكم، أول مرة، في المنطقة العربية كجزء من سياسة التتريك الثقافية. وضمن الإصلاحات الإدارية وزيادة فاعليتها، فإنهم قاموا باستبدال الكثيرين من الموظفين في العاصمة والأقاليم، وبتعيين أتراك من أنصار الاتحاد والترقي مكانهم. وهكذا خسر الكثيرون من أبناء النخبة العربية وظائفهم الحكومية واعتبروا ذلك جزءاً من مواقف قيادات الاتحاد والترقي السلبية من العرب والعروبة.[٢٤] لقد ازدادت أسباب التذمر والاستياء من سياسة خلفاء السلطان عبد الحميد فدفعت في اتجاه التفكير في الانفصال عن الدولة العثمانية أو دعم فكرة اللامركزية والحكم الذاتي على الأقل. لكن على الرغم من ذلك، فإن انتشار مثل هذه الأفكار ظل محصوراً في فئة صغيرة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى.

خابت الآمال التي علقها أنصار الدستور والإصلاح على سياسة الاتحاد والترقي، فاتجهوا إلى إقامة الجمعيات والنوادي التي تدافع عن حقوق العرب. وبينما كانت الجمعيات الأولى علنية تؤيد التعاون مع الشبان الأتراك، كجمعية الإخاء العربي العثماني التي أقيمت في إستنبول بعد إعادة الدستور بأسابيع قليلة، ثم المنتدى الأدبي الذي ورث جمعية الإخاء سنة ١٩٠٩، فقد سعى رجال الحركة

العربية بعد ذلك لإنشاء جمعيات سرية.[٢٥] فبالإضافة إلى النواب العرب الذين دافعوا عن القضية العربية وانتقدوا سياسة الحكومة بصورة علنية وصريحة، تألفت جمعيات القحطانية، والعربية الفتاة، واللامركزية، والعهد وغيرها. وكان بعض تلك الجمعيات سريّ التنظيم، بينما عمل البعض الآخر في برامج مفتوحة ومعتدلة طوال سنوات حكم الاتحاد والترقي. ولا يتسع المجال هنا لذكر نشاط جميع هذه التنظيمات والرجال القائمين عليها، وإنما سنكتفي بالإشارة إلى دور بعض أبناء فلسطين وإلى المكانة التي احتلتها القضية الفلسطينية في جدول أعمال الحركة العربية حينذاك.

شارك الفلسطينيون الذين درسوا أو عملوا في العاصمة العثمانية والمدن العربية الكبرى كالقاهرة وبيروت وغيرهما، في إنشاء تلك الجمعيات. كما قام آخرون بإقامة فروع لهذه التنظيمات في فلسطين نفسها. لقد أثارت مسألة مدى مشاركة الفلسطينيين في الحركة العربية عشية الحرب العالمية الأولى، مثل غيرها من القضايا التاريخية، نقاشاً ذا بعد ومدلول سياسيين بين الباحثين العرب والإسرائيليين. فالباحث يهوشواع بورات أشار في مقدمة دراسته عن الحركة العربية الفلسطينية إلى أن مشاركة الفلسطينيين في الجمعيات العربية كانت صغيرة اقتصرت على ٢٤ شخصاً من مجموع ١٢٦ شخصاً يعتبرون قيادات الحركة القومية حينذاك.[٢٦] وكان إرنست دون، الباحث المعروف بدراساته لجذور القومية العربية قد ذكر أن مجموع قيادات جمعيات الفتاة والعهد واللامركزية حتى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٤، كان ١٢٦ شخصاً وربما أقل من ذلك.[٢٧] وأضاف دون أن عدد الفلسطينيين كان ٢٢ شخصاً من ذلك المجموع، إضافة إلى عشرة من أبناء فلسطين انضموا إلى نشاط الحركة القومية بعد نشوب الحرب العالمية من مجموع ٣٠ شخصاً في البلاد الشامية. وقامت بيان نويهض الحوت بالرد على الأرقام التي أوردها بورات وعلى استنتاجاته الضعيفة التوثيق بإيراد سجل بأسماء الشخصيات الفلسطينية البارزة في الحركة العربية، حينذاك، فبلغ مجموعها ٦٢ اسماً.[٢٨] وخلصت الحوت إلى القول إن دراسة متعمقة لحصة الفلسطينيين من مجموع أعضاء الجمعيات العربية عشية الحرب العالمية حتى إقامة حكومة فيصل، تثبت أن نسبتهم كانت أكبر من حصتهم الديموغرافية من مجموع سكان العراق والبلاد الشامية.[٢٩]

وعندما عقد المؤتمر العربي الأول في باريس في الفترة ١٨ – ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩١٣، تبيّن أن عوني بك عبد الهادي، من نابلس، كان إحدى الشخصيات الخمس المبادرة إلى عقد ذلك المؤتمر. ووصلت إلى المؤتمر برقيات ورسائل

التأييد من مختلف أنحاء المشرق العربي إضافة إلى الجوالي العربية في المهجر. ووقّع برقيات التأييد ٣٨٧ شخصاً كان بينهم ١٣٩ فلسطينياً.[٣٠] ولا يتجاهل بورات هذا العدد الكبير من برقيات التأييد التي جاءت من فلسطين لكنه يجعلها ١٣٠ برقية فقط، ولا يوليها أهمية كبيرة في تحليله لحجم تأييد الحركة العربية في أنحاء فلسطين.[٣١] لقد وصلت برقيات التأييد إلى المؤتمر العربي وأهدافه من حيفا ويافا ونابلس وغور بيسان وغيرها. وجاءت إحدى رسائل التأييد للمؤتمر من الجالية العربية في العاصمة العثمانية، ووقّعها عشرات طلبة الدراسات العليا وخريجو الجامعات العاملين فيها. ويتبين من تفحص أسماء الموقعين أن ٣٦ شخصاً من مجموع ٨٣ شخصاً جاؤوا من المدن الفلسطينية: صفد والناصرة في الجليل مروراً بنابلس والقدس ويافا في الوسط حتى غزة في الجنوب. كما أن دراسة التركيبة الاجتماعية لأسماء العائلات تشير إلى أن أغلبيتهم كانت من أبناء النخبة المعروفة، إضافة إلى أبناء الفئة الوسطى الذين دخلوا المدارس الحديثة ثم أكملوا دراستهم في إستنبول.[٣٢] هذه المشاركة الواسعة في إرسال برقيات التأييد إلى المؤتمر العربي في باريس تشكل من دون شك دليلاً آخر على الدور الواسع لأبناء فلسطين في الحركة العربية الناشئة عشية الحرب العالمية الأولى.

كان نشاط الجمعيات العربية، حتى العلنية منها، غير مرغوب فيه من قبَل السلطات العثمانية فقاومته بأشكال شتى؛ بالتهديد والقمع أحياناً، وشراء الأفراد بالجاه والوظائف أحياناً أُخرى. لذا ظلت فئة النخبة الاجتماعية بأغلبيتها العظمى على ولائها للدولة والسلطان، فحافظت بذلك على تقلد المناصب الإدارية والمصالح الاقتصادية المرتبطة بالتعاون مع النظام القائم.[٣٣] وانقسم المندوبون العرب في البرلمان العثماني بين مؤيد لسياسة الاتحاد والترقي وبين ناقد ومعارض لها. وفي كل الأحوال، فإن النواب من مختلف أقاليم المشرق العربي (بلاد الشام والعراق والحجاز واليمن) ألفوا كتلة نيابية دافعت عن حقوق العرب وانتقدت سياسة التتريك. وقد برز بين هؤلاء عبد الحميد الزهراوي، وشكري العسلي، وشفيق المؤيد، ورشدي الشمعة، وسليم سلام.[٣٤] ومن فلسطين برز نواب متصرفية القدس روحي الخالدي، وسعيد الحسيني، وحافظ السعيد، وخصوصاً في نقد موقف الحكومة بالنسبة إلى الاستيطان الصهيوني. كما أن حافظ السعيد كان بين موقعي إحدى برقيات التأييد من يافا إلى المؤتمر العربي سنة ١٩١٣، وقدمه جمال باشا إلى المحكمة العرفية في لبنان سنة ١٩١٥ فحكم عليه بالإعدام. وكان السعيد أكبر المحكومين سناً (يليه الشيخ سعيد الكرمي) فاستبدل حكم الإعدام عليهما

بالسجن المؤبد، لكن السعيد توفي في السجن بعد أن أمضى فيه أكثر من سنة.[٣٥]

ولما جرت الانتخابات للدورة الثانية سنة ١٩١٢، انتخب للبرلمان العثماني ٥٩ نائباً عن الأقاليم العربية كان بينهم خمسة نواب من فلسطين مثل الدورة السابقة. وبينما أعيد انتخاب روحي الخالدي عن متصرفية القدس، تم استبدال الحسيني والسعيد بعثمان النشاشيبي وأحمد عارف الحسيني (غزة). أمّا في نابلس فانتخب حافظ طوقان بدلاً من الشيخ أحمد الخماش، وأعيد انتخاب الشيخ أسعد الشقيري عن لواء عكا.[٣٦] وقد ركز نواب هذه الدورة عن فلسطين، مثل سابقيهم، على الأخطار التي تتهدد أبناء فلسطين من استمرار الهجرة الصهيونية إليها، وأن الخطر لا يتهدد هذا الإقليم فحسب، بل أيضاً الدولة العثمانية كلها. وكما شارك بعض النواب العرب مثل شكري العسلي، بصورة فعالة، في إثارة القضية الصهيونية داخل قاعات البرلمان وخارجه، فإن نواب فلسطين شكلوا جزءاً مهماً من الكتلة النيابية العربية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحد نواب فلسطين الخمسة، أحمد عارف الحسيني، انضم، فيما بعد، إلى الحركة العربية فلاحقته السلطات العثمانية سنة ١٩١٦ واعتقل مع ابنه مصطفى الذي كان ضابطاً في الجيش العثماني. وقد صدر حكم الإعدام عليهما بتهمة الاتصال بالإنكليز ورجال الثورة العربية، وتم تنفيذ الحكم فيهما يوم الأربعاء ٢٣ ربيع الأول ١٣٣٥هـ/ ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩١٧م، ودفنا في القدس خارج باب الأسباط.[٣٧] كان للانتخابات النيابية إذاً، على الرغم من نواقصها، مقارنة بالانتخابات البرلمانية الحديثة، دور مهم في إيقاظ العمل السياسي وتنبيه الرأي العام إلى القضايا العربية وعلى رأسها المسألة الصهيونية. لكن قبل الانتقال للحديث عن هذه القضية يجب الإشارة إلى الدور الذي أدته الصحافة والصحافيون في اليقظة العربية عامة وفي كشف أخطار المخططات الصهيونية خاصة.

كان لإعادة الدستور في تموز (يوليو) ١٩٠٨، كما رأينا، دور مهم في فسح المجال أمام الحريات السياسية، بما في ذلك حرية إقامة التنظيمات السياسية المؤيدة والمعارضة للحكومة. وضمن هذه الحريات جاءت حرية التعبير عن الرأي وإزالة الرقابة عن المنشورات، فصدرت الصحف والمجلات بأعداد لم تشهد الدولة العثمانية لها مثيلاً في سابق عهدها.[٣٨] وفي مدن فلسطين أيضاً شهد تاريخ الصحافة والمنشورات تحولاً جذرياً بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد، حتى أنه يصح القول إنها بداية عهد الصحافة الحديثة في هذه المنطقة حينذاك.[٣٩] وعلى الرغم من أن معلوماتنا عن عدد قراء تلك الصحف ما زالت

ضئيلة، فإنها أدت دوراً مهماً في التوعية السياسية والاجتماعية، وساهمت في إغناء الحركة الثقافية، وخصوصاً في صفوف أبناء الفئتين العليا والوسطى من سكان المدن. ولما كانت مسألتا الهجرة والاستيطان الصهيونيان من أهم القضايا التي شغلت أهالي فلسطين، فإن الصحافة العربية أولتهما أهمية خاصة. فكان نجيب نصار، منذ سنة ١٩٠٩، أبرز محاربي المشروع الصهيوني على صفحات جريدته «الكرمل».[٣٩] ثم انضمت إليه صحيفة «فلسطين» التي أصدرها الأخوان العيسى في يافا سنة ١٩١١. لكن قبل أن نتناول موقف الصحافة والرأي العام من التحدي الصهيوني يجدر بنا أن نعرض أهم التطورات في مجالي الهجرة والاستيطان الصهيونيين منذ أواخر سنوات حكم السلطان عبد الحميد الثاني.

ثالثاً: الهجرة الصهيونية الثانية والهوية الفلسطينية

منذ وفاة هيرتسل سنة ١٩٠٤، وخلال سنوات العقد التالي، هاجر مئات الآلاف من اليهود من روسيا غرباً. وكما حدث في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فإن الأغلبية الساحقة من هؤلاء المهاجرين وصلت إلى الولايات المتحدة، بينما يقدر من وصل منهم إلى فلسطين بنحو ٣٥ ـ ٤٠ ألفاً.[٤٠] وترك قسم كبير من هؤلاء البلد بعد حضورهم إليها بمدة قصيرة أو خلال سنوات الحرب العالمية الأولى بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة ومواقف الدولة والأهالي من المشروع الصهيوني. لكن وعلى الرغم من أن الباقي من أفراد هذه الهجرة لم يتعد بضعة آلاف، فإنه وضع الأسس الأيديولوجية للمجتمع الصهيوني مثل «العمل العبري»، أي فكرة احتلال اليهود لكل أماكن العمل المتوفرة في المستعمرات الزراعية والمصانع اليهودية، وكذلك سياسة «احتلال الأرض». وقد تبنى زعماء الهجرة الثانية الذين تأثروا بأفكار التنظيمات العمالية الروسية، بعد سنة ١٩٠٥، «الاشتراكية الصهيونية» طريقاً لحل المسألة اليهودية. أمّا من الناحية العملية فإنهم أنشأوا، في تلك المدة، الأحزاب العمالية، والأجهزة، والمؤسسات المدنية والعسكرية، التي صارت حجر الأساس للمجتمع الصهيوني (الييشوف) في فلسطين منذ ذلك الحين. وقد أدى زعماء تلك الهجرة دوراً مهماً في قيادة ذلك المجتمع خلال فترة الانتداب البريطاني وحتى بعد قيام دولة إسرائيل.[٤١] ويكفينا في هذا المجال الإشارة إلى دور كل من دافيد بن ـ غوريون ويتسحاق بن ـ تسفي وليفي إشكول الذين شغلوا

أعلى المناصب القيادية أعواماً كثيرة.

استمر النشاط الاستيطاني مع قدوم الهجرة الثانية بوتيرة أكبر، وأقيم بين سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٤، ١٥ مستعمرة جديدة. فبلغ مجموع المستعمرات الصهيونية أربعين مستعمرة يسكنها نحو ١٢,٠٠٠ نسمة.[٤٢] وعدا الزيادة الكمية خلال فترة قصيرة نسبياً، حدث هناك تطور نوعي في مجال الاستيطان. فخلال تلك المرحلة وضعت الأسس للمستعمرات الصهيونية الجماعية مثل الكيبوتسات، بعد إقامة دغانيا، والتي أدت دوراً مهماً في عملية الاستيطان الصهيوني بعد ذلك. وأنشئت، في الفترة نفسها، أيضاً أول مدينة يهودية في فلسطين (تل أبيب) التي تم بناؤها ما بين سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٨. وفي حيفا أقيم معهد التخنيون الهندسي سنة ١٩١٣ والذي صار أهم معهد عال للتعليم التكنولوجي في إسرائيل. كما بدأ التخطيط والعمل من أجل إقامة جامعة عبرية في القدس عشية الحرب العالمية الأولى، وتم وضع حجر الأساس لها، فعلاً، سنة ١٩١٨. كذلك بدأ زعماء الهجرة الثانية التفكير في إقامة نقابة عامة للعمال اليهود في فلسطين، وتم تأسيس مثل تلك النقابة (الهستدروت)، فعلاً، سنة ١٩٢٠. أمّا في مجال التنظيمات العسكرية فأقيمت منظمة الحراس اليهود في المستعمرات «هشومير». كما نقل أفراد هذه الهجرة من روسيا تجربة الأحياء اليهودية للدفاع عن النفس أمام هجمات الروس عليها، فصارت أساساً للتنظيم العسكري الأساسي للييشوف اليهودي (الهاغاناه) خلال فترة الانتداب البريطاني.[٤٣] فماذا كانت سياسة السلطات العثمانية، وكيف واجه أهالي فلسطين هذا التطور الكمي والنوعي في تطبيق المشروع الصهيوني منذ إعادة الدستور حتى نشوب الحرب العالمية الأولى؟

كان للانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني، وإعادة الدستور سنة ١٩٠٨، ثم عزل هذا السلطان وسيطرة جماعة الاتحاد والترقي على الحكم في السنة التالية، أثر كبير في نشاط الحركات القومية في أقاليم الإمبراطورية عامة، بما في ذلك نشوء الحركة العربية. وعلى الرغم من أن زوال النظام الحميدي ترك وقعاً حسناً في الأوساط الصهيونية، فإن زعماء الييشوف اليهودي في فلسطين راقبوا، في الوقت نفسه، باهتمام وقلق ازدياد المعارضة للمشروع الصهيوني بين أهالي البلد فكرياً وعملياً. أمّا من ناحية موقف الحكام الجدد في إستنبول من الهجرة إلى فلسطين واستيطانها، فلم يحدث تحول جذري في السياسة العثمانية عما كانت عليه فترة السلطان عبد الحميد.[٤٤] وعلى الرغم من لقاءات بعض زعماء الاتحاد والترقي مع قيادات صهيونية في باريس وغيرها من العواصم الأوروبية، فإن ذلك

لم يؤثر كثيراً في موقفهم بعد تسلمهم السلطة. فحماية وحدة الأراضي العثمانية، وسياسة مركزية الحكم، ومقاومة الحركات القومية الانفصالية، كانت لا تتفق مع بناء مجتمع صهيوني كبير، يسعى لإقامة دولة يهودية في فلسطين. كما أنه لم يكن هناك مصلحة لورثة عبد الحميد باستعداء العرب عامة والفلسطينيين خاصة بفتح أبواب الهجرة والاستيطان أمام الحركة الصهيونية. لذا، فإن سياسة الاتحاد والترقي، ما بين سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٤، تذبذبت بين محاولات تطبيق السياسة الرسمية المعارضة لهجرة اليهود في فلسطين، كما في العهد السابق، وبين الرضوخ لضغوط الدول الأوروبية صاحبة الامتيازات في الأراضي العثمانية. كما أن موقف الولاة والموظفين المحليين، ومدى نجاعة إدارتهم أو صمودهم أمام الرشوة والضغوط، أديا دوراً مهماً في تحديد النتيجة النهائية لتسرب المهاجرين ولصفقات بيع الأراضي للمؤسسات الصهيونية.

إذا كانت الاستمرارية هي أبرز مميزات موقف الشبان الأتراك من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين واستيطانها، فإن موقف العرب عامة والفلسطينيين خاصة، شهد تحولاً كبيراً بعد سنة ١٩٠٨. لقد اقتصرت معارضة النخبة من أبناء عائلات العلماء والأعيان على مواقف معتدلة ومحدودة في عهد السلطان عبد الحميد، كان أبرزها برقية أعيان القدس سنة ١٨٩١ ودور يوسف ضياء الخالدي ورسالته إلى هيرتسل. كما أن كتابات نجيب عازوري في كشف أخطار الصهيونية على العرب والدولة العثمانية سنة ١٩٠٥ لم تترك أثراً كبيراً في فلسطين، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.[٤٥] أمّا بعد الانقلاب الدستوري فقد أقيمت التنظيمات السياسية في المدن الفلسطينية، واحتلت الصحافة مكانة الصدارة في محاربة النشاطات الصهيونية. كما أدى النواب العرب في البرلمان العثماني دوراً مهماً في حضّ الدولة على منع الهجرة والاستيطان، والإشارة إلى خطورة هذا المشروع على مستقبل العرب والعثمانيين. لقد انتقلت معارضة الصهيونية في تلك المرحلة من طور اجتهادات أفراد قليلين إلى حركة واسعة شارك فيها العشرات، وسمحت حريات المرحلة الدستورية بالتعبير عنها على عدة جبهات. هذه الحركة المتسعة من المعارضة السياسية للمشروع الصهيوني حينذاك، كانت التجربة العملية التي أقام الفلسطينيون على أساسها حركتهم الوطنية ومقاومتهم للصهيونية مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

كانت المدن العربية في فلسطين وغيرها من البلاد المجاورة، معقل المعارضة المتزايدة للهجرة والاستيطان الصهيونيين على الساحة السياسية. فبينما كان بعض

علماء القدس وأعيانها صوت المعارضة الوحيد الذي سُمع في عهد السلطان عبد الحميد، فإن تلك الأصوات تكاثرت وخرجت من مختلف أنحاء البلد بعد سنة ١٩٠٨. فكان صوت النواب العرب في البرلمان العثماني هو الأقوى والأسبق. وبالإضافة إلى النقاشات بشأن الموضوع داخل القاعات، نقلت الصحافة العربية أقوال النواب إلى الرأي العام، فترددت أصداء انتقاداتهم تجاه تقصير الحكومة وموظفيها في العاصمة العثمانية ومدن الأقاليم. وإذا كان المندوبون العرب هم أبرز الممثلين لصوت النخبة من الأعيان، فإن الصحافيين كانوا الصوت الأقوى لفئة المثقفين من خريجي المدارس الحديثة. ففي حيفا جعل نجيب نصار وجريدته «الكرمل» (منذ ربيع سنة ١٩٠٩) موضوع الصهيونية ومحاربة بيع الأراضي لجمعيات الاستيطان محوراً مركزياً لاهتماماته السياسية.[٤٦] كما أن الأخوين العيسى أديا دوراً مشابهاً في يافا، وخصوصاً بعد إصدار صحيفة «فلسطين» سنة ١٩١١. والجدير بالذكر أنه بينما كان جميع من انتخب للبرلمان العثماني من عائلات أعيان المسلمين، فإن دور المسيحيين كان بارزاً في اليقظة الثقافية بصورة عامة وفي أوساط الصحافيين بصورة خاصة. وهكذا وضع أحد الأسس للحركة الوطنية الفلسطينية التي ظلت قيادتها خلال فترة الانتداب في أيدي عائلات النخبة المسلمة، في حين أدى المثقفون (وخصوصاً المسيحيين منهم) دوراً مساعداً في الهيئات السياسية العليا ودوراً رئيسياً في الساحة الإعلامية.

إذا كانت المدن الفلسطينية قد شهدت في عهد تركيا الفتاة نشوء الجمعيات السياسية والأندية الثقافية وصدور الصحف والمجلات، فإن مناطق الريف شهدت تصعيداً للصدامات بين الفلاحين وسكان المستعمرات المجاورة لهم. لم تكن هذه الصدامات أو أسبابها شيئاً جديداً على جبهة الصراع بين القادمين الجدد وسكان القرى الذين خسروا حقوقهم في استغلال الأراضي التي باعها كبار الملاكين.[٤٧] لكن بالإضافة إلى عامل التراكم الذي أدى إلى زيادة عدد حالات الصراع، فإن متغيرات جديدة ساهمت في إحداث تحول نوعي في تلك الصدامات، من أحداث محلية معزولاً بعضها عن بعض، إلى حلقات في صراع قومي بشأن مستقبل الأرض والوطن. فأفراد الهجرة الثانية، بعكس هواة صهيون الذين قدموا إلى البلد في عهد السلطان عبد الحميد، تبنوا سياسة احتلال العمل واحتلال الأرض التي أبرزت الأبعاد القومية الانعزالية (exclusive) للمشروع الصهيوني. كما أن زوال حكم السلطان عبد الحميد وسياسته الإسلامية، وبروز الأبعاد القومية التركية لرجال الاتحاد والترقي، دفعا في اتجاه ازدياد الوعي بالمصلحة الجماعية والدفاع عنها في وجه

الأخطار الخارجية. فمنذ نهاية العقد الأول لهذا القرن تحول انتقال الأراضي لأيدي المستعمرات الصهيونية من قضايا عينية للصراع بشأن الملكية والحدود، إلى مسألة قومية رمزية أدى نشيطو الحركة العربية وأعضاء البرلمان والصحافة فيها دوراً لا يقل أهمية عن المشاركين في تلك الصراعات العنيفة والمسلحة أحياناً.[٤٨] هذه الظاهرة الجديدة من التعاون والتضامن بين القيادات السياسية من سكان المدن والفلاحين المتضررين من صفقات بيع الأراضي وإقامة المستعمرات الجديدة، صارت سمة مهمة أُخرى من سمات الحركة الوطنية الفلسطينية.

كانت النواحي الواقعة شمالي شرقي لواء الجليل (طبرية والعفولة) هي المواقع الأساسية للنشاط الاستيطاني الذي قام به أفراد الهجرة الصهيونية الثانية. أمّا بائعو الأراضي فكانوا في تلك الفترة أيضاً كبار ملاك الأراضي الغائبين وهم من بيروت وعلى رأسهم آل سرسق والتويني ومدور.[٤٩] وكون هذه المنطقة الجليلية تقع بالقرب من دمشق، وضمن ولاية بيروت من الناحية الإدارية، فإن الصراعات التي دارت بين الفلاحين والمستوطنين في منطقتي طبرية والعفولة تركت صداها في الصحافة العربية وحتى في العاصمة العثمانية. وقد أدى اثنان من نشيطي الحركة العربية ـ الأمير أمين أرسلان وشكري العسلي ـ واللذان صارا، فيما بعد، نائبين في البرلمان العثماني، دوراً مهماً في التصدي للنشاط الصهيوني في تلك المنطقة. وهكذا بدأت تتبلور، بصورة واضحة، جبهة واسعة من المعارضة للصهيونية ونشاطاتها، ضمت الفلاحين والصحافة ونواب البرلمان ونشيطي الحركة العربية في فلسطين والبلاد العربية المجاورة. ولا يتسع المجال هنا لعرض شامل يغطي كل نشاطات تلك الأطراف ومواقفها من الصهيونية، فنكتفي بتقديم نموذجين لتلك المواقف التي صارت مثلاً يحتذى لحركة مقاومة الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها.

حققت جمعيات الاستيطان الصهيونية وعلى رأسها شركة «يكا»، ما بين سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٤، نجاحاً كبيراً بعقدها صفقات متعددة لشراء الأراضي في ناحية طبرية بلغ مجموع مساحتها نحو ٧٠,٠٠٠ دونم.[٥٠] كان بائعو الأراضي هم، كالمعتاد، كبار ملاك الأراضي الغائبون أمثال آل سرسق والتويني (بيروت) وأحد أبناء عبد القادر الجزائري في دمشق. كما شارك في بيع تلك الأراضي التي زرعها فلاحو المنطقة بطريقة الاستجار، مفتي طبرية من عائلة السعيد، وعائلة الفاهوم في الناصرة، وبيضون في عكا وغيرهم.[٥١] وعندما حاولت جمعيات الاستيطان إقامة قرى زراعية على تلك الأراضي، قاوم الفلاحون وعشائر البدو ذلك، وحدثت صدامات بشأن

علماء القدس وأعيانها صوت المعارضة الوحيد الذي سُمع في عهد السلطان عبد الحميد، فإن تلك الأصوات تكاثرت وخرجت من مختلف أنحاء البلد بعد سنة ١٩٠٨. فكان صوت النواب العرب في البرلمان العثماني هو الأقوى والأسبق. وبالإضافة إلى النقاشات بشأن الموضوع داخل القاعات، نقلت الصحافة العربية أقوال النواب إلى الرأي العام، فترددت أصداء انتقاداتهم تجاه تقصير الحكومة وموظفيها في العاصمة العثمانية ومدن الأقاليم. وإذا كان المندوبون العرب هم أبرز الممثلين لصوت النخبة من الأعيان، فإن الصحافيين كانوا الصوت الأقوى لفئة المثقفين من خريجي المدارس الحديثة. ففي حيفا جعل نجيب نصار وجريدته «الكرمل» (منذ ربيع سنة ١٩٠٩) موضوع الصهيونية ومحاربة بيع الأراضي لجمعيات الاستيطان محوراً مركزياً لاهتماماته السياسية.[٤٦] كما أن الأخوين العيسى أديا دوراً مشابهاً في يافا، وخصوصاً بعد إصدار صحيفة «فلسطين» سنة ١٩١١. والجدير بالذكر أنه بينما كان جميع من انتخب للبرلمان العثماني من عائلات أعيان المسلمين، فإن دور المسيحيين كان بارزاً في اليقظة الثقافية بصورة عامة وفي أوساط الصحافيين بصورة خاصة. وهكذا وضع أحد الأسس للحركة الوطنية الفلسطينية التي ظلت قيادتها خلال فترة الانتداب في أيدي عائلات النخبة المسلمة، في حين أدى المثقفون (وخصوصاً المسيحيين منهم) دوراً مساعداً في الهيئات السياسية العليا ودوراً رئيسياً في الساحة الإعلامية.

إذا كانت المدن الفلسطينية قد شهدت في عهد تركيا الفتاة نشوء الجمعيات السياسية والأندية الثقافية وصدور الصحف والمجلات، فإن مناطق الريف شهدت تصعيداً للصدامات بين الفلاحين وسكان المستعمرات المجاورة لهم. لم تكن هذه الصدامات أو أسبابها شيئاً جديداً على جبهة الصراع بين القادمين الجدد وسكان القرى الذين خسروا حقوقهم في استغلال الأراضي التي باعها كبار الملاكين.[٤٧] لكن بالإضافة إلى عامل التراكم الذي أدى إلى زيادة عدد حالات الصراع، فإن متغيرات جديدة ساهمت في إحداث تحول نوعي في تلك الصدامات، من أحداث محلية معزولاً بعضها عن بعض، إلى حلقات في صراع قومي بشأن مستقبل الأرض والوطن. فأفراد الهجرة الثانية، بعكس هواة صهيون الذين قدموا إلى البلد في عهد السلطان عبد الحميد، تبنوا سياسة احتلال العمل واحتلال الأرض التي أبرزت الأبعاد القومية الانعزالية (exclusive) للمشروع الصهيوني. كما أن زوال حكم السلطان عبد الحميد وسياسته الإسلامية، وبروز الأبعاد القومية التركية لرجال الاتحاد والترقي، دفعا في اتجاه ازدياد الوعي بالمصلحة الجماعية والدفاع عنها في وجه

الأخطار الخارجية. فمنذ نهاية العقد الأول لهذا القرن تحول انتقال الأراضي لأيدي المستعمرات الصهيونية من قضايا عينية للصراع بشأن الملكية والحدود، إلى مسألة قومية رمزية أدى نشيطو الحركة العربية وأعضاء البرلمان والصحافة فيها دوراً لا يقل أهمية عن المشاركين في تلك الصراعات العنيفة والمسلحة أحياناً.[٤٨] هذه الظاهرة الجديدة من التعاون والتضامن بين القيادات السياسية من سكان المدن والفلاحين المتضررين من صفقات بيع الأراضي وإقامة المستعمرات الجديدة، صارت سمة مهمة أُخرى من سمات الحركة الوطنية الفلسطينية.

كانت النواحي الواقعة شمالي شرقي لواء الجليل (طبرية والعفولة) هي المواقع الأساسية للنشاط الاستيطاني الذي قام به أفراد الهجرة الصهيونية الثانية. أمّا بائعو الأراضي فكانوا في تلك الفترة أيضاً كبار ملاك الأراضي الغائبين وهم من بيروت وعلى رأسهم آل سرسق والتويني ومدور.[٤٩] وكون هذه المنطقة الجليلية تقع بالقرب من دمشق، وضمن ولاية بيروت من الناحية الإدارية، فإن الصراعات التي دارت بين الفلاحين والمستوطنين في منطقتي طبرية والعفولة تركت صداها في الصحافة العربية وحتى في العاصمة العثمانية. وقد أدى اثنان من نشيطي الحركة العربية ـ الأمير أمين أرسلان وشكري العسلي ـ واللذان صارا، فيما بعد، نائبين في البرلمان العثماني، دوراً مهماً في التصدي للنشاط الصهيوني في تلك المنطقة. وهكذا بدأت تتبلور، بصورة واضحة، جبهة واسعة من المعارضة للصهيونية ونشاطاتها، ضمت الفلاحين والصحافة ونواب البرلمان ونشيطي الحركة العربية في فلسطين والبلاد العربية المجاورة. ولا يتسع المجال هنا لعرض شامل يغطي كل نشاطات تلك الأطراف ومواقفها من الصهيونية، فنكتفي بتقديم نموذجين لتلك المواقف التي صارت مثلاً يحتذى لحركة مقاومة الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها.

حققت جمعيات الاستيطان الصهيونية وعلى رأسها شركة «يكا»، ما بين سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٤، نجاحاً كبيراً بعقدها صفقات متعددة لشراء الأراضي في ناحية طبرية بلغ مجموع مساحتها نحو ٧٠,٠٠٠ دونم.[٥٠] كان بائعو الأراضي هم، كالمعتاد، كبار ملاك الأراضي الغائبون أمثال آل سرسق والتويني (بيروت) وأحد أبناء عبد القادر الجزائري في دمشق. كما شارك في بيع تلك الأراضي التي زرعها فلاحو المنطقة بطريقة الاستجار، مفتي طبرية من عائلة السعيد، وعائلة الفاهوم في الناصرة، وبيضون في عكا وغيرهم.[٥١] وعندما حاولت جمعيات الاستيطان إقامة قرى زراعية على تلك الأراضي، قاوم الفلاحون وعشائر البدو ذلك، وحدثت صدامات بشأن

الأرض بين الطرفين ودعاوى قضائية في المحاكم. وقد وجد الفلاحون عوناً لهم في معركتهم للدفاع عن أراضيهم ومصدر رزقهم، من قائمقام ناحية طبرية الأمير أمين أرسلان الذي انتخب، فيما بعد (سنة ١٩٠٩)، مبعوثاً عن اللاذقية في البرلمان العثماني.[٥٢] وعلى الرغم من ذلك، فإن صفقات الأراضي تم تسجيلها رسمياً في بيروت بدعم واليها التركي رشدي بك الذي نفذ القانون بحذافيره. عقب ذلك أقيمت عدة مستعمرات جديدة على تلك الأراضي منها: سجره (إيلانيا)، وكفار تافور، ويفنيئيل، ومناحيميا، وبيت غان. لكن العلاقات ظلت متوترة بين المستوطنين الجدد وجيرانهم العرب على الرغم من دفع بعض التعويضات إلى قسم من الأهالي الذين خسروا أراضيهم التي زرعوها وعاشوا عليها.

تجددت الصراعات بين مستوطني سجره والقرى العربية المجاورة على خلفية الصراع بشأن ملكية الأراضي وحدودها في ظل ظروف سياسية جديدة سنة ١٩٠٩.[٥٣] فالانقلاب الدستوري، الذي حقق حرية التعبير والتنظيم السياسيين، أوجد أجواء جديدة كانت صحيفة «الكرمل» في حيفا أحد أسبابها. كما أن أفراد الهجرة الثانية عملوا على استبدال العمال والحراس العرب في المستعمرات الصهيونية باليهود كما حدث في سجره والقرى الزراعية المجاورة. وهكذا أضاف التزمت الأيديولوجي الذي اتسمت به هذه الهجرة عاملاً آخر للصراع. وكانت نتيجة الصدامات الجديدة في نيسان (أبريل) ١٩٠٩ ثلاثة قتلى من سكان سجرة، ويهودياً من حيفا أصيب بجروح بالغة نتيجة الضرب، وعربياً واحداً توفي جراء إطلاق المستوطنين عيارات نارية.[٥٤] وفي أيار (مايو) من السنة نفسها، قتل مزارع من مستعمرة بيت غان نتيجة ازدياد التوتر القومي بين اليهود والعرب في المنطقة.

أمّا الصراع الثاني بشأن الأرض، والذي ترك أصداء واسعة داخل فلسطين وخارجها، فارتبط بشراء أراضي قرية الفولة الواقعة بالقرب من العفولة سنة ١٩١٠. كان البائع هذه المرة أيضاً من عائلة سرسق البيروتية، فباع في تلك السنة لشركات الاستيطان الصهيوني ٩٥١٥ دونماً في منطقة العفولة التي ازدادت أهميتها بعد وصول فرع سكة الحديد إليها. لكن على الرغم من إتمام صفقة البيع وتسجيلها رسمياً فإن الفلاحين اعترضوا عليها ودعم موقفهم قائمقام ناحية الناصرة، شكري العسلي.[٥٥] ومرة أُخرى وقف والي بيروت إلى جانب المستوطنين، وأمر القائمقام بعدم الاعتراض على الصفقة القانونية. وعندما لم يجد العسلي، الذي عرف بمواقفه القومية العربية، سبيلاً قانونياً لإفشال انتقال الأراضي إلى شركات الاستيطان حاول ذلك بوسائل أُخرى. ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٠، نشر

مقالة في «المقتبس»، الصحيفة الدمشقية المعروفة بخطها المعارض لسياسة الاتحاد والترقي، هاجم فيها الصهيونية ومخططاتها، لكن السلطات العثمانية تدخلت لتطبيق القانون، وقامت بإجلاء الفلاحين عن أراضيهم التي عاشوا عليها واعتاشوا من زراعتها. ثم قام القائمقام بمحاولة أخيرة لإعاقة الاستيطان في المنطقة بدعوى قربها من سكة حديد الحجاز من درعا إلى حيفا. فلما ازدادت الشكاوى من مواقف شكري العسلي قررت الحكومة عزله عن منصبه في كانون الثاني (يناير) ١٩١١، الأمر الذي فتح الطريق أمام إقامة مستعمرة مرحافيا في المنطقة.[٥٦]

وعلى الرغم من نجاح شركات الاستيطان هذه المرة أيضاً في التغلب على اعتراض الفلاحين والقائمقام كما في حادثة أراضي الشجرة التابعة لناحية طبرية، فإن هذه الصراعات بشأن الأراضي، منذ سنة ١٩٠٩، لم تنته بسلام. لقد ازدادت حالات إبعاد الفلاحين العرب عن أراضيهم وبيوتهم، فازداد التذمر من الحكومة وسياساتها، وتدهورت العلاقات بسرعة بين العرب واليهود بعكس ما كانت عليه في الأجيال السابقة.[٥٧] لقد أدت الصحافة، وعلى رأسها صحيفة «الكرمل» في فلسطين و«المقتبس» و«المفيد» وغيرها من الصحف في البلاد العربية المجاورة، دوراً مهماً في إيقاظ الرأي العام بشأن مغزى تلك الأحداث وأبعادها على الفلسطينيين خاصة، وعلى الدولة العثمانية عامة. أمّا شكري العسلي الذي بذل جهداً كبيراً لإفشال صفقة الأراضي في منطقته فإنه خاض انتخابات البرلمان سنة ١٩١١، معلناً في برنامجه أنه سيحارب الصهيونية حتى آخر قطرة من دمه.[٥٨] وبعد انتخابه، فعلاً، مندوباً عن دمشق فإنه أدى دوراً قيادياً في البرلمان العثماني، لا في كشف أخطار الصهيونية فقط، بل أيضاً في تنظيم الكتلة النيابية العربية المدافعة عن حقوق العرب ونقد سياسة رجال الاتحاد والترقي.

لقد شهدت سنوات حكم الشبان الأتراك عشية الحرب العالمية الأولى (١٩٠٨ - ١٩١٤) عملية تبلور الحركات القومية التي طالبت بالاستقلال وعملت على تحقيقه بوسائل متعددة. وعلى الرغم من أن الحركة العربية لم ترفع شعار الانفصال عن الدولة العثمانية، ولم تكتسب تأييد أغلبية الأهالي الذين مثلت مصالحهم، فإن خيبة الأمل والتذمر من سياسات الاتحاد الترقي وضعا العرب والأتراك على مسار صدام المصالح الجماعية. أمّا أسباب عدم وصول علاقة العرب بالدولة العثمانية نقطة الغليان والانفجار، فتعود إلى استمرارية تأثير الرابطة الإسلامية وإيثار المظلة العثمانية على الوقوع تحت احتلال الدول الأوروبية التي كانت قد سيطرت، فعلاً، على قسم كبير من المنطقة العربية.[٥٩] وقد واجه أبناء فلسطين

معضلة الاختيار بين الولاءات المتعددة، وانقسموا مثل بقية إخوانهم في المشرق العربي بين اتجاهات العثمانية والحركة العربية والرابطة الإسلامية. لكن تحدي المشروع الصهيوني الذي كان يضع الأسس القوية لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين وحّد، إلى درجة معينة، الاتجاهات السياسية المتعددة إزاء معارضة الصهيونية ومخططاتها. فعلى الرغم من أن حجم الاستيطان ظل محدوداً في تلك الفترة، ولم يتعد عدد سكان القرى الزراعية اليهودية الأربعين ١٢,٠٠٠ نسمة، فإن الصراعات التي رافقت إحلال المستوطنين الجدد مكان الفلاحين العرب الذين اقتلعوا من بيوتهم وأراضيهم، لم تعد حوادث معزولة تخص المتضررين المباشرين في الريف الفلسطيني فقط.

ظلت الصدامات المسلحة بين العرب واليهود في المستعمرات الزراعية محدودة العدد والنتائج عشية الحرب العالمية الأولى، لكنها كانت البداية الحقيقية للصراع القومي بشأن مستقبل فلسطين. ففي الييشوف اليهودي الذي وصل تعداده نحو ٨٥,٠٠٠ نسمة، سيطر القادمون الجدد والأيديولوجيا الصهيونية حتى داخل المدن كالقدس ويافا وغيرهما. كما اكتسب المستوطنون خبرة بمواجهة الصعوبات بعد تجربة طويلة وصلت إلى أربعين عاماً. والأهم من ذلك أن أفراد الهجرة الصهيونية الثانية جلبوا معهم أفكاراً جديدة، وأفرزوا منهم قيادات ساهمت في تصعيد الصراع مع السكان العرب. في المقابل كانت الحركة العربية تشق طريقها وتقيم علاقات التعاون، التي لا غنى عنها، بين النخبة السياسية والمثقفين من الطبقة الوسطى، وبين الفلاحين المتضررين من المشروع الصهيوني. كما أن نشاط الحركة العربية من جهة، وخطر المشروع الصهيوني على أهالي البلد جميعاً (مسلمين ومسيحيين) من جهة أُخرى، رسما الخريطة الجديدة للهوية الجماعية التي وضعت اليهود والعرب على خطي جبهة الصراع القومي. ثم جاءت الحرب العالمية بنتائجها المتضمنة سقوط الإمبراطورية ووعد بلفور وبروز القومية العربية، فانفجر الصراع بشأن مستقبل فلسطين تحت مظلة الانتداب البريطاني.

رابعاً: فلسطين والحرب العالمية الأولى

أدى دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية إلى نتائج وخيمة عانى جراءها كل شعوب الإمبراطورية بدرجة أو بأُخرى. لقد حارب العثمانيون في صف المعسكر الخاسر فانهارت الإمبراطورية مع نهاية تلك الحرب، ورسمت بريطانيا وفرنسا على

أنقاضها الخريطة السياسية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط. أمّا خلال سنوات الحرب نفسها فعانى السكان جراء ويلات الحرب وثمنها الباهظ بشرياً واقتصادياً. وكان العرب قد وقفوا بأغلبيتهم العظمى إلى جانب الدولة والسلطان، فتجندوا تلبية لنداء الجهاد وشاركوا في تحمل أعباء المجهود الحربي على الجبهات كافة.[٦٠] لكن بريطانيا، في المقابل، استغلت حالة التذمر في المشرق العربي من سياسة الأتراك فشجعت على قيام الثورة العربية بقيادة الشريف حسين وأولاده في الحجاز. وكان جمال باشا، قائد الجيش الرابع المرابط في بلاد الشام، قد بدأ في صيف سنة ١٩١٥ حملة قمع وتنكيل بأعضاء الجمعيات العربية، وبالمتعاطفين معها، فنُفذت أحكام الإعدام بالعشرات وأُلقي بأعداد أكبر في السجون.[٦١] هذه الحملة وفشل الجيوش العثمانية على جبهات القتال أديا إلى انحياز أعداد أكبر من العرب إلى جانب الثورة على الأتراك. وهكذا تلقت الرابطة الإسلامية وفكرة الوحدة العثمانية لشعوب الإمبراطورية، الضربة القاضية، وصعد نجم القومية العربية وخصوصاً بعد إقامة حكومة فيصل في دمشق.[٦٢]

دفعت فلسطين وسكانها، مثل بقية الأقاليم العربية المجاورة، ثمناً باهظاً نتيجة الحرب، في الأرواح والأموال ومصادرة المواشي وقطع الأحراج والأشجار المثمرة من أجل الوقود. وبما أنها صارت ساحة حرب وجبهة قتال ضد الإنكليز المسيطرين على مصر، فإن حصتها من ذلك الثمن كانت كبيرة نسبياً بسبب ضيق مساحتها وعدد سكانها. وقد عانت غزة ويافا والمناطق المحيطة بهما الخراب والتدمير، وقامت السلطات العثمانية بترحيل السكان عن تلك المناطق. ثم أضيفت كوارث الطبيعة إلى تلك التي صنعها الإنسان بيديه، فجاءت أسراب الجراد (١٩١٥ ـ ١٩١٦) والتهمت قسماً كبيراً مما بقي من المزروعات والأشجار. وتم تجنيد الأهالي لمحاربة الجراد بالأساليب البدائية، إضافة إلى تجنيدهم لأعمال السخرة المتعددة خدمة للمجهود الحربي، الأمر الذي أنهك قواهم وأضاف عوامل جديدة إلى تدهور الأحوال الاقتصادية. ثم جاءت الأوبئة، كالكوليرا والتيفوس والتيفوئيد، فأضافت الآلاف من الضحايا إلى قائمة الوفيات نتيجة المجاعة والأعمال العسكرية. ولم يكف أهالي فلسطين معاناتهم وويلات الحرب خلال تلك السنوات، فإن نهايتها التي خففت هذا الجانب من المعاناة، فتحت جبهة أُخرى كانت آثارها بعيدة المدى وأكثر ضرراً. فمجيء الاحتلال البريطاني، الذي أصدر وعد بلفور قبل أن يدخل القدس، كان ضربة سياسية كبرى لم يتبين مدى أضرارها إلاّ خلال العقود التالية من سنوات الانتداب البريطاني.

أ) السياسة التركية والقضية العربية

على الرغم من عدم دخول العثمانيين الحرب منذ بدايتها في أواخر تموز (يوليو) ١٩١٤، فإنهم أعلنوا الأحكام العرفية في فلسطين وبدأوا عملية التعبئة العامة.[٦٣] وكان إعلان الدولة العثمانية إلغاء الامتيازات الأجنبية في أيلول (سبتمبر) ضمن الإجراءات الأُخرى التي اتخذت، الأمر الذي أحرج وضع مواطني الدول الأجنبية في فلسطين وغيرها من أراضي الإمبراطورية. فقد تم تخيير هؤلاء بين تجنسهم ليصبحوا مواطنين عثمانيين أو الخروج من البلاد.[٦٤] وبينما قابل أغلبية الأهالي في فلسطين إلغاء الامتيازات الأجنبية بالارتياح والتأييد، فإن اليهود وُضِعوا أمام خيار صعب. فعندما وضعت تلك السياسة موضع التنفيذ بعد دخول الدولة العثمانية الحرب في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤، بدأت السلطات طرد مواطني الدول الأجنبية الذين رفضوا قبول الجنسية العثمانية، وبلغ تعداد المطرودين حتى أواخر سنة ١٩١٥ نحو ١٥,٠٠٠ معظمهم من اليهود.[٦٥] وتأثر اليیشوف اليهودي، بصورة عامة، مثل غيرهم من سكان البلد بالأحوال الاقتصادية الصعبة، وبتوقف التجارة والعلاقات بالعالم الخارجي، وبانتشار الأوبئة وقدوم الجراد. كما أن سياسة القمع والتنكيل التي اتبعها جمال باشا أصابت المؤسسات الصهيونية، الأمر الذي ضاعف من إشكال اليیشوف اليهودي، ومن ولائه لمعسكري الصراع، وخصوصاً بعد انكشاف شبكة «نيلي» للتجسس. هذه الأسباب مجتمعة هددت المشروع الصهيوني بالانهيار، وأدت إلى نقص عدد سكان الأقلية اليهودية في فلسطين خلال أربع سنوات الحرب من ٨٥,٠٠٠ شخص إلى نحو ٥٦,٠٠٠ شخص فقط.[٦٦]

أعلنت الدولة العثمانية انضمامها إلى الحرب إلى جانب صديقتها ألمانيا (ضد دول الحلفاء بقيادة بريطانيا وفرنسا وروسيا) في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤، واتخذت في حينها إجراءات جديدة لتعبئة الأهالي من أجل دعم المجهود الحربي العثماني والتحريض على معسكر الحلفاء. ولما كانت فلسطين منطقة حدودية وجبهة قتال مع البريطانيين في مصر، فقد تواردت أعداد جديدة من العساكر إلى البلد وصل عددهم إلى أكثر من ٦٠,٠٠٠ جندي. وازداد عبء الأهالي بلوازم العسكر حتى جاوزت الحد، فأخذ الناس يضجون من ثقل هذه التكاليف.[٦٧] ومع ذلك وقف الأهالي بأغلبيتهم العظمى إلى جانب الدولة والسلطان على الرغم من كراهيتهم للجندية ومحاولاتهم استخدام جميع الوسائل للتخلص من الخدمة بعيداً

عن أوطانهم وعائلاتهم. وفي المقابل، نشط رجال الحكومة العثمانية في حض أهالي البلد على الوقوف إلى جانبها عن طريق الاجتماعات الشعبية والمهرجانات الخطابية. ففي القدس، مثلاً، لبى الناس الدعوة إلى اجتماع عام في ساحة الحرم، حيث خطب فيهم الشيخ عبد القادر المظفر. ثم طاف المتظاهرون بعد ذلك في شوارع المدينة ووصلوا إلى دار القنصلية الألمانية، حيث خطب فيهم القنصل معرباً عن علاقة المودة التي تربط بين تركيا وألمانيا ومتمنياً لهم النصر على الأعداء.[٦٨] وقام سكان نابلس بتظاهرات حماسية رافعين أصواتهم بدعوات النصر للسلطان الذي أعلن الجهاد على الكفار.[٦٩] وهكذا، على الرغم من المخاوف من ويلات الحرب وتذمر الناس من تكلفتها الزائدة، فإنهم وقفوا، في البداية، صفاً واحداً إلى جانب الدولة العثمانية.

بدأت سياسة القمع والتنكيل التركية التي ارتبطت باسم جمال باشا، قائد الجيش الرابع في بلاد الشام، منذ مطلع سنة ١٩١٥. وكان الجنود والضباط العرب أول من عانى بسببها، إذ عوملوا معاملة سيئة وتم نقلهم للخدمة بعيداً عن أوطانهم خارج المنطقة العربية.[٧٠] كما أن عمليات التفتيش عن بعض المجندين الفارين في المدن والقرى رافقها الضرب والإهانات للأهالي والإضرار بالممتلكات. لكن عمليات القمع أخذت طابعاً سياسياً واضحاً في صيف سنة ١٩١٥، في الوقت نفسه الذي وردت فيه الأخبار عن المذابح التي نفذت بالأرمن في منطقة شرق الأناضول. فقد اعتُقل العشرات من نشيطي الحركة العربية في بلاد الشام، وخصوصاً من أعضاء حزب اللامركزية البارزين وقدموا إلى محكمة عسكرية في عاليه في لبنان. وأصدرت هذه المحكمة أحكام الإعدام والسجن المؤبد، وأعدم فعلاً في ٢١ آب/أغسطس في ساحة البرج - التي صارت ساحة الشهداء - في بيروت أحد عشر شخصاً. كما حكمت المحكمة نفسها غيابياً على أكثر من سبعين شخصاً من أنحاء بلاد الشام. واستمر جمال باشا في سياسة القمع والتنكيل، فعقدت المحاكم ونصبت المشانق مرة أُخرى في ٦ أيار (مايو) ١٩١٦، حيث أعدم في بيروت أربعة عشر شخصاً وفي دمشق سبعة آخرون.[٧١]

لقد نال أبناء فلسطين نصيبهم من حملة القمع والقتل التي قادها جمال باشا. وكان سليم الأحمد عبد الهادي (١٨٧٠ - ١٩١٥)، معتمد حزب اللامركزية في قضاء جنين، من الذين نُفذ فيهم حكم الإعدام في آب (أغسطس) ١٩١٥.[٧٢] أمّا حافظ بك السعيد (١٨٤٣ - ١٩١٦) فلم ينفذ فيه الحكم بسبب تقدمه في السن فاستبدل بالسجن، وتوفي فيه بعد فترة قصيرة.[٧٣] واستبدل حكم الإعدام بالسجن

أيضاً بالنسبة إلى الشيخ سعيد الكرمي (١٨٥٢ ـ ١٩٣٥) ثم أطلق بفضل مساعي عبد القادر المظفر وغيره من المقربين من جمال باشا.[٧٤] أمّا حسن حماد، من نابلس، فإنه نجا من حكم الإعدام لأنه لم يستلم في الوقت الملائم إشعار الحضور إلى المحكمة. لكنه بعد أن استلم الإشعار قرأ مصادفة خبر صدور الحكم عليه في إحدى الصحف، فسافر واختفى في دمشق حتى نهاية الحرب.[٧٥] أمّا الفوج الثاني من الذين نفذت فيهم أحكام الإعدام فشمل الدكتور علي عمر النشاشيبي الذي عمل طبيباً بيطرياً برتبة ضابط في الجيش العثماني، ومحمد الشنطي الذي وجهت إليه تهمة الانتماء إلى حزب اللامركزية ونقل مراسلات من حقي العظم في القاهرة إلى نشيطي الحزب في بلاد الشام.[٧٦]

وعلى الرغم من حملات القمع والتنكيل بالعشرات ممن صدرت في حقهم أحكام الإعدام والسجن، وبالمئات الذين تم نفيهم بعيداً عن أوطانهم، فإن أبناء النخبة السياسية في فلسطين ظلوا بأغلبيتهم العظمى على تأييدهم للعثمانيين خلال سنوات الحرب. وقد نظم جمال باشا بعثة علمية من العلماء والأدباء خرجت من دمشق إلى العاصمة العثمانية في أيلول (سبتمبر) ١٩١٥ لتعبر عن تأييد الأهالي للدولة والسلطان.[٧٧] وضمت هذه البعثة ٣١ شخصية، كان منهم تسع من مدن فلسطين هم: الشيخ إبراهيم العكي، والشيخ عبد الرحمن عزيز من عكا، ومحمد أفندي مراد مفتي حيفا، ومحمد أفندي تفاحة، وعبد الرحمن أفندي، والحاج إبراهيم من نابلس، وطاهر أفندي أبو السعود مفتي الشافعية في القدس، والشيخ علي الريماوي الشاعر والصحافي المقدسي، والشيخ أبو الإقبال سليم اليعقوبي من يافا.[٧٨] واختار جمال باشا صديقه الشيخ أسعد الشقيري ليكون رئيساً للبعثة التي أمضت بضعة أسابيع في الآستانة للمساهمة في الدعاية التركية. لقد حافظ الشقيري، بعكس آخرين من نواب فلسطين، على علاقات حميمة برجال الاتحاد والترقي، ونشط في الدعاية ضد الحركة العربية ورجالها وخصوصاً في انتخابات سنة ١٩١٢.[٧٩] وبعد أن نشبت الحرب عُيّن مفتياً للجيش الرابع فاشتُبه في أن له ضلعاً في أحكام الإعدام التي صدرت ونفذت في بيروت ودمشق. هذه العلاقة الحميمة بين أسعد الشقيري وجمال باشا والسلطات التركية، خلال سنوات الحرب، صارت وصمة وتهمة وجهت إليه من الصحافة الفلسطينية ومن غيرها في الأوساط السياسية.[٨٠]

ازدادت سياسة القمع والملاحقات ضد كل من يشتبه في أنه يؤيد الحركة العربية بعد إعلان الشريف حسين الثورة على الدولة العثمانية في حزيران (يونيو)

١٩١٦. ففي القدس لاحقت السلطات أحمد عارف الحسيني (١٨٧٣ ـ ١٩١٧)، مفتي غزة حتى سنة ١٩١٢ ثم ممثلها في البرلمان العثماني، فحكمت عليه بعدم مغادرة المدينة. وفي محرم ١٣٣٥هـ/تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٦م صدر الأمر بنفيه إلى الأناضول. وعندما حاول الهرب مع ابنه مصطفى إلى الحدود المصرية قبض عليهما وصدر الحكم بالإعدام الذي نفذ شنقاً بالشيخ ورمياً بالرصاص بالابن لأنه كان ضابطاً في الجيش العثماني.[٨١] كما توفي في السجن قبل انتهاء المحاكمة كل من علي رضا الجماعي (الخطيب) عضو جمعية العهد، وشكري الحسيني (١٨٦٢ ـ ١٩١٦) أحد مؤسسي جمعية الإخاء العربي العثماني، والذي نفي إلى حلب وتوفي في منطقة حماة.[٨٢] بالإضافة إلى هؤلاء حوكم الكثيرون ممن اشتبه في أنهم يؤيدون الحركة العربية، وأمضوا مدة في السجن، كما نفي المئات من أعيان فلسطين إلى مناطق الأناضول وغيرها من أقاليم الدولة العثمانية. هذه السياسة القمعية التي اتبعها الأتراك في سنوات حكمهم الأخيرة جعلت البعض يتنفس الصعداء عند زوال الحكم العثماني وقدوم الجيوش البريطانية إلى المنطقة. لكن سرعان ما تبين للجميع أن السياسة التي اتبعها الحكام الجدد، وخصوصاً في فلسطين، كانت أخطر كثيراً على أهالي البلد من مساوىء الحكم العثماني لعدة قرون.

ب) الحرب في فلسطين وويلاتها

ازداد الاهتمام البريطاني بفلسطين بعد حرب البلقان سنة ١٩١٢، وأدت إدارتها في القاهرة دوراً مهماً فيها عشية الحرب العالمية الأولى وخلالها.[٨٣] ولما كان ضعف الدولة العثمانية ظاهراً للعيان، فإن التنافس الاقتصادي والسياسي بين فرنسا وبريطانيا اتسع بينهما تحضيراً للسيطرة على بلاد الشام بعد انهيار الحكم التركي في المنطقة. في المقابل، خطط الشبان الأتراك لاستعادة مصر والتسلط على قناة السويس، وأوكلوا هذه المهمة إلى جمال باشا قائد الجيش الرابع. أمّا السلطات البريطانية التي كانت تراقب التعبئة العامة والاستعدادات الحربية في فلسطين، فإنها سحبت قواتها من سيناء واستعدت للدفاع عن مصر وقناة السويس على ضفتها الغربية. وبعد الاستعدادات اللازمة تحركت القوات العثمانية من بئر السبع ووصلت إلى الضفة الشرقية من دون مشكلات تذكر. لكن محاولة عبور القناة في منطقة البحيرة المرة أمام الإسماعيلية فشلت في كانون الثاني (يناير) ١٩١٥. وانشغل

الأتراك في جبهة غاليبولي، فلم يحاولوا احتلال القناة ثانية إلاّ في آب (أغسطس) ١٩١٦ من دون أن يحالفهم الحظ هذه المرة أيضاً.[٨٤] بعد هذا الفشل انتقل الإنكليز من الدفاع إلى الهجوم وأخذوا يعدون العدة لذلك.

لم تكن الاستعدادات البريطانية خافية على العثمانيين الذين عملوا على تحصين خطوط دفاعهم الممتدة بين غزة وبئر السبع. وتقدمت الجيوش البريطانية عبر سيناء ووصلت في شباط (فبراير) ١٩١٧ إلى رفح فاحتلتها، ثم دخلت خان يونس أيضاً من دون مقاومة كبيرة. طلب الأتراك من أهالي غزة مغادرة بيوتهم للمحافظة على أرواحهم وحتى يستطيع الجيش إقامة الاستحكامات والدفاع عن المدينة بحرية. وفي أواخر آذار (مارس)، هاجم البريطانيون غزة من البحر والبر، لكنهم فشلوا في احتلال المدينة وتكبدوا الآلاف من القتلى والجرحى.[٨٥] ثم تكرر الهجوم البريطاني في أواسط الشهر التالي، ونجح الأتراك في رد الهجوم وتكبيد الغزاة خسائر كبيرة ثانية. لكن على الرغم من هذا النجاح، فإن معنويات الجيش العثماني كانت تتدهور بسرعة. وكانت أخبار ثورة الشريف حسين وتقدم قواته إلى العقبة قد وصلت أنحاء فلسطين، فأخذ العشرات من الجنود العرب يفرون من الجيش التركي وينضمون إلى الثورة العربية.[٨٦]

بعد فشل الهجوم البريطاني الثاني على غزة تسلم إدموند أللنبي قيادة الحملة المصرية مع صلاحيات واسعة، إضافة إلى جلب التعزيزات العسكرية وأسلحة متطورة شملت طائرات حديثة الصنع. في المقابل، فإن أوضاع الجيش العثماني كانت تسير من سيىء إلى أسوأ، إلى درجة أن الجوع كان ملازماً العساكر والأمراض تفتك بهم.[٨٧] وعندما بدأ الهجوم البريطاني في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧ قرر أللنبي، هذه المرة، احتلال بئر السبع أولاً، فتمّ له ذلك من دون مقاومة كبيرة.[٨٨] ثم بدأ الزحف على غزة في أوائل الشهر التالي، فلم يصمد الجيش العثماني هذه المرة أمام الهجوم، واحتُلت المدينة في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر). وقد أصاب غزة خراب كبير بسبب المعارك التي دارت فيها وفي محيطها، وقدر بعض المصادر أن ثلثها قد تهدم من ضرب المدافع بحراً وبراً. كما أن الجنود الأتراك قطعوا الأشجار وخلعوا الأبواب وخشب السقوف وأثاث البيوت لإقامة الاستحكامات. «كانت غزة من فجر التاريخ حتى يومنا هذا بوابة الفاتحين» كما قال أللنبي في خطاب له بعد سنوات من احتلال المدينة.[٨٩] وفعلاً، فإن احتلالها فتح الطريق أمام الجيش البريطاني للتقدم شمالاً، فتم احتلال يافا في الشهر نفسه، والقدس في الشهر التالي.

لقد عانى أهالي فلسطين جراء الحرب وويلاتها بأشكال متعددة. فمنذ إعلان أحكام الطوارىء والنفير العام، تم تجنيد الناس للخدمة العسكرية وأعمال السخرة المتنوعة خدمة للمجهود الحربي. وعندما تجمع في فلسطين عشرات الآلاف من الجنود ازدادت تكلفة الحرب على السكان وتم مصادرة المؤن والمواشي، وقطعت الأشجار للوقود وبناء الاستحكامات. أمّا أوضاع السكان الاقتصادية فسارت منذ بداية الحرب من سيىء إلى أسوأ بسبب انقطاع طرق التجارة الخارجية وتجنيد الناس للخدمة وفرض التكلفة الباهظة على الأهالي. وعندما بدأ الأسطول البريطاني يضرب مدن الساحل الفلسطيني تم تهجير الناس من يافا وغزة وغيرهما من المناطق الساحلية إلى القرى والمدن الداخلية. ولم يكف سكان البلد ما عانوه نتيجة سياسة الأتراك وويلات الحرب وغلاء المواد الغذائية وانقطاعها، فجاءت أسراب الجراد (١٩١٥ - ١٩١٦) لتلتهم ما تبقى من المزروعات. وبما أن المبيدات الحديثة لم تكن متوفرة في تلك الفترة، فإن السلطات فرضت على الأهالي ترك أعمالهم حتى في المدن من أجل محاربة الجراد بالطرق البدائية.[٩٠] كما انتشرت الأوبئة بين الناس فساءت الأحوال الصحية وتوفي الآلاف منهم من الأمراض، ومن سوء التغذية التي وصلت إلى حد المجاعة في فلسطين وغيرها من أنحاء بلاد الشام.[٩١]

لقد تعطلت التجارة وتضررت الزراعة وتوقف النشاط الصناعي، إلى حد كبير، خلال سنوات الحرب. كما عطلت الحرب مورداً اقتصادياً آخر ازدادت أهميته، بالتدريج، منذ أواخر القرن التاسع عشر، وهو قدوم الزوار إلى القدس وبيت لحم والناصرة وغيرها من مدن الأماكن المقدسة. ويذكر شاهد عيان في القدس، في آذار (مارس) ١٩١٥، أنه لم يأت المدينة تلك السنة في موسم النبي موسى والأعياد المسيحية ربع ما كان يصل إليها من السياح والزوار الذين بلغ عددهم، في السنوات السابقة، ما بين ٣٠ و٤٠ ألف شخص من مسلمين ومسيحيين.[٩٢] لقد أصاب الشلل مختلف نواحي الحياة الاقتصادية، فازداد الغلاء وازداد الناس فقراً. لكن ذلك لم يؤد إلى تخفيف التكاليف البشرية والمادية المطلوبة من الأهالي. وازداد تذمر الناس وشكواهم من سياسة السلطات العثمانية، وخصوصاً أن الكثيرين أخذوا يفقدون الثقة بجدوى دخول تركيا تلك الحرب أو ضرورة تضامن العرب معها. فالحديث عن النير التركي وظلم الحكومة وطغيانها انتشر بين المثقفين الذين ناقشوا في جلساتهم أحوال البلد وأخبار الحرب. لم تكن المخططات البريطانية لاحتلال فلسطين خافية على هذه الفئة منذ بداية الحرب، ولذا فإنها توقعت أن ذلك أصبح قريب الحدوث. فعندما دار الحديث عن مستقبل

فلسطين أو نصيبها، الاستقلال أو الالتحاق بمصر التي تحكمها بريطانيا، أجمعت الأغلبية أن «الأمر الأخير أقرب إلينا من الاستقلال.»[٩٣] وعلى الرغم من المخاوف من المطامع الاستعمارية في المنطقة العربية، فإن معاملة الأتراك للعرب خلال سنوات الحرب دفعت العشرات والمئات من الجنود والمدنيين إلى الفرار من الحكم العثماني والانضمام إلى عساكر الشريف حسين الذين حاربوا إلى جانب الإنكليز.

زحف الجيش البريطاني بعد احتلال غزة إلى الشمال فاحتل الرملة ويافا في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٦ من دون أن يلقى مقاومة كبيرة، ثم تقدم في اتجاه القدس. وعلى الرغم من محاولة الأتراك الدفاع عن المدينة المقدسة فإنهم أيقنوا بسرعة استحالة تمكنهم من ذلك. لذا، وبعد اتخاذ القرار بالانسحاب من القدس، اجتمع عزت بك المتصرف التركي ببعض علماء المدينة وأعيانها وطلب من رئيس البلدية القيام بتسليم المدينة.[٩٤] وهكذا انحسر الحكم العثماني عن القدس في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧ بعد حكم استمر أربعة قرون ونيف، ودخلها الجيش البريطاني بقيادة الجنرال أللنبي بعدها بيومين. لقد كان لسقوط القدس أهمية معنوية وتاريخية كبرى نسبة إلى أهميتها الدينية، وإلى وقوع هذا الحدث قبيل احتفالات عيد الميلاد. لقد استمرت الأعمال الحربية في شمال فلسطين وبقية أنحاء بلاد الشام حتى أواخر سنة ١٩١٨، لكن باحتلال القدس انطوت حقبة تاريخية وبدأت مرحلة أُخرى. وعلى الرغم من أن البعض تنفس الصعداء لزوال حكم الأتراك الذي عانوا جراءه كثيراً، وخصوصاً خلال سنوات الحرب، فإن الحكام الجدد كشفوا عن سياستهم الحقيقية في المنطقة العربية ولا سيما في فلسطين حتى قبل أن يتم لهم السيطرة على أنحاء البلد كافة. فوعد بلفور الذي صودف إعلانه في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ أيام دخول الجيش البريطاني مدينة غزة، ثم تصريحات أللنبي ومواقفه بعد دخوله القدس في الشهر التالي، لم يتركا مجالاً كبيراً للعرب لالتقاط الأنفاس، فأخذوا يستعدون لمواجهة المرحلة الجديدة وتحدياتها.

خامساً: فلسطين في العهود والمواثيق البريطانية

بعد أن دخلت الدولة العثمانية الحرب، وأعلن السلطان الجهاد ضد دول الحلفاء، فتشت بريطانيا عن حلفاء لها في المنطقة العربية لمواجهة محاولات

العثمانيين تجنيد كل مسلمي العالم إلى جانبهم. وكانت القاهرة قد تحولت إلى قاعدة مهمة لشبكة الاتصالات والدعاية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط في السنوات التي سبقت نشوب الحرب. وأدى كيتشنر، المندوب السامي البريطاني في مصر، والذي صار وزيراً للحربية فيما بعد، دوراً مهماً في العمل على تأمين مصالح بلاده في هذه المنطقة.[٩٥] لقد راقب البريطانيون عن قرب، ازدياد تذمر العرب من سياسة رجال الاتحاد والترقي، فأخذوا يتصلون برجالات الحركة العربية وغيرهم من جماعات المعارضة. فبالإضافة إلى قلقهم من استمرار العلاقات الألمانية ـ التركية الحميمة، كان عليهم مواجهة الأطماع الفرنسية في منطقة بلاد الشام في حالة زوال الحكم العثماني عنها. على هذه الخلفية، جرت الاتصالات الأولى بالشريف حسين وأولاده منذ سنة ١٩١٢ في محاولة لجس النبض وفحص إمكانات التعاون بين الطرفين.[٩٦] وعندما نشبت الحرب، حانت الفرصة لاستثمار تلك العلاقات واستغلالها لإضعاف الموقف التركي زمن الحرب، ولتعزيز الموقف البريطاني في التنافس المتوقع مع فرنسا بشأن كيفية تقسيم التركة العثمانية. وهكذا وقع الاختيار على شريف مكة وأولاده ليترأسوا ثورة ضد الأتراك في الأقاليم العربية بالتحالف مع بريطانيا، وبدأت المفاوضات بين الطرفين في شأن التفصيلات.

كان الشريف حسين بن علي أفضل المرشحين لقيادة ثورة عربية ضد الأتراك لعدة أسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ انتسابه إلى الرسول ومركزه كشريف مكة وحامي الأماكن المقدسة الإسلامية. لذا فإن ثورته وتحالفه مع بريطانيا يشكلان ضربة لنداء الجهاد الذي أعلنه السلطان في محاولة لتجنيد كل المسلمين إلى جانب العثمانيين.

٢ ـ موقع الحجاز الاستراتيجي وشبه المستقل، الأمر الذي يمكّن الشريف حسين من إعلان الثورة من دون خوف من ردة الفعل التركية.

٣ ـ طموح الشريف حسين وأولاده إلى إقامة مملكة عربية تحت حكمهم الوراثي.

٤ ـ تجربته السياسية وعلاقاته بالمراكز المدنية ورجال الحركة العربية من جهة، وبالقبائل البدوية من جهة أُخرى.

قام الشريف حسين وأولاده من جهتهم بإجراء الاتصالات تحضيراً للثورة في اتجاهين يكمل أحدهما الآخر: ببريطانيا لكسب دعمها المادي والعسكري؛

بالجمعيات العربية في دمشق لضمان تأييد رجالاتها بعد إعلان الثورة.[٩٧] جرت المفاوضات بين الشريف حسين والمفوض البريطاني في مصر، هنري مكماهون، عن طريق تبادل عشر رسائل مكتوبة أولها مذكرة شريف مكة (١٤ تموز (يوليو) ١٩١٥) حدد فيها مطالبه الإقليمية وشرط إقامة خلافة عربية في تلك المنطقة التي سيحكمها. وعلى الرغم من الغموض الذي يسود الموقف البريطاني في تلك الرسائل، فإنه تم الاتفاق بصورة عامة على أن يعلن الشريف حسين الثورة على الأتراك، وعلى أن يحارب إلى جانب دول الحلفاء، في مقابل أن تقوم بريطانيا بتقديم المساعدة، وبالاعتراف باستقلال بلاد المشرق العربي بعد انتهاء الحرب. لكن بريطانيا من خلال رسائل مكماهون ومواثيقها مع أطراف أخرى وضعت قيوداً جغرافية وسياسية لهذا الاستقلال، صارت محاور المفاوضات التي أجريت بين كل الأطراف صاحبة المصالح في المنطقة بعد انتهاء الحرب سنة ١٩١٨.

بالنسبة إلى فلسطين، صار لمراسلات حسين ـ مكماهون أهمية كبيرة في المحادثات التي أجراها الفلسطينيون مع الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمستقبل بلدهم السياسي. وعلى الرغم من أن كلمة فلسطين لم ترد في نص الرسائل العشر المتبادلة بين شريف مكة والمفوض البريطاني، فإنها كانت حاضرة في ذهن الطرفين. وتركت الرسالة الأخيرة التي كتبها مكماهون في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٥ مسألة حدود الاستقلال العربي مفتوحة وغير محددة لأنه وضع تحفظات على مطالب الشريف حسين. ففي بلاد الشام تحفظت بريطانيا على مطلب استقلال المناطق التي لفرنسا مصالح خاصة بها، والتي تقع غربي مناطق دمشق وحمص وحماة وحلب. واعتبر العرب، وخصوصاً الفلسطينيين، منطقة فلسطين خارج تلك التحفظات لأنها لا تقع غربي المدن المذكورة ومناطقها. أمّا الجانب البريطاني فشمل جميع سواحل بلاد الشام على أساس أن المقصود بالمناطق الأربع هي الولايات لا المدن وما يحيط بها فقط. على هذا الأساس، شملت بريطانيا فلسطين بالتحفظات لأنها تقع غربي لواءي معان وحوران اللذين يشكلان جزءاً لا يتجزأ من ولاية دمشق.[٩٨]

لم يؤثر غموض الموقف البريطاني وتحفظاته في قيام التحالف مع الشريف حسين وأولاده. ففي الأسابيع التي سبقت إعلان الثورة العربية قام جمال باشا بحملة تنكيل في أيار (مايو) ١٩١٦، شملت إعدام ٢١ شخصاً من قيادات الحركة العربية في دمشق وبيروت، فصارت الأجواء السياسية في المنطقة مهيأة لإعلان ثورة على الأتراك. كما أن موقف الشريف حسين، الذي طالبه الأتراك بالانضمام إلى

دعوة الجهاد، أصبح حرجاً وكان عليه الاختيار بين الوقوف إلى جانب العثمانيين أو الثورة عليهم والتحالف مع بريطانيا. وبعد تردد استمر عدة أسابيع، أعلن شريف مكة الثورة في حزيران (يونيو) ١٩١٦، وأذاع منشوراً موجهاً إلى كل المسلمين يشرح فيه أسباب حركته وأهدافها.[٩٩] وقامت بريطانيا من جانبها، بحسب الاتفاق، بتقديم المساعدات المالية والعسكرية إلى شريف مكة. وانضم إلى قوات الثورة بعض الضباط الإنكليز، اشتهر منهم لورنس، الذي عمل مستشاراً لفيصل وصار، فيما بعد، همزة الوصل بينه وبين الجنرال أللنبي، قائد الحملة المصرية.[١٠٠] ترك إعلان ثورة الشريف حسين أثراً معنوياً في وجود الأتراك في المناطق العربية وفي دعايتهم بين المسلمين. كما أن تقدم قوات الثورة العربية من الحجاز إلى بلاد الشام أدى إلى استمالة تأييد المئات من الجنود والضباط الذين تركوا فرقهم وانضموا إلى الثورة. وكان احتلال العقبة في تموز (يوليو) ١٩١٧ نقطة تحول في الدور العسكري لجيش الثورة الذي بدأ زحفه شمالاً نحو دمشق التي دخلها في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩١٨.

في الوقت الذي كان شريف مكة يستعد لإعلان تحالفه مع بريطانيا وثورته على الأتراك، كانت الحكومة البريطانية تصادق على اتفاقية عقدتها مع حليفتيها روسيا وفرنسا، تحدد فيها مناطق نفوذ كل منها في أقاليم الإمبراطورية العثمانية. عرفت هذه الاتفاقية بمعاهدة سايكس ـ بيكو (أيار (مايو) ١٩١٦) على اسم مارك سايكس المندوب البريطاني، وجورج بيكو المندوب الفرنسي، اللذين أجريا المباحثات بالنيابة عن بلديهما. ناقضت هذه الاتفاقية الوعود المقدمة إلى الشريف حسين باستقلال المنطقة العربية، وقسمتها إلى مناطق نفوذ مباشرة وغير مباشرة لكل من فرنسا وبريطانيا.[١٠١] أمّا بالنسبة إلى فلسطين فاتفق بين أطراف الاتفاقية على أن تكون تحت إدارة دولية، ويُترك بت وضعها النهائي إلى ما بعد انتهاء الحرب بين الأطراف المعنية. لكن بريطانيا حصلت على إدارة ميناءي حيفا وعكا، وسُمح لها وحدها بحق إنشاء وإدارة خط سكة حديد يربط ما بين حيفا والعراق. ولم يعرف العرب بهذه الاتفاقية التي أخفتها بريطانيا عن الشريف حسين حتى كُشف النقاب عنها بعد نشوب الثورة البولشفية في روسيا، حين قام حكامها الجدد بنشر تفصيلاتها. وقامت بريطانيا، حينذاك، بمحاولات لتطمين الشريف حسين بأن اتفاقية سايكس ـ بيكو لا تتناقض مع اتفاقها معه ووعودها بدعم استقلال عربي. وفي الوقت نفسه، كان محور آخر للصراع والخلاف ينشأ بين العرب وبريطانيا يتعلق بإصدار وعد بلفور الذي صار له أكبر الأثر في مستقبل القضية العربية بصورة عامة

والمسألة الفلسطينية بصورة خاصة.[١٠٢]

صار لوعد بلفور أثر سلبي مضاعف في مستقبل فلسطين بعد أن أقرت عصبة الأمم بريطانيا دولة منتدبة على البلد، وجعلت هذا الوعد حجر أساس في سياسة الانتداب البريطاني. وهكذا حققت الحركة الصهيونية تحالفاً سياسياً مع بريطانيا واعترافاً دولياً بحقوق اليهود القومية في فلسطين. فكيف نجحت المنظمة الصهيونية في تحقيق هذا المكسب الذي عملت في السابق من أجل الحصول عليه، من دون نجاح منذ عقد مؤتمرها الأول في بازل سنة ١٨٩٧؟

كانت رئاسة المنظمة الصهيونية عند نشوب الحرب في برلين، الأمر الذي سهّل على زعمائها استغلال النفوذ الألماني في العاصمة العثمانية للمحافظة على مصالح اليهود في فلسطين وإرسال المساعدات المادية إليهم. لكن دخول تركيا الحرب ضد روسيا وبقية دول الحلفاء أربك نشاط المنظمة وجعلها تتخذ موقف الحياد رسمياً. وضمن هذا التوجه، تقرر نقل رئاسة المنظمة الصهيونية إلى كوبنهاغن، عاصمة الدانمارك المحايدة. في الوقت نفسه، كثف بعض زعماء الصهيونية، وعلى رأسهم حاييم وايزمن (١٨٧٤ - ١٩٥٢)، اتصالاته بالحكومة البريطانية لحملها على إصدار تصريح يدعم طموحات اليهود القومية في فلسطين. عمل وايزمن أستاذاً للكيمياء في جامعة مانشستر، فكان لعلاقاته الشخصية ببعض السياسيين أهمية مباشرة في إعلان وعد بلفور.[١٠٣] واستقالت حكومة أسكويث في أواخر سنة ١٩١٦، وخلفتها حكومة بزعامة لويد جورج الذي أبدى استعداداً أكبر لقبول المطالب الصهيونية. وهكذا تحسنت فرص تحقيق مخططات الصهيونية السياسية بالحصول على دعم إحدى الدول العظمى، فضاعف وايزمن وغيره من زعماء هذه الحركة جهودهم لإقناع الحكومة البريطانية الجديدة منذ مطلع سنة ١٩١٧.

أمّا في ميدان القتال فكانت القوات البريطانية في مصر، حينذاك، تعد العدة للقيام بهجوم معاكس على القوات العثمانية التي فشلت مرتين في محاولاتها احتلال قناة السويس. كان التحالف مع الحركة الصهيونية في تلك المرحلة يخدم أطماع بريطانيا الاستعمارية في فلسطين لمواجهة فرنسا التي طالبت ببلاد الشام كاملة كمنطقة نفوذ لها. كما أن الحكومة البريطانية أرادت استثمار علاقاتها بزعماء الحركة الصهيونية في سبيل خدمة موقفها الدولي عن طريق كسب تأييد يهود العالم، وخصوصاً في الولايات المتحدة. فبالإضافة إلى وايزمن أدى القاضي لويس براندايس (١٨٦٧ - ١٩٤١)، صديق الرئيس الأميركي وودرو ولسون ومستشاره،

دوراً مهماً في إقناع الحكومة البريطانية ووزير خارجيتها، بلفور، بالاستجابة للمطالب الصهيونية. وقد نجحت الاتصالات والضغوط المتعددة لأن بريطانيا قدرت أن ذلك يخدم مصالحها الاستعمارية في الشرق الأوسط على الرغم من الاعتراضات المتوقعة من الشريف حسين ورجالات الحركة العربية. وهكذا اكتملت الأسباب لإصدار وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧[١٠٤] على شكل رسالة من وزير الخارجية البريطانية إلى اللورد ليونيل روتشيلد يعلن فيها عطف حكومة جلالة الملك على الأماني اليهودية في فلسطين:

«إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل أفضل جهودها لتسهيل بلوغ هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لا يجوز عمل شيء قد يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة بفلسطين، ولا بالحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى.»

كان الشريف حسين، ومن ثار معه ضد العثمانيين، أول من تحالف مع بريطانيا خلال سنوات الحرب لكسب استقلال العرب وحريتهم. لكن بريطانيا كانت، في الوقت نفسه، تقسم المنطقة العربية مع فرنسا إلى مناطق نفوذ استعمارية، ثم تقدم بعد ذلك وعداً بدعم المشروع الصهيوني في فلسطين. وهكذا وجد العرب أنفسهم يتخلصون مع نهاية الحرب من حكم الأتراك وظلمهم ليواجهوا خطراً أعظم. وكانت محنة فلسطين هي الأصعب قياساً بغيرها من البلاد العربية المجاورة، لأن أهلها واجهوا تحالف الاستعمار البريطاني مع الصهيونية لإقامة دولة لليهود في وطنهم وعلى حسابهم. هذا التحالف الذي تشكل عقب الحرب العالمية الأولى جلب، للعرب عامة وللفلسطينيين خاصة، أكبر محنة واجهوها في تاريخهم الحديث. إن الحديث عن ذلك العهد الذي عرف بالانتداب البريطاني يخرج عن إطار هذا الكتاب الذي أرخ لفلسطين في أواخر العهد العثماني. لكن يجدر التشديد، مرة أُخرى، على أهمية دراسة تبلور المجتمع الفلسطيني في الفترة العثمانية من أجل فهم كيفية مواجهة هذا المجتمع للتحديات الجديدة خلال ثلاثة عقود من الحكم البريطاني انتهت بنكبة سنة ١٩٤٨.

خاتمة

يكتب المنتصرون، كما هو معروف، تاريخهم وتاريخ الطرف الخاسر أيضاً. ولقد خسر الفلسطينيون معركتهم ضد الاستعمار والصهيونية في حرب سنة ١٩٤٨ الحاسمة والتي أدت إلى قيام دولة إسرائيل من جهة، وإلى نكبة الشعب الفلسطيني وتشتته من جهة أُخرى. لذا، فإنهم أحجموا عن كتابة تاريخهم، وكان سبقهم إلى ذلك الأوروبيون والإسرائيليون. وقد ساهم عدم قيام حكم فلسطيني مستقل في المناطق الفلسطينية التي لم تحتلها إسرائيل (قطاع غزة والضفة الغربية) في إهمال كتابة تاريخ قومي بعيد الجذور. والقليل الذي كتب عن تاريخ فلسطين خلال العهد العثماني، مثلاً، تطغى عليه التعميمات والاستنتاجات النمطية المتسرعة. فقد ركز معظم الكتابات العربية على دراسة عهد الانتداب البريطاني، ونكبة الشعب الفلسطيني ومقاومته للصهيونية والاستعمار. والكتابات المعدودة التي أرّخت للعهد العثماني، بصورة جادة، جاءت تاريخاً لمدينة أو منطقة أو عائلة، لا تاريخاً شاملاً لأنحاء فلسطين. صحيح أن فلسطين كانت، طوال العهد العثماني، بلداً مقسماً إلى ألوية إدارية متعددة، لا وحدة سياسية واحدة، لكن ذلك لا يعني أن تاريخ هذه الألوية والأنحاء كان منفصلاً تماماً بعضه عن بعض. فالحقيقة، كما حاولنا توضيحها خلال فصول هذا الكتاب، هي أن التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لفلسطين طغى عليه الاتصال، انسجاماً وتعاوناً أحياناً، وتنافساً وتناحراً أحياناً أُخرى. ومن هذا المنطلق، وخصوصاً على خلفية ما جرى للشعب الفلسطيني من محاولات لطمس هويته وتاريخه، صارت الحاجة ماسة إلى إعادة كتابة تاريخ فلسطين في القرون السابقة.

في صفحات هذا الكتاب جرت محاولة عرض تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، أي منذ القرن الثامن عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. هذه الفترة الممتدة أكثر من قرنين زمنياً، وعلى طول وعرض أرض فلسطين بحدودها الانتدابية، يصعب تلخيص أحداثها في صفحات قليلة. فكل واحد من فصول الكتاب، بحسب اعتقادي، يحتاج إلى دراسة موسعة، آمل بأن يقوم مؤرخونا بها في المستقبل القريب. هذا القول صحيح بالنسبة إلى التاريخ السياسي، فكم بالحري إذا أضفنا إلى ذلك ضرورة الالتفات إلى التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، وإلى جوانب

أُخرى ثقافية وعمرانية وغيرها، تم التطرق إليها أحياناً باقتضاب نتيجة ضيق المجال وثقل العبء الذي لا يستطيع مؤلف واحد أن يقوم به مهما تتسع معارفه.

وضعت فصول الكتاب هيكلاً أولياً أو خطوطاً عريضة لأبرز أحداث تاريخ فلسطين خلال أواخر العهد العثماني. فكانت ثورة نقيب الأشراف في القدس (١٧٠٣ ـ ١٧٠٥) فاتحة تلك الأحداث التي تركت بصماتها على علاقة الدولة العثمانية بالنخب السياسية المحلية خاصة، وبفئات المجتمع المتعددة عامة. ثم انتقل مسرح الأحداث السياسية البارزة في فلسطين من القدس إلى الجليل مع ظهور الزيادنة وصعود نجم ظاهر العمر الذي جعل عكا عاصمة حكمه ومركز الثقل السياسي والاقتصادي منذ أواسط القرن الثامن عشر. ثم جاء أحمد باشا الجزار كي يعزز تلك المكانة لمدينة عكا التي صدت أسوارها غزوة نابليون بونابرت، فمنعت امتداد الحكم الفرنسي من مصر إلى فلسطين. وتلا الجزار مماليكه، سليمان باشا العادل، ثم عبد الله باشا في العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر. وقد ظلت عكا، خلال حكمهما، مركز الثقل العسكري والسياسي، حتى إن الدولة العثمانية استعانت بجيوش حكام عكا لقمع الثورات والقلاقل في المناطق المجاورة خارج حدود فلسطين. وكانت حملة محمد علي حاكم مصر، في أواخر سنة ١٨٣١، العامل الحاسم الذي وضع حداً لتفوق عكا وشمال فلسطين سياسياً واقتصادياً، فانتقل مركز ثقل الأحداث إلى مدن أُخرى: بيروت الصاعدة شمالاً، وبيت المقدس التي أخذت تستعيد مكانتها في تاريخ فلسطين منذ عهد التنظيمات العثمانية في أواسط القرن التاسع عشر.

أدت سنوات حكم محمد علي باشا في فلسطين إلى زعزعة البنية الاجتماعية ـ السياسية (Socio political) في فلسطين. فقد فتح الحكم المصري الباب على مصراعيه للنفوذ الأجنبي بأشكاله السياسية والاقتصادية والدينية التبشيرية. كما أنه حاول إرضاء الدول الأوروبية عن طريق إرساء قواعد جديدة لمعاملة الأقليات في الأراضي المقدسة. والأهم من ذلك جميعاً أن الحكم المركزي الذي أرساه محمد علي في فلسطين ـ كما في مصر ـ حاول هدم دور النخب المحلية كحلقة وصل مهمة بين الدولة والسكان. هذه السياسة أثارت حفيظة تلك النخب في طول البلد وعرضه فنشبت ثورة ربيع سنة ١٨٣٤. وهذه الثورة التي امتدت إلى معظم أنحاء فلسطين من الجليل شمالاً حتى غزة جنوباً مروراً بجبال فلسطين الوسطى (نابلس والقدس والخليل)، كانت تعبيراً عن مصالح مشتركة تضررت بسبب سياسة محمد علي المركزية التي قضت على هامش الحكم الذاتي الذي تمتعت به تلك النخب

المحلية. وعلى الرغم من قيام ثورات أُخرى في فلسطين منذ ثورة نقيب الأشراف حتى ثورة سنة ١٨٣٤، فالجدير بالذكر أن هذه الثورة ضد حكم محمد علي كانت أول حدث من نوعه وحّد مصالح النخب الاجتماعية ومواقفها في طول البلد وعرضه. كما أن زخم أحداث تلك الثورة، وخصوصاً في المناطق الجبلية، يشير إلى قوة تلك النخب التي استطاعت تجنيد الآلاف من المقاتلين الذين واجهوا جيوش محمد علي وكبدوها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد. وعلى الرغم من القضاء على تلك الثورة عسكرياً بعد نحو ثلاثة أشهر من نشوبها، فإنها تشكّل من دون شك أحد أبرز الأحداث المشيدة للهوية الجماعية في فلسطين في العصر الحديث.

جاءت فترة التنظيمات العثمانية (١٨٣٩ ـ ١٨٧٦) استمراراً لمحاولات الإصلاح التي بدأها حكم محمد علي في فلسطين وبلاد الشام عامة. ففي تلك المرحلة وخصوصاً في الفترة ما بعد حرب القرم، أي منذ سنة ١٨٥٦، شددت الإدارة العثمانية من قبضتها على حكم البلد، وعلى دحر دور النخب المحلية التي تمتعت خلال عقود طويلة بقدر واسع من صلاحيات الحكم والإدارة، وخصوصاً في المناطق الجبلية. كما أن الإدارة العثمانية، فترة التنظيمات، فتحت المجال واسعاً أمام نفوذ الدول الغربية سياسياً واقتصادياً. وكان أهم نتيجة لهذا النفوذ دمج الاقتصاد المحلي في السوق الرأسمالية العالمية، أي اتساع حركة التصدير والاستيراد مع الأسواق الأوروبية. وارتبط بهذا التحول الاقتصادي ارتفاع قيمة مصدر الإنتاج الرئيسي ـ الأرض ـ فبدأت عملية خصخصتها منذ قانون الأراضي سنة ١٨٥٨. وانعكست تلك التحولات الاقتصادية على تركيبة المجتمع الفلسطيني، فجرت عملية فرز طبقي أدت إلى نشوء فئة صغيرة من كبار ملاك الأراضي في مقابل بروز ظاهرة فلاحين أقنان يعملون لقاء أجرة أو محاصصة في أراضي تلك الفئة شبه الإقطاعية من كبار الملاك. كما أخذت تبرز، لأول مرة، فئات جديدة من الطبقة الوسطى من تجار وموظفين وأصحاب مهن حرة تعلموا في المدارس الحديثة الحكومية والأجنبية.

وطالت الإصلاحات العثمانية، فترة التنظيمات، كل مجالات العلاقات بين الدولة والمواطنين من قوانين ومحاكم وإدارة ومؤسسات الحكم المحلية، وكذلك الخدمات التعليمية والصحية وغيرها. ونتيجة تراكم التحولات الاقتصادية والاجتماعية أخذت تظهر بوادر التغيير الثقافي وبروز دور فئة المثقفين الجدد من خريجي المدارس الحديثة الذين حلوا، بالتدريج، محل فئة العلماء الذين احتكروا المعرفة

لأجيال طويلة وحصروها في علوم الدين واللغة. وهذه التحولات المهمة حدثت في المدينة بصورة أساسية، فزادت في مكانتها السياسية والاقتصادية على حساب الريف الذي شكل سكانه أكثر من ثلثي أهالي البلد. لذا، فإنه بالإضافة إلى الفارق الطبقي الذي أشرنا إليه سابقاً تجدر الإشارة، أيضاً، إلى اتساع الهوة الاجتماعية ـ الثقافية بين الريف والمدينة نتيجة الإصلاحات التي تم تطبيقها فترة التنظيمات العثمانية. فقد تم تهميش النخب الريفية من مشايخ القرى والنواحي، وتعززت في المقابل مكانة أعيان المدينة وتجارها. أمّا في العلاقة القائمة بين السلطات العثمانية والسكان عامة، فإن الدولة عززت مركزية حكمها وقدرتها على القمع نتيجة القضاء على دور النخب المحلية كواسطة حكم مهمة بين الدولة والأهالي. لذا، يمكن القول إن المجتمع الفلسطيني أصابه بعض التفكك والضعف نتيجة زوال مؤسسات اجتماعية أدت دوراً مهماً في حفظ تماسك المجتمع من دون أن تقوم مؤسسات حديثة تحفظ لحمة هذا المجتمع. هذه نقطة مهمة يجب ألاّ تغيب عن بالنا، ولا سيما أن معظم الكتابات الاستشراقية والعربية المتأثرة بها يشدد فقط على الجوانب الإيجابية المرتبطة بالإصلاحات وعملية التحديث. كما يجب ألاّ يغيب عن بالنا أن تلك التطورات جرت في مرحلة حرجة من تاريخ الشعب الفلسطيني، أي فترة بدء المشروع الصهيوني في أواخر القرن التاسع عشر. وهذا المشروع الذي شق طريقه في فلسطين تحت مظلة النفوذ الأوروبي في أواخر العهد العثماني لم يواجه مجتمعاً فلسطينياً قوياً ومتماسكاً، وإنما مجتمعاً يمر بمراحل تفكك وإعادة تركيب لم تكتمل، الأمر الذي أضعف حركة مقاومته في تلك المرحلة. أمّا في فترة الانتداب، فإن الحكم البريطاني كان قد التزم دعم ذلك المشروع خلقياً وعملياً، وهو ما أدى إلى نكبة الشعب الفلسطيني وإلى تشتته. لكن الحديث عن فترة الانتداب البريطاني يخرج عن نطاق موضوع هذا الكتاب الذي يعالج تاريخ فلسطين حتى الحرب العالمية الأولى فقط.

والسؤال الأخير الذي تجدر مناقشته في هذه الخاتمة يتعلق ببداية تاريخ فلسطين الحديث. فما هي تلك البداية؟ هل هي حملة نابليون بونابرت، أم حملة محمد علي في ثلاثينات القرن التاسع عشر، أم الحملة السياسية والاقتصادية السلمية التي قادتها أوروبا ونفذتها النخب العثمانية في فترة التنظيمات العثمانية؟

لقد تعددت إجابات المؤرخين الذين تعرضوا لتاريخ فلسطين في العهد العثماني، فتشتّتت آراؤهم بين اختيار واحد من تلك الأحداث ليكون بداية متفقاً عليها لتاريخ فلسطين الحديث. فعملية التحديث في فلسطين، كما في بلاد الشام

عامة، تراكمية ومستمرة منذ القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين. فبعكس تاريخ أوروبا والغرب عامة، ما زال الكثير من دول الشرق الأوسط والعالم الثالث عامة يعاني جراء عدم حدوث ثورة صناعية اجتماعية مرت بها أوروبا في القرن التاسع عشر. كما أن الأنظمة السياسية ما زالت أقرب إلى العصور الوسطى في عدم ديمقراطيتها منها إلى الأنظمة الحديثة التي تحفظ حقوق الإنسان والمواطن السياسية والاقتصادية. ففي ظل هذا الواقع الذي نعيشه أواخر القرن العشرين، هل يصح أن نحدد حدثاً أو تاريخاً دقيقاً لبداية تاريخ فلسطين الحديث يصبح فاصلاً بين ما قبل وما بعد ذلك الحدث أو التاريخ؟ وإثارة السؤال بهذا الشكل يشير إلى الشك في ضرورة تحديد بداية واحدة. والواقع أن دراسة متعمقة للفترة التي عالجها هذا الكتاب تشير إلى وجود بدايات لا بداية بعينها. وهذه البدايات تختلف زمنياً من الناحية الاقتصادية والعمرانية عن النواحي السياسية والثقافية والإدارية وغيرها. لذا، فإن عملية التغيير والتحديث لم تكن طفرة واحدة يمكن الإشارة إليها أو تحديدها، وإنما طفرات ما زالت تتراكم منذ القرن الثامن عشر على الأقل حتى القرن العشرين.

فالقرن الثامن عشر في تاريخ فلسطين، كما في الكثير من الدول العربية المجاورة، شهد تحولات سياسية واجتماعية وحتى اقتصادية مهمة. فعلى المستوى الاجتماعي شهد هذا القرن تبلور مكانة النخب المحلية وعلو شأنها حتى إنها أصبحت شريكة مهمة للحكم العثماني في حكم نواحي فلسطين المتعددة وإدارتها. ففي المدن المهمة كالقدس وغزة ونابلس برزت عائلات العلماء والأعيان. وفي الريف برز دور مشايخ النواحي الذين تمتعوا بقدر كبير من حكم قراهم. لكن بعض تلك العائلات لم يكتف بدوره في الريف، وإنما مدّ نفوذه إلى المدن وخصوصاً في لواء نابلس، فصار يزاحم أعيان المدن على حكم اللواء كله. وكانت أبرز الأمثلة لذلك عائلات جرار وعبد الهادي وقاسم الأحمد والبرقاوي وغيرها. وقد انتقل بعض أفراد تلك العائلات إلى المدينة، بالتدريج، حتى صار هؤلاء الأفراد جزءاً لا يتجزأ من فئة أعيان المدينة. أمّا البعض الآخر فاكتفى بدوره في حكم النواحي، وأدى دوراً مهماً حتى فترة التنظيمات في أواسط القرن التاسع عشر على الأقل. هذه النخب التي عززت مكانتها ودورها خلال القرن الثامن عشر، ولا سيما في المدن الكبرى، صارت فئة مغلقة احتكرت الوظائف الإدارية ومصادر الثروة الاقتصادية حتى أواسط القرن العشرين.

وضمن الحديث عن بروز دور النخب المحلية في فلسطين خلال القرن الثامن

عشر يحتل الشيخ ظاهر العمر الزيداني مكانة خاصة. ففي عهده جرت تحولات اقتصادية مهمة يجري تغافلها من قبَل الكثيرين من المؤرخين. فزراعة القطن بصورة واسعة في الجليل الغربي، وتصديره عن طريق ميناء عكا، كانا الأساس الاقتصادي لحكم ظاهر العمر في شمال فلسطين. كما أن تصدير القطن بكميات تجارية رابحة إلى دول أوروبا، واستيراد بضائع مصنعة من تلك الدول، يشكلان أول عملية جادة لربط اقتصاد المنطقة بالسوق الرأسمالية الأوروبية قبل فترة التنظيمات في القرن التاسع عشر. وقد ارتبط بهذه العملية عمران مدينة ساحلية وجعلها معقلاً سياسياً ومركزاً اقتصادياً عامراً لم تشهده مدن فلسطين الساحلية منذ نهاية الحملات الصليبية. ولم يكتف ظاهر العمر وأولاده بتعمير عكا وتحصينها فحسب، بل قاموا أيضاً بتعمير وتحصين الكثير من القرى والبلدات بدءاً من طبرية شرقاً مروراً بدير حنا وشفا عمرو ومجد الكروم وغيرها. وإذا التفتنا إلى جانب الإدارة والحكم فإن ظاهر العمر أقام حكماً مركزياً، وحاول، من دون نجاح، التوسع على حساب ضعف الدولة العثمانية والنخب المحلية في فلسطين والمناطق المجاورة لها. وعلى الرغم من القضاء على هذه التجربة قبل نضوجها، فإنها تظل تجربة فريدة أساسها إقامة علاقات التعاون والتحالف مع الفلاحين الذين استفادوا من توفير الأمن والبحبوحة الاقتصادية في عهد الزيادنة. لذا، فإنه ليس غريباً أن تحفظ الذاكرة الجماعية لشمالي فلسطين مكانة خاصة لذلك الشيخ العربي الذي أقام حكمه على أسس من العدالة النسبية والمشاركة والتحالف مع السكان من شتى الطوائف والأديان. كما أنه ليس مفاجئاً أن يحاول البعض أن يصف تجربة ظاهر العمر السياسية بأنها أول محاولة لإقامة حكومة عربية مستقلة.

هذا العرض السريع لتاريخ فلسطين منذ القرن الثامن عشر يبين لنا أن أبناء النخب الفلسطينية المحلية كانوا شركاء مهمين في إدارة بلدهم وحكمه خلال أواخر العهد العثماني. كما يتضح أيضاً أن هذا العهد على الرغم من مساوئه لم يخلُ من الإيجابيات. والأهم من ذلك جميعاً يبدو واضحاً أن التعميمات النمطية عن «الاستبداد التركي» بعيدة عن الصحة والدقة. لقد أدت النخب المحلية في أنحاء متعددة من فلسطين دوراً مهماً في تاريخ المنطقة العربية عامة، لا على نطاق إقليمي ضيق فقط. كما أن دراسة متعمقة وجادة للعهد العثماني تبرز التنوع والاختلافات في أوضاع فلسطين السياسية والاقتصادية من منطقة إلى أُخرى، ومن حقبة تاريخية إلى أُخرى. وهذه التعددية وهذا التنوع في تاريخ فلسطين خلال العهد العثماني يجب إبرازهما من أجل أن نعيد إلى ذلك العهد صورته الحقيقية. فالاتزان

والموضوعية في دراسة الماضي هما على صلة وثيقة بفهم وتحليل الواقع المعاصر سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وعلى الرغم من أني لست من الداعين إلى استنباط العبر والدروس من الماضي لإنارة طريق المستقبل بالشكل الاختزالي الذي تتبناه الحركات الأيديولوجية، فإن التشويه وصبغ الماضي بألوان قاتمة يؤثران سلباً في تربية الأجيال الحاضرة فيما يتعلق بفهم ماضيها، ويفتّ في عزيمتها الضرورية من أجل بناء مستقبل أفضل.

أخيراً، إن الأصوات التي تطالب بإعادة كتابة تاريخ فلسطين بصورة متزنة بعيدة عن التعميمات النمطية تزداد وترتفع في السنوات الأخيرة. وهذه الأصوات وبعض الجهود التي يبذلها الجيل الجديد من المؤرخين العرب تبشر برسم صورة متنوعة وتعددية للعهد العثماني أقرب إلى التاريخ الحقيقي لتلك الحقبة المهمة التي سبقت بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين. فعلى الرغم من استنزاف معظم القدرات الفلسطينية الفكرية والأكاديمية في صراع البقاء ومحاولات استشراف المستقبل القومي والسياسي، فإنه يجب عدم إهمال دراسة الماضي وخصوصاً القريب منه. فهذا الماضي هو جزء لا يتجزأ من التركيبة الاجتماعية والثقافية لمجتمعنا. كما أن هذا الماضي المهدد بالطمس والنسيان من أطراف متعددة هو لبنة مهمة من بناء الهوية الجماعية للشعب الفلسطيني، ولشعوب المنطقة العربية عامة. لذا، فإن عملية الحفر والنبش في هذا الماضي وإعادة رسم صورته الحقيقية ليست ترفاً فكرياً أو هاجساً فردياً، وإنما مهمة يجب أن يتجند لها المختصون من أجل معرفة أفضل لأعماق الذات الجماعية.

المَصَادِر

الفصل الأول

(١) لمزيد من التفصيلات عن أوضاع فلسطين الاقتصادية وأثر ذلك في عدد السكان أنظر:
A. Cohen and B. Lewis, *Population and Revenue in the Towns of Palestine in the 16th Century* (Princeton, 1987); W.D. Hutteroth and K. Abdulfatah, *Historical Geography of Palestine* (Erlangen, 1977);
إ. توليدانو، «سنجق القدس في القرن السادس عشر: أنماط من الاستيطان الريفي والاتجاه الديموغرافي»، في: أمنون كوهين (محرر)، «فصول في تاريخ القدس في أوائل العهد العثماني» (القدس، ١٩٧٩)، ص ٦١ - ٩٢ (بالعبرية).

(٢) عن ولاية دمشق التي كانت ألوية فلسطين الخمسة تتبع لها في القرن السادس عشر أنظر:
A. Rafeq, *The Province of Damascus: 1723-1783* (Beirut, 1966), pp. 1-5;
عبد الكريم رافق، «بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت: ١٥١٦ـ ١٧٩٨» (دمشق، ١٩٦٨)، ص ١٤٩ - ١٦٦.

(٣) A. Cohen, *Palestine in the 18th Century* (Jerusalem, 1973), pp. 119-122;
رافق، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥ - ١٩٥.

(٤) محمد ثريا، «سجل عثماني ياخود تذكرة مشاهير عثمانية» (إستنبول: مطبعة عامرة، ١٣٠٨ - ١٣١١هـ/ ١٨٩٠ - ١٨٩٤م)، المجلد الرابع، ص ٣٧٤ - ٣٧٥؛ رافق، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤؛
U. Heyd, *Ottoman Documents on Palestine, 1552-1615* (Oxford, 1960), pp. 41-42.

(٥) رافق، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤؛
درور زئيفي، «العهد العثماني: سنجق القدس في القرن السابع عشر»، رسالة دكتوراه، القدس، الجامعة العبرية، آذار (مارس) ١٩٩١، ص ٧٨ (بالعبرية).

(٦) المصدران أنفسهما.

(٧) كما تولى حكم ولاية حلب فاشتهر هناك بفعل الخير والعدل والإعمار. أنظر: محمد كرد علي، «خطط الشام» (دمشق، ١٩٢٥)، ج ٢، ص ٢٤٢؛
كامل الغزي، «نهر الذهب في تاريخ حلب» (حلب، ١٩٢٦)، ج ٣، ص ٢٤٦.

(٨) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٧٩ - ٨٠.

(٩) محمد المحبي، «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» (بيروت، ١٩٦٦)، ج ١، ص ١٨٧ - ١٨٩؛ الحسن البوريني، «تاريخ الأعيان من أبناء الزمان» (دمشق، ١٩٥٩، ١٩٦٦)، ج ١، ص ١٩١ - ١٩٢.

(١٠) المحبي، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٦؛ ثريا، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٣٣ - ١٣٤.

(١١) المصدران أنفسهما.

(١٢) المحبي، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٨٨ ـ ٨٩؛ رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.
(١٣) المصدران أنفسهما؛ وانظر أيضاً: سجل القدس رقم ١٥٢، ص ٨٧، ٣٧٦.
(١٤) سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ١٧١، ص ٦٥٩.
(١٥) المحبي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.
(١٦) للمزيد من المعلومات عن حكم آل طراباي وأعمالهم أنظر:
A. Bakhit, *The Ottoman Province of Damascus in the 16th Century* (Beirut, 1982); M. Sharon, «The Political Role of the Bedouins in Palestine in the Sixteenth and Seventeenth Centuries,» in M. Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine During the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), pp. 26-30.
(١٧) Heyd, *op.cit.*, pp. 45, 52-53, 109-110.
(١٨) المحبي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٢١؛ البوريني، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٧٣، ٢٨٩.
(١٩) عادل مناع، «آل فروخ: حكمهم وأعمالهم»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة العبرية، ١٩٧٨، ص ٤٧ ـ ٤٨ (بالعبرية).
(٢٠) زئيفي، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٨٣.
(٢١) المحبي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٢١.
(٢٢) بالإضافة إلى رسالة الماجستير المذكورة في حاشية ١٩، انظر أيضاً: عادل مناع، «حكم آل فروخ في القدس وعلاقاتهم مع البدو»، في: أمنون كوهين (محرر)، «القدس: دراسات في تاريخ المدينة» (القدس، ١٩٩٠)، ص ١٣٧ ـ ١٦١.
(٢٣) المحبي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٨٧ ـ ١٨٩.
(٢٤) المصدر نفسه؛ وانظر أيضاً: مناع، «آل فروخ: حكمهم...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤ ـ ١٧.
(٢٥) مناع، «آل فروخ: حكمهم...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤ ـ ١٧.
(٢٦) النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٧٨.
(٢٧) كامل العسلي، «وثائق مقدسية تاريخية» (عمان، ١٩٨٩)، ج ٣، ص ١٩٦.
ففي مقبرة آل فروخ في مدينة نابلس التي استعملها آل طوقان، فيما بعد، لدفن موتاهم (الطبقة الأرضية في مسجد النصر) ذكرت وفاة علي بك بن محمد بك بن فروخ باشا في رجب ١٠٦٢هـ/ حزيران (يونيو) ١٦٥٢م.
(٢٨) سجل رقم ١٥١، ص ٢٠٠، ١٠٦٦هـ/ ١٦٥٥ ـ ١٦٥٦م؛
سجل رقم ١٥٢، ص ٢٢٤، ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦ ـ ١٦٥٧م.
(٢٩) المحبي، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١١٠؛ زئيفي، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٨٥؛ سجل القدس رقم ١٧٣، ص ٣٦، ٤٦، ٦٣، ٧٩ ـ ٨٠، ٣٦٦.
(٣٠) أحمد الخالدي الصفدي، «لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني» (بيروت،

١٩٣٦)، ص ٢٤٥.
(٣١) سجل رقم ١٧١، ص ٦٣٩؛ سجل رقم ١٧٣، ص ٣٦، ٤٦، ٦٣، ٧٩ ـ ٨٠.
(٣٢) المحبي، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٨٩.
(٣٣) سجل القدس رقم ١٥٢، ص ٨٧، ٣٧٦؛ سجل رقم ١٥٥، ص ٣٦٤.
(٣٤) سجل رقم ١٦٥، ص ١١٣؛ سجل رقم ١٧٤، ص ١٦، ٤١٦، ٤٤٠؛ سجل رقم ١٨٤، ص ١٧٤ ـ ١٧٦.
(٣٥) سجل رقم ١٦٢، ص ٢٠٩، ١٨ جمادى الأولى ١٠٧٣هـ/ ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٦٦٢م.
(٣٦) H. Maundrell, *A Journey from Aleppo to Jerusalem at Easter A.D. 1697* (London, 1810), pp. 105, 146-147;
سجل القدس رقم ١٨٣، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.
(٣٧) سجل القدس رقم ١٩٨، ص ١٢٤، ٣٠٢ (بتاريخ ١٦٩٧، ١٦٩٩).
(٣٨) سجل رقم ١٩٩، ص ٥١٣، أواسط رجب ١١١٤هـ/أوائل كانون الأول (ديسمبر) ١٧٠٢م.
(٣٩) رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧.
(٤٠) Rafeq, *op.cit.*, pp. 52-76.
(٤١) رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩.
(٤٢) Karl Barbir, *Ottoman Rule in Damascus, 1708-1758* (Princeton, 1980), p. 47.
(٤٣) *Ibid.*, p. 48.
يطلق بربير على هذا الباشا من آل طوقان اسم عرب صالح باشازاده أحمد باشا. وانظر أيضاً لمزيد من التفصيلات عن هذا الباشا ودور عائلة طوقان في تلك الفترة: مصطفى العباسي، «تاريخ آل طوقان في جبل نابلس» (شفا عمرو، ١٩٩٠)، ص ٥٩ ـ ٦٣، ٧٥.
(٤٤) المحبي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٨٧ ـ ١٨٩.
(٤٥) تعتبر رسالة الدكتوراه التي كتبها درور زئيفي (Ze'evi) عن لواء القدس في القرن السابع عشر إضافة مهمة لمعلوماتنا بشأن هذا الموضوع. أنظر خاصة الجزء الأول من تلك الرسالة بعنوان «المجتمع والسياسة» (ص ٧٢ ـ ٢١٨). ويجدر أيضاً ذكر رسالة الدكتوراه التي كتبها محمود عطا الله بالألمانية بعنوان: «Die Zunffa in Jerusalem in 17 Jahrhundert Anhand Von Gerichtsurkunden,» Tubingen, 1988.

الفصل الثاني

(١) والأمثلة للكتب والأبحاث التي نشرت في العقود الأخيرة كثيرة نذكر منها:
أورئيل هيد، «ظاهر العمر، حاكم الجليل» (القدس، ١٩٤٢) (بالعبرية)؛

A. Cohen, *Palestine in the Eighteenth Century* (Jerusalem, 1973);

A. Joudah, *Revolt in Palestine in the Eighteenth Century* (Princeton, 1987);

توفيق معمر، «ظاهر العمر» (الناصرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٠).

(٢) نشر حتى الآن مقالتان عالجتا جوانب معينة من هذه الثورة:

M. Rosen, «The Naqib Al-Ashraf Rebellion in Jerusalem and its Repercussions on the City's Dhimmis,» *AAS*, Vol. 18, No. 3, November 1984, pp. 249-278;

عادل مناع، «ثورة نقيب الأشراف في القدس ١٧٠٣ ـ ١٧٠٥»، مجلة «كتدرا»، العدد ٥٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٤٩ ـ ٧٤ (بالعبرية).

(٣) E. Roger, *La Terra Sante* (Paris, 1664), p. 461.

(٤) *Ibid.*, p. 463.

(٥) كما ورد ذلك في: عيسى إسكندر المعلوف، «تاريخ فخر الدين المعني الثاني» (بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٦)، ص ٢٢٩.

(٦) من مذكرات الأب رباط كما وردت في المصدر السابق. للمزيد من التفصيلات أنظر: عادل مناع، «آل فروخ، حكمهم وأعمالهم»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة العبرية، ١٩٧٨، ص ٤٠ ـ ٤٣.

(٧) سجل القدس رقم ٢٠٠، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) وكان على رأس هؤلاء نقيب الأشراف، ومفتي الحنفية في القدس محمد بن عبد الرحيم اللطفي (جار الله) وغيرهما من الخطباء والأئمة والمدرسين في الحرم.

(١١) تفاقم الخلاف بشأن هذا الموضوع بعد تعيين الإنكليز الحاج أمين الحسيني مفتياً سنة ١٩٢١ على الرغم من عدم حصوله على أكثرية الأصوات. وأثارت المعارضة النشاشيبية موضوع أصل العائلة وتاريخها بصورة خاصة بعد نشوب ثورة سنة ١٩٣٦ واشتداد الخلافات بين المجلسيين والمعارضين.

(١٢) ظهر بالعبرية الكثير من الكتب والأبحاث التي تردد رواية المعارضة النشاشيبية وتروجها، نذكر بعض مؤلفيها فقط ومنهم: إيلياهو إيلات، وطوبيا أرازي، ويعقوب شمعوني، وحبيب كنعان. أمّا بالإنكليزية فتم ترويج تلك الرواية في كتابَيْ:

M.P. Waters, *Mufti over the Middle East* (London, 1942);

Moshe Pearlman, *The Mufti of Jerusalem* (London, 1947).

(١٣) شلومو بن ألكناه، «تسنم الحاج أمين الحسيني قمة الزعامة الدينية للمسلمين في فلسطين»، في: «كتاب جامعة بار ـ إيلان السنوي» (رمات غان: ١٩٧٢) (بالعبرية)؛ شلومو بن ألكناه، «استنتاجات جديدة بشأن أصل العائلة الحسينية المقدسية»، مجلة «كيشت»، العدد ٦١، خريف ـ شتاء ١٩٧٣/١٩٧٤، ص ١٢١ ـ ١٣٥ (بالعبرية)؛ بطرس أبو منة، «أضواء

جديدة على علو شأن العائلة الحسينية في القدس في القرن التاسع عشر»، مجلة «الشرق»، السنة التاسعة، العدد الثالث، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، ص ١٥ ـ ٣٠.

(١٤) بحسب المعلومات الواردة في شجرة العائلة الحسينية والتي نقلها شلومو بن ألكناه في مقالته، «استنتاجات جديدة...»، مصدر سبق ذكره.

(١٥) مجير الدين الحنبلي، «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل» (عمان، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ٢١١.

(١٦) شجرة العائلة الحسينية. والكثير من وثائق المحكمة الشرعية في أوائل القرن السابع عشر يؤكد أن عبد القادر الوفائي الحسيني كان وإخوته من أبرز علماء القدس وأعيانها، كما سنوضح ذلك أدناه.

(١٧) سجل القدس رقم ٩٦، ص ١، ٥٥، ٥٦، ٦٤؛ سجل رقم ٩٩، ص ١٣٨، ١٩٠، ٤١١؛ سجل رقم ١٠١، ص ٢٠٧؛ سجل رقم ١٠، ص ١، ١٣٣، ١٣٤.

(١٨) في عدد كبير من وثائق السجلات ٩٤ ـ ١٠٣. وقد توفي زكريا باشا ابن المرحوم محمود زين الدين الحسيني الوفائي في رجب ١٠٢٩هـ/حزيران (يونيو) ١٦٢٠م (سجل رقم ١٠٣، ص ١٨٤).

(١٩) سجل القدس رقم ٩٥، ص ٧٥، ٧٧.

(٢٠) سجل رقم ١٣٤، ص ٦٩٢. هذه الوثيقة المسجلة في أواخر جمادى الأولى ١٠٣٨هـ/كانون الثاني (يناير) ١٦٢٩م، تضمنت «مخلفات المرحوم شيخ الإسلام عبد القادر الحسيني الوفائي مفتي القدس ونقيب الأشراف بها المتوفى في ٨ ربيع الثاني سنة تاريخه».

(٢١) محمد صالح عبد الغني الإمام الحسيني، «النفحة الجيبية في معرفة الأوقات الشرعية»، مخطوط يوجد نسخة عنه في مكتبة الجامعة العبرية ورقمها (AP.A8,1). كما أن الشيخ محمد أسعد الإمام يحتفظ في مكتبته في القدس بنسخة عن ذلك المخطوط. وقد أطلعني عليها مشكوراً وسمح لي بتصوير بعض صفحاتها. وكان زواج دنيا المذكورة من السيد محمد شمس الدين الشهير نسبه بابن قاضي الصلت في ٢٠ شعبان ١٠٢٥هـ/٢ أيلول (سبتمبر) ١٦١٦م بحسب سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ٩٨ ص ٤٥٢.

(٢٢) Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929* (London, 1974), Vol. I, pp. 184-185.

وقد نقل عن بورات خطأً الكثيرون من المؤرخين الأجانب والعرب نذكر منهم: مجيد خوري في كتابه عن العرب المعاصرين (ص ٦٩)؛ تيسير جبارة في كتابه عن الحاج أمين باللغة الإنكليزية (ص ٦ ـ ٨)؛ فيليب مطر في دراسته عن الحاج أمين (ص ٦ ـ ٧)، وغيرهم.

(٢٣) درور زئيفي، «العهد العثماني: سنجق القدس في القرن السابع عشر»، رسالة دكتوراه، القدس، الجامعة العبرية، آذار (مارس) ١٩٩١، الجزء الأول، ص ١٤١ (بالعبرية). يخطىء هذا الباحث حين يقول إن شمس الدين كان نجل السيد عبد القادر الوفائي.

(٢٤) وثائق متعددة في سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ١٧٣.

(٢٥) سجل القدس رقم ١٩٩، ص ٤٠١. وتثبت مئات الوثائق في سجلات القدس ١٧٣ ـ ١٩٩ أن مصطفى تولى النقابة في الفترة ١٦٧٢ ـ ١٧٠٠ من دون أن تخرج الوظيفة من يده إلاّ نادراً لفترات قصيرة جداً.

(٢٦) على الرغم من اختلاف بيت المقدس عن مدينة حلب من ناحية حجمها السكاني وأهميتها التجارية، فإن هناك بعض أوجه الشبه فيما يتعلق بدور الأشراف الرئيسي في السياسة المحلية والصراعات بشأن القوة في المدينتين. للمقارنة أنظر:

H.L. Bodman, *Political Factions in Aleppo, 1760-1826* (North Carolina Press, 1963).

(٢٧) عبد الكريم رافق، «بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت: ١٥١٦ـ ١٧٩٨» (دمشق، ١٩٦٨)، ص ٢٢٩.

(٢٨) المصدر نفسه. للتوسع في موضوع قافلة الحاج الشامي وتنظيمها وميزانيتها وحمايتها والصر المخصصة للعربان على طريق الركب أنظر:

Karl Barbir, *Ottoman Rule in Damascus, 1708-1758* (Princeton, 1980), pp. 108 - 177.

(٢٩) *Ibid.*, p. 49.

(٣٠) سجل رقم ١٩٩، ص ٥، ١٨، ٢٥ ـ ٢٦، ٣٠، ٩٦ ـ ٩٧، ٥١٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣١٩؛ سجل رقم ٢٠١، ص ٦٥، ١١٥، ١١٦.

(٣٢) سجل رقم ٢٠٠، ص ١١٧، ١٢٢، ١٢٥. في تلك الوثائق أشير إلى المحافظ باسمه الشخصي فقط (محمد باشا)، بينما ذكرت مصادر أوروبية وعثمانية اسمه الكامل.

(٣٣) أنظر: مناع، «ثورة نقيب الأشراف...»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧ والملاحظة في الحاشية ٣٨.

(٣٤) المصدر نفسه؛ وانظر أيضاً: D. Savalanian, *History of Jerusalem* (Jerusalem, 1931), p. 654 (باللغة الأرمنية).

(٣٥) سجل القدس رقم ٢٠١، ص ٢٨٨؛ Rosen, *op.cit.*, pp. 252-263; Savalanian, *op.cit.*, p. 660

(٣٦) Rosen, *op.cit.*, p. 253.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الحديث عن قرية المفتي فيها بعض الالتباس. فالمعروف في تلك الأيام أن ملكية الأراضي في المناطق الريفية، لم تكن شائعة بين علماء المدينة وأعيانها. لذا فالأقرب إلى الصواب أن تكون تلك القرية تابعة لأوقاف إحدى المؤسسات التي يتولاها أو يتولى أوقافها المفتي.

(٣٧) *Ibid.*, p. 254.

(٣٨) Barbir, *op.cit.*, p. 49;

سجل القدس رقم ٢٠١، ص ٣٥٦، أواسط رجب ١١١٤هـ/أوائل كانون الأول (ديسمبر) ١٧٠٢م.

(٣٩) سجل القدس رقم ٢٠١، ص ٢٩١، ٢٩٢، ٤٥٦.

(٤٠) وثائق متعددة في سجل رقم ٢٠٢.

(٤١) Rosen, *op.cit.*, pp. 254-255;

وانظر أيضاً: الكثير من وثائق المحكمة الشرعية في سجل رقم ٢٠١ والسجل الذي يليه رقم ٢٠٢.

(٤٢) لقد صادف انشغالي بدراسة «ثورة نقيب الأشراف» في العام الدراسي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ وأنا في جامعة برنستون مع نشوب الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، الأمر الذي دفعني، فيما بعد، إلى نشر مقالة «الانتفاضة والثورة في تاريخ فلسطين الحديث»، مجلة «قضايا» (القدس)، العدد الثاني، شباط (فبراير) ١٩٩١، ص ٣ ـ ٢٢.

(٤٣) سجل رقم ٢٠١، ص ٤٥٦، ٤٥٧، ٣ محرم ١١١٥هـ/١٩ أيار (مايو) ١٧٠٣م.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) إنني عاكف على بحث الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لثورة نقيب الأشراف في القدس. كما أن المعلومات المتوفرة عن ثورة النقيب وثورات أُخرى نشبت في جبال القدس ونابلس والجليل وغيرها في أواخر العهد العثماني تشكل مادة خامة لنشر كتاب عن الانتفاضة والثورة في تاريخ فلسطين الحديث، أرجو أن أتمكن من إعداده في المستقبل.

(٤٦) بدأ الانقسام منذ سنة ١٧٠٤ عندما وجدت جماعة من معارضي الثورة ملجأً في حارة باب حطة. وقد وقع قتال بين جماعة النقيب وأهل باب حطة استمر يوماً كاملاً ذهب ضحيته ١٢ قتيلاً من أهالي تلك الحارة كان بعضهم من عائلة اللطفي (جار الله). أمّا في السنة التالية، فقد توسع الخلاف حتى أصبح اقتتالاً داخلياً شديداً أدى إلى استنزاف قوة الثورة من الداخل.

(٤٧) للمزيد من التفصيلات عن تلك الأحداث أنظر:

R. Abou El-Haj, *The 1703 Rebellion and the Structure of Ottoman Politics* (Istanbul, 1984).

(٤٨) Rosen, *op.cit.*, pp. 252-253.

(٤٩) Barbir, *op.cit.*, pp. 49-50.

(٥٠) يحمل ذلك التقرير تاريخ كانون الثاني (يناير) ١٧٠٤ كما جاء في:
Rosen, *op.cit.*, p. 264.

(٥١) سجل القدس رقم ٢٠٢، ص ٩٢، ١٧٢، ١٧٣.

(٥٢) جاء في سجل القدس رقم ٢٠٢، ص ١٧٣ اسم شخص آخر من آل اللطفي (جار الله) هو محب الله بن فخر الدين، أمّا العشرة الآخرون فهم: خليل سمهور، وإسماعيل بن معلمية، ومعتوق، ومنورين، ومنصور بن الفلاح، ومصطفى بن السمين، وخليل بن

البواب، وحمور القط وولده سعد الدين، ومصطفى السراج، وهم من سكان محلة باب حطة. والمعلومات في تلك الوثيقة المؤرخة في أواسط رمضان ١١١٥هـ/ ١٧ ـ ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٧٠٤م تتطابق مع تقارير القنصل الفرنسي المذكورة أعلاه.

(٥٣) سجل القدس رقم ٢٠٢، ص ٢١٩، ١٥ ذو الحجة ١١١٥هـ/ ٢٠ نيسان (أبريل) ١٧٠٤م.

(٥٤) Rosen, *op.cit.*, p. 256.

(٥٥) سجل القدس رقم ٢٠٢، ص ٢٣٨، ٢٥١ ـ ٢٥٣؛ وانظر أيضاً:
Savalanian, *op.cit.*, pp. 659-660.

(٥٦) Barbir, *op.cit.*, pp. 49, 81.

(٥٧) يظهر ذلك واضحاً من قراءة الوثائق في سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٢٠٣ ومنها ما جاء في ص ٤٢ ـ ٤٥، ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤٤ (خمس وثائق بهذا الشأن).

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٢، ١١ رجب ١١١٧هـ/ ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٧٠٥م. ذُكر في تلك الوثيقة أسماء ٤٦ شخصاً هربوا من المدينة إضافة إلى نقيب الأشراف نفسه وأخيه موسى. لكن تلك القائمة لا تشمل كل رجال النقيب الفارين والذين قدرهم بعض المصادر بثلاثمئة شخص. وقد جاء في تلك الوثيقة فعلاً بعد تفصيل أسماء الـ ٤٦ شخصاً «وغيرهم ومن يتبعهم وبقية الفارين معه [أي النقيب].»

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٤٣، ٤٤.

(٦١) محمد راشد، «تاريخ عثماني» (إستنبول، ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥ ـ ١٨٦٦م)، ص ٢٣٢؛ محمد كرد علي، «خطط الشام» (دمشق، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٨)، ج ٢، ص ٢٨٧.

(٦٢) سجل القدس رقم ٢٠٣، ص ٤٨، ١ ذو القعدة ١١١٧هـ/ ١٤ شباط (فبراير) ١٧٠٦م؛ وانظر أيضاً: عارف العارف، «المفصل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١)، ص ٣٥٦.

(٦٣) سجل رقم ٢٢٣، ص ٨، غرة ربيع الثاني ١١٤١هـ/ أواخر سنة ١٧٢٨م.

(٦٤) سجل رقم ٢٠٦، ص ٢٤٢، ٢٨٣ ـ ٢٨٤؛ سجل رقم ٢٠٧، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨، ٢٤ رمضان ١١٢٤هـ/ ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٧١٢م.

(٦٥) أنظر ترجمته في: عادل مناع، «أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني»، وسيجيء ذكر بدر الدين هذا الذي يسميه المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي بدر المقدسي في حديثنا عن الحملة الفرنسية في الفصل الرابع.

(٦٦) سجل القدس رقم ٢٠٣، ص ١٠١ ـ ١٤٣ مملوء بالوثائق التي تشير إلى ذلك. وكان المستفيد الأكبر من هذه المجموعة نقيب الأشراف الجديد محب الدين بن عبد الصمد.

(٦٧) تعود أصول هذه العائلة وتاريخها في القدس إلى العهد المملوكي كما يشير إلى ذلك مجير الدين الحنبلي في تاريخه للقدس والخليل. وانظر أيضاً في أصول هذه العائلة وتفرعها في العهد العثماني: عبد القادر أديب جودة آل غضية، «سلالة آل غضية» (القدس، ١٩٩١).

(٦٨) أنظر الملاحظات في الحاشيتين ١٢ و١٣. وقد حاول بطرس أبو منة في مقالته التي نشرت

أيضاً بالعبرية والإنكليزية إعطاء تفسير لعدم حمل آل الحسيني الجدد (آل غضية) اسم عائلتهم حتى أواخر القرن الثامن عشر.

(٦٩) سجل القدس رقم ٢٠٣، ص ١١٧، ٢٠ شعبان ١١١٧هـ/ ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٧٠٥م.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) راشد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢؛ كرد علي، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٧٢) سجل القدس رقم ٢٠٣، ص ٥٤، ٢٥ شوال ١١١٧هـ/ ٩ شباط (فبراير) ١٧٠٦م.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٤٢، أوائل ذي الحجة ١١١٧هـ/ ١٦ ـ ٢٦ آذار (مارس) ١٧٠٦م.

(٧٥) ويتصدر قائمة العلماء والأعيان الذين وقعوا الشكاوى نائب الشرع صنع الله الخالدي، والمفتي محمد أفندي اللطفي، والنقيب الجديد محب الدين أفندي.

(٧٦) وكانت المعركة الأخيرة بين الطرفين في أواخر رجب ١١٢٠هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) ١٧٠٨م، وأشير إليها في وثائق السجل بـ «الوقعة الكبرى».

(٧٧) سجل رقم ٣٠٢، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧، وقد أُشير إلى عساكر إسلام باشا بأنهم كانوا من السكمان واللاوند. وعن هذه الفرق العسكرية وغيرها في بلاد الشام أنظر: عبد الكريم رافق، «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام»، في كتابه: «بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث» (دمشق، ١٩٨٥)، ص ١٣٠ ـ ١٥٩.

(٧٨) أنظر تاريخ تلكما العائلتين في القرن الثامن عشر في: إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥)؛ مصطفى العباسي، «تاريخ آل طوقان في جبل نابلس» (شفا عمرو، ١٩٩٠).

(٧٩) سجل رقم ٢٠٧، ص ٨٣؛ سجل رقم ٢٠٩، ص ١٦٣ ـ ١٦٤؛ سجل رقم ٢١٨، ص ١٢١؛ سجل رقم ٢٢٣، ص ٤٤. والوثيقة الأخيرة بتاريخ ١١٤١هـ/ ١٧٢٨ ـ ١٧٢٩م.

(٨٠) سجل رقم ٢٢٣، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٦، صفر ١١٤٣هـ/ آب (أغسطس) ١٧٣٠م.

(٨١) حسن بن عبد اللطيف الحسيني، «تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر الهجري»، دراسة وتحقيق سلامة صالح النعيمات (عمان، ١٩٨٥)، ص ٣٣٢؛ سجل القدس رقم ٢٢٥، ص ٢٣٤.

(٨٢) سجل رقم ٢٢٣، ص ٣٧٨، ٣٨٠؛ سجل رقم ٢٣٠، ص ٣، ٣٨، ٨٠، ٨٤؛ سجل رقم ٢٣٢، ص ٧٥.

(٨٣) حسن بن عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٣. يدعم ذلك عشرات الوثائق في سجلات المحكمة الشرعية في القدس ٢٢٣ ـ ٢٣٠.

(٨٤) المصدر نفسه. وكانت نيابة القضاء، عادة، لآل الخالدي الذين شغلوا وظيفة باشكاتب

المحكمة الشرعية أيضاً.

(٨٥) أبو منة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦؛ والوثيقة الأولى الملحقة بهذه المقالة.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٧؛ حسن بن عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٦.

(٨٧) سجل رقم ١٨٤، ص ٢٩١، أواسط شعبان ١٠٩٢هـ/آب (أغسطس) ١٦٨١م.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١٥٤، ٢٣٨.

(٨٩) حسن بن عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٢ ـ ٣٣١.

(٩٠) توفي عبد الصمد بن عبد القادر (والد محب الدين وأخو عبد اللطيف) في العام نفسه الذي توفي فيه أخوه عبد اللطيف (سجل رقم ١٩٥، ص ١٥٧). وانحصر إرثه في زوجته من آل الدجاني الداودي وولده الوحيد محب الدين «الغائب يومئذ عن القدس.» ثم إن محب الدين هذا بعد عودته إلى القدس عُيِّنَ وصياً على ابني عمه القاصرين حسن ورابية ابني عبد اللطيف (سجل رقم ١٩٧، ص ١٥١).

(٩١) حسن بن عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٨؛ خليل المرادي، «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٩١ ـ ١٣٠١هـ)، ج ٣، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٩٢) حسن بن عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٨ ـ ٣٢١.

(٩٣) قمت بالاطلاع على هذه الرسائل وتصوير قسم كبير منها. وبهذه المناسبة يسرني تقديم الشكر إلى الدكتور المرحوم إسحق موسى الحسيني والأستاذين سعيد الحسيني وفيصل الحسيني على المساعدة التي قدموها بهذا الشأن. كذلك أقدم شكري إلى طاقم إدارة وموظفي قسم إحياء التراث الإسلامي التابع لدائرة أوقاف القدس في أبو ديس، وأخص منهم الأستاذ فهمي الأنصاري الذي يبدي استعداده دائماً لتقديم كل مساعدة إلى الباحثين.

(٩٤) أنظر: أبو منة، مصدر سبق ذكره؛ وانظر أيضاً: عادل مناع، «أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠ ـ ١٩١٨» (القدس: جمعية الدراسات العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦؛ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥؛ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة ـ منقحة، ١٩٩٧)؛ عادل مناع، «سنجق القدس بين حملتين، ١٧٩٨ـ ١٨٣١: الإدارة والمجتمع»، رسالة دكتوراه، الجامعة العبرية، ١٩٨٦، ص ٢٤٥ـ ٢٥٢ (بالعبرية).

(٩٥) يمكن استنتاج إعداد شجرة العائلة الحسينية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر بناء على الملاحظة المثبتة إلى جانب اسم طاهر أفندي (والد الحاج أمين) مفتي القدس حينئذ والتي تدعو له بطول العمر، وكذلك اسم الحاج أمين الذي أضيف إلى الشجرة بخط مختلف لأنه ولد بعد إعداد الشجرة سنة ١٨٩٧.

(٩٦) صحيح أن رجال المعارضة النشاشيبية مثل عمر صالح البرغوثي وغيره نشروا تلك الرواية شفهياً في الأساس. أمّا من قام بتوثيقها وترويجها في كتب متعددة فكانوا نشيطي الحركة الصهيونية من الخبراء بالشؤون العربية والذين كتب بعضهم، فيما بعد، بعض الدراسات

عن تاريخ الحاج أمين والفلسطينيين بصورة عامة. وكان على رأس هؤلاء كما أشرنا إلى ذلك سابقاً إلياهو إيلات، ويعقوب شمعوني وغيرهما.

(٩٧) وقد استمر نشر تلك الرواية في كتب نشرت حديثاً مثل كتاب:
يوفال أرنون ـ أوحانه، «الصراع الداخلي في الحركة القومية الفلسطينية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩» (تل أبيب، ١٩٨١)، ص ٣٥ ـ ٣٦ (بالعبرية).

(٩٨) ورقة غير منشورة عن العائلة الحسينية كتبها المرحوم الدكتور إسحق الحسيني. وكذلك كُتب مجيد خدوري، وتيسير جبارة، وفيليب مطر التي أشير إليها سابقاً. وانظر أيضاً كتب المارديني عن الحاج أمين.

(٩٩) تجدر الإشارة إلى أن المؤرخ ميخائيل أساف في: «تاريخ نهضة العرب في فلسطين وهروبهم» (تل أبيب، ١٩٦٧) (بالعبرية)، لم يقبل رواية المعارضة عن أصول العائلة الحسينية بعد أن زار دير السودان وتحدث إلى الكثيرين من رجال المعارضة فلم يجد إثباتاً لدعواهم (ص ١٨٧ ـ ١٨٨)؛
وانظر أيضاً رواية يهوشواع بورات التي نقلها عنه المؤرخون العرب والمشار إليها في الحاشية رقم ٢٢.

(١٠٠) نقصد بهذا مقالة شلومو بن ألكناه (بالعبرية)، ومقالة بطرس أبو منة التي نشرت بالعربية والعبرية (سنة ١٩٧٩)، ثم بالإنكليزية (سنة ١٩٨٦).

(١٠١) حسن بن عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٩؛ وانظر أيضاً ترجمة السيد علي أفندي ابن النقيب الذي عاش وتوفي في القاهرة في: عبد الرحمن الجبرتي، «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» (بيروت: دار الفارس)، ج ١، ص ٤١٦ ـ ٤١٩.

(١٠٢) حسن بن عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٥.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٣١١.

(١٠٥) بن ألكناه، «استنتاجات جديدة...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤؛
Porath, *op.cit.*, pp. 184-185.

(١٠٦) أنظر: ص ٢٧ في هذا الفصل.

(١٠٧) تؤكد سجلات المحكمة الشرعية في القدس تاريخ الوفاة المذكور أعلاه وكذلك الوثائق التي حفظها أفراد العائلة ونشرها الأستاذ عبد القادر جودة مؤخراً في كتابه: «سلالة آل غضية»، ص ٤٨ ـ ٥٣.

(١٠٨) أنظر مثلاً ترجمة علي بن موسى النقيب في: الجبرتي (حاشية ١٠١) وكذلك في كتابيّ المرادي وحسن بن عبد اللطيف مقابل ذكر وفاة السيد عبد اللطيف بن عبد الله نقيب الأشراف.

(١٠٩) وقد تفرع من آل غضية عدة عائلات غير عائلة الحاج أمين الحسيني في القدس. وقام مؤخراً أحد أفراد عائلة جودة الحسيني بإعداد كتاب عن العائلة بعنوان: «سلالة آل غضية»

(1991).

الفصل الثالث

(١) ميخائيل الصباغ، «تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني حاكم عكا وبلاد صفد» (حريصا، د.ت)، ص ١٥؛ توفيق معمر، «ظاهر العمر» (الناصرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٠)، ص ٣٤.

(٢) معمر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤. ما زال أهل عرّابة البطوف يفتخرون بأن ظاهر العمر قد ولد في قريتهم عندما نزل الزيادنة سهل البطوف وتحالفوا معهم. أنظر مثلاً: قاسم بدارنة، «ظاهر العمر»، في: «عرابة البطوف: الأهل والوطن» (جمعية عرابة المستقبل، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢)، ص ١٨٧ ـ ٢١٠.

(٣) المصدران أنفسهما.

(٤) عبد الكريم رافق، «بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون: ١٥١٦ ـ ١٧٩٨» (دمشق، ١٩٦٨)، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣؛

A. Joudah, *Revolt in Palestine in the Eighteenth Century* (Princeton, 1987), p. 20; A. Cohen, *Palestine in the Eighteenth Century* (Jerusalem, 1973), p. 8.

(٥) حيدر أحمد الشهابي، «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين (بيروت، ١٩٣٣)، ج ١، ص ٥ ـ ٦؛ طنوس الشدياق، «أخبار الأعيان في جبل لبنان» (بيروت، ١٩٥٤)، ج ٢، ص ١٦ ـ ١٧.

(٦) Cohen, *op.cit.*, p. 8.

(٧) بشأن هذا الموضوع أنظر:

M. Hoexter, «The Role of the Qays and Yaman Factions in Local Political Divisions,» *AAS*, Vol. 9, No. 3, 1973, pp. 249-311.

(٨) عبد الكريم رافق، «فلسطين في عهد العثمانيين (١)»، «الموسوعة الفلسطينية»، الدراسات التاريخية، المجلد ٢، ص ٧٠٩.

(٩) Cohen, *op.cit.*, p. 9.

(١٠) أورئيل هيد، «ظاهر العمر، حاكم الجليل» (القدس، ١٩٤٢)، ص ١٣ (بالعبرية).

(١١) المصدر نفسه. وقد تزوجت شما ابن عمها «محمد العلي» المكنى «أبو ضاني» والذي أدى دوراً مهماً في تاريخ الزيادنة أيام ظاهر العمر. أنظر: معمر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(١٢) Cohen, *op.cit.*, pp. 10-11.

وجاء في نص فرمان تعيين ظاهر العمر على طبرية سنة ١٧٣٢ ما يثبت أنها كانت قرية حتى جاء إليها الزيادنة فعمروها وحصنوها: «صيدا إيالتنة تابع طبريا قريسي شيخي ضاهر». أنظر: معمر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(١٣) رافق، «فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠٩.

(١٤) Joudah, *op.cit.*, pp. 23-24.

(١٥) رافق، «بلاد الشام...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(١٦) Cohen, *op.cit.*, p. 82.

(١٧) كُتب الكثير من الدراسات التاريخية الجادة عن نشأة آل العظم في سورية وحكمهم خلال القرن الثامن عشر. وقد أشرنا سابقاً إلى بعض هذه الدراسات التي ركز أصحابها على ولاية دمشق وحكم آل العظم فيها. وكان أبرزهم عبد الكريم رافق وكارل بربير.

(١٨) رافق، «فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠٩؛

Joudah, *op.cit.*, p. 27.

(١٩) رافق، «فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٠؛ هيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

(٢٠) المصدران أنفسهما.

(٢١) Joudah, *op.cit.*, p. 35; Cohen, *op.cit.*, pp. 34, 35;

رافق، فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٠.

(٢٢) Cohen, *op.cit.*, pp. 11-15;

هيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤ ـ ٢٥؛ رافق، «فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٠.

(٢٣) Cohen, *op.cit.*, pp. 41-83.

وانظر للمقارنة ما قلناه عن شبكة علاقات آل الحسيني بكبار رجال الدولة العثمانية لتوطيد سلطتهم وضمان استمرار وظائفهم.

(٢٤) تجدر الإشارة هنا إلى أن الزيادنة اهتموا بمدينة طبرية وإعمارها حتى بعد نقل عاصمة ظاهر العمر إلى عكا. ففي سجلات المحكمة الشرعية في القدس وجدت وقفية مهمة حبس فيها «يوسف بن عمر بن الحاج صالح من آل زيدان» الدور والحواصل والدكاكين والأراضي لجهة المسجد في تلك المدينة. وقد ذيلت حجة الوقف بأسماء الشهود وأولهم «ظاهر ابن عمر ابن الحاج صالح كبير آل زيدان» وأولاده صليبي الظاهر وعلي الظاهر.

(٢٥) Cohen, *op.cit.*, pp. 130-131.

(٢٦) عن كولبير وزير مالية لويس الرابع عشر وسياسته أنظر:

«Colbert, Jean - Baptiste,» *Encyclopaedia Britannica*, 15th edition (1973-1974), Vol. 4, pp. 826-828.

(٢٧) Cohen, *op.cit.*, p. 282;

وانظر أيضاً:

Thomas Phillip, «Social Structure and Political Power in Acre in the 18th Century,» in Thomas Phillip (ed.), *The Syrian land in the 18th and 19th*

Centuries (Stuttgart, 1992), p. 94.

(٢٨) Phillip, *op.cit.*, pp. 94-98; Cohen, *op.cit.*, pp. 131-132.

(٢٩) Phillip, *op.cit.*, p. 99.

وانظر معالجة هذا الموضوع بتوسع في مقالة أُخرى للمؤرخ نفسه بعنوان:

«The Rise and Fall of Acre,» in J.P. Pascaul, *Villes au Levant*, Hommage à André Raymond, *REMMM*, vol. 55-56 (1990).

(٣٠) Phillip, «Social ...,» *op.cit.*, p. 91; Cohen, *op.cit.*, pp. 135-136.

(٣١) أنظر: إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥)؛ مصطفى العباسي، «تاريخ آل طوقان في جبل نابلس» (شفا عمرو، ١٩٩٠).

(٣٢) Cohen, *op.cit.*, p. 42;

ألكس كرمل، «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين» (حيفا، ١٩٧٩)، ص ٨٠. هذا المؤرخ يرجح سنة ١٧٥٢ ـ ١٧٥٣ بداية لحكم ظاهر العمر في هذه المدينة.

(٣٣) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠ ـ ٨٧؛ معمر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٣٤) عثمان الطباع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، مخطوط من جزأين يحتفظ به أهل المؤرخ الذين سمحوا للدكتور بطرس أبو منة بتصويره وسمح لي بدوره بالاطلاع عليه، فله الشكر. (الجزء الثاني، ص ٣٢٥).

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) خليل المرادي، «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٩١ـ ١٣٠١هـ)، ج ٢، ص ٦١.

(٣٧) الطباع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٦؛

Cohen, *op.cit.*, p. 176.

(٣٨) سجل القدس رقم ٢٤٠، ص ١٣٧ ـ ١٣٩، ١١٧٠هـ/ ١٧٥٦ ـ ١٧٥٧م.

(٣٩) رافق، «بلاد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥؛

Joudah, *op.cit.*, p. 39.

(٤١) Karl Barbir, *Ottoman Rule in Damascus, 1708-1758* (Princeton, 1980), p. 30;

الطباع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٧.

(٤٢) يؤرخ الطباع (ص ٣٢٧) تاريخ وفاة حسين باشا مكي في ٢٥ ربيع الأول ١١٧٩هـ، فقد كتب على شاهد قبره في تربة الشيخ شعبان أبي القرون في غزة «توفي في أوائل سنة ١١٧٩ حين استشهد في طرد أشقياء العربان عن ضعفاء رعيته بغزة وقراها.»

(٤٣) حصلت على نسخة مصورة عن هذه الرسالة المحفوظة في قسم إحياء التراث الإسلامي في أبو ديس بالقرب من القدس.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) أنظر: بطرس أبو منة، «أضواء جديدة على علو شأن العائلة الحسينية في القدس في القرن التاسع عشر»، مجلة «الشرق»، السنة التاسعة، العدد الثالث، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩؛ وانظر أيضاً: عادل مناع، «سنجق القدس بين حملتين، ١٧٩٨ ـ ١٨٣١: الإدارة والمجتمع»، رسالة دكتوراه، الجامعة العبرية، ١٩٨٦، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٠ (بالعبرية).

(٤٦) سجل القدس رقم ٢٥٥، ص ٢٠٧؛ سجل رقم ٢٥٦، ص ٨، ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥ ـ ١٧٧٦م.

(٤٧) هيد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(٤٨) رافق، «فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١١ ـ ٧١٢. وكان ظاهر العمر قد عيّن أولاده حكاماً على أنحاء مختلفة من الجليل، فأعطى ابنه الأكبر صليبي حكم طبرية، وعين نجله علي حاكماً على صفد، وعثمان على شفا عمرو، وسعيد على صفورية، أمّا أحمد فقد عُيّن على جبل عجلون التابع لوالي الشام.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٧١٣؛ وانظر أيضاً:

Cohen, *op.cit.*, p. 43.

(٥٠) فرمان بتاريخ أواخر ربيع الثاني ١١٧٩هـ/ ٦ ـ ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٧٦٥م، أي بعد مقتل حسين باشا مكي بقليل. كما ورد في:

Cohen, *op.cit.*, p. 149.

(٥١) عبد الرحمن الجبرتي، «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» (بيروت: دار الفارس)، ج ١، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩.

(٥٢) رافق، «فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٤؛

Joudah, *op.cit.*, p. 59.

(٥٣) المصدران أنفسهما؛ وانظر أيضاً: العباسي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(٥٤) المصادر نفسها.

(٥٥) مخطوط الدنفي كما نقله العباسي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

(٥٦) رافق، «فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٢ ـ ٧١٣.

(٥٧) D. Crecelius, «Egypt's Reawakening Interest in Palestine During the Regimes of 'Alī Bey al - Kabīr and Muḥammad Bey Abū al - Dahab,» in D. Kushner (ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period* (Jerusalem, 1986), pp. 247-262.

(٥٨) رافق، «بلاد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١ ـ ٤٠٥. وللتوسع في المعلومات عن حكم علي بك الكبير ومحمد أبو الذهب في مصر أنظر:

D. Crecelius, *The Roots of Modern Egypt: A Study of the Regimes of Ali Bey al - Kabir and Abu al - Dahab* (California, 1981).

(٥٩) Crecelius, «Egypt's Reawakening...,» *op.cit.*, pp. 248-250.

(٦٠) الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٣٩٧.

(٦١) Crecelius, «Egypt's Reawakening...,» *op.cit.*, p. 252.

(٦٢) الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٣٩٩.

(٦٣) يعتبر الكثيرون من المؤرخين تلك الحرب الروسية ـ العثمانية بداية لما صار يعرف في أوروبا باسم «المسألة الشرقية».

(٦٤) الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٣٨١.

(٦٥) رافق، «فلسطين في عهد. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٤ ـ ٧١٥.

(٦٦) الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩.

(٦٧) رافق، «فلسطين في عهد. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٥.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) رافق، «بلاد. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٧، ٣٧٧.

(٧٠) المصدر نفسه؛ وانظر أيضاً: رافق، «فلسطين في عهد . . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٦.

(٧١) الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٧٢) رافق، «فلسطين في عهد. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٦؛ رافق، «بلاد. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٧٣) رافق، «بلاد. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣؛
Joudah, *op.cit.*, p. 86.

(٧٤) رافق، «فلسطين في عهد. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٦. جاء هناك ذكر محمد آغا أبو المرق، والواقع هو أن والده علي آغا كان حينها متسلماً على غزة وورثه ابنه محمد آغا في العقد الأخير من القرن الثامن عشر بعد وفاة الوالد كما تثبت ذلك سجلات المحكمة الشرعية في القدس؛ وانظر أيضاً ترجمة محمد باشا أبو المرق في: عادل مناع، «أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني: ١٨٠٠ ـ ١٩١٨».

(٧٥) حيدر أحمد الشهابي، «تاريخ أحمد باشا الجزار» (بيروت، ١٩٥٥)، ص ٤٨ ـ ٥٠.

(٧٦) الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٤٢٦.

(٧٧) العباسي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

(٧٨) النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٨٦ ـ ١٨٨.

(٧٩) Cohen, *op.cit.*, p. 47.

(٨٠) Crecelius, «Egypt's Reawakening ...,» *op.cit.*, p. 256.

(٨١) الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٤٧٤.

(٨٢) Crecelius, «Egypt's Reawakening ...,» *op.cit.*, p. 257.

(٨٣) Joudah, *op.cit.*, pp. 80-81.

الفصل الرابع

(١) حيدر أحمد الشهابي، «تاريخ أحمد باشا الجزار» (بيروت، ١٩٥٥)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٥٣؛
A. Cohen, *Palestine in the Eighteenth Century* (Jerusalem, 1973), p. 53.

(٤) أحمد جودت، «تاريخ جودت» (إستنبول، ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١ ـ ١٨٩٢م)، ص ٣٤.

(٥) عبد الكريم رافق، «بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت: ١٥١٦ـ ١٧٩٨» (دمشق، ١٩٦٨)، ص ٣٠٤ ـ ٣١٠.

(٦) ميخائيل الصباغ، «تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني حاكم عكا وبلاد صفد» (حريصا، د.ت)، ص ١٥٨، ١٥٩.

(٧) Cohen, *op.cit.*, p. 93.

(٨) سعيد أفندي، «وصف جزار أحمد باشا»، مخطوط رقم ٦٢٠٦ في مكتبة جامعة إستنبول، ورقة ٢٠أ ـ ٢٤أ. كما ورد ذلك في: Cohen, *op.cit.*, p. 94.
وكانت الرامة قرية محصنة أيضاً بسور تم بناؤه أيام الزيادنة، إلاّ إن الجزار كان هدمه في وقت مبكر من بداية حكمه، كما جاء في المصدرين أنفسهما.

(٩) المصدران أنفسهما. وينقل توفيق معمر في كتابه عن ظاهر العمر رواية الشيخ محمد الخطيب (ص ٢٦٣) أن الجزار انتقم من أهالي مجد الكروم وخصوصاً حمولة المريدات بسبب دعمهم للزيادنة، فقام بإعدام ١٤ شخصاً من مشايخ تلك الحمولة على مرأى من أهل القرية والقرى المجاورة.

(١٠) Cohen, *op.cit.*, p. 94.

(١١) *Ibid.*, p. 95.

(١٢) *Ibid.*

(١٣) سعيد أفندي، مصدر سبق ذكره، ورقة ٢٥أ ـ ٢٦ب، كما ورد في:
Cohen, *op.cit.*, p. 95.

(١٤) Cohen, *op.cit.*, pp. 95-96.

(١٥) *Ibid.*, p. 69.

(١٦) الشهابي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ ـ ٧٦؛ الصباغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١ ـ ١٦٣؛ محمد كرد علي، «خطط الشام» (دمشق، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٨)، ج ٢، ص ٣١٠ ـ ٣١١؛ جودت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(١٧) كان عباس ابن ظاهر العمر الوحيد الذي بقي في فلسطين في الناصرة وتوفي فيها سنة ١٨١١. وأصبح أسعد عباس جد الزيادنة في الناصرة من خلال أولاده: عباس، وعلي، وصالح، والكنج أحمد، وظاهر، وعمر، وابنة اسمها غنطوسة تزوجها عبد السلام عون الله.

(١٨) Cohen, *op.cit.*, pp. 56-85.
(١٩) *Ibid.*, p. 59.
(٢٠) George J. Koury, «The Province of Damascus, 1783 - 1832,» Ph. D. Dissertation, Michigan University, 1970, p. 94.
(٢١) *Ibid.*, p. 49.
(٢٢) أنظر تفصيلات ذلك في الصفحات التالية من هذا الفصل.
(٢٣) Cohen, *op.cit.*, pp. 284-286;
عبد الكريم رافق، «بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث» (دمشق ١٩٨٥)، ص ١٤٢ ـ ١٤٦.
(٢٤) أنظر ترجمته في: عادل مناع، «أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني» (القدس: جمعية الدراسات العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦)، ص ٧٤.
(٢٥) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس» (نابلس، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣، ٢٠٨ ـ ٢٠٩؛ مصطفى العباسي، «تاريخ آل طوقان في جبل نابلس» (شفا عمرو، ١٩٩٠)، ص ٩٧ ـ ٩٨.
(٢٦) الشهابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.
(٢٧) النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢١٠؛ الشهابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣ ـ ١٠٨. وانظر أيضاً تقرير القنصل الفرنسي في يافا كما ورد في: عبد الكريم رافق، «فلسطين في عهد العثمانيين (١)»، «الموسوعة الفلسطينية»، الدراسات التاريخية، المجلد ٢، ص ٧١٩.
(٢٨) المصادر نفسها.
(٢٩) الشهابي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٦.
(٣٠) عبد الرحمن الجبرتي، «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» (بيروت: دار الفارس)، ج ١، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤؛ العباسي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥؛
D. Crecelius, *«The Roots of Modern Egypt: A Study of the Regimes of Ali Bey al-Kabir and Abu al-Dahab* (California, 1981), p. 113.
(٣١) Cohen, *op.cit.*, pp. 60-61.
(٣٢) *Ibid;*
العباسي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.
(٣٣) سجل القدس رقم ٢٦٣، ص ٢٧، ١١٩٤هـ/١٧٨٠م؛ سجل رقم ٢٦٤، ص ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٥، ١١٩٦ ـ ١١٩٧هـ/ ١٧٨٢ ـ ١٧٨٣م.
(٣٤) سجل رقم ٢٦٤، ص ٥١؛ سجل رقم ٢٦٥، ص ٥.
(٣٥) سجل رقم ٢٦٥، ص ١١١ ـ ١١٢، ١١٨ ـ ١٢١، ١٢٤.
(٣٦) سجل القدس رقم ٢٧٧، ص ١٢١.

(٣٧) سجل رقم ٢٧٤، ص ٢٥؛ النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٠٨.
(٣٨) سجل رقم ٢٧٥، ص ٢٣.
(٣٩) فالكثير من الوثائق التي تذكر اسم الرملة كانت تشير إليها معظم الأحيان بإضافة اسم فلسطين لتعريفها بـ «رملة فلسطين».
(٤٠) Cohen, *op.cit.*, p. 155.
(٤١) رافق، «فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٤ ـ ٧١٥؛ سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٣١٩.
(٤٢) W.G. Browne, *Travels in Africa, Egypt and Syria from the Years 1792-1798* (London, 1799), pp. 410-411.
(٤٣) المبيض، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٩. ويؤكد سجل المحكمة الشرعية تقارير الرحالة عن وجود الكثير من القرى الخربة في مناطق ساحل يافا وغزة (سجل رقم ٢٠٠، ص ١٦). كما تشير وثائق أُخرى إلى بعض القرى الخربة في منطقتي اللد والرملة (سجل رقم ٢٠١، ص ٦).
(٤٤) Koury, *op.cit.*, p. 153.
(٤٥) Cohen, *op.cit.*, pp. 104-105.
(٤٦) سعيد أفندي، مصدر سبق ذكره، ورقة ٣٢أ ـ ٣٢ ب؛ كما ورد في:
Cohen, *op.cit.*, p. 105.
(٤٧) رافق، «فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧٤ ـ ٧٧٥.
(٤٨) Cohen, *op.cit.*, p. 107.
(٤٩) *Ibid.*
(٥٠) رافق، «بلاد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩١.
(٥١) الشهابي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.
(٥٢) Koury, *op.cit.*, p. 54.
(٥٣) *Ibid.*, pp. 56-58.
(٥٤) Cohen, *op.cit.*, p. 69.
(٥٥) الشهابي، مصدر سبق ذكره، ص ١١١ ـ ١١٢.
(٥٦) Cohen, *op.cit.*, pp. 108-110.
(٥٧) الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٢.
(٥٨) سجل رقم ٢٧٩، ص ١٥٢ (الرسالة نفسها لا تحمل تاريخاً، لكن نصها يشير إلى أنها كتبت بعد احتلال الإسكندرية وقبل معركة الأهرامات).
(٥٩) المصدر نفسه.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٥١.
(٦١) وذِكر علماء القدس بالاسم يشير إلى المعرفة الشخصية التي كانت قائمة بين علماء الأزهر

والعلماء في القدس. أنظر تراجم العلماء المذكورة أسماؤهم هناك في: مناع، «أعلام فلسطين...»، مصدر سبق ذكره. وعن وجود العلاقات الحميمة بين علماء القاهرة وعلماء القدس في أوائل القرن التاسع عشر أنظر:

A. Manna, «Cultural Relations Between Egyptians and Jerusalem Ulama in the Early Nineteenth Century,» in G. Warburg & G. Gilbar (eds.), *Studies in Islamic Society* (Haifa University Press, 1984), pp. 139-152.

(٦٢) عن أهمية سجلات المحاكم الشرعية لدراسة التاريخ المحلي أنظر:

A. Manna, «The Sijill as a Source for the Study of Palestine During the Ottoman Period, with Special Reference to the French Invasion,» in D. Kushner (ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period* (Jerusalem, 1986), pp. 351-362.

(٦٣) سجل رقم ٢٨٠، ص ٤، ١٥ صفر ١٢١٣هـ/ ٢٩ تموز (يوليو) ١٧٩٨م.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٨، ٣ ربيع الأول ١٢١٣هـ/ ١٥ آب (أغسطس) ١٧٩٨م.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٠، ٢١ ربيع الأول ١٢١٣هـ/ ٢ أيلول (سبتمبر) ١٧٩٨م. وانظر للمقارنة ردات فعل الأهالي والحكام في دمشق بالنسبة إلى الأخبار نفسها الواردة من مصر في:

Koury, *op.cit.*, pp. 85-87.

(٦٦) وثيقة حصلت على نسخة عنها من آل الحسيني في القدس.

(٦٧) سجل القدس رقم ٢٨٠، ص ٢٠؛ سجل نابلس رقم ٦، ص ٣٨٦.

(٦٨) سجل القدس رقم ٢٨٠، ص ٣١، ١٣ ربيع الثاني ١٢١٣هـ/ ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٧٩٨م؛ وانظر أيضاً مرسوماً بالنص نفسه موجهاً إلى متسلم نابلس «الحاج أحمد بك» ويحمل التاريخ نفسه (سجل نابلس رقم ٦، ص ٣٨٦).

(٦٩) عبد الرحمن الجبرتي، «تاريخ مدة الفرنسيس بمصر»، قدم له وحققه شموئيل موريه (ليدن: بريل، ١٩٧٥)، ص ٦٨. وانظر ترجمة بدر الدين الحسيني في: مناع، «أعلام فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨ - ١٠١.

(٧٠) الجبرتي، «عجائب...»، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٤٢٠ - ٤٢١.

(٧١) سجل رقم ٢٨١، ص ١٢ - ١٤، ١٥٣ - ١٥٤. ولما طالت إقامة بدر الدين الحسيني الوفائي في القدس فإنه تزوج من المرأة الكاملة الست زليخة بنت عبد الله (سجل رقم ٢٨١، ص ١٦٧) بتاريخ ١٠ شعبان ١٢١٤هـ؛ وانظر أيضاً: سجل رقم ٢٨٢، ص ١٧، ٢٨؛ سجل رقم ٢٨٣، ص ٢٢.

(٧٢) سجل القدس رقم ٢٨٠، ص ٧٤ - ٧٥؛ سجل نابلس رقم ٦، ص ٣٨٤.

(٧٣) الشهابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩ - ١٣٠؛

Koury, *op.cit.*, pp. 86-87.

(٧٤) سجل القدس رقم ٢٨٠، ص ٧٥، ٢ شعبان ١٢١٣هـ/ ٩ كانون الثاني (يناير) ١٧٩٩م.

وانظر قبل ذلك بأيام قليلة رسالته المؤرخة في ٢٧ رجب ١٢١٣هـ والموجهة إلى علماء القدس وأعيانها «وساير وجوه البلدة عموماً»، والتي يشير فيها الجزار إلى وصول أخبار من منطقة العريش عن وصول «الفرانسة الملاعين» إلى تلك المنطقة. هذه الوثيقة محفوظ أصلها في المكتبة الخالدية في ملف رقم ٧٤١. وبهذه المناسبة فإني أقدم شكري إلى الأستاذ حيدر الخالدي الذي سمح لي بتصوير مجموعة من الوثائق منها هذه الوثيقة خلال فترة تحضيري رسالة الدكتوراه سنة ١٩٨٤.

(٧٥) سجل القدس رقم ٢٨١، ص ٦٠، ١٠٦ - ١٠٧. وقد أدى إسماعيل باشا دوراً مهماً في الصراع بشأن السلطة بعد وفاة الجزار سنة ١٨٠٤. أنظر: إبراهيم العورة، «تاريخ ولاية سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦)، ص ٩.

(٧٦) الجبرتي، «عجائب...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥.

(٧٧) رافق، «فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٠ - ٧٢١.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٧٢١.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٧٢٢.

(٨٠) الجبرتي، «عجائب...»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٦٢.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٨٢) سجل رقم ٢٨٠، ص ٨٣؛ عارف العارف، «المفصل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١)، ص ٢٧٢. أما شحادة ونقولا الخوري، «خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم الأرثوذكسية» (القدس، ١٩٢٥)، فيقدران عدد الأسرى المسجونين من كل الطوائف والذين وضعوا في كنيسة القيامة بسبعة وخمسين شخصاً.

(٨٣) الخوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧ - ١٧٨.

(٨٤) للمزيد من التفصيلات أنظر: رافق، «فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٣- ٧٢٦.

(٨٥) المصدر نفسه؛ وانظر أيضاً: النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢١٧ - ٢٢٣.

(٨٦) رافق، «فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٤ - ٧٢٥.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٧٢٦ - ٧٢٧. قدر عدد الوفيات في صفوف الجيش الفرنسي بـ ٤٤٠٠، وأما الجرحى والمرضى فكان عددهم ٢١٥٠، فيكون مجموع الإصابات بين قتيل وجريح أكثر من نصف العساكر الذين بلغ عددهم ١٢,٩٤٥.

(٨٨) النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٢٢ - ٢٢٥؛

Koury, *op.cit.*, p. 97.

(٨٩) رافق، «فلسطين في عهد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٦.

(٩٠) المبيض، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣١.

(٩١) الجبرتي، «عجائب...»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٩٠. وقد طار صيت الجزار بين المسلمين في أنحاء الدولة العثمانية وكتب الشعراء قصائد التهليل لهذا الانتصار. ومن

هؤلاء محمد أفندي البديري أحد أبرز أعلام القدس المعاصرين لتلك الفترة (ت ١٨٠٥) والذي كتب قصيدة تتألف من ١٥٧ بيتاً من بحر البسيط في هزيمة نابليون مأخوذة من قصيدة أُخرى نظمها السيد علي الرشيدي المدرس في جامع الجزار في عكا. أنظر: إسحق موسى الحسيني، «علم من بيت المقدس»، بحث أُلقي على مجمع اللغة العربية في القاهرة (شباط، ١٩٧٦).

(٩٢) Koury, *op.cit.*, p. 95.

(٩٣) *Ibid.*

(٩٤) أنظر تفصيلات ذلك في: Manna, «The Sijill...,» *op.cit.*, pp. 359-360؛
وانظر أيضاً: عادل مناع، «سنجق القدس بين حملتين، ١٧٩٨ ـ ١٨٣١: الإدارة والمجتمع»، رسالة دكتوراه، الجامعة العبرية، ١٩٨٦، ص ٦ ـ ١٠ (بالعبرية).

(٩٥) عثمان الطباع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، مخطوط، ج ٢، ص ٣٢٩.

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) سجل القدس رقم ٢٦٠، ص ١٠٤. ذكرت هذه الوثيقة تاريخ زواجه وحددته في رجب ١١٨٤هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) ١٧٧٠م، أي بعد وفاة والدها بخمس سنوات.

(٩٨) سجل القدس رقم ٢٦٠، ص ٢٨، ١٢ ربيع الثاني ١١٨٩هـ/ ١٢ حزيران (يونيو) ١٧٧٥م.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢، ٥٢؛ سجل رقم ٢٦١، ص ٢١ ـ ٢٤.

(١٠٠) Koury, *op.cit.*, pp. 76-77;
الشهابي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٧ ـ ٤٩٨؛ الطباع، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(١٠١) سجل القدس رقم ٢٨١، ص ١٠٦ ـ ١٠٧، ٢٧ ربيع الثاني ١٢١٤هـ/ ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٧٩٩م.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١٠٧، ١٥٤.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١٦٣، ١٧٥ ـ ١٧٦، ١٩٠ ـ ١٩١.

(١٠٤) الطباع، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٣٢٩.

(١٠٥) الجبرتي، «عجائب...»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨٦؛ حيدر أحمد الشهابي، «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين» (بيروت، ١٩٣٣)، ج ٢، ص ٣١٧.

(١٠٦) المصدران أنفسهما.

(١٠٧) الشهابي، «لبنان...»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٣٦١.

(١٠٨) Koury, *op.cit.*, p. 100;
الشهابي، «لبنان...»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣، ٣٧٠.

(١٠٩) سجل القدس رقم ٢٨٢، ص ٢٠، ٢٣ ـ ٢٤. وكان أبو المرق قبل ذلك، قد قام بتغيير متسلمه قاسم بك وعيّن مصطفى آغا بدلاً منه، إلاّ إن هذا لم ينجح في جباية الضرائب التي طلبها سيده. للمزيد من التفصيلات أنظر: مناع، «سنجق القدس بين...»، مصدر

سبق ذكره، ص ١٢ ـ ١٥.

(١١٠) Koury, *op.cit.*, p. 99;
الجبرتي، «عجائب...»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٢٧.

(١١١) سجل رقم ٢٨٣، ص ٢٦٤، ٨ محرم ١٢١٧هـ/ ١١ أيار (مايو) ١٨٠٢م. وذكر الجبرتي (في: «عجائب...»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٢٧ ـ ٥٢٨) أن مكاتبات وصلت إلى مصر من أهل القدس ويافا والخليل يشكون ظلم محمد باشا أبو المرق، وأنه أحدث عليهم مظالم وتفاريد ويستغيثون برجال الدولة، وكذلك عرضوا أمرهم على أحمد باشا الجزار. وحضر الكثيرون من أهل غزة ويافا والخليل والرملة هرباً من المذكور.

(١١٢) سجل رقم ٢٨٣، ص ٢٦٤.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٧٠. وقائمة الموجودات التي ضبطها سليمان باشا طويلة ومفصلة تغطي الصفحات الثلاث الأخيرة في سجل رقم ٢٨٣، ص ١٦٨ ـ ١٧٠.

(١١٤) الجبرتي، «عجائب...»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٥١.

(١١٥) Koury, *op.cit.*, pp. 104-105.

(١١٦) Cohen, *op.cit.*, p. 64.
تم تعيين الجزار على مصر بتاريخ ٢٦ ذي القعدة ١٢١٨هـ/ ٩ آذار (مارس) ١٨٠٤م، أي قبل وفاته بشهرين فقط. أنظر: سجل القدس رقم ٢٨٦، ص ١٣٩ ـ ١٤٠؛ سجل نابلس رقم ٦، ص ٣٤٧.

(١١٧) إبراهيم العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٨؛ سجل يافا رقم ٢، ص ٤٧. ومرسوم من إسماعيل باشا «محافظ شام وصيدا وطرابلس حالاً» بتاريخ ٢٩ محرم ١٢١٩هـ/ ١١ أيار (مايو) ١٨٠٤م يعلن وفاة الجزار إلى أهالي القدس ومتسلمها يحيى بك. أنظر: سجل القدس رقم ٢٨٦، ص ١٦٠.

الفصل الخامس

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا» (صيدا، ١٩٣٦)، ص ٩؛ سجل يافا رقم ٢، ص ٤٧؛ سجل القدس رقم ٢٨٦، ص ٧١؛ سجل رقم ٢٨٧، ص ١٦٠.

(٢) G. J. Koury, «The Province of Damascus, 1783-1832,» Ph. D. Dissertation, Michigan University, 1970, p. 144;
العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨ ـ ٤١.

(٣) سجل القدس رقم ٢٨٥، ص ١٢٦.

(٤) العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥ ـ ٢٨.

(٥) Koury, *op.cit.*, pp. 136-140.

(٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، «الدولة السعودية الأولى» (القاهرة، الطبعة الرابعة،

١٩٨٢)، ص ٦٥ ـ ٨٢.
(٧) المصدر نفسه، ص ٢١٧ ـ ٢١٩.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٥. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سليمان باشا، الذي قاد قافلة الحجاج من دمشق في السنة الأخيرة لحياة الجزار ١٢١٨هـ/١٨٠٣ ـ ١٨٠٤م، نجح في مهمته من دون أن يصطدم بالوهابيين لحسن حظه.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٥٦ ـ ١٥٨.
(١٠) العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠ ـ ٨١؛ سجل يافا رقم ٢، ص ٨١، ٨٢، ٨٤.
(١١) حيدر أحمد الشهابي، «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين» (بيروت، ١٩٣٣)، ج ٢، ص ٤٢٣؛ العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥، ٨٠ ـ ٨١. وفي ١٣ جمادى الثانية ١٢١٩هـ/ ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٠٤م، كان أبو المرق قد أرسل كتاباً إلى أهالي يافا يعلمهم بتعيينه حاكماً على لواء غزة ويافا (سجل يافا رقم ٢، ص ٨٣، ٨٤). كما أنه أرسل بعد ذلك بأسبوعين كتاباً إلى أهالي جبل نابلس يخبرهم بقرب قدومه إلى المنطقة ويحثهم على تحضير «الذخاير والعلايق» لجيشه الذي سيخرج لمحاربة الوهابيين. (سجل نابلس رقم ٦، ص ٣٤١).
(١٢) سجل القدس رقم ٢٨٥، ص ٦٧. ومن الجدير بالذكر أن أبو المرق وقّع المراسيم التي أرسلها إلى المنطقة بأنه «شيخ الحرمين والي جدة ومتصرف غزة ويافا»، كما جاء ذلك مثلاً في مرسوم تعيينه لمحمد بك أميناً لجمرك يافا بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢١٩هـ/ ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٠٤م (سجل يافا رقم ٢، ص ٥٧).
(١٣) سجل القدس رقم ٢٨٥، ص ٩٠، ١٦ رجب ١٢١٩هـ/ ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٠٤م.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣؛ الشهابي، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٤٣٦؛ سجل القدس رقم ٢٨٨، ص ٢؛ سجل نابلس رقم ٦، ص ٣٢٧. هذه الوثيقة المؤرخة في أوائل صفر ١٢٢٠هـ/ أوائل أيار (مايو) ١٨٠٥م وجهت إلى موسى بك طوقان متسلم نابلس. وفي السجل نفسه (ص ٣٢٩) وجه أمر مشابه إلى متسلم لواء جنين يوسف آغا جرار ليساهم في محاربة أبو المرق وإخراجه من يافا.
(١٦) المصادر نفسها؛ إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٢٤١ ـ ٢٤٣. وهناك الكثير من التشويش وعدم الدقة في رواية النمر لأحداث تلك الفترة وربطها بتاريخ نابلس. فهو يخلط بين محمد باشا أبو المرق متصرف غزة ويافا وبين عمه (والد زوجته) إبراهيم باشا المحصل (ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤). كما أن بعض معلوماته عن حكم آل جرار في جنين وموسى بك طوقان في نابلس في تلك الفترة غير دقيقة، كما سنبين ذلك لاحقاً.
(١٧) العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤ ـ ٨٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٧؛ الشهابي، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٤٣٦.
(١٩) فرمانات وأوامر متعددة مسجلة في سجل القدس رقم ٢٩٥، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧. تم ضبط تركة المرحوم محمد باشا أبو المرق في القدس بحضور وكيل زوجته وأمه في المدينة. السجل نفسه، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩. وانظر أيضاً ترجمة أبو المرق في: عادل مناع، «أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠ ـ ١٩١٨» (القدس: جمعية الدراسات العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦)، ص ٣٥ ـ ٣٨.
(٢٠) Stanford Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1976), Vol. 1, pp. 273-276.
(٢١) الشهابي، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥؛ عبد الرزاق البيطار، «حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر» (دمشق، ١٩٦٣)، ج ٣، ص ١٦٠٠؛ سجل القدس رقم ٢٩١، ص ٣٩ ـ ٤٢؛ سجل نابلس رقم ٦، ص ٣٣٢.
(٢٢) Koury, *op.cit.*, pp. 129-132.
(٢٣) شحادة ونقولا الخوري، «خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم الأرثوذكسية» (القدس، ١٩٢٥)، ص ١٧٩؛ عارف العارف، «المفصل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١)، ص ٣٥٦؛ سجل القدس رقم ٢٩٢، ص ٢٩ ـ ٣٢.
(٢٤) الخوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩ ـ ١٨١. وكذلك مخطوط من دون عنوان في المكتبة القومية التابعة للجامعة العبرية (رقم AP. AR. S' 118)، ص ٣.
(٢٥) سجل رقم ٢٩٣، ص ٦٤، ٦٦. وقد أرّخ الجبرتي في كتابه («عجائب الآثار في التراجم والأخبار» (بيروت: دار الفارس)، ج ٣، ص ٢٩١) أحداث كنيسة القيامة وحريقها ثم اعتراض الإنكشارية على ترميمها في صفر ١٢٢٥هـ/ آذار (مارس) ١٨١٠م، فكتب يقول: «إن جماعة من أشراف الينكجرية، شنعوا على الآغا المعين، وعلى كبار البلدة، وتعصبوا حماية للدين قائلين إن الكنائس إذا خربت لا يجوز إعادتها إلاّ بأنقاضها، ولا يجوز الاستعلاء بها ولا تشييدها ولا أخذ رخام الحرم القدسي ليوضع في الكنيسة ومانعوا في ذلك.»
(٢٦) مخطوط مكتبة الجامعة العبرية المذكور في حاشية ٢٤، ص ٢٣ ـ ٢٤؛ الخوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢ ـ ١٨٣، يذكر أن عدد الثوار كان خمساً وثلاثين.
(٢٧) سجل القدس رقم ٢٩٣، ص ٦٤، ٢٩ ذو القعدة ١٢٢٤هـ/٦ كانون الثاني (يناير) ١٨١٠م؛ العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٥.
(٢٨) المصدران أنفسهما.
(٢٩) سجل القدس رقم ٢٩٣. وانظر قبل ذلك في السجل نفسه عدداً كبيراً من الحجج تطالب الأهالي بترك العصيان والعودة لطريق الصواب، ص ٦٧ ـ ٧٤؛ وانظر أيضاً: العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨ ـ ٨٩.
(٣٠) سجل القدس رقم ٢٩٣، ص ٦٦، ٧٥.
(٣١) الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٩١.

(٣٢) يقول العورة (مصدر سبق ذكره، ص ٨٨ ـ ٨٩) إن أبو ذريعة أعدم ٤٦ شخصاً بعكس المصادر الأُخرى المذكورة أعلاه. كما إنه يجعل أبو ذريعة وجنوده الذين أخمدوا ثورة الإنكشارية في القدس من رجال سليمان باشا العادل، بينما تشير المصادر الأُخرى بصورة واضحة إلى أنه كان تابعاً لوالي دمشق، وحضر منها عن طريق الغور.

(٣٣) سجل رقم ٢٩٣، ص ٨٠، ١١ ذو الحجة ١٢٢٤هـ/ ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٨١٠م؛ وانظر أيضاً: سجل رقم ٢٩٠، ص ٤٨ بالنسبة إلى السرقات.

(٣٤) سجل رقم ٢٩٣، ص ٨١، ٢٩ ذو الحجة ١٢٢٤هـ/ ٥ شباط (فبراير) ١٨١٠م.

(٣٥) سجل رقم ٢٩٤، ص ٤١، ٥ جمادى الثانية ١٢٢٥هـ/ ٨ تموز (يوليو) ١٨١٠م.

(٣٦) مصطفى العباسي، «تاريخ آل طوقان في جبل نابلس» (شفا عمرو، ١٩٩٠)، ص ١٠٥ ـ ١٢٧؛ النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٣٧ ـ ٢٩٩؛ وانظر أيضاً ترجمة موسى بك طوقان في: مناع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٦.

(٣٧) العباسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨ ـ ١١٠؛ النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٤٤ـ ٢٤٥. وقد عُيِّنَ موسى بك متسلماً على نابلس منذ سنة ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م، وأعيد تعيينه في السنوات التالية كما تثبت ذلك سجلات المحكمة الشرعية. أنظر: سجل نابلس رقم ٦، ص ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٤٣ ـ ٣٤٥.

(٣٨) سجل نابلس رقم ٧، ص ٣٧٣؛ العباسي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(٣٩) سجل نابلس رقم ٧، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٨. وكان ذلك الاتفاق بحسب تلك الوثائق بواسطة سليمان باشا العادل سنة ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م.

(٤٠) العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١ ـ ٢٢٣؛ سجل نابلس رقم ٧، ص ٣٥٩.

(٤١) النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣؛ العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣ـ ٢٢٤.

(٤٢) النمر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥؛ العباسي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(٤٣) العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٦.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣١٠.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣١١.

(٤٦) النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

(٤٧) سجل نابلس رقم ٨، ص ٣٩٢.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٩١، ٣ شعبان ١٢٣٦هـ/ ٦ أيار (مايو) ١٨٢١م.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٨٠، ٢٤ رمضان ١٢٣٦هـ/ ٢٥ حزيران (يونيو) ١٨٢١م. وقد جاء في هذا المرسوم ما يلي: «إنه بخصوص افتخار الأمراء الكرام موسى بك زاده، متسلم نابلس سابقاً حضر لطرفنا وطيبنا خاطره وصفي خاطرنا عليه وصار محسوب لطرفنا والآن

أذنا له أن يستقيم في بيته هو وأتباعه، فالمراد منكم جميعاً أن تكونوا مساعدين معه في مصالحه وبخصوص أملاكه وقراياه. . . لا أحد يتعارضه ولا ينازعه فيهم ويكون له مراعاة الخاطر.»

(٥١) سجل نابلس رقم ٨، ص ٣٨١؛ النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٨١ ـ ٢٨٣.

(٥٢) النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤. وبحسب أقوال النمر فقد هدمت قلعة الجنيد التي تحصن فيها موسى بك طوقان بعد إخراجه من نابلس. سجل القدس رقم ٣٠٣، ص ١٥١ ـ ١٥٢؛ سجل رقم ٣٠٤، ص ٨؛ وانظر أيضاً: سجل نابلس رقم ٨، ص ٤٠٠، ٨ رمضان ١٢٣٨هـ/ ١٩ أيار (مايو) ١٨٢٣م.

(٥٣) النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٩٠؛ سجل نابلس رقم ٨، ص ٣٧٤.

(٥٤) النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٤؛ العباسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤ـ ١٢٥. ومقبرة آل فروخ التي أصبحت لآل طوقان أيضاً تقع في الطبقة الأرضية في مسجد النصر في نابلس، أنظر: كامل العسلي، «وثائق مقدسية تاريخية» (عمان، ١٩٨٩)، ج ٣، ص ١٩٦.

(٥٥) وقال العورة في تاريخه عن سليمان باشا العادل (ص ٣٠٤) يصف العلاقة بين أهالي جبل نابلس ووالي الشام ما يلي: «وبما أنهم تابعون إيالة الشام وأحوالهم مع ولاة الشام في ذلك الوقت مشهورة لأن الوالي دايماً أحكامه عليهم بالمداراة. والذي يريدوه من أوامره ينفذوه والذي لا يريدوه لا ينفذوه. ولا يستطيع أن يتعارضهم ولا يمانعهم وليس عنده قوة لمحاربتهم وترجيعهم عن هذه الأحوال، لأن الوالي كان يحضر يستقيم بولاية الإيالة سنة وينعزل ويحضر غيره.» ثم يضيف العورة (ص ٣٠٥) بأن تلك الأحوال شملت جميع أنحاء جبال فلسطين الوسطى من جنين شمالاً حتى الخليل جنوباً فيقول: «وعلى هذه الكيفية كانت أحوال ولاة الشام ضعيفة عن مقاومة أهالي جبل نابلس وجنين والقدس والخليل وإخضاعهم.»

(٥٦) العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦ ـ ٨٧؛ سجل يافا رقم ٥، ص ٩١.

(٥٧) مناع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥؛ وانظر أيضاً:

M. Abir, «Local Leadership and Early Reforms in Palestine, 1800-1834,» in M. Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine During the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), pp. 290-291.

(٥٨) المصدران أنفسهما؛ العورة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨، ١٨١.

(٥٩) سجل القدس رقم ٢٩٥، ص ١٩٨، ٢٥ ذو الحجة ١٢٢٧هـ/ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٨١٢م؛ العورة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١ ـ ١٨٢؛ أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية» (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣)، ج ١، الوثيقتان ٢٣ و٢٦.

(٦٠) سجل رقم ٢٩٥، ص ١٩٨.

(٦١) روت كرك، «يافا ـ مدينة تتطور» (القدس، ١٩٨٤)، ص ١٢ ـ ١٣ (بالعبرية)؛ سجل

القدس رقم ٢٩٤، ص ٢ ـ ٣.

(٦٢) سجل القدس رقم ٢٩٥، ص ١٥٥ ـ ١٥٨، ١٩١ ـ ١٩٤.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٦٤) مناع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦؛ سجل القدس رقم ٣٠١، ص ٨.

(٦٥) مناع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤ ـ ٣١.

(٦٦) Koury, *op.cit.*, p. 152;
سجل القدس رقم ٢٩٩، ص ٥٣.

(٦٧) Koury, *Ibid.*;
سجل القدس رقم ٢٩٩، ص ٥٧.

(٦٨) العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٧. وعقب زيارة كوسا كيخيا هذا للقدس طلب السلطان من سليمان باشا القيام بأعمال الترميم والبناء في الحرم القدسي. وقام سليمان باشا، فعلاً، بهذه المهمة التي استمر العمل فيها سنة وتسعة أشهر وكلفت خزينته أربعة آلاف كيس. وانظر أيضاً: سجل القدس رقم ٣٠٢، ص ١٢، ١٤ ـ ١٥، ٣٩، ١٠٢، ١٢١.

(٦٩) العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٦؛ وانظر أيضاً: سجل يافا رقم ٥، ص ٦٧، ٩١.

(٧١) العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٧ ـ ٣٩٤؛ سجل يافا رقم ٥، ص ١١٧، ١١٨أ، ١١٨ب.

(٧٢) العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٧؛ مناع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٧٣) المصدران أنفسهما.

(٧٤) العورة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٨ ـ ٤٦٨. وانظر ترجمته في: عادل مناع، «أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠ ـ ١٩١٨» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥).

(٧٥) عادل مناع، «سنجق القدس بين حملتين، ١٧٩٨ ـ ١٨٣١: الإدارة والمجتمع»، رسالة دكتوراه، الجامعة العبرية، ١٩٨٦ (بالعبرية).

(٧٦) رستم، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٣٠ ـ ٣٢ (وثيقة ٩١)؛ وانظر أيضاً: وثائق ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٨، ١٢٠، ١٤٣، ١٤٩.

(٧٧) M. Hoexter, «The Role of the Qays and Yaman Factions in Local Political Divisions,» *AAS*, Vol. 9, No. 3, 1973, pp. 285-304; Abir, *op.cit.*, pp. 249-305.

(٧٨) أنظر تراجم هؤلاء في: مناع، «أعلام فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ط ١، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤، ٢٣٢ ـ ٢٣٥.

(٧٩) أنظر: Thomas Phillip, «The Rise and Fall of Acre,» in J.P. Pascaul (ed.), *Villes au Levant*, Hommage à André Reymond, *REMMM*, vol. 55-56 (1990).

(٨٠) سجل القدس رقم ٣٠٨، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٨١) سجل رقم ٣٠٩، ص ٦٧ ـ ٦٨، أواخر ذي الحجة ١٢٤٠هـ/ ١٥ آب (أغسطس) ١٨٢٥م.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢، ٣؛ وانظر أيضاً:
S. N. Spyridon (ed.), *Annals of Palestine 1821-1841*, Manuscript of Monk Neophytos of Cyprus (Jerusalem, 1938), p. 32.

(٨٣) Koury, *op.cit.*, p. 176;
سجل القدس رقم ٣٠٩، ص ٢٩، ٣٠. وضمن التعيينات الجديدة قام الباشا المذكور بتعيين متسلم جديد وترجمان في السرايا وغيرهما.

(٨٤) Spyridon, *op.cit.*, pp. 32-33.

(٨٥) *Ibid.*, p. 38;
العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٨٦) أنظر ترجمتها في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره، ط ١، ص ٦٩ ـ ٧٠، ١٧٩ ـ ١٨١.

(٨٧) الخوري، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢؛ يوسف قدورة، «تاريخ مدينة رام الله» (نيويورك، ١٩٥٤)، ص ٢٧، ٨٢؛ وانظر أيضاً: حسن بن عبد اللطيف (الحسيني)، «الفتاوى الحسينية القدسية»، مخطوط في حيازة الدكتور إسحق الحسيني (والذي سمح لي مشكوراً بالاطلاع عليه وتصوير بعض الفتاوى منه)، ورقة ٢٩٧ (ب).

(٨٨) Spyridon, *op.cit.*, p. 390.

(٨٩) سجل رقم ٣٠٩، ص ٦٦ ـ ٦٩؛ وانظر أيضاً الوثيقة المهمة (ص ٦٧ ـ ٦٨) التي تشتمل على تفصيلات كيفية حدوث الثورة وخلفيتها.

(٩٠) Koury, *op.cit.*, p. 177;
سجل القدس رقم ٣٠٩، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٩١) سجل رقم ٣١٠، ص ٢، ٢٥ جمادى الثانية ١٢٤١هـ/ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٨٢٦م.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٩٣) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦١؛ سجل القدس رقم ٣١٠، ص ٤٥ ـ ٤٦، ٢٩ شعبان ١٢٤١هـ/ ٨ نيسان (أبريل) ١٨٢٦م.

(٩٤) Koury, *op.cit.*, p. 180.
وكانت قافلة الحجاج في تلك السنة قد ضمت عدداً كبيراً من الحجاج بصورة خاصة وفيهم نحو ثلاثة آلاف من الفرس.

(٩٥) Spyridon, *op.cit.*, p. 39.

(٩٦) *Ibid.*, p. 40;
الشهابي، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٧٨٥.

(٩٧) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦١؛
Spyridon, *op.cit.*, pp. 40-41.

(٩٨) أنظر ترجمتها في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره، (حاشية ٨٦)؛ وانظر أيضاً: عبد الكريم رافق، «فلسطين في عهد العثمانيين (٢)»، «الموسوعة الفلسطينية»، الدراسات التاريخية، المجلد الثاني، ص ٨٥٧. وقد ورد في تلك الصفحة خطأً اسم يوسف آغا الجاعوني (يوسف عرب جبجب أخي). كما أشير إلى إبراهيم أبو غوش زعيم صف اليمن في ناحية بني مالك ومعقلها قرية العنب أنه شيخ أو زعيم بدوي، وهذا غير صحيح طبعاً. كذلك ورد اسم الجاعوني مشوشاً أيضاً في كتاب العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣، يوسف غرب الجبجاب من البكتاشيين (هكذا!).

(٩٩) الشهابي، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٧٨٩؛ رستم، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٨٩.

(١٠٠) رستم، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٦٥، ٧٢ ـ ٧٤، ٩٢، ٩٧، ١٠٧؛ وانظر أيضاً بالنسبة إلى مداخلة محمد علي باشا في لبنان:

W.R Polk, *The Opening of South Lebanon, 1788-1840* (Harvard, 1963), pp. 83-84.

(١٠١) سجل القدس رقم ١١٣، ص ٦٣ ـ ٦٤؛ سجل رقم ٣١٢، ص ٢، ٣؛ سجل رقم ٣١٣، ص ٥٨، ٦٠، ١٤٨.

(١٠٢) سجل القدس رقم ٣١٣، ص ٤٩، ٧ شوال ١٢٤٤هـ/ ١٢ نيسان (أبريل) ١٨٢٩م.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٧١؛ وانظر أيضاً ص ٨٧ ـ ٨٨، ١٧ صفر ١٢٤٥هـ/ ١٨ آب (أغسطس) ١٨٢٩م.

(١٠٤) النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥؛ الشهابي، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٨٠١ ـ ٨١٢.

(١٠٥) المصدران أنفسهما؛ وانظر أيضاً: رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٨، حيث جاء ذكر احتلال قلعة صفد (خطأً) بدلاً من سانور وهو الصواب.

(١٠٦) النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٣١٢ ـ ٣١٥.

(١٠٧) الشهابي، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٦٠٩ ـ ٦١٠؛ رستم، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٠، ١٣ ـ ١٤.

(١٠٨) المصدران أنفسهما؛ وانظر أيضاً: أمين سامي، «تقويم النيل» (القاهرة، ١٩٢٨)، ج ٢، ص ٣٣٣؛

H. Dodwell, *The Founder of Modern Egypt* (Cambridge, 1931), p. 31.

(١٠٩) سجل القدس رقم ٣١٤، ص ٦٧ ـ ٦٨، ٢١ ربيع الأول ١٢٤٦هـ/ ٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٠م؛ وانظر أيضاً: النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٣١٢ ـ ٣١٥؛ سجل نابلس رقم ٨، ص ٢٧٥.

(١١٠) وقد طرد أهالي دمشق هذا الوالي بعد نجاح ثورتهم عليه، وعيّن السلطان محمد باشا والي حلب سابقاً خلفاً لمحمد سليم باشا المذكور. أنظر: قسطنطين الباشا، «مذكرات تاريخية» (حريصا، ١٩٢٥)، ص ٤٢ ـ ٤٣؛ رستم، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(١١١) رستم، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١١٥، ١٢٣؛ أسد رستم، «عبد الله باشا يبسط

قضيته»، «مجلة الكلية» (بيروت)، المجلد ١٥، ص ٣٥٩ ـ ٣٧٢؛

Koury, *op.cit.*, p. 188.

(١١٢) سجل القدس رقم ٣١٤، ص ٦٣، ٦٧ ـ ٦٨، ١٧ ربيع الأول ١٢٤٦هـ/ ٥ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٠م.

(١١٣) سجل القدس رقم ٣١٤، ص ٧٧ ـ ٧٨؛ سجل رقم ٣١٥، ص ٣١.

(١١٤) الشهابي، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٨١٨؛ أسد رستم، «الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي» (بيروت، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤)، ج ١، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١١٥) سجل رقم ٣١٥، ص ١٠٦ ـ ١٠٧، ١١٥، ٢١ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣١م؛ وانظر أيضاً: رستم، «الأصول...»، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٥٣ ـ ٥٩.

(١١٦) أنظر ترجمته في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره، ط ١، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(١١٧) رستم، «المحفوظات...»، مصدر سبق ذكره، ج ١، وثائق ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٥٠؛ النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤؛

Abir, *op.cit.*, pp. 302-303.

(١١٨) رستم، «المحفوظات...»، مصدر سبق ذكره، ج ١، وثيقة ٣٦٠، ٢٧ جمادى الثانية ١٢٤٧هـ/ ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣١م.

(١١٩) المصدر نفسه.

(١٢٠) المصدر نفسه، وثائق ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٥٩. وقد أدى موسى أفندي الخالدي قاضي عسكر الأناضول، في تلك الأيام، دوراً مهماً في تحريض نقيب أشراف القدس، صهره، عمر أفندي الحسيني وبقية العلماء في المدينة على الوقوف إلى جانب السلطان ومحاربة المصريين. للمزيد من التفصيلات أنظر ترجمة كل من موسى الخالدي، وعمر الحسيني في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره؛ وانظر أيضاً: عادل مناع، «عمر أفندي النقيب ونقابة الأشراف في القدس في أواخر العهد العثماني»، «مجموعة بحوث عربية» مهداة إلى الدكتور إسحق موسى الحسيني بمناسبة بلوغه الثمانين (القدس، ١٩٨٤)، ص ١٢٥ ـ ١٣٨.

(١٢١) المصدران أنفسهما.

(١٢٢) Koury, *op.cit.*, p. 149;

رستم، «المحفوظات...»، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٣٨ (وثيقة ٣٧٥)، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ (وثيقة ٤٩٥)؛ رستم، «الأصول...»، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٤٣ ـ ٤٥، ٨٧ ـ ٨٨، ١٣١ ـ ١٣٢؛

Spyridon, *op.cit.*, p. 121.

(١٢٣) رستم، «المحفوظات...»، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ (وثيقة ٤٩٥)، ٣ رمضان ١٢٤٧هـ/ ٥ شباط (فبراير) ١٨٣٢م.

(١٢٤) المصدر نفسه، وثيقة ٤٩٩.

(١٢٥) المصدر نفسه، الوثيقتان ٥٤٣، ٥٥٣.

(١٢٦) المصدر نفسه، وثيقة ٦٧١؛ وانظر أيضاً الوثائق ٧٤١، ٧٤٣، ٧٨٣، بهذا الشأن وضرورة محاربة عربان غزة الذين غيروا موقفهم.

(١٢٧) Spyridon, *op.cit.*, pp. 63-64.

وانظر مرسوم البشارة بفتح عكا من إبراهيم باشا إلى أهالي القدس في: رستم، «الأصول...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨ ـ ١٣٩، ٢٨ ذو الحجة ١٢٤٧هـ/ ٢٩ أيار (مايو) ١٨٣٢م.

الفصل السادس

(١) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية» (بيروت، ١٩٤٠)، ج ١، ص ٢٦٩، وثيقة ٧٨٠.

(٢) سليمان أبو عز الدين، «إبراهيم باشا في سوريا» (بيروت، ١٩٢٨)، ص ٨٨؛ وانظر أيضاً: «حروب إبراهيم باشا المصري»، لمؤرخ مجهول. وقد عني بنشرها وألحقها ببعض وثائق تاريخية الخوري بولس قرألي (بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص ١٥.

(٣) أبو عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥ ـ ٩٦؛ قرألي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩ ـ ٢٠؛ عبد الكريم رافق، «فلسطين في عهد العثمانيين (٢)»، «الموسوعة الفلسطينية»، الدراسات التاريخية، المجلد الثاني، ص ٨٥٨.

(٤) قرألي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢؛ قسطنطين الباشا (تحقيق)، «مذكرات تاريخية» (حريصا، ١٩٢٥)، ص ٧٢.

(٥) رستم، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٣٨، ١٨٧ ـ ١٨٨؛ أسد رستم، «الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي»، (بيروت ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤)، ج ١، ص ٩٣ ـ ٩٥، ١٣١ ـ ١٣٢.

(٦) سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ٣١٧، ص ٣١ ـ ٣٢؛ وانظر أيضاً: رستم، «الأصول...»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٤ ـ ٥.

(٧) S.N. Spyridon (ed.), *Annals of Palestine, 1821-1841*, Manuscript of Monk Neophytos of Cyprus (Jerusalem, 1938).

(٨) أبو عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٩) سجل رقم ٣١٧، ص ١٠٦.

(١٠) سجلات المحكمة الشرعية في القدس (رقم ٣١٧ ـ ٣٢٤) وغيرها من سجلات نابلس ويافا تثبت أن الاتفاق بهذا الشأن تم تنفيذه فعلاً، فعُيِّنَ القضاة والمفتون ونقباء الأشراف من إستنبول لا من قبَل رجال الإدارة المصرية.

(١١) Y. Hofman, «The Administration of Syria and Palestine Under Egyptian Rule (1831-1840),» in Moshe Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine During the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), pp. 316-317.

(١٢) تثبت المراسلات الكثيرة التي نشر بعضها أسد رستم في «المحفوظات الملكية المصرية» هذا الشيء بصورة واضحة.

(١٣) للمزيد من التفصيلات عن الإدارة المصرية أيام الحكم المصري يمكن الرجوع إلى مقالة يتسحاق هوفمان المذكورة في حاشية ١١، ورسالة الدكتوراه غير المنشورة التي قدمها للجامعة العبرية في القدس سنة ١٩٦٣ بعنوان: «أعمال محمد علي في سورية» (بالعبرية).

(١٤) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤. للتوسع بشأن دور آل عبد الهادي وقاسم الأحمد وأولاده فترة الحكم المصري، أنظر: عادل مناع، «أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠ ـ ١٩١٨» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥)، ص ٢٧١ ـ ٢٧٧، ٣١٨.

(١٥) هوفمان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٤٨.

(١٧) أبو عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦؛ هوفمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١ ـ ١٦٣.

(١٨) سجل القدس رقم ٣١٧، ص ٦٧؛ وانظر أيضاً:

M. Abir, «Local Leadership and Early Reforms in Palestine 1800-1834,» in Moshe Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine During the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), pp. 306-307.

(١٩) M. Hoexter, «The Role of the Qays and Yaman Factions in Local Political Divisions,» *AAS*, Vol. 9, No. 3, 1973, pp. 249-311;

وانظر أيضاً: عادل مناع، «سنجق القدس بين حملتين، ١٧٩٨ ـ ١٨٣١: الإدارة والمجتمع»، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة العبرية، ١٩٨٦، ص ٣٣٣ ـ ٣٤٢ (بالعبرية).

(٢٠) Spyridon, *op.cit.*, pp. 69-70.

(٢١) *Ibid.*, pp. 71-73.

(٢٢) *Ibid.*;

عارف العارف، «المفصل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١)، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٢٣) دار الوثائق المصرية، محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٤٩، وثيقة ١٧، ١١ محرم ١٢٥٠هـ/ ٢٠ أيار (مايو) ١٨٣٤م. يحتفظ المؤلف بنسخة عن هذه الوثيقة والوثائق التالية التي سيتم الإشارة إليها لاحقاً. وبهذه المناسبة أقدم شكري إلى العاملين في دار الوثائق المصرية في القاهرة الذين سهلوا لي عملية المطالعة وتصوير عدد لا يستهان به من الوثائق المتعلقة بثورة

سنة ١٨٣٤.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) أبو عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.

(٢٦) محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ١٧.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه، وثيقة ١٨، ١٢ محرم ١٢٥٠هـ/ ٢١ أيار (مايو) ١٨٣٤م.

(٢٩) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١؛ رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٩.

(٣٠) المصدران أنفسهما.

(٣١) محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ٢٤، ١٥ محرم ١٢٥٠هـ/ ٢٤ أيار (مايو) ١٨٣٤م.

(٣٢) المصدر نفسه، وثيقة ٢٣، تاريخها أيضاً ١٥ محرم ١٢٥٠هـ/ ٢٤ أيار (مايو) ١٨٣٤م.

(٣٣) قرألي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

(٣٤) الباشا، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١؛ رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٩؛ العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٣٥) المصادر نفسها.

(٣٦) Spyridon, *op.cit.*, p. 78.

(٣٧) محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ٤٧، ٩ صفر ١٢٥٠هـ/ ١٧ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م، ص ٢. وقد لاقى إبراهيم باشا نفسه وكان برفقته سليمان باشا الفرنساوي ومعهم ستة آلاف جندي صعوبة كبيرة في اجتياز قرية أبو غوش حيث جرت معركة حامية مع الثوار بالقرب منها. أنظر: أبو عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

(٣٨) قرألي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١؛ رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٩؛ العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٣٩) Spyridon, *op.cit.*, p. 88.
وكان أحد زعماء الثورة في منطقة بيت لحم الشيخ صبحي شوكة شيخ الفواعرة. أنظر: رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٩.

(٤٠) المصدران أنفسهما. أمّا عدد القتلى من ثوار الفلاحين في تلك المعارك فقد قدّرها أحد التقارير المصرية بنحو ٦٠٠ ـ ٧٠٠ شخص. أنظر: محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ٥٨، ٣ صفر ١٢٥٠هـ/ ١١ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م.

(٤١) المصدر نفسه؛ وانظر أيضاً: أبو عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

(٤٢) المصدران أنفسهما؛ وانظر أيضاً: العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٤.

(٤٣) محفظة رقم ٢٤٩، وثيقة ٥٨، ٣ صفر ١٢٥٠هـ/ ١١ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م.

(٤٤) المصدر نفسه، وثيقة ٢٧. وتتطابق معلومات هذه الوثيقة إلى حد كبير مع ما أورده محمود العابدي في: «من تاريخنا» (عمان، ١٩٥٩)، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٤٥) المصدران أنفسهما.

(٤٦) وبين هؤلاء الحاج محمد الأسدي والشيخ رشيد السلامة وصبح شيخ نصف صفد، ومن العسكريين كورد يوسف آغا ومصطفى ولد عرب آغا مغربي ومتسلم صيدا سابقاً وأهالي صفد عامة.

(٤٧) نسخت رسالة بشير الشهابي الجوابية على الورقة نفسها التي سجلت عليها رسالة أهالي صفد إلى خليل الشهابي، ويبدو أن الأمير بشير أرسل هذه النسخة إلى محمد علي لإثبات صدق خدمته وولائه للحكومة المصرية.

(٤٨) المصدر نفسه. وتاريخ جواب الأمير بشير الشهابي ١٣ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢١ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م.

(٤٩) محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ٧١، ٩ صفر ١٢٥٠هـ/ ١٧ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م؛ وانظر تفصيلات إضافية عن تلك المعركة نفسها في وثيقة ٧٢ من المحفظة نفسها. وتشير هذه الوثيقة إلى أن هذه المعركة التي جرت في سهل المرج في جوار حيفا استمرت «ثماني ساعات» وأن الجنود المصريين نفدت ذخائرهم، الأمر الذي أدى «إلى اضطراب أحوالهم وفي قرية زيتون التابعة لحيفا انهزموا بالكلية شر انهزام... فمات من العساكر من ماتوا والذين بقوا أحياء وقعوا أسرى في أيدي العدو ثم اجتمع من فلولهم في حيفا نحو ثلثماية من الضباط والعساكر وهم ما بين مجروح وعار وجاءوا راكبين القوارب.»

(٥٠) المصدر نفسه، وثيقة ٧٩، ١٠ صفر ١٢٥٠هـ/ ١٨ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م.

(٥١) المصدر نفسه، وثيقة ٨٢.

(٥٢) المصدر نفسه، وثيقة ٨١؛ وانظر أيضاً صدى الموقف الحرج الذي وصلت إليه الحكومة المصرية في رسائل محمد علي باشا إلى الشيخ حسين عبد الهادي وابنه سليمان الحسين في: أسد رستم، «الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي» (بيروت، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤)، ج ٢، ص ١١٠ ـ ١١٦.

(٥٣) محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ٨٢، ١١ صفر ١٢٥٠هـ/ ١٩ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م.

(٥٤) وثيقة مترجمة من اللغة التركية، معية سجل ٥٦، رقم ١٥٤، ١٢ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢٠ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م. ووثيقة ثانية دفتر ٧٧٨، ديوان الخديوي تركي، ص ١٤٣، رقم الإفادة ٣٦٨، ٢٠ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م.

(٥٥) محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ٩١، ١٤ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢٢ حزيران (يونيو) ١٨٣٤م.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) المصدر نفسه، وثيقة ١٠٦، ٢٤ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢ تموز (يوليو) ١٨٣٤م.

(٥٨) المصدر نفسه؛ العابدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١ ـ ٢١٣.

(٥٩) أبو عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤؛ قرألي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

(٦٠) محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ١٥٨، ٢٤ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢ تموز (يوليو) ١٨٣٤م.

(٦١) العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٤؛
Spyridon, *op.cit.*, p. 92.

(٦٢) العابدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.

(٦٣) محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ١٥٨، ١٧ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٢٤ تموز (يوليو) ١٨٣٤م.

(٦٤) قرألي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣ ـ ٤٤؛ محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ١١٣، ٧ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ١٤ تموز (يوليو) ١٨٣٤م؛ وانظر أيضاً: رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٩ ـ ٨٦٠.

(٦٥) المصادر نفسها. وقرية «الدير» التي جرت هذه المعركة بالقرب منها هي قرية دير الغصون في منطقة طولكرم أو ناحية بني صعب.

(٦٦) محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ١٢١، ٩ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/١٦ تموز (يوليو) ١٨٣٤م. ويخلط إحسان النمر معركة الدير في منطقة نابلس بمعركة دير مار الياس. كما أن المعلومات التي يوردها (ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧) عن مجرى الأحداث في جبل نابلس ومدينتها ليست دقيقة تماماً.

(٦٧) النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٩. وانظر أيضاً رسالة محمد علي باشا إلى عبدي أفندي بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/١٨ تموز (يوليو) ١٨٣٤م.

(٦٨) المصدر نفسه. وقد تم القبض في تلك المدة، على مسعود الماضي وابنه عيسى وأعدما بعد أسرهما. أنظر: قرألي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤. وانظر للمزيد من التفصيلات عن مسعود الماضي ونجله عيسى ترجمتيهما في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨ ـ ٣٤١.

(٦٩) رستم، «الأصول...»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١١٧ ـ ١١٨. وانظر ترجمة كل من جبر أبو غوش وأخيه إبراهيم في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣١ ـ ٣٤.

(٧٠) أبو عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧؛ قرألي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤؛ محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ١٨٠، ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٥ آب (أغسطس) ١٨٣٤م.

(٧١) محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ٢٠١؛ قرألي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤؛
Spyridon, *op.cit.*, pp. 97-100.

(٧٢) أبو عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨. في تقرير محفوظ في محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ٢٠٩، ١٠ ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/١٦ آب (أغسطس) ١٨٣٤م يقر المصريون بوفاة ١٣٠ جندياً بحسب التقارير الرسمية.

(٧٣) أبو عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩. تشتمل ملفات عابدين وخصوصاً محفظة رقم ٢٤٩، وثيقة ٢٢٥ على معلومات واسعة تضمنتها التقارير الواردة عن سير المعارك في الكرك وقلعتها ونهب المدينة وهدمها وقطع أشجارها عقاباً للأهالي على مساندتهم للثوار وإيوائهم في بلدتهم. أمّا الوثيقة ٢٤١ في المحفظة نفسها، فتقدر عدد القتلى بين الجنود المصريين في المعركة على القلعة بمئة وستة وأربعين (١٤٦) جندياً، بينما وصل عدد الجرحى إلى ٣٦٦ جندياً.

(٧٤) الباشا، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣ ـ ١١٤؛ رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦٠؛ محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ٢٢٥. وبالإضافة إلى قاسم الأحمد وابنيه يوسف ومحمد وشيخ دورا علي رباح ألقي القبض على عبد الجبار أبو صالح شيخ ناحية الأحمد بني زيد وإسماعيل شيخ آل المجالي في الكرك ويوسف سلامة في قرية صلوح وإسماعيل بن سمحان والشيخ عيسى البرقاوي من جبل نابلس وابنه مصطفى وتم إعدامهم جميعاً. وسجن إبراهيم باشا بعض المشايخ في عكا وأرسل ابني قاسم الأحمد القاصرين وهما أحمد وعثمان إلى المنفى في مصر.

(٧٥) قرألي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦ ـ ٥٠؛ أبو عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢ ـ ١٨٨.

(٧٦) وأبرز المشايخ الذين أعدمتهم الحكومة المصرية قاسم الأحمد وولداه محمد ويوسف، ثم مسعود الماضي وابنه عيسى والشيخ إسماعيل السمحان وعبد الله جرار وعيسى البرقاوي وغيرهم. وقد وردت ترجمة هؤلاء في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٨ ـ ٣١٩، ٣٣٨ ـ ٣٤١، ٢١٦، ٨٠، ٦٢ على التوالي.

(٧٧) Spyridon, *op.cit.*, p. 102.

(٧٨) العابدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣ ـ ٢١٥. واستمرت معالجة قضية ما نهب وتقديره ومسألة تعويض يهود صفد أكثر من سنة كاملة حتى ربيع سنة ١٨٣٥. أنظر: وثائق عابدين، محفظة رقم ٢٤٩، وثيقة ٢٧٣؛ محفظة رقم ٢٥١، وثائق ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ٢٠٩.

(٧٩) محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ٢٦١، ٢ جمادى الثانية ١٢٥٠هـ/٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٤م.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) محفظة عابدين رقم ٨٧، وثيقة ٩٨، ٢٠ جمادى الثانية ١٢٥٠هـ/ ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٤م.

(٨٢) محفظة عابدين رقم ٢٤٩، وثيقة ١٨٠، ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ١٥ آب (أغسطس) ١٨٣٤م.

(٨٣) المصدر نفسه

(٨٤) المصدر نفسه، وثيقة ٣١٦، ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٤م.

(٨٥) محفظة عابدين رقم ٢٥١، وثيقة ٣٠٨.

(٨٦) وكان بين هؤلاء الشيخ عبد الله البديري من القدس، والشيخ عبد الله الفاهوم من الناصرة. وكان هذا من المقربين من دائرة عبد الله باشا والي صيدا سابقاً الذين صدرت الأوامر بنفيهم جميعاً. فمن كان من الترك والمماليك لا يسمح لهم بالإقامة ببلاد عربستان عامة ومن كان من العرب ينفى إلى القاهرة أو غيرها. أنظر: رستم، «الأصول...»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

(٨٧) للتوسع بهذا الشأن أنظر: ألكسندر شولش، «تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦ ـ ١٨٨٢» (عمان، ١٩٨٨)، ص ١٢٠ ـ ٢١١.

(٨٨) Alexander Schölch, «Was There A Feudal System in Ottoman Lebanon and Palestine,» in D. Kushner (ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period* (Jerusalem & Leiden, 1986), pp. 130-145.

(٨٩) للمزيد من المعلومات عن النظام السياسي الاجتماعي القائم في جبل لبنان ومقارنته بنظام الزعامات المحلية ذات النفوذ في جبال نابلس والقدس والخليل أنظر:
Schölch, *op.cit.*

(٩٠) أنظر تراجم أبرز أفراد آل أبو غوش بمن فيهم جبر أبو غوش الذي عُيِّنَ متسلماً على القدس لمدة سنة واحدة في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣ ـ ٣٧.

(٩١) أبو عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣ ـ ٧٦؛ الباشا، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٩٢) رستم، «المحفوظات...»، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٣٨ (وثيقة ٣٧٥)، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ (وثيقة ٥٩٥)؛ رستم، «الأصول...»، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٤٣ ـ ٤٥، ٨٧ ـ ٨٨، ١٣١ ـ ١٣٢؛
Spyridon, *op.cit.*, p. 64.

(٩٣) Spyridon, *op.cit.*, p. 79;
وانظر أيضاً: رستم، «الأصول...»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٤ـ ٥؛ ج ٣، ص ٢٤ ـ ٢٦.

(٩٤) محفظة عابدين رقم ٢٥١، وثائق ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٠ صفر ١٢٥١هـ/ ٧ حزيران (يونيو) ١٨٣٥م.

(٩٥) A. L. Tibawi, *British Interests in Palestine, 1800-1901* (London, 1961).

(٩٦) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢ ـ ٦٧.

(٩٧) أصبح الحديث عن «الحملة الصليبية السلمية» واسعاً في أنحاء متعددة من أوروبا في القرن التاسع عشر وخصوصاً منذ أواسطه. أنظر: المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٩٢.

(٩٨) لوتسكي، «تاريخ الأقطار العربية الحديث» (بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٠)، ص ١٣٧؛ أبو عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥.

(٩٩) لوتسكي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣؛
Shimon Shamir, «The Egyptian Rule (1832-1840) and the Beginning of the Modern Period in the History of Palestine,» in A. Cohen & G. Gilbar (eds.), *Egypt and Palestine* (Jerusalem, 1984), pp. 214-231.
تمتلىء صفحات الوثائق التي أورد أسد رستم الكثير منها في كتابيه: «الأصول العربية»، و«المحفوظات الملكية» بالتعابير التي تظهر مثل هذا الموقف. كما أن وثائق محافظ

عابدين التي أحتفظ بعشرات النسخ عنها تؤكد هذا الموقف بصورة واضحة.

(١٠٠) عبد الرحمن الرافعي، «تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر» (القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٨)؛ محمد أنيس ورجب حراز، «الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر» (القاهرة، ١٩٦٧)؛ ساطع الحصري، «البلاد العربية والدولة العثمانية» (بيروت، ١٩٦٠).

(١٠١) لمناقشة واسعة في مسألة بداية تاريخ فلسطين الحديث أنظر:
Beshara Doumani, «Rediscovering Ottoman Palestine: Writing Palestinians into History,» *Journal of Palestine Studies,* Vol. 21, No. 2, Winter 1992, pp. 5-28.

(١٠٢) لوتسكي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢ ـ ١٢٣.

(١٠٣) يعالج سمير أمين بتوسع مسألة التمركز حول الذات في رؤية التاريخ وكتابته في أحد أبحاثه الأخيرة. أنظر:
S. Amin, *Eurocentrism*. Trans. by Russel More (London: Zed Books, 1988).

(١٠٤) 'Adel Manna', «Eighteenth-and Nineteenth-Century Rebellions in Palestine,» *Journal of Palestine Studies,* Vol. xxiv, No. 1, Autumn 1994, pp. 51-66.

الفصل السابع

(١) للمزيد من المعلومات عن الإصلاحات العثمانية فترة التنظيمات أنظر:
E. K. Karal, *Osmanli Tarihi, Nizam-i Cedit Ve Tanzimat Devirleri, 1789-1856* (Vol. 5) (Ankara, 1956); R. H. Davison, *Reform in the Ottoman Empire 1856-1876,* 2nd. Edition (New York, 1973).

(٢) أنظر:
E. K. Karal, *Osmanli Tarihi, Birinci Mesrutiyet Ve Istibdat Devirleri, 1876-1907* (Vol. 8) (Ankara, 1962);
وانظر أيضاً:
Robert Devereux, *The First Ottoman Constitutional Period* (Baltimore, 1963).

(٣) يعتبر كتاب ألكسندر شولش، «تحولات جذرية في فلسطين (١٨٥٦ ـ ١٨٨٢): دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي» (عمان، الطبعة الثانية، ١٩٩٠) أفضل ما كتب بشأن انعكاس سياسة التنظيمات على تاريخ فلسطين في ذلك العهد. هذا المرجع يشكل مصدراً أساسياً تم الاستعانة به كثيراً في هذا الفصل.

(٤) لوتسكي، «تاريخ الأقطار العربية الحديث» (بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٠)، ص ١٣٨ ـ ١٤٥.

(٥) يمكن مراجعة النص الكامل لخط شريف غولخانة المترجم للعربية في: «الدستور»، ترجمة نعمة الله نوفل (بيروت ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م)، المجلد ١، ص ٢ ـ ٤.

(٦) أنظر:

Moshe Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861* (Oxford, 1968), pp. 38-48.

(٧) *Ibid.*;

وانظر أيضاً: شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧ ـ ٢٢٦.

(٨) عبد العزيز عوض، «الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ ـ ١٩١٤» (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٢١.

(٩) Ma'oz, *op.cit.*, pp. 32-33.

(١٠) B. Abu-Manneh, «Jerusalem in the Tanzimat Period: The New Ottoman Administration and the Notables,» *Die Welt des Islams*, Vol. xxx, 1990, pp. 38-44.

(١١) أنظر جدول عدد سكان المدن الفلسطينية في نهاية هذا الفصل.

(١٢) A. Cohen, *Palestine in the 18h Century* (Jerusalem, 1973).

(١٣) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(١٤) المصدر نفسه. وانظر أيضاً دراسة: Y. Ben - Arieh, «The Population of the large Towns in Palestine During the First Eighty Years of the Nineteenth Century, According to Western Sources,» in M. Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine During the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), pp. 44-69.

(١٥) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧. وانظر الفصلين الثالث والرابع في هذا الكتاب.

(١٦) عادل مناع، «أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني: ١٨٠٠ ـ ١٩١٨» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥)، ص ٣٣٨ ـ ٣٤٠.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) محمود يزبك، «النظم الإدارية والبنى الاجتماعية في حيفا في أواخر العهد العثماني (١٨٧٠ ـ ١٩١٤)» (الناصرة، ١٩٩٤)، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٥.

(١٩) عادل مناع، «سنجق القدس بين حملتين، ١٧٩٨ ـ ١٨٣١: الإدارة والمجتمع»، رسالة دكتوراه غير منشورة، القدس، الجامعة العبرية، ١٩٨٦، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٩ (بالعبرية).

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣١٩ ـ ٣٤٩. وانظر أيضاً:

M. Hoexter, «The Role of the Qays and Yaman Factions in Local Political Divisions,» *AAS*, Vol. 9, No. 3, 1973, pp. 249-311.

(٢١) أنظر: الفصل السابق في هذا الكتاب. وانظر أيضاً تراجم آل عبد الهادي في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١ ـ ٢٧٥.

(٢٢) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٢٤٨ ـ ٢٧٨؛ شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٨ ـ ٢٥٧.

(٢٣) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٢.

(٢٤) J. Finn, *Stirring Times* (London, 1878), Vol. 1, p. 409,

نقلاً عن شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٨.

(٢٥) أنظر ترجمته في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٠ ـ ٣٠٢.

(٢٦) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٣؛

Abu-Manneh, *op.cit.*, p. 29.

(٢٧) Abu-Manneh, *op.cit.*, p. 30.

(٢٨) *Ibid.*

(٢٩) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٣٠) مناع، «سنجق القدس...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٣ ـ ٣٤٩؛

Hoexter, *op.cit.*, p. 285-300.

(٣١) راجع الفصول السابقة. للمزيد من المعلومات عن تلك الثورات في دراسة مقارنة أنظر:

'Adel Manna', «Eighteenth - and Nineteenth - Century Rebellions in Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, Vol. xxiv, No. 1, Autumn 1994, pp. 51-66.

(٣٢) مناع، «سنجق القدس...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٥ ـ ٢٥٨. وللمقارنة مع وضع عائلات الأعيان في مناطق أُخرى من الإمبراطورية العثمانية أنظر:

A. Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables,» in W. Polk & R. Chambers (eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East* (Chicago, 1968), pp. 41-67.

(٣٣) مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره، ص ١١١ ـ ١١٢؛

Abu-Manneh, *op.cit.*, pp. 17, 18.

(٣٤) Abu-Manneh, *op.cit.*, pp. 19, 21.

(٣٥) أمّا الخمسة فهم: محمد علي الحسيني؛ خليل العفيفي؛ فيضي العلمي؛ أحمد الدزدار وطاهر الخالدي، وهؤلاء يمكن مراجعة تراجمهم في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره.

(٣٦) مناع، «سنجق القدس...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٢ ـ ٢٤٩.

(٣٧) Abu-Manneh, *op.cit.*, p. 23.

وللمزيد من المعلومات عن سليمان النشاشيبي ومصطفى أبو غوش أنظر: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره.

(٣٨) المصدران أنفسهما.

(٣٩) أنظر في ذلك الفصل الرابع وترجمة محمد باشا أبو المرق في: مناع، «أعلام...»، مصدر

سبق ذكره، ص ٤٢ ـ ٤٥. وعن أوضاع غزة في تلك الفترة أنظر: سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧)، ص ٣٢٧ ـ ٣٤١.

(٤٠) المبيض، مصدر سبق ذكره.

(٤١) أنظر: الفصل السادس في هذا الكتاب.

(٤٢) أنظر تراجم هؤلاء في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره.

(٤٣) المصدر نفسه. وانظر أيضاً: عثمان الطباع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، جزآن (مخطوط).

(٤٤) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨؛ المبيض، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥١ ـ ٣٥٣؛ عبد الكريم رافق، «غزة: دراسة عمرانية واجتماعية واقتصادية من خلال الوثائق الشرعية ١٢٧٣ ـ ١٢٧٧هـ/ ١٨٥٧ ـ ١٨٦١م (دمشق، ١٩٨٠).

(٤٥) المبيض، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٠؛ شولش، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩ ـ ٢٠١.

(٤٦) B. Doumani, *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900* (California University Press, 1995), pp. 201-205.

(٤٧) للمزيد من المعلومات عن عقيلة آغا الحاسي ودوره في فلسطين فترة التنظيمات أنظر:

A. Schölch, «The Decline of Local Power in Palestine after 1856: The Case of Aqil Aga,» *Die Welt des Islams*, 23-24 (1984), pp. 458-475; W. P. Zenner, «Agiili Agha: The Strongman in the Ethnic Relations of Ottoman Galilee,» *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 14, 1 (1972), pp. 169-188.

(٤٨) أسعد منصور، «تاريخ الناصرة» (القاهرة، ١٩٢٤)، ص ٧٣ ـ ٨٠.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٣؛ شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٥٠) عارف العارف، «تاريخ غزة» (القدس، ١٩٤٣)، ص ١٤٤.

(٥١) عبد الكريم رافق، «فلسطين في عهد العثمانيين (٢)»، «الموسوعة الفلسطينية»، الدراسات التاريخية، المجلد الثاني، ص ٩٠٢.

(٥٢) Doumani, *op.cit.*, pp. 233-245; Abu-Manneh, *op.cit.*, pp. 38-44.

A. Manna, «Continuity and Change in the Socio - Political Elite in Palestine During the Late Ottoman Period,» in Thomas Phillip (ed.), *The Syrian Land in the 18th and 19th Centuries* (Stuttgart, 1992), pp. 69-89.

(٥٣) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦ ـ ٢٦٥. والمقصود بأحداث نابلس التظاهرات التي خرجت في المدينة ضد المبشرين والأوروبيين عقب موت شحاذ نابلسي برصاصة أطلقها المبشر البريطاني لايد. وقد استغل آل طوقان تلك الحادثة لتهييج الناس في سبيل إحراج موقف آل عبد الهادي الذين كان حاكم المدينة منهم في ذلك الوقت.

(٥٤) النمر، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٦٩، ٣٠٣؛ شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥؛

Doumani, *op.cit.*, pp. 233-234.

(٥٥) أنظر تراجم آل أبو غوش، واللحام في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره.

(٥٦) للمزيد من المعلومات عن المسألة الشرقية وتغلغل النفوذ الأوروبي في فلسطين أنظر:

M.S. Anderson, *The Eastern Question, 1774-1923* (London, 1972); A.L. Tibawi, *British Interests in Palestine, 1800-1901* (London, 1961).

(٥٧) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٥٩) سكن هؤلاء، في الأساس، في المدن الأربع التي اعتبرها اليهود مقدسة لديانتهم وهي: صفد وطبرية والقدس والخليل. أنظر:

T. Parfitt, *The Jews in Palestine, 1800-1882* (London, 1987), pp. 1-6.

(٦٠) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣؛ علي محافظة، «العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية ١٨٤١ ـ ١٩٤٥» (بيروت، ١٩٨١)، ص ٤٠ ـ ٧٠؛ عبد الرؤوف سنو، «المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين ١٨٤١ ـ ١٩٠١» (بيروت، ١٩٨٧)، ص ٢٣ ـ ٢٧.

(٦١) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤؛ سنو، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٦٢) أمضى هذا القنصل في فلسطين ١٧ عاماً أقام بها شبكة واسعة من العلاقات مع رجال الإدارة العثمانية من جهة، ومع السكان، وخصوصاً غير المسلمين من جهة أُخرى، فصار له نفوذ كبير. كما أنه قام وزوجته بدراسة حياة الفلاحين وتركا عدة كتب صارت مصدراً مهماً في تاريخ فلسطين في أواسط القرن التاسع عشر.

(٦٣) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٦٤) Derek Hopwood, *The Russian Presence in Syria and Palestine, 1843-1914* (Oxford, 1969), p. 61.

(٦٥) *Ibid.;*

وانظر أيضاً: A. L. Tibawi, «Russian Cultural Penetration of Syria and Palestine in the 19th Century,» *The Royal Central Asian Journal*, Vol. 53 (1966), pp. 166-182.

(٦٦) نقلاً عن: رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨٥.

(٦٧) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣. أمّا عن دور صندوق اكتشاف فلسطين فانظر: خيرية قاسمية، «نشأة صندوق اكتشاف فلسطين ١٨٦٥ ـ ١٩١٥»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٠٤ (١٩٨٠).

(٦٨) حنا أبو حنا، «دار المعلمين الروسية في الناصرة» (القدس، ١٩٩٤)، ص ٢٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٧٠) ألكس كرمل، «استيطان الألمان في فلسطين في أواخر العهد العثماني» (القدس، ١٩٧٣)، ص ١٨ ـ ٢٠ (بالعبرية).

(٧١) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤؛ شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨ ـ ٩١.

(٧٢) رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤٥ ـ ٩٤٧.

(٧٣) عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٤.

(٧٤) A. Granott, *The land System in Palestine* (London, 1952).

(٧٥) G. Baer, *Fallah and Townsman in the Middle East* (London, 1982), p. 136.

(٧٦) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦. أمّا عائلات يافا التي تملكت عشرات الآلاف من الدونمات وتاجرت بها، فقد اشتهر منها روك وكسار وتيان ومثلها في حيفا وعكا والناصرة وغيرها.

(٧٧) منصور، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨ وما بعدها؛ شولش، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٧٨) L. T. Fawaz, *Merchants and Migrants in 19th Century Beirut* (Cambridge, 1983), pp. 19-94.

(٧٩) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩؛ كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠ ـ ٥٥.

(٨٠) موشيه سميلانسكي، «فصول في تاريخ اليبشوف» (تل أبيب، ١٩٤٨)، ص ١٢ (بالعبرية).

(٨١) رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥١؛ شولش، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٨٢) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London, 1981), p. 292; Ch. Issawi, *The Economic History of the Middle East, 1800-1914* (Chicago, 1966), p. 29.

(٨٣) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) Owen, *op.cit.*, p. 178.

(٨٦) رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥٣؛ شولش، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

(٨٧) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٠٧.

(٨٩) Alexander Schölch, «The Emergence of Modern Palestine 1856-1882,» in Hisham Nashabe (ed.), *Studia Palestina: Studies in Honour of Constantine K. Zurayk* (Beirut, 1988), pp. 72, 74.

(٩٠) عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

(٩١) عن المشايخ والمخاتير في فلسطين أنظر:
G. Baer, *op.cit.*, pp. 107-145.

(٩٢) عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩ ـ ٩٨.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٩٤) Abu-Manneh, *op.cit.*, p. 43.
أمّا ألكسندر شولش فيحدد سنة ١٨٧٤ تاريخاً لتحول القدس إلى متصرفية مستقلة تابعة مباشرة لإستنبول. وأمّا عارف العارف في: «المفصل في تاريخ القدس» (ص ٣١١) فيجعل سنة ١٨٧١ تاريخاً لذلك، بينما يذكر عبد العزيز عوض سنة ١٨٧٤ تاريخاً لانفصال القدس كمتصرفية تخابر الباب العالي (ص ٧١)، في حين يشير رافق، مصدر سبق ذكره، (ص ٨٦٢)، إلى أن سنة ١٨٧٣ هي بداية لذلك الحدث الإداري.

(٩٥) أنظر جدول عدد سكان المدن الفلسطينية في نهاية هذا الفصل.

(٩٦) رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦٦؛ وانظر أيضاً: منصور، مصدر سبق ذكره، وفيه ذكر لرؤساء بلدياتها من آل قعوار وغيرهم؛ يزبك، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠ ـ ١٣٣.

(٩٧) جاء النظام البرلماني الذي أقيم على أساس دستور سنة ١٨٧٦ تقليداً للأنظمة الفرنسية والبلجيكية في ذلك الوقت. للمزيد من المعلومات عن الدستور ومجلس المبعوثان الأول أنظر:
Devereux, *op.cit.*

(٩٨) عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

(٩٩) أفضل ما نشر حتى الآن عن يوسف الخالدي هو الفصل الذي ضمه شولش في: «تحولات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠ ـ ٢٩٢؛ وانظر أيضاً: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦ ـ ١٥١؛
Abu-Manneh, *op.cit.*, pp. 41-44.

(١٠٠) مناع، «سنجق القدس...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٨؛
Abu-Manneh, *op.cit.*, pp. 38-41.
وانظر أيضاً تراجم الشخصيات البارزة من هذه العائلة في: مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره.

(١٠١) سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ٣٠٠، ص ٢٧، ١٩ ذو الحجة ١٢٣١هـ/ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨١٦م.

(١٠٢) سجلات المحكمة الشرعية، بالإضافة إلى مجموعة من وثائق عائلية وجدتها في المكتبة الخالدية وقام الأستاذ حيدر الخالدي، سنة ١٩٨٣، بالسماح لي مشكوراً بأخذ صورة عنها.

(١٠٣) أنظر: الفصل السادس في هذا الكتاب.

(١٠٤) Abu-Manneh, *op.cit.*, pp. 20-21.

(١٠٥) مناع، «أعلام...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١ ـ ١٤٣.

(١٠٦) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١.

(١٠٧) Abu-Manneh, *op.cit.*, p. 40.

(١٠٨) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣؛ العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٧.

(١٠٩) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٤. وثائق قمت بتصويرها من ملفه الشخصي المحفوظ في وثائق الأكاديمية الشرقية التابعة لوزارة الخارجية في فيينا.

(١١١) المصدر نفسه؛

Abu-Manneh, *op.cit.*, p. 41.

(١١٢) Devereux, *op.cit.*, p. 267.

(١١٣) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.

(١١٤) وتضم المقدمة التي كتبها المؤلف بعض آرائه في الإصلاح والتقدم عن طريق العلم. كما شملت المقدمة بعض الرسائل والقصائد التي كتبها بعض رجالات العاصمة العثمانية في مدح المؤلف والإشادة بعمله هذا.

(١١٥) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٨١ ـ ٨٥، ٢٣٩ ـ ٢٤٢.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(١١٧) أنظر جدول عدد السكان في نهاية الفصل.

(١١٨) اعتمدنا في هذا الجدول على دراسة بن أريبه لسكان مدن فلسطين مع بعض التعديلات الطفيفة. فعلى الرغم من النقد الذي تم توجيهه إلى الدراسة فيما يتعلق بعدد سكان بعض المدن الواردة فيها كنابلس وغيرها، فإنها تظل أفضل ما لدينا من جهة شموليتها وإعطاء صورة عامة ومقارنة للتحول الديموغرافي في مدن فلسطين المتعددة في أواخر العهد العثماني.

الفصل الثامن

(١) في ٣٠ أيار (مايو) تم عزل السلطان عبد العزيز وتنصيب مراد الخامس مكانه. لكن مراد لم يبق في الحكم إلاّ أربعة أشهر، وتم إقصاؤه عن الحكم بسبب تدهور صحته النفسية والعقلية، كما جاء في الفتوى التي أصدرها شيخ الإسلام.

(٢) أنظر في ذلك الفصل السابق.

(٣) للمزيد من المعلومات عن تلك التحديات وعن أحوال الدولة العثمانية عامة فترة عبد الحميد الثاني أنظر:

S. and E. Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey* (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), Vol. 2, pp. 172-266.

(٤) كانت كتابات نجيب عازوري وعبد الرحمن الكواكبي الأولى من هذا النوع، ثم تلاهما بعد انقلاب الاتحاد والترقي، سنة ١٩٠٨، الكثيرون من مؤيدي الحركة الجديدة التي أعادت الدستور وبعض الحريات. لكن الحرب العالمية الأولى وسيطرة الفكر القومي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية فتحا الطريق أمام سيل كتب المذكرات والدراسات التاريخية التي

وصمت العهد العثماني كله بجميع المساوىء المسؤولة عن واقع العالم العربي حينذاك. والمكتبة العربية ملآنة بالكتب والدراسات التي لا ترى في عهد السلطان عبد الحميد الثاني إلاّ رمزاً حياً للتأخر والظلم والاستبداد والقمع للأحرار، رجال اليقظة العربية.

(٥) Shaw, *op.cit.*, Vol. 2, pp. 165-166;

روبير مانتران وآخرون، «تاريخ الدولة العثمانية»، ترجمة بشير السباعي، (القاهرة، ١٩٨٩)، ج ٢، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٦) مانتران، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٧) عبد الكريم رافق، «فلسطين في عهد العثمانيين (٢)»، «الموسوعة الفلسطينية»، الدراسات التاريخية، المجلد الثاني، ص ٩٢٥.

(٨) Adolf Wahrmund, *Lesebuch in Neu-Arabischer Sprache* (Giesen, 1880), Vol. 1, pp. 180-183.

(٩) لقد تكرر تجنيد الفلسطينيين بعد سنة ١٨٧٨ كما حدث سنة ١٨٨٦ ثم سنة ١٨٨٩ حتى حملة التجنيد الكبرى زمن الحرب العالمية الأولى «السفر برلك». وكانت الضرائب في الماضي هي موضوع الاحتكاك الأساسي بين الأهالي والسلطات، فصار التجنيد الهم الأكبر لأغلبية السكان الذين حاولوا التهرب من هذه الخدمة الإجبارية بشتى الطرق والوسائل.

(١٠) مانتران، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(١٢) يقدر بعض المصادر عدد اللاجئين المسلمين نتيجة انسحاب الحكم العثماني بنحو ٨٠٠,٠٠٠ نسمة في الفترة ١٨٧٨ ـ ١٨٨٤، ثم بنحو ٢٠٠,٠٠٠ لاجىء آخر في العقد التالي. أنظر: مانتران، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٦٢ ـ ١٦٣. ولمزيد من الإحصاءات عن هذا الموضوع وتركيبة السكان في عهد السلطان عبد الحميد الثاني أنظر:

Shaw, *op.cit.*, Vol. 2, pp. 238-241.

(١٣) ألكسندر شولش، «تحولات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦ ـ ١٨٨٢» (عمان، الطبعة الثانية ١٩٩٠)، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٤؛ سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

(١٥) رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢٠ ـ ٩٢١. ففي الجليل مثلاً أقام القادمون الشركس بقريتي الريحانية وكفر كما منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني، قبل مئة عام.

(١٦) عبد الرؤوف سنو، «المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين ١٨٤١ ـ ١٩٠١» (بيروت، ١٩٨٧)، ص ٢٥٢ ـ ٢٦١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٧ ـ ٢٨٦. يشير عارف العارف («المفصل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١)، ص ٢٩٨) إلى أن زيارة القيصر الألماني لمدينة القدس كانت سبباً في فتح ثغرة في السور بين القلعة وباب الخليل كي يتمكن القيصر من أن يدخل المدينة ممتطياً جواده.

(١٨) عبد العزيز عوض، «الإدارة العثمانية في ولاية سورية: ١٨٦٤ ـ ١٩١٤» (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٨٩ ـ ١١٠. ويذكر سليم عرفات المبيض مثلاً أنه تم تأليف أول مجلس بلدية لمدينة غزة سنة ١٨٩٣ برئاسة الحاج مصطفى العلمي ثم تلاه آخرون حتى تولاها الحاج سعيد الشوا الذي بنى مقراً للبلدية (ص ٣٨٦).

(١٩) Haim Gerber, *Ottoman Rule in Jerusalem, 1890-1914* (Berlin, 1985), p. 242;

وانظر أيضاً: ألكس كرمل، «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين» (حيفا، ١٩٧٩)، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢٠) E. L. Rogan, «Moneylending and Capital Flows from Nablus, Damascus and Jerusalem to the Qada al-Salt in the Last Decades of Ottomans Rule,» in Thomas Phillip (ed.), *The Syrian Land in the 18th and 19th Centuries* (Stuttgart, 1992), pp. 239-260.

(٢١) عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦؛ العارف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨.

(٢٢) محمد كرد علي، «خطط الشام» (دمشق، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٨)، ج ٥، ص ١٨٩ ـ ١٩٥.

(٢٣) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٢٤) أنظر الفصل الثالث خاصة في:

Y. Ben-Arieh, *A City Reflected in its Times: New Jerusalem-the Beginnings* (Jerusalem, 1979).

(٢٥) حنا صلاح، «فلسطين وتجديد حياتها» (القدس، ١٩١٩)، ص ٩٧؛

Gerber, *op.cit.*, p. 241.

(٢٦) Charles Issawi, «The Trade of Jaffa, 1825-1914,» in H. Nashabe (ed.), *Studia Palestina: Studies in Honour of Constantine K. Zurayk* (Beirut, 1988), pp. 42-51; Gad Gilbar, «The Growing Economic Involvement of Palestine with the West, 1865-1914,» in D. Kushner (ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period* (Jerusalem, 1986), pp. 188-210; R. Kark, «The Rise and Decline of Coastal Towns in Palestine,» in G. Gilbar (ed.), *Ottoman Palestine* (Leiden, 1990), pp. 69-90.

(٢٧) رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥٠ ـ ٩٥١. واستمرت الحمضيات تتربّع على رأس قائمة الصادرات الفلسطينية حتى عشية الحرب العالمية الأولى، فتم تصدير أكثر من مليون وستمئة ألف صندوق سنة ١٩١٣. وكانت حصة الحمضيات العربية الأكبر بين تلك الموجهة إلى التصدير أيضاً ووصلت إلى ثلاثة أرباع المجموع تقريباً. فبينما كانت حصة الحمضيات المصدرة من البيارات اليهودية نحو ٢٤٪ تلك السنة إضافة إلى ٢,٥٪ من بيارات المستوطنين الألمان، كان الباقي من البيارات العربية.

(٢٨) عن صناعة الصابون في نابلس في القرن التاسع عشر أنظر الفصل الخامس في:

Beshara Doumani, *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900* (California University Press, 1995), pp. 182-232.

(٢٩) أنظر الدراسات المذكورة أعلاه في الحاشية ٢٦. وللمزيد من المعلومات عن أحوال فلسطين الاقتصادية في أواخر العهد العثماني أنظر: صلاح، مصدر سبق ذكره؛ وانظر أيضاً:

Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London, 1981).

(٣٠) لا توجد حتى اليوم إحصاءات رسمية معتمدة أو تقديرات متفق عليها بالنسبة إلى عدد السكان في فلسطين في تلك الفترة، وخصوصاً أن البلد لم يكن وحدة إدارية سياسية واحدة. أمّا السالنامات العثمانية فإنها لا تساعد أيضاً في هذا المجال، فهي تعاني النقل وعدم الدقة. أنظر: رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٩١٤ ـ ٩١٧.

(٣١) يجمع معظم التقديرات على أن عدد سكان المدن الفلسطينية سنة ١٨٨٠ كان نحو ١٢٠,٠٠٠ نسمة، ووصل إلى نحو ٢٠٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٠٨.

(٣٢) عرفت تلك الأراضي السلطانية باسم الجفتلك. ويروي مؤرخ جبل نابلس أنه بالإضافة إلى الجفتلك المذكور أرادت السلطات العثمانية الاستيلاء على أراضي حامولة الضراغمة في طوباس بدعوى أنها خراب، وتسجيلها باسم السلطان عبد الحميد. لكن بعض أعضاء مجلس الإدارة في نابلس وقف إلى جانب الأهالي وظل الضراغمة يحتفظون بأراضيهم. أنظر: إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥)، ج ٣، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٣٣) «مجلة العرب»، ١٧/٦/١٩٣٣؛ وانظر أيضاً: محمد عزة دروزة، «القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها» (صيدا، ١٩٥١)، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٣٤) أنظر الملحق رقم ٣ في:

K. W. Stein, *The Land Question in Palestine* (Chapel Hill, 1984).

(٣٥) هذا ما حدث لأهالي قريتي اليهودية وملبس اللتين أقيمت على أراضيهما المفلوحة مستعمرة بيتح تكفا، وأدى ذلك إلى أول صدام بين الفلاحين والمستوطنين في آذار (مارس) ١٨٨٦. ثم تكرر مثل هذه الصدامات، على الخلفية نفسها، بين أهالي قرية قطرة ومستعمرة غديرا سنة ١٨٨٨، ثم في رحوفوت سنة ١٨٩٣، وفي مناطق أُخرى من فلسطين.

(٣٦) C. Bailey, «The Ottomans and the Bedouin Tribes of the Negev,» in G. Gilbar (ed.), *Ottoman Palestine* (Leiden, 1990), pp. 321-332.

(٣٧) *Ibid.*, p. 331.

(٣٨) عارف العارف، «تاريخ بئر السبع وقبائلها» (القدس، ١٩٣٤)، ص ١٩٠ ـ ١٩٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

(٤٠) حامد سلطان، «مشكلة خليج العقبة» (القاهرة، ١٩٦٧)؛ مصطفى عباس عمار، «المدخل الشرقي لمصر» (القاهرة، ١٩٤٦)، ص ١٩٧ ـ ٢٠٠.

(٤١) أصدر الخالدي في إستنبول قاموساً للغة الكردية سماه «الهدية الحميدية في اللغة الكردية» سنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢ ـ ١٨٩٣م، وذلك عقب عمله حاكماً في منطقة تفليس التي يسكنها الأكراد. أنظر: عادل مناع، «أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٨٠٠ ـ ١٩١٨» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥)، ص ١٤٩.

(٤٢) A. L. Tibawi, *Arab Education in Mandatory Palestine: A Study of Three Decades of British Administration* (London, 1956), pp. 20-23;

رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣٣ ـ ٩٤٣.

(٤٣) رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣٠ ـ ٩٣٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٩٣٦ ـ ٩٣٧.

(٤٥) أنظر: Tibawi, *op.cit.*, p. 20.

(٤٦) رافق، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣٦ ـ ٩٣٩، ٩٤٣ ـ ٩٤٦.

(٤٧) مناع، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢ ـ ١٩٣؛ حنا أبو حنا، «دار المعلمين الروسية في الناصرة» (القدس، ١٩٩٤).

(٤٨) بين هؤلاء يمكن الإشارة إلى الدكتور محمد توفيق حتحت أول طبيب من غزة تخرج من مدرسة الطب في إستنبول، وإلى الدكتور بندلي الجوزي أحد رواد الدراسات الإسلامية والاستشراقية في زوسيا. أنظر ترجمتيهما وغيرهما من الأكاديميين الأوائل من فلسطين في: مناع، مصدر سبق ذكره.

(٤٩) مصطفى رمضان، «رواق الشام بالأزهر إبان العصر العثماني»، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، الجزء الثالث (دمشق، ١٩٧٨)، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٥٠) Uri M. Kupferschrmidt, «Connections of the Palestinian Ulama with Egypt and Other Parts of the Ottoman Empire,» in A. Cohen & G. Baer (eds.), *Egypt and Palestine* (Jerusalem, 1984), pp. 176-189.

(٥١) مناع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧١. وللمزيد من المعلومات عن الحركات الصوفية عامة في فلسطين أنظر:

F. de Jong, «The Sufi Orders in the 19th and 20th Century Palestine,» *Studia Islamica*, Vol. 58, 1983, pp. 149-181.

(٥٢) Tawfik Canaan, *Mohammedan Saints and Sancturies in Palestine* (London, 1927), pp. 193-216.

(٥٣) انتشرت ظاهرة المسيانية بين بعض رجال الدين اليهود الذين هاجروا إلى صفد والقدس في تلك الفترة. وكان أدعياء الحركة قد فسّروا سقوط إستنبول، العاصمة البيزنطية، كإحدى الإشارات إلى نهاية العالم، ثم جاء الطرد من الأندلس وتلا ذلك وصول الحكم العثماني إلى فلسطين فجاء هؤلاء إلى البلد ليسكنوه ويشهدوا نهاية العالم وقدوم المسيح المنتظر. أنظر: بن تسفي، «فلسطين واستيطانها في العهد العثماني»، (القدس، الطبعة الثانية،

١٩٦٩)، ص ١٥٥ ـ ١٥٨ (بالعبرية).

(٥٤) للمزيد من المعلومات عن حياة اليهود في فلسطين ما بين سنة ١٨٠٠ وسنة ١٨٨٢ أنظر: T. Parfitt, *The Jews in Palestine, 1800-1882* (London, 1987).

(٥٥) صبري جريس، «تاريخ الصهيونية: ١٨٦٢ ـ ١٩١٧» (القدس، ١٩٨٧)، ج ١، ص ١٠١.

(٥٦) تورد المصادر العبرية التي أرخت للاستيطان ولبدايات الصراع العربي ـ الصهيوني، وعلى رأسها كتاب يهودا سلوتسكي، «تاريخ الهاغاناه»، تفصيلات وافية عن الصدامات بين المستوطنين اليهود وجيرانهم العرب ما بين سنة ١٨٨٢ وسنة ١٩٠٨. من هذه المعلومات يتبين أن ١٣ يهودياً كان مجموع اليهود الذين قتلهم العرب لسبب أو لآخر في تلك الفترة. لكن بعد تفحص دقيق ومفصل لتلك الصدامات يتضح أن أربعة أشخاص فقط قتلوا على خلفية سياسية قومية، بينما قتل التسعة الآخرون لأسباب جنائية متنوعة. هذه المعلومات تبين الحجم الحقيقي لتلك الصدامات التي تم تضخيمها أحياناً واعتبارها بداية المقاومة الفلسطينية للاستيطان اليهودي خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد.

(٥٧) جدعون كرسل، «أم المستوطنات، بيتح تكفا» (بيتح تكفا، ١٩٥٣)، ص ٦٤ ـ ٦٥ (بالعبرية).

(٥٨) هذا الفصل لا يهدف إلى تقديم تاريخ شامل لحركة الهجرة الصهيونية الأولى زمن السلطان عبد الحميد الثاني واستيطانها في فلسطين، وإنما يكتفي بعرض الجوانب المهمة في الموضوع ذات العلاقة المباشرة بأوضاع المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والسياسية. ومن أجل التوسع في تاريخ الحركة الصهيونية واستيطانها في فلسطين في ذلك العهد أنظر: صبري جريس، مصدر سبق ذكره، وقائمة المراجع المدرجة في آخره.

(٥٩) نقل روتشيلد الاهتمام بالمستعمرات التي قدم إليها الدعم إلى جمعية يكا للاستيطان سنة ١٩٠٠. وقد استمر هذا المتبرع في علاقته بجمعيات الاستيطان، فأقام سنة ١٩٢٤ شركة بيكا التي ورثت دور يكا المذكورة. كما زار روتشيلد فلسطين خمس مرات كان آخرها سنة ١٩٢٥. للمزيد من المعلومات عن آل روتشيلد ودورهم في استيطان فلسطين أنظر: شمعون شامة، «بيت روتشيلد وأرض إسرائيل» (القدس، ١٩٨٠) (بالعبرية).

(٦٠) N. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War 1* (London, 1976), pp. 2-3.

(٦١) *Ibid.*, pp. 39-40.

(٦٢) على الرغم مما قلناه سابقاً عن العدد القليل من المستوطنين الذين قتلوا في الصدامات مع فلاحين عرب هاجموا المستعمرات الجديدة، فإن الأضرار المادية والأثر النفسي لتلك الصدامات كانا كبيرين.

(٦٣) «محاضر المؤتمر الصهيوني الأول» (القدس، ١٩٤٦)، ص ١٤٨ (بالعبرية). وانظر أيضاً: جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٦٤) في سنة ١٩٠٨ قُدِّر عدد سكان يافا اليهود بنحو ستة آلاف شخص، وأمّا حيفا فوصل عدد اليهود فيها إلى ألفي شخص. أنظر: Mandel, *op.cit.*, p. 29.

(٦٥) عن الحاخام يهودا ألقلعي (١٧٩٨ ـ ١٨٧٨) والحاخام تسفي كاليشر (١٧٩٥ ـ ١٨٧٤) وغيرهما من أوائل المفكرين الصهيونيين، أنظر: جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ ـ ٩٩.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٥١.

(٦٧) إضافة إلى يوميات هيرتسل نفسه والتي ترجمت إلى عدة لغات، كُتب الكثير من الدراسات والتراجم عن مؤسس المنظمة الصهيونية وزعيمها الأول نذكر منها كتاب المؤرخ والمنظر الصهيوني المعروف دينور بن ـ تسيون، «بنيامين زئيف هيرتسل» (رمات غان، ١٩٦٨) (بالعبرية).

(٦٨) تجدر الإشارة إلى أن قوانين هكيرن هكييمت التي تحرم على «غير اليهود» الانتفاع من أراضيه بأي شكل من الأشكال، تم تطبيقها بعد قيام دولة إسرائيل على أراضي الدولة وما زالت. وإذا ما تذكرنا أن ما يسمى أراضي الدولة في إسرائيل يشكّل نحو ٩٤٪ من مجموع الأراضي، فإن ذلك يشير إلى الدور الكبير الذي ما زال هكيرن هكييمت يؤديه حتى اليوم.

(٦٩) حسان علي الحلاق، «موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩» (دار الهدى، الطبعة الثانية، ١٩٩٠)، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٧٠) مناع، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧ ـ ١٤٩.

(٧١) «الأرشيف الصهيوني المركزي» (H 111 d, 14)، بتاريخ ١/٣/١٨٩٩. كتب الخالدي رسالة إلى كاهان بالفرنسية وترجمت كاملة إلى العبرية في: موشيه غباي (محرر)، «فلسطينيون عن فلسطين: ١٨٩٠ ـ ١٩٤٨» (جفعت حبيبه، ١٩٨٦)، ص ٢٣ ـ ٢٥؛
وانظر أيضاً: Mandel, *op.cit.*, pp. 47-48.

(٧٢) كان صادوق كاهان (١٨٣٩ ـ ١٩٠٥) بعكس الكثيرين من كبار رجال الدين اليهود في أوروبا مقرباً من الحركة الصهيونية وزعمائها، ولذا اختار يوسف ضياء الكتابة إليه. لكننا لا نعرف من أين جاءت علاقة يوسف ضياء بكاهان نفسه. وقد يكون لتعيين ابن أخيه روحي الخالدي قنصلاً جنرالاً للدولة العثمانية في مدينة بوردو الفرنسية في تشرين الأول/أكتوبر ١٨٩٨ صلة بذلك.

(٧٣) غباي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤؛ شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩؛
Mandel, *op.cit.*, p. 48.

(٧٤) المقصود طبعاً هو السلطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠) الذي حارب المماليك وقضى على دولتهم وفتح أبواب الإمبراطورية العثمانية أمام اليهود النازحين من الأندلس بعد زوال الحكم العربي الإسلامي عنها نهائياً سنة ١٤٩٢.

(٧٥) يجدر الانتباه إلى أن هيرتسل يعرّف أغلبية أهالي فلسطين العرب بطريق النفي كأنهم الأقلية، بينما اليهود لم يشكلوا حينذاك حتى عشر عدد السكان. هذا التعريف ما زال سائداً في المنشورات الإحصائية الرسمية والنشرات المتعددة بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل.

(٧٦) شولش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩؛ غباي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨؛

Mandel, *op.cit.*, p. 48.

(٧٧) Mandel, *op.cit.*, pp. 10-12;
الحلاق، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨ ـ ١٧٦.

(٧٨) المصدران أنفسهما؛ جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٧٩) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(٨٠) عبد الوهاب الكيالي، «تاريخ فلسطين الحديث» (بيروت، الطبعة التاسعة، ١٩٨٥)، ص ٣٣ ـ ٣٤؛ جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥ ـ ١٣٦؛
Mandel, *op.cit.*, p. 29.
هذه الدراسات وغيرها من المراجع الثانوية تعتمد على ما نشرته المصادر الصهيونية نفسها من إحصاءات عن المستعمرات وعدد اليهود عامة في فلسطين في أواخر العهد العثماني. كتاب «تاريخ الهاغاناه» (تل أبيب، ١٩٥٤) الكتاب الأول، الجزء الأول، ص ٤١ (بالعبرية).

الفصل التاسع

(١) للتوسع في تاريخ الشبان الأتراك ونشاطهم في معارضة حكم السلطان عبد الحميد الثاني أنظر: Feroz Ahmad, *The Young Turks* (Oxford, 1969); B. Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London, 1961);
روبير مانتران وآخرون، «تاريخ الدولة العثمانية»، ترجمة بشير السباعي (القاهرة، ١٩٨٩)، ج ٢، الفصل الثالث عشر، ص ١٦١ ـ ٢٤١.

(٢) Lewis, *op.cit.*, p. 201;
مانتران، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٣) المصدران أنفسهما.

(٤) من جهة أُخرى تم عزل بعض رموز النظام الحميدي مثل عزت العابد والشيخ أبو الهدى الصيادي. أنظر: مانتران، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦.

(٥) في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٠٩ وقّع العثمانيون اتفاقية مع النمسا اعترفوا بموجبها بسيطرة الأخيرة على البوسنة والهرسك، ثم في ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٠٩ عقدت اتفاقية مع بلغاريا.

(٦) Ahmad, *op.cit.*, p. 28.
بالنسبة إلى المندوبين العرب كان منهم ٢٢ من بلاد الشام وخمسة من الشاميين من المدن الفلسطينية، سنعالج دورهم في الحركة العربية، وفي مقارعة الصهيونية في الصفحات التالية.

(٧) في فلسطين كانت نابلس معقلاً مهماً لمعارضة الدستور من الفئات المحافظة التي أعلنت

تأييدها للسلطان عبد الحميد وسياسته وسخطها على سياسة الاتحاد والترقي. أنظر: إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥)، ج ٣، ص ١٠٧ ـ ١٠٨؛ محمد عزة دروزة، «خمسة وتسعون عاماً في الحياة: مذكرات وتسجيلات»، تحقيق علي الجرباوي وحسام الشخشير (القدس، ١٩٩٣)، ج ١، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٨) نفي عبد الحميد إلى مدينة سالونيك حيث بقي فيها حتى سنة ١٩١٢ حين أعيد إلى العاصمة خوفاً من سقوطه في الأسر أيام الحرب البلقانية، وتوفي في إستنبول بعد ذلك بست سنوات في ١٠ شباط (فبراير) ١٩١٨.

(٩) اضطر الكواكبي إلى الرحيل إلى القاهرة سنة ١٨٩٨ حيث أمضى بقية سنوات حياته حتى وفاته سنة ١٩٠٣. أمّا عازوري فترك القدس إلى القاهرة ثم باريس حيث أقام هناك حتى وفاته سنة ١٩١٦. أنظر: ألبرت حوراني، «الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩» (بيروت، ١٩٦٨)، ص ٣٢٣ ـ ٣٣١.

(١٠) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧ ـ ١٧٩؛ خليل السكاكيني، «كذا أنا... يا دنيا» (بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(١١) عن الاقتصاد النابلسي حتى أواخر القرن التاسع عشر أنظر الدراسة الممتازة لـ:

B. Doumani, *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900* (California University Press, 1995).

(١٢) عاد نجيب عازوري من باريس إلى يافا ورشّح نفسه للانتخابات البرلمانية سنة ١٩٠٨، لكنه لم ينتخب للبرلمان فرحل ثانية إلى القاهرة ومنها إلى باريس.

(١٣) للمزيد من المعلومات عن حياة الشقيري، أنظر: عادل مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠ ـ ١٩١٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥)، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٨.

(١٤) A. Manna, «Continuity and Change in the Socio-Political Elite in Palestine During the Late Ottoman Period,» in Thomas Phillip (ed.), *The Syrian Land in the 18th and 19th Centuries* (Stuttgart, 1992), pp. 69-89.

(١٥) يعطي بهجت صبري نموذجاً لسير الانتخابات في نابلس في كتابه، «فلسطين خلال الحرب العالمية وما بعدها ١٩١٤ ـ ١٩٢٠» (القدس، ١٩٨٢)، ص ٣٦ ـ ٣٨.

(١٦) السكاكيني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(١٧) N. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (London, 1976), pp. 66-67;

أليعزر بئيري، «بداية الصراع الإسرائيلي ـ العربي» (تل أبيب، ١٩٨٥)، ص ١٣٣ (بالعبرية). كان أرثر روبين من أهم زعماء الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ترأس المكتب الفلسطيني للمنظمة الصهيونية في يافا سنة ١٩٠٨. نفي إلى إستنبول سنة ١٩١٦ وعاد إلى البلد سنة ١٩٢٠.

(١٨) هذا بعكس الخطأ الشائع عن الحكم العثماني أنه احتلال الأتراك للعرب وقمعهم طوال أجيال، وسياسة التتريك هي في الواقع من مستجدات سياسة الاتحاد والترقي بعد سنة ١٩٢٠.

(١٩) أنظر في ذلك الفصل السابع بالنسبة إلى تلك التحولات في فلسطين.

(٢٠) هذا بعكس الكتابات الكلاسيكية عن القومية العربية مثل أسعد داغر، ومحمد عزة دروزة، وأمين سعيد، وساطع الحصري، وجورج أنطونيوس. عن مدارس المؤرخين المتعددة فيما يتعلق بمسألة جذور القومية العربية أنظر:

Rashid Khalidi, «Ottomanism and Arabism in Syria Before 1914: A Reassessment,» in Khalidi et. al. (eds.), *The Origins of Arab Nationalism* (New York, 1991), pp. 50-69.

(٢١) بالإضافة إلى دوره في السياسة والإدارة اهتم يوسف ضياء بالأدب واللغات فأصدر ديوان الشاعر المخضرم لبيد العامري وهو في فيينا سنة ١٨٨٠، ثم قاموس اللغة الكردية الذي أهداه إلى السلطان وسماه «الهدية الحميدية في اللغة الكردية»، وصدر في الآستانة سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢ ـ ١٨٩٣م.

(٢٢) حوراني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣؛

Mandel, *op.cit.*, pp. 49-52.

(٢٣) يوسف الحكيم، «سورية والعهد العثماني» (بيروت، ١٩٦٦)، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٢٤) E. Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, 1973); M. Şükrü Hanioğlu, «The Young Turks and the Arabs Before the Revolution of 1908,» in Khalidi et al. (eds.), *op.cit.*, pp. 31-49.

(٢٥) أمين سعيد، «الثورة العربية الكبرى»، (مصر د.ت)، ج ١، ص ١١ ـ ٤٧؛ جورج أنطونيوس، «يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية»، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت، ١٩٦٦)، ص ١٨٨ ـ ١٩٨.

(٢٦) Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929* (London, 1974), Vol. 1, p. 20.

(٢٧) Dawn, *op.cit.*, pp. 151-153.

(٢٨) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١)، ص ٣٨ ـ ٤٠، ٨٤٦ ـ ٨٤٩.

(٢٩) المصدر نفسه؛ وانظر أيضاً معالجة محمد مصلح للموضوع واستنتاجاته المشابهة في:

M. Muslih, *The Origins of Palestinian Nationalism* (New York, 1988), pp. 97-98.

(٣٠) «المؤتمر العربي الأول»، صدر عن اللجنة العربية العليا لحزب اللامركزية بمصر (القاهرة ١٣٣١هـ/١٩١٣م)، ص ١٥٠ ـ ٢١٠.

(٣١) Porath, *op.cit.*, pp. 20-21.

(٣٢) «المؤتمر العربي...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥ ـ ١٧٠. ويضيف محمد مصلح أنه بين الـ ١٣٩ فلسطينياً الذين وقعوا برقيات التأييد كان منهم ٤٤ من نابلس وضواحيها. أنظر:

Muslih, *op.cit.*, p. 97.

(٣٣) Philip Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus 1880-1920* (Cambridge, 1983).

(٣٤) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

(٣٥) للمزيد من المعلومات عن حافظ السعيد أنظر ترجمته في: مناع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٣٦) R. Khalidi, «The 1912 Election Campaign in the Cities of Bilad al-Sham,» *IJMES*, Vol. 16, 1984, pp. 461-474.

(٣٧) مناع، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٣٨) قفز عدد الصحف والمجلات التي طبعت ووزعت في أنحاء الإمبراطورية العثمانية بعد إعلان الدستور إلى ٣٥٠ صحيفة ودورية كان ثلثها تقريباً إصدارات جديدة. كما أن عدد النسخ الموزعة من الصحف اليومية البارزة مثل «إقدام» و«صباح» ازداد بصورة ملحوظة. أنظر: مانتران، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٥٤.

(٣٩) للمزيد من المعلومات عن تاريخ الصحافة العربية في فلسطين أنظر:

يوسف خوري، «الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٦٧)؛ أحمد خليل العقاد، «الصحافة العربية في فلسطين» (دمشق، ١٩٦٧)؛ يعقوب يهوشواع، «تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٨» (القدس، ١٩٧٤) (بالعبرية).

(٤٠) سيأتي الحديث عن دوره في محاربة الصهيونية فيما يلي. أمّا للمزيد من المعلومات عن حياته فانظر ترجمته في: مناع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٢.

(٤١) كانت ظاهرة الهجرة غرباً إلى الأميركيتين ظاهرة عامة شملت أوروبا كلها إضافة إلى بلاد كثيرة في آسيا. ففي بلاد الشام برزت هجرة اللبنانيين، وخصوصاً المسيحيين منهم. أمّا في فلسطين فكانت ظاهرة الهجرة إلى أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية جديدة بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر. ويقدر عدد المهاجرين من فلسطين حتى الحرب العالمية الأولى ببضع عشرات الآلاف كان معظمهم من مناطق رام الله وبيت لحم والناصرة وقرى الجليل. للمزيد من المعلومات عن الهجرة من فلسطين أنظر: جمال عدوي، «هجرة اللبنانيين والفلسطينيين إلى الولايات المتحدة من أواخر القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية»، رسالة ماجستير غير منشورة، حيفا، جامعة حيفا، ١٩٩٢ (بالعبرية).

(٤٢) موشيه ليساك، «النخب في الييشوف اليهودي في أرض إسرائيل فترة الانتداب» (تل أبيب،

١٩٨١) (بالعبرية).

(٤٣) صبري جريس، «تاريخ الصهيونية ١٨٦٢ ـ ١٩١٧» (القدس، ١٩٨٧)، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧، ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٤٤) يهودا سلوتسكي، «مختصر تاريخ الهاغاناه» (تل أبيب، ١٩٧٨)، ص ٢٥ ـ ٥٦ (بالعبرية).

(٤٥) Mandel, *op.cit.*, pp. 58, 72-80.

هناك آراء مخالفة في هذا الشأن فانظر مثلاً:

حسان علي الحلاق، «موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩» (دار الهدى، الطبعة الثانية، ١٩٩٠).

(٤٦) Mandel, *op.cit.*, pp. 51-52.

(٤٧) خيرية قاسمية، «نجيب نصار في جريدته الكرمل (١٩٠٩ ـ ١٩١٤)»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٣، تموز (يوليو) ١٩٧٣، ص ١٠١ ـ ١٢٣.

(٤٨) أنظر في ذلك الفصل السابق الذي عالجنا فيه أحداث الصدامات بين الفلاحين العرب والمستوطنين في الفترة ١٨٨٢ ـ ١٩٠٨.

(٤٩) أنظر تفصيلات بعض تلك الحوادث لاحقاً في هذا الفصل.

(٥٠) R. Khalidi, «Palestinian Peasant Resistance to Zionism Before World War I,» in Edward Said (ed.), *Blaming the Victims* (London, 1988), pp. 224-227.

(٥١) أريه أفنيري، «الاستيطان اليهودي ودعوى اغتصاب الأراضي» (تل أبيب، ١٩٨٠)، ص ٨٤ ـ ٨٥ (بالعبرية)؛ بثيري، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨؛

Mandel, *op.cit.*, p. 22.

(٥٢) المصادر نفسها.

(٥٣) الحكيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٥٤) Mandel, *op.cit.*, p. 67.

أمّا أهالي القرى العربية الذين شاركوا في هذا الصراع فكانوا سكان الشجرة (مسيحيين) وطرعان (مسلمين) وكفر كنا (مسلمين ومسيحيين) بحسب أقوال هذا المؤرخ.

(٥٥) *Ibid.*;

بثيري، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

(٥٦) بثيري، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦ ـ ١٥٧؛

Khalidi, «Palestinian...,» *op.cit.*, pp. 220-222.

(٥٧) المصدران أنفسهما.

(٥٨) يذكر بثيري في أحداث سنة ١٩١١ (التي يعتبرها نقطة تحول الصراع بين العرب واليهود إلى صراع قومي) الصدام بين أهالي قرية سولم ومستوطني مرحافيا في أواخر أيار (مايو).

(٥٩) Khalidi, «Palestinian...,» *op.cit.*, p. 222.

(٦٠) Khalidi, «Ottomanism...,» *op.cit.*, pp. 62-63.

(٦١) Muslih, *op.cit.*, pp. 89-90;
صبري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤ ـ ١٣٤.

(٦٢) أعدم جمال باشا على دفعتين ٣٢ شخصية قيادية في الحركة العربية وسجن ونفى المئات منهم في آب (أغسطس) ١٩١٥ ثم في أيار (مايو) ١٩١٦. أمّا عن حصة الفلسطينيين في ضحايا أعمال التنكيل المذكورة فانظر لاحقاً في هذا الفصل.

(٦٣) خيرية قاسمية، «الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠» (القاهرة، ١٩٧١).

(٦٤) صبري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٦٦) وتقدر الصهيونية عدد المبعدين عن منطقة يافا وغيرها من اليهود بنحو ٩٠٠ شخص ترك بعضهم البلد ولجأ آخرون إلى المناطق الداخلية مثل الفلسطينيين.

(٦٧) هذه هي الأرقام التي تناقلتها المصادر الصهيونية نقلاً عن تقرير أعده أرثر روبين، مدير مكتب الوكالة الصهيونية في يافا حينذاك، والذي نفي إلى إستنبول سنة ١٩١٦. لكن الباحث الأميركي مكارثي يناقض تلك الأرقام ويعتقد أن عدد اليهود في فلسطين لم يصل إلى ٨٥,٠٠٠ نسمة. ولذا فهناك مبالغة كبيرة في أرقام عدد سكان اليیشوف اليهودي خلال الحرب العالمية الأولى.
Justin McCarthy, *The Population of Palestine* (New York, 1990).

(٦٨) السكاكيني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٧٠) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥)، ج ٣، ص ١٣٢.

(٧١) صبري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧؛ دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠. وفي المكتبة القومية في القدس الغربية مخطوط لأحد أبناء المدينة العربية دوّن فيها مذكراته عن سنوات الحرب الأولى وتم فهرسته في المكتبة بعنوان: «يوميات محمد عادل الصالح من أهل القدس ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤ ـ ١٩١٥م». هذا المخطوط، الذي كان صاحبه جندياً يعمل في أحد مكاتب الجيش في المدينة، ملآن بالمعلومات عن معاناة الجنود وأخبار الحرب (مخطوط رقم AP. Ar. 8 46).

(٧٢) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٧٣) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩؛ مناع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٧٤) عمل حافظ السعيد في الإدارة العثمانية مدة طويلة حتى انتخب للبرلمان العثماني سنة ١٩٠٨، لكن رجال الاتحاد والترقي لم يكونوا راضين عن مواقفه السياسية وعطفه على الحركة العربية فعملوا على ألاّ ينتخب ثانية في دورة سنة ١٩١٢ أو التي تلتها سنة ١٩١٤.

(٧٥) مناع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٧٦) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١؛ الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٧٧) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧؛ مناع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١.

(٧٨) محمد الباقر ومحمد كرد علي، «البعثة العلمية إلى دار الخلافة الإسلامية» (بيروت، ١٩١٦).

(٧٩) أنظر ترجمة كل من طاهر أبو السعود والشيخ علي الريماوي في: مناع، مصدر سبق ذكره. أمّا عن الشيخ اليعقوبي فانظر دراسة سمير شحادة التميمي، «حسان فلسطين، سليم أبو الإقبال اليعقوبي (١٨٨٠ ـ ١٩٤١)» (القدس، ١٩٩١).

(٨٠) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦، ٢٦٤ ـ ٢٦٥؛ الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٨١) المصدران أنفسهما.

(٨٢) حدث ذلك في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩١٧ في القدس. أنظر: مناع، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٨٣) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٥١؛ مناع، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٨٤) R. Khalidi, *British Policy towards Syria and Palestine 1906-1914* (Oxford, 1980), Chapters 5 and 6.

(٨٥) عارف العارف، «تاريخ غزة» (القدس، ١٩٤٣)، ص ٢١٨ ـ ٢٢١.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٥.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٧. ويقدر عارف العارف عدد الجنود الذين فروا من الجيش العثماني بعد معركة غزة الثانية وانضموا إلى الثورة العربية بمئتين واثنين وأربعين جندياً.

(٨٨) يذكر العارف أن ضحايا الجيش العثماني شهرياً وصلت حينذاك إلى ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ جندي. أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٨٩) عارف العارف، «تاريخ بئر السبع وقبائلها» (القدس، ١٩٣٤)، ص ٢٥٤ ـ ٢٦٢.

(٩٠) نقلاً عن العارف، «تاريخ غزة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.

(٩١) «يوميات محمد عارف...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣، ٨٦، ٩٩ ـ ١٠٠.

(٩٢) ظل أبناء الجليل وأولادهم يتناقلون أخبار المجاعة خلال سنوات الحرب العالمية مدة طويلة. وتقدر المصادر المتعددة أن ضحايا الفقر والمجاعة في بلاد الشام قد وصلت إلى ٥٠٠,٠٠٠ نسمة منهم ٢٠٠,٠٠٠ في لبنان وحده. أنظر:
L. Schatkowski Schilcher, «The Famine of 1915-1918 in Greater Syria,» in J.P. Spagnolo (ed.), *Problems of the Modern Middle East in Historical Perspective* (Reading, England: Ithaca Press, 1992), pp. 229-258.

(٩٣) «يوميات محمد...»، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١.

(٩٥) عارف العارف، «المفصل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١)، ص ٣٨٣.

(٩٦) Khalidi, «British Policy...,» *op.cit.*, pp. 332-335.

(٩٧) قام عبد الله أحد أولاد شريف مكة الذي صار أمير شرق الأردن وملكها، فيما بعد، بأغلبية الاتصالات بمندوبي بريطانيا في الشرق الأوسط وأشار إليها في مذكراته.

(٩٨) كان فيصل حلقة الوصل بين والده شريف مكة وبين زعماء الجمعيات القومية العربية في دمشق. وضع هؤلاء ميثاقاً في آذار (مارس) ١٩١٥، فأطلعوا فيصل على موقفهم حين مر بدمشق في طريقه إلى إستنبول، وسلموه هذا الميثاق الذي تضمن شروطهم للثورة على الأتراك وهو في طريق عودته من العاصمة العثمانية إلى الحجاز في أيار (مايو) ١٩١٥. أنظر: قاسمية، «الحكومة العربية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٩٩) نشر جورج أنطونيوس في كتابه «يقظة العرب» ملحقاً فيه ثمان من الرسائل العشر المتبادلة بين الشريف حسين ومكماهون. أمّا حكومة بريطانيا نفسها فإنها لم تنشر تلك الرسائل المتبادلة، على الرغم من النقاشات الواسعة التي أثارتها، إلاّ في سنة ١٩٣٩.

(١٠٠) ركز هذا المنشور على النواحي الدينية معلناً أن عداوة شريف مكة هي للاتحاديين وسياستهم لا للشعب التركي ولا للدولة العثمانية. أنظر: سليمان موسى، «الثورة العربية الكبرى: وثائق وأسانيد» (عمان، ١٩٦٦)، ص ٦٧ ـ ٧٦. وانظر أيضاً: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦ ـ ٢٨٢.

(١٠١) ت.أ. لورنس، «أعمدة الحكمة السبعة» (بيروت: المكتبة الأهلية، ١٩٦٨).

(١٠٢) أثار الزعماء والمؤرخون العرب في كتاباتهم مسألة الخداع البريطاني والتناقض ما بين الوعود للشريف حسين من جهة، واتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور من جهة أُخرى. أمّا الجانب البريطاني والكثيرون من المستشرقين فدافعوا عن السياسة البريطانية وأشاروا إلى أن الهاشميين لم يخدعوا بل كانوا على علم بحقيقة الموقف البريطاني. أنظر في هذا الشأن:

E. Kedourie, *In the Anglo-Arab Labyrinth: The McMahon Correspondence and its Interpretation, 1919-1939* (London, 1976).

(١٠٣) Leonard Stein, *The Balfour Declaration* (London, 1961); A. L. Tibawi: *Anglo-Arab Relations and the Question of Palestine, 1914-1921* (London, 1961).

(١٠٤) بالغ بعض المصادر في دور وايزمن الشخصي وأشار إلى إدخاله مادة الأسيتون لصنع المتفجرات كسبب مهم في إصدار وعد بلفور مكافأة له. والواقع أن المصالح البريطانية الاستعمارية كانت العامل الجوهري وراء إصدار ذلك الوعد، وما عدا ذلك فهي عوامل مساعدة أقل أهمية.

المَـراجِـع

أولاً: مراجع بالعربية غير منشورة

١ ـ الإمام الحسيني، محمد صالح عبد الغني. «النفحة الجيبية في معرفة الأوقات الشرعية». مخطوط، نسخة رقم AP.A8,1، الجامعة العبرية، ومكتبة الشيخ محمد أسعد الإمام.
٢ ـ الحسيني، حسن بن عبد اللطيف. «الفتاوى الحسينية القدسية». مخطوط في حيازة الدكتور إسحق الحسيني.
٣ ـ دار الوثائق المصرية. محافظ عابدين. المحافظ ٢٤٥ ـ ٢٥٢.
٤ ـ سجلات المحكمة الشرعية في القدس.
٥ ـ سجلات المحكمة الشرعية في نابلس.
٦ ـ سجلات المحكمة الشرعية في يافا.
٧ ـ سعيد أفندي. «وصف جزار أحمد باشا». مخطوط رقم ٦٢٠٦. مكتبة جامعة إستنبول.
٨ ـ الطباع، عثمان. «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة». مخطوط. الجزء الثاني.
٩ ـ المكتبة الخالدية. وثائق عائلية.
١٠ ـ وثائق من سجل وزارة الخارجية البريطانية (P.R.O.).
١١ ـ وثائق وأوراق عائلية لعائلة الشيخ أسعد الإمام الحسيني.
١٢ ـ وثائق وأوراق عائلية يمتلكها أفراد من عائلة الحسيني وفي مكتبة الأوقاف الإسلامية (أبو ديس).

ثانياً: مراجع ومصادر منشورة بالعربية

١ ـ آل غضية، جودة أديب عبد القادر. «سلالة آل غضية». القدس، ١٩٩١.
٢ ـ أبو حنا، حنا. «دار المعلمين الروسية في الناصرة». القدس، ١٩٩٤.
٣ ـ أبو عز الدين، سليمان. «إبراهيم باشا في سوريا». بيروت، ١٩٢٨.
٤ ـ أبو منة، بطرس. «أضواء جديدة على علو شأن العائلة الحسينية في القدس في القرن التاسع عشر». مجلة «الشرق»، السنة التاسعة، العدد الثالث، تموز (يوليو) ـ

أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، ص ١٥ ـ ٣٠.

٥ ـ الأسد، ناصر الدين. «محمد روحي الخالدي». القاهرة: معهد البحوث، ١٩٧٠.

٦ ـ أنطونيوس، جورج. «يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية». ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت، ١٩٦٦.

٧ ـ أنيس، محمد ورجب حراز. «الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر». القاهرة، ١٩٦٧.

٨ ـ الباشا، قسطنطين. «مذكرات تاريخية». حريصا، ١٩٢٥.

٩ ـ الباقر، محمد ومحمد كرد علي. «البعثة العلمية إلى الخلافة الإسلامية». بيروت، ١٩١٦.

١٠ ـ البحري، جميل. «تاريخ حيفا». حيفا، ١٩٢٢.

١١ ـ بدارنة، قاسم. «ظاهر العمر». في: «عرابة البطوف: الأهل والوطن». إصدار جمعية عرابة المستقبل، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢.

١٢ ـ بدران، نبيل. «الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى». «شؤون فلسطينية»، العدد ٧، آذار (مارس) ١٩٧٢، ص ١١٦ ـ ١٢٩.

١٣ ـ البيطار، عبد الرزاق. «حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر». دمشق، ١٩٦٣.

١٤ ـ التميمي، سمير شحادة. «حسان فلسطين، سليم أبو الإقبال اليعقوبي ١٨٨٠ ـ ١٩٤١». القدس، ١٩٩١.

١٥ ـ ثريا، محمد. «سجل عثماني ياخود تذكرة مشاهير عثمانية». إستنبول، ١٨٩٠ ـ ١٨٩٤.

١٦ ـ الجبرتي، عبد الرحمن. «تاريخ مدة الفرنسيس بمصر». ليدن: بريل، ١٩٧٥.

١٧ ـ ـــــ. «عجائب الآثار في التراجم والأخبار». ٣ أجزاء. بيروت: دار الفارس.

١٨ ـ جريس، صبري. «تاريخ الصهيونية ١٨٦٢ ـ ١٩١٧». الجزء الأول. القدس، ١٩٨٧.

١٩ ـ «حروب إبراهيم باشا المصري». نشرها الخوري بولس قرألي. بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.

٢٠ ـ الحسيني، حسن بن عبد اللطيف. «تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر الهجري». دراسة وتحقيق سلامة صالح النعيمات. عمان، ١٩٨٥.

٢١ ـ الحصري، ساطع. «البلاد العربية والدولة العثمانية». بيروت، ١٩٦٠.

٢٢ ـ الحلاق، حسان علي. «موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩». دار الهدى، الطبعة الثانية، ١٩٩٠.

٢٣ ـ الحنبلي، مجير الدين. «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل». الجزء الثاني.

عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٧٣.

٢٤ ـ الحوت، بيان نويهض. «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨». بيروت، ١٩٨١.

٢٥ ـ حوراني، ألبرت. «الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩». بيروت، ١٩٦٨.

٢٦ ـ الخالدي، أحمد سامح. «أهل العلم بين مصر وفلسطين». القدس: المطبعة العصرية، د.ت.

٢٧ ـ الخالدي الصفدي، أحمد. «لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني». بيروت، ١٩٣٦.

٢٨ ـ الخوري، شحادة ونقولا. «خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم الأرثوذكسية». القدس، ١٩٢٥.

٢٩ ـ خوري، يوسف. «الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨». بيروت، ١٩٦٧.

٣٠ ـ دروزة، محمد عزة. «خمسة وتسعون عاماً في الحياة: مذكرات وتسجيلات». تحقيق علي الجرباوي وحسام الشخشير. الجزء الأول. القدس، ١٩٩٣.

٣١ ـ ـــــ. «القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها». صيدا، ١٩٥١.

٣٢ ـ ـــــ. «نشأة الحركة العربية الحديثة». صيدا، الطبعة الثانية، ١٩٧١.

٣٣ ـ «الدستور». ترجمة نعمة الله نوفل. المجلد الأول. بيروت، ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م.

٣٤ ـ راشد، محمد. «تاريخ عثماني». إستنبول، ١٨٦٥ ـ ١٨٦٦.

٣٥ ـ الرافعي، عبد الرحمن. «تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر». جزآن. القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٨.

٣٦ ـ رافق، عبد الكريم. «بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت: ١٥١٦ ـ ١٧٩٨». دمشق، ١٩٦٨.

٣٧ ـ ـــــ. «غزة: دراسة عمرانية واجتماعية واقتصادية من خلال الوثائق الشرعية: ١٢٧٣ـ ١٢٧٧هـ/ ١٨٥٧ ـ ١٨٦١م. دمشق، ١٩٨٠.

٣٨ ـ ـــــ. «فلسطين في عهد العثمانيين (١) و(٢)». «الموسوعة الفلسطينية». الدراسات التاريخية، المجلد الثاني.

٣٩ ـ ـــــ. «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام». في: عبد الكريم رافق، «بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث». دمشق، ١٩٨٥، ص ١٣٠ ـ ١٥٩.

٤٠ ـ الراميني، أكرم. «تاريخ نابلس في القرن التاسع عشر». رسالة ماجستير، الجامعة

الأردنية، عمان.

٤١ ـ رستم، أسد. «الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي». ٥ أجزاء. بيروت، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤.

٤٢ ـ ـــــ. «عبد الله باشا يبسط قضيته». «مجلة الكلية». بيروت، المجلد ١٥، ص ٣٥٩ ـ ٣٧٢.

٤٣ ـ ـــــ. «المحفوظات الملكية المصرية». ٤ أجزاء. بيروت، ١٩٤٠.

٤٤ ـ رمضان، مصطفى. «رواق الشام بالأزهر إبان العصر العثماني». المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام. الجزء الثالث. دمشق، ١٩٧٨.

٤٥ ـ سامي، أمين. «تقويم النيل». الجزء الثاني. القاهرة، ١٩٢٨.

٤٦ ـ السكاكيني، خليل. «كذا أنا... يا دنيا». بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢.

٤٧ ـ سلطان، حامد. «مشكلة خليج العقبة». القاهرة، ١٩٦٧.

٤٨ ـ سنو، عبد الرؤوف. «المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين ١٨٤١ ـ ١٩٠١». بيروت، ١٩٨٧.

٤٩ ـ الشدياق، طنوس. «أخبار الأعيان في جبل لبنان». الجزء الثاني. بيروت، ١٩٥٤.

٥٠ ـ الشريف، ماهر. «تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي». بيروت، ١٩٨٥.

٥١ ـ الشهابي، حيدر أحمد. «تاريخ أحمد باشا الجزار». بيروت، ١٩٥٥.

٥٢ ـ ـــــ. «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين». ٣ أجزاء. بيروت، ١٩٣٣.

٥٣ ـ شولش، ألكسندر. «تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦ ـ ١٨٨٢». عمان، ١٩٨٨؛ الطبعة الثانية، ١٩٩٠.

٥٤ ـ الصباغ، ميخائيل. «تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني حاكم عكا وبلاد صفد». حريصا، د.ت.

٥٥ ـ صبري، بهجت. «فلسطين خلال الحرب العالمية وما بعدها ١٩١٤ ـ ١٩٢٠». القدس، ١٩٨٢.

٥٦ ـ صيقلي، مي إبراهيم. «حيفا العربية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩: التطور الاجتماعي والاقتصادي». بيروت، ١٩٩٧.

٥٧ ـ العارف، عارف. «تاريخ بئر السبع وقبائلها». القدس، ١٩٣٤.

٥٨ ـ ـــــ. «تاريخ غزة». القدس، ١٩٤٣.

٥٩ ـ ـــــ. «المفصل في تاريخ القدس». القدس، ١٩٦١.

٦٠ ـ عازوري، نجيب. «يقظة الأمة العربية». تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم. بيروت، د.ت.

٦١ ـ العباسي، مصطفى. «تاريخ آل طوقان في جبل نابلس». شفا عمرو، ١٩٩٠.

٦٢ ـ عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن. «الدولة السعودية الأولى». القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢.

٦٣ ـ العسلي، كامل. «مواسم النبي موسى في فلسطين: تاريخ المواسم والمقام». عمان، ١٩٩٠.

٦٤ ـ ـــــ. «وثائق مقدسية تاريخية». الجزء الثالث. عمان، ١٩٨٩.

٦٥ ـ العقاد، أحمد خليل. «الصحافة العربية في فلسطين». دمشق، ١٩٦٧.

٦٦ ـ عمار، مصطفى عباس. «المدخل الشرقي لمصر». القاهرة، ١٩٤٦.

٦٧ ـ العودات، يعقوب. «أعلام الفكر والأدب في فلسطين». دمشق، ١٩٦٧.

٦٨ ـ العورة، إبراهيم. «تاريخ ولاية سليمان باشا العادل». صيدا، ١٩٣٦.

٦٩ ـ عوض، عبد العزيز. «الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ ـ ١٩١٤». القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩.

٧٠ ـ الغزي، كامل. «نهر الذهب في تاريخ حلب». ٣ أجزاء. حلب، ١٩٢٢ ـ ١٩٢٦.

٧١ ـ قاسمية، خيرية. «الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠». القاهرة، ١٩٧١.

٧٢ ـ ـــــ. «نجيب نصار في جريدته الكرمل ١٩٠٩ ـ ١٩١٤». «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٣، تموز (يوليو) ١٩٧٣.

٧٣ ـ ـــــ. «نشأة صندوق اكتشاف فلسطين ١٨٦٥ ـ ١٩١٥». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٠٤، ١٩٨٠.

٧٤ ـ قدورة، يوسف. «تاريخ مدينة رام الله». نيويورك، ١٩٥٤.

٧٥ ـ كرد علي، محمد. «خطط الشام». ٦ أجزاء. دمشق، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٨.

٧٦ ـ كرمل، ألكس. «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين». حيفا، ١٩٧٩.

٧٧ ـ لوتسكي. «تاريخ الأقطار العربية الحديث». بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٠.

٧٨ ـ لورنس، ت.أ. «أعمدة الحكمة السبعة». بيروت: المكتبة الأهلية، ١٩٦٨.

٧٩ ـ مانتران، روبير وآخرون. «تاريخ الدولة العثمانية». ترجمة بشير السباعي. جزآن. القاهرة، ١٩٨٩.

٨٠ ـ المبيض، سليم عرفات. «غزة وقطاعها». القاهرة، ١٩٨٧.

٨١ ـ «مجلة العرب». ١٧/٦/١٩٣٣.

٨٢ ـ محافظة، علي. «العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية ١٨٤١ ـ ١٩٤٥». بيروت، ١٩٨١.

٨٣ ـ المحبي، محمد. «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر». ٤ أجزاء.

بيروت، ١٩٦٦.

٨٤ ـ المدني، زياد عبد العزيز. «مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥ ـ ١٢٤٥هـ/ ١٨٠٠ ـ ١٨٣٠م». عمان، ١٩٩٦.

٨٥ ـ المرادي، خليل. «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر». ٤ أجزاء. القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٩١ ـ ١٣٠١هـ/ ١٨٧٤ ـ ١٨٨٤م.

٨٦ ـ المعلوف، عيسى إسكندر. «تاريخ فخر الدين المعني الثاني». بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٦.

٨٧ ـ معمر، توفيق. «ظاهر العمر». الناصرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٠.

٨٨ ـ مناع، عادل. «أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠ ـ ١٩١٨». القدس: جمعية الدراسات العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦؛ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥.

٨٩ ـ ــــــ. «الانتفاضة والثورة في تاريخ فلسطين الحديث». «مجلة قضايا»، القدس، العدد الثاني، شباط (فبراير) ١٩٩١. ص ٣ ـ ٢٢.

٩٠ ـ ــــــ. «حكم آل فروخ في القدس وعلاقاتهم مع البدو». في: أمنون كوهين (محرر). «القدس: دراسات في تاريخ المدينة». القدس، ١٩٩٠.

٩١ ـ ــــــ. «عمر أفندي النقيب ونقابة الأشراف في القدس في أواخر العهد العثماني». «مجموعة بحوث عربية». القدس، ١٩٨٤.

٩٢ ـ منصور، أسعد. «تاريخ الناصرة». القاهرة، ١٩٢٤.

٩٣ ـ موسى، سليمان. «الثورة العربية الكبرى: وثائق وأسانيد». عمان، ١٩٦٦.

٩٤ ـ نشابة، هشام (محرر). «دراسات فلسطينية: مجموعة أبحاث وضعت تكريماً للدكتور قسطنطين زريق». بيروت، ١٩٨٨.

٩٥ ـ النمر، إحسان. «تاريخ جبل نابلس والبلقاء». الجزء الأول. نابلس، الطبعة الثانية، ١٩٧٥.

٩٦ ـ ياغي، عبد الرحمن. «حياة الأدب الفلسطيني الحديث من أول النهضة حتى النكبة». بيروت، ١٩٦٨.

٩٧ ـ يزبك، محمود. «النظم الإدارية والبنى الاجتماعية في حيفا في أواخر العهد العثماني ١٨٧٠ ـ ١٩١٤». الناصرة، ١٩٩٤.

٩٨ ـ يهوشواع، يعقوب. «تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني ١٩٠٨ـ ١٩١٨». القدس، ١٩٧٤.

ثالثاً: مراجع ومصادر بالعبرية

١ ـ أبيتسور، شموئيل. «الحياة اليومية في فلسطين في القرن التاسع عشر». تل أبيب، ١٩٧٢.

٢ ـ أرنون ـ أوحانه، يوفال. «الصراع الداخلي في الحركة القومية الفلسطينية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩». تل أبيب، ١٩٨١.

٣ ـ أساف، ميخائيل. «تاريخ نهضة العرب في فلسطين وهروبهم». تل أبيب، ١٩٦٧.

٤ ـ ــــــ. «العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين، ١٨٦٠ ـ ١٩٤٨». تل أبيب، ١٩٧٠.

٥ ـ أفنيري، أريه. «الاستيطان اليهودي ودعوى اغتصاب الأراضي». تل أبيب، ١٩٨٠.

٦ ـ إيلات، إلياهو. «الحاج محمد أمين الحسيني». تل أبيب، ١٩٦٨.

٧ ـ بثيري، أليعزر. «بداية الصراع الإسرائيلي ـ العربي». تل أبيب، ١٩٨٥.

٨ ـ بن أرييه، يهوشواع. «أرض إسرائيل في القرن التاسع عشر ـ اكتشافها مجدداً». القدس، ١٩٧٠.

٩ ـ ــــــ. «مدينة في مرآة العصر: القدس في القرن التاسع عشر». الجزء الأول. القدس، ١٩٧٧.

١٠ ـ بن ألكناه، شلومو. «استنتاجات جديدة بشأن أصل العائلة الحسينية المقدسية». مجلة «كيشت»، العدد ٦١، خريف ـ شتاء ١٩٧٣/١٩٧٤، ص ١٢١ ـ ١٣٥.

١١ ـ ــــــ. «تسنم الحاج أمين الحسيني قمة الزعامة الدينية للمسلمين في فلسطين». في: «كتاب جامعة بار ـ إيلان السنوي». رمات غان، ١٩٧٢.

١٢ ـ بن تسفي. «فلسطين واستيطانها في العهد العثماني». القدس، الطبعة الثانية، ١٩٦٩.

١٣ ـ بن ـ تسيون، دينور. «بنيامين زئيف هيرتسل». رمات غان، ١٩٦٨.

١٤ ـ بورات، يهوشواع. «نشوء الحركة القومية العربية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٢٩». القدس، ١٩٧٢.

١٥ ـ بير، جبرائيل. «المختار القروي في فلسطين». القدس، ١٩٧٩.

١٦ ـ روزين، مينه. «ثورة نقيب الأشراف في القدس ١٧٠٢ ـ ١٧٠٦». «كتدرا»، العدد ٢٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، ص ٧٥ ـ ٩٠.

١٧ ـ سلوتسكي، يهودا. «مختصر تاريخ الهاغاناه». تل أبيب، ١٩٧٨.

١٨ ـ سميلانسكي، موشيه. «فصول في تاريخ الييشوف». تل أبيب، ١٩٤٨.

١٩ ـ شمعوني، يعقوب. «عرب أرض إسرائيل». القدس، ١٩٤٧.

٢٠ ـ عدوي، جمال. «هجرة اللبنانيين والفلسطينيين إلى الولايات المتحدة من أواخر القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية». رسالة ماجستير غير منشورة. حيفا: جامعة حيفا، ١٩٩٢.

٢١ ـ كرسل، جدعون. «أم المستوطنات، بيتح تكفا». بيتح تكفا، ١٩٥٣.

٢٢ ـ كرك، روت. «القدس وضواحيها: أرباع، حارات وقرى ١٨٠٠ ـ ١٩٤٨». القدس، ١٩٩٠.

٢٣ ـ ـــــ. «يافا ـ مدينة تتطور». القدس، ١٩٨٤.

٢٤ ـ كرمل، ألكس. «استيطان الألمان في فلسطين في أواخر العهد العثماني». القدس، ١٩٧٣.

٢٥ ـ كوهين، أمنون (محرر). «فصول في تاريخ القدس في أوائل العهد العثماني». القدس، ١٩٧٩.

٢٦ ـ ليساك، موشيه. «النخب في البيشوف اليهودي في أرض إسرائيل فترة الانتداب». تل أبيب، ١٩٨١.

٢٧ ـ مناع، عادل. «آل فروخ: حكمهم وأعمالهم». رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة العبرية، ١٩٧٨.

٢٨ ـ ـــــ. «ثورة نقيب الأشراف في القدس ١٧٠٣ ـ ١٧٠٥». «كتدرا»، العدد ٥٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٤٩ ـ ٧٤.

٢٩ ـ ـــــ. «سنجق القدس بين حملتين، ١٧٩٨ ـ ١٨٣١: الإدارة والمجتمع». رسالة دكتوراه. الجامعة العبرية، ١٩٨٦.

٣٠ ـ «محاضر المؤتمر الصهيوني الأول». القدس، ١٩٤٦.

٣١ ـ هوفمان، يتسحاق. «أعمال محمد علي في سورية». رسالة دكتوراه غير منشورة. الجامعة العبرية، ١٩٦٣.

٣٢ ـ هيد، أورئيل. «ظاهر العمر، حاكم الجليل». القدس، ١٩٤٢.

٣٣ ـ وينتر، ميخائيل. «الأشراف ونقابة الأشراف في مصر في العهد العثماني وفي العصر الحديث». مجلة «الشرق الجديد»، ١٩٧٥، ص ٢٩٣ ـ ٣١٠.

رابعاً: مراجع ومصادر بالأجنبية

1 – Abir, M. «Local Leadership and Early Reforms in Palestine 1800-1834». in M. Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine During the Ottoman Period*. Jerusalem, 1975, pp. 284-310.

2 – Abou El- Haj, R. *The 1703 Rebellion and the Structure of Ottoman Politics*. Istanbul, 1984.

3 – Abu-Manneh, B. «Jerusalem in the Tanzimat Period: The New Ottoman Administration and the Notables». *Die Welt des Islams*, 30 (1990), pp. 1-44.

4 – Ahmad, Feroz. *The Young Turks*. Oxford, 1969.

5 – Amin, S. *Eurocentrism*. Trans. by Russell More. London: Zed Books, 1988.

6 – Anderson, M.S. *The Eastern Question, 1774-1923*. London, 1972.

7 – 'Attallah, Mahmoud. «Die Zunffa in Jerusalem in 17 Jahrhundert Anhand Von Gerichtsurkunden». Tubingen, 1988.

8 – Baer, G. *Fallah and Townsman in the Middle East*. London, 1982.

9 – Bailey, C. «The Ottomans and the Bedouin Tribes of the Negev». in G. Gilbar (ed.), *Ottoman Palestine*. Leiden, 1990, pp. 321-332.

10 – Bakhit, A. *The Ottoman Province of Damascus in the 16th Century*. Beirut, 1982.

11 – Barbir, Karl. *Ottoman Rule in Damascus, 1708-1758*. Princeton, 1980.

12 – Ben-Arieh, Y. *A City Reflected in its Times: New Jerusalem- the Beginnings*. Jerusalem, 1979.

13 – Bodman, H.L. *Political Factions in Aleppo, 1760-1826*. North Carolina Press, 1963.

14 – Browne, W.G. *Travels in Africa, Egypt and Syria from the Years 1792-1798*. London, 1799.

15 – Canaan, Tawfik. *Mohammedan Saints and Sancturies in Palestine*. London, 1927.

16 – Cohen, A. *Palestine in the Eighteenth Century*. Jerusalem, 1973.

17 – Cohen, A. and B. Lewis. *Population and Revenue in the Towns of Palestine*

in the 16th Century. Princeton, 1987.

18 – «Colbert, Jean- Baptiste». *Encyclopaedia Britannica*. 15th Edition (1973-1974), Vol. 4, pp. 826-828.

19 – Crecelius, D. «Egypt's Reawakening Interest in Palestine During the Regimes of Alī Bey Al- Kabīr and Muḥammad Bey Abū al- Dahab». in D. Kushner (ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period*. Jerusalem, 1986, pp. 247-262.

20 – ___. *The Roots of Modern Egypt: A Study of the Regimes of Ali Bey Al- Kabir and Abu al- Dahab*. California, 1981.

21 – Davison, R.H. *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*. 2nd edition. New York, 1973.

22 – Devereux, Robert. *The First Ottoman Constitutional Period*. Baltimore, 1963.

23 – Dodwell, H. *The Founder of Modern Egypt*. Cambridge, 1931.

24 – Doumani, Beshara. *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900*. California University Press, 1995.

25 – ___. «Rediscovering Ottoman Palestine: Writing Palestinians into History». *Journal of Palestine Studies*, Vol. 21, No. 2, Winter 1992, pp. 5-28.

26 – Fawaz, L.T. *Merchants and Migrants in 19th Century Beirut*. Cambridge, 1983.

27 – Finn, J. *Stirring Times*. Vol. 1, London, 1978.

28 – Gerber, Haim. *Ottoman Rule in Jerusalem, 1890-1914*. Berlin, 1985.

29 – Gilbar, Gad. «The Growing Economic Involvement of Palestine with the West, 1865-1914». in D. Kushner (ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period*. Jerusalem, 1986, pp. 188-210.

30 – Granott, A. *The Land System in Palestine*. London, 1952.

31 – Heyd, U. *Ottoman Documents on Palestine, 1552-1615*. Oxford, 1960.

32 – Hoexter, M. «The Role of the Qays and Yaman Factions in Local Political Divisions». *AAS*, Vol. 9, No. 3, 1973, pp. 249-311.

33 – Hofman, Y. «The Administration of Syria and Palestine Under Egyptian Rule (1831-1840)». in Moshe Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine During the Ottoman Period*. Jerusalem, 1975, pp. 311-333.

34 – Hopwood, Derek. *The Russian Presence in Syria and Palestine, 1843-1914*. Oxford, 1969.

35 – Hourani, Albert. «Ottoman Reform and the Politics of Notables». in W. Polk and R. Chambers (eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East*. Chicago, 1968.

36 – ___. *The Emergence of the Modern Middle East*. California University Press, 1981.

37 – Hutteroth, W.D. and K. Abdulfatah. *Historical Geography of Palestine*. Erlangen, 1977.

38 – Issawi, Charles. *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*. Chicago, 1966.

39 – ___. «The Trade of Jaffa, 1825-1914». in H. Nashabe (ed.), *Studia Palestina: Studies in Honour of Constantine K. Zurayk*. Beirut, 1988, pp. 42-51.

40 – Jong, F. de. «The Sufi Orders in the 19th and 20th Century Palestine». *Studia Islamica*, Vol. 58 (1983), pp. 149-181.

41 – Joudah, A. *Revolt in Palestine in the Eighteenth Century*. Princeton, 1987.

42 – Karal, E.K. *Osmanli Tarihi: Nizam-i Cedit Ve Tanzimat Devirleri, 1789-1856*. Vol. 5. Ankara, 1956.

43 – ___. *Osmanli Tarihi: Birinci Mesrutiyet Ve Istibdat Devirleri, 1876-1907*. Vol. 8. Ankara, 1962.

44 – Kark, R. «The Rise and Decline of Coastal Towns in Palestine». in G. Gilbar (ed.), *Ottoman Palestine*. Leiden, 1990, pp. 69-90.

45 – Kedourie, E. *In the Anglo-Arab Labyrinth: The McMahon Correspondence and its Interpretation, 1919-1939*. London, 1976.

46 – Khalidi, R. *British Policy towards Syria and Palestine 1906-1914*. Oxford, 1980.

47 – ___. *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Columbia University Press, 1997.

48 – ___. «Palestinian Peasant Resistance to Zionism Before World War I». in Edward Said (ed.), *Blaming the Victims*. London, 1988, pp. 207-233.

49 – Koury, George J. «The Province of Damascus, 1783-1832». Ph. D. Dissertation. Michigan University, 1970.

50 – Kupferschrmidt, Uri M. «Connections of the Palestinian Ulama with Egypt and Other Parts of the Ottoman Empire». in A. Cohen and G. Baer (eds.), *Egypt and Palestine*. Jerusalem, 1984.

51 – Lewis, B. *The Emergence of Modern Turkey*. London, 1961.

52 – Mandel, N. *The Arabs and Zionism before World War I*. London, 1976.

53 – Manna, A. «Continuity and Change in the Socio- Political Elite in Palestine During the Late Ottoman Period». in Thomas Phillip (ed.), *The Syrian Land in the 18th and 19th Centuries*. Stuttgart, 1992.

54 – ____. «Cultural Relations Between Egyptians and Jerusalem Ulama in the Early Nineteenth Century». in G. Warburg & G. Gilbar (eds.), *Studies in Islamic Society*. Haifa University Press, 1984, pp. 139-152.

55 – ____. «Eighteenth- and Nineteenth- Century Rebellions in Palestine». *Journal of Palestine Studies*.Vol. XXIV, No. 1, Autumn 1994, pp. 51-66.

56 – ____. «The Sijill as a Source for the Study of Palestine During the Ottoman Period with Special Reference to the French Invasion». in D. Kushner (ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period*. Jerusalem, 1986, pp. 351-362.

57 – Ma'oz, Moshe. *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861*. Oxford, 1968.

58 – ____. (ed.). *Studies on Palestine During the Ottoman Period*. Jerusalem, 1975.

59 – Maundrell, H. *A Journey from Aleppo to Jerusalem at Easter A.D. 1697*. London, 1810.

60 – McCarthy, Justin. *The Population of Palestine*. New York, 1990.

61 – Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*. London, 1981.

62 – Parfitt, T. *The Jews in Palestine, 1800-1882*. London, 1987.

63 – Pearlman, Moshe. *The Mufti of Jerusalem*. London, 1947.

64 – Phillip, Thomas. «Social Structure and Political Power in Acre in the 18th Century». in Thomas Phillip (ed.), *The Syrian Land in the 18th and 19th Centuries*. Stuttgart, 1992. pp. 91-108.

65 – ____. «The Rise and Fall of Acre». in J.P. Pascaul, *Villes au Levant*.

Hommage à André Raymond. *REMMM*, Vol. 55-56 (1990).

66 – Polk, W.R. *The Opening of South Lebanon, 1788-1840*. Harvard, 1963.

67 – Porath, Y. *The Emergence of the Palestinian- Arab National Movement, 1918-1929*. London, 1974.

68 – Rafeq, A.K. *The Province of Damascus: 1723-1783*. Beirut, 1966.

69 – Rogan, E.L. «Moneylending and Capital Flows from Nablus, Damascus and Jerusalem to the Qada Al- Salt in the Last Decades of Ottomans Rule». in Thomas Phillip (ed.), *The Syrian Land in the 18th and 19th Centuries*. Stuttgart, 1992, pp. 239-260.

70 – Roger, E. *La Terra Sante*. Paris, 1664.

71 – Rogers, Mary Eliza. *Domestic Life in Palestine*. London, 1862. Reprint, London and New York, 1989.

72 – Rosen, M. «The Naqib Al- Ashraf Rebellion in Jerusalem and its Repercussions on the City's Dhimmis». *AAS*, Vol. 18, No.3, November 1984, pp. 249-278.

73 – Savalanian, D. *History of Jerusalem*. Jerusalem, 1931 (In Armenian language).

74 – Schilcher, L. Schatkowski. «The Famine of 1915-1918 in Greater Syria». in J.P. Spagnolo (ed.), *Problems of the Modern Middle East in Historical Perspective*. Reading, England: Ithaca Press, 1992, pp. 229-258.

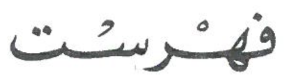
75 – Schölch, A. «The Decline of Local Power in Palestine after 1856: The Case of Aqil Aga». *Die Welt des Islams*, 23-24 (1984), pp. 458-475.

76 – ____. «The Emergence of Modern Palestine, 1856-1882». *Studia Palestina: Studies in Honour of C. Zurayk*. Beirut, 1988.

77 – ____. «Was There A Feudal System in Ottoman Lebanon and Palestine». in D. Kushner (ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period*. Jerusalem & Leiden, 1986, pp. 130-145.

78 – Shafir, G. *Land, Labor and the Origins of the Israeli Palestinian Conflict, 1882-1914*. Cambridge, 1989.

79 – Shamir, Shimon. «The Egyptian Rule (1832-1840) and the Beginning of the Modern Period in the History of Palestine». in A. Cohen & G. Gilbar (eds.), *Egypt and Palestine*. Jerusalem, 1984, pp. 214-231.



80 – Shaw, Stanford. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*. Cambridge, 1976, Vol. 1, pp. 273-276.

81 – Shaw, S. and E. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*. Vol. 2. Cambridge University Press, 1977.

82 – Sluglett, Peter and Marion Farouk-Sluglett. «The Application of the 1858 Land Code in Greater Syria: Some Preliminary Observations». in Tarif Khalidi (ed.), *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East*. Beirut, 1984, pp. 409-424.

83 – Spyridon, S.N. (ed.). *Annals of Palestine 1821-1841*. Manuscript of Monk Neophytos of Cyprus. Jerusalem, 1938.

84 – Stein, K.W. *The Land Question in Palestine*. Chapel Hill, 1984.

85 – Stein, Leonard, *The Balfour Declaration*. London, 1961.

86 – Tibawi A.L. *Anglo- Arab Relations and the Question of Palestine, 1914-1921*. London, 1961.

87 – ___. *British Interests in Palestine, 1800-1901*. London, 1961.

88 – ___. «Russian Cultural Penetration of Syria and Palestine in the 19th Century». *The Royal Central Asian Journal*. Vol. 53 (1966), pp. 166-182.

89 – Vester Spafford, Birtha. *Our Jerusalem: An American Family in the Holy City, 1881-1949*. New York, 1950.

90 – Volney, M. *Travels Through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784, and 1785*. 2 Vols. London, 1788.

91 – Wahrmund, Adolf. *Lesebuch in Neu-Arabischer Sprache*. Vol. 1. Giesen, 1880.

92 – Waters, M.P. *Mufti over the Middle East*. London, 1942.

93 – Ze'evi, Dror. *An Ottoman Century: The District of Jerusalem in the 1600's*. New York: Sunny, 1996.

94 – Zenner, W.P. «Agiili Agha: The Strong Man in the Ethnic Relations of Ottoman Galilee». *Comparative Studies in Society and History*. Vol. 14, 1, 1972, pp. 169-188.

(ب)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

الكتاب

قراءة جديدة ومختلفة لتاريخ فلسطين منذ القرن الثامن عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، تظهر إيجابيات ذلك العصر وسلبياته، فتعرض بديلاً حقيقياً للقراءات النمطية والتعميمية لذلك العهد.

تبرز فصول الكتاب بدايات مختلفة ومتعددة للعصر الحديث في تاريخ فلسطين، لا تبدأ بتاريخ أو حدث بعينه وإنما كتراكمات لتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية بدأت في القرن الثامن عشر واستمرت، بشكل أو بآخر، طوال العهد العثماني. وعلى الرغم من أن فلسطين لم تكن، في أواخر العهد العثماني، وحدة إدارية وسياسية واحدة فإن تاريخ ألويتها وسكانها غلب عليه التواصل بدل الانفصال؛ هذا التواصل، وخصوصاً بين النخب السياسية والاجتماعية، هو الأساس الذي قامت عليه تركيبة المجتمع الفلسطيني الحديث، الذي استمر في التحول والتبلور منذ القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين، على الرغم من اختلاف الدول والحكام.

المؤلِّف

عادل مناع باحث متخصص بتاريخ فلسطين في العهد العثماني، حائز شهادة الدكتوراه من الجامعة العبرية في القدس. له دراسات عديدة منشورة باللغات العربية والعبرية والإنكليزية، منها كتاب «أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني». وهو، بالإضافة إلى عمله محاضراً في جامعات فلسطينية وإسرائيلية متعددة، في العقدين الأخيرين، يشغل منذ سنة ١٩٩٥ منصب مدير مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل.


ISBN 9953-9013-5-X
9 789953 901350

$ 8.00